ISSN 0256-1190

٢٠٠٠

حالة الأغذية والزراعة

الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مرفق فريبص كمبيوتري

الفصل الخاص

كان نصف القرن الماضي فترة حافلة بالأحداث بصورة غير مسبوقة، فقد شهدت تقدما باهرا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الزراعية وإنتاجيتها، غير أنها لم تشهد تقدما كافيا نحو التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، ولاسيما في المناطق الريفية. وفي نفس الوقت، تطورت التصورات فيما يتعلق بالتنمية الزراعية ودورها في عملية التنمية الشاملة. ويناقش الجزء الثاني من هذا التقرير المعنون «الأغذية والزراعة في العالم: الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية» بعض العوامل الهامة التي تفسر التغيرات الإيجابية والسلبية التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين. ويتناول هذا الجزء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الزراعة، ودور إنتاج الأغذية الأساسية في التغذية والأمن الغذائي، والاتجاهات في الإنتاجية الزراعية والعوامل التوضيحية الكامنة وراءها، وقضايا الاقتصاد السياسي التي تساهم في تلافي استبعاد بعض الفئات السكانية من عملية التنمية. والأمر المؤكد أن هدف استئصال الجوع هدف يمكن تحقيقه، رغم ما يتطلبه ذلك من جهود هائلة والتزامات مستدامة فى مجال السياسات.

معلومات مسترجعة

نود بحرارة أن نتلقى تعليقاتكم على هذا التقرير. ويرجى منكم الرد على الأسئلة الثلاثة الواردة فيما يلي وإرساله إلى العنوان التالي:

K. Tsubota
رئيس إدارة التنمية الزراعية المقارنة
Chief, Comparative Agriculture Development Service
FAO, 00100 Rome, Italy
أو ارسال الرد بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي:
sofa@fao.org

يرجى توضيح هويتكم:

- السيدة أو السيد (الاسم بالكامل)
- المهنة (طالب، رجل أعمال، خدمة عامة، مدرس، صحفي، باحث، مزارع، منظمة غير حكومية، أو غير ذلك)
- البلد

١ – ماذا أعجبكم في «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» ؟

٢ – ما الذي لم يعجبكم في «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» ؟

٣ – ما هي الاقتراحات التي تودون تقديمها للأعداد القادمة من هذا المطبوع السنوي ؟

شكرا لكم على تعليقاتكم واقتراحاتكم التي ستحظى بكل التقدير.

Kunio Tsubota

حالة الأغذية والزراعة
٢٠٠٠

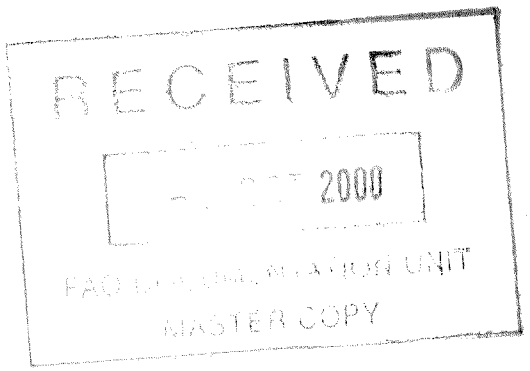

سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٢
ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٠

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٠

التحرير والاخراج والرسومات البيانية من اعداد :

مجموعة التحرير

قسم الاعلام فى منظمة الأغذية والزراعة

تصدر «حالة الأغذية والزراعة» ابتداء من هذا العدد فى شهر يونيو/ حزيران من كل عام بدلا من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الذى جرت العادة على اصدار هذا التقرير فيه. وسوف ييسر ذلك عرض معلومات أحدث عن الاتجاهات والتطورات الأخيرة التى تؤثر على وجه الخصوص فى الانتاج الغذائى والزراعى. ونتيجة لهذا التغيير، لم تصدر «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٩» فى شكلها المعتاد، وبدلا من ذلك قدمت وثيقة (حالة الأغذية والزراعة، C 99/2)، ومجموعة من الأشكال والأرقام، التى تلخص الجوانب الرئيسية لأوضاع الأغذية والزراعة في الوقت الراهن (حالة الأغذية والزراعة بالأرقام)، الى الدورة الثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٩ .

أعدت البيانات الاحصائية الواردة فى هذا التقرير على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى مارس/ آذار ٢٠٠٠ .

ISBN 92-5-604400-5

الأوصاف المستخدمة فى هذه الدراسة وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. وفى بعض الجداول يكون المقصود بالاقتصاديات «المتقدمة» أو «النامية» تسهيل وضوح الاحصاءات دون الحكم على مرحلة النمو التى وصلت إليها البلاد أو المناطق.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز اعادة طبع ونشر المواد الواردة فى هذا المطبوع للأغراض التعليمية أو أى أغراض أخرى غير تجارية دون ترخيص مكتوب مسبق من أصحاب هذه الحقوق، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر اعادة طبع المواد الواردة فى هذا المطبوع لأغراض اعادة البيع أو أى أغراض تجارية أخرى دون تصريح مكتوب من أصحاب حقوق الطبع. وتقدم الطلبات للحصول على هذا الترخيص الى رئيس ادارة النشر ومواد المعلومات متعددة الوسائط فى قسم الاعلام:

Chief, Publishing and Multimedia Service, Information Division, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy.

أو بواسطة البريد الالكترونى: copyright@fao.org

© FAO 2000

تقديم

لم تكن أوضاع الأغذية والزراعة فى العالم، عموما، مشجعة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويشير تقرير «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» إلى زيادة طفيفة للغاية فى الانتاج الزراعى فى عام ١٩٩٨، كما أن تقديرات عام ١٩٩٩ لا تبشر بأى تحسن. وبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، حيث يظل أداء القطاع الزراعى موضع اهتمام خاص، تشير توقعات عام ١٩٩٩ إلى حدوث تباطؤ ملحوظ فى الانتاج المحصولى والحيوانى، يرجع الى الاتجاه السلبى الذى ساد لثلاث سنوات متتالية حتى الآن. وتعد هذه الفترة فترة عصيبة بالنسبة للكثير من البلدان التى ظلت تواجه ظروفا مناخية معاكسة بصورة غير مألوفة، اقترنت بالتأثيرات الاقتصادية السلبية للأزمة المالية التى نشبت فى عام ١٩٩٧، وتراجع أسعار العديد من صادراتها السلعية الرئيسية، إضافة إلى الصراعات، وعدم الاستقرار السياسى فى عدد من الحالات. وأدت الاختلالات التى حدثت فى الإمدادات الغذائية نتيجة لهذه المشكلات، الى نشوء، أو استمرار، حالات الطوارئ الغذائية الخطيرة فى عدد كبير من البلدان – أكثر من ٣٠ بلدا فى الوقت الحالى – فى كافة أرجاء العالم.

وختام الألفية هو فرصة مناسبة لتمحيص الماضى واستخلاص الدروس للمستقبل. ويمثل الفصل الخاص من تقرير «حالة الأغذية والزارعة لعام ٢٠٠٠»، المعنون «الأغذية والزراعة فى العالم: الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية»، وقفة تأمل فيما حققته البشرية من انجازات، وما تعرضت له من اخفاقات، فى مضمار مكافحة الفقر والجوع خلال نصف قرن من الزمان – وهو موضوع يدعو إلى إمعان الفكر فيما حدث فى الماضى وفى ما قد يحمله المستقبل.

ولقد كانت السنوات الخمسون الماضية، عموما، سنوات تقدم غير مسبوق على جبهات عديدة. وتحققت مكاسب كبرى بكل المقاييس الإنمائية – الدخل الحقيقى، والعمر المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدلات الوفيات بين الرضع، وارتفاع مستويات التعليم والتغذية. وغيرت العلوم والتكنولوجيا من الحياة اليومية للكثيرين، على نحو فاق كل ما كان متصورا فى منتصف القرن العشرين، فحتى ذوى الموارد المتواضعة أصبح بوسعهم اليوم أن يأملوا فى رعاية صحية أفضل، وإمكانيات حركة، واتصالات، تفوق ما عرفه أكثر الناس غنى فى تلك الأيام؛ واختفت الأمراض التى ابتلت بها البشرية منذ أقدم العصور؛ وجاب البشر وماكيناتهم رحاب الفضاء الخارجى؛ وتوالت الابتكارات فى مجال تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات الواحدة بعد الأخرى، بوتيرة مذهلة أكسبتنا امكانية ايجاد حلول لمشكلاتنا العملية، وأحدثت، فى ذات الوقت، تغييرات عميقة الأثر فى التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية وفى سلوك الناس.

ومن بين إنجازاتنا ما حققناه من تقدم فى مكافحة الجوع فى العالم. فلقد انخفضت الاصابة بنقص الأغذية، خاصة فى البلدان الآسيوية كثيفة السكان، وأمكن التغلب بنجاح على المعوقات الأولية الهائلة، والتعقيد البالغ. كما أن خطر المجاعة، القديم قدم البشرية ذاتها، الذى راح ضحيته الملايين من الناس حتى فى العهود القريبة، لم يعد يحدث الآن سوى فى ظروف غير عادية – وأساسا فى حالات الحروب والصراعات فى بلدان تعانى، بالفعل، من مشكلات خطيرة تتمثل فى نقص الأغذية والقدرات المؤسسية.

ومع ذلك، فلقد خلفت الخمسون سنة الماضية تركة مثقلة من المشكلات بغير حل، وتحديات جديدة وأخطارا وشكوكا. ويجب أن نطرح أسئلة جادة عن مغزى ومدى إنجازاتنا الاقتصادية والتكنولوجية، وتبعات تكاليفها بالنسبة لنا وللأجيال المقبلة. وتبدو مكاسبنا التكنولوجية والاقتصادية مكاسب باهتة، إذا ما قورنت بما يرزح تحته جزء كبير من البشرية من بؤس ويأس. فما زال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص – أى ١٣ فى المائة من سكان العالم – لا يجدون فرصتهم فى الحصول على ما يحتاجونه من غذاء، وبالتالى كتب عليهم أن يعيشوا حياة قصيرة وعقيمة.

ولقد أطلق المراقبون أسماء شتى على عصرنا، فهو أحيانا عصر «المعلومات» وأحيانا عصر «الذرّة» و «العولمة». ومبعث الأسف أنه يمكن تسميته أيضا بعصر «عدم المساواة». ومن الصعب، فى الواقع، إيجاد وصف أكثر صدقا لعالم يتميز بحالات تفاوت وعدم مساواة صارخة ولا مسوغ لها – عالم لا يحصل فيه ٢٠ فى المائة من أشد الناس فقرا فى العالم سوى على ما يزيد قليلا على ١ فى المائة من الدخل العالمى، بينما يستحوذ ٢٠ فى المائة من الأكثر ثراء على ٨٦ فى المائة من الدخل. كما يتعذر تصور قيام مجتمعات آمنة ومتحضرة فى المستقبل ما دام هذا التفاوت آخذا فى الاتساع – بيد أنه اتجاه تؤكده بعض الأدلة الماثلة أمامنا. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة التفاوت فى الدخل بين الـ٢٠ فى المائة الأكثر ثراء و الـ٢٠ فى المائة الأشد فقرا زادت، خلال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٩٤، من ١:٣٠ إلى ١:٧٨[1]. وهناك مظاهر عدم مساواة وتفاوت منتشرة فى كل مكان بأكثر مما تبينه هذه الإحصائيات العامة – ما بين البلدان وداخلها– بين سكان الحضر وسكان الريف، وبين المجموعات العرقية والأقليات، وبين الرجال والنساء. كما يتبدى مفهوم عدم المساواة فى بعده بين الأجيال: فالثقافة الاستهلاكية من جهة، واستراتيجيات البقاء عند الفقراء من جهة أخرى، كثيرا ما أفضتا إلى الإضرار بالبيئة، مما يعرض قدرات وإمكانيات الأجيال القادمة للخطر.

وتوجد ظاهرة عدم المساواة أيضا داخل المجتمعات الزراعية والريفية. ومن المعروف أن الناس الأشد فقرا يتركزون فى المناطق الريفية، وهى سمة لا تزال مستمرة. ويسلّط هذا التقرير الضوء على الفجوات التكنولوجية والإنتاجية وفى الدخول، التى تزيد اتساعا، داخل القطاع الزراعى نفسه، وفيما بين النظم الزراعية الحديثة والتقليدية – وهى عملية تقود تدريجيا إلى الإفقار الشديد لصغار المزارعين، الذين لن يتسنى لهم التنافس مع المزارع الرأسمالية الحديثة فى إطار اقتصاد عالمى يتسم بزيادة الانفتاح.

وهناك عوامل قوية تدفع الى تزايد عدم المساواة. فالعملية الجارية للعولمة وتحرير التجارة ستتيح فرصا عظيمة للجميع، الا أن النصيب الأكبر فى الاستفادة منها سيكون من حظ من يملكون الموارد والمعلومات والخبرات.

بيد أننا على يقين من أننا سنربح المعركة ضد عدم المساواة والفقر والجوع. ويطرح تقرير «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» سبلا للخروج من «شراك الفقر»، تضطلع الحكومات والهياكل المؤسسية فى إطارها بدور رئيسى. ومن الجوهرى للقطاع العام ألا يتخلى عن دوره كمورد للخدمات الاجتماعية الأساسية، وألا يهمل الفقراء والمعرضين للتقلبات، كما لابد له من أن يرسى الإطار المؤسسى الذى يحرر ويحمى مبادرات السكان ويجزيهم على جهودهم. كما يؤكد التقرير حقيقة جلية، ولكنها كثيرا ما أغفلت، وهى أن أية جهود جدية لتخفيف معاناة الفقراء

---

(١) World Resources Institute. 1998. World Resources 1998-99, p.145. Oxford, UK, Oxford University Press.

وناقصى الأغذية لابد، بالنظر إلى تركزهم المكثف فى المناطق الريفية، من أن تبدأ بالضرورة بالتنمية الزراعية والريفية. ويشير واقع أن الكثير من الفقراء هم من منتجى الأغذية الأساسية، الى توجه واضح للسياسات، يتمثل فى مساعدة الفقراء على إنتاج المزيد من الأغذية الأساسية ذات النوعية الأفضل بقدر أكبر من الكفاءة، لكى يخطون الخطوة الأولى للخروج من شراك الفقر. وتؤكد الدروس المستفادة من تجارب مؤلمة أهمية اتباع هذه المبادئ البسيطة للسياسات.

ولقد تحققت زيادات كبيرة فى الانتاجية الزراعية خلال نصف القرن الماضى، يرجع الفضل فيها إلى التقدم فى التكنولوجيا والخبرات الفنية. والتحدى الأكبر الآن هو تقليص الفجوة التكنولوجية، من طريق تكييف التكنولوجيات المحسنة، القديم منها والجديد، مع الظروف والاحتياجات المحلية لبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، ومع مناطق معينة داخل هذه البلدان.

ولا يعنى هذا اغلاق الطريق أمام تكثيف البحوث العلمية لاستحداث سبل تكنولوجية جديدة، بل لابد من تكثيفها فى الواقع. فالتكنولوجيا الحيوية تعد بتقديم الكثير للمستقبل، ومازالت تطبيقاتها على الزراعة فى بداياتها الأولى. بيد أن محاولات تطويرها لابد من أن تراعى تماما القضايا الأخلاقية، وأن تأخذ فى الحسبان نوعيتها، والأخطار المترتبة عليها.

والاستنتاج العام الذى نخلص إليه من خبراتنا خلال الخمسين عاما الماضية، هو أن الكثير قد تحقق فى سبيل الحد من الجوع فى العالم، بيد أنه ينتظرنا الكثير أيضا مما ينبغى عمله إذا أردنا استئصال هذا البلاء من العالم. وتوجد اليوم التكنولوجيا الضرورية والموارد الكافية لذلك، وبالتالى، لن يكون العذر الذى نتذرع به أمام الأجيال الجديدة، إذا لم نف بالتزاماتنا باستئصال الجوع، سوى الاعتراف بجهلنا وقصر نظرنا وأنانيتنا.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

بيـــان المحتـويـــات

تقديم هـ
مذكرة تفسيرية ش

الجزء الأول
استعـراض الحـالـة فى العـــالم

أولا : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام ٣

١ - انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني ٣
٢ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ ٨
٣ - وضع الامدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها ١٣
٤ - المساعدات الخارجية للزراعة ١٧
٥ - تدفقات المعونة الغذائية ٢٠
٦- الأسعار الزراعية الدولية ٢٢
٧- مصايد الأسماك: المصيد، وتوزيعه، وتجارته ٢٨
٨- المنتجات الحرجية وتجارتها ٣١

ثانيا : المناخ الاقتصادى العام والزراعة ٣٥

المناخ الاقتصادى العالمى ٣٥
التجارة العالمية وأسعار السلع ٤٠
الانعكاسات على النمو والتجارة والأمن الغذائى فى البلدان النامية ٤١
التوقعات بالنسبة للبلدان التى تعتمد بصورة خاصة على التجارة بالسلع الزراعية ٤٣

ثالثا: بعض القضايا المختارة ٤٥

القروض الصغيرة: تأثيراتها على الفقر في الريف وعلى البيئة ٤٥
المقدمة ٤٥
سجل القروض الصغيرة وتطورها ٤٦
كيف تعمل القروض الصغيرة ٤٩
كيف تتغلب القروض الصغيرة على الحواجز التى تعرقل تسليم القروض ٥٣
تأثيرات القروض الصغيرة على سلوك فقراء الريف ٥٩
التأثيرات الاقتصادية ٥٩

التأثيرات الاجتماعية ٦٠
صلة القروض الصغيرة بالموارد الطبيعية ٦١
المناقشات الحالية بشأن القروض الصغيرة ٦٥
الخلاصة ٦٨

الصراعات والزراعة والأمن الغذائى ٦٩

المقدمة ٦٩
التقدير الكمى لخسائر الصراعات فى البلدان النامية ٧٠
الأوضاع بحسب الأقاليم ٧٤
طبيعة الصراعات ٨٣
خصائص الزراعة وتأثيرات الصراع ٨٥
قضايا السياسات ٩٠
سياسات المساعدة على الانتعاش ٩٤

الحواشي ٩٨

الجزء الثانى
الأغذية والزراعة فى العالم :
الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية

المقدمة ١٠٥

الأغذية والزراعة خلال فترة الخمسين عاما الماضية ١٠٧
الوضع منذ نصف قرن ١٠٨
أقاليم البلدان النامية ١٠٩
مصايد الأسماك والغابات ١١٣
فترة الخمسينات ١١٤
الانتعاش غير المتساوى والاستقطاب ١١٤
التصنيع ١١٤
التخطيط الانمائى ١١٥
الاكتفاء الذاتى ١١٦
مشكلة الفوائض الزراعية ١١٧
اعادة تقييم الأوضاع فى افريقيا ١١٨
الغابات ١١٨
فترة الستينات ١١٩
التقدم التكنولوجى ١١٩

معالجة الجوع وسوء التغذية ١٢٢
الزراعة والتنمية ١٢٣
قضايا التجارة ١٣١
المعونة الانمائية ١٣٦
فترة السبعينات ١٣٨
أزمة الأغذية العالمية ١٣٨
تخفيض الدولار وأزمة الطاقة ١٤٠
مؤتمر الأغذية العالمى ١٤٠
المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية ١٤١
مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية ١٤٣
السكان وامدادات الأغذية ١٤٤
مصايد الأسماك ١٤٥
التوسع فى التجارة : جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ١٤٥
فترة الثمانينات ١٤٧
الأزمة الاقتصادية والتكيف ١٤٧
اصلاحات بعيدة المدى فى الصين ١٤٩
الأمن الغذائى ١٥٠
تمويل التنمية الزراعية والريفية ١٥١
حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة ١٥٢
المفاوضات التجارية وقضاياها ١٥٣
القضايا الاجتماعية ١٥٤
فترة التسعينات ١٦٠
التغذية والأمن الغذائى ١٦٢
البيئة ، والموارد الطبيعية ، والتغيرات المناخية ١٦٣
التغيير فى نظام التجارة العالمية ١٦٧
ملاحظات ختامية ١٦٩
الحواشي ١٧٠

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الزراعة ١٧١
المقدمة ١٧١
التحديث وتفجر التفاوت فى الانتاجية الزراعية فى العالم ١٧٣
الثورة الزراعية الحديثة فى البلدان المتقدمة ١٧٧
الآليات الاقتصادية لتطوير الثورة الزراعية الحديثة ١٨٣
نتائج الثورة الزراعية ١٨٥
حدود الثورة الزراعية ١٨٧
فى البلدان النامية ١٨٧
فى البلدان المتقدمة ١٩٢

تقييم الوضع الراهن ، وآفاق المستقبل ١٩٢
الحواشي ١٩٧

الأمن الغذائى والتغذوى : لماذا يهم الانتاج الغذائى ١٩٩
الأمن الغذائى والتغذية خلال الخمسين عاما الأخيرة ١٩٩
الاتجاهات والقضايا الماضية والحاضرة : الانعكاسات بالنسبة لأوائل الألفية الثالثة ٢٠١
الأمن الغذائى باعتباره اكتفاء فى الطاقة ٢٠٣
الظروف المحيطة : السكان والغذاء والاستحقاقات ٢٠٥
السكان والاحتياجات : التحولات الديموغرافية والأمن الغذائى ٢٠٥
الفقر واستحقاقات الأغذية ٢٠٦
الاكتفاء وعدم الاكتفاء من الطاقة : المستويات والاتجاهات ٢٠٩
الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية والأمن الغذائى القطرى ٢٠٩
نقص الأغذية : الامدادات اليومية من الطاقة الغذائية المحتملة والحالية ٢١٢
الأمن الغذائى الأسرى لمكافحة سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين ٢١٨
الأمن وانعدام الأمن : التباينات المكانية والزمنية فى المستويات والاتجاهات ٢٢٠
المواسم، والسنوات، والمجاعات ٢٢٠
توزيع الفئات والأمن الغذائى ٢٢٢
الطابع الريفى ٢٢٣
الاقليم ٢٢٤
الأصول ٢٢٤
قضايا الجنسين ٢٢٥
اللاجئون دوليا والنازحون داخليا ٢٢٦
انتاج الأغذية الأساسية والحصول عليها ٢٢٦
تغير التصورات الخاصة بتوافر الأغذية والاستحقاقات والانتاج ، ١٩٤٥-٢٠٠٠ ٢٢٦
انتاج الأغذية الأساسية والغلات والدخل الناجم عن العمل ٢٢٨
الحد من انعدام الأمن الغذائى عن طريق العمل الزراعى : نمو غلات الأغذية الأساسية ٢٣١
الحد من انعدام الأمن الغذائى عن طريق فرص التوزيع : الأراضى والحقوق الجنسانية والأغذية ٢٣٣
من كفاية الطاقة الى الأمن التغذوى ٢٣٤
الزراعة والصحة - الجمع بين الأمن الغذائى والتغذوى ٢٣٤
المغذيات الدقيقة - وراء الأمن الغذائى من حيث الطاقة ٢٣٥
الافراط فى التغذية ، والأمراض المتصلة بالنظام الغذائى، والتنمية، وتركيبة النظام الغذائى ٢٣٧
الانعكاسات على السياسات والاستنتاجات ٢٣٨
الحد من الفقر وتحسين التغذية عن طريق انتاج الأغذية الأساسية ٢٣٩
دور اعادة التوزيع فى تحقيق الأمن الغذائى الأسرى المعتمد على الأغذية الأساسية ٢٣٩

الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية والأمن الغذائى ٢٤٠
التعامل مع التقلبات فى الامدادات الغذائية وفرص الحصول عليها ٢٤١
التركيز على الفئات المعرضة والمحرومة ٢٤٢
البيئة والأمن الغذائى ٢٤٢
من الأمن الغذائى الأسرى الى الأمن التغذوى : سياسة الجمع بين الاثنين ٢٤٣
الحواشي ٢٤٤

الانتاج الزراعى والانتاجية الزراعية فى البلدان النامية ٢٤٧
المقدمة ٢٤٧
وصف عملية النمو الزراعى ٢٥٠
دور الاستثمارات فى تزايد الانتاجية الزراعية ٢٥٣
قياس نمو الانتاجية فى الزراعة ٢٥٧
قياس انتاجية عوامل الانتاج الجزئية ٢٥٧
قياس انتاجية عوامل الانتاج الكلية ٢٥٨
تحديد مصادر الزيادة فى الانتاجية ٢٦٠
حساب المساحة والغلات ٢٦٠
الدراسات المتصلة بنسبة العائدات الى الاستثمار فى الانتاجية الزراعية ٢٦٧
القرائن العملية لدور رأس المال التكنولوجى ٢٧١
مسائل أخرى ذات صلة بتغير الانتاجية الزراعية ٢٧٩
التغيرات فى الانتاجية وتدهور الموارد ٢٧٩
التغيرات فى الانتاجية وتوزيع الدخل ٢٨٠
مصادر زيادة الانتاجية ٢٨١
دروس مفيدة لصنع السياسات ٢٨٢
توقعات الأداء الزراعى ٢٨٤
العوامل الايجابية ٢٨٤
العوامل السلبية ٢٨٧
الحواشي ٢٨٩

دور الاقتصاد السياسى فى التخفيف من وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائى ٢٩١
المقدمة ٢٩١
أوجه الفشل فى التنسيق ٢٩١
التدخل الحكومى لتخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائى ٢٩٤
الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ٢٩٦
تحديد دور الدولة ٣٠٠
قضايا الادارة ٣٠١
العقبات التى تعترض العمل الجماعى من أجل التغيير ٣٠٢

الخلاصة ٣٠٥
الحواشي ٣٠٧

ماذا تعلمنا؟ ٣٠٩
النتائج الرئيسية ٣١٠
الاستنتاجات ٣١٢
تحسين امكانيات الحصول على الأغذية ٣١٢
تعزيز النمو المقترن بالعدالة ٣١٣
أهمية الانتاج الغذائى والزراعى ٣١٤
تكوين رأس المال التكنولوجي ٣١٤
تنمية رأس المال البشرى ٣١٥
أهمية المؤسسات السليمة والمستقرة ٣١٥
تفعيل الحوافز ٣١٦
مواكبة العولمة ٣١٦
الحواشي ٣١٧

الأطـر

١- قصص المقترضين ٥٠
٢- قياس تأثيرات القروض الصغيرة ٥٦
٣- توأمة القروض الصغيرة والأهداف البيئية ٦٢
٤- الصراع واستهلاك الطاقة الغذائية فى البلدان الافريقية ٧١
٥- الصراعات وحالات الطوارئ الغذائية ٧٢
٦- المعونة الغذائية والصراع ٧٥
٧- الزراعة والصراع والابادة فى رواندا ٨٠
٨- انهيار استراتيجيات البقاء خلال الصراعات ٨٤
٩- الألغام الأرضية فى أنغولا ٨٨
١٠- هل توجد مكاسب للسلام ٩٢
١١- آفاق التنمية الافريقية كما جاء فى تقرير «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٤٨» ١١٠
١٢- الثورة الخضراء فى قطاع الزراعة ١٢٠
١٣- أنماط الانتاج الزراعى فى الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٩٥ ١٢٤
الشكل «أ» مجموع الانتاج الزراعى فى العالم
الشكل «ب» مجموع الانتاج الزراعى فى أهم عشرة بلدان منتجة
١٤- التجارة بالسلع الزراعية - الاتجاهات والأنماط المتغيرة ١٣٠
الشكل «أ» الصادرات الزراعية فى العالم
الشكل «ب» نصيب البلدان النامية من اجمالى صادرات السلع
فى العالم ومن الصادرات الزراعية

الشكل «جـ» نصيب الأقاليم النامية من الصادرات الزراعية في العالم
الشكل «د» الأسعار الحقيقية للأغذية وللسلع غير الغذائية
الشكل «هـ» الأسعار الحقيقية للصادرات الزراعية من البلدان الصناعية والنامية
١٥- ست مبادرات دولية لمؤتمر الأغذية العالمي ١٤٢
١٦- تطوير قواعد التجارة الدولية ١٥٦
١٧- التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٦٤
١٨- الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين ٢٠٤
١٩- هل يفيد الاكتفاء الذاتي القطري من الأغذية الأساسية الأمن الغذائي ٢٠٨
٢٠- نقص التغذية ذات الصلة بالطاقة ومقاييس الجسم بحسب الاقليم ٢١٦
٢١- حساب النمو في الزراعة ٢٥٢
٢٢- قياس معدلات زيادة انتاجية عوامل الانتاج الكلية ٢٦١
٢٣- طرق الافضاض الاحصائية لانتاجية عوامل الانتاج الكلية وعوامل الانتاج الجزئية ٢٦٩
٢٤- الانتاجية وتحسين الأصناف ٢٧٢
٢٥- الانتاجية والموارد الوراثية ٢٧٤
٢٦- الرقم الدليلي لرأس المال التكنولوجي ٢٧٦
٢٧- القوى المحركة لتراكم رأس المال التكنولوجي ٢٧٧

الجداول

١- نسبة التغيير في التجارة العالمية : الحجم ونسب التبادل التجاري ٤٠
٢- الأرقام الدليلية لأسعار السلع الأولية بحسب ربع السنة في ١٩٩٧-١٩٩٩ ٤٠
٣- التوزيع الاقليمي لمنظمات الخدمات المالية الصغيرة، والمنح المقدمة من أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ٤٧
٤- السمات المميزة للقروض الصغيرة ٤٨
٥- الاقراض للقطاعات الفرعية في بنغلاديش بحسب نوع جهة الاقراض ٥٢
٦- تأثيرات القروض الصغيرة على بعض المتغيرات المختارة : نتائج دراسات التأثير ٥٨
٧- خسائر الانتاج الزراعي نتيجة للصراعات بحسب الأقاليم في السبعينات والثمانينات وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ ٧٣
٨- النسبة المئوية لتوزيع خسائر الانتاج الزراعي بحسب الاقليم والعقد ٧٨
٩- الخسائر الزراعية والتدفقات الرأسمالية في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى المتضررة من الصراع، ١٩٧٥-١٩٩٧ ٨٢
١٠- الاختلالات في الأغذية الأساسية ٢١٠
١١- المتحصلات للفرد من الطاقة الغذائية في بعض المناطق والبلدان، ١٩٣٤-١٩٩٧ ٢١٣

١٢- بعض المؤشرات على اتجاهات سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين فى البلدان النامية : نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص معيارين من الانحرافات المعيارية (SD) عن المتوسط الأمريكي ٢١٩
١٣- حالات الجفاف والمجاعة ٢٢١
١٤- نسبة العمال المعتمدين أساسا على الدخل الزراعى ٢٢٩
١٥- معدل النمو فى غلات الأغذية الأساسية فى ١٩٦١-١٩٩٨ ٢٣٠
١٦- موجز تقديرات معدلات العائد الداخلى ٢٦٨
١٧- حساب زيادة انتاجية عوامل الانتاج الكلية ٢٧١

الأشكـال

١- الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة ١٧
٢- الالتزامات بحسب الغرض الرئيسى ١٨
٣- الالتزامات بحسب الأقاليم المستفيدة الرئيسية ١٨
٤- البلدان المستفيدة من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ٢٠
٥- أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩٧-٢٠٠٠ ٢٤
٦- المصيد السمكى والامدادات فى العالم ٢٨
٧- التجارة بالمنتجات السمكية ٢٩
٨- المنتجات الحرجية الرئيسية ٣٢
٩- النمو فى الناتج الاقتصادى العالمى ٣٧
١٠- النمو الاقتصادى فى أقاليم البلدان النامية ٣٧
١١- النمو فى الناتج العالمى وحجم التجارة ٣٨
١٢- الأهداف الرئيسية للقروض الصغيرة ٥٥
١٣- عدد البلدان التى تعانى من الصراعات المسببة لانخفاض الناتج الزراعى، ١٩٧٠-١٩٩٧ ٦٩
١٤- خسائر الناتج الزراعى الناجمة عن الصراعات فى البلدان النامية ٧٦
١٥- الخسائر الناجمة عن الصراعات فى البلدان النامية كنسبة مئوية من تجارتها بالمنتجات الزراعية، ١٩٧٠-١٩٩٧ ٧٦
١٦- الخسائر الناجمة عن الصراعات بحسب الأقاليم، ١٩٧٠-١٩٩٧ ٧٧
١٧- نسبة الخسائر فى الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة والناجمة عن الصراعات فى البلدان المتضررة، ١٩٧٠-١٩٩٧ ٧٧
١٨- الانتاجية المقارنة لأهم النظم الزراعية فى العالم فى منتصف القرن العشرين ١٧٤
١٩- الفرق فى الانتاجية بين نظم زراعة الحبوب باستخدام الميكنة الآلية والكيماويات، والنظم اليدوية أو النظم التى تستخدم حيوانات الجر فى البلدان النامية ١٧٦
٢٠- مراحل تطور الآلات الزراعية والميكنة الآلية فى زراعة الحبوب ١٧٨

٢١- انتاج الحبوب والتجارة بها والمعونة الغذائية منها، ١٩٦٠-١٩٩٧ ٢٤٨
٢٢- الغلة المحصولية التخطيطية (والثغرات) بحسب مستوى رأس المال التكنولوجى ٢٥٥
٢٣- النسب المئوية لمجموع المساحات المزروعة بالذرة الهجين فى عدد من المناطق فى الولايات المتحدة ٢٥٧
٢٤- مجموع الحبوب : متوسط المساحة المزروعة والغلة خلال العقود الخمسة الأخيرة ٢٥٩
٢٥- توزيع البلدان بحسب الزيادة فى عوامل الانتاجية الكلية ٢٦٢
٢٦- متوسط معدل النمو السنوى فى انتاج عدد مختار من المحاصيل ٢٦٤
٢٧- توزيع عوامل الانتاجية بحسب مستويات رأس المال التكنولوجى ٢٧٨
٢٨- نقص الأغذية فى الأقاليم النامية ٣١٠

الخرائط

١- التغيرات فى الانتاج المحصولى والحيوانى ، ١٩٩٥-١٩٩٩ ٤
٢- البلدان التى تعانى من نقص الامدادات الغذائية وتحتاج الى مساعدات استثنائية ١٠

الجدول الملحق

البلدان والمناطق المستخدمة فى الأغراض الاحصائية ٣٢١

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠- على قريص

تعليمات استخدام القريص ٣٢٧

شكر وتقدير

أعد تقرير «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» فريق من قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية يرأسه السيد F.L. Zegarra ويتكون من : A. Croppenstedt، و F. Fiorenzi، وR. Nugent، و J. Skoet وS.Teodosijevic . وقدم خدمات الأمانة كل من S. Di Lorenzo، و P. Di Santo. كما تولى كل من K. Tsubota و J. Vercueil الاشراف العام.

وساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة في العالم كل من A. Whiteman من مصلحة الغابات (المنتجات الحرجية وتجارتها)؛ ومصلحة مصايد الأسماك (مصايد الأسماك: المصيد، وتوزيعه وتجارته)؛ و L. Naiken و P. Narain من قسم الإحصاء (المساعدات الخارجية للزراعة)؛ و L. Anderson و R. Nugent (القروض الصغيرة : تأثيراتها على الفقر فى الريف وعلى البيئة)؛ و J. Weeks و C. Cramer، مع مساعدات بحثية من M. de Araujo (الصراعات والزراعة والأمن الغذائي). أما الأقسام المعنونة نقص الأغذية وحالات الطوارئ، ووضع الإمدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها، وتدفقات المعونة الغذائية، والأسعار الزراعية الدولية، فقد أعدها موظفو قسم السلع والتجارة تحت إشراف P. Fortucci و A. Rashid و A. Gurkan.

كما ساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية المتعلقة بالفصل الخاص «الأغذية والزراعة في العالم : الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية» كل من M. Mazoyer و L. Roudart (التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الزراعة)؛ و M. Lipton (الأمن الغذائي والتغذوي : لماذا يهم الإنتاج الغذائي)؛ و R. Evenson (الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية في البلدان النامية)؛ و P. Bardhan (دور الاقتصاد السياسي في التخفيف من وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائي)، مع مدخلات من T. Aldington، و A. Ayazi، و F. Fiorenzi، وA.C. Lopez، و R. Sharma، و H. Thomas، و G. Zanias.

مذكـــرة تفسيريـــة

استخدمت الرموز التالية فى التقرير

- = لا شئ أو كمية لا تذكر (فى الجداول).
... = البيانات غير متوافرة (فى الجداول).
دولار = دولار الولايات المتحدة

التواريخ ووحدات القياس

١٩٩٦/ ١٩٩٧ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التى تمتد من سنة تقويمية الى السنة التالية لها.

١٩٩٦- ١٩٩٧ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المترى هو المستخدم دائما الا اذا أشير الى غير ذلك.

مليار = ١٠٠٠ مليون

الاحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية ، ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للانتاج

تشير الأرقام الدليلية للانتاج الزراعى، التى أعدتها منظمة الأغذية والزراعة ، الى المستوى النسبى للحجم الكلى للانتاج الزراعى فى كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩-١٩٩١ . وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية ، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا فان المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الانتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة «لاسبير» فى حساب جميع الأرقام الدليلية ، سواء كانت على مستوى القطر، أو الاقليم ، أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الانتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ . وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩-١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة بالمنتجات الزراعية هى أيضا فترة ١٩٨٩-١٩٩١. وهى تشمل جميع السلع والبلدان الواردة فى «FAO Trade Yearbook» الذى تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لاجمالى المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتى تصنف عامة على أنها «أغذية».

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التى طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب) ، تعدل هذه الأسعار الى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها فى التجارة بين البلدان ، التغيرات فى كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية ، وفى قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هى على التوالى متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩- ١٩٩١، وهى فترة الأساس المرجعية المستخدمة فى جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التى تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة «لاسبير» فى وضع الأرقام الدليلية.

الجزء الأول

استعراض الحالة في العالم

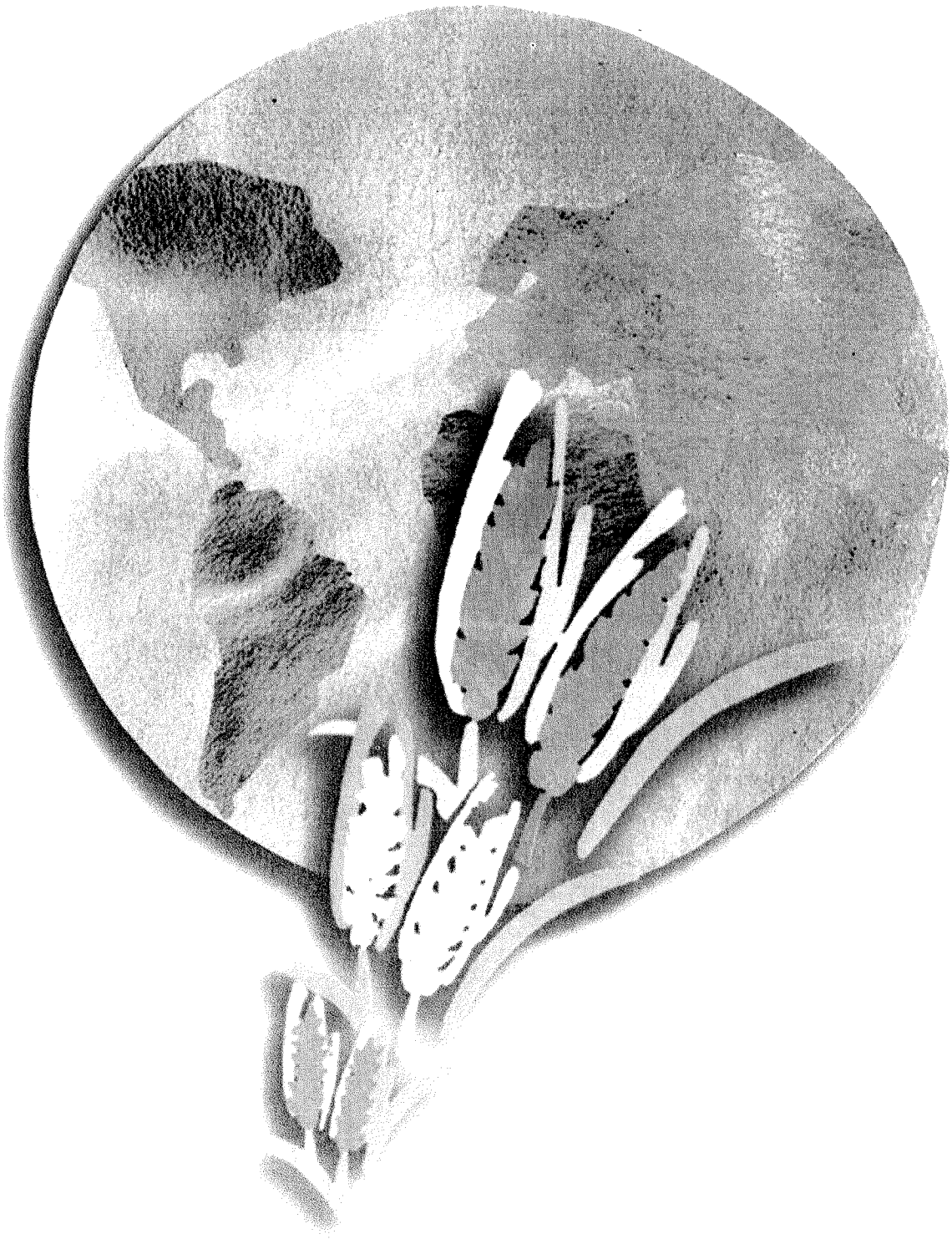

استعراض الحالة فى العالم

أولا : حالة الزراعة في الوقت الحاضر - حقائق وأرقام

١ - انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني

• تشير التقديرات إلى أن إنتاج المحاصيل والانتاج الحيوانى فى العالم قد حقق فى عام ١٩٩٨ زيادة متواضعة لا تتعدى ١ر١ في المائة، وهو أقل معدل منذ عام ١٩٩٣ . وترجع هذه النتيجة المخيبة للآمال في جزء كبير منها إلى انخفاض الإنتاج في البلدان المتقدمة بنسبة تقدر بنحو ١ في المائة. كما كان أداء البلدان النامية كمجموعة سيئا نسبيا في عام ١٩٩٨ . فقد زاد إنتاجها الزراعي بنسبة ٢ر٦ في المائة فقط، أي أقل من النسبة المتواضعة بالفعل التي حققتها في ١٩٩٧ وهي ٢ر٩ في المائة، وإن كان هذا التباطؤ يأتي في أعقاب سلسلة من المعدلات المرتفعة التي تراوحت بين ٤ في المائة و٥ في المائة، والتي سجلت بين أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ .

• ومازالت تقديرات الإنتاج الزراعي لعام ١٩٩٩ تقديرات مؤقتة، وإن كانت تشير إلى زيادة الإنتاج العالمي من المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة ٩ر٠ في المائة، وهى مماثلة تقريبا لعام ١٩٩٨ . ولكن يبدو أن أداء البلدان المتقدمة فى عام ١٩٩٩ قد تحسن قليلا عنه في عام ١٩٩٨، بينما يبدو أن البلدان النامية كمجموعة تعرضت لانخفاض جديد في معدل زيادة إنتاجها من المحاصيل والثروة الحيوانية. فإذا تأكدت التقديرات المؤقتة لمعدل الزيادة بنسبة ١ في المائة في البلدان النامية، فإن عام ١٩٩٩ سيكون ثالث عام على التوالي من التباطؤ الملحوظ، ليسجل أقل معدل نمو في الإنتاج الزراعي للبلدان النامية منذ عام ١٩٧٢ .

• كان سوء أداء اقليم الشرق الأقصى والمحيط الهادي من أهم العوامل وراء تباطؤ معدل نمو الإنتاج في البلدان النامية. فقد تباطأ نمو الإنتاج في هذا الإقليم إلى ١ر٨ في المائة فقط في عام ١٩٩٨ . وكانت أهم العوامل المشتركة وراء ذلك هي سوء الأحوال الجوية، وبالأخص الأمطار الغزيرة التي هطلت فيما بين شهري يونيو/ حزيران وسبتمبر/ أيلول في بعض البلدان، والجفاف المرتبط بظاهرة النينيو في البعض الآخر. وتشير التقديرات المؤقتة لعام ١٩٩٩ إلى أن الزيادة في إنتاج

الخريطة رقم ١

التغيرات فى الانتاج المحصولى والحيوانى ، ١٩٩٥-١٩٩٩

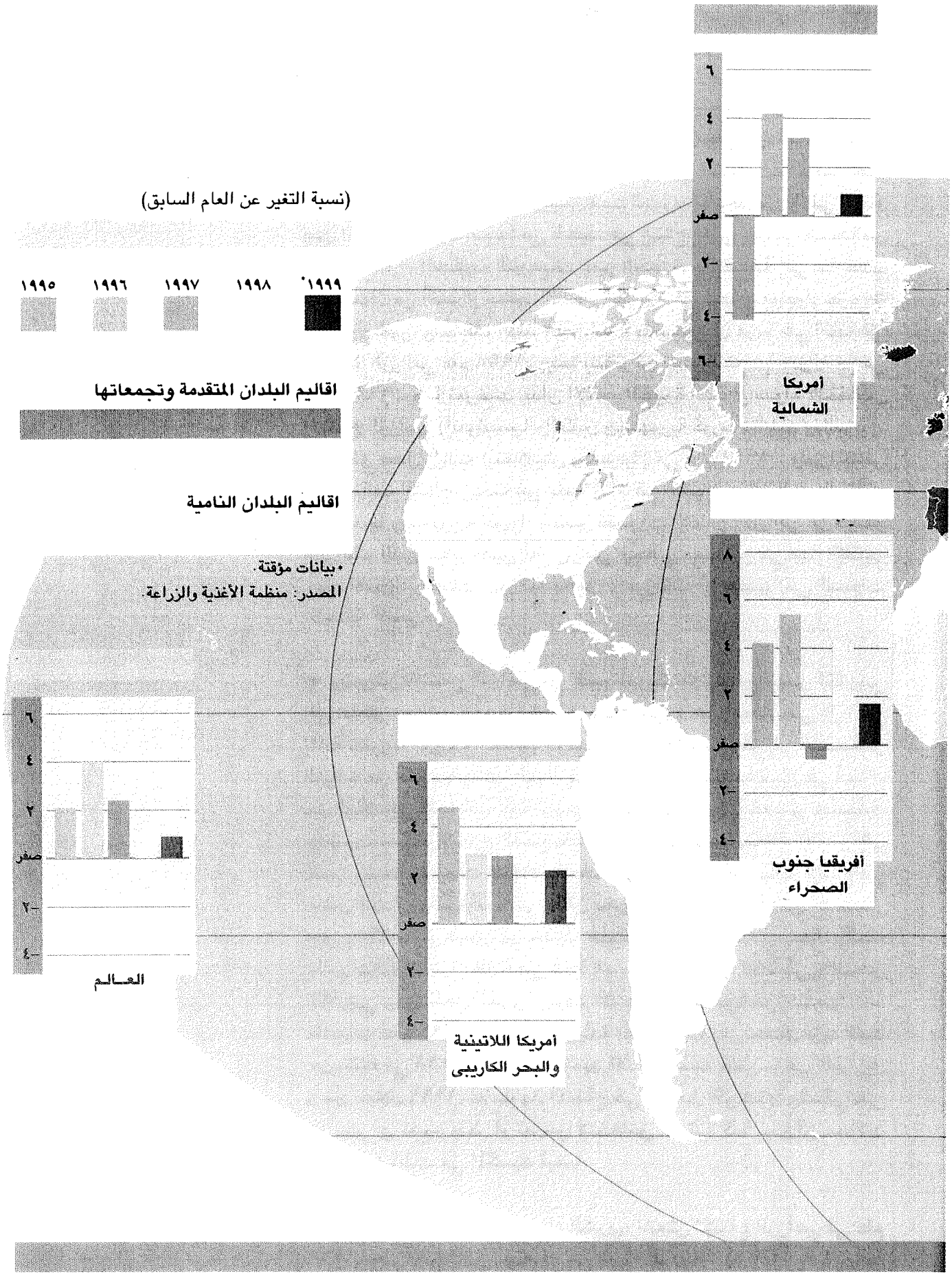
(نسبة التغير عن العام السابق)
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩*
اقاليم البلدان المتقدمة وتجمعاتها
اقاليم البلدان النامية
*بيانات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.
٦
٤
٢
صفر
٢-
٤-
٦-
أمريكا الشمالية
٨
٦
٤
٢
صفر
٢-
٤-
أفريقيا جنوب الصحراء
٦
٤
٢
صفر
٢-
٤-
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
٦
٤
٢
صفر
٢-
٤-
العالم

الإقليم، ربما انخفضت إلى أكثر من ذلك، أي إلى ٢ر١ في المائة فقط. ويرجع جزء كبير من هذه النتائج إلى الوضع في الصين، حيث تباطأ معدل الزيادة في نمو الإنتاج الزراعي عام ١٩٩٨ إلى نسبة متواضعة هي ٣ر٣ في المائة بعد ست سنوات متتالية من النمو بنسبة تفوق ٥ في المائة، حيث أن الفيضانات التي حدثت في الأجزاء الوسطى من البلاد أضرت بصورة خاصة بمحاصيل الأرز والقمح. وتشير التقديرات المؤقتة لعام ١٩٩٩ إلى ثبات الإنتاج تقريبا، حيث لم يزد إلا بأقل من ١ في المائة. ومن المتوقع حدوث انخفاض طفيف في إنتاج الأرز، بسبب انخفاض أسعار شراء الحكومة للنوعيات غير الجيدة، بالإضافة إلى ما حدث للمحصول من أضرار بسبب الأمطار الغزيرة في شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز. وسجلت الهند انخفاضا طفيفا يقل عن ١ في المائة فى إنتاجها الزراعي عام ١٩٩٨، بينما ينتظر أن تحقق انتعاشا متواضعا في عام ١٩٩٩ . كما تعرضت بلدان الإقليم الكبيرة الأخرى سواء لانخفاض الانتاج الزراعي (إندونيسيا والفلبين وجمهورية كوريا وتايلند وماليزيا)، أو تباطؤ معدل زيادته (بنغلاديش وكمبوديا) في عام ١٩٩٨ . ومن المنتظر أن يستأنف الإنتاج زيادته في عام ١٩٩٩ في أغلب هذه البلدان، باستثناء إندونيسيا وجمهورية كوريا. وتشير تقديرات الإنتاج الآن إلى أن فيتنام هى البلد الذى حقق أكبر أداء زراعى ايجابى مستمر في هذا الإقليم، حيث اقتربت معدلات نمو انتاجه من ٥ في المائة أو تعدتها في السنوات الثمانية الأخيرة.

● وتعرض الإنتاج الزراعي في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى تباطؤ معدلات نموه في ١٩٩٨، حيث لم يزد هذا المعدل على ٩ر١ في المائة تقريبا. ويرجع السبب الرئيسي في هذا التباطؤ إلى انخفاض الزيادة عن متوسطها في البرازيل، حيث تعرضت المحاصيل في أجزاء من البلاد إلى الجفاف، كما تسبب الأمطار فى حدوث خسائر جسيمة، وأضرت بمناطق إنتاج القمح بالذات. كما تعرضت منطقة الإنديز إلى أضرار بسبب موجات الجفاف الحادة، التي أسفرت عن ثبات الإنتاج في بعض البلدان وانخفاضه في بلدان أخرى. كما تسبب كل من الإعصار جورج والإعصار ميتش فى حدوث خسائر بشرية ومادية جسيمة، وألحقا بالزراعة أضرارا بالغة في عدة بلدان من أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى سجلت الأرجنتين نموا قويا في إنتاجها. أما تقديرات عام ١٩٩٩ فتشير إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمعدل يزيد قليلا عن مثيله في ١٩٩٨ . ففى حين شهد الأداء تحسنا ملموسا في البرازيل وبيرو خلال ١٩٩٩، لم يشهد الانتاج فى كل من الأرجنتين وشيلي على ما يبدو أى تغيير يذكر أو تعرض لانخفاض طفيف، كما يبدو أن معدلات النمو قد تباطأت في المكسيك أيضا.

● وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انتعش الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٨، بعد الانخفاض الطفيف في السنة السابقة، محققا زيادة بنسبة

٣ر٤ في المائة تقريبا، ترجع أساسا إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج نيجيريا، بعد تراجعه في عام ١٩٩٧ . كما سجل كل من أنغولا، وغانا، وموزامبيق، وأوغندا معدلات أداء طيبة بشكل خاص، بينما سجلت إثيوبيا، وزامبيا، وزمبابوي انخفاضا في إنتاجها، بنسب تتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة تقريبا، أما إنتاج السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد ثبت على حاله. وتشير التقديرات المؤقتة لعام ١٩٩٩ إلى أن نمو الإنتاج الزراعي ربما تباطأ إلى أقل من ٢ في المائة، مع انخفاض معدلات النمو في الدول التي حققت أداء قويا في عام ١٩٩٨، بالإضافة الى الانخفاض الفعلي المنتظر في أنغولا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي.

● وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا استعاد الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٨ نشاطه بعد الانخفاض الذي حدث في العام السابق، محققا زيادة بمعدل يفوق ٨ في المائة. وكان العامل الرئيسي وراء هذا هو زيادة الإنتاج في دول شمال أفريقيا، أي الجزائر والمغرب وتونس، التي كان قد تعرض انتاجها لانخفاض شديد فى عام ١٩٩٧ بسبب سوء الأحوال الجوية. ولكن الأداء تحسن أيضا بصورة ملموسة، مع زيادة قوية في الإنتاج، في بلدان أخرى مثل جمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وتركيا. أما في مصر، فعلى النقيض من ذلك، تشير تقديرات الإنتاج الزراعي إلى حدوث انخفاض طفيف. أما فى عام ١٩٩٩ فتشير التقديرات إلى حدوث انخفاض جديد في الإنتاج الزراعي في الإقليم، يقدر الآن بنحو ٣ في المائة. ويرجع ذلك أساسا الى الانخفاض الحاد الجديد في إنتاج المغرب، حيث انخفض إنتاج محاصيل الحبوب بما يقرب من النصف بسبب نقص الأمطار وخفض المساحات المزروعة، كما تشير التقديرات إلى انخفاض الإنتاج أيضا في جمهورية إيران الإسلامية والأردن والجمهورية العربية السورية وتركيا.

● وتعرضت البلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى انخفاض إنتاجها بنسبة ٦ في المائة، كنتيجة أساسية للانخفاض الحاد في إنتاج دول رابطة الدول المستقلة، التي تعرضت فيها مناطق الإنتاج الرئيسية لجفاف خطير. كما انخفض الإنتاج بصورة ملموسة في بلدان أخرى مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان. وخارج رابطة الدول المستقلة، سجلت رومانيا أيضا انخفاضا في إنتاجها الزراعي، بينما زاد هذا الإنتاج بدرجة كبيرة في بولندا. وتشير التقديرات لعام ١٩٩٩ إلى حدوث زيادة هامشية في إنتاج البلدان التي تمر بمرحلة تحول كمجموعة، مع توقع انخفاض طفيف جديد في الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وانتعاش قوي في كازاخستان، ونمو الإنتاج بقدر متواضع في رومانيا. ولا تشير التقديرات إلا إلى حدوث اختلافات طفيفة نسبيا في الإنتاج الزراعي بالنسبة لباقي مجموعات البلدان المتقدمة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، مع انفراد أمريكا الشمالية بتسجيل زيادة في الإنتاج في كلا السنتين.

٢ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ

● تشير التقديرات إلى أن عدد البلدان التي تواجه حالات طوارئ في الأغذية في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٠ يصل إلى ٣٢ بلدا، مقابل ٣٨ بلدا في فبراير/ شباط ١٩٩٩ .

● ففي أفريقيا الشرقية، سيحتاج الأمر إلى مساعدات غذائية ضخمة طوال عام ٢٠٠٠، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خسائر المحاصيل والثروة الحيوانية بسبب الجفاف. فقد عانى معظم المناطق الرعوية فى هذا الإقليم الفرعي من نقص الأمطار لسنوات متتالية، مما أدى الى اصابة المراعى والثروة الحيوانية بأضرار بالغة، وبالتالى الى حدوث نقص حاد في الأغذية وهجرة الآلاف من السكان بحثا عن الماء والطعام. كما كانت النزاعات الأهلية الماضية أو الحالية سببا في انقطاع إنتاج الأغذية وتوزيعها في بعض المناطق، مما تسبب فى نقص الأغذية، ونزوح السكان بأعداد هائلة. ففي الصومال، أدت الأمطار الضعيفة في الموسم الرئيسي إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بإمدادات الأغذية في بعض المناطق الجنوبية. وفي كينيا ظهرت حاجة عاجلة إلى مساعدات غذائية لأكثر من ٢ر٧ مليون نسمة في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية التي تضررت من الجفاف. وفي إريتريا، أصبح ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من المتضررين من الحرب الدائرة مع إثيوبيا ومن الجفاف بحاجة عاجلة إلى مساعدات غذائية. وفي إثيوبيا، يعانى من نقص الامدادات الغذائية أكثر من ثمانية ملايين شخص، منهم ٤٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين بسبب نزاع الحدود مع إريتريا. وفي السودان، ورغم استقرار حالة إمدادات الأغذية، هناك حاجة إلى نحو ١٠٣ ٠٠٠ طن من المعونات الغذائية لنحو ٢ر٤ مليون شخص تضرروا من الجفاف والحرب الأهلية التي طال أمدها. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة فشلت المحاصيل في بعض المناطق، وقد تضرر من جراء ذلك آلاف السكان في العديد من المناطق الوسطى ومنطقة البحيرات. وفي أوغندا، ورغم التحسن الذي طرأ على حالة إمدادات الأغذية في أغلب أنحاء البلاد، يواجه إقليم كارا موجا الشرقي نقصا خطيرا في الأغذية بسبب الجفاف، فى حين توزع المساعدة الغذائية على السكان المتضررين من حالات التمرد المستمرة في المناطق الشمالية والغربية من البلاد.

● وفي أفريقيا الغربية ، استقرت حالة إمدادات الأغذية وأسواقها، بعد سنتين متتاليتين من المحاصيل فوق المتوسطة في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في أغلب بلدان منطقة السهل. واستطاعت الأسر والمديرون المسؤولون عن مخزونات الأمن الغذائي القطرية أن يجددوا مخزوناتهم. ومع ذلك تضررت بعض المناطق من الفيضانات في شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩، وبالأخص موريتانيا والنيجر والسنغال. وفي البلدان الساحلية المطلة على خليج غينيا، تضررت الأجزاء الشمالية

من بينان، وغانا، ونيجيريا، وتوغو من الفيضانات. أما ليبيريا وسيراليون فقد ظلتا تعتمدان اعتمادا شديدا على المساعدات الغذائية الدولية، بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، رغم حدوث قدر من التحسن في إنتاج الأغذية في ليبيريا.

● وفي إقليم البحيرات الكبرى، مازال العديد من البلدان يعاني من نقص الأغذية. ففي بوروندي تعتبر حالة إمدادات الأغذية صعبة في أعقاب انخفاض المحاصيل بسبب الطقس الجاف واستمرار الحرب الأهلية. فقد أصبحت الحالة الغذائية والصحية حرجة بالنسبة لنحو ٨٠٠ ٠٠٠ نازح يعيشون في المخيمات ولا يستطيعون دخول حقولهم. وفي رواندا، ورغم التحسن في إنتاج الأغذية، مازال هناك نقص في مناطق معينة أصابها الجفاف. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حدثت حالات نقص حادة في الأغذية وسوء التغذية بين أعداد كبيرة من السكان النازحين، وبخاصة في المناطق الشمالية الشرقية من كاتانغا والمناطق الجنوبية من كيفو، وهي مناطق لا يمكن الدخول إليها بسبب انعدام الأمن هناك. وقد تحسنت أوضاع الأمن في الكونغو، ومع ذلك مازال السكان النازحون معرضين للخطر.

● وفي أفريقيا الجنوبية، شهدت موزامبيق وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وسوازيلندا، فى أوائل شهر فبراير/ شباط، أسوأ فيضانات منذ ٤٠ عاما. وقد تركت الفيضانات وراءها عشرات الآلاف من المشردين وأحدثت دمارا هائلا في البنية الأساسية. ففي موزامبيق، وهي البلد الذي تضرر أكثر من غيره، يقدر عدد المتضررين بشدة من الفيضانات، الذين أصبحوا بحاجة عاجلة إلى مساعدات غذائية، بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، وإن كان العدد في تزايد مستمر. وفي أنغولا، مازال الأمر يحتاج إلى معونات غذائية طارئة لنحو ١ر١ مليون شخص نزحوا داخل بلادهم بسبب الحرب الأهلية التي طال أمدها، كما أن هناك أعدادا هائلة من اللاجئين الأنغوليين في البلدان المجاورة بحاجة إلى معونات غذائية.

● وفي الشرق الأدنى، ينتظر أن يتعرض إنتاج أفغانستان من الأغذية إلى الانخفاض بسبب النقص الخطير في المستلزمات الزراعية ونزوح السكان. وفي العراق، فإن الجفاف الذي استمر لفترة طويلة ونقص المستلزمات الزراعية، رغم الأمطار المواتية في الفترة الأخيرة، مازالا يؤثران على إنتاج الحبوب. أما في جمهورية إيران الإسلامية والأردن والجمهورية العربية السورية، التي تعرضت كلها للجفاف في العام الماضي، فقد حدث مؤخرا تحسن في توقعات المحاصيل في أعقاب الأمطار المواتية.

● وفي آسيا، مازالت المجموعات الحساسة من السكان في عدد من البلدان تعاني من صعوبات خطيرة في إمدادات الأغذية نتيجة الكوارث

الخريطة رقم ٢
البلدان التى تعانى من نقص الامدادات الغذائية وتحتاج الى مساعدات استثنائية *

* خلال السنة التسويقية الجارية.
المصدر: النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى المنظمة يونيو/حزيران ٢٠٠٠ .

الماضية وآثار الأزمة الاقتصادية. فقد تعرض الإقليم لكارثتين طبيعيتين هائلتين في عام ١٩٩٩ . كانت الأولى هي الإعصار الذي ضرب المناطق الشمالية الشرقية من الهند بما فى ذلك ولايات أوريسا، والبنغال الغربية، وأندرا براديش، محدثا أضرارا بالغة بالأمن الغذائي الأسري. أما الكارثة الثانية فحدثت في فيتنام، حيث أصاب أسوأ فيضان تعرضت له البلاد منذ عشرات السنين المناطق الساحلية الوسطى بأضرار بالغة في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩ . وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مازالت حالة إمدادات الأغذية تثير القلق لأن إنتاج الأغذية مازال أقل بكثير من الاحتياجات، بينما تحد المشكلات الاقتصادية بشدة من قدرة البلاد على توفير المستلزمات الزراعية واستيرادها تجاريا. وفي تيمور الشرقية، أصبحت توقعات إمدادات الأغذية بشكل عام، في المديين المتوسط والبعيد، أقل قتامة مما كان متوقعا في ذروة الأزمة التي أعقبت استفتاء أغسطس/ آب ١٩٩٩ . ومازال القلق سائدا بالنسبة لمحنة اللاجئين في تيمور الغربية، حيث تشير تقارير منظمة اليونيسيف إلى

حالات سوء التغذية التي تتراوح بين المتوسطة والحادة في معسكرات هؤلاء اللاجئين. وفي منغوليا، أسفر التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق عن تفكيك العديد من الأجهزة الحكومية، بما في ذلك المزارع الحكومية. وكانت النتيجة أن انخفض الإنتاج والإنتاجية، مما أدى الى تدهور الأمن الغذائي بين المجموعات الحساسة.

● وفي أمريكا اللاتينية، تعرض الإقليم لظواهر جوية معاكسة غير معتادة أضرت بالإقليم بأسره في السنوات القليلة الماضية. فالجفاف الذي حدث عام ١٩٩٤، واستمر لفترة طويلة، ألحق أضرارا جسيمة بمحاصيل الحبوب والفاصوليا المهمة في الموسم الأول في بلدان أمريكا الوسطى. وأسفر الجفاف عن خسائر في الإنتاج المتوقع، تتراوح بين ٢٥ في المائة و٣٠ في المائة. وتسبب الإعصار ليلى (١٩٩٦) والإعصار جورج (١٩٩٨)، وفي أعقابهما الإعصار ميتش، وهو أكثر الكوارث الطبيعية تدميرا في القرن العشرين والذي ضرب أمريكا الوسطى في أواخر عام ١٩٩٨، في تدمير جميع المحاصيل التي مر عليها، تاركا وراءه أعدادا هائلة من الضحايا والخسائر الجسيمة في المساكن والبنية الأساسية. ومازالت هذه البلدان حتى الآن تصلح ما دمرته هذه الأعاصير. والأهم من كل ذلك أن الإقليم بأسره تقريبا أصيب بأضرار بالغة بسبب ظاهرة النينيو التى استمرت لفترة طويلة، امتدت من أوائل أبريل/ نيسان ١٩٩٧ إلى أواخر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨، وأسفرت عن نتائج سلبية مثل الأمطار الغزيرة، والفيضانات، وحالة الجفاف الحادة، واشتعال الحرائق في أجزاء كبيرة من الغابات. وأخيرا، وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، أسفرت الأمطار الغزيرة، التي هطلت دون توقف في فنزويلا، عن انهيارات أرضية وطينية خطيرة، زادت من خطورتها الفيضانات الكاسحة. وأسفر ذلك عن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قتيل، بالإضافة إلى الدمار الهائل في المنازل والبنية الأساسية.

● وفي أوروبا، مازالت بلدان البلقان تعاني - بدرجة كبيرة أو صغيرة - من الاضطرابات الأهلية التي بدأت منذ عشر سنوات، والتي وصلت إلى ذروتها مؤخرا بالحرب التي دارت في إقليم كوسوفو فى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في النصف الأول من عام ١٩٩٩ . وأصبحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأوي الآن أكبر عدد من اللاجئين في أي دولة أوروبية، لتتعرض بذلك إلى أزمة اقتصادية طاحنة. ومن بين مظاهر ذلك تدهور المرافق العامة، وتدمير مصانع الأسمدة والوقود، والانهيار الفعلي للخدمات الاجتماعية. وفي بداية عام ٢٠٠٠، كانت التقديرات تشير إلى وجود أكثر من ١ر١ مليون لاجئ من النازحين في الداخل، والمحرومين اقتصاديا واجتماعيا، يتلقون مساعدات غذائية في صربيا (عدا إقليم كوسوفو) والجبل الأسود، بينما كان هناك مليون شخص آخر في إقليم كوسوفو يتلقون معونات غذائية. واستمر تقديم المعونة أيضا إلى ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

لمساعدة باقي اللاجئين، وغيرهم من المتضررين من الحرب في كوسوفو في عام ١٩٩٩ .

● وفي رابطة الدول المستقلة، أدت الحرب الأهلية في الشيشان إلى تدمير العاصمة جروزني وبعض القرى والبنية الأساسية أيضا. وأصبحت حالة الزراعة حرجة بسبب الدمار الشديد الذي لحق بالثروة الحيوانية وبزراعة الكروم، بالإضافة إلى تلغيم الحقول. وشرد مئات الآلاف من السكان، سواء داخل البلد أو في الدول المجاورة المستقلة ذاتيا، وبالأخص في إنجوشتيا، وهي بلد صغير تسكنه ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة أصبحوا يستضيفون ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا. وأخذ الأمن الغذائي للسكان المدنيين المحصورين في الشيشان يتدهور بسرعة، كما أن توقعات محاصيل الحبوب الشتوية ومحاصيل الأعلاف لا تبشر بالخير. وفي باقي أنحاء رابطة الدول المستقلة مازالت المجموعات الحساسة اقتصاديا، والنازحون في الداخل، أو اللاجئون في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وطاجيكستان، بحاجة إلى مساعدات غذائية. وقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي ينتعش في هذه البلدان، وإن كان ببطء شديد، عن مستواه الذي كان يقل عن نصف مثيله في عام ١٩٩٠، ولكن اقتصادياتها مازالت هشة. فقد أدى تخفيض الروبل الروسي في أغسطس/ آب ١٩٩٨، وما ارتبط بذلك من تقلص التجارة، إلى تباطؤ الانتعاش. وأصبح الكثير من المجموعات الحساسة، وعلى الأخص المسنين والمعوقين واللاجئين مؤخرا، في وضع لا يسمح لهم بالاستفادة من إصلاحات السوق، ويبدو أنه لا مفر من المعونة الغذائية الموجهة في السنوات المقبلة. وفي طاجيكستان، لابد من علاج الخسائر الجسيمة التي تعرض لها محصول القمح بسبب مرض الصدأ الأصفر واللفحة في ١٩٩٩، إذا أردنا أن يزيد المحصول في السنوات التالية.

٣ - وضع الامدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها[١]

● وصل إنتاج العالم من الحبوب في ١٩٩٩ إلى ١ ٨٦٥ مليون طن (بما فيها الأرز المضروب)، أي أقل من مستوى العام السابق بقليل، وفوق متوسط السنوات الخمس الماضية. ويرجع هذا الانخفاض في أغلبه إلى انخفاض إنتاج القمح والحبوب الخشنة. فقد انخفض إنتاج العالم من القمح في ١٩٩٩ للسنة الثانية على التوالي، إلى ٥٨٩ مليون طن تقريبا، أي أقل منه في عام ١٩٩٨ بنسبة ٢ في المائة. وكان الجفاف الشديد في الشرق الأدنى وأجزاء من شمال أفريقيا، بالإضافة إلى الأمطار الغزيرة وقت الغرس في أوروبا الشمالية، هما السببان الرئيسيان في انخفاض إنتاج القمح عام ١٩٩٩ . وقد تضرر الانتاج العالمى للقمح بسبب الزيادة التي حدثت في تجنيب الأراضي إجباريا، بنسب تتراوح بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة في دول الاتحاد الأوروبي، وتخفيض المساحات المزروعة في العديد من البلدان المنتجة للقمح، وعلى الأخص مزارع القمح الشتوي في الولايات المتحدة، بسبب انخفاض أسعاره. ولكن جزءا من انخفاض الانتاج عوضته الأحوال الجوية المواتية وزيادة الغلات في عدد من البلدان الأخرى، مثل الأرجنتين، واستراليا، وبنغلاديش، وكندا، والصين، والهند، والاتحاد الروسي.

● وكان إنتاج العالم من الحبوب الخشنة في ١٩٩٩، الذي يقدر بنحو ٨٧٦ مليون طن، يقل عن العام السابق بنسبة ٤ في المائة تقريبا. فقد حققت جميع أقاليم العالم محاصيل منخفضة باستثناء أمريكا الوسطى، حيث ظل إنتاجها دون تغيير، وكذلك أوروبا التي زاد إنتاجها قليلا. وحدث انخفاض ملموس في بعض البلدان المنتجة الرئيسية، مثل الأرجنتين، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة. وفي كثير من البلدان، مثل الصين، كانت ظروف الجفاف الاستثنائية، أثناء موسم النمو، هي المسؤولة عن انخفاض الإنتاج، بينما يرجع هذا الانخفاض في الولايات المتحدة إلى تقليص المساحات المزروعة، رغم أن الغلة كانت فوق معدلها.

● وبالنسبة لإنتاج العالم من الأرز الشعير في عام ١٩٩٩، تشير التقديرات إلى أنه عاود الاتجاه الذي كان سائدا في التسعينات، بعد موسم ١٩٩٨ المخيب للآمال بسبب سوء الأحوال الجوية في البلدان المنتجة الرئيسية. فقد زاد إنتاج الأرز الشعير - تسانده في ذلك زيادة المساحة المزروعة وظروف النمو المواتية بشكل عام - بنسبة ٢ في المائة، ليصل إلى ٥٩٨ مليون طن في عام ١٩٩٩، أي ضعف معدل الزيادة التي حققها في ١٩٩٨ . وتركز الجزء الأكبر من هذه الزيادة في بنغلاديش والبرازيل ومصر والفلبين، وإن كانت الأرجنتين والهند وإندونيسيا والولايات المتحدة قد حققت كلها أداء طيبا. وعلى النقيض من ذلك، تراجع إنتاج الصين في أعقاب السياسات الجديدة ، التي بدأت في عام ١٩٩٨،

للنهوض بجودة إنتاج الحبوب، وهي السياسات التي لا تشجع زراعة الأرز المبكر، الذي يعتبر صنفا رديئا.

● وفي ١٩٩٨/١٩٩٩، زاد مجموع استخدام الحبوب قليلا عما كان عليه في الموسم السابق، ليصل إلى ١ ٨٧٥ مليون طن. وعند هذا المستوى، يكون استهلاك العالم من الحبوب قد عاد إلى الاقتراب من اتجاهه منذ فترة طويلة (١٩٨٦- ١٩٩٨)، بعد أن كان قد ارتفع عن هذا الاتجاه في الموسمين السابقين. وكانت الزيادة أكبر ما تكون في حجم الحبوب المستهلكة كأغذية، بينما انخفض استخدام الحبوب كأعلاف انخفاضا طفيفا عن الموسم السابق. وحدثت كل الزيادة في استهلاك الحبوب فى البلدان النامية. وبشكل عام، كانت الزيادة في استهلاك العالم من الأغذية أعلى قليلا من الزيادة في عدد السكان، الأمر الذي أسفر عن حدوث زيادة طفيفة في نصيب الفرد من استهلاك الحبوب كأغذية في ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . ورغم الانخفاض المستمر في أسعار الحبوب أثناء موسم ١٩٩٨/١٩٩٩، الذى أدى الى تشجيع الطلب عادة، فإن استهلاك العالم من الحبوب كأعلاف انخفض قليلا، كرد فعل، في الغالب، لتباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الآسيوية، واستمرار تراجع قطاع الثروة الحيوانية في الاقتصاديات الناشئة لأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة . أما بالنسبة لموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠، فمن المتوقع أن يزيد استهلاك العالم من الحبوب بنسبة ٣ في المائة تقريبا ليصل إلى ١ ٨٨٢ مليون طن. وكما حدث في الموسم السابق، فإن الاستهلاك العام من الحبوب كأغذية ينتظر أن يواكب زيادة السكان، بينما ينتظر أن يظل الحجم الكلي للحبوب التي ستستخدم كأعلاف على نفس مستوى العام الماضى.

● ومن المتوقع أن تصل المخزونات العالمية من الحبوب للسنوات المحصولية التي تنتهي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٢ مليون طن، أي أقل بنحو ٤ ملايين طن عن مستواها في أول المدة. ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى تقديرات استهلاك الحبوب في العالم في ١٩٩٩/٢٠٠٠، الذي ينتظر أن يزيد على الإنتاج. ومن المتوقع ان تنخفض مخزونات القمح والحبوب الخشنة التي تحتفظ بها بعض البلدان المصدرة الرئيسية، بينما ينتظر أن تزيد المخزونات المرحلة من الأرز للسنة الثانية على التوالي. وعموما، ستصل نسبة المخزونات العالمية المرحلة إلى ١٧٫٤ فى المائة من الاستهلاك الاتجاهي في ٢٠٠٠/٢٠٠١، أي بانخفاض طفيف عن الموسم السابق، وإن كان في حدود النسبة التي تتراوح بين ١٧ في المائة و ١٨ في المائة التي ترى أمانة المنظمة أنها الحد الأدنى الضروري للمحافظة على الأمن الغذائي العالمي. ثم أن النسبة المئوية للمخزونات العالمية من الحبوب التي تحتفظ بها البلدان المصدرة الرئيسية، وهي مؤشر إضافي للأمن الغذائي العالمي، ينتظر أن تظل على استقرارها عند مستوى السنة السابقة وهو ٤٥ في المائة.

● وانخفاض إنتاج القمح والحبوب الخشنة في عام ١٩٩٩ هو المسؤول الأول عن الانخفاض المتوقع في مخزونات هاتين السلعتين. ورغم هذا، فمن المتوقع أن تنتعش مخزونات الأرز عن مستوياتها المنخفضة التي لوحظت في السنوات الأخيرة لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ١٩٩٤ . وستكون أكبر زيادة في مخزونات الأرز لدى البلدان المصدرة الرئيسية، وبخاصة تايلند وفيتنام والولايات المتحدة والهند.

● وينتظر أن تزيد التجارة العالمية في الحبوب في ١٩٩٩/٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٢٢ مليون طن، أي بزيادة قدرها ٨ ملايين طن، أو ٤ في المائة، عنها في الموسم السابق. وترجع هذه الزيادة إلى التوسع في تجارة القمح والحبوب الخشنة، حيث يتوقع أن تنخفض واردات الأرز قليلا. وبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، ينتظر أن تزيد وارداتها من الحبوب إلى مستوى لم تصل إليه من قبل وهو ١٦٠ مليون طن. وإذا كانت واردات القمح هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من هذه الزيادة، فإن الانتعاش الاقتصادي التدريجي في جنوب آسيا ينتظر أن يسفر عن زيادة قليلة في تجارة الحبوب الخشنة أيضا.

● وينتظر، عند مستوى التوقعات الحالي، أن تصل فاتورة واردات البلدان النامية من الحبوب في ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢١ مليار دولار تقريبا، وهو ما يعني انخفاضا في قيمة هذه الواردات عن السنة السابقة بنحو ٦٧٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٣ في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي ضعف الأسعار العالمية للحبوب أثناء الموسم إلى أكثر من مجرد تعويض الزيادة في حجم الواردات. وبهذه التقديرات، لا ينتظر حدوث أي تغيير في الحجم الإجمالي لشحنات المعونة الغذائية في موسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، عما كان عليه في الموسم السابق. وبالنسبة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فالأرجح أن تظل وارداتها من الحبوب عند نفس حجمها التقديري في السنة السابقة، أي في حدود ٧٠ مليون طن. ومع ذلك، ونظرا لانخفاض الأسعار، ينتظر أن تنخفض تكاليف استيراد الحبوب الكلية لهذه المجموعة من البلدان بنحو ٦٧٠ مليون دولار على الأقل، أي بنسبة ٥ في المائة، لتصل إلى ٩ر١ مليار دولار.

● وبناء على التقييم الحالي لآخر ما أعلنته المصادر الرسمية والتجارية، وبافتراض ظروف نمو طبيعية، فإن التوقعات المبكرة لمحصول القمح لعام ٢٠٠٠، تشير إلى أن مستوى الإنتاج العالمي سيكون قريبا مما كان عليه في ١٩٩٩ . وفي حين لم تبدأ بعد عمليات الغرس في نصف الكرة الجنوبي، فإن زيادة الغلات والتوسع في المساحات المزروعة في نصف الكرة الشمالي يمكن أن يؤديا إلى زيادة الإنتاج. كما أن الأحوال الجوية المواتية في الكثير من أنحاء آسيا وشمال أفريقيا، قد تعطي دفعة لإنتاج البلدان التي تضررت من الجفاف في ١٩٩٩ . والمنتظر أن تزيد المساحات المزروعة بالقمح في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن الإمدادات المحلية

الضخمة الحالية من بذور اللفت، مصحوبة بانخفاض المعونات المقدمة للبذور الزيتية في ظل السنة الأولى من إصلاح جدول الأعمال لعام ٢٠٠٠، قد تشجع الإقبال على زراعة القمح. أما في كندا، فإن التقديرات الرسمية تشير إلى زيادة المساحة المزروعة بقمح الربيع على حساب الكانولا وبذور الكتان، بسبب أسعار القمح المواتية. وعلى النقيض من ذلك، فإن بذر القمح الشتوي في الولايات المتحدة قد خفض رسميا إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٧٢، ربما بسبب رد الفعل عند المزارعين على الانخفاض المستمر المتوقع في الأسعار وقت الزراعة. وفي الصين أيضا تشير آخر التقديرات إلى أن المساحات المزروعة بالقمح الشتوي ستقل بنحو ٧ في المائة عن السنة السابقة، كنتيجة أساسية لانخفاض الأسعار، وقرار الحكومة الأخير بإلغاء الدعم عن القمح الشتوي منخفض الجودة. وفي نصف الكرة الجنوبي، تم بالفعل زراعة ما يقرب من ٢٠٠٠٠ صنف من محاصيل الحبوب الخشنة في البلدان المنتجة الرئيسية. ففي أفريقيا الجنوبية، كانت التوقعات المبكرة مواتية، ويرجع ذلك الى الأمطار الوفيرة والتقارير التي تشير إلى زيادة المساحات المزروعة. وبالمثل تعتبر الأحوال الجوية في أمريكا الجنوبية مواتية بشكل عام. وعلى الرغم من أن من الممكن توقع حدوث زيادة فى إنتاج الأرز الشعير في عام ٢٠٠٠، فإن هذه الزيادة قد تكون متواضعة، حيث أن هناك مؤشرات على أن انخفاض الأسعار في ١٩٩٩ قد دفع بعض البلدان في نصف الكرة الجنوبي، منها استراليا والأرجنتين والبرازيل، الى أن تخفض المساحات المزروعة فيها. وفى حين لن تبدأ الزراعة لموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ في نصف الكرة الشمالي قبل شهر أبريل/ نيسان أو مايو/ أيار، فإن سياسات الصين الحالية قد تسفر عن انخفاض جديد في الإنتاج. وعلى النقيض من ذلك، فقد أعلنت إندونيسيا بالفعل أن الرقم المستهدف للإنتاج هو مليون طن تقريبا، أي أعلى من الإنتاج الفعلي لعام ١٩٩٩ بنسبة ٢ في المائة.

٤ - المساعدات الخارجية للزراعة

● طبقا للبيانات المؤقتة عن عام ١٩٩٨، فإن مجموع الالتزامات بالمساعدات الإنمائية الرسمية من أهم الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف إلى البلدان النامية من أجل التنمية الزراعية، وصل إلى ٣١٦ ١٢ مليون دولار بالأسعار الجارية. ويكاد هذا الرقم أن يكون هو نفسه الذي سجل في عام ١٩٩٧ (٣٤٠ ١٢مليون دولار)، ولكنه يزيد على رقم عام ١٩٩٦ .

● إذا حسبت التزامات الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، نجد أنها قد زادت منذ ذلك العام، وإن ظلت أقل بنسبة ٨ في المائة عن المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٩٠ .

● ويقدر نصيب المساعدات الميسرة من مجموع الالتزامات بنحو ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو ما يقل كثيرا عنه في عام ١٩٨٨، عندما كان ٧٧ في المائة، وفي عام ١٩٩٦ عندما كان ٧٤ في المائة. أما نصيب المنح

الشكل رقم ١

الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة *

(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة)

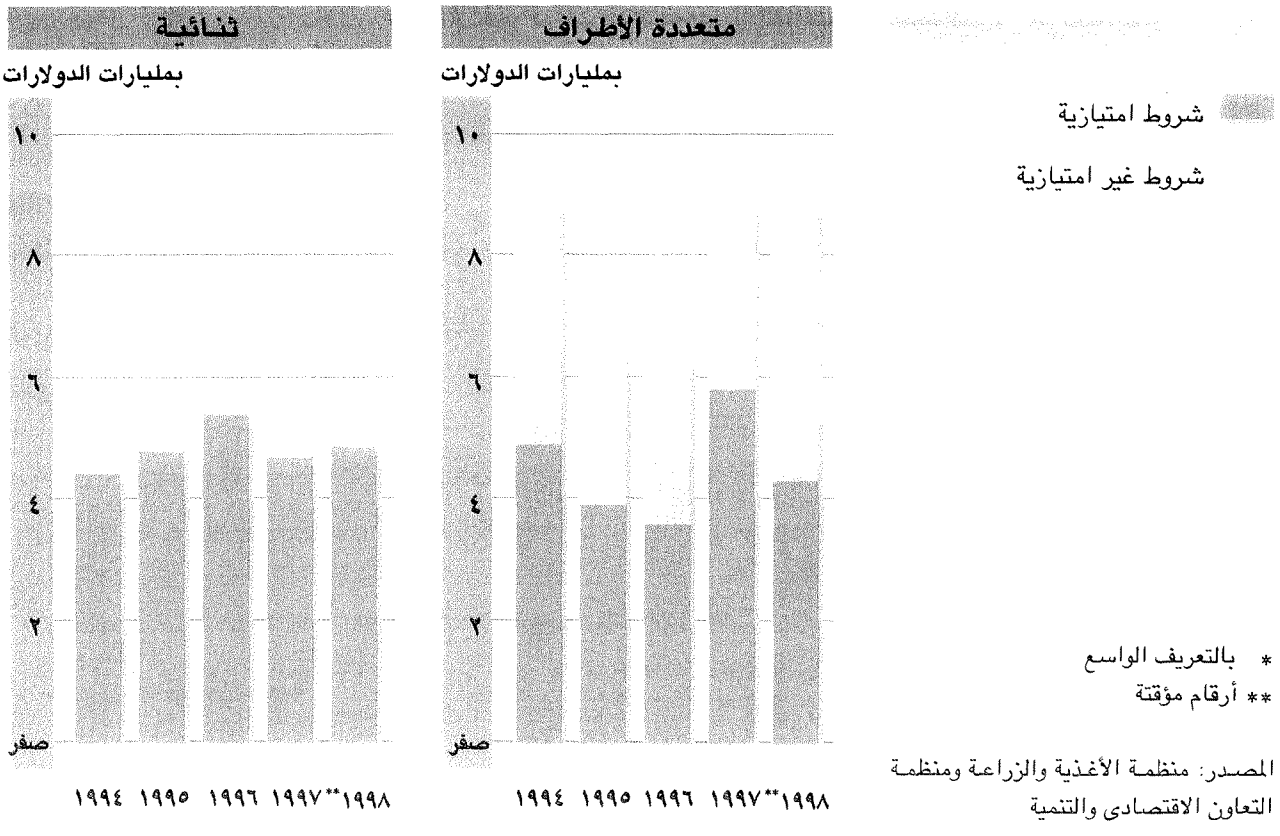

* بالتعريف الواسع

** أرقام مؤقتة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الشكل رقم ٢

الالتزامات بحسب الغرض الرئيسي

(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة)

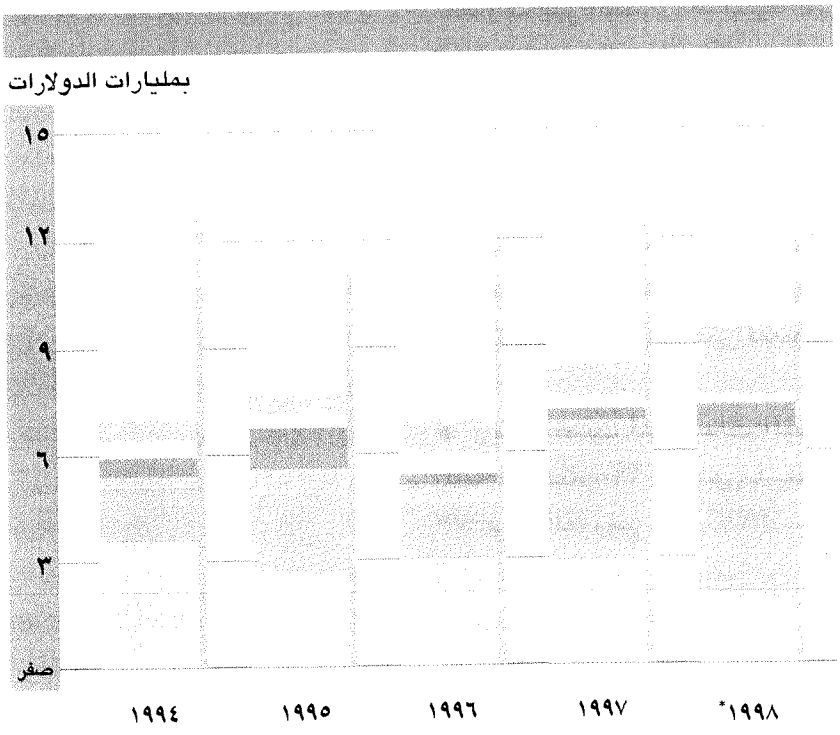

* أرقام مؤقتة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الشكل رقم ٣

الالتزامات بحسب الأقاليم المستفيدة الرئيسية

(بأسعار١٩٩٥ الثابتة)

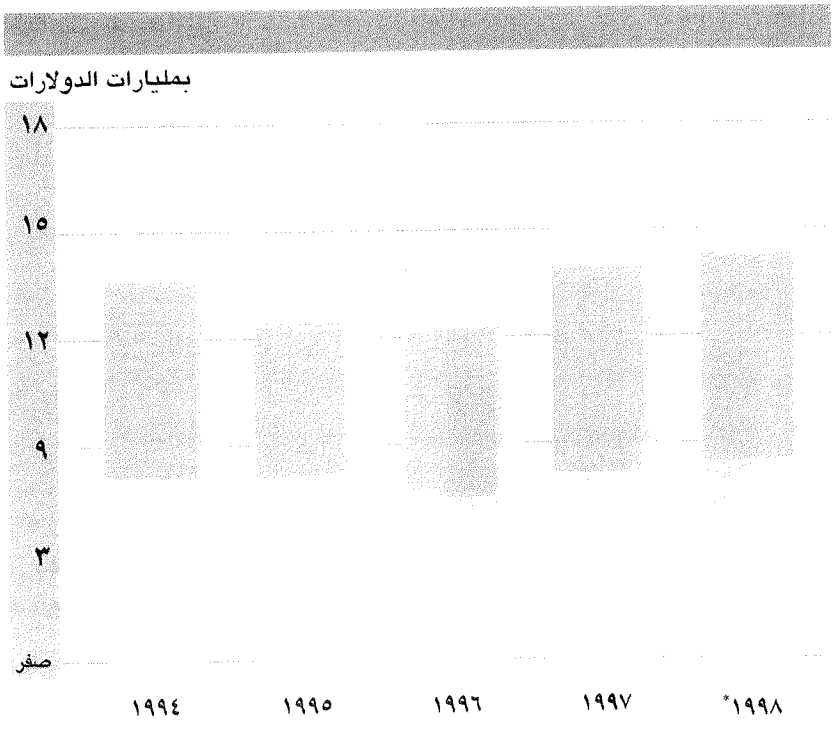

* أرقام مؤقتة

* * بما فى ذلك البلدان المتقدمة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

من مجموع الالتزامات فظل ثابتا تقريبا طوال التسعينات، وبلغ نسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٨ .

- وظلت مساهمات الجهات المانحة الثنائية، التي تأتي أساسا من لجنة المساعدات الإنمائية، في حدود ٣ر٤ مليار دولار في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ . وقد ساهمت اليابان بمبلغي ٧٩٧ ١ مليون دولار و٨٥٣ ١ مليون دولار على التوالي في هاتين السنتين، وبذلك تصدرت الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية. وجاءت ألمانيا عام ١٩٩٧ في المرتبة الثانية من حيث حجم التبرعات، ولكن الولايات المتحدة تخطتها في عام ١٩٩٨ عندما قدمت ٤٠٢ مليون دولار.

- وجاءت الزيادة في مستوى المساعدات في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عن مثيلاتها في عام ١٩٩٦، من زيادة مستويات المساعدات متعددة الأطراف، وبالأخص من الاتحاد الدولي للتنمية، بينما انخفضت بالفعل المساعدات الثنائية عما كانت عليه في ١٩٩٦ .

- وطوال التسعينات، كانت تدفقات الأموال على الزراعة الأولية (بما فيها مصايد الأسماك والغابات) تميل إلى الانخفاض، بينما تزايد الاهتمام بمجالات أخرى، وبالأخص حماية البيئة والتنمية الريفية والبنية الأساسية.

- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتدفقات، فقد كان هناك اتجاه انخفاضي طوال التسعينات في نصيب أفريقيا. ففي عام ١٩٩٨، ذهب أكبر نصيب من الالتزامات إلى آسيا (٤٦ في المائة)، وجاءت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المرتبة الثانية (٢٣ في المائة)، ثم أفريقيا في المرتبة الثالثة (٢١ في المائة). بينما ذهب نصيب أقل إلى أوروبا (٥ر٢ في المائة) مع بقاء ٧ في المائة دون تخصيص.

٥ - تدفقات المعونة الغذائية [٢]

● وصل مجموع شحنات المعونة الغذائية من الحبوب الموجهة الى البرامج والمشروعات وحالات الطوارئ في ١٩٩٨/١٩٩٩ (١ يوليو/ تموز إلى ٣٠ يونيو/ حزيران) إلى ٥ر٩ مليون طن، بزيادة تفوق ثلاثة ملايين طن، أي ٥٣ في المائة عن ١٩٩٧/١٩٩٨، محققة بذلك أعلى مستوى لها منذ ١٩٩٣/١٩٩٤ . فقد زادت الشحنات من الولايات المتحدة بأكثر من الضعف لتصل إلى ٦ر٥ مليون طن، بينما زادت الشحنات من الاتحاد الأوروبي أيضا بأكثر من ٣٠ في المائة لتصل إلى ٤ر٢ مليون طن. وبالنسبة للبلدان الأخرى، زادت المنح التي قدمتها اليابان، بينما انخفضت تلك التي قدمتها استراليا وكندا انخفاضا طفيفا. وجاءت الزيادة في شحنات المعونة الغذائية من الحبوب في أغلبها على شكل قمح وأرز وشوفان.

● أما بالنسبة للمتلقين، فقد ذهب الجزء الأكبر من الزيادة في شحنات المعونة الغذائية إلى الاتحاد الروسي في شكل حبوب، إذ ارتفعت هذه الشحنات من ٠٠٠ ٤٢ طن فقط في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى أكثر من ٣ر١ مليون طن في ١٩٩٨/١٩٩٩ . كما زادت الشحنات إلى بنغلاديش بصورة كبيرة لتصل إلى ٦ر١ مليون طن، أى بزيادة تفوق المليون طن.

الشكل رقم ٤

البلدان المستفيدة من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب

(بما يعادلها من الغلال)

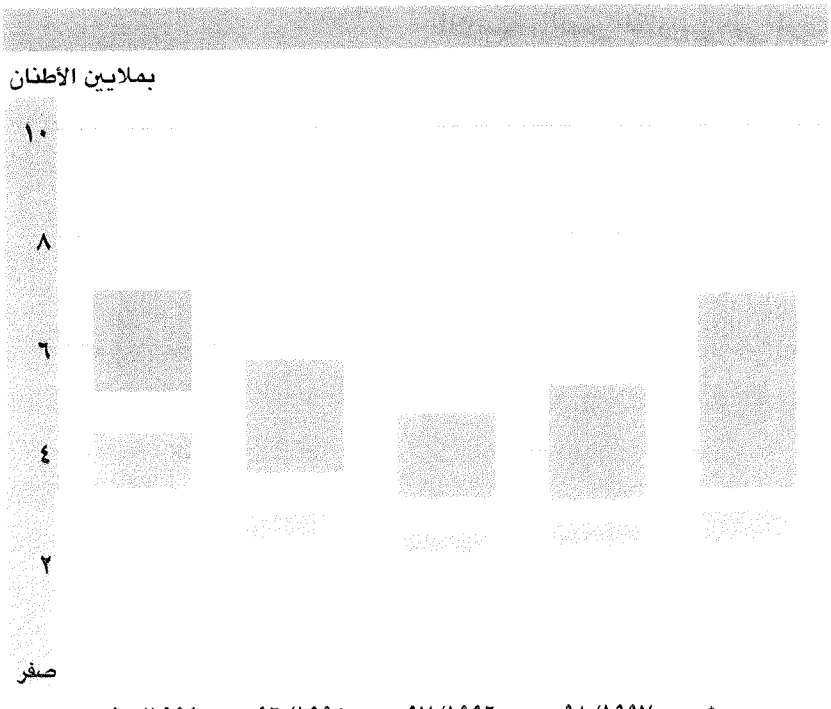

* أرقام مؤقتة

ملحوظة: تشير السنوات الى فترة الاثنى عشر شهرا من يوليو/ تموز الى يونيو/حزيران

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وزادت المعونة الغذائية من الحبوب لإندونيسيا على ٧٠٠ ٠٠٠ طن، مقارنة بـ ٩ ٠٠٠ طن فقط في السنة السابقة. كما سجلت شحنات المعونة الغذائية زيادة في البلدان التي ضربتها الأعاصير في أمريكا الوسطى، وبالأخص هندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا. أما في أفريقيا، فقد انخفضت المعونة الغذائية من الحبوب بالنسبة لأغلب البلدان، وكان الاستثناء الرئيسي من ذلك هو إريتريا وغينيا بيساو وسيراليون والسودان وزمبابوي. وفي آسيا (بالإضافة إلى بنغلاديش وإندونيسيا، اللتين سبق ذكرهما) زادت شحنات المعونة الغذائية إلى منغوليا ونيبال، بينما انخفضت منح الحبوب إلى دول عديدة أخرى انخفاضا شديدا، بما في ذلك الشحنات الى جمهورية كوريا الديمقراطية، التي أصبحت واحدة من أكبر البلدان تلقيا للمعونة الغذائية في السنوات الأخيرة. وبالمثل انخفضت الشحنات إلى أرمينيا وسري لانكا وأذربيجان وجورجيا وقيرغيزستان وطاجيكستان.

● وفي يونيو/ حزيران ١٩٩٩، وافقت الجهات المانحة الرئيسية على اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية، وأكدت نيتها على تنفيذها لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات، ابتداء من يوليو/ تموز ١٩٩٩ . وتدعو هذه الاتفاقية الجديدة إلى تبني منهج أكثر مرونة للمعونة الغذائية، للتوسع في قائمة السلع التي يمكن المساهمة بها وطرق المساهمة نفسها. وقد تم توسيع قائمة السلع لتشمل زيوت الطعام، والمحاصيل الجذرية (كالكسافا والبطاطس وغيرهما) ومسحوق اللبن منزوع الدسم، وبذور المحاصيل المسموح بها، والسكر، وهي منتجات تدخل في التغذية التقليدية للمجموعات الحساسة، أو تمثل عنصرا في برامج التغذية التكميلية، والمواد الغذائية الدقيقة، والمنتجات الغذائية المدعمة. وهذه البنود الغذائية لن تزيد في مجموعها على ٢٠ في المائة من التزامات أي جهة مانحة، على ألا تزيد كل سلعة على حدة عما يتراوح بين ٣ في المائة و٧ في المائة من المنحة كلها، بعد استبعاد تكاليف النقل وغيرها من تكاليف التشغيل. وعموما، يبلغ إجمالي حجم الالتزامات، بمقتضى اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩، ٤ر٨٩ مليون طن بما يعادلها من القمح، مقابل ٥ر٣٥ مليون طن بمقتضى اتفاقية عام ١٩٩٥ . وسيعوض هذا الفارق تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٣٠ مليون يورو نقدا، أى ما يعادل نحو ٥٨٨ ٠٠٠ طن، بما فيها تكاليف النقل. وطبقا للأسعار الجارية وتكاليف النقل، فإن حجم المعونة الغذائية الملتزم بها في الاتفاقية الجديدة، يكاد يعادل نفس الحجم المنصوص عليه في الاتفاقية السابقة.

٦ - الأسعار الزراعية الدولية

● ظلت الأسعار في أسواق القمح الدولية معرضة لضغوط هبوطية في النصف الأول من موسم ١٩٩٩/٢٠٠٠، كنتيجة رئيسية للمحاصيل الطيبة التى حققتها البلدان المنتجة الرئيسية. ففي أسواق العقود الآجلة، ظلت قيمة القمح الشتوي الأحمر الطري تحت ضغوط هبوطية، وبالأخص فيما بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول عندما كان السعر أقل بما يتراوح بين ١٠ و ١٨ دولارا للطن مما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٨ . وفي ظل وفرة الفوائض العالمية التي يمكن تصديرها والتوقعات بتحقيق انتاج وفير في عام ٢٠٠٠، لا مفر من أن يأتي أي انتعاش مستمر في الأسعار الدولية للقمح من حدوث ارتفاع شديد في الطلب العالمي على الواردات في موسم التسويق ٢٠٠٠/٢٠٠١. ولكن نظرا لأن زيادة حجم التجارة في ١٩٩٩/٢٠٠٠ ترجع في أغلبها إلى زيادة مشتريات عدد قليل من البلدان التي تعرضت للجفاف، فإن احتمال حدوث ارتفاع جديد في الطلب الاستيرادي في ٢٠٠٠/٢٠٠١ قد يكون محدودا، إذا عادت الغلات إلى مستواها الطبيعي.

● كما ظلت أسعار الحبوب الخشنة تحت ضغوط هبوطية في النصف الأول من موسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ . فقد أدت ضخامة حجم الإمدادات التي يمكن تصديرها، وضعف الطلب الاستيرادي، إلى انخفاض أسعار الحبوب الخشنة، رغم أن هذه الأسعار لقيت شيئا من المساندة من ارتفاع الطلب في جنوب آسيا. فقد كان متوسط سعر تصدير الطن من الذرة الأمريكية فيما بين شهري يوليو/ تموز وديسمبر/ كانون الأول في حدود ٨٩ دولارا في المتوسط، أي أقل بستة دولارات عن الفترة المقابلة في الموسم السابق. ولكن ابتداء من يناير/ كانون الثاني، بدأت أسعار الذرة ترتفع تدريجيا، لسبب رئيسي هو توقع انخفاض المخزونات، ولاسيما في الولايات المتحدة. ولكن وجود إمدادات ضخمة للتصدير في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المصدرة الأخرى، مثل الصين، يجعل حدوث نقص فى الامدادات في الأجل القصير أمرا غير محتمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة المساحات المزروعة في الأرجنتين والولايات المتحدة، من شأنها أن تقلل من أي مساندة لأسعار الذرة، ما لم تتسبب الظروف الاقتصادية المتحسنة، وعلى الأخص في آسيا، فى حدوث زيادة سريعة في الطلب على الأعلاف بأكثر مما هو متوقع الآن.

● أما الأسعار العالمية للأرز فقد شهدت انخفاضا مستمرا في الجزء الأكبر من عام ١٩٩٩، حيث صادفت المحاصيل الطيبة في عدد من أهم البلدان المصدرة انتعاش الإنتاج في كثير من البلدان المستوردة الرئيسية. وبدأ الرقم الدليلي لتصدير الأرز الذي حددته المنظمة (١٩٨٢-١٩٨٤=١٠٠) في أول السنة بمتوسط شهري قيمته ١٢٥ نقطة في يناير/ كانون الثاني وانتهى بمتوسط قدره ١٠٥ نقاط في ديسمبر/ كانون الأول. وفي عام ١٩٩٩ ككل، كان متوسط الرقم الدليلي

١١٤ نقطة، بعد أن كان ١٢٧ نقطة في عام ١٩٩٨، محققا بذلك أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٤ . ومن المتوقع أن يستمر الضعف العام في أسعار الأرز ولو في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠ على الأقل، ليحول ذلك دون حدوث أي تغيرات خطيرة ، سواء من جانب الطلب أو العرض.

● وانخفضت أسعار حبوب الكاكاو في عام ١٩٩٩ إلى أدنى مستوى لها في السنوات الخمس الأخيرة، بسبب وفرة العرض العالمي وضعف الطلب عما كان متوقعا. وكان انخفاض الأسعار حادا طوال الجزء الأكبر من السنة التقويمية ١٩٩٩، حيث سجل متوسط الأسعار الشهرية في منظمة الكاكاو الدولية انخفاضا بنسبة ٣٧ في المائة خلال العام. وعموما، فقد كان سعر الطن، كما حددته هذه المنظمة، هو ٩٥٧ دولارا أثناء السنة، أي أقل بنحو ٣٠ في المائة عن متوسط السعر السنوي لعامي١٩٩٧ و١٩٩٨ . وساهمت الصعوبات الاقتصادية المستمرة في الاتحاد الروسي، وأوروبا الشرقية، والبرازيل، والشرق الأقصى، في هبوط الأسعار بشكل عام. كما ساهمت احتمالات زيادة الإنتاج والفوائض المتوقعة للتصدير في كوت ديفوار، وهي أكبر بلد منتج للكاكاو في العالم، بدرجة كبيرة في انخفاض الأسعار فى عام ١٩٩٩ . ومن المتوقع أن تفوق الزيادة في الإنتاج العالمي معدلات الاستهلاك في ١٩٩٩/٢٠٠٠، حيث من المتوقع ألا يزيد الاستهلاك العالمي بأكثر من ٤ في المائة، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى زيادة المخزونات وإلى حدوث ضغوط جديدة لخفض الأسعار.

● وانخفضت أسعار البن العالمية طوال الجزء الأكبر من السنة التقويمية ١٩٩٩، حيث انخفض السعر المركب للبن، بمقتضى اتفاقية البن الدولية، من ٩٨ سنتا أمريكيا للرطل في يناير/ كانون الثاني إلى ٧٢ سنتا أمريكيا للرطل في سبتمبر/ أيلول. وبلغ السعر المركب فى المتوسط ٨٦ سنتا أمريكيا للرطل في عام ١٩٩٩، أي أقل من السنة السابقة بنسبة ٢٢ في المائة، وهو أقل مستوى يصل إليه منذ ١٩٩٣ . وكان متوسط السعر المركب في الربع الأول من السنة التقويمية ١٩٩٩ هو ٩٣ سنتا أمريكيا للرطل، أي أقل منه في الربع المقابل من عام ١٩٩٨ بنسبة ٢٧ في المائة. ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى تخفيض الريال البرازيلي، الذي شجع الصادرات من البرازيل، وهي أكبر منتج للبن في العالم، مما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للبن بشكل عام. وفي مايو/ أيار ١٩٩٩، أظهرت أسعار البن ارتفاعا مؤقتا كرد فعل للتوقعات بحلول طقس أبرد من المعتاد في البرازيل، وهو ما يمكن أن يضر بمحاصيل ١٩٩٩/٢٠٠٠ . وقد عاودت الأسعار انخفاضها بمجرد أن عادت الأحوال الجوية إلى طبيعتها الموسمية. وبحلول سبتمبر/ أيلول، انخفضت الأسعار إلى ٧٢ سنتا أمريكيا للرطل، عندما توقع السوق فائضا جديدا في موسم البن القادم. وبالتالى انخفض متوسط السعر في الربع الثاني إلى ٨٧ سنتا أمريكيا للرطل، وإلى ٧٦ سنتا أمريكيا للرطل في الربع الثالث، وكلاهما يقل بنسبة ٢٠ ٪ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٩٨ . وكرد فعل على الطقس الجاف الذي ساد البرازيل، بدأت

الشكل رقم ٥

أسعار تصدير بعض السلع*
فى ١٩٩٧ - ٢٠٠٠

قرون الكاكاو

السعر اليومى لمنظمة الكاكاو الدولية، المتوسط الأسبوعى

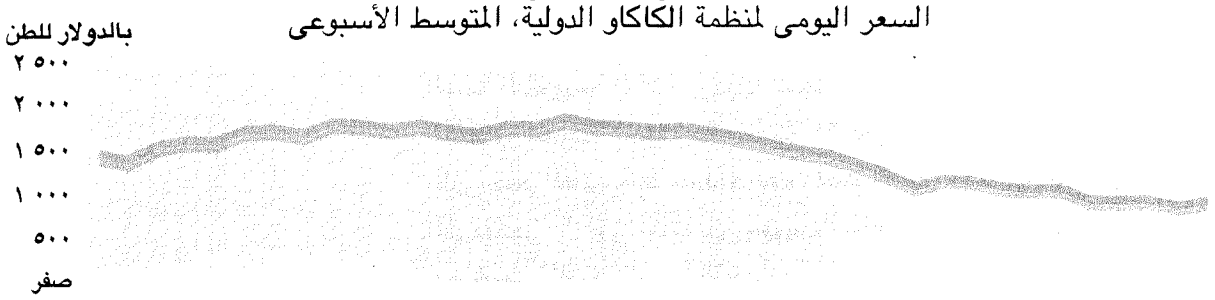

البن

السعر اليومى لمنظمة البن الدولية، المتوسط الأسبوعى

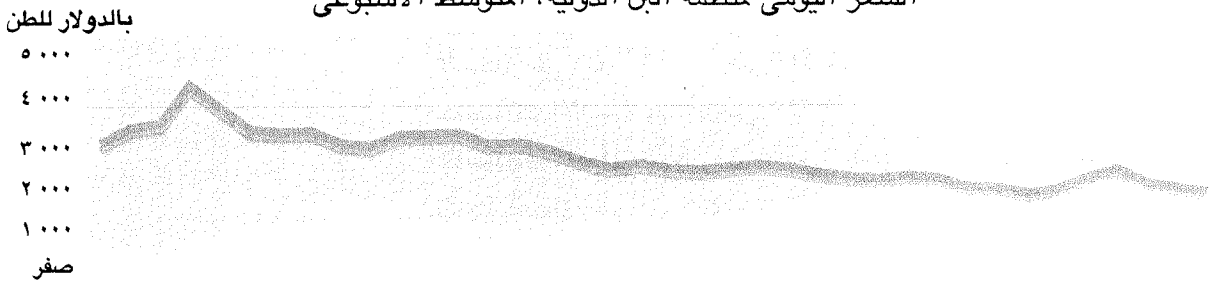

الذرة

الذرة الأمريكية نمرة ٢، الذرة الصفراء، فوب موانىء الخليج، يوم الجمعة

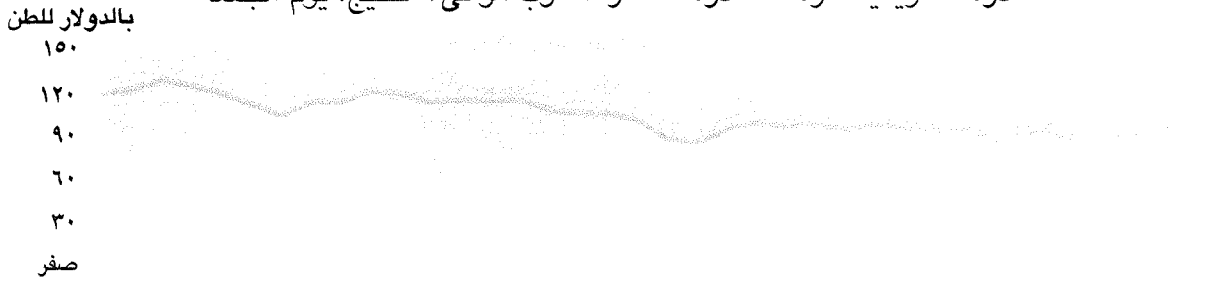

الأرز

تايلند ١٠٠٪، رتبة ثانية، فوب بانجكوك، يوم الجمعة

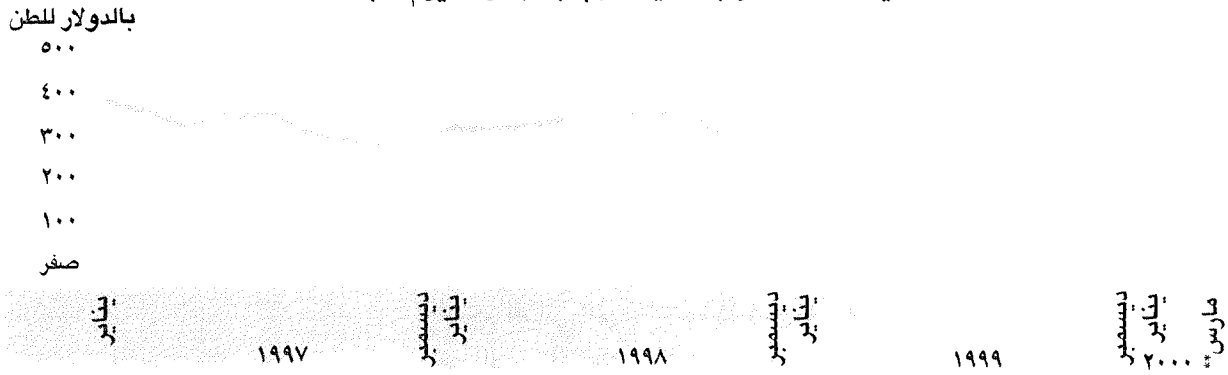

* المتوسط الشهرى محسوب على أساس البيانات المتوافرة عن السعر الأسبوعى. ** مؤقتة

الشكل رقم ٥ (تتمة)

أسعار تصدير بعض السلع*
فى ١٩٩٧ - ٢٠٠٠

فول الصويا
أمريكى نمرة ١، أصفر، تسليم موانئ الخليج، يوم الجمعة

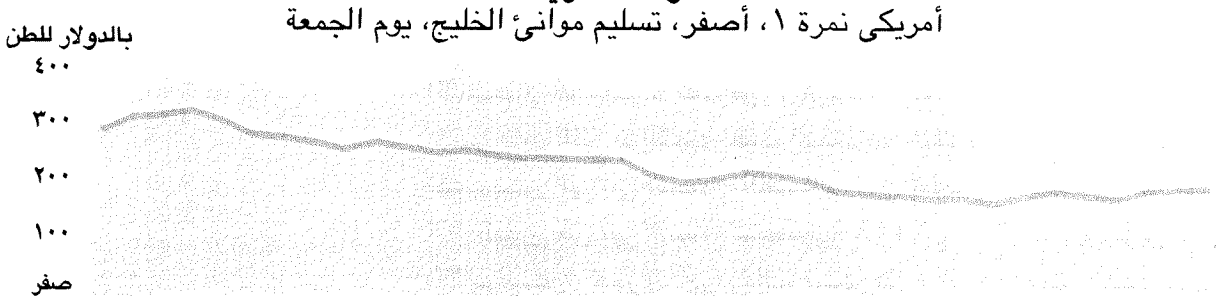

السكر
السعر اليومى لاتفاقية السكر الدولية ، المتوسط الأسبوعى

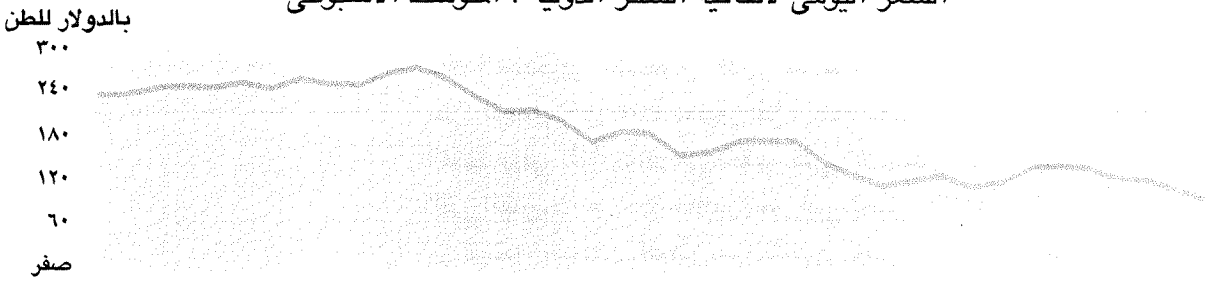

الشاى
أسعار مزادات مومباسا، يوم الاثنين

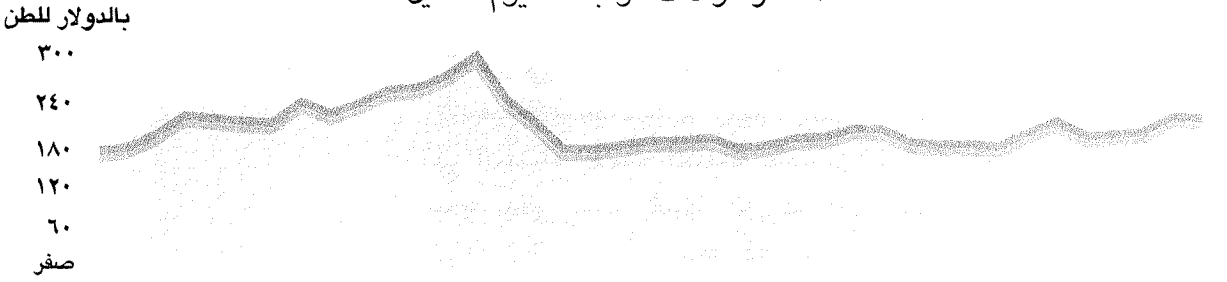

القمح
القمح الأمريكى نمرة ٢، القمح الشتوى الصلب ، فوب موانىء الخليج، يوم الثلاثاء

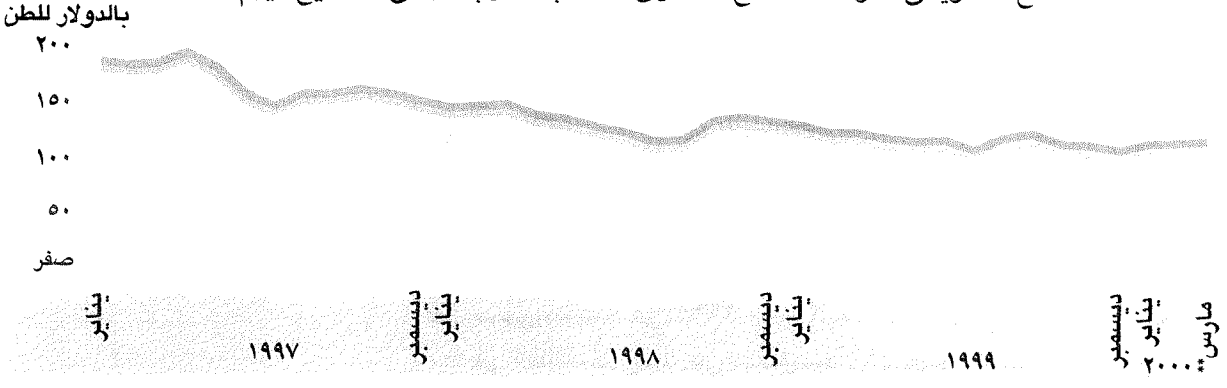

* المتوسط الشهرى محسوب على أساس البيانات المتوافرة عن السعر الأسبوعى. ** مؤقتة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأسعار في الارتفاع في شهر أكتوبر/ تشرين الأول. وبحلول ديسمبر/ كانون الأول وصلت الأسعار إلى ٩٦ سنتا للرطل، عندما توقعت الأسواق انخفاض محصول عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ .

● وواصلت أسعار القطن العالمية انخفاضها في عام ١٩٩٩، وانخفض الرقم الدليلي Cotlook A-Index، وهو مؤشر الأسعار العالمية، انخفاضا شديدا لم يحدث من ١٣ عاما، اذ وصل إلى ٩٨ سنتا أمريكيا للكيلوغرام في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ . وكان المسؤول عن هذا الانخفاض في الأسعار هو وفرة العرض، والزيادة البطيئة في الطلب، وضخامة المخزونات التي تراكمت عقب السنوات القليلة الماضية. فالتقديرات تشير إلى أن إنتاج العالم من القطن سيكون في حدود ١٩ مليون طن فى السنة المحصولية ١٩٩٩/٢٠٠٠ (١ أغسطس/آب إلى ٣١ يوليو/ تموز)، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ طن تقريبا عن ١٩٩٨/١٩٩٩، بينما لا ينتظر أن يزيد الاستهلاك العالمي من القطن في ١٩٩٩/٢٠٠٠ على ١ر١٩ مليون طن، أي أكثر قليلا من الإنتاج. وفي نفس الوقت، ينتظر أن يزيد حجم التجارة الإجمالية في ١٩٩٩/٢٠٠٠، بعد المستوى المنخفض الذي حققته في ١٩٩٨/١٩٩٩ وهو ٣ر٥ مليون طن، ليصل إلى ٨ر٥ مليون طن. ومع ذلك، لن يكون للارتفاع الطفيف في الطلب وفي الواردات أي تأثير على الأسعار، نظرا لضخامة المخزونات التي اقتربت من ١٠ ملايين طن في نهاية ١٩٩٩ . ولذا فمن غير المتوقع أن ترتفع أسعار القطن مرة أخرى بصورة ملموسة في الشهور القليلة القادمة، رغم أن من المحتمل ان ترتفع هذه الأسعار في السنوات القليلة القادمة، إذا واصل الطلب العالمي زيادته، وواصلت الصين تخفيض مخزوناتها بإصلاح الإنتاج والتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع الأخير في الأسعار العالمية للنفط ، وهي المادة الرئيسية التي تنتج منها الألياف الاصطناعية، قد يزيد من قدرة القطن على المنافسة ويحرك الطلب في السنوات القليلة القادمة. كما أن تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس سوف يلغي جميع القيود المفروضة على حصص تجارة المنسوجات بحلول عام ٢٠٠٥ . وسوف يسفر ذلك، طبقا لتقديرات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن في المنظمة، عن زيادة بنسبة ٢ الى ٣ في المائة في استهلاك العالم من القطن، مع زيادة ملموسة في تجارته، وبالتالى ارتفاع أسعاره.

● لاشك أن العرض الزائد، والمخزونات القياسية، وانخفاض الطلب في البلدان المستوردة الرئيسية، ظلت كلها تضغط على أسعار السكر العالمية في عام ١٩٩٩، مما أدى إلى انخفاض هذه الأسعار إلى أدنى مستوى لها منذ ١٣ سنة، اذ وصلت في شهر أبريل/ نيسان إلى ٧٨ر٤ سنت أمريكي للرطل. وكان متوسط الأسعار، طبقا للاتفاقية الدولية للسكر، هو ٣ر٦سنت أمريكي للرطل في ١٩٩٩، أي أقل بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا عن متوسطها في ١٩٩٨ وهو ٩ر٨ سنت أمريكي للرطل، وأقل بنحو ٥٠ في المائة تقريبا عن متوسط الأسعار السنوية وهو ٤ر١١ سنت أمريكي للرطل في ١٩٩٧ . وقد أدى الانخفاض الحاد في الأسعار

العالمية للسكر فيما بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى إنهاء الفترة التي استمرت أربع سنوات (من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦) من الاستقرار النسبي للأسعار في الأسواق العالمية، والتى بلغ خلالها متوسط الأسعار السنوية الذي تحدده الاتفاقية الدولية للسكر نحو ٩ر١١ سنت أمريكي للرطل. وبالتالي، فمن المتوقع استمرار الضغوط الهبوطية على الأسعار في المدى القصير، واعتماد أي ارتفاع في الأسعار على الانتعاش الاقتصادي في آسيا والاتحاد الروسي والبرازيل. وسيظل للبرازيل تأثيرها الهائل على أسواق السكر العالمية في الأجل القصير، حيث يعتمد حجم صادراتها اعتمادا كبيرا على كمية قصب السكر التي تحول إلى كحول يستخدم كوقود لتوليد الطاقة المحلية، كرد فعل على ارتفاع أسعار النفط العالمية.

● وانخفضت أسعار الشاي الأسود في جميع أسواق المزادات العالمية في النصف الأول من عام ١٩٩٩، كرد فعل على احتمال زيادة المحاصيل في البلدان المنتجة الرئيسية، وضعف الطلب في الاتحاد الروسي، وهو الدولة التي تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المستوردين للشاي في العالم. وقد انخفض الرقم الدليلي للسعر المركب للشاي الذي وضعته المنظمة (وهو متوسط السعر المرجح للشاي المتداول في تجارة أسواق المزادات في كينيا والهند وسري لانكا) بنسبة ٣ في المائة أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٩، حيث انخفض من ٦٦٠ ١ دولارا إلى ٦١٠ ١ دولارات للطن. ومع ذلك، وردت تقارير تشير الى انخفاض إنتاج بنغلاديش والهند وإندونيسيا وكينيا عما كان متوقعا بمرور شهور السنة، ليعطي ذلك أساسا لارتفاع محدود في الأسعار. وقد واصلت الأسعار تحسنها في النصف الأخير من العام، لترتفع بنسبة ١١ في المائة وتصل إلى ٧٨٠ ١ دولارا للطن في الربع الثالث، وبنسبة ٣ في المائة أخرى لتصل إلى ٨٣٠ ١ دولارا للطن في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ . وكان السعر المركب للشاي الأسود الذي وضعته المنظمة لعام ١٩٩٩ بأكمله هو ٧٠٧ ١ دولارات للطن، أي أقل بنسبة ١٥ في المائة من أسعاره في ١٩٩٨ و ١٩٩٧، عندما ارتفعت الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الاستيرادي في الاتحاد الروسي، وانخفاض المحصول بسبب الجفاف في كينيا. ورغم أن السعر السنوي المركب انخفض في ١٩٩٩ مقارنة بالسنتين السابقتين، فقد ظل متوسط الأسعار مرتفعا عن مستواه في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ بنسبة ٢٦ في المائة، عندما كان المتوسط ٣٦٠ ١ دولارا للطن.

● وانخفضت أسعار الموز بشكل عام في ١٩٩٩، ففى الولايات المتحدة انخفضت أسعار الموز المستورد[٣] بنسبة ١٣ ٪ عن السنة السابقة، وفي فرنسا بنسبة ٢٠ ٪ وفي ألمانيا بنسبة ١٨ ٪ وفي اليابان بنحو ٦ ٪. ويأتي هذا الانخفاض في الأسعار كنتيجة أساسية لوفرة العرض مع تراجع نمو الطلب في الأسواق الناشئة في رابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق، والصين. ونتيجة للانخفاض العام في الأسعار الدولية للموز، تشير التقديرات إلى أن عائدات تصديره من البلدان النامية قد انخفضت مرة أخرى في ١٩٩٩، بنحو ٤٩٥ مليون دولار، أي بنسبة ١٥ ٪.

٧ - مصايد الأسماك : المصيد ، وتوزيعه ، وتجارته

● انخفض إنتاج العالم من الأسماك، والأسماك الصدفية، والحيوانات البحرية الأخرى من ١٢٢ مليون طن في عام ١٩٩٧ إلى ١١٧ مليون طن في ١٩٩٨ . وفي الوقت الذي واصلت فيه تربية الأحياء المائية نموها، بنحو مليوني طن في عام ١٩٩٨، انخفض المصيد من البحار بنحو ٣ر٧

الشكل رقم ٦
المصيد السمكى والامدادات فى العالم

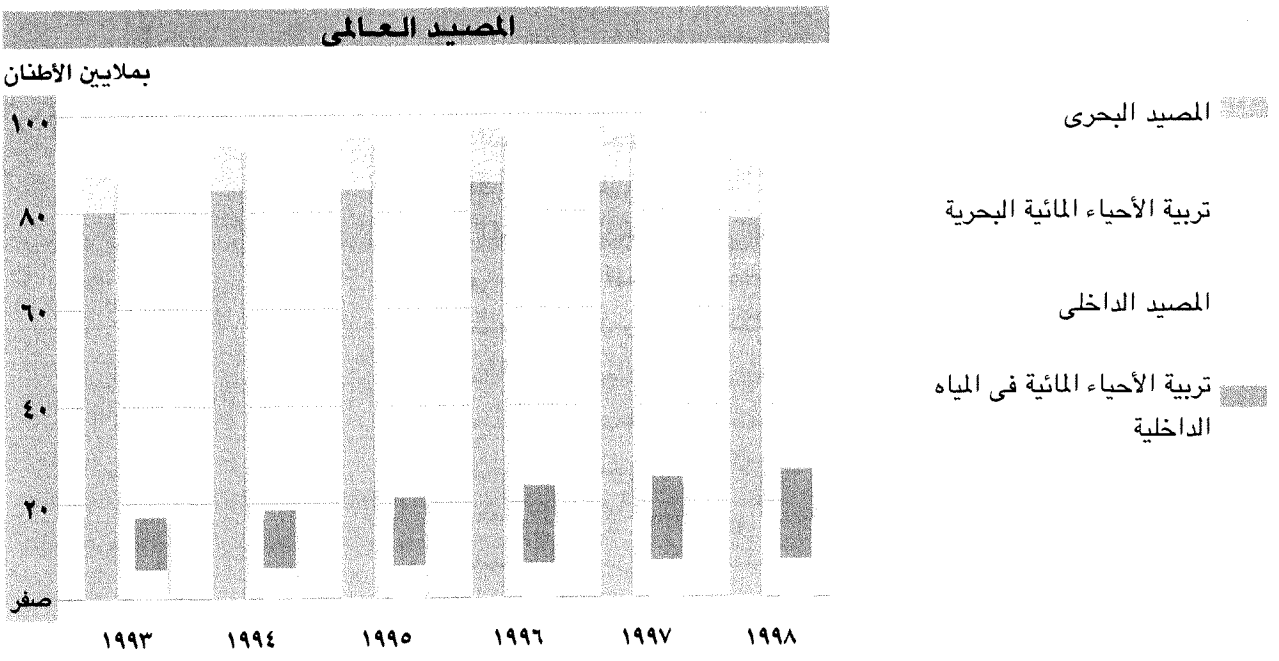

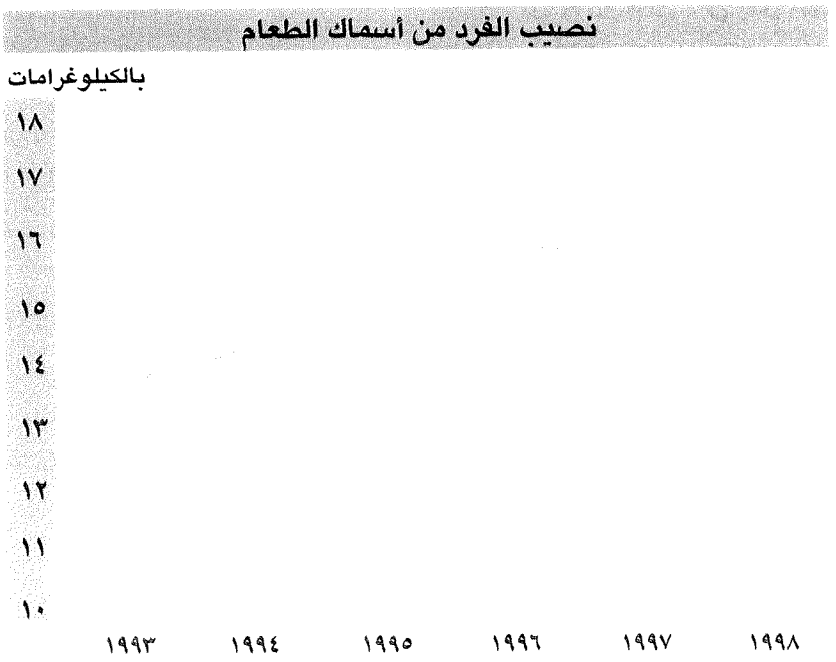

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مليون طن، ليتوقف عند ٣ر٨٦ مليون طن. ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض كميات الإنزال إلى ظاهرة النينيو الجوية التي أثرت على مخزونات الأسماك، وبالأخص في جنوب شرق المحيط الهادي. فقد انخفضت كمية الإنزال من أنشوجة بيرو ومن المكريل الشيلي من ٣ر١١ مليون طن في ١٩٩٧ إلى ٣ر٧ مليون طن فقط في ١٩٩٨ . ومع ذلك، فقد تجددت هذه المخزونات بسرعة في عام ١٩٩٩ . أما في باقي المناطق، فقد تفاوتت الصورة في ١٩٩٨، وسجلت المناطق الغربية من المحيط الهادي زيادة متواضعة في كميات الإنزال.

- وظلت الصين على رأس البلدان المنتجة للأسماك في العالم في ١٩٩٨، حيث استأثرت بنحو ٣٨ مليون طن، تليها اليابان بمصيد قدره ستة ملايين طن تقريبا.

- وواصل إنتاج تربية الأحياء المائية ، سواء في المصايد البحرية أو المصايد الداخلية، اتجاهه نحو الزيادة، ليصل إلى ٨ر٣٠ مليون طن (بخلاف النباتات المائية) في عام ١٩٩٨ . ومازال إقليم آسيا (وبالأخص الصين) يسيطر على الإنتاج العالمي.

- وانخفض إنتاج العالم من المساحيق السمكية والزيوت في ١٩٩٨ عن مستواه المعتاد، ولم يستخدم لهذا الغرض سوى ٥ر٢٤ مليون طن من الأسماك، أي أقل بمقدار أربعة ملايين طن عن السنة السابقة. كما انخفضت الأسماك التي تذهب للاستهلاك البشري، لتصل إلى ٧ر١٥ كيلوغرام/ للفرد تقريبا (بما يعادلها من الوزن الحي) فى عام ١٩٩٨ .

الشكل رقم ٧

التجارة بالمنتجات السمكية

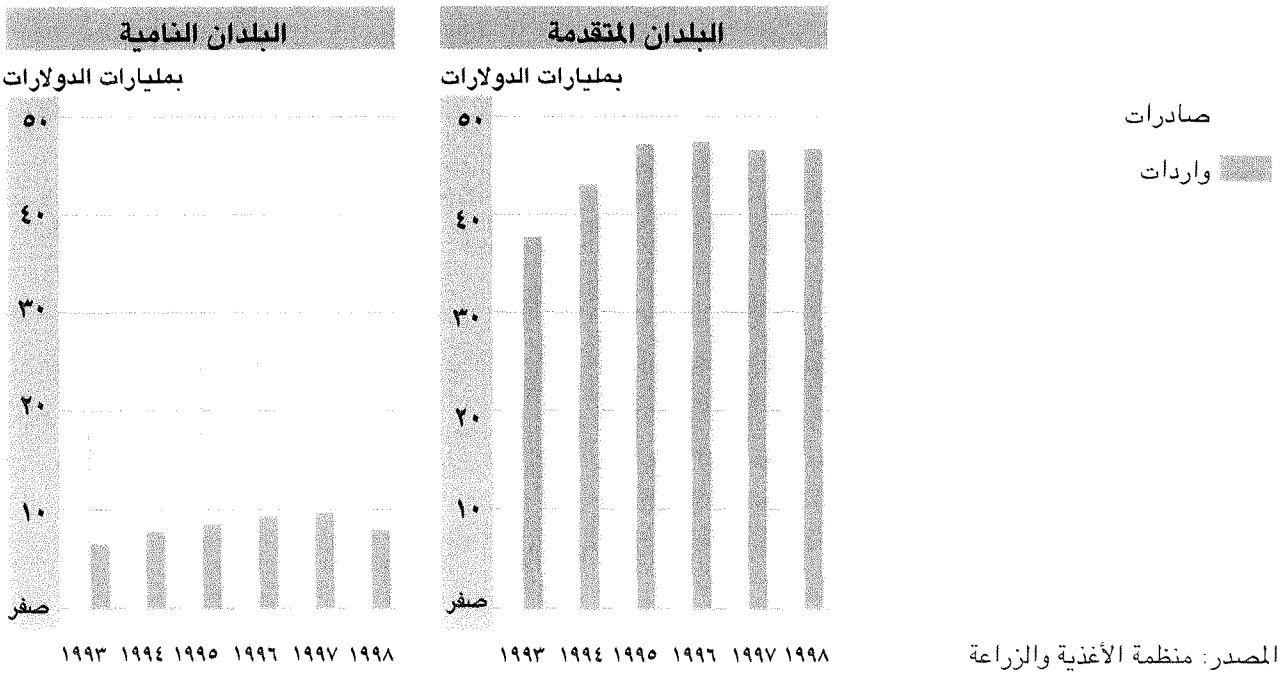

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

● ومن حيث القيمة، استأثرت البلدان المتقدمة بأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع واردات الأسماك في عام ١٩٩٨ . وكانت الأسواق الرئيسية الثلاثة للأسماك ومنتجاتها هي اليابان والولايات المتحدة وأوروبا. ورغم الكساد الذي تسبب في انخفاض واردات اليابان من الأسماك، فقد احتفظت بمركزها كأكبر مستورد للأسماك ومنتجاتها في العالم، إذ استأثرت وحدها بنحو ٢٣ في المائة من مجموع الواردات في ١٩٩٨ . وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستيراد. وواصلت نسبة الأسماك المستوردة من الإمدادات الإجمالية من الأسماك ارتفاعها في الاتحاد الأوروبي.

● ووصلت القيمة الإجمالية لصادرات الأسماك إلى ٥١ مليار دولار في ١٩٩٨، أي بانخفاض قيمته ٤ر٢ مليار دولار تقريبا عن السنة السابقة. أما صافي العائد من النقد الأجنبي (بعد خصم قيمة واردات الأسماك من القيمة الكلية لصادراتها) الذي حصلت عليه البلدان النامية فقد وصل إلى ١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨ . وتمثل صادرات الأسماك ومنتجاتها بالنسبة لبعض البلدان النامية مصدرا هاما لعائداتها من النقد الأجنبي.

● وهناك ٢٥ بلدا تستأثر بنحو ٧٨ في المائة من مجموع صادرات المنتجات السمكية من حيث القيمة، وتستأثر الأحد عشر بلدا الأولى منها بنسبة ٥٠ في المائة من هذا المجموع. وقد حققت تايلند عائدات من صادراتها وصلت إلى أربعة مليارات دولار تقريبا في ١٩٩٨ (٨ في المائة من المجموع العالمي)، لتحتفظ بمركزها كأكبر مصدر للأسماك في العالم. وزادت النرويج من قيمة صادراتها بنسبة ٧ر٧ في المائة عن عام ١٩٩٧، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية اذ بلغ مجموع قيمة صادراتها ٣ر٧ مليار دولار. وانتقلت الدانمرك والصين إلى المركزين الثالث والرابع، بصادرات بلغت ٩ر٢ و ٧ر٢ مليار دولار على التوالي في ١٩٩٨ .

٨ - المنتجات الحرجية وتجارتها

● اتسمت الأسواق العالمية للمنتجات الحرجية بالضعف في عام ١٩٩٨، بسبب الصعوبات الاقتصادية في بعض من بلدان العالم الرئيسية المنتجة والمستهلكة على السواء، وعلى الأخص في آسيا. وعموما، فقد انخفض إنتاج العالم من الأخشاب المستديرة بنسبة ٩ر٠ في المائة ليصل إلى ٢٧٠ ٣ مليون متر مكعب. ففي البلدان النامية، التي تمثل ٦٠ في المائة تقريبا من إنتاج الأخشاب المستديرة، انخفض الإنتاج بنسبة ٨ر٠ في المائة، بينما انخفض إنتاج البلدان المتقدمة بنسبة ١ في المائة.

● وشكل إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة (الذي يستبعد إنتاج الأخشاب لأغراض الوقود) نحو ٤٦ في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب المستديرة (بما فيها حطب الوقود) في ١٩٩٨، أى بانخفاض نسبته ٢ في المائة ليصل إلى ٥٢٠ ١ مليون متر مكعب. وتستأثر البلدان المتقدمة بأكبر نصيب من إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة (أكثر قليلا من ٧٠ في المائة)، ولكن الإنتاج في هذه المناطق تراجع بنسبة ٩ر٠ في المائة ليصل إلى ٠٩٠ ١ مليون متر مكعب. أما إنتاج البلدان النامية فقد انخفض بصورة أكبر بكثير، أي بنسبة ٥ر٥ في المائة ليصل إلى ٤٢٠ مليون متر مكعب.

● كما انخفض إنتاج العالم من الأخشاب الصلبة (الذي يشمل الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية) في عام ١٩٩٨ بنسبة ٧ر٣ في المائة ليصل إلى ٥٧٠ مليون متر مكعب. فقد انخفض إنتاج الأخشاب المنشورة بنسبة ٦ر٣ في المائة ليصل إلى ٤٢٠ مليون متر مكعب، بينما انخفض إنتاج الألواح الخشبية بنسبة ٤ في المائة ليصل إلى ١٥٠ مليون متر مكعب. ومرة أخرى كان الانخفاض في الإنتاج ملموسا في البلدان النامية، حيث انخفض الإنتاج بنسبة ٣ر١٢ في المائة مقابل انخفاض بنسبة ٦ر٠ في المائة فقط في البلدان المتقدمة.

● وعلى النقيض من أسواق المنتجات الخشبية الصلبة، كانت الأسواق العالمية للورق واللب مستقرة تقريبا، بل وكانت هناك ارتفاعات طفيفة في الإنتاج في بعض المناطق. وعموما، زاد إنتاج العالم من منتجات الورق واللب بنسبة ٣ر٠ في المائة في ١٩٩٨، ليصل إلى ٤٥٠ مليون طن. ولم يكن للركود الاقتصادي في آسيا والبلدان النامية الأخرى سوى تأثير طفيف على إنتاج الورق واللب، نظرا لأن البلدان النامية، لا تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من الأسواق العالمية. ومع ذلك، ظل نمو إنتاج اللب في البلدان المتقدمة منخفضا نتيجة زيادة استخدام الورق المستعمل في صناعة الألياف النهائية.

● وتأثرت التجارة العالمية في المنتجات الحرجية تأثرا شديدا بالأحداث الاقتصادية في أسواق البلدان النامية في ١٩٩٨ . وتدخل الى الأسواق

الشكل رقم ٨

المنتجات الحرجية الرئيسية

الانتاج

البلدان النامية

البلدان المتقدمة

الأخشاب المستديرة

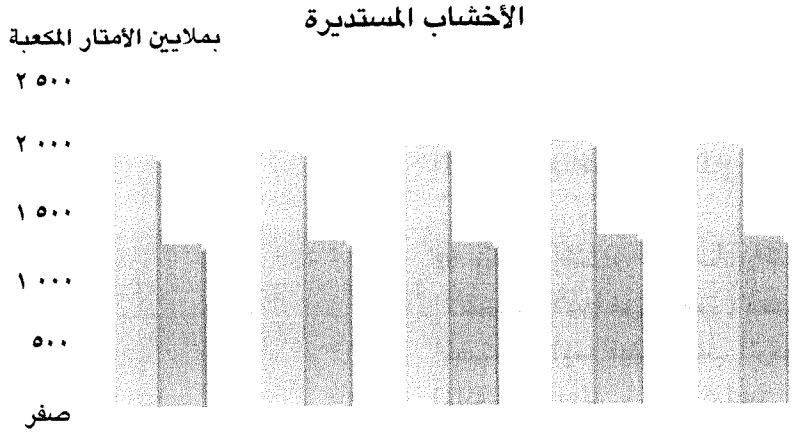

المنتجات الخشبية الصلدة *

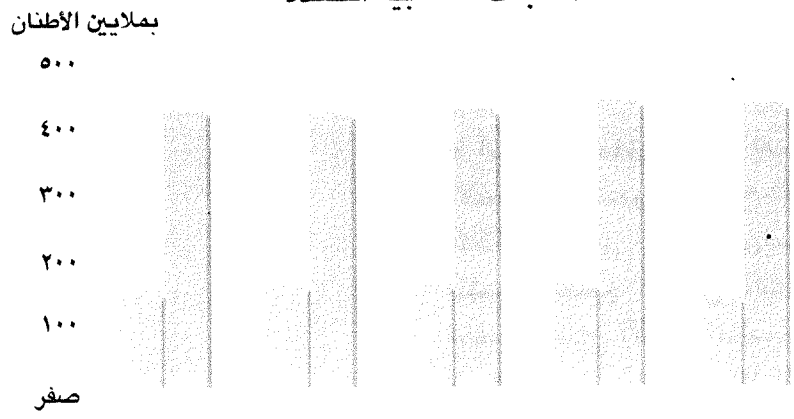

اللب والورق **

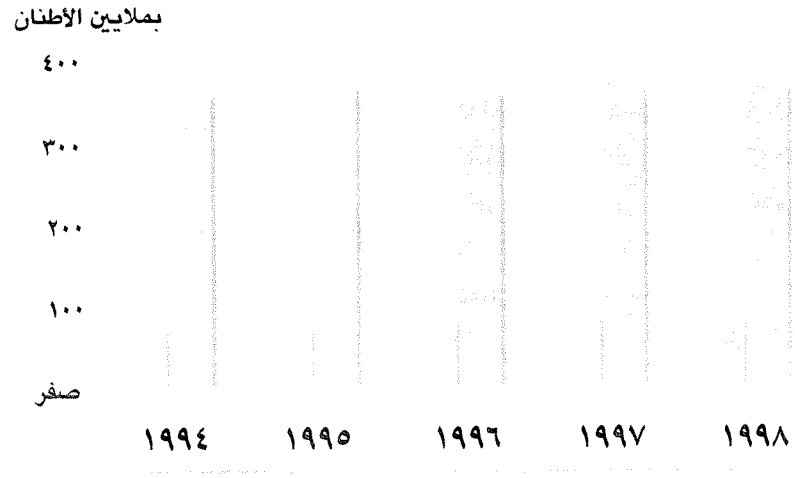

* الخشب المنشور والدعائم والألواح الخشبية
** لب الخشب والورق والورق المقوى

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ٨ (تتمة)

المنتجات الحرجية الرئيسية

قيمة الصادرات

البلدان النامية

البلدان المتقدمة

المجموع

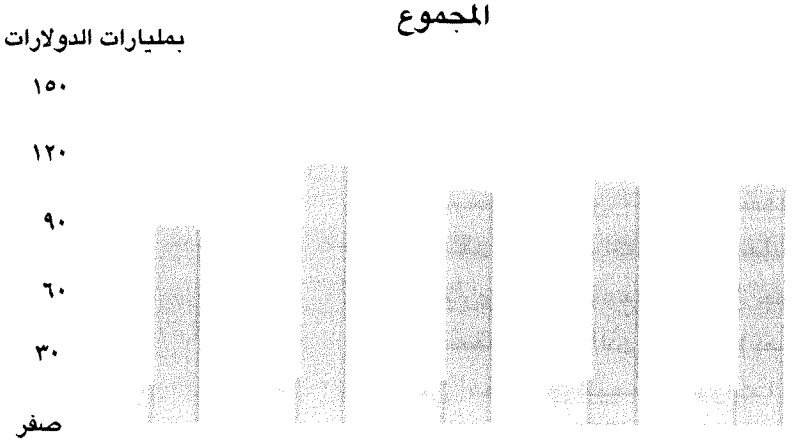

الأخشاب المستديرة الصناعية

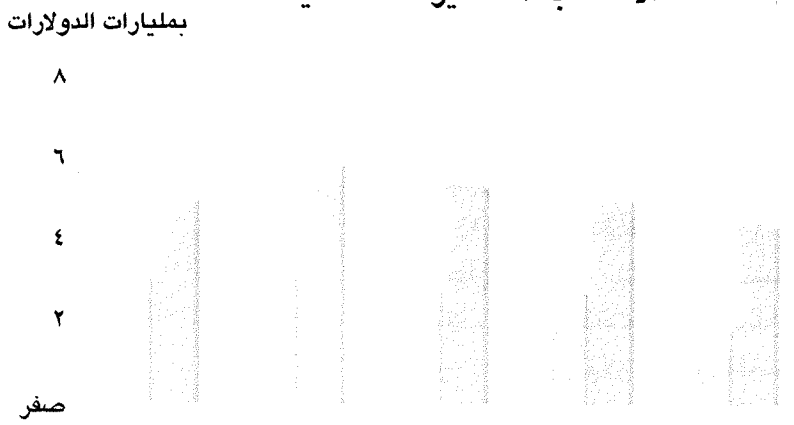

اللب والورق والمنتجات الخشبية الصلدة*

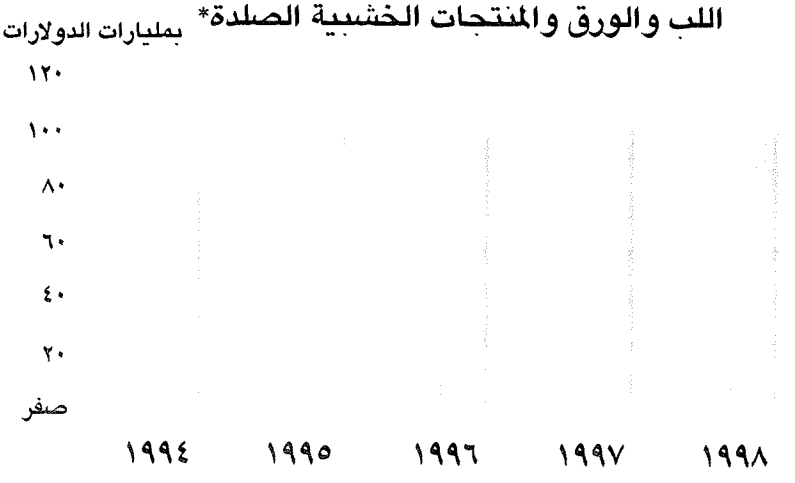

* لب الخشب والورق والورق المقوى والخشب المنشور والدعائم والألواح الخشبية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

العالمية نسبة كبيرة من المنتجات الحرجية في كل عام، بما في ذلك ما حدث عام ١٩٩٨ عندما دخلت إلى هذه الأسواق نسبة تتراوح بين ٣٠ و٣٥ في المائة من الأخشاب المنشورة، والألواح الخشبية، ومنتجات الورق في البلدان المتقدمة، و ٤٠ في المائة من الألواح الخشبية ومنتجات لب الخشب في البلدان النامية. وقد زادت الصادرات في عام ١٩٩٨ في بعض الأقاليم وبعض قطاعات الإنتاج، وإن كانت قد انخفضت في أقاليم أخرى.

● وانخفضت قيمة الصادرات العالمية من الأخشاب الصناعية المستديرة في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٧ر٩ في المائة، لتصل إلى ٦ر٥ مليار دولار. وسجلت البلدان النامية انخفاضا أكبر من ذلك الذي سجلته البلدان المتقدمة، حيث انخفضت صادراتها بنسبة ٢٩ر٣ في المائة لتتوقف عند ملياري دولار. ومع ذلك، فان جزءا صغيرا من إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة هو الذي يصدر (نحو ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٨). والمرجح أن انخفاض قيمة صادرات الأخشاب المنشورة بنسبة ٩ر٤ فى المائة، لتصل إلى ٢٣ر٣ مليار دولار، كان له تأثير كبير على هذا القطاع. وتستأثر البلدان المتقدمة بنحو ٨٥ في المائة من صادرات الأخشاب المنشورة، وإن كانت نسبة الانخفاض في عائدات التصدير تكاد تكون مماثلة فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

● وبالنسبة لقطاع الألواح الخشبية، تفاوت التصدير بدرجة كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وانخفضت عائدات التصدير بنسبة ١ر١٢ في المائة لتصل إلى ١٥ مليار دولار. ففى حين انخفضت صادرات البلدان النامية بشدة، أى بنسبة ٦ر٣٩ في المائة لتصل إلى ٦ر٤ مليار دولار، زادت مثيلتها من البلدان المتقدمة بنسبة ٩ر٩ في المائة لتصل إلى ٤ر١٠ مليار دولار. وكان انخفاض صادرات إندونيسيا من الخشب الرقائقي هو المسؤول عن الجزء الأكبر من انخفاض عائدات تصدير البلدان النامية من هذا القطاع.

● وزادت صادرات الورق والورق المقوى بشكل عام بنسبة ٨ر٢ في المائة، لتصل إلى ٤ر٦٩ مليار دولار. فقد زادت صادرات البلدان المتقدمة بنسبة ٣ر٢ في المائة لتصل إلى ٩ر٦٢ مليار دولار، كما زادت صادرات البلدان النامية بنسبة ٥ر٧ في المائة لتصل إلى ٦ر٦ مليار دولار. واستأثرت إندونيسيا وجمهورية كوريا بالجزء الأكبر من الزيادة في البلدان النامية. ولكن انخفضت صادرات لب الخشب بشكل عام بنسبة ٩ر٧ في المائة لتصل إلى ٦ر١٤ مليار دولار. وفى حين انخفضت صادرات البلدان المتقدمة بنسبة ٥ر٩ في المائة لتصل إلى ١ر١٢ مليار دولار، زادت صادرات البلدان النامية بدرجة طفيفة بنسبة ٣ر. في المائة لتصل إلى ٥ر٢ مليار دولار. وكان الانخفاض في صادرات أمريكا الشمالية هو المسؤول عن الجزء الأكبر من الانخفاض الذي حدث في صادرات البلدان المتقدمة.

استعراض الحالة فى العالم

ثانيا : المناخ الاقتصادى العام والزراعة

المناخ الاقتصادى العالمى

تراجعت مخاطر الكساد العالمى بعد الاضطرابات المالية والتباطؤ الذى شهده النشاط الاقتصادى فى أعقاب الأزمة المالية التى كانت قد بدأت فى آسيا عام ١٩٩٧ . اذ تشير التقديرات الحالية الى أن معدل النمو الاقتصادى العالمى فى ١٩٩٩ يبلغ نحو ٣ فى المائة بعد أن كان ٥ر٢ فى المائة فى ١٩٩٨[٤] . كما تشير التوقعات لعام ٢٠٠٠ الى أن النمو سيتسارع ليصل الى ٥ر٣ فى المائة.

فبالنسبة للبلدان الصناعية، تشير التقديرات الى أن معدلات النمو بلغت نحو ٨ر٢ فى المائة فى ١٩٩٩، وستبلغ ٧ر٢ فى المائة فى ٢٠٠٠ مع وجود أنماط دورية غير متوازنة فيما بين الاقتصاديات الرئيسية. ومن المتوقع أن تستمر فترة النمو المستدام الطويلة فى الولايات المتحدة ولكن بوتيرة أبطأ فى ١٩٩٩ (٧ر٣ فى المائة بعد أن كانت ٩ر٣ فى المائة فى العام السابق) وفى ٢٠٠٠ (٦ر٢ فى المائة). وفى اليابان، ارتفع الناتج المحلى الاجمالى بما لا يتجاوز ١ فى المائة فى ١٩٩٩ ، بعد التقلص الشديد الذى حدث فى ١٩٩٨ . ولا يتوقع للاقتصاد أن ينتعش الا بصورة متواضعة فى ٢٠٠٠ نتيجة لاستمرار ضعف الثقة فى الاستثمارات العامة والأسرية. وقد استفاد قطاع التصدير فى اليابان من استعادة النشاط الاقتصادى لشركائها التجاريين فى الاقليم، الا أن هذه المكاسب تبددت نتيجة لقوة الين.

وانخفض النمو فى منطقة اليورو الى ٢ فى المائة فى ١٩٩٩، ويرجع ذلك، على وجه الخصوص، الى ضعف معدلات النمو فى المانيا وايطاليا والمملكة المتحدة، الا أن من المتوقع أن ينتعش الى ٧ر٢ فى المائة فى ٢٠٠٠ . وقد أدى انخفاض اليورو الى تشجيع الصادرات والنمو الاقتصادى دون خلق ضغوط تضخمية. وخلال النصف الثانى من ١٩٩٩، تعزز الناتج المحلى الاجمالى، وأصبحت آمال تحقيق انتعاش فى الاقتصاد العالمى فى ٢٠٠٠ معقودة الآن الى حد كبير على زيادة الطلب فى أوروبا الغربية. وظلت البطالة المرتفعة تشكل مشكلة، على الرغم مما تحقق من بعض التقدم فى توفير فرص العمل.

ويبدو أن الركود الاقتصادى فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول قد انخفض فى ١٩٩٨ . ومن المتوقع ان تكتسب توقعات النمو الاقتصادى

الايجابية، وان كانت ضعيفة فى ١٩٩٩، قوة دفع فى ٢٠٠٠ ، وذلك على وجه الخصوص بفضل العودة المتوقعة الى النمو الايجابى فى الاتحاد الروسى (٢ فى المائة). فقد أحدث الانخفاض الشديد فى أسعار النفط فى ١٩٩٨، بالاضافة الى السياسات الاقتصادية غير الفعالة والأزمة المالية الآسيوية، مشكلات مالية شديدة فى الاتحاد الروسى، الا أن الارتفاع القوى اللاحق فى أسعار النفط أدى الى تحسن التوقعات الاقتصادية فى البلاد. وظل النمو فى المجر وبولندا قويا نسبيا على الرغم من تباطؤ الصادرات، الا أن العديد من بلدان أوروبا الشرقية يواجه صعوبات فى تفعيل نشاطاتها الاقتصادية.

وتشير التقديرات الى أن الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان النامية ككل فى ١٩٩٩ قد بلغت نحو ٥ر٣ فى المائة، أى أعلى بصورة طفيفة فقط من معدل العام السابق، الا أن من المتوقع أن تتسارع لتصل الى ٨ر٤ فى المائة فى ٢٠٠٠ .

وبعد الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية، تحسن الأداء فى آسيا بصورة كبيرة مع توقع وصول النمو الى نحو ٥ر٣ فى المائة فى كل من عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ ، بعد أن كان ٧ر٣ فى المائة فى عام ١٩٩٨ . وزادت اقتصاديات الصين والهند فى عام ١٩٩٩ بنسبة ٦ر٦ فى المائة و ٧ر٥ فى المائة على التوالى، على الرغم من أداء الزراعة المخيب للآمال بصورة عامة فى كلا البلدين، ويتوقع أن يتباطأ النمو فيهما بصورة طفيفة فى ٢٠٠٠ . غير أن الطلب الخاص ظل ضعيفا فى الصين، وتشير معدلات تدفق رأس المال الى الخارج وارتفاع البطالة الى وجود بعض المشكلات. وما زال تنفيذ المزيد من مشروعات الدولة واصلاح القطاع المالى يشكلان تحديا. واستفادت الهند من الاصلاحات الهيكلية السابقة ومن زيادة نشاط قطاعى الصناعة والخدمات.

كما تحسن الأداء الاقتصادى فى بقية أنحاء آسيا فى عام ١٩٩٩ . وشهدت الاقتصاديات الآسيوية الصناعية الناشئة تقلصا فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١ر٨ فى المائة فى عام ١٩٩٨، الا أنها سجلت نموا بنسبة ٢ر٥ فى المائة فى عام ١٩٩٩ . وبالنسبة لأربعة بلدان من البلدان الخمسة الأكثر تضررا من الأزمة المالية (جمهورية كوريا وماليزيا والفلبين وتايلند) يتواصل الانتعاش بوتيرة أكثر سرعة عما كان متوقعا. وفى اندونيسيا، وهى البلد الخامس، يبدو أن الاقتصاد قد حقق تحولا، الا أن المشكلات الهيكلية المتأصلة ظلت قائمة، ويتوقع تحقيق معدل نمو معتدل يبلغ ٢ر٦ فى المائة فى عام ٢٠٠٠ . وكان العامل المحفز الأول على النمو هو انتعاش الصادرات ، الذى شجعته أسعار الصرف التنافسية، وقاده الازدهار العالمي الكبير فى الالكترونيات. كما كان لتحسن الناتج الزراعى والانتعاش التدريجى لأسعار بعض السلع، بعد تدهورها، دور فى هذا المجال. وأتاح انخفاض معدلات التضخم تخفيف أسعار الفائدة، فى حين شهد الاقليم أيضا انتعاشا تدريجيا فى التدفقات الرأسمالية. غير أن الطلب الخاص ، ولا سيما الاستثمارات الخاصة ، ظل راكدا، كما ارتفعت معدلات البطالة.

الشكل رقم ٩

النمو فى الناتج الاقتصادى العالمى *

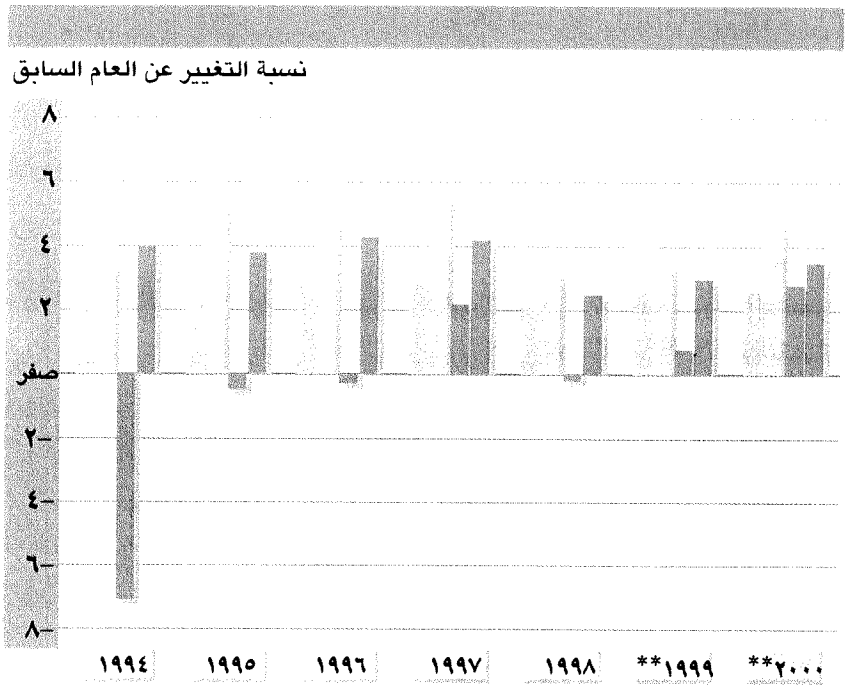

* الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى
** توقعات
المصدر: صندوق النقد الدولى

الشكل رقم ١٠

النمو الاقتصادى* فى أقاليم البلدان النامية

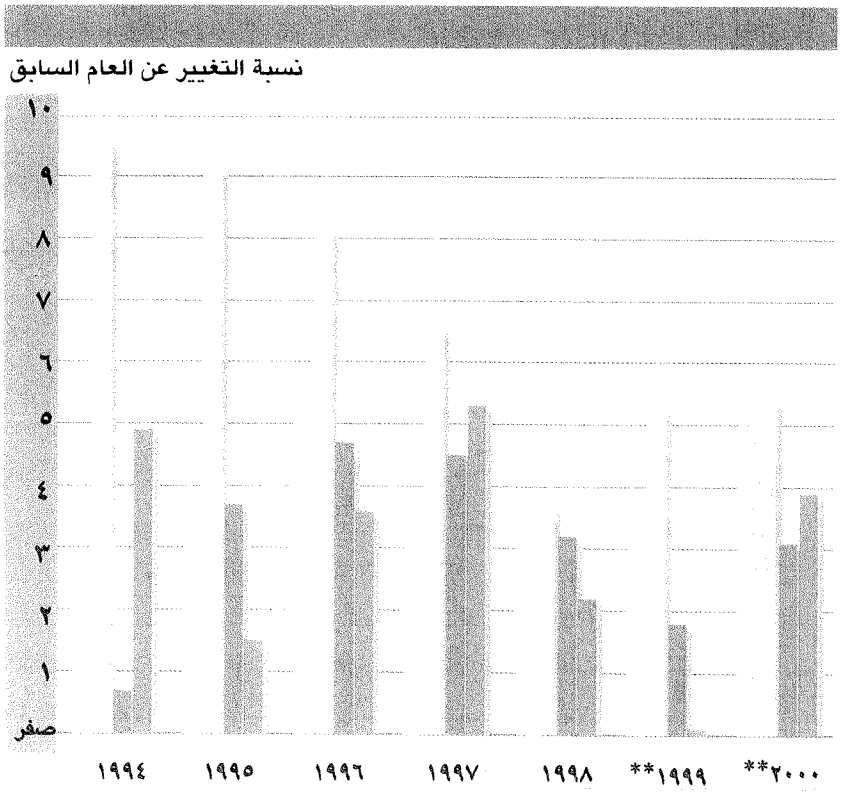

* الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى
** توقعات
المصدر: صندوق النقد الدولى

وكان أداء اقتصاديات أفريقيا جيدا نسبيا فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩، حيث واصل اتجاهه الايجابي الذى بدأه فى منتصف التسعينات. وكان النمو بالنسبة للاقليم ككل فى حدود ٣ر٤ فى المائة و ١ر٣ فى المائة فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالى، ويتوقع أن يكتسب قوة ويصل الى ٥ فى المائة فى ٢٠٠٠ . أما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فتشير التقديرات الى أن النمو سيكون فى حدود ٢ر٩ فى المائة فقط فى كل من ١٩٩٨ و ١٩٩٩، الاّ أن هذا الأداء التجميعي تأثر بأكبر اقتصاديتين ، تلك الخاصة بجنوب أفريقيا ونيجيريا، حيث أن هذا البلد الأخير قد تضرر بشدة من انخفاض أسعار النفط فى ١٩٩٨ . واذا استبعد هذان البلدان، فان النمو فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان ٣ر٧ فى المائة فى ١٩٩٨ و ٤ر٤ فى المائة فى ١٩٩٩، وقد يتسارع ليصل الى ٥ر٥ فى المائة فى ٢٠٠٠ .

وتباين الأداء داخل الأقاليم الفرعية تباينا شاسعا. فقد واصلت مجموعة صغيرة من البلدان النمو الكبير مستفيدة من نجاح السياسات على مستوى الاقتصاد الكلى. وحققت غانا وأوغندا وموزامبيق، على وجه الخصوص، نموا قويا متواصلا منذ أوائل التسعينات، على الرغم من تضرر النمو السريع فى موزامبيق بشدة من الفيضانات المدمرة التى وقعت مؤخرا. كما كان أداء بلدان الفرنك الأفريقى قويا، حيث واصل الاستفادة من خفض أسعار العملة الذى حدث فى ١٩٩٤، والذى أدى الى زيادة قدرة هذه البلدان التنافسية وزيادة الاستثمارات والصادرات. وفى الأماكن الأخرى، تراوح الأداء بين المتوسط والردئ. فقد أضر الانخفاض الشديد فى أسعار النفط فى ١٩٩٨ بعدد من البلدان المصدرة

الشكل رقم ١١

النمو فى الناتج العالمى وحجم التجارة

* توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولى

للنفط، الا أنه أفاد بشدة البلدان المستوردة الصافية له. وعلى ذلك، فان زيادة هذه الأسعار بعد ذلك سيكون لها دور كبير فى النمو القوى المتوقع فى أفريقيا ككل فى ٢٠٠٠، الا أنها ستضر الكثير من الاقتصاديات الصغيرة المستوردة الصافية . وقد وجه الانخفاض فى أسعار السلع الزراعية ضربة شديدة الى الكثير من الاقتصاديات فى الاقليم.

وبلغ متوسط النمو فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢ر٣ فى المائة فى ١٩٩٨، منخفضا بذلك عن المعدلات التى تجاوزت ٤ فى المائة فى السنتين السابقتين. ويرجع التباطؤ الى حد كبير الى انخفاض أسعار النفط فى ١٩٩٨ الذى أضر بالبلدان المصدرة للنفط ، وأسهم فى انخفاض تحويلات العمال الى البلدان الأخرى فى الاقليم. كما تضررت القطاعات الزراعية فى عدد من البلدان من بينها المغرب والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق وتركيا من الجفاف. وتشير تقديرات عام ١٩٩٩ الى حدوث مزيد من التباطؤ فى المعدل ليصل الى ١ر٨ فى المائة، ولكنه ليس بالضخامة التى كانت متوقعة. وقد تحسنت التوقعات قصيرة الأجل للاقليم بصورة كبيرة، وذلك، على وجه الخصوص، بفضل الارتفاع القوى فى أسعار النفط فى ١٩٩٩ والربع الأول من عام ٢٠٠٠ .

وانخفض النمو الحقيقى للناتج المحلي الاجمالى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى من ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٧، وهو أفضل أداء منذ ٢٥ عاما، الى ٢ر٢ فى المائة فى ١٩٩٨، ويتوقع أن ينخفض الى -١ر٠ فى المائة فى ١٩٩٩ . وكان لامتداد الأزمة المالية الدولية الى البرازيل وخفض قيمة الريال تأثيرات ممتدة وغير متساوية على الاقليم. ففى حين أصاب الركود الاقتصادى البرازيل، استطاعت المكسيك والأرجنتين وبوليفيا أن تحقق نموا قويا فى ١٩٩٨ . وعلاوة على تدهور نسب التبادل التجارى، كان انخفاض حجم الصادرات العالمية وتدفقات رأس المال بعد اخفاق روسيا فى السداد فى أغسطس/آب ١٩٩٨، يعنى تعرض الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا للكساد فى الربع الأخير من عام ١٩٩٩ . كما أسهم انخفاض أسعار السلع ووقوع الكوارث الطبيعية أيضا فى هذا الانخفاض.

ومع ذلك، فان التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠٠ تشير الى تحقيق انتعاش كبير من الركود الذى حدث فى ١٩٩٩، حيث يصل معدل النمو الى ٩ر٣ فى المائة. وتستفيد البرازيل من التنفيذ الصارم لسياسات الاستقرار. وعلى الرغم من أن التجارة قد أصابها الكساد فى النصف الأول من ١٩٩٩، فان من المتوقع أن يؤدى الانخفاض الصريح فى سعر الصرف الفعلى للريال الى ازدهار قطاع التصدير فى البرازيل. ومن ناحية أخرى، فان الانخفاض فى الأرجنتين جاء أشد مما كان متوقعا، ولم تتحسن الظروف الاقتصادية فى العديد من البلدان الأخرى التى كانت تواجه تحديات سياسية واجتماعية صعبة، فضلا عن عدم استقرار الوضع المالى. وشهدت بلدان منطقة البحر الكاريبى معدل نمو فى نصيب الفرد بلغ ٢ر٢ فى المائة فى ١٩٩٩، الا أن التوقعات أقل تفاؤلا فى ٢٠٠٠ . وقد عانت البلدان المعتمدة على صادرات السكر والموز على وجه الخصوص من نسب التبادل التجارى السلبية.

التجارة العالمية وأسعار السلع

أدت الأزمة المالية الآسيوية والأزمات التالية فى الاتحاد الروسى والبرازيل الى نمو حجم التجارة العالمية بما لا يتجاوز ٣ر٦ فى المائة و ٧ر٣ فى المائة فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالى، بعد أن كان متوسط

الجدول رقم ١

نسبة التغيير فى التجارة العالمية : الحجم ونسب التبادل التجارى

	نسبة التغيير فى الحجم والتبادل التجارى					
	العالم	البلدان المتقدمة			البلدان النامية	
السنة		الصادرات	الواردات	نسب التبادل التجارى	الصادرات	الواردات	نسب التبادل التجارى
١٩٩٧	٩ر٩	١٠ر٣	٩ر٢	-٥ر٠	١٢ر٤	١٠ر٤	-٣ر٠
١٩٩٨	٣ر٣	٣ر٢	٤ر٨	١ر٢	٤ر٦	-١ر٣	-٩ر٦
١٩٩٩(١)	٣ر٨	٣ر٠	٥ر٩	٨ر٠	٢ر٤	٢ر٠	١ر٠
٢٠٠٠(٢)	٥ر٨	٦ر٢	٥ر٩	-٣ر٠	٦ر١	٨ر٠	١ر٣

(١) تقديرات

(٢) توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولى

الجدول رقم ٢

الأرقام الدليلية لأسعار السلع الأولية بحسب ربع السنة فى ١٩٩٧-١٩٩٩

		السلع الأولية غير الوقود				
السنة/ ربع السنة	جميع السلع الأولية	الجميع	الأغذية	المشروبات	المواد الخام الزراعية	المعادن	النفط
١٩٩٧: الربع الأول	١ر١٠٦	٦ر١١٦	٢ر١٢٠	٠ر١٤٧	٨ر١٢٦	٠ر٩٢	٧ر٩١
١٩٩٧: الربع الثانى	٧ر١٠١	٢ر١١٧	٥ر١١٦	٦ر١٨٩	٠ر١٢٣	٨ر٩٢	٥ر٨٠
١٩٩٧: الربع الثالث	٥ر٩٨	٢ر١١١	٥ر١٠٧	٦ر١٦٧	٨ر١١٧	٤ر٩٣	٢ر٨١
١٩٩٧: الربع الرابع	١ر٩٦	٤ر١٠٦	٤ر١١٠	٨ر١٥٧	٧ر١٠٨	٤ر٨٥	٠ر٨٢
١٩٩٨: الربع الأول	٠ر٨٥	٢ر١٠٢	٣ر١٠٦	١ر١٦٥	٨ر١٠٢	٦ر٧٩	٦ر٦١
١٩٩٨: الربع الثانى	١ر٨١	٢ر٩٨	٤ر١٠١	٨ر١٤١	٠ر١٠٢	٦ر٧٧	٨ر٥٧
١٩٩٨: الربع الثالث	٢ر٧٧	٤ر٩٢	٧ر٩٣	١ر١٢٩	٨ر٩٦	٩ر٧٤	٦ر٥٦
١٩٩٨: الربع الرابع	١ر٧٥	٣ر٩٢	٤ر٩٦	٣ر١٢٥	٨ر٩٦	٢ر٧٢	٦ر٥١
١٩٩٩: الربع الأول	٣ر٧٣	٤ر٨٩	٥ر٨٩	٣ر١١٩	٣ر٩٩	٣ر٦٨	٣ر٥١
١٩٩٩: الربع الثانى	٩ر٨٠	٠ر٨٨	٨ر٨٣	٩ر١١٠	٤ر٩٩	٢ر٧٢	٢ر٧١
١٩٩٩: الربع الثالث	٢ر٨٩	٧ر٨٨	٦ر٨١	٦ر٩٨	٣ر١٠١	٦ر٧٨	٩ر٨٩
١٩٩٩: الربع الرابع	٠ر٩٧	٣ر٩٢	٣ر٨٢	٣ر١١٣	٢ر١٠٦	٩ر٨١	٣ر١٠٣

المصدر: صندوق النقد الدولى

معدل النمو ٩ر٦ فى المائة فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٧ . وكان الانخفاض فى حجم الصادرات والواردات فى ١٩٩٨ أكثر شدة فى البلدان النامية. فقد شهدت البلدان الأفريقية على وجه الخصوص انخفاض قيمة وحجم صادراتها بنسبة ٥ر١٣ و ٤ر١ فى المائة على التوالى فى ١٩٩٨، مما يعزى الى الاعتماد الشديد على الصادرات من النفط والسلع المعدنية. ويتوقع أن تؤدى زيادة الطلب على الواردات، وخاصة من أوروبا، الى ازدهار التجارة الدولية فى ٢٠٠٠، بما فى ذلك جميع الفئات الرئيسية للبضائع الأولية والمصنعة.

وتزايد فى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ انخفاض أسعار السلع التى كانت تعانى من اتجاه انخفاضي منذ ١٩٩٥/١٩٩٦، وقد حدث ذلك فى أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وظلت راكدة خلال معظم ١٩٩٩ . كما انخفض الرقم الدليلى لأسعار السلع الأولية غير الوقود بنحو ٣٠ نقطة فيما بين أوائل ١٩٩٧ ومنتصف ١٩٩٩ . وكانت السلع التى تضررت بصورة خاصة هى المنتجات الغذائية والمشروبات الخفيفة والمعادن. وانخفض الرقم الدليلي لأسعار النفط من ٧ر٩١ فى الربع الأول من عام ١٩٩٧ الى ٣ر٥١ فى الربع الأول من عام ١٩٩٩ ثم انتعش الى ١٠٣ فى نهاية نفس العام.

وقد انخفض معظم أسعار السلع خلال ١٩٩٩ الى أدنى مستوى، فى حين بدأ بعضها فى الانتعاش. فعلى وجه الخصوص، وصلت أسعار النفط، فى الربع الأول من ٢٠٠٠، الى أعلى مستوى لها منذ الثمانينات. كما زادت أسعار العديد من السلع الزراعية بعض الشئ فى نفس الفترة (أنظر حقائق وأرقام ، الأسعار الزراعية الدولية). ويتوقع صندوق النقد الدولى ان ترتفع الأسعار الزراعية بنسبة ٤ فى المائة فى عام ٢٠٠٠، على الرغم من أن هذه الزيادة الطفيفة غير مؤكدة. والواقع أن الامدادات عموما لم تتقلص بدرجة كبيرة رغم انخفاض الأسعار، وتوجد الآن مخزونات وافرة من العديد من السلع. وبافتراض عدم حدوث صدمات فى الانتاج أو قفزات قوية فى الطلب من البلدان المستوردة الرئيسية، لا يتوقع حدوث أى انتعاش قوى للأسعار فى الأجلين القصير والمتوسط.

الانعكاسات على النمو والتجارة والأمن الغذائي فى البلدان النامية

تؤثر التطورات الاقتصادية بدرجة كبيرة ومباشرة على الأداء الزراعى والأمن الغذائي. وتشير التقديرات الى أنه يتعين تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٣ فى المائة فى نصيب الفرد على أساس مستمر لتحقيق تحسينات ملموسة على مستويات المعيشة والتخفيف من وطأة الفقر فى البلدان النامية. ووفقا لما ذكرته الأمم المتحدة، لم تحقق هذا المعيار فى ١٩٩٨ سوى أقلية من هذه البلدان لا تزيد على ٢٣ بلدا، ويبدو أن عددا أقل من ذلك (بما فى ذلك الحالتين الرئيسيتين وهما الصين والهند) هو الذى حقق ذلك فى ١٩٩٩[٥].

وفيما يتعلق بالبلدان الأكثر فقرا، لم يحقق سوى عدد ضئيل جدا من هذه البلدان هذه المستويات المرتفعة من النشاط الاقتصادى لفترات ممتدة

فى الماضى القريب. وعلى الرغم من أن عودة النمو الاقتصادى، الذى حدث فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ منتصف التسعينات، تعد أمرا ملحوظا ضمن السياق التاريخى، فانه لم يحقق، على أفضل الفروض، سوى مكاسب متواضعة فى نصيب الفرد.

وثمة عامل ذو أهمية خاصة لهذه البلدان، وغيرها من بلدان العالم النامي، هو ضعف أسعار السلع التى يعتمد عليها الكثير من اقتصاديات هذه البلدان. وكما أشير سلفا، لن يمكن توقع ازدهار الأسعار من منطلق الطلب على هذه المنتجات الا من خلال النمو الاقتصادى القوى فى البلدان الصناعية. والواقع أن الارتفاع الشديد فى أسعار النفط والأرقام الدليلية المفرطة للمخزونات يهددان بمخاطر التضخم، الذى يمكن أن يؤدى الى ارتفاع أسعار الفائدة مما يفضي الى تباطؤ الاقتصاديات الصناعية.

غير أنه يبدو أن معظم التوقعات الحالية تتسم بالتفاؤل الحذر على المدى المتوسط. وكما أشير أعلاه، يتوقع صندوق النقد الدولى «استقرار» اقتصاد الولايات المتحدة دون مشاكل، وتزايد قوة الدفع للنمو فى أوروبا، وحدوث تحسن تدريجي فى الأحوال الاقتصادية فى اليابان، ومزيدا من الانتعاش المتين فى آسيا والعديد من اقتصاديات البلدان النامية الأخرى. وهذه هى أيضا الافتراضات العامة التى ترد فى مشروع لينك للتوقعات الاقتصادية والزراعية التى سيجرى استعراضها فى الفقرات التالية[٦]. فبالنسبة للبلدان النامية، تشير توقعات مشروع لينك الى تحقيق متوسط نمو اقتصادى يزيد على ٥ فى المائة فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٤ فى المائة فى أمريكا اللاتينية و ٥ر٤ فى المائة فى أفريقيا و ٦ر٥ فى المائة فى جنوب وشرق آسيا، و ٢ر٤ فى المائة فى غرب آسيا).

كما تشير توقعات مشروع لينك الى حدوث انتعاش فى الانتاج والتجارة الزراعية فى البلدان النامية :

- فبعد الأداء الزراعى السيئ لهذه البلدان فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩، يتوقع زيادة الانتاج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ ١ر٤ فى المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ . وسيزيد التوسع على هذا المعدل فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبدرجة أقل فى أمريكا اللاتينية. وقد يعانى القطاع الزراعي فى الهند، بل وبقدر أكبر فى الصين، من تباطؤ النمو فى هذه الفترة.
- يتوقع أيضا للصادرات والواردات من المنتجات الزراعية، التى تقلصت بدرجة كبيرة فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩، أن تنتعش وخاصة الواردات. ويتوقع أن تستقر أو تتحسن بصورة طفيفة نسب التبادل التجارى بالمقايضة فى البلدان النامية ، بعد تدهورها فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . ويتفق ذلك بوجه عام مع توقعات صندوق النقد الدولى قصيرة الأجل (١٩٩٩-٢٠٠٠) لمجموع نسب التبادل التجارى فى البلدان النامية، التى أظهرت انخفاضا قدره ٦ر٩ فى المائة فى ١٩٩٨ وتحسنا طفيفا (١ فى المائة سنويا) فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

التوقعات بالنسبة للبلدان التى تعتمد بصورة خاصة على التجارة بالسلع الزراعية

ثمة مجموعتان من البلدان تعتبر التجارة بالسلع الزراعية من الأمور الهامة، وتتأثران بدرجة كبيرة بما يحدث من تغييرات في مناخ الأسواق الاقتصادية والزراعية الدولية، هما: (١) بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التى تملك أقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية؛ (٢) الاقتصاديات المعتمدة اعتمادا كبيرا على الصادرات الزراعية[٧].

وقد استخدم معياران للتوقعات هما (١) التوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) التى تضع تقديراتها منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى ؛ (٢) التوقعات الزراعية متوسطة الأجل (٢٠٠٠-٢٠٠٣) التى يعدها مشروع لينك.

(١) التوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل

بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التى تمتلك أقل قدرة على تمويل الواردات الغذائية : تشير التوقعات الاقتصادية التى وضعها صندوق النقد الدولى لهذه البلدان الى ما يلى :

- زيادة الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بنحو ٥ر٥ فى المائة فى ١٩٩٩-٢٠٠٠، وهو معدل أسرع من ذلك البالغ ٢ر٣ فى المائة الذى تحقق خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥؛
- حدوث تقدم مطرد فى الاستقرار المالى، حيث ينخفض العجز المالى من متوسط قدره ٩ر٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩١-١٩٩٥ الى ٩ر٢ فى المائة فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ ؛
- انخفاض معدل خدمة الديون من متوسط قدره ٣٠ فى المائة فى ١٩٩١-١٩٩٥ الى ١٤ فى المائة فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ . ويرجع ذلك الى انخفاض خدمة الديون وما يرتبط به من تطورات ايجابية فى خفض الديون واعادة جدولتها، وزيادة الصادرات من السلع والخدمات. ومع ذلك، ما زال هذا المعدل مرتفعا فى العديد من البلدان الأفريقية فى المجموعة.

الاقتصاديات المعتمدة اعتمادا كبيرا على الصادرات الزراعية : بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان، يتوقع صندوق النقد الدولى ما يلى:

- انخفاض النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى من نحو ٨ر٤ فى المائة فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ الى ١ر١ فى المائة فى ١٩٩٩، وذلك أساسا نتيجة لحدوث نقص فى بلدان أمريكا اللاتينية فى المجموعة، الا أنه سينتعش الى ٤ فى المائة فى ٢٠٠٠ ؛
- العودة الى الموازين التجارية الايجابية فى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بعد ثمانى سنوات متتالية من العجز، وقد يساعد ذلك على خفض العجز فى الحساب العام، الذى سيظل رغم ذلك مرتفعا؛
- حدوث قفزة فى معدل خدمة الديون من نحو ٢٥ فى المائة فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ الى ٣٧ فى المائة فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ (كان

المعدل فى الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ فى حدود ٩ و ٢٦ فى المائة فى الشرق الأقصى والمحيط الهادى واقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على التوالى، الا أنه بلغ ٨٥ فى المائة فى أمريكا اللاتينية فى ١٩٩٩ مع توقع انخفاضه الى ٦٧ فى المائة فى ٢٠٠٠)؛

- زيادة العجز المالى من متوسط قدره ١ر١ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩١-١٩٩٥، الى ١ر٣ فى المائة فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

(٢) التوقعات الزراعية متوسطة الأجل

بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التى تمتلك أقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية : تشير توقعات مشروع لينك لهذه المجموعة من البلدان، مثلما الحال بالنسبة للبلدان النامية ككل، الى حدوث انتعاش فى انتاجها وتجارتها الزراعية. ويتوقع مشروع لينك على وجه الخصوص ما يلى :

- زيادة الانتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ فى المائة، أى بما يزيد بصورة طفيفة عن المعدل الذى سجل فيما بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩؛
- تسارع كبير فى نمو التجارة بالسلع الزراعية مع زيادة الواردات بمعدل أسرع من الصادرات؛
- استقرار نسب التبادل التجارى على أساس المقايضة، مع حدوث تدهور طفيف فى القدرة الشرائية للصادرات الزراعية.

الاقتصاديات المعتمدة اعتمادا كبيرا على الصادرات الزراعية : تشير توقعات مشروع لينك للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ الى ما يلى:

- انتعاش نمو الانتاج الزراعي من ما يتراوح بين ١ و ٢ فى المائة فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ الى ما يتراوح بين ٣ و ٤ فى المائة فى ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ؛
- انتعاش أكثر وضوحا فى الصادرات الزراعية التى ستزيد سنويا بمعدل يبلغ نحو ٦ فى المائة فى ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بعد انخفاض تراكمي بنسبة ١٠ فى المائة فى ١٩٩٨-١٩٩٩، وسيحدث معظم الزيادة فى حجم الصادرات، حيث لا يتوقع حدوث زيادة فى القيمة الا بصورة طفيفة؛
- حدوث تحسن طفيف فى نسب التبادل التجارى على أساس المقايضة، مما يؤدى الى تعويض التدهور الشديد الذى حدث فى ١٩٩٨-١٩٩٩، ومن الممكن، بفضل الزيادة فى حجم الصادرات، زيادة القدرة الشرائية لهذه المجموعة من البلدان بنسبة تراكمية تتراوح بين ٩ و ١٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ .

استعراض الحالة فى العالم

ثالثا : بعض القضايا المختارة

القروض الصغيرة : تأثيراتها على الفقر في الريف وعلى البيئة

المقدمة

لقد ظل المزارعون الفقراء وسكان الريف يعانون لسنوات طويلة من انعدام فرص الحصول على القروض. فسكان الريف يحتاجون إلى القروض للاستثمار في مزارعهم وأعمالهم الصغيرة، وللتخفيف من تقلبات الاستهلاك، وللحد من تعرضهم لتقلبات الطقس والصدمات الاقتصادية. ونظرا لأن سكان الريف الفقراء يفتقرون إلى فرص الوصول إلى مؤسسات التمويل النظامية، فإنهم يتبعون استراتيجيات غير مثالية لإدارة المخاطر والاستهلاك، ويعتمدون على مصادر القروض غير النظامية وباهظة التكاليف. وإدراكا لهذا الوضع، أنشأت الحكومات والوكالات الدولية مصارف ووضعت برامج إقراض موجهة لخدمة المزارعين في الريف. غير أن سجل هذه البرامج مختلط وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الفقراء. وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض الإصلاحات والمستحدثات الرامية إلى تحسين الفرص المتاحة في أسواق القروض أمام فقراء الريف وزيادة فعالية الخدمات المالية في الريف[٨].

تساعد القروض الصغيرة فقراء الريف على الخلاص من الفقر باستثمارها في أعمال تجارية صغيرة وفي المزارع.

ومن بين هذه المستحدثات، القروض الصغيرة الموجهة نحو الفقراء، وقد أدى ذلك إلى إحداث تحول في النظرة إلى القروض. فالهدف من القروض الصغيرة هو مساعدة فقراء الريف على الإفلات من الفقر من خلال الاستثمار في أعمالهم ومزارعهم الصغيرة. وتتغلب مشروعات القروض الصغيرة على بعض المشكلات الخاصة بتسليم هذه القروض للفقراء، بما تعرضه من قروض خالية من الضمانات وبأسعار فائدة قريبة من أسعار السوق، من خلال برامج تستند إلى المجتمع المحلي، وتعمل بواسطة مؤسسات التمويل أو المنظمات غير الحكومية.

وتختلف مشروعات القروض الصغيرة عن الخدمات المصرفية التقليدية في الريف بالطرق الثلاث الرئيسية التالية :

- أنها تستهدف مجموعات المقترضين الأكثر تهميشا، بأكثر مما تفعل عادة مؤسسات الإقراض؛
- أنها تشمل، عموما، خدمات غير تلك المتعلقة بالقروض؛

- أنها تستخدم منهج الإقراض الجماعي.

ولم تعرف القروض الصغيرة على أنها بديل للقروض الزراعية، أو الخدمات المصرفية التقليدية، حيث أنها أصغر بكثير من حيث الحجم، وأكثر اختلافا من حيث التوجيه عن هذا النوع من الإقراض. غير أنها، رغم شكلها المتواضع، تسد فجوات في تقديم القروض لم تعالجها أي جهة أخرى من الجهات التي تقدم القروض. كما أنها تحاول، في شكلها الأكثر طموحا، تحفيز التنمية الاقتصادية التي ستحد من الفقر في الريف.

سجل القروض الصغيرة وتطورها

ثمة سوابق عديدة للقروض الصغيرة التي أصبحت مؤخرا تعبيرا، يسرى على طائفة متنوعة من نشاطات الإقراض وأنواع المؤسسات. فترتيبات القروض التي تدار محليا توجد من مئات السنين، وستستمر فى تقديم خدماتها لصغار المقترضين على الرغم من ظهور «حركة القروض الصغيرة». ومن الأمثلة على ذلك روابط الادخار والتسليف بالتناوب، وتعاونيات الادخار والتسليف، وكلاهما يوجد في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم. كما كانت القروض الصغيرة، المقدمة للمقترضين الفقراء، جزءا من استراتيجيات التنمية الريفية التي يطبقها الكثير من الوكالات والمنظمات منذ أوائل السبعينات. وقد أدرج البنك الدولي، وبرنامج الخدمات المالية الريفية لدى منظمة الأغذية والزراعة، والجهات المتبرعة الرئيسية، ووكالات التنمية الأخرى بما في ذلك مصارف التنمية الزراعية، برامج القروض الصغيرة ونواتجها في استراتيجياتها لتوفير الخدمات المالية في الريف. وعلى ذلك، فان القروض الصغيرة ليست حديثة، كما يبدو لأول وهلة، الا ان اطلاق هذا التعبير واستخدامه كمؤسسة تروج لهذه القروض على نطاق العالم، والتأييد رفيع المستوى لأهدافها النوعية، هى التى زادت من أهمية هذه الحركة.

ينمو الاقتراض بسرعة في البلدان النامية من خلال خطط القروض الصغيرة.

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية العديد من الأحداث التي أطلقت شرارة حركة اجتماعية أدت إلى إنشاء صناعة القروض الصغيرة. وكانت هذه الحركة بقيادة أناس من خارج المسار الرئيسي للخدمات المالية والتنمية الريفية، وفرضت تحديا قويا أمام المناهج التقليدية. وفي غضون سنوات قليلة، قامت مجموعة من الجهات الراسخة والجديدة المقدمة للقروض، والدعاة، ورجال التقييم، والباحثين، والمدربين، والجهات المتبرعة، بتركيز طاقاتها على حركة القروض الصغيرة، وراهنت، في بعض الحالات، بشدة على نجاحها. ودارت مداولات حول الفلسفة الإنسانية، والتفاصيل الفنية لتقديم القروض الصغيرة. وقدم المؤيدون لهذه الحركة أمثلة ودراسات وافرة لدعم وجهات نظرهم القائلة بان حركة القروض الصغيرة تمثل ثورة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانها ستنتشل الناس من براثن الفقر، في حين رأي المنتقدون أنها ليست البلسم الشافي للوصول إلى فقراء الريف (أو الحضر)، حيث أخفقت نظم الإقراض الأخرى.

وفي عام ١٩٧٦، أسس محمد يونس بنك جرامين، الذي يعتبر أشهر مقدم للقروض الصغيرة في العالم. ويرجع البعض أصول القروض الصغيرة فى شكلها الحديث إلى هذا الحدث. فقد استطاع يونس، من خلال بنك جرامين، إضفاء الطابع المؤسسي على جوانب ضربت المثل للكثيرين، وإن لم يكن كل مقدمي القروض الصغيرة فى عالم اليوم. وقد ازدهرت، منذ ذلك الوقت، مؤسسات وبرامج الخدمات المالية الصغيرة، بما في ذلك «حالات تكرار نموذج جرامين» في ٤٥ بلدا. وهناك اليوم أكثر من ١ ٢٠٠ مؤسسة تقدم القروض الصغيرة على المستوى القطري[٩] و ٢٦ مؤسسة كبرى تنفذ برامج دولية للقروض الصغيرة [١٠] ومن ٧ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ مؤسسة محلية وإقليمية تقدم القروض الصغيرة باعتبارها كلا أو جزءا من جهودها الإنمائية [١١].

وفي عام ١٩٩٧، أي بعد عقدين من بدء يونس تجاربه بشأن القروض التي تقدم للنساء في قرى جنوب آسيا الفقيرة، اجتمع أكثر من ٢ ٩٠٠ شخص يمثلون ١ ٥٠٠ منظمة و ١٣٧ بلدا في مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة الذي عقد في واشنطن العاصمة. وأطلق مؤتمر القمة، الذي تصدره رؤساء الدول وكبار الشخصيات من مجتمع التنمية العالمي، حملة للوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم بحلول عام ٢٠٠٥ . وتتمثل أهمية مؤتمر القمة هذا في حصوله على بعض التأييد من كبار الشخصيات بهدف التخفيف من وطأة الفقر عن طريق القروض الصغيرة، وإقامة مؤسسة تتمثل رسالتها في الترويج لهذا الهدف على المستوى العالمي.

الجدول رقم ٣

التوزيع الإقليمي لمنظمات الخدمات المالية الصغيرة ، والمنح المقدمة من أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

الإقليم	عدد منظمات الخدمات المالية الصغيرة	منح أعضاء المجموعة الاستشارية *(بملايين الدولارات)*
أفريقيا	٩٨٨	٧ر١
آسيا والمحيط الهادي	٨٢٢	٧ر٠
أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي	٣٣٥	٩ر٢
أوروبا وأمريكا الشمالية	٩٨٧	صفر
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	غير متوافرة	٢ر٠
شرق ووسط أوروبا	غير متوافرة	٤ر٠
المجموع العالمي (جزئي)	**٣ ١٤٢**	**٢٤ر٠**

ملحوظة : تشمل الأرقام أعضاء حملة مؤتمر القمة بما في ذلك بعض الأعضاء الذين لا يقدمون القروض.
المصـــــدر: CGAP. 1998. Focus (various issues). Washington, DC, World Bank; Microcredit Summit Campaign, 1999.

الجدول رقم ٤

السمات المميزة للقروض الصغيرة

الإقراض	المقترضون
أحجام صغيرة من القروض	الفقراء
يتعين تقديم ضمانات صغيرة أو بدون ضمانات على الإطلاق	إناث بالدرجة الأولى
خدمات غير تلك المتعلقة بالقروض	مستويات التعليم المنخفضة
سداد القروض بانتظام	البعد الجغرافي
مسؤولية المجموعة النظيرة	أصول قليلة
التمويل من الجهات المتبرعة	الحرف ذات الصلة بالزراعة

وقد لوحظ على نطاق واسع أن نمو برامج القروض الصغيرة قد أصبح هائلا. فقد ذكر أن مجموع عدد المقترضين قد زاد، من خلال أعضاء مؤتمر القمة المعنى بالقروض الصغيرة، بنحو النصف فيما بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، حيث بلغ ٢١ مليون فرد على مستوى العالم، يعيش ١٢ مليون منهم على أقل من دولار واحد يوميا[١٢]. ووزع بنك جرامين بمفرده ٣ مليارات دولار من القروض على أكثر من مليوني مقترض في بنغلاديش، واسترد ٢ر٥ مليار دولار حتى الآن[١٣]. وعلى الرغم من هذا النمو السريع، يعتقد الكثيرون أن صناعة القروض الصغيرة مازالت في مرحلتها الأولية بالمقارنة بالطلب المحتمل على خدماتها[١٤]. وعلاوة على ذلك، لم تعد الخدمات المالية الصغيرة وقفا على جنوب آسيا، فعلى سبيل المثال، تركز إحدى الجهات المتبرعة جهود التنمية المستدامة للخدمات المالية الصغيرة في أفريقيا «وبذلك تدفع بالحدود إلى ما يتجاوز ما أمكن تحقيقه حتى الآن» [١٥].

ويبين الجدول رقم ٣ توزيع أعضاء مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة، والمنح المقدمة من الجهات المتبرعة الرئيسية، ومجموع الصرف بحسب الإقليم.

هل ذلك يمثل قصة نجاح ملحوظ أم اسم جديد لحل قديم؟ ما هي حقيقة تأثيرات القروض الصغيرة وهي تصل إلى أهدافها المقررة؟ من الذي يستفيد من القروض الصغيرة ومن الذي يدفع تكاليفها؟ وأخيرا، هل هناك آثار مستترة ، جيدة أو سيئة، يتعين تحديدها في تقييمنا لما للقروض الصغيرة من أهمية كأداة للتنمية؟ ويتناول هذا الجزء القرائن والحجج المحيطة بتأثيرات القروض الصغيرة حتى الآن.

كما تجرى مناقشة موجزة لأحد «التأثيرات المستترة» لتقديم القروض الصغيرة، وتأثيراتها المحتملة على مناخ الريف واستخدام الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالقروض الصغيرة، وبشكل أعم الخدمات المالية الصغيرة، لم تجر أية مناقشة لعلاقة هذه البرامج بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى أن

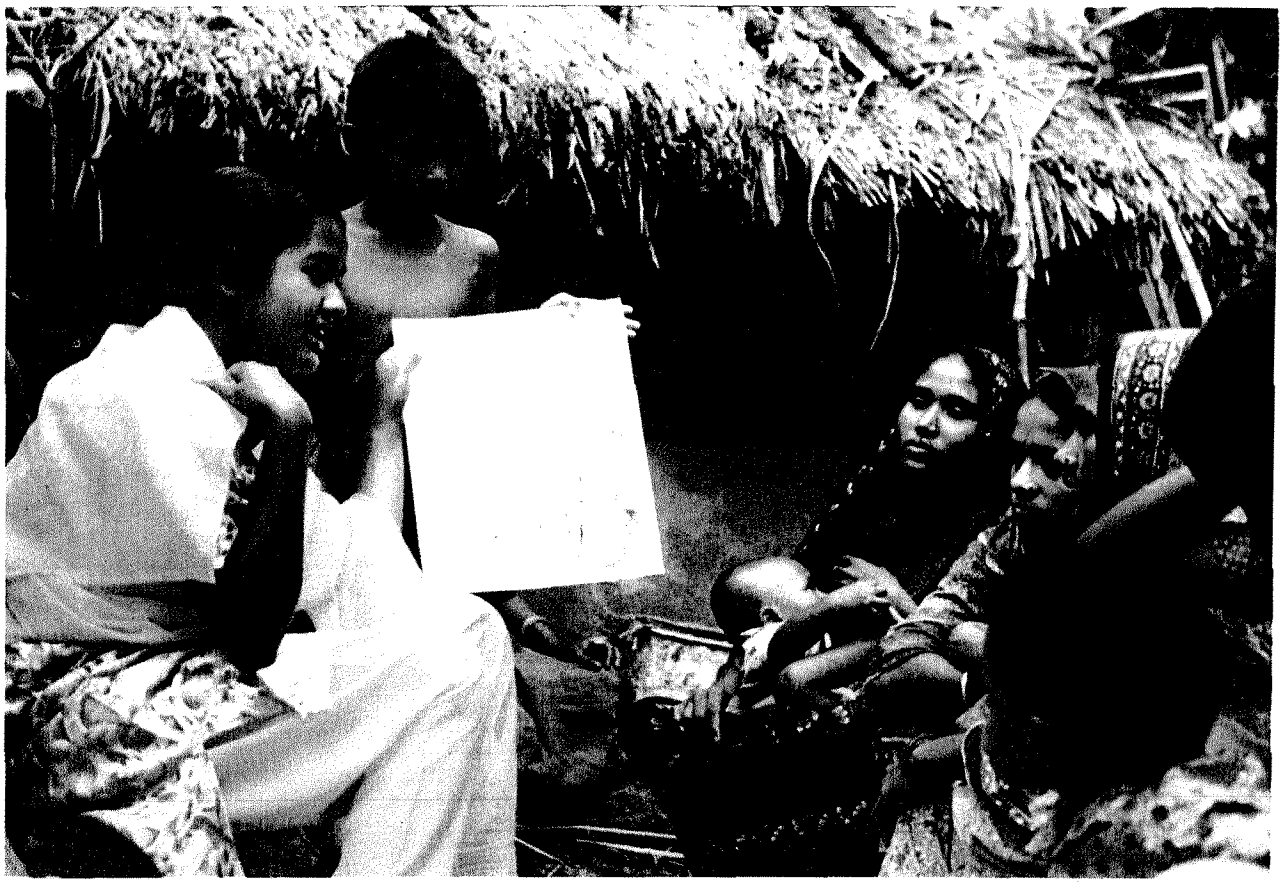

FAO/17552

أسلوب الاقراض الجماعي
مسؤولة تدريب في بنغلاديش تساعد القرويات على تحسين قدراتهن على ادرار الدخل بصناعة الملابس المحلية «الساري» لبيعها في السوق المحلية.

الأولوية التي أسندت للاهتمامات الخاصة بالفقر كانت تفوق الاهتمام بحماية البيئة، حيث أن الاتجاه السائد منذ فترة طويلة كان يأخذ الموارد الطبيعية كأمر مسلم به. غير أن ذلك قد يكون من قبل قصر النظر الشديد، وخاصة بالنسبة لفقراء الريف الذين يعتمدون على قاعدة الموارد الطبيعية في الحصول على سبل معيشتهم.

كيف تعمل القروض الصغيرة

تتميز منظمات الخدمات المالية صغيرة النطاق بقدر كبير من المرونة بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية، الاّ أنها أكثر تنظيما من جهات الاقراض غير النظامية فى الريف.

لقد ظهر الكثير من أنواع القروض الصغيرة، مع اتساع النطاق الجغرافي لمنظمات القروض الصغيرة وعملائها وأهدافها[١٦]. وتعتبر القروض الصغيرة، سواء من حيث شروط الإقراض فيها أو طبيعة المقترضين منها، نتاج لأداة التنمية والخدمات المالية. فالمؤسسات المقدمة لهذه القروض أكثر مرونة في شروط الإقراض والسداد من الكثير من المؤسسات النظامية، إلا أنها أكثر تنظيما من المرابين غير النظاميين.

وتتطلع القروض الصغيرة إلى:

- الوصول إلى المقترضين المحتملين الجديرين بالقروض ، الذين لا يستوفون الشروط العادية لدى الجهات المقدمة للقروض؛ أو
- الوصول إلى المقترضين المحتملين الجديرين بالقروض ، الذين يعيشون في عزلة جغرافية؛

- تقديم الخدمات ذات الصلة، مثل الإدارة المالية الأساسية، لزيادة قدرات إدرار الدخل لدى المقترضين؛
- استخدام الخدمات المالية كأداة للتنمية على مستوى الأسرة؛
- تشجيع عمليات الاستثمار المعتمدة على الإناث.

وتشتمل عملية تقديم القروض الصغيرة على الخطوات التالية :

١ – يتم تحديد المقترضين الفقراء المستحقين وفقا لمعايير وإجراءات الاستهداف.

الإطار رقم ١

قصص المقترضين

يعيش ما يقرب من ٢ر١ مليار نسمة، أي واحد من كل أربعة، في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول على أقل من دولار واحد يوميا – وهو مقياس معترف به عالميا للفقر. ومعظم هؤلاء الناس، بما في ذلك الأطفال، يعملون ساعات طويلة في أعمال تتطلب مجهودا بدنيا لمجرد البقاء على قيد الحياة. وكثير من هؤلاء من المتعهدين، الذين يديرون أعمالهم في «القطاع غير النظامي»، ويمنعهم انعدام المكانة الرسمية من الوصول إلى مصادر للقروض النظامية. ويتجه هؤلاء إلى القروض الصغيرة لشراء المواد اللازمة لصناعة الحصير، وانتاج المصنوعات الجلدية الصغيرة، واعداد الخبز، فضلا عن استخدام هذه القروض للبقاء على قيد الحياة في أوقات الأزمة. وفيما يلي بعض الحالات التي استخدمت فيها القروض الصغيرة:

- استخدمت امرأة شابة قرضا بمبلغ ٨٠ دولارا لشراء صلصال وطلاء لأعمال السيراميك في الجمهورية الدومينيكية. وقد حصلت هذه الشابة منذ ١٩٨٧ على ثمانية قروض من مؤسسة القروض الصغيرة، وأصبح لديها الآن سبعة عمال يعملون لديها.
- سيدة باكستانية تبلغ من العمر ٢٢ عاما، تعيش مع زوجها وأطفالها الثلاثة على مرتب زوجها من الأعمال الكتابية، فضلا عن دخلها الذي تحصل عليه من آن لآخر من أعمال التطريز الصغيرة التي تقوم بها. حصلت هذه السيدة على قرض بمبلغ ٥٠٠ ٤ روبية، أخذه زوجها إلى السوق لشراء عنزتين. واحتفظت السيدة بالعنزتين، بينما أخذت تسدد أقساط القرض من مرتب زوجها. واستخدمت العنزتين أساسا في الحصول على اللبن لأطفالها، وتأمل السيدة في أن تبيعهما في نهاية المطاف للحصول على ربح. كما تستخدم عنصر المدخرات في برنامج القروض الصغيرة.

٢ - يجرى تكوين مجموعة صغيرة (من خمسة إلى ثمانية أفراد من الجنسين) من المقترضين المستحقين، ويتم توضيح القواعد والموافقة عليها.
٣ - يقدم كل عضو مدخرات إجبارية.
٤ - يقترض عضو أو عضوان من المجموعة المبلغ الأقصى الأولي.
٥ - تجتمع المجموعة أسبوعيا مع المجموعات الأخرى لمناقشة الأعمال ووضع أقساط السداد.

- في الفلبين، استخدم قرض بمبلغ ٢٠٠٠ بيزو (٥٢ دولارا) لشراء خنزيرين. ويتطلب القرض سداد قسط أسبوعي قدره ٨٨ بيزو (٢٫٣٠ دولار) لمدة ستة أشهر. وتمت تغذية الخنزيرين على فتات الموائد وبعض منتجات الحدائق وبعض الأعلاف الكيماوية. وكان يتعين تغطية الأقساط الأسبوعية وشراء الأعلاف من دخل الأسرة. وبعد ستة أشهر باعت الأسرة الخنزيرين بعد تسمينهما بمبلغ ٤٠٠٠ بيزو (١٠٤ دولارات) لكل واحد منهما.
- اشترت سيدة هندية بعض الحلى وأدوات التجميل الصغيرة للاتجار بها في السوق بقرض، يمثل رأس المال العامل، قدره ١٠٠٠ روبية هندية (٢٤ دولارا). وكان القرض لمدة ٢٠ أسبوعا بسعر فائدة ثابت قدره ٢٠ في المائة، يسدد على أقساط قدر كل منها ٦٠ روبية (١٫٤٢ دولار)، وهي تبيع الآن بضاعتها في السوق وبالمرور على المنازل وتكسب نحو ٦٠٠ روبية أسبوعيا. وبعد تغطية المصروفات، تبلغ عائداتها ١٢٠ روبية أسبوعيا (٢٫٨٤ دولار) يخصص نصفها لسداد القرض.
- أجرت إحدى الدراسات فحصا للأرباح التي يحصل عليها صغار المتعهدين الذين يتلقون قروضا من لجنة تقدم الريف في بنغلاديش، وهي إحدى مؤسسات تقديم القروض الصغيرة في ذلك البلد[1]. ووجدت هذه الدراسة أن هناك طائفة واسعة من الأرباح يتم الحصول عليها من الأعمال المختلفة. وكانت تربية الدواجن وزراعة البطاطس وصناعة الشباك هي تلك التي تحقق أعلى ربحية (نحو ٢١ دولارا شهريا)، وكانت أعمال البقالة تمثل الفئة المتوسطة (الأرباح نحو ١٢ دولارا شهريا)، فى حين حققت زراعة الأرز وتربية المعز أقل الأرباح (نحو دولارين شهريا). ولم تحقق عملية تسمين الثيران أية أرباح.

(١) H. Zaman. 1999. Assessing the poverty and vulnerability impact of microcredit in Bangladesh a case study of BRAC. Background paper for the WDR 2000/2001. Washington, DC, World Bank.

الجدول رقم ٥

الإقراض للقطاعات الفرعية في بنغلاديش بحسب نوع جهة الإقراض

القطاع الفرعى	نسبة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الصغيرة في ١٩٩٧-١٩٩٨	نسبة القروض المقدمة من جهات الإقراض غير الرسمية فى ١٩٩١-١٩٩٢	نسبة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض النظامية فى ١٩٩١-١٩٩٢
الزراعة	١٢	٢٢	٢٣
مصايد الأسماك	٤	غير متوافرة	غير متوافرة
تصنيع الأغذية	١٠	غير متوافرة	غير متوافرة
الأعمال الصغيرة	٤٢	٩(١)	٨(١)
الصناعات المنزلية	٣		
النقل	٣	١٩	٣٩
تربية الحيوان	١٨	٠ر٤	٢
غير ذلك	٧	٤٩	٢٧

(١) البيانات الخاصة بالأعمال الصغيرة والصناعات المنزلية مجتمعة.

المصادر: Credit and Development Forum. 1999. CDF Statistics, Vol. 6. Dhaka, Bangladesh; and S. Khandker. 1998. Fighting poverty with microcredit. Washington, DC, World Bank. الفئات لا تنطبق بصورة كاملة فيما بين المصدرين، ولسبب التقريب، لا يعادل الجمع ١٠٠ .

٦ – توفير التدريب على الإدارة المالية والأعمال الأخرى على أساس طوعي أو إلزامي لجميع أعضاء المجموعة.

٧ – عندما تسدد القروض الأولية، يمكن للأعضاء التاليين في المجموعة الاقتراض.

٨ – إذا لم يسدد قرض في موعده، لا يحصل أي عضو في المجموعة على قرض إلى أن يسدد القرض بواسطة المقترض أو أعضاء المجموعة الآخرين.

٩ – وفي نهاية الأمر، توفر القروض المسددة ومدخرات المجموعة رأس مال كاف للمحافظة على مجمع القروض المتجدد لجميع الأعضاء.

تستخدم القروض الصغيرة لتمويل الأنشطة الريفية غير الزراعية، والحدائق المنزلية، والمشروعات الزراعية التجارية الصغيرة.

ومعظم الذين يحصلون على القروض الصغيرة من الأسر الفقيرة التي لها أعمال صغيرة مدرة للدخل، أو على وشك بدء هذه الأعمال. وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو أنه يستبعد المزارعين، فإن برامج القروض الصغيرة فى المناطق الريفية لا تحول دون تقديم القروض اللازمة لتعزيز الإنتاج الغذائي، كما ان الكثير من الأسر الزراعية في الريف يشترك في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية [١٧]. فقد أصبح الدخل الريفي غير الزراعي يشكل نسبة هامة متزايدة من مجموع الدخل الريفي، حيث يصل في المتوسط إلى ٤٢ في المائة في أفريقيا و ٤٠ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٣٢ في المائة في آسيا[١٨]. وتشمل الأعمال التي تدعمها القروض الصغيرة الحرف اليدوية، والصناعات الزراعية البسيطة (تقشير

الأرز)، والبيع والتسويق، ودفع عربات الركشو، وفي بعض الأحيان، الحصول على المستلزمات الزراعية المحسنة.

ويبين الجدول رقم ٥ تفاصيل قروض التمويل الصغيرة (من حيث القيمة) في بنغلاديش في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، والنسب المقارنة التي تقدمها جهات الإقراض في بنغلاديش في ١٩٩١-١٩٩٢ . وتشمل مؤسسات التمويل الصغيرة بنك جرامين، ولجنة تقدم الريف في بنغلاديش، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات. وتشمل جهات الإقراض النظامية الحكومة، وبنك كريتشي، والمصارف التجارية، أما جهات الإقراض غير الرسمية فتشمل الأسر، والمرابين، وأصحاب الأعمال، وموردي المدخلات، وغير ذلك.

كيف تتغلب القروض الصغيرة على الحواجز التي تعرقل تسليم القروض

تعتبر القروض الصغيرة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبعض فئات السكان، وخاصة النساء.

يتم تلبية حاجة السكان الذين لا تنطبق عليهم شروط التمويل المصرفي من القروض عن طريق المرابين غير النظاميين وغيرهم من الجهات التي تقدم التمويل غير النظامي، بما في ذلك مجموعات القروض بالتناوب، وروابط الادخار. وحركة القروض الصغيرة لا تحل مكان مصادر القروض والادخار المحلية، بل تجمع بين خصائص هذه الآليات، مثل ميزات المعلومات لدى المرابين في القرى، والإقراض التناوبي من جانب روابط التسليف والادخار. وقد حققت هذه الآليات التقليدية الدور الأساسي لتقديم القروض لفقراء الريف. غير أن النمو المثير للدهشة لفلسفة القروض الصغيرة وطريقتها كان دليلا على أنه مازالت هناك احتياجات لم يتم تلبيتها. وتشير دراسة الخدمات المالية في الريف والتخفيف من وطأة الفقر[١٩] إلى أن هناك أعدادا كبيرة من الفقراء في البلدان النامية تعاني من معوقات حقيقية في الحصول على القروض.

وتتبع الحواجز التي تحول دون حصول الفقراء على القروض في الريف من نقص المؤسسات الخاصة برصد وإنفاذ معاملات القروض في المناطق الريفية[٢٠]. ويتناول الجزء المعنون «دور الاقتصاد السياسي في التخفيف من وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائي» (المنشور على الصفحة رقم ٢٩١ من هذا التقرير)، بعض جوانب الفشل في السوق، والمؤسسات التي دفعت إلى انتشار القروض الصغيرة الموجهة إلى سكان الريف الفقراء. وأشار إلى سجل حالات الفشل التي حدثت في سوق القروض بما في ذلك حصول الأغنياء أو مجموعات الصفوة المستفيدة سياسيا على الأرباح، والحوافز السلبية للسداد. كما أشار إلى العديد من أنواع الفشل في المؤسسات، بما في ذلك انعدام الآليات العملية للوصول إلى فقراء الريف. ويمكن إيجاز المشكلات فيما يلي:

- عدم التماثل في الحصول على المعلومات ؛
- انخفاض الربحية المحتملة ؛
- انعدام التنوع في حافظة المشروعات .

والجديد في القروض الريفية، الذي أدخلته حركة القروض الصغيرة، هو الطريقة التي تتم بها معالجة حالات الفشل المعروفة في الأسواق والمؤسسات. وتسعى حركة القروض الصغيرة إلى أن تتغلب على حواجز السوق والمؤسسات، وأن تظل في نفس الوقت سليمة من الناحية المالية.

عدم التماثل في الحصول على المعلومات : يحدث ذلك عندما لا تتاح للأطراف في إحدى المعاملات نفس الفرص في الحصول على المعلومات، مما يعطى ميزة أكبر للطرف الذي يحصل على القدر الأكبر من المعلومات. وقد يحدث ذلك سواء قبل إجراء المعاملة، عندما يبدو المقترض أقل خطرا مما هو في الحقيقة، وبعد حدوث المعاملة عندما قد يكون لدى المقترض حافز على عدم السداد لجهة الإقراض كما هو متفق عليه في الأصل. ولمواجهة هذه المواقف، تطلب جهات الإقراض عادة من المقترضين أن يكون سجلهم في الاقتراض جيدا، وأن يلبوا متطلبات أخرى (مثل دخل ثابت) لضمان جدارتهم للقروض، فضلا عن تقديم بعض الضمانات مقابل الحصول على القرض. غير أن سبل العلاج العادية هذه لا تنجح مع مجموعات الاقتراض التي تستهدفها حركة القروض الصغيرة.

تحل القروض الصغيرة مشكلة عدم التماثل في الحصول على المعلومات : وذلك من خلال إعداد عقود لمجموعة نظيرة تقبل فيها المسؤولية بصورة جماعية، ويتم السداد المنتظم من خلال اجتماعات المجموعة. وبهذه الطريقة، تؤدي الضغوط النظيرة إلى خلق حافز على الانتظام في سداد القروض، فضلا عن استبعاد أولئك الذين يشكلون مخاطر على القروض[٢١]. وفي بعض الأحيان، يجرى تعديل مدفوعات القروض بمرور الوقت لتتوافق مع تزايد قدرة المقترض على السداد.

انخفاض الربحية المحتملة : يشكل ذلك الحاجز الثاني أمام حصول الفقراء على القروض. ويعكس هذا العنصر تصورات المصارف لارتفاع التكاليف، وازدياد المخاطر، وصغر حجم السوق التي تخدم هؤلاء المقترضين. فعلى المستوى الفردي، لا يملك هؤلاء المقترضون، بصفة عامة، أي دخل ثابت أو كاف أو أي أصول يمكن الاستيلاء عليها. وهم يواجهون عقبات اقتصادية وثقافية كبيرة في الحصول على الدخل. كما انهم معزولون نسبيا على مستوى المجتمع المحلي، ولذا فإن توفير الخدمات المالية لهم يعد أمرا باهظ التكلفة، كما أن فرص السوق لديهم ضئيلة. ومن ناحية أخرى، فإن الأعداد المتفرقة من المقترضين المحتملين في هذه المناطق تحد أيضا من الوصول إلى اقتصاديات الحجم في توفير الخدمات المالية لهم.

وتحل حركة القروض الصغيرة هذه المشكلة من خلال العديد من الممارسات. فالكثير من برامج القروض الصغيرة يقدم، ويطلب في بعض الأحيان، التدريب والمشورة الفنية للمقترضين، سعيا إلى زيادة دخلهم. ويشمل ذلك برامج محو الأمية، والتدريب على إدارة الأعمال، والتوعية بتنظيم الأسرة، والتغذية. وتسعى هذه البرامج، التي تقدم «الخدمة الكاملة»، إلى زيادة مهارات المقترضين وقدراتهم. وأهمية ذلك واضحة،

ان تقديم التدريب والمشورة الفنية للمقترضين شرط لمنح القروض في بعض الأحيان.

وخاصة بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتي يفتقرن إلى الخبرات والمعارف اللازمة لإدارة أعمالهن[٢٢]. غير أن التكاليف مرتفعة أيضا، وينبغي دعمها من خلال مدفوعات الفوائد التي يسددها المقترضون، أو من خلال الإعانات المستمرة.

كما يعد ارتفاع معدلات السداد أمرا مهما للمحافظة على قدرة حركة القروض الصغيرة على إقراض الفقراء. ويعتقد أن ذلك يرجع إلى التركيز على المقترضات حيث أن النساء أكثر التزاما من الرجال في سداد القروض، وإلى نظام المسؤولية المشتركة للنظراء. وتبلغ معدلات الإخفاق في سداد القروض لدى المقترضات ٣ في المائة مقابل ١٠ في المائة بالنسبة للرجال في نفس البرنامج[٢٣]. وتبلغ نسبة السداد في بنك جرامين نحو ٩٨ في المائة، في حين تذكر مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة الرئيسية أن معدلات سداد القروض تتراوح بين ٩٠ و ٩٥ في المائة[٢٤]. وتقابل ذلك معدلات تقل عن ٥٠ في المائة أعلنتها مصارف التنمية الزراعية[٢٥]. وحتى عند إعادة حساب معدلات السداد لدى بنك جرامين، باستخدام تعريف أضيق للقروض المستحقة يتفق بصورة أكبر مع الممارسات المصرفية المنظمة، يتبين أن معدل السداد بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤ قد بلغ ٩٢ إلى ٩٥ ٪، وزاد عن ذلك بصورة طفيفة منذ ذلك الوقت [٢٦].

وتفرض برامج القروض الصغيرة أسعار الفائدة السائدة في السوق عموما على القروض، وذلك لتغطية تكاليفها المرتفعة. وكان من المتوقع أن

الشكل رقم ١٢

الأهداف الرئيسية للقروض الصغيرة

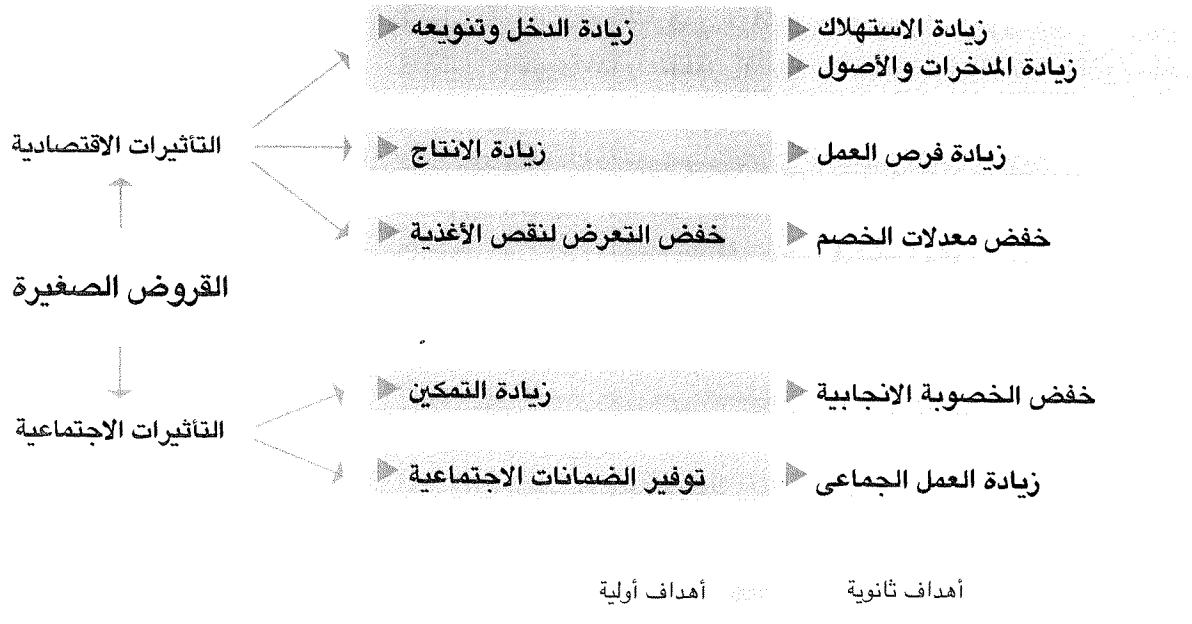

يدفع المقترضون، عادة، الفائدة على القروض الصغيرة بالمعدلات السائدة في السوق.

تكون معدلات الفائدة تيسيرية استنادا إلى الإعانات التي تقدمها في كثير من الأحيان الجهات المتبرعة لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة. لكن أسعار الفائدة الحقيقية في الواقع أعلى من تلك المعمول بها في البنوك التجارية، ومع ذلك فهي أقل من تلك التي يحصل عليها المرابون في القرى[٢٧]. ويعد ذلك عاملا مساهما في تحديد مكانة سوقية لإقراض القروض الصغيرة، ويساعد في التغلب على ارتفاع التكاليف. فالمقترض المستحق يفضل الحصول على القروض الصغيرة، عن دفع الفوائد الأعلى التي تفرضها مصادر القروض غير النظامية الأخرى.

وعلى الرغم من هذه الممارسات، يشير توافر الدعم المالي إلى أن نظم مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة لا تحقق ربحا إذا طبقت مبادئ المحاسبة القياسية. ويشكل هذا مجال جدل شديد داخل

الإطار رقم ٢

قياس تأثيرات القروض الصغيرة

أجريت خلال السنوات الأخيرة الكثير من الدراسات الرامية إلى قياس تأثيرات القروض الصغيرة. وقد تم ذلك بناء على طلب وكالات التمويل، وباعتباره عملية أكاديمية وطريقة لتوجيه الأموال بصورة أفضل لكي تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة. غير أن نتائج هذه الدراسات كانت للأسف متناقضة، وأشعلت المناقشات بشأن تأثيرات القروض الصغيرة وأهميتها.

وقد استخدمت طرق مختلفة لتقييم تأثيرات هذه القروض. وأكثر المؤشرات شيوعا هو التغيير الذي يحدث في دخل الأسرة المقترضة. ومن المهم كذلك التغييرات في الأصول والقيمة الصافية والعمل. والسبب في ذلك واضح: فالغرض الرئيسي للقروض هو انتشال الناس من براثن الفقر. والعنصر الإيجابي الخارجي في عملية التخفيف من وطأة الفقر هو المبررات المستخدمة لإنفاق المال العام على القروض الصغيرة. وثمة مقياس شائع آخر للتأثيرات هو استهلاك الأسرة، الذي يعتبر مؤشرا وثيقا على الدخل، ويمكن قياسه بصورة أيسر في الأسر التي تخضع للمسح. وقد أجريت الدراسات لقياس التغيرات في استهلاك الأسرة الكلي، والتغييرات في استهلاك الأغذية، وتوقيت الاستهلاك. وتمت أيضا دراسة بعض المؤشرات الأخرى على مستوى معيشة الفرد والأسرة، مثل التغييرات في معدلات الالتحاق بالمدارس ومقاييس الصحة. وأخيرا، جرى قياس مؤشرات التمكين على النساء وتأثيره عليهن.

وقد أجرى Khandker[١] مسوحات لثلاثة برامج رئيسية للقروض الصغيرة في بنغلاديش لقياس تأثيراتها. وأظهرت النتائج التي خرج بها زيادة بنسبة ١٨ في المائة في استهلاك الأسرة نتيجة لحصول النساء على القروض الصغيرة، وزيادة بنسبة ١١ في المائة في الاستهلاك عندما يكون الرجال هم المقترضون (نفس

الصناعة، وتجري مناقشته بقدر أكبر من التفصيل في الفقرات التالية.

تنويع الحافظة : ويمثل ذلك المشكلة التالية التي تحول دون حصول السكان الفقراء على القروض. فجهات الإقراض في مجتمع محلي أو منطقة معينة تواجه مخاطر مختلفة. ومن بين أكثر الأسباب احتمالا لعدم سداد القروض في منطقة أو بلد الكوارث الطبيعية (مثل فيضانات عام ١٩٩٨ في بنغلاديش)، أو الكساد الاقتصادي (مثل الأزمة المالية في آسيا في ١٩٩٧). وتؤثر هذه الأحداث في المقترضين من حركة القروض الصغيرة أكثر من أي مقترضين آخرين بسبب الضعف الاقتصادي الأكبر الذي يتعرضون له.

يمثل المقترضون من فقراء الريف، عادة، مخاطر عالية في مؤسسات الإقراض نظرا لتعرضهم للتقلبات.

المصدر صفحة ١٤٨). ويشير إلى أن بوسع ٥ في المائة من الأسر المشاركة الإفلات من براثن الفقر كل سنة نتيجة لزيادة الاستهلاك الناجم عن القروض الصغيرة. وتشمل التأثيرات الأخرى التي أشار إليها Khandker التخفيف من تقلبات الاستهلاك وصقل إمدادات اليد العاملة وتحسن تغذية الأطفال وخاصة البنات. غير أن Khandker حذر من أن هذه التأثيرات لن تستدام، إلا إذا وجهت القروض الصغيرة نحو المناطق والنشاطات الاقتصادية التي تنطوي على إمكانيات نمو كبيرة، وذلك لأن التركيز بين الفقراء هو على استخدام القروض لأغراض الاستهلاك، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تغييرات في الإنتاج والدخل.

وقد درس Morduch [٢] تأثيرات برنامج القروض الصغيرة، واهتم باستبعاد الأسر غير المستحقة من العينة. ويرجع أحد أسباب ذلك الى تجنب مشكلة التحيز فى اختيار العينة، الذى ينشأ على مستوى الأسرة (عندما يدخل عدد كبير من الأسر المستحقة فى البرنامج)، وعلى مستوى القرية (عندما تدخل القرى الأكثر ثراء البرنامج)، وعلى مستوى الفرد (لأن نجاح الفرد كمقترض يتيح الفرصة لعمليات الاقراض الأخرى.

ويوضح Morduch عدم حدوث أي زيادة في الاستهلاك لدى الحاصلين على القروض الصغيرة، ويكشف في بعض الأحيان عن انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس. وهو يعزى ذلك إلى استخدامه مجموعات المراقبة التي تصحح من تحيزات الاختيار الكامنة في كثير من برامج القروض الصغيرة. كما يجد تأثيرات مفيدة من خلال التخفيف من تقلبات الاستهلاك بين الأسر المقترضة، فضلا عن زيادة القدرة على تنويع إمدادات العمل. وتقلل هذه التأثيرات من ضعف الأسر المقترضة، بالمقارنة بالأسر غير المقترضة. (يتضمن الجدول رقم ٦ موجزا لعمليات تقييم التأثيرات الهامة).

(١) S. Khandker. 1998. Fighting poverty with microcredit, p.11 Washington, DC, World Bank.

(٢) J. Morduch. 1998. Does microfinance really help the poor? New evidence from flagship programs in Bangladesh. HIID, Harvard University (unpublished document).

وقد نجحت مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة في إيجاد حل جزئي فقط لمشكلة تنويع الحافظة . فمنهج الإقراض على أساس المجموعة النظيرة يوزع مسؤولية السداد بين مجموعة المقترضين بأكملها في قرية، أو مجموعة نظيرة معينة. ويعني ذلك أن المجموعة تقبل مسؤولية سداد ديون بعضها الآخر. وفي حين لم يتغلب هذا المنهج على مخاطر خسائر الكوارث، عندما يحدث فشل محصول أو كارثة طبيعية، فإنه يقلل التعرض للمخاطر، عما إذا لم يتم توزيع الخسائر فيما بين المقترضين.

الجدول رقم ٦

تأثيرات القروض الصغيرة على بعض المتغيرات المختارة : نتائج دراسات التأثير

المؤلف	Morduch (١٩٩٨)	Khandker (١٩٩٨)	*IFPRI (١٩٩٨)	MkNelly (١٩٩٧)	Zaman (١٩٩٩)	آخرون[١]
الدخل/ الفقر	لا تأثير	انخفاض الفقر؛ زيادة دخل القرية	زيادة الدخل	زيادة الدخل غير الزراعى	التخفيف من التقلبات	–
القيمة الصافية/ الأصول	–	زيادة عندما تقترض النساء	–	–	زيادة	زيادة
إمدادات اليد العاملة	متنوعة	زيادة بالنسبة للنساء؛ انخفاض بالنسبة للرجال	–	–	–	–
الاستهلاك	التخفيف من التقلبات	التخفيف من التقلبات؛ زيادة	مزيد من الأغذية؛ عدم التخفيف من التقلبات	زيادة الأمن الغذائى	التخفيف من التقلبات	التخفيف من التقلبات
الالتحاق بالمدارس	لا تأثير/ منخفض	مرتفع بالنسبة للأولاد؛ لا تأثير بالنسبة للبنات	–	–	–	تحسين فرص الحصول
مقاييس الصحة	–	تحسين تغذية الأطفال	–	لا تأثير للتغذية	تحسين تغذية الأطفال	–
استخدام موانع الحمل	–	منخفض	–	–	–	–
تمكين الاناث	–	–	–	–	زيادة	زيادة

IFPRI = الخدمات المالية فى الريف والتخفيف من وطأة الفقر.

(١) يشمل Jacoby (1994), Schuler and Hashemi (1994), Buckly in Hume and Moseley (1995), Foster (1995) and World Bank (2000) – ترد أسماء هؤلاء المؤلفين فى دراسة الخدمات المالية فى الريف والتخفيف من وطأة الفقر.

المراجع : J. Morduch. 1998. Does microfinance really help the poor? New evidence from flagship programs in Bangladesh. HIID, Harvard University (unpublished document); S. Khandker. 1998. Fighting poverty with microcredit. Washington, DC, World Bank; IFPRI. 1998. Rural finance and poverty alleviation. Washington, DC; B. MkNelly. 1997. Freedom from Hunger's credit with education strategy. Sacramento, CA (unpublished document); H. Zaman. 1999. Assessing the poverty and vulnerability impact of microcredit in Bangladesh: a case study of BRAC. Background paper for the WDR 2000/2001. Washington, DC, World Bank.

وتستخدم حصيلة *التأمين وأموال الطوارئ* أيضا لمعالجة الافتقار إلى تنويع الحافظة. وتوفر هذه المصادر تعويضا أو قرضا إضافيا خلال أوقات الكوارث، وقد تشمل وقف العمل بجدول سداد الديون إلى أن يمكن تحقيق الانتعاش. ويماثل ذلك السيولة الإضافية التي قد تمنحها جهة إقراض لشركة راسخة تتعرض لركود دوري، أو الإجراء الذي تتخذه البنوك المركزية عندما يتعرض النظام المالي بأكمله لأزمة.

فخلال الفيضانات التي شهدتها بنغلاديش في أواخر عام ١٩٩٨، سمح بنك جرامين، وغيره من جهات تقديم القروض الصغيرة، بوقف المدفوعات على القروض إلى أن تتحسن حالة المقترضين المالية. ويستخدم عنصر المدخرات في برامج القروض الصغيرة، في بعض الأحيان، في تمويل مثل هذا التدابير التيسيرية. وهذه ليست طريقة آمنة لتجنب الخسائر. فمخاطر عدم السداد لا تتبخر عندما يجرى تأجيل السداد، فقد لا ينتظم أبدا العملاء الذين يواجهون أزمات سيولة متكررة في الوفاء بالتزاماتهم. غير أن هذه الطريقة هى احدى الطرق التى أظهر فيها مقدمو القروض الصغيرة مرونة في التعامل مع الحوافز المؤسسية التي تعوق توافر القروض لفقراء الريف.

تأثيرات القروض الصغيرة على سلوك فقراء الريف

يتمثل الهدف الرئيسي لبرامج القروض الصغيرة في التخفيف من وطأة الفقر في الريف، من خلال زيادة عائدات المقترضين. وقد ظهرت ، من خلال هذه العملية، تأثيرات أخرى مثل قرارات الإلتحاق بالمدارس وتنظيم الأسرة. ومن المتعذر تحديد التأثيرات الدقيقة للقروض الصغيرة ، بالنظر إلى طابع الاستبدال الذي تتسم به القروض. فبالنسبة لفقراء الريف، على وجه الخصوص، يتعذر الفصل بين قرارات الإنتاج وتلك الخاصة بالاستهلاك، حيث أن العمل يمثل الأصول الإنتاجية الرئيسية، والتغذية الكافية تعتبر عنصرا ضروريا للعمل. ويحدد الشكل رقم ١٢، المنشور على الصفحة رقم ٥٥، الطرق التي تؤثر بها القروض الصغيرة بصورة مباشرة وغير مباشرة على المقترضين. ويوجز الإطار رقم ٢ القرائن العملية على بعض هذه التغييرات، المستمدة من دراسات رئيسية عديدة.

التأثيرات الاقتصادية

زيادة الدخل : تشير القرائن إلى أن القروض الصغيرة تزيد من دخل المشاركين (أنظر الإطار رقم ٢ والجدول رقم ٦). ومع تزايد الدخل، تحدث تغييرات ثانوية في كمية، وتوليفة، وتوقيت، الاستهلاك والمدخرات والاحتفاظ بالأصول.

تنويع الدخل : تعتبر فرص تنويع الدخل مهمة وخاصة بالنسبة لفقراء الريف، الذين يعتمدون على الزراعة، ويخضعون لتقلبات الأحوال الجوية ودورات المحاصيل. ويمكن تنويع الدخل من خلال النشاطات الزراعية الإضافية، مثل المحاصيل والنشاطات الجديدة أو الموسعة غير الزراعية.

يستخدم المقترضون القروض الصغيرة، أحيانا، لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

تأثيرات الاستهلاك : تستخدم نسبة من القروض الصغيرة بصورة مباشرة في زيادة الاستهلاك. وعلى الرغم من أن السلوك الاستهلاكي قد يتغير في الحال، فإن بعض التأثيرات الأخرى للحصول على القروض الصغيرة قد لا تظهر إلا في المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، ان الحد من التعرض لنقص الأغذية من خلال زيادة المشتريات الغذائية في المدى القصير قد يغير النتائج الاقتصادية لساكني الريف الفقراء في المدى البعيد. ونظرا لانخفاض مستويات دخل مقترضي القروض الصغيرة، فإن الزيادات في الدخل تنفق في كثير من الأحيان على تحسين الأغذية والمأوى وغير ذلك من السلع الأساسية.

التأثيرات على المدخرات : يزيد مقترضو القروض الصغيرة من مدخراتهم سواء من خلال المدخرات الإلزامية أو نتيجة لزيادة الدخل. ويتيح ذلك لهم الارتقاء بالاستهلاك، والاستثمار في النشاطات المدرة للدخل، والاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ. وتظهر البحوث أن معظم القروض الصغيرة (٨٠ في المائة من قروض لجنة تقدم الريف في بنغلاديش) تستخدم في غالب الأحيان في أغراض الاستثمار مثل الاستثمار في المسكن وغير ذلك من الأصول الإنتاجية[٢٨].

التأثيرات على الإنتاج : تتيح القروض الفرصة لبدء نشاطات غير زراعية جديدة، أو توسيع نطاق ما هو قائم منها مثل التصنيع الزراعي، وتوزيع الأغذية، والصناعات الصغيرة، وإصلاح المعدات وتأجيرها، والسياحة، والتعدين، ونشاطات قطاع الخدمات. كما يمكن أن تغير القروض من طرق الإنتاج من حيث الزراعة بالمدخلات التي تزيد من الغلات. وتؤدي هذه التغييرات في الإنتاج إلى توفير فرص عمل جديدة، وفرص عمل مختلفة، للمقترضين ولغيرهم من أعضاء المجتمع المحلي.

معدل الخصم : توفر القروض وسيلة لتغيير توقيت الاستهلاك للحد من التعرض لنقص الأغذية، ومن ثم تغيير معدل الخصم الذي يضعه المقترضون على الدخل في المستقبل. فكلما زاد دخل الفرد، قل انشغاله بتلبية احتياجات الاستهلاك الجارية. ويصبح في الإمكان مبادلة بعض من الاستهلاك الحالي بارتفاع العائدات واستدامتها في المستقبل.

التأثيرات الاجتماعية

يمكن أن يؤدى تعزيز القدرات الاقتصادية للمقترضات إلى خفض معدلات الخصوبة الانجابية.

تمكين النساء : تركز مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، كمجموعة، بصورة طاغية على تعيين النساء وتقديم القروض لهن، وخاصة بالمقارنة بالتركيز الذي تسنده جهات الإقراض الأخرى[٢٩]. وقد تختلف الأسباب التي من أجلها تفضل المؤسسات استهداف النساء. فالنساء يحققن أعلى معدلات السداد، وأقل تعرضا لمخاطر الائتمان ، ومن السهل تحقيق الانضباط بينهن، كما أنهن أكثر ميلا إلى استخدام الدخل الذي يتحكمن فيه في تحسين تغذية أطفالهن وتعليمهم، ولديهن قدرات عمل غير مستخدمة أكثر من الرجال.

وقد تود بعض مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة مجرد أن تزيد من قدرة النساء الاقتصادية.

ويشير بعض القرائن إلى أن برامج القروض الصغيرة قد تقلل من معدلات الخصوبة الانجابية[٣٠]. ولا غرابة في ذلك، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للحمل أمام سيدات الأعمال الناجحات، بالمقارنة بالنساء العاملات فقط في النشاطات المنزلية والمزرعية، وحيث يكون الأطفال مصدر عمل أكثر أهمية. وقد تكون القوة الاقتصادية أو المعلومات الجديدة أو النظام الجديد للدعم هي التي أتاحت للمرأة التحكم بدرجة أكبر في قرارات الحمل والولادة. فمع ارتفاع دخل المرأة، تنخفض عادة معدلات الوفيات بين الأطفال، وتقل الحاجة أو الرغبة في إنجاب الكثير من الأطفال.

غير أنه قد يكون هناك طريق مباشر للتأثير على الخصوبة الانجابية، يأتي من مشاركة الإناث في النشاطات ذات الصلة بالقروض الصغيرة. وقد يوضح ذلك بعض الحالات مثل تلك السائدة في بنغلاديش، حيث تنخفض معدلات الخصوبة مع بقاء معدلات الوفيات بين الأطفال مرتفعة. فبعض مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، تقدم بل وتشجع التوعية بتنظيم الأسرة كجزء من برامجها واجتماعاتها العادية. فالمشاركات في لجنة تقدم الريف في بنغلاديش وبنك جرامين، مثلا، أصبحن أكثر استعدادا لاستخدام موانع الحمل من المتوسط على مستوى البلاد.

العمل الجماعي : تتخلى مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة عن الضمانات التقليدية، وتعتمد، بدلا من ذلك، على الضمانات الاجتماعية للمشاركين. وقد يتعين على المشاركين الاقتراض في مجموعات، والعمل كضامنين لبعضهم البعض، أو الحصول على القروض التي تعتمد على التزام المجموعة بسداد قروضها. ويجري تعزيز هذه الحوافز والديناميات الجماعية من خلال اجتماعات المجموعات المنتظمة، التي تتم أسبوعيا في كثير من الأحيان.

ولهذا التفاعل الاجتماعي تأثيرات على خفض تكاليف العمل الجماعي الذي يؤثر على توفير البضائع العامة، واستخدام الموارد الخاضعة للملكية المشاع، والقرارات الخاصة بكثير من الأمور الأخرى. وتؤدى الاتصالات بين المشاركين الى زيادة فرص الأعمال الجماعية الناجحة بدرجة كبيرة. وقد أظهر Walker و Gardner و Ostrom[٣١]، في سلسلة من التجارب، أن السكان الفقراء، إذا ما توافر لهم الإطار المؤسسي السليم للاتصال، يتخذون القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاجية والقرارات التعاونية.

صلة القروض الصغيرة بالموارد الطبيعية

إذا كان هدف حركة القروض الصغيرة هو استئصال الفقر في المدى البعيد، وليس التخفيف من حدة الفقر على الفور، فلابد من دراسة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخاصة بالنسبة لفقراء الريف. فتأثيرات القروض الصغيرة على البيئة ليست واضحة من أول وهلة، بل إن الذي يحصل على القروض الصغيرة ويستخدمها فيما وضعت لها هو الذي يحدد الطريقة التي تؤثر بها هذه القروض على البيئة ومدى هذا التأثير. فعلى الرغم من أن هذا المدى من التأثير لم يتعرض للدراسة

الإطار رقم ٣

توأمة القروض الصغيرة والأهداف البيئية

لا يتوافر الكثير من الأمثلة على مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة التي تربط بين إدارة البيئة والإقراض، على الرغم من أن الممارسات البيئية كثيرا ما تظهر في شروط إقراض الأعضاء. وقد يرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى السابقة التي حددتها الشروط الستة عشر لبنك جرامين، التي يجري تشجيع المقترضين على الأخذ بها. إذ يتعهد الأعضاء بما يلي «... سنحافظ على نظافة أطفالنا والبيئة، وسوف نبني ونستخدم دورات المياه الصغيرة، وسوف نقوم، خلال موسم الغرس، بزراعة أكبر قدر ممكن من الشتلات». وقد حذت مئات المؤسسات المماثلة لجرامين حذو هذه الشروط في مختلف أنحاء العالم، ووضعت الأساس لتقديم القروض الصغيرة بما يشتمل على أهداف بيئية.

وكثيرا ما يتم الربط بين القروض الصغيرة وعوامل البيئة بواسطة المنظمات غير الحكومية المعنية بصيانة البيئة، وتلك المعنية بالتنمية التي تشمل خططها صيانة البيئة. وفي بعض الحالات يكون لدى هذه المنظمات ذاتها القدرة على تقديم القروض الصغيرة، بينما تشارك منظمات أخرى الجهات المقدمة للقروض الأكثر تخصصا، مثل المصارف المحلية أو الدولية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى.

وهناك مجموعة صغيرة من مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، وإن كانت آخذة في التزايد، تهتم بإنتاج منتجات أو تكنولوجيات «خضراء». فعلى سبيل المثال، يتخصص بنك جرامين شاكتي في توفير مصادر الطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، ومواقد الغاز الحيوي، والتوربينات العاملة بقوة الرياح) للقرى في بنغلاديش التي لم تدخلها الكهرباء حتى الآن. كذلك يستخدم مفهوم كهربة الريف بالاعتماد على الطاقة الشمسية في الجمهورية الدومينيكية وهندوراس، القروض الصغيرة في الترويج للطاقة المتجددة المعتمدة على الطاقة الشمسية.

الخدمات الفنية - غانا

تؤدي الزيادة السكانية في غانا إلى الزحف على المحتجزات الحرجية القريبة من نهري فولتا وموراغو. وعلاوة على ذلك، أدى تناقص خصوبة التربة إلى انتقال النشاطات الزراعية إلى القرب من ممرات هجرة الأفيال. وسوف يتعين على المجتمعات المحلية، للتمكن من التعايش، الحد من اعتمادها على المحاصيل الغذائية، والبحث عن نشاطات أخرى مدرة للدخل.

وتتولى الخدمات الفنية التي تضطلع بها منظمة غير حكومية، بالتعاون مع حكومة غانا والمنظمات المحلية، تنمية عمليات تسويق وتصنيع جوز «الشيا»، الذي ينمو طبيعيا على الأشجار المحلية. وتنطوي زبدة «الشيا» على إمكانيات التصدير لاستخدامها في

سوق مستحضرات التجميل الطبيعية (مثل متاجر الاعتناء بالبدن) في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أنها عنصر مهم باعتبارها موردا محليا لدعم نشاطات التنمية المستدامة. وفي غانا تعمل الخدمات الفنية مع ٣٠٠ من النساء اللاتي يمارسن أعمالا ذاتية، واللاتي يحصلن على التدريب والقروض، وينظمن أنفسهن في مجموعات لزيادة القدرة على إدرار الدخل. ويساعد الدخل الذي تحصل عليه هؤلاء النساء في توفير القوت لنحو ٢ ١٠٠ فرد من أفراد أسرهن.

وتدعم المنظمة غير الحكومية عملية التمويل المسبق لهذه المجموعات النسائية من جانب شركات التصدير - أي توفير رأس المال الأساسي لهن لشراء المواد اللازمة. وتجد هؤلاء النساء صعوبة في التخفيف من تقلبات الدخل نظرا لأنهن يحتجن إلى نقود لحصاد الجوز وتصنيعه، حيث أنهن لا يحصلن على الدخل إلا من بيع هذا الجوز فيما بعد. وكانت هذه المجموعات تحصل في الماضي على قروض من مصارف التنمية الزراعية، وتستخدم النقود فى جمع الجوز الذي تتولى بيعه في مزادات قبيل سداد القروض. ومع ذلك كانت المجموعات المسجلة فقط هى التي تستطيع أن تطبق هذا الإجراء. وكانت العملية بطيئة ومرهقة وتتطلب ضامنين وضمانات، مما كان يحبط أعمال هؤلاء النساء، ثم يتطلب في نهاية الأمر سداد فوائد مرتفعة. وعلاوة على ذلك، كان بطء استجابة مصدري جوز الشيا في تقديم العروض لشراء مخزونات الجوز (عن طريق المزادات)، يؤدي إلى حدوث مزيد من التأخير في البيع ومن ثم زيادة تراكم الفوائد على القروض.

وقد تمكنت مجموعات المقترضين، من خلال الخدمات الفنية، من تجنب عمليات التسجيل الضرورية، وأصبح في إمكانها الحصول على قرض على أساس التمويل المسبق لتمكينها من الاتصال بالمصدرين. ثم يقوم المقترضون بعد ذلك بجمع الجوز وتوريد الحجم المتعاقد عليه. ويؤدي حصول هذه المجموعات على القروض الخاصة برأس المال العامل إلى زيادة قدرتها على تخزين الجوز، وتحقيق قيمة مضافة من خلال التصنيع، وزيادة الدخل وفرص العمل محليا.

وتعمل الخدمات الفنية مع شركات التصدير، نيابة عن المجموعات النسائية، للتفاوض حول شروط العقود، وتنسيق النشاطات في المواقع، لضمان وفاء كلا الطرفين بالتزاماته، وتوفير التدريب الأساسي على الأعمال التجارية للمجموعات المحددة. ويساعد كل ذلك النساء المعنيات على تخطيط وتقييم ربحية نشاطات تسويق جوز الشيا، فضلا عن تحديد طريقة لاستثمار بعض الأرباح من أجل تعزيز استراتيجيات معيشتهن.

رابطة تنمية السكان والمجتمع المحلي ومنظمة السكان والتنمية الدولية - تايلند

رابطة تنمية السكان والمجتمع المحلي هى منظمة غير حكومية في تايلند، تستخدم وسيلة القروض الصغيرة لصيانة البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وقد تأسست هذه الرابطة عام ١٩٧٤ بهدف الترويج لتنظيم الأسرة في المناطق الحضرية والريفية. إلا أن مجال عملها اتسع، بمرور الوقت، وأصبحت اليوم تغطي نشاطات مدرة للدخل والتنمية في المناطق الريفية، فضلا عن اقامة مرافق الصحة العامة، وصيانة البيئة، والتدريب التعليمي.

وقد استخدمت منظمة السكان والتنمية الدولية، التي هي أحد فروع رابطة تنمية السكان والمجتمع المحلي، القروض الصغيرة في تزويد المزارعين بالقروض العينية المتمثلة في البذور والأسمدة، أو بالنقود مع ربطها ببعض شروط التوعية المتعلقة بحماية البيئة. ويعادل سعر الفائدة على القروض الأسعار المعمول بها في المصارف (١ باهت/ شهريا). وتعتمد قيمة القروض على قدرة القرية، ومدى الاهتمام المحلي بحماية البيئة.

وتستخدم منظمة السكان والتنمية الدولية القروض الصغيرة لتكوين مجموعات التوفير، التي تتألف أساسا من النساء. فبعد الحصول على القرض، تقوم مجموعات التوفير النسائية

بالاختيار بين استخدام الأموال في الحصول على قرض مصرفي أكبر (يمكن أن يصل إلى خمسة أمثال حجم الأموال) أو العمل كمنظمة إقراض خاصة بها حيث تقدم القروض الصغيرة لأعضاء مجموعة التوفير.

ونشأ مشروع «مجمع الغابات الغربية» في إقليم كانشا نابوري في تايلند عام ١٩٩٦ . والغرض منه هو الحد من إزالة الغابات في المدى الطويل، مع زيادة مستوى الوعي بالصيانة في المدى القصير. ويحصل المشروع على التمويل من الأموال المحلية والدولية، ويستهدف ١٥ قرية في الجزء الغربي من البلاد.

وتستخدم منظمة السكان والتنمية الدولية القروض الصغيرة في هذا المشروع لتنفيذ الممارسات المعيشية المستدامة البديلة، بهدف الحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية، وخاصة في المناطق المتضررة من نظام الحصاد ثم الحرق في الزراعة. وتشجع هذه المنظمة، على وجه الخصوص، غرس الأشجار المحلية وأشجار الفاكهة من خلال توفير القروض العينية في شكل شتلات. ويقدم البرنامج الشتلات والتدريب لمجموعة الصيانة الخاصة بالمزارعين، التي توزع الأشجار على آحاد المزارعين. ويوافق المزارعون، بدورهم، على الامتناع عن إزالة الأشجار من أراض أخرى. فإذا ذبلت إحدى الشتلات المغروسة في غضون عام، يسدد المزارع قيمتها للمجموعة التي حصلت على الشتلات.

وقد حقق المشروع نتائج بارزة في غضون بضع سنوات. فقد تم غرس ألف شتلة سنويا. وضاعف المنتفعون معارفهم وممارستهم الخاصة بالنشاطات الزراعية، مثل إقامة بساتين الفاكهة وتربية الحيوانات. وقلل المزارعون بصورة كبيرة من استخدامهم للمدخلات الكيماوية في النشاطات الزراعية، فضلا عن جمعهم للمنتجات الحرجية غير الخشبية. ويتمثل الهدف المقبل للمشروع في تثبيت النشاطات التجريبية وتحويلها إلى عمليات مستدامة، يمكن تنفيذها وإدارتها مباشرة من جانب المزارعين الذين يمكنهم، في نهاية الأمر، تشكيل تعاونيات لبيع وشراء الأشجار دون حاجة إلى وسطاء.

الدقيقة، فإنه ربما يصبح أكثر وضوحا مع تزايد الخبرة بتقييم تأثيرات القروض الصغيرة. ومع أن من المتوقع ان يؤدى أي تقديم للقروض الى حدوث قدر من هذه التأثيرات، فإن الأسباب الرئيسية التي تجعل هذه الصلة عنصرا واضحا وواعيا في برامج القروض الصغيرة، هي أن أشد الفئات فقرا تميل إلى أن تكون أكثر العناصر اعتمادا على الموارد، كما تميل النساء إلى أن تكون المدير الرئيسي للموارد الطبيعية.

وقد تكون التأثيرات الصافية المباشرة للقروض الصغيرة على البيئة ضارة في المدى القصير، مثلما الحال في معظم النشاطات الاقتصادية. غير أن حاجة الفقراء إلى إدرار دخل لا يمكن منعها أو تأجيلها. وعلى ذلك، فإن من المهم البحث عن طرق للتخفيف من التأثيرات الضارة التي تلحق بالبيئة. فبوسع الجهود التي تبذل للترويج لإدارة البيئة والمنتجات البيئية أن تبطل مفعول التأثيرات الضارة. ورغم انه من الصعب تقييم التأثيرات الصافية غير المباشرة، فباستثناء زيادة المخلفات والمنتجات الثانوية، يمكن للتأثيرات الأخرى، مثل زيادة الدخل وتنويعه، واستهداف النساء، والتقليل من معدلات الخصوبة، وتيسير العمل الجماعي، أن تفيد من الناحية البيئية. وهناك عدد متزايد من البرامج يربط بين القروض الصغيرة والموارد البيئية، سواء لأن هذه البرامج لاحظت أن بوسع القروض أن تعزز خططها المتعلقة بالبيئة، أو لأنها اكتشفت أن من الممكن تحويل إدارة البيئة إلى عمل تجاري جيد، وأن هناك سوقا للمنتجات البيئية. وعلاوة على ذلك، وضعت خيارات للطرق المستخدمة، حتى بالنسبة للنشاطات المحتمل أن تضر بالبيئة. وترد أمثلة لهذه البرامج في الإطار رقم ٣ المنشور على الصفحة رقم ٦٢ .

وعلى الرغم مما تعلمناه من الفرص المتاحة لتعزيز النمو مع حماية البيئة في نفس الوقت، مازال هناك اتجاه إلى عدم الاعتراف بالعلاقة بين القروض الصغيرة والبيئة. وقد يتعلق ذلك بالحجم، غير أنه لا يمكن تجاهل التأثيرات التجميعية للملايين من أصحاب الأعمال الصغيرة.

المناقشات الحالية بشأن القروض الصغيرة

لم يمر نمو حركة القروض الصغيرة أو الحصول عليها دون جدل. فكما هو الحال بالنسبة لمعظم الجهود الإنمائية، وخاصة تلك التي تتنافس على أموال المتبرعين الشحيحة، ظهرت خلافات بشأن الدور الملائم للخدمات المالية الصغيرة والرؤية الخاصة بها. وتدور أقوى ثلاث مناقشات حول الاستدامة المالية لمنظمات الخدمات المالية الصغيرة، واستهداف أشد الفئات فقرا، وتقييم التأثير.

الاستدامة المالية : تقدم القروض الصغيرة المصارف التجارية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، التي تتراوح أهدافها بين تعظيم الربح والتخفيف من وطأة الفقر في المدى البعيد. ولذا لا غرابة، مع هذه الطائفة المتنوعة من الأهداف، أن تتباين البرامج في مناهجها ووظائفها وفلسفتها

الأساسية. وتدل المناقشات على وجود صناعة سليمة وناضجة، حيث تطرح بعض المسائل مثل تقييم مخاطر الائتمان، ونظم المعلومات الملائمة، والاستجابة للكوارث الطبيعية، والترتيبات الخاصة باللاجئين، والرصد والتقييم. غير أنه برز، في هذه المناقشات، انقسام فلسفي أساسي داخل هذه الصناعة، يتعلق بالتركيز على «التخفيف من وطأة الفقر» في مقابل «الاستدامة المالية». كما كانت الإعانات المقدمة لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة موضع نقاش أيضا، حيث يصر الكثير من الخبراء الماليين والجهات المتبرعة على ضرورة إزالة الإعانات.

هناك قلق من ان بعض منظمات تمويل القروض الصغيرة تعتمد على إعانات الجهات المتبرعة.

وتتمثل الحجج الخاصة بالتركيز على هدف الاستدامة المالية فيما يلي :

- فصل المؤسسات والمقترضين الذين يمكنهم تحقيق السلامة المالية عن أولئك الذين لا يستطيعون ذلك؛
- توصيل الموارد المحدودة المقدمة من الجهات المتبرعة إلى أكبر عدد من جهود القروض الصغيرة السليمة؛
- القول بان الاعتماد على الإعانات سوف يحد من نمو مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة؛
- القول بانه من المحتمل استمرار حالات القصور الى الأبد، ما لم تخفض حوافز السوق.

وترى الحجج الخاصة بالتركيز على هدف التخفيف من وطأة الفقر:

- أن القروض الصغيرة تصل إلى الفقراء الذين لا يملكون فرصة الوصول إلى الخدمات المالية المعتمدة على السوق؛
- أن برامج القروض الصغيرة تستطيع أن تحقق أهدافا اجتماعية بمزيد ودية تكاليف تفوق الأشكال البديلة لتسليم المعونة[٣٢].

وقد فرضت الجهات المتبرعة الرئيسية، خلال السنوات الأخيرة، حدودا زمنية للإعانات التي تقدمها لبرامج القروض الصغيرة، على أمل أن تحقق مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، سواء كانت عامة أو خاصة، في نهاية المطاف الاستدامة المالية. وتبلغ هذه الفترة بالنسبة للمنظمات المتلقية من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء خمس سنوات. وقد قلل بنك جرامين نسبة الإعانات في القروض المستحقة من ٢٢ و٢٣ ٪ في ١٩٨٦ – ١٩٨٧ إلى ٨ ٪ في ١٩٩٣ – ١٩٩٦، مع زيادة عملائه بسرعة.

استهداف أشد الفئات فقرا : ان النقاش الثاني في عالم القروض الصغيرة يدور حول استهداف أشد الفئات فقرا. فهناك البعض الذين يتساءلون عما إذا كان من الملائم إقراض الفقراء، الذين لا يمكنهم استيفاء المعايير العادية «لصلاحية التمويل المصرفي»، وخاصة من أموال الجهات المتبرعة. ويتعلق جوهر هذا النقاش بقدرة الناس شديدة الفقر على سداد القروض، وتجنب دورات أخرى من الإفقار.

وترى الحجج الخاصة باستهداف أشد الفئات فقرا أن :

- سجل السداد الخاص بالفقراء جيد، مثل ذلك الخاص بالمقترضين من ذوي الدخول الأخرى، بل وربما أفضل منهم، وأن مستوى دخل المستفيدين لا يحدد «صلاحية التمويل المصرفي»؛

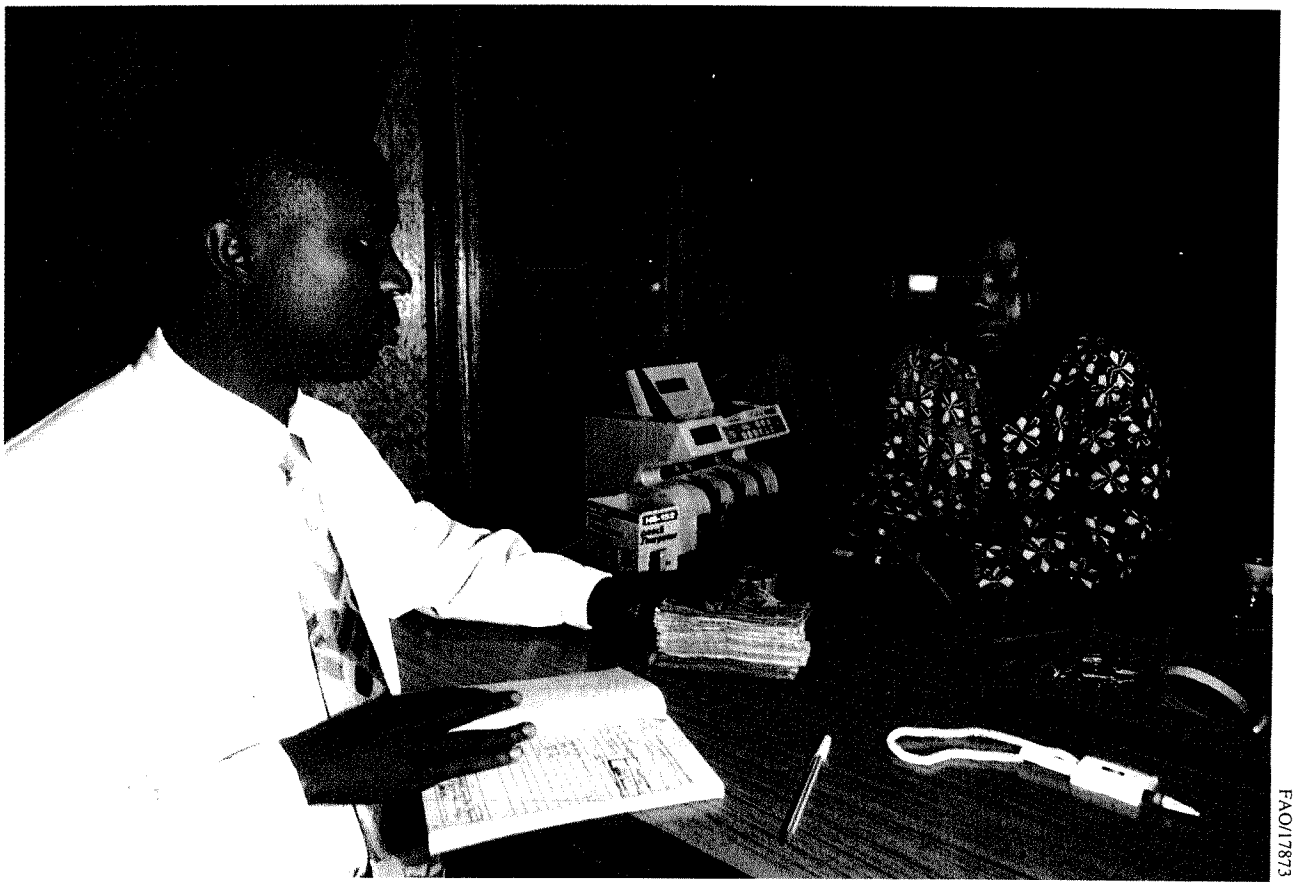

FAO/17873

أنماط سداد القروض
لا يختلف أداء الفقراء فى سداد الديون عن المقترضين من ذوى الدخل المرتفع، ان لم يتفوقوا عليهم فى ذلك.

- أموال المتبرعين التي توجه نحو المستفيدين الأفضل حالا تشكل ابتعادا بالأموال عن الأماكن التي تمس الحاجة إليها، أي برامج التنمية.

وترى الحجج المضادة لاستهداف أشد الفئات فقرا أن :

- منظمات الخدمات الاجتماعية هي الأقدر على خدمة الاحتياجات الحقيقية لهؤلاء السكان؛
- القروض الصغيرة ينبغي توجيهها إلى المقترضين الذين يمتلكون المهارات والموارد التي تضمن سلامتهم المالية، وليس أولئك الذين يتم اختيارهم على أساس الفقر؛
- أشد الفئات فقرا لا تستطيع الإفلات من الفقر عن طريق الاقتراض، بل قد تزداد حالتهم سوءا نتيجة لذلك.

تقييم التأثيرات : تتعلق الإشكالية الثالثة الرئيسية بما إذا كان من الضروري تخصيص موارد لقياس التغييرات في سلوك الحاصلين على القروض الصغيرة نتيجة لقدرتهم على اقتراض الأموال. وقد أصبح تقييم التأثيرات شرطا لمعظم برامج الإقراض، وأصبح يحقق مجموعة من النتائج المتضاربة.

ويتضمن الإطار رقم ٢، المنشور على الصفحة رقم ٥٦، موجزا للعديد من التقارير الرئيسية بشأن تقييم التأثيرات. وتبين هذه التقارير بصورة عامة التأثيرات المفيدة على الدخل والاستهلاك. غير أنه مازالت هناك خلافات منهجية ضخمة. وقد بذلت الجهود الأخيرة لتحديد أفضل الممارسات، ونظم الرصد، ومتطلبات إعداد التقارير لمؤسسات الخدمات

المالية الصغيرة. وينبغي أن تحقق هذه الممارسات الكثير لتسوية الخلافات القائمة فيما يتعلق بتأثيرات القروض الصغيرة.

ومن الواضح أن نضج مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة يكشف عن قيام سوق سليمة من الناحية الاقتصادية، تضم العملاء الذين لا يحتاجون إلى إعانات للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية. ويحقق الكثير من هؤلاء الحاصلين على القروض الصغيرة الازدهار الآن من مجرد الحصول على قرض و/ أو خدمات أخرى من مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة. ويمكن القول بان هؤلاء العملاء لا يحتاجون إلى قروض صغيرة مدعومة ولا الى التدريب والتعليم اللذين يصاحبانها في بعض الأحيان. ومن الواضح أيضا الآن أن هناك حاصلين على قروض صغيرة يتورطون في دوامة الديون المتزايدة، أو يواجهون صعوبات أخرى في المحافظة على متطلبات المسؤولية المالية التي تفرضها مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة. ويمكن القول، ان من الممكن خدمة هؤلاء العملاء بصورة أفضل من خلال المناهج والوسائل الإنمائية الأخرى.

وأخيرا، هناك مجموعة من العملاء، والعملاء المحتملين، الذين توفر لهم القروض الصغيرة المدعومة فرصة الخروج من دائرة الفقر، وإن كان ذلك بوتيرة تتفق وقدراتهم على إدرار الدخل والقدرات الاقتصادية للمنطقة التي يعيشون فيها. وبوسع منظمات الخدمات المالية الصغيرة أن تستشهد بالعديد من الأمثلة على هؤلاء المقترضين، أو المقترضين السابقين، الذين استخدموا بنجاح قروضهم الصغيرة في تحقيق قدر أكبر من السلامة المالية. ولذا، فإن السرعة المفرطة في إلغاء الإعانات عن هذه المجموعة يعد خطأ كبيرا.

الخلاصة

لقد أدخلت حركة القروض الصغيرة بعض المستحدثات الرئيسية في مناهج التنمية والخدمات المالية في الريف. ولم تتضح بعد إمكانياتها طويلة الأجل على تحرير الناس من الفقر. وتشير الدراسات إلى أن بالوسع توجيه القروض الصغيرة إلى أولئك المقترضين الذين لديهم الإمكانيات للقيام بنشاطات اقتصادية مستدامة، والذين يعانون من معوقات نقص القروض. كذلك فإن قدرة الكثير من المقترضين المحدودة على استيعاب رأس المال الإضافي قد تحد من النمو الاقتصادي الإيجابي، وجهود الحد من الفقر الكامنة في القروض الصغيرة.

تستخدم القروض الصغيرة أحيانا لتلافى الأضرار التى تصيب البيئة، أو للتخفيف من حدتها.

وينبغي أن تدرس التحليلات الأخرى النتائج طويلة الأجل لآحاد المقترضين، ومساهمتهم في تنمية القرى والمجتمعات المحلية الريفية. ومن المهم استخدام المعارف المحلية عن الطلب على النشاطات الاقتصادية لدى تحديد الأعمال الصغيرة الملائمة وأغراض الاقتراض الأخرى، والوعي بالفرص والمخاطر في نفس الوقت. فالقروض الصغيرة، شأنها شأن أشكال القروض الأخرى، يمكن أن تسفر عن تدهور البيئة وفقد رأس المال الطبيعي. غير أن المنهج الواعي إزاء استخدام هذه القروض قد ينطوي على إمكانيات التخفيف من هذه الأضرار، بل وقد يؤدي إلى حدوث تحسينات في البيئة.

الصراعات والزراعة والأمن الغذائي

«ان صون السلام والاستقرار فى كل بلد شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام».

الفقرة ٣ من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

المقدمة

كانت الصراعات المسلحة والحروب الأهلية المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في التسعينات، وسوف تتواصل على هذا النحو في هذا القرن، على الرغم من أن أعدادها، وما يرتبط بها من خسائر، قد تكون قد هبطت عن الذروة التى بلغتها من قبل (أنظر الشكل رقم ١٣). فقد تضرر خلال القرن العشرين من ٣٠ الى ٤٠ بلدا من هذه الصراعات[٣٣]. وقد شملت هذه الصراعات، اجمالا، مئات الملايين من السكان. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء السكان تعيش في البلدان منخفضة الدخل، التى تمثل فيها الزراعة المصدر الرئيسي لسبل العيش والنقد الأجنبي والاستقرار الاجتماعى. وكان عدد غير متناسب من هذه البلدان فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل رقم ١٣

عدد البلدان النامية التى تعانى من الصراعات المسببة لانخفاض الناتج الزراعى، ١٩٧٠ - ١٩٩٧

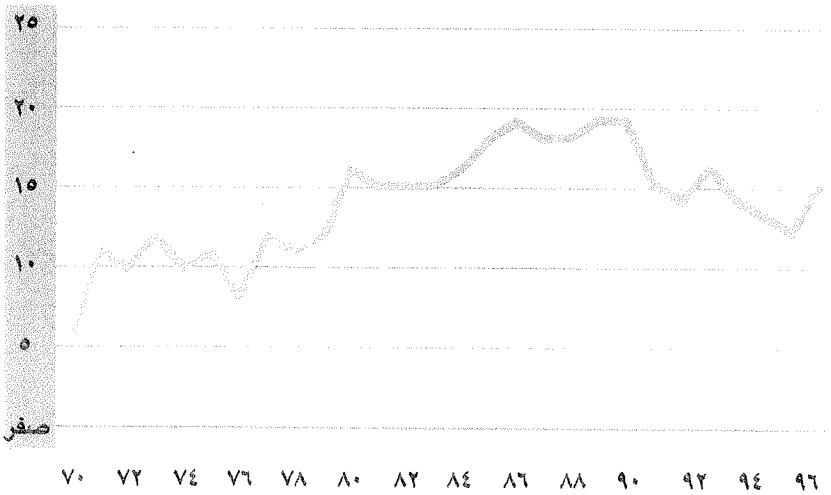

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ويمكن أن تصل الخسائر الاقتصادية، واضطرابات الامدادات الغذائية وصعوبة الحصول عليها، الناجمة عن هذه الصراعات، الى حد الكارثة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل حيث لا تتوافر شباك أمان اجتماعي فعالة، كما أن من الصحيح أيضا أن زيادة الانتاجية الزراعية والحد من الجوع وسوء التغذية في البلدان الفقيرة، هما الطريق الحقيقى الى السلام. غير أنه كثيرا ما يغض النظر عن ذلك، كما أكد مؤخرا جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق[٣٤] .

التقدير الكمي لخسائر الصراعات في البلدان النامية

ان أهم تأثير لجميع الصراعات، ولجميع الكوارث الطبيعية، هو ما تتعرض له الشعوب، رجالا ونساء وأطفالا، من معاناة وما يصيبهم من جروح وخسائر فى الأرواح. فالخسائر التى تلحق بالانتاج ووسائل الانتاج والبنية الأساسية تبدو أمورا لا تذكر بالمقارنة بتلك المشار اليها سلفا. ومع ذلك، فان هذه الخسائر المادية مهمة أيضا، حيث أنها تقوض قدرة الناجين من الصراعات على توفير سبل المعيشة والخروج من هذه الأزمة. ويبدو ذلك فى أوضح صورة فى القطاع الزراعى، حيث يؤدى تدمير المحاصيل والقضاء على الثروة الحيوانية، على أحسن تقدير، الى الحد من الأمن الغذائي، وفى أسوأ تقدير الى المجاعة والموت. والواقع أن الموت، الذى ينشأ بصورة غير مباشرة عن الصراعات (من خلال المجاعات مثلا) يفوق، في كثير من الحالات، الموت الناجم عن أعمال العنف المباشرة. وتمثل تقديرات الخسائر المادية، مهما كانت محدودة، جانبا هاما فى تقدير مدى شدة الصراع. كما أنها توفر دليلا يسترشد به فى تصميم السياسات طويلة الأجل للتعامل مع أوضاع الصراع.

ان الوفيات الناشئة عن انخفاض الأمن الغذائي وانتشار المجاعة بسبب الصراعات المزمنة، قد تتجاوز الوفيات الناجمة مباشرة عن أعمال العنف.

ولقد تبين أن التكاليف غير المباشرة للحروب تفوق عادة التكاليف المباشرة الخالصة، وأنها تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء هذه الحروب[٣٥]. غير أن تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة للصراعات عملية معقدة[٣٦] . وعلى الرغم من أن عواقب الحروب لا يمكن تقديرها فى ضوء اطار جامد، فإن من الصعب التكيف مع التغييرات فى التكنولوجيا، والتغيرات المؤسسية، والتحولات في العلاقات الاجتماعية خلال الصراعات. كما أن من المتعذر للغاية تقدير القيمة الاقتصادية لفقد الأرواح، والتأثيرات على فرص العمل الناجمة عنه.

وفى هذا الجزء، الذى يركز على البلدان النامية، ستقتصر تقديرات خسائر الحرب على التأثيرات المباشرة على الانتاج الزراعى، دون محاولة ادراج الخسائر الرأسمالية أو الآثار غير المباشرة، مثل التأثيرات على النشاطات غير الزراعية في الريف[٣٧] . وقد تنشأ الخسائر المباشرة عن آليات مختلفة : هجرة السكان من المناطق المتضررة من الصراع تاركين الأراضى بلا زراعة والحيوانات دون راع، وانخفاض الناتج المخصص للتسويق نتيجة لتوقف خدمات النقل، وتدمير المحاصيل فى الحقول أو مخزونات ما بعد الحصاد، والقضاء على الحيوانات على يد الجماعات

المسلحة، وانخفاض الغلات نتيجة لانعدام الحصول على المدخلات الرئيسية. (جرى تناول هذه العناصر بشئ من التفصيل في الجزء المتعلق بخصائص الزراعة وتأثيرات الصراع المنشور على الصفحة رقم ٨٥).

وينبغي التأكيد هنا على أن تقديرات التكاليف هى عملية تقريبية. فدقة التقديرات تتهاوى تحت النقص المستمر فى الاحصاءات التى يمكن الاعتماد عليها. فالكثير من البلدان المتضررة من الصراعات، هى من بلدان الدخل المنخفض التى تتعرض فيها دقة الاحصاءات الزراعية للشك حتى فى أوقات السلم[٣٨]. وعادة ما تؤدى الصراعات الى توقف عملية جمع البيانات العادية وتقديرها. وعلاوة على ذلك، فإن النسبة غير المحسوبة فى الانتاج قد تزيد فى أوقات الحرب، حيث أنها تمر من خلال شبكات التسويق غير النظامية.

الإطار رقم ٤

الصراع واستهلاك الطاقة الغذائية فى البلدان الأفريقية

تضمنت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، عن معوقات استهلاك الطاقة الغذائية[١]، تقديرات عن تأثير الحروب والصراعات الأهلية فى عدد من البلدان الأفريقية فى الفترة ١٩٧١-١٩٩٢. وقد استخدمت الدراسة التحليل الانحدارى لتفسير تطور الاستهلاك الفردى للطاقة الغذائية المحسوب على أساس الامدادات من الطاقة الغذائية بعد خصم عنصر المعونة الغذائية، فى عدد من البلدان التى تعرضت لأوضاع الحرب و/أو الصراعات الأهلية (تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الأوضاع من وزارة الزراعة الأمريكية). وجرى تمثيل الحرب و/أو الصراعات الأهلية فى التحليل بمتغير اسمى.

وخلصت الدراسة الى أن تأثيرات الحرب و/أو الصراعات الأهلية على استهلاك الطاقة الغذائية تتباين تباينا شاسعا وفقا لمدى تكرار هذه الأوضاع وشدتها، الاّ أنها كانت تأثيرات ضخمة فى بعض الحالات. ففى أوغندا، وهى من البلدان التى كان فيها تأثير هذا المتغير كبيرا (أى عند مستوى احصائي نسبته ١٠ فى المائة)، كانت الطاقة الغذائية المفقودة خلال كل سنة من سنوات الحرب/الصراع الأهلى تبلغ ٥٦ سعرا حراريا، أو ٢ر٥ فى المائة من متوسط مستويات امدادات الطاقة الغذائية. وكان رقم الطاقة الغذائية المفقودة مرتفعا بحيث بلغ ٣٦٢ سعرا حراريا فى ليبيريا (١٦ فى المائة من المجموع) و ٤٣٨ سعرا حراريا (٢٠ فى المائة) فى الصومال و ١٢٠ سعرا حراريا (٦ فى المائة) فى اثيوبيا.

---

(١) أعد هذه الدراسة لمنظمة الأغذية والزراعة البروفيسور George P. Zanias من جامعة اثينا للاقتصاد وادارة الأعمال، أثينا، اليونان.

الإطار رقم ٥

الصراعات وحالات الطوارئ الغذائية

شهدت فترة الخمسة عشر عاما الماضية حدوث عدد كبير من حالات الطوارئ الغذائية، نتيجة لعوامل طبيعية وأخرى من صنع الانسان. وقد تراوح عددها بين نحو ٢٠ و ٣٠ حالة فى معظم السنين، الاّ أنها اتجهت الى الزيادة خلال التسعينات، وخاصة فى الجزء الأخير من العقد. وقد ارتبطت هذه الزيادة أساسا بتزايد حدوث الصراعات. وتبين الأرقام الواردة أدناه تحولا ملحوظا فى أسباب حالات الطوارئ الغذائية. ففى حين كانت الكوارث التى من صنع الانسان تسهم فيما لا يتجاوز نحو ١٠ فى المائة من مجموع هذه الحالات فى ١٩٨٤، أصبحت فى أواخر ١٩٩٩ عاملا مسببا لأكثر من ٥٠ فى المائة من الحالات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل «أ»

الاتجاهات فى أسباب حدوث حالات الطوارئ الغذائية

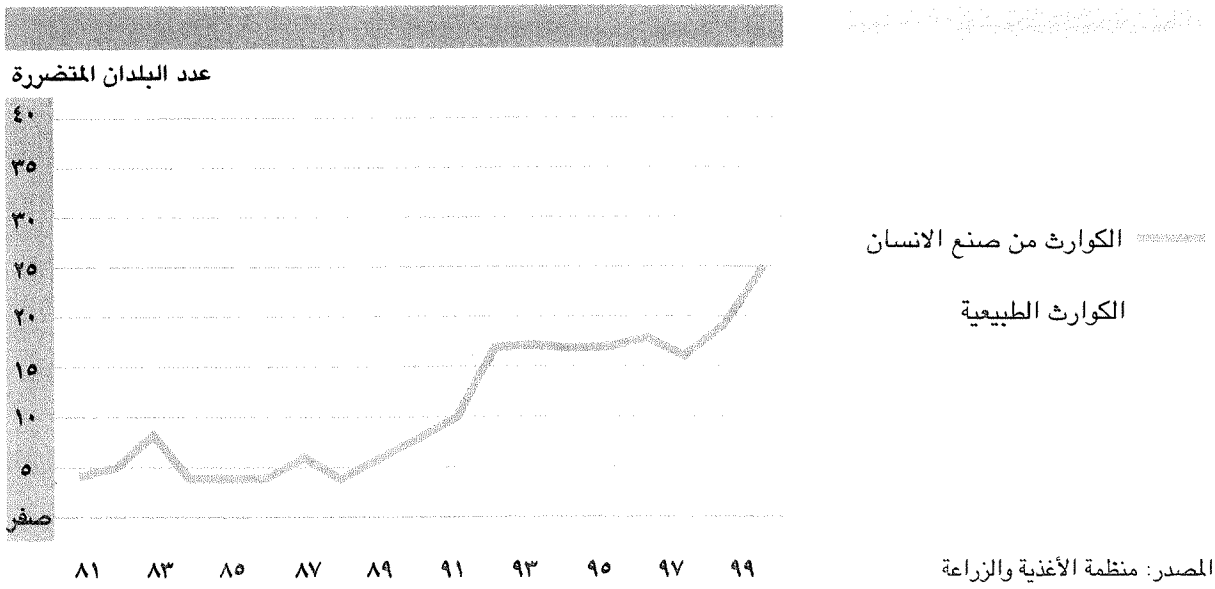

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول رقم ٧

خسائر الانتاج الزراعى نتيجة للصراعات بحسب الأقاليم فى السبعينات والثمانينات وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧

الاقليم	السبعينات		الثمانينات		١٩٩٠-١٩٩٧		مجموع الخسائر
	البلدان	الخسائر (بملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٥)	البلدان	الخسائر (بملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٥)	البلدان	الخسائر (بملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٥)	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	كولومبيا، نيكاراغوا، هندوراس (٣)	١ ٣٢٨ (٧٪)	نيكاراغوا، بيرو، السلفادور، غواتيمالا، كولومبيا، هندوراس، بنما (٧)	٨ ٦٨٦ (١٢٪)	نيكاراغوا، بيرو، السلفادور، غواتيمالا، كولومبيا (٥) (هايتي- بيانات غير متوافرة)	٥ ٠١١ (٨٪)	١٥ ٠٢٥ (١٠٪)
أفريقيا جنوب الصحراء،	أنغولا، بوروندى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، اثيوبيا، موزامبيق، ناميبيا، رواندا، السودان، زمبابوى (١١)	٩ ٤٢٧ (١٥٪)	أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اثيوبيا، ليبيريا، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، السودان، زمبابوى (١١)	٢١ ٩٥١ (٢٦٪)	أنغولا، بوروندى، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، اثيوبيا، كينيا، ليبيريا، موزامبيق، الصومال، السودان، زمبابوى (١٢)	٢١ ٠٠٥ (٤٠٪)	٥٢ ٣٨٣ (٣٠٪)
جنوب وجنوب شرق آسيا	كمبوديا، لاو، سرى لانكا، فيتنام (٤)	٤ ٣٤٦ (٢١٪)	كمبوديا، الفلبين، سرى لانكا(٣)	٦ ٧٠٧ (١٣٪)	كمبوديا، الفلبين، سرى لانكا (٣)	٦ ٣٦٠ (١٠٪)	١٧ ٤١٣ (١٤٪)
غرب آسيا وشمال أفريقيا	ايران، العراق (٢) (لا تتوافر بيانات عن البلدان المتأثرة الأخرى)	٢٠٦ (٦٪)	أفغانستان، ايران، العراق (٣) (لا تتوافر بيانات عن البلدان المتأثرة الأخرى)	١٣ ٢١١ (١١٪)	أفغانستان، الجزائر، العراق (٣) (لا تتوافر بيانات عن البلدان المتأثرة الأخرى)	٢٢ ٣٨٢ (٥٨٪)	٣٥ ٨٠٠ (٤٠٪)
المجموع	البلدان: ٢٠ لكل سنة : ١٠ر٣	١٥ ٣٠٧ (١٦٪)	البلدان :٢٤ لكل سنة : ١٦ر٩	٥٥٦ ٥٠ (١٨٪)	البلدان : ٢٣ لكل سنة : ١٥ر٣	٥٤ ٧٥٨ (٤١٪)	١٢٠ ٦٢٠ (٢٨٪)

ملاحظات : البلدان المدرجة هى تلك التى حقق لها النموذج (أنظر أدناه) نتائج احصائية ذات مغزى من واقع متغير الصراع (ما عدا الاستثناءات المشار اليها فيما بعد). وقد حذفت البلدان المتضررة من الصراع التى حققت الطريقة بشأنها نتائج احصائية غير مهمة أو البلدان التى لا تتوافر عنها بيانات. والنسب المئوية الواردة بين أقواس هى نسبة الخسائر بالقيمة الزراعية المضافة للسنوات المتأثرة بالصراع مرجحة فى البلدان على أساس مجموع القيمة المضافة لكل بلد. وتم تقدير الخسائر بحسب النموذج الارتدادى لكل بلد :

الزراعة = a_0+a_1 (ag/man) + a_2 (Trd/ntrd) + a_3 (T) + a_4 (conf) + e

حيث (بالمتغيرات فى الشكل اللوغاريتمى باستثناء T و Conf)

agric = القيمة الزراعية المضافة بأسعار الدولار الثابتة فى ١٩٩٥

ag/man = نسبة الأسعار الزراعية الى الأسعار النسبية للصناعات فيما بين السلع المتداولة فى التجارة.

trd/ntrd = نسبة أسعار السلع المتداولة فى التجارة (الزراعة والمعادن والمصنوعات) الى تلك غير المتداولة فى التجارة (الخدمات)، سعر صرف حقيقي

T = الاتجاهات الزمنية

conf = متغير الصراع الذى يتخذ قيمة ١ فى سنوات الصراع

e = نقطة الخطأ

فاذا كان متغير الصراع كبيرا فى مستوى ١ فى السنوات المتضررة من الحرب، فقد ضرب ذلك فى الانتاج الحقيقى للحصول على الخسائر التقديرية. وحيث انه لا يمكن تطبيق هذه الطريقة على العديد من البلدان فقد استخدمت فى هذه الحالات طريقة أخرى.

ويتضمن الجدول رقم ٧ المنشور على الصفحة رقم ٧٣ تقديرات خسائر الانتاج في جميع البلدان النامية، وهى خسائر واسعة النطاق. ففى غضون السنوات الثمانية والعشرين الماضية، من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٧، أسفرت التقديرات عن خسائر اجمالية تبلغ ١٢١ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٥، أى بمتوسط ٤ر٣ مليار دولار سنويا. ويمكن مقارنة ذلك بتقديرات تكاليف زيادة مستوى التغذية الى الحد الأدنى اللازم. اذ تشير التقديرات القطرية الى أن توفير المستوى الأدنى الكافى من الغذاء للذين يعانون من نقص الأغذية يتكلف قرابة ١٣ دولارا للفرد سنويا[٣٩] . ولدى تقسيم تقديرات الخسائر السنوية البالغة ٤ر٣ مليار دولار على ١٣ دولارا يصبح الناتج ٣٣٠ مليون نسمة من ناقصى الأغذية، الذين كان يمكن زيادة متحصلاتهم الغذائية الى المستويات الدنيا اللازمة لمدة عام. وكان هذا الانخفاض فى أعداد ناقصى الأغذية ينافس التأثيرات المجتمعة للمعونة الغذائية بأكملها. فخلال الثمانينات والتسعينات، تجاوزت الخسائر الناجمة عن الصراعات فى البلدان النامية مجموع المعونة الغذائية من جميع الأنواع التى قدمت لهذه البلدان (أنظر الجدول فى الاطار رقم ٦). ففى خلال عقد الثمانينات بأكمله، كانت الأولى تعادل ٣٧ مليار دولار والثانية ٢٩ مليار دولار (كلاهما بالأسعار الجارية).

تجاوزت الخسائر الاقتصادية الناشئة عن الصراعات في البلدان النامية، إجمالي المعونة الغذائية المقدمة لهذه البلدان خلال الثمانينات والتسعينات.

وابتداء من عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٠، زادت تقديرات الخسائر بالأسعار الثابتة بنسبة تثير الانزعاج، قدرها ١٢ فى المائة سنويا (أنظر الشكل رقم ١٤ المنشور على الصفحة رقم ٧٦) واستقرت هذه التقديرات خلال التسعينات عند رقم يتراوح بين ٥ر٦ و ٧ مليارات دولار سنويا. ويؤيد نمط خسائر الانتاج النتيجة التى أمكن التوصل اليها، والتى ترى أن هذه الخسائر بلغت ذروتها فى ١٩٩٠، على الرغم من عدم حدوث أى تراجع فى النمط السابق. وعلى الرغم من أن ذلك يثير بعض التفاؤل، فإن الصراع ظل فى التسعينات يشكل سببا رئيسيا لخسائر الانتاج وانعدام الأمن الغذائي فى البلدان النامية. ويمكن تحديد الحجم النسبي للخسائر بمقارنتها بالتجارة بالسلع الزراعية لجميع البلدان النامية (متوسط الواردات والصادرات). وعلى الرغم من أن المقارنة ليست دقيقة تماما (فالتجارة تتضمن الانتاج الكلي والخسائر تشير الى الانتاج بالقيمة المضافة)، فإن الأرقام تدعو الى الدهشة (أنظر الشكل رقم ١٥ المنشور على الصفحة رقم ٧٦). فبعد أن ظلت الخسائر تتراوح بين ١ و ٣ فى المائة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠، اتخذت هذه الخسائر اتجاها صعوديا، ووصلت الى ذروة تزيد قليلا على ٧ فى المائة من مجموع التجارة بالسلع الزراعية فى ١٩٩٠ .

الأوضاع بحسب الأقاليم

أظهرت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب وجنوب شرق آسيا، من بين الأقاليم، مستويات منخفضة بصورة ملموسة من خسائر الصراعات (أنظر الشكل رقم ١٦ المنشور على الصفحة رقم ٧٧ والجدول رقم ٨ المنشور على الصفحة رقم ٧٨). وكان الاقليم الأول فريدا من حيث

الإطار رقم ٦

المعونة الغذائية والصراع

يمكن للمعونة الغذائية أن تضطلع، وهى فعلا تضطلع، بدور هام فى الحد من تأثيرات الصراع على المجموعات التى تعاني من انعدام الأمن الغذائي. فالمعونة الغذائية المخصصة لمواجهة الصراعات توفر مؤشرا على خسائر الزراعة من الصراع، اذا أمكن اجراء عملية الافضاض اللازمة. غير أن البيانات المتوافرة لا تتيح سوى افضاض المعونة الغذائية «الطارئة»، التى تشمل الشحنات المتعلقة بالطائفة الكاملة من حالات الطوارئ، الطبيعية والتى من صنع الانسان. ويبين الجدول التالي شحنات المعونة الغذائية من الحبوب الى البلدان المتضررة من الصراع، والواردة فى الجدول رقم ٧ باستثناء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام (حيث انتهى الصراع فيهما فى ١٩٨٩/١٩٩٠. وهو التاريخ الذى يبدأ به الجدول). وقد ذهبت الغالبية العظمى من المعونة الغذائية الطارئة المخصصة للبلدان المتضررة من الصراع الى اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فى التسعينات - ٨٦ فى المائة خلال جميع السنوات.

المعونة الغذائية الطارئة من الحبوب الى البلدان المتضررة من الصراع بحسب الاقليم (١٩٨٩/١٩٩٠ الى ١٩٩٧/١٩٩٨)

	بآلاف الأطنان				النسبة المئوية			
	أمريكا اللاتينية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب وجنوب شرق آسيا	شمال أفريقيا وغرب آسيا	المجموع	أمريكا اللاتينية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب وجنوب شرق آسيا	شمال أفريقيا وغرب آسيا
١٩٨٩	٨٥	٩٩٤	٩	٦٨	١ ١٥٦	٧ر٤	٨٦ر٠	٠ر٨	٥ر٩
١٩٩٠	٣٧	١ ٨٤٦	٣٨	١٢٠	٢ ٠٤١	١ر٨	٩٠ر٥	١ر٩	٥ر٩
١٩٩١	١٢	١ ٥١٣	٧٥	٢٦١	٢ ٨٦١	٠ر٤	٨٧ر٩	٢ر٦	٩ر١
١٩٩٢	١٣	٣ ٠٨٢	١٢٥	١٧٤	٣ ٣٩٤	٠ر٤	٩٠ر٨	٣ر٧	٥ر١
١٩٩٣	١٢	٢ ٣٠٦	٥٥	٢٧٦	٢ ٦٤٩	٠ر٤	٨٧ر٠	٢ر١	١٠ر٤
١٩٩٤	٣٣	٢ ٢٠٩	٦٠	٢٦٥	٢ ٥٦٧	١ر٣	٨٦ر٠	٢ر٣	١٠ر٣
١٩٩٥	١٤	١ ٥٢٦	٦٨	٢٧٤	١ ٨٨١	٠ر٧	٨١ر١	٣ر٦	١٤ر٥
١٩٩٦	٩	١ ١٤٧	٣٦	٣٢٠	١ ٥١٢	٠ر٦	٧٥ر٩	٢ر٤	٢١ر٢
١٩٩٧	١٥	١ ١٧٧	٥٥	١٧٤	١ ٤٢١	١ر١	٨٢ر٨	٣ر٩	١٢ر٢
المجموع	٢٣٠	١٦ ٨٠٠	٥٢١	١ ٩٣١	١٩ ٤٨٢	١ر٢	٨٦ر٢	٢ر٧	٩ر٩

ملحوظة : تغطى الأرقام نفس البلدان الواردة فى الجدول رقم ٧ باستثناء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام فى جنوب وجنوب شرق آسيا. وترد السنة الأولى من فترة الاثنى عشر شهرا أى ١٩٨٩= ١٩٨٩/١٩٩٠ .

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمى.

الشكل رقم ١٤

خسائر الناتج الزراعى الناجمة عن الصراعات فى البلدان النامية، ١٩٧٠- ١٩٩٧

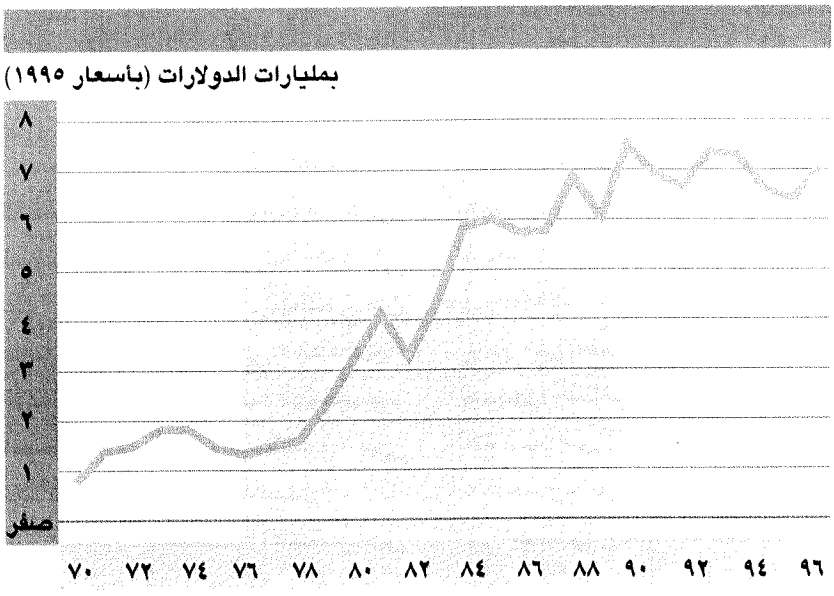

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ١٥

الخسائر الناجمة عن الصراعات فى البلدان النامية كنسبة مئوية من تجارتها بالمنتجات الزراعية، ١٩٧٠- ١٩٩٧

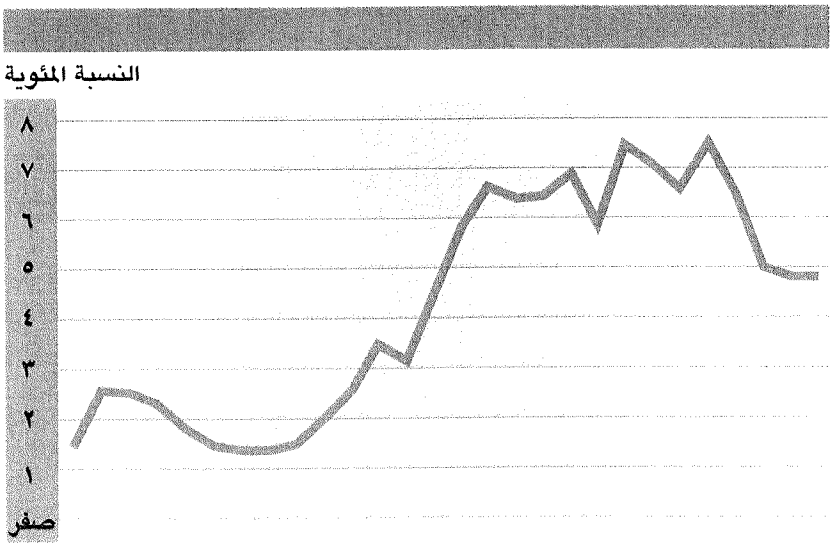

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ١٦

الخسائر الزراعية الناجمة عن الصراعات بحسب الأقاليم، ١٩٧٠-١٩٩٧

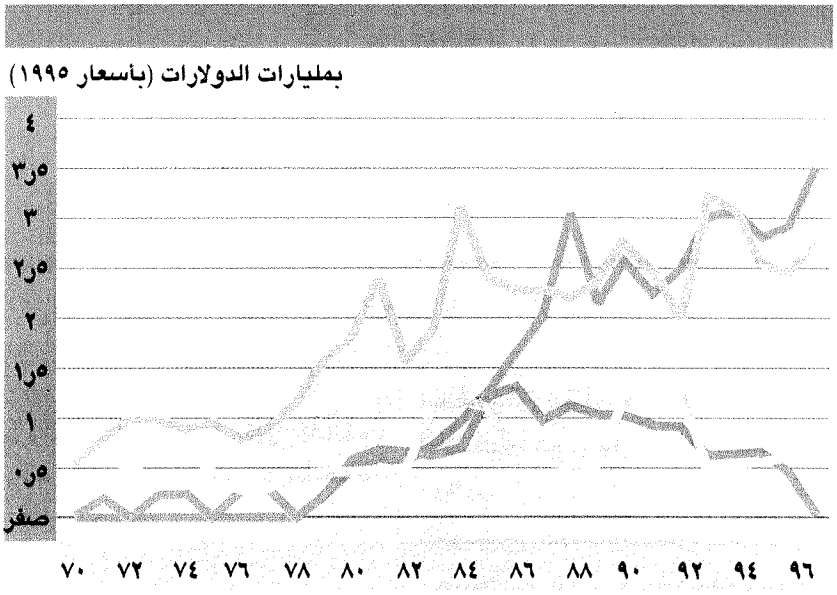

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ١٧

نسبة الخسائر فى الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة والناجمة عن الصراعات فى البلدان المتضررة، ١٩٧٠-١٩٩٧

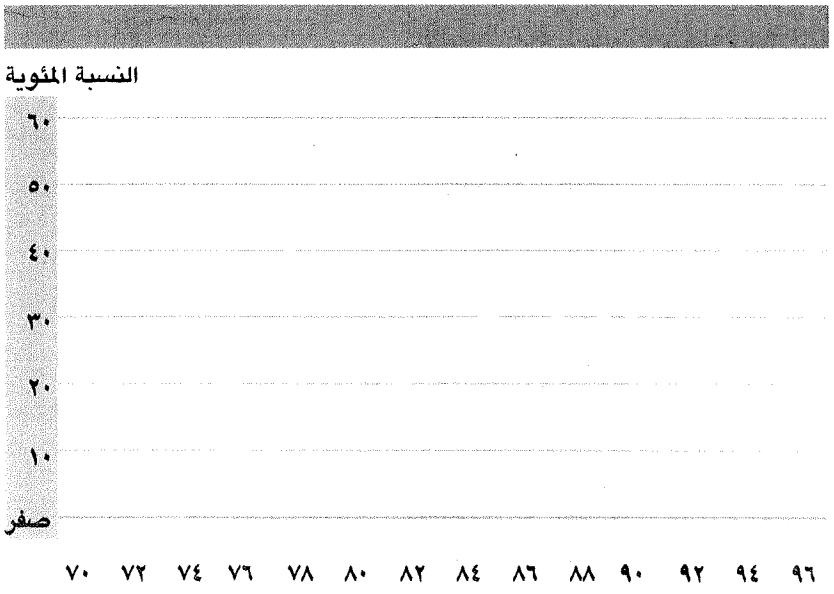

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول رقم ٨

النسبة المئوية لتوزيع خسائر الانتاج الزراعى بحسب الاقليم والعقد

الاقليم	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المجموع
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٩	١٧	٩	١٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٢	٤٣	٣٨	٤٣
آسيا وجنوب شرق آسيا	٢٨	١٣	١٢	١٤
شمال أفريقيا وغرب آسيا	١	٢٦	٤١	٣٠

تعد أمريكا اللاتينية أقل الأقاليم النامية تأثرا بالصراعات منذ الثمانينات.

أنه لم يكن هناك، مع نهاية التسعينات، سوى بلد واحد من بلدان أمريكا اللاتينية، هو كولومبيا، يعانى من مخاطر صراع جسيمة. وفى هذا الاقليم، تركزت الخسائر فى الثمانينات وأوائل التسعينات. وفى أمريكا الوسطى، نجمت الصراعات فى السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا عن مشكلات سياسية مختلفة وعدم استقرار اجتماعى واقتصادى، الا أنها نشأت أيضا عن المنازعات القائمة منذ فترة طويلة على الأراضى (وخاصة فى البلدين الأولين). وكانت الخسائر الناجمة عن الصراع فى هندوراس تمثل التأثيرات «التجميعية» للصراعات المسلحة فى الدول الأخرى[٤٠].

وفى حين أن حقوق السكان الأصليين فى الموارد تمثل قضية كبرى فى أمريكا اللاتينية، فان المشكلات العرقية فى غواتيمالا فقط هى التى تشكل عاملا مساعدا هاما فى الصراع الرئيسي. وكانت الخسائر بحسب البلدان أقل، بصورة عامة، من الناحية النسبية، مما هى فى الأقاليم الأخرى، أى أقل من ١٠ فى المائة من مجموع الانتاج فى السنوات المتضررة. وتعتبر نيكاراغوا استثناء : ففى أواخر السبعينات، كانت الخسائر التقديرية الناجمة عن الصراع تمثل أكثر من ثلاثة أمثال هذه النسبة. واستمرت المنازعات على الأراضى فى نيكاراغوا فى اشعال الصراع خلال التسعينات بدرجة أكبر مما كان عليه الحال فى بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وعلى الرغم من السجل الطويل للتمرد الريفى فى أمريكا اللاتينية، وعادة بسبب توزيع الأراضي، فانها كانت فى نهاية القرن العشرين أقل الأقاليم تضررا من الصراعات.

ولم يظهر أى بلد من البلدان كثيفة السكان فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا (بنغلاديش والصين والهند واندونيسيا وباكستان) أى خسائر تذكر من الناحية الاحصائية نتيجة للصراعات. ففى جنوب شرق آسيا، كان الصراع يرتبط بصورة وثيقة بالدول المتصارعة فى الحرب الباردة ، كما يتضح من البلدين المتضررين من الصراع، وهما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام، اللتين حققتا سلاما داخليا فى منتصف السبعينات. وعلى العكس من ذلك، استمرت الحرب فى كمبوديا خلال

التسعينات، كما استمرت اشكالية السلام حتى فى نهاية القرن. وتبين حالة كمبوديا السهولة التى يمكن أن تتجمع بها الخسائر. فاذا كان الانتاج الزراعي قد ظل ثابتا فى البلاد، منذ أوائل السبعينات وحتى الآن، (حتى بعد مراعاة الخسائر الجسيمة فى الأرواح فى المجتمعات الريفية والحضرية)، لكان نصيب الفرد من الانتاج فى ١٩٩٧ قد زاد بأكثر من الضعف من قيمته الحالية. وعلى الرغم من حالة كمبوديا، فان خسائر الانتاج فى الاقليم، خلال سنوات الصراع فى جميع البلدان، كانت منخفضة نسبيا، أى ما لا يزيد على ١٤ فى المائة من انتاج القطاع (أنظر الجدول رقم ٧ المنشور على الصفحة رقم ٧٣).

أما فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد كانت الخسائر الناجمة عن الصراع فادحة بصورة خاصة. فخلال الفترة بأكملها، تعرض هذا الاقليم لأكبر الخسائر بالأرقام المطلقة، حيث بلغت ٥٢ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٥)، ويمثل ذلك، بالنسبة لجميع البلدان المتضررة خلال سنوات الصراع فيها، ما يقرب من ٣٠ فى المائة من الانتاج الزراعي (الجدول رقم ٧). وعلى العكس من الاقليمين اللذين سبق تناولهما، لا تشير التقديرات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الى أى اتجاه ملحوظ نحو انخفاض معدل حدوث الصراعات (عدد البلدان) أو الخسائر الناجمة عن هذه الصراعات فى التسعينات. فقد ظل عدد البلدان المتضررة دون تغيير تقريبا فى كل عقد. وبالمقارنة بمجموع الانتاج الزراعى فى البلدان المتضررة خلال سنوات الصراع، زادت الخسائر بنسبة تقترب من ٥ فى المائة سنويا من ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٦، مع حدوث انخفاض حاد فى ١٩٩٧ . وعلى الرغم من أن السلام قد حل فى العديد من البلدان بما فى ذلك موزامبيق، بعد حروب طويلة ومدمرة، ظل الاقليم يعانى بصورة خطيرة من الصراعات فى نهاية القرن.

تصل الخسائر الاقتصادية الناشئة عن الصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ما يقارب ٣٠ في المائة من الانتاج الزراعي في البلدان المتضررة منذ ١٩٧٠ .

وكانت الصراعات فى معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قصيرة نسبيا، الا أنها كانت متكررة فى كثير من الأحيان. ففى عدد من الحالات، سيطر الصراع على فترة الثمانية والعشرين عاما بأكملها. وكانت أنغولا حالة متطرفة فى ذلك، حيث ظل الصراع المسلح مستمرا تقريبا منذ قبيل ١٩٧٠، ولا يبدو فى الأفق أى سلام عند مطلع القرن الجديد (على الرغم من اتفاق السلام الرسمى الموقع فى فترة مبكرة من التسعينات). وتشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعى فى أنغولا، فى نهاية التسعينات، كان أقل كثيرا من نصف ما كان يمكن أن يصبح عليه بدون الحرب. كما تعرض السودان لفترة طويلة من الصراع تعادل تقريبا تلك التى حدثت فى أنغولا، الاّ ان خسائر الصراع النسبية كانت أقل.

ويبين الجدول رقم ٩ المنشور على الصفحة رقم ٨٢ مدى شدة تأثير الصراع على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالدولار بأسعار ١٩٩٥). فقد كانت تقديرات خسائر الزراعة، فى البلدان المتضررة من الصراع، تعادل ٧٥ فى المائة من المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة خلال الأعوام الثمانية والعشرين، وهى نسبة تزداد مع كل عقد. وكانت خسائر الصراع فى هذا الاقليم أكبر بكثير من الاستثمارات الأجنبية

الإطار رقم ٧

الزراعة والصراع والابادة فى رواندا

ثمة جانبان رئيسيان للزراعة فى رواندا هما: ارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق الريفية، والتركيز على محصولى التصدير – وهما الشاى والبن. فقد زاد انتاج البن بنحو ٤ر٤ فى المائة فى المتوسط سنويا فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٨١، فى حين زاد انتاج الشاى بنسبة ١٧ فى المائة سنويا. غير أن نوعية البن، وهو محصول التصدير الرئيسي، تدهورت بعد أواخر السبعينات. وأدى ذلك الى التقليل من قدرة مزارعي البن، والاقتصاد فى رواندا، على الاستفادة من الزيادات فى الأسعار، والى زيادة تعرضهم لانخفاض الأسعار.

وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، انخفضت أسعار البن بنحو ٧٢ فى المائة بالأرقام الحقيقية، وأسعار الشاى بنسبة ٦٦ فى المائة. وفى حين زاد انتاج رواندا من البن من حيث الحجم بنحو ٤٠ فى المائة فى ١٩٨٩/١٩٩٠ مقارنة بأواخر الثمانينات، انخفضت العائدات بنسبة ٢٠ فى المائة. وبعد عام ١٩٩٢، توقفت تحويلات تثبيت أسعار البن التى تقدم للمزارعين كجزء من برنامج التكيف الهيكلى فى البلاد. وعلاوة على هذه الأزمة، أدت الزيادة السكانية على امتداد فترة طويلة الى انخفاض مساحة الحيازات، ولم يكن هناك الكثير من عمليات التكثيف الفعالة للانتاج. وقد أدى الجفاف فى الثمانينات الى تفاقم الظروف، وطبقا لأحد التقديرات، تضرر واحد من كل ستة روانديين فى ١٩٨٩ من المجاعة. وانخفض انتاج الطاقة الغذائية حسب التقديرات الرسمية من ٢٠٥٥ سعرا حراريا للمزارع يوميا فى ١٩٨٤ الى ١٥٠٩ سعرات حرارية فى ١٩٩١ . وهكذا، شهدت فترة الثمانينات مجموعة من الضغوط الشديدة تراكمت على الزراعة فى رواندا.

وقد أدى اشتعال الحرب فى ١٩٩٠ الى تشريد نحو ١٥ فى المائة من السكان، وفقا لبعض التقديرات. وكان تأثير حرب ١٩٩٤ على الزراعة مروعا. فعندما جاءت الجبهة الوطنية الرواندية الى الحكم، وانتهت حرب الابادة فعلا، كان مليونا شخص قد فروا من البلاد، وصنف مئات الآلاف على أنهم من النازحين داخليا.

وبعد انتهاء عمليات الابادة، تنبأت مصادر كثيرة بحدوث مجاعة غير مسبوقة. غير أنه تبين أن هذه المخاوف كان مبالغا فيها. وأشارت التقديرات اللاحقة لخسائر الصراع الى أنها تتباين تباينا شاسعا فيما بين المناطق وداخلها. وعلاوة على ذلك، أشارت الى أن مشكلات الانتاج والاحياء الزراعى فى رواندا أكثر تعقيدا من مشكلات

البذور والحصاد، وأنها تمتد الى كامل تنظيم الانتاج الريفي. فمعظم المزارعين، الذين هم أبعد ما يكونون عن الاكتفاء الذاتي، يعتمدون على النقود فى الحصول على المستلزمات الرئيسية مثل البذور. وأهم مصدرين للدخل، بخلاف بيع الانتاج الزراعي الصالح للتسويق، هما الهجرة الموسمية للذكور فيما بين المناطق، والعمل الزراعي بأجر من جانب الاناث فى المزارع التجارية. وقد توقف كلاهما فى التسعينات، الأول بسبب الصراع المباشر، والآخر بسبب فرار أو مقتل كبار المزارعين. وفى عام ١٩٩٥، أشارت تقديرات وزارة الزراعة الى أنه، بعد أبريل/نيسان ١٩٩٤، تعرض ثلاثة من بين كل أربعة روانديين للتشريد، وأن حصاد ديسمبر/كانون الأول - يناير/كانون الثانى قد انخفض الى أقل من ٥٠ فى المائة من الانتاج المعتاد.

وكان الانتعاش الذى شهدته الزراعة بعد ١٩٩٥ غير متساو، فقد عاد المزارعون الى أراضيهم وتمت تسوية المنازعات القانونية بصورة جزئية، وعادت الهجرة العمالية من جديد. ومع ذلك لم تكن مشكلة الاحياء بعد الصراع، والسياسة الزراعية بصورة عامة، تقتصران على استعادة مستويات الانتاج ومؤسساته الوضع الذى كانت عليه قبل الحرب. فالحلول طويلة الأجل تحتاج الى اعادة تنظيم نظام الانتاج الزراعى بأكمله.

المصادر: P. Gourevitch. 1999. We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families. London, Picador; J. Pottier. 1996. Agricultural rehabilitation and food insecurity in postwar Rwanda: assessing needs, designing solutions. IDS Bulletin, 27 (3); A.Storey. 1999. Economics and ethnic conflict: structural adjustment in Rwanda. Development Policy Review, 17:43-63; and P. Uvin. 1996. Development, aid and conflict: reflections from the case of Rwanda. Research for Action No. 24. Helsinki, UN University/World Institute for Development Economics Research.

الجدول رقم ٩

الخسائر الزراعية والتدفقات الرأسمالية فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المتضررة من الصراع، ١٩٧٥-١٩٩٧

	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٧	المجموع
		(بملايين الدولارات - بالقيمة الحالية)		
الخسائر	١١ ٩٢٤	٣١ ١٦٠	٢١ ٩١٦	٦٤ ٩٩٩
المساعدات الانمائية الرسمية	٧ ٩٩٩	٥٠ ٨١١	٦٥ ٧١٥	١٢٤ ٥٢٥
الاستثمارات الخارجية المباشرة	٢ ٧٤٠	٥ ٩٨٤	١٤ ٠٣٠	٢٢ ٧٥٣
		(النسبة المئوية)		
خسائر المساعدات الانمائية الرسمية	١٤٩	٦١	٣٣	٥٢
خسائر الاستثمارات الخارجية المباشرة	٤٣٥	٥٢١	١٥٦	٢٨٦

المباشرة فى البلدان المتضررة. ونظرا لأن ٨٠ فى المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ذهبت الى بلدين من البلدان المتضررة من الصراع، وهما أنغولا ونيجيريا، فان خسائر الزراعة تتجاوز بكثير هذه التدفقات الرأسمالية الخاصة على البلدان الأخرى.

ويؤيد العمل الذى أعده لوكهام وأحمد وموجاه[٤١] تقديرات الخسائر هذه، ويشير الى أن من بين البلدان الاحدى عشرة الأكثر تضررا من الصراع فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان الانخفاض فى الانتاج الزراعى، مقاسا بحسب نصيب الفرد، فى أشد حالاته فى البلدان الأربعة التى انهارت فيها الدولة خلال التسعينات (سيراليون وليبيريا والصومال ورواندا). وثمة بلد من البلدان الاحدى عشرة هو تشاد، لم يُظهر، رغم أنه من البلدان المتضررة من الصراع، أية خسائر كبيرة وفقا لهذه التقديرات. وربما يعود ذلك الى أن الحرب كانت صغيرة النطاق، ودارت خارج مناطق الانتاج الزراعي الرئيسية.

وكان شمال أفريقيا وغرب آسيا، وفقا لبعض المقاييس، أكثر عرضة للصراع من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كانت الحروب الداخلية أو الغزو الخارجى يؤثران على قائمة طويلة من البلدان. غير أن خسائر الزراعة لم تكن كبيرة من الناحية الاحصائية الاّ فى أربع حالات هى أفغانستان والجزائر وجمهورية ايران الاسلامية والعراق. فوفقا للتقديرات الاحصائية، لم تبدأ خسائر الصراع حتى أواخر السبعينات، ثم زادت بصورة هائلة (أنظر الشكل رقم ١٦ والجدول رقم ٨) حيث ارتفعت بنسبة ٢٦ فى المائة سنويا بالأسعار الثابتة فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٨ . وكان ذلك الى حد كبير نتيجة للصراعات فى افغانستان والحرب الايرانية العراقية. وكانت التأثيرات التقديرية لهذه الصراعات من الشدة بحيث تجاوزت الخسائر فى ثلاثة بلدان فقط ، هى أفغانستان والعراق والجزائر، فى التسعينات مجموع الخسائر فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقد كانت هذه البلدان هى الأشد تضررا فى جميع الأقاليم. وكانت الخسائر

فى جميع البلدان المتضررة فى سنوات الصراع تعادل ٥٨ فى المائة من مجموع الانتاج فى التسعينات.

طبيعة الصراعات

يمكن وضع تأثيرات الصراع على الزراعة فى سياق طبيعة الصراعات المعاصرة، التى تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية. فحتى ذلك الوقت، كانت الحروب تشمل عادة الصراع بين حكومتين. وكان خوض هذه الحروب يتم، فى معظم الحالات، بالجيوش النظامية، وكان هناك تقسيم حسن التحديد بين المحاربين والمدنيين، وخطوط معارك معترفا بها، ونهاية للصراع واضحة نسبيا.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، لم يحدث سوى حالات قليلة وقصيرة عادة من الصراعات بين البلدان (على الرغم من ان الحرب فى كوريا، وفيتنام وبين ايران والعراق كانت ممتدة بصورة ملحوظة). فمعظم الصراعات المعاصرة لم تعد بين بلدين بل بين حكومة ومجموعات سياسية أو عسكرية تسعى الى اسقاط تلك الحكومة، أو اقامة دولة منفصلة. ومن الطبيعى أن هذه الصراعات لا تخوضها الجيوش النظامية، بل تشمل صراعا معقدا بين الحكومة ومختلف المعارضين لها، الذين قد يكونون معاديين لبعضهم البعض[٤٢]. وفى بعض الحالات، يتعذر تحديد الجهة المسؤولة رسميا أو التى تتولى مهام الحكومة. ونظرا لأن الصراع لا يتخذ شكلا رسميا[٤٣]، فان بدايته ونهايته يلفها الغموض. وكما يبين الصراع فى أنغولا، فانه حتى التسوية السلمية الرسمية الموقعة من الأطراف المتحاربة لا تعنى نهاية الحرب[٤٤].

تحدث الصراعات فى الآونة الأخيرة بين الحكومات والجماعات المعارضة داخل البلد الواحد.

ونظرا لأنه لا يمكن التفريق بصورة دقيقة بين المتحاربين والمدنيين، فان الصراعات داخل البلدان تميل الى عدم التفريق فى تأثيراتها بين السكان. والواقع أن الجانب الأكبر من الاصابات يميل الى أن يكون بين المدنيين. وكثيرا ما تكون أدوات الحرب منخفضة المستوى من الناحية التكنولوجية، وتشمل بعض الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية. وقد أحدثت الألغام الأرضية اضطرابا شديدا فى الزراعة، حيث استبعدت من الزراعة مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة الى أن يتم تطهيرها، وهذه مشكلة سيجرى تناولها فى فقرات لاحقة. وعلى ذلك، لا غرابة فى أن تقديرات خسائر الانتاج الزراعي هى تقديرات ضخمة، فهى فى طبيعة الحروب داخل البلد الواحد. غير أن هذه الصراعات قد تؤدى الى أكثر من مجرد خفض الطاقة الانتاجية للمزارعين، فهى تتسبب فى خلق أوضاع انعدام الأمن الغذائي نتيجة لما تحدثه من توقف لوسائل النقل وتوزيع الأغذية.

الصراعات الداخلية تضر بسكان الريف أكثر مما تضر بهم الصراعات فيما بين البلدان.

وثمة خاصية أخرى للصراعات داخل البلدان، تتمثل فى أنها تخاض عادة فى الريف وليس فى المدن. ولهذا فانها تميل الى أن تكون لها تأثيرات مدمرة على سكان الريف والزراعة (أنظر الاطار رقم ٨ الذى يناقش استراتيجيات البقاء على قيد الحياة). ويتعارض ذلك مع الحروب

فيما بين البلدان التى كانت تجرى فى الماضى (وفى الصراعات الأخيرة فى العراق ودول البلقان)، حيث كان القصف الجوى يلحق التدمير بالمدن أساسا.

وثمة قرائن على أن التنافس على الموارد الشحيحة، مثل الأراضى والمياه، قد زاد من احتمالات الصراع. فقد تكون السيطرة على الأراضي الخصبة، والمياه، والمخزونات الغذائية، هدفا استراتيجيا لجميع أطراف الصراع. وعلى العكس من ذلك، فان تدمير مخزونات الأغذية، ووسائل الانتاج الزراعي، قد يكون هدفا عسكريا لكل من الحكومة والمتمردين. وقد يتبع أسلوب «الأرض المحروقة» من طرف أى جانب من الجانبين، وان كان ينطبق على الحكومة بصورة خاصة حيث أنه وسيلة لتقويض الدعم للمتمردين. ولهذا الأسلوب تاريخ طويل[٤٥]. فباستخدام مثل هذا الأسلوب من الحرب، يصبح انعدام الأمن الغذائي سلاحا قويا له تأثيراته المدمرة على سكان الريف.

الإطار رقم ٨

انهيار استراتيجيات البقاء خلال الصراعات

عندما تتعرض الأسر لخطر انعدام الأمن الغذائي، تستخدم أنواعا مختلفة من استراتيجيات التعامل للمحافظة على فرص حصولها على الأغذية، وحماية سبل معيشتها أثناء الأزمة. وقد تقوم الأسر بجمع الأغذية البرية، والبحث عن القروض، وبيع عمل أفرادها والحد من الاستهلاك. وتعتمد ردود فعل الناس أساسا على تصوراتهم لحدة الأزمة، ووضعهم الاقتصادى والاجتماعى.

وتقوم الأسر، لدى تقرير الخيار الذى ستستخدمه، بعمل مقارنة بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لكل اجراء، على الرغم من أن الناس قد يضطرون خلال الصراعات الى خوض قدر أكبر من المخاطر على نحو مفاجئ، حيث ان هدفهم الأول هو انقاذ الأرواح. وعلاوة على ذلك، فان حرية الحركة تكون محدودة فى كثير من الأحوال بسبب انعدام الأمن، مما يقلل من فرص الحصول على الغذاء. ويمكن أن تكون عملية جمع الأغذية البرية غير العادية حافلة بالمخاطر، اذ يحتوى الكثير منها على سموم طبيعية. وعندما تكون عمليات اعدادها واستخدامها غير معروفة، قد يؤدى استهلاكها الى التسمم. وكثيرا ما تتعرض المنازل والمزارع للتدمير لدى فرار السكان، مما يتعذر عليهم بشدة ممارسة حياتهم الطبيعية لدى عودتهم الى ديارهم. وعلاوة على ذلك فان كثيرا من الشبكات الاقتصادية والاجتماعية التى تستخدمها الأسر عادة فى أوقات الأزمة، قد تنهار فى أوضاع الصراع، وقد لا يصبح المجتمع المحلى، بل والأسرة، تشكل شبكة أمان. وفى تلك الحالات قد تصبح طائفة استراتيجيات التكامل الناجحة محدودة للغاية.

ولذا، فان الحصول على معارف جيدة عن مختلف استراتيجيات البقاء المتاحة للأسر، يعتبر عنصرا جوهريا لوضع أى نظام يتسم بالكفاءة لتلافى انعدام الأمن الغذائى، والحماية منه، فى المناطق المعرضة للصراع.

المصدر: Adapted from A. Hussain and M. Herens. 1997. *Child nutrition and* food security during armed conflict. Food, Nutrition and Agriculture No. 19.

خصائص الزراعة وتأثيرات الصراع

تؤثر الحروب الداخلية، بحكم طبيعتها، على الزراعة بطرق مختلفة. كما أن التأثيرات تتباين بتباين خصائص الزراعة فى كل بلد. ففى بعض البلدان قد يتوافر فائض من اليد العاملة فى المناطق الريفية. وفى هذه الحالات، لن تؤدى خسائر الحرب، بصرف النظر عن تكاليفها البشرية الواضحة، الى اضعاف الانتاجية الزراعية واتجاهات الانتاج فيها بالضرورة. وفى ظروف أخرى، قد تتعرض الزراعة للمعوقات نتيجة لنقص اليد العاملة، وخاصة فى ذروة المواسم (الحصاد وازالة الأعشاب وغير ذلك). وعندما يكون الأمر كذلك، فان خسائر الحرب، أو تحويل الرجال من الانتاج الزراعى الى القوات المسلحة، تقوّض سلامة الزراعة.

ان ماتتحمله الزراعة الآلية من تكاليف ناشئة عن الحروب تزيد كثيرا عن تلك التى تتحملها زراعة الكفاف.

وسوف تميل التكاليف المباشرة لما تحدثه الحرب من تدمير الى أن تكون مرتفعة عندما تكون الزراعة أكثر رأسمالية، أى عندما تكون الميكنة والرى أكثر تقدما، وعندما تستخدم المدخلات المشتراة، ويجرى تسويق جزء كبير من الانتاج. فقد يكون للاضطرابات التى تحدث فى قنوات التسويق تكاليف بالنسبة للانتاج ذى الصبغة التجارية، الا أنها قد لا تضطر الأسر، بالضرورة، الى أن تعانى من انعدام الأمن الغذائي، اذا كانت مستمرة فى انتاج ما تستهلكه.

ويمكن أن يؤثر الصراع على الزراعة والأمن الغذائي بطرق مختلفة. ففى المناطق التى تتخصص فى محاصيل التصدير كثيفة العمالة، ستؤثر الحرب على العائدات من النقد الأجنبى، مما قد يكون له انعكاسات شديدة على التنمية والأمن الغذائي. واذا كان السكان الريفيون من المشترين الصافيين للأغذية، مما يساعد على توفير العمل بأجر فى المزارع التجارية، فان توقف الدخل وشبكات التسويق سوف يعرض الناس لقدر من انعدام الأمن الغذائي أكبر مما لو كان الانتاج الغذائي المعيشي هو النظام السائد. وفى الحالات التى تعتمد فيها الزراعة التجارية، ولو جزئيا على الأقل، على هجرة اليد العاملة، فان الحرب قد توقف التدفق المعتاد لهجرة اليد العاملة الموسمية، مما يضر بانتاجية المزارع التجارية. كما يؤدى هذا التوقف الى خفض الدخل فى المناطق التى لا تتأثر بصورة مباشرة بالحرب، الا أنها ترسل باليد العاملة المهاجرة الى مناطق الصراع. فعلى سبيل المثال، فانه لم يعد بمقدور العمال من جنوبى كردوفان فى السودان الهجرة الى المناطق الأخرى للحصول على عمل خلال مراحل الحرب الأهلية. كما ان العمال الضيوف، الذين أعيدوا الى بنغلاديش والفلبين من العراق، وأسرهم التى تعتمد على تحويلاتهم، أصبحوا ضحايا لحرب الخليج لفقد عائداتهم[٤٦].

عمليات الإنتاج الحيوانى أكثر تأثرا بالحروب، نظرا لأن الحيوانات تترك بدون رعاية، إضافة إلى سهولة انتشار الأمراض.

وسوف تتباين الآثار طويلة الأجل للحرب على الزراعة بتباين عدة عوامل، من بينها توليفة الأنماط المحصولية. فعلى سبيل المثال، قد يسفر فرار اللاجئين وصراعهم فى المناطق التى توجد بها أشجار البن والكاتشو، عن اهمال الأشجار أو تركها، مما يؤدى الى زيادة تعرضها للآفات والأمراض بعد ذلك [٤٧]. وقد حدث ذلك على سبيل المثال بالنسبة

للموز فى رواندا وبوروندى حيث تعتبر الفواكه من الأغذية الأساسية. وسيؤخر ذلك من استعادة الانتاجية الزراعية بعد الحرب نتيجة لفقد الأشجار والشجيرات لانتاجيتها بسبب الهرم، مما يزيد من تكاليف تنشيط انتاج التصدير القادر على المنافسة. كذلك يبدو أن تربية الحيوانات هى من أكثر *النشاطات الزراعية عرضة للخسائر فى* وقت الحرب. وتشير التقديرات الى أن أكثر من نصف مجموع الحيوانات قد فقد نتيجة للآثار المباشرة وغير المباشرة للصراع فى الصومال خلال منتصف التسعينات[٤٨]. أما التقديرات الخاصة بموزامبيق، فتصل الى ٨٠ فى المائة[٤٩].

وقد يمكن حماية المزارع الكبيرة، سواء كانت تديرها الدولة أو القطاع الخاص، أو كمشروع مشترك بين الاثنين، بصورة نسبية من تأثيرات الحرب المباشرة، الا أنها تظل معرضة لهجمات المتمردين. فعلى سبيل المثال، تكون مزارع الدولة فى كثير من الأحيان هدفا للمتمردين، الذين تشمل استراتيجيتهم التدمير الانتقائي للممتلكات الحكومية. وقد تستخدم الحكومات القوات لحماية هذه المنشآت، الا أن من المحتمل أن تتعرض الصلات بين المزارع الكبيرة والصغيرة للضعف، أو تقطع هذه الصلات تماما، نتيجة لعدم استتباب الأمن وقت الحرب.

وقد تتعرض صلات الزراعة الأخرى للتوقف خلال الحرب. فسكان الريف فى بلدان الدخل المنخفض، أو المتوسط ، يحصلون على الدخل من

ضحايا الألغام
يضطر المزارعون أحيانا إلى زراعة الحقول التى زرعت فيها الألغام.

FAO/21328

مجموعة من المصادر من بينها انتاج الكفاف وتجهيز المحاصيل للأسواق المحلية والبعيدة والمؤسسات الصغيرة مثل مؤسسات النقل والمركبات. وهناك صلات بين الزراعة وقطاعات التصنيع. ففى كثير من الحالات، يتمثل التصنيع الأولى فى الصناعات الزراعية مثل حلج القطن، وتكرير السكر، وانتاج المشروبات الخفيفة، والتخمير الصناعى للجعة، وصناعة الأثاث، وصناعة اللب والورق. كما توجد تدفقات للموارد بين القطاعات. وجميع هذه الصلات عرضة للقطع خلال الحرب.

واذا ضعفت الصلات بين المناطق الريفية والحضرية نتيجة للصراع، أو اذا أدت الحرب الى الحد من السياحة فى المناطق الريفية، فان الكثير من مصادر الدخل المتنوعة لسكان الريف سوف يتقلص نتيجة لنقص الطلب أو المدخلات. وقد تتضرر الصناعات الزراعية بشدة من الصراع اذا توقفت الامدادات من المواد الخام، أو توقف تسويق المواد الخام من المنتجين للمنشآت الصناعية، أو انخفض الطلب على هذه المواد. وحتى اذا ظلت تدفقات الموارد بين القطاعات مستمرة، فان الآليات قد تتعرض للتقويض بسبب الحرب. وقد تقل قدرة مجالس التسويق على شراء المحاصيل، أو قد تصاب تنظيماتها بالضعف نتيجة لتحويل الموارد الى المجهود الحربى. وسوف تتضرر أيضا الآثار الايجابية لتحويل الموارد من الزراعة الى القطاعات الأخرى واعادة استثمارها فى الزراعة. وثمة آلية أخرى للعنف تصيب الزراعة بالتوقف، هى استهداف البنية الأساسية للنقل والاتصالات خلال الحرب.

تعرض الألغام العمال الزراعيين للخطر وتقلل من قدرتهم على الإنتاج.

ومن الشائع بث الألغام الأرضية فى أماكن مختلفة من المناطق الريفية، وبصورة عشوائية فى بعض الأحيان (أنظر الاطار رقم ٩). فقد توضع فى حقول المحاصيل وعلى طول الممرات التى تربط بين القرى والحقول وفى الأنهار والطرق الثانوية الريفية، والطرق السريعة الرئيسية والجسور. ولهذه الألغام تأثيراتها المباشرة والكبيرة على الانتاج الزراعى حيث تجعل من الانتاج مسألة تحيط بها المخاطر الكبيرة. وتتطلب عملية ابطال مفعول الألغام وجود خرائط لمواقعها. غير أنه لا النظام الحاكم ولا المعارضون له، يحتفظون فى كثير من الأحيان بسجلات للأماكن التى بثوا فيها هذه الألغام. ففى أفغانستان وأنغولا وكمبوديا، وهى البلدان التى تتسم بارتفاع كثافة الألغام بصورة خاصة، تبدو التأثيرات العامة على الانتاج الزراعي هائلة، وقد تستمر لسنوات طويلة بعد انتهاء الصراع.

والبنية الأساسية للانتاج والاتصالات عنصر هام لحيوية الانتاج الزراعى[٥٠]. فسوء وسائل النقل يزيد من تكاليف الانتاج والتسويق، وتدمير البنية الأساسية يؤدى بوضوح الى تفاقم هذا الوضع، حيث يؤدى، مثلا، الى زيادة هوامش التجار. ويضاف الى ذلك، أن من الشائع فى الحروب وقف الحصول على النفط، واخضاع معدات النقل، وخاصة الشاحنات، لأوامر الحكومة أو الجماعات المسلحة[٥١].

والنتيجة الطبيعية لزيادة مخاطر تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية هى اتجاه أرباح التجار الى الزيادة. فالتجار الذين يواجهون المخاطر يحققون عائدات ضخمة نتيجة للاحتكار أثناء الحرب. والواقع أن هذه

الإطار رقم ٩

الألغام الأرضية فى أنغولا

عانت أنغولا من الحرب بصورة مستمرة منذ عام ١٩٦١ . وقد استخدمت الألغام الأرضية لأول مرة فى منتصف عام ١٩٦١ أثناء الحرب بين السلطات الاستعمارية البرتغالية والجماعات الوطنية. ومع تزايد الدعم الخارجي للحركات الوطنية ابتداء من عام ١٩٦٨، أصبحت الألغام الأرضية جانبا متزايدا فى الصراع. وقد حدثت أكثر مراحل النشاط العسكرى حدة فى أواخر الثمانينات خلال المعارك الكبرى فى منطقة جنوبى كويتو كوانفال. فقد بث الجانبان أعدادا ضخمة من الألغام. وتزايدت هذه العملية بعد فشل عملية السلام والانتخابات فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٢ . فقد بثت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وحركة «يونيتا» آلافا من الألغام الجديدة لسد الطرق والجسور المحيطة بالمدن المحاصرة. وكان هناك «حزام» من الألغام باتساع ٣ كيلومترات.

ويشير أحد التقديرات الى أن مجموع عدد الألغام، التى بثت فى أنغولا، بلغ نحو ٢٠ مليون لغم، من بينها أربعة ملايين كانت ماتزال مدفونة فى الأرض فى ١٩٩٩، وقد أزيل أو أبطل مفعول ٦ ملايين أخرى، كما ان هناك ٨ ملايين لا يعرف عنها شيئا. وتم التعرف على ٦٠ نوعا مختلفا من الألغام المضادة للأشخاص من ١٩ بلدا مختلفا. غير أنه لا يوجد أى مسح شامل لأماكنها، كما لا يعرف أحد على وجه اليقين عدد الألغام التى بثت. ويضم هذا البلد أعلى نسبة اصابات بين الأفراد فى العالم من الألغام. فمن بين عدد السكان *البالغ* نحو ٩ ملايين نسمة، توجد عشرات الآلاف من الذين تعرضوا لبتر الأطراف بسبب الألغام. وتشير التقديرات المتحفظة الى أن عدد الاصابات الجسيمة من الألغام يبلغ ٢٠ ألفا، مما يعنى ان معدل الاصابات يعادل ٥ ملايين شخص فى الولايات المتحدة.

وقد بث عدد كبير من الألغام فى الممرات الضيقة المؤدية الى الأنهار والرقع الزراعية الصغيرة، والتى تقطع سيرا على الأقدام، وبثت ألغام أخرى على الطرق والجسور. وآثار كل ذلك على الزراعة واضحة، وان كان لا يمكن تقديرها من الناحية الكمية. فالألغام تقيد الوصول الى الأراضى الزراعية وتحول دون الزراعة، وعندما يصاب الناس أو يقتلون بسبب للألغام، فان اليد العاملة الزراعية تتأثر، وهذا يؤثر بدوره بدرجة كبيرة على توزيع العمل الأسرى والأمن الغذائي، كما أن الألغام على الطرق والجسور تقوض التبادل التجارى وتمنع جهود الاغاثة الفعالة. وتعتبر الألغام، جنبا الى جنب مع القتال النشط وفرار اللاجئين والتجنيد فى القوات المسلحة، المسؤولة عن تدمير جزء كبير من قاعدة الامدادات الزراعية فى البلاد، وتعريض الكثير من الأنغوليين للمجاعات الدورية.

«إن اعادة بناء المجتمعات المحلية الريفية، بعد انتهاء

الصراع، يمكن أن تصبح أمرا مستحيلا فى وجود الألغام والمعدات الحربية. وفى ظل هذه الظروف لا يمكن تشييد مبانى جديدة، ويستحيل توسيع نطاق استخدام الأراضى لتوفير القوت لمزيد من السكان. ويتعين على اللاجئين والنازحين نتيجة للقتال، الذين يشتاقون لبدء حياتهم من جديد، إما أن يبقوا بعيدين عن موطن رأسهم أو العودة والتعايش مع الألغام. لذلك فان العجز عن زراعة المحاصيل أو جمع الفاكهة والأخشاب وغيرها من الموارد الطبيعية هو من النتائج الشائعة للتلوث بالألغام. وفى بعض الحالات، فان الاقتصاد المحلى ونمط التلوث بالألغام لا يعنيان فقط أن الأراضى قد أصبحت محرمة نهائيا، بل وأن الأراضى التى يمكن زراعتها لا يمكن استخدامها لتحقيق أفضل تأثير. ولذا فان الحرمان من الأراضى لأغراض الزراعة، والحد من كفاءة استخدام الأراضى، والألغام الأرضية والمعدات العسكرية التى لم يتم تفجيرها، يمكن أن تؤدى الى خلق حالة من انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن يشجع ذلك بدوره على القيام بنشاطات خطيرة مثل استخلاص المعادن الخردة من المعدات التى لم تفجر، ضمن سعى الناس الى ايجاد الوسائل التى يمكن بها توفير القوت لأنفسهم، أو استكمال الدخل الذى يحصلون عليه. ويضطر الناس بدافع الحاجة الى توفير الغذاء لأسرهم الى العمل فى الأراضى الزراعية المعروف أنها مليئة بالألغام، محاولين فى كثير من الأحيان ازالة الألغام بأنفسهم. ويتسبب ذلك اليأس فى وقوع حوادث، ومزيد من الانزلاق الى دائرة الفقر.

الجماعة الاستشارية لازالة الألغام

المصادر: Africa Watch. 1993. Land-mines in Angola. London; Human Rights Watch. 1999. Landmine monitor - toward a mine-free world. New York; S.H. McCormick. 1994. The Angolan economy: prospects for growth in a postwar environment. Washington, DC, Center for Strategic and International Studies; Mines Advisory Group. 1999. The effects of landmines on the community. www. oneworld.org/mag/effectstxt.htm.

تتعرض نظم التسويق والتوزيع للأضرار أثناء الحروب، مما يؤدى الى زيادة أسعار الأغذية.

الأرباح قد تكون ضرورية لاستمرار التسويق، بل ويشار اليها أحيانا على أنها «ضرائب الحرب». وهذا مثال محدد على الكيفية التى تتآكل بها الضوابط والتوازنات الراسخة الخاصة بالقواعد الاجتماعية والاقتصادية خلال الحرب الأهلية، أو الكيفية السيئة التى ترصد بها، وانهيارها. ففى هذه الظروف، قد يستمر الانتاج الزراعى، وما يرتبط به من نشاطات، بمستوى منخفض، فى ظل أحوال وصفت بأنها «أساسيات السوق الشريرة»[٥٢]. ويحقق بعض الناس مكاسب كبيرة من هذه الأحوال[٥٣]. وفى حين قد توفر نشاطات «المستغلين» خط حياة للناس الذين قد تختفى فرص حصولهم على الدخل أثناء الحرب لولا ذلك، فان من المحتمل أن تكون الظروف التى تتيح للناس الحصول على مصادر دخل أثناء الحرب، أسوأ من مثيلتها أثناء السلم.

وثمة مثال متطرف فى هذا المجال، هو عندما يتعرض المنتجون لضريبة مباشرة على منتجاتهم من أجل توفير الغذاء للقوات المسلحة التى تحصل على قدر ضئيل من المدفوعات، أو لا تحصل على ذلك على الاطلاق. ففى سيراليون، مثلا، «... اكتشف الشبان [المسلحون] أن التحكم فى العمليات التجارية يمنحهم فرصة الحصول على منافع اضافية، مثل فرصة الحصول على الغذاء من المزارعين، فأقاموا الحواجز على الطرق للحصول على رسوم على التجارة الداخلية، ونظموا اتاوات الحماية ومنع السطو ... إن هذا الأمل فى النجاة، والخلاص من الاستغلال واسع النطاق الذى يتعرض له السكان المحليون، وتحقيق المكاسب المادية وسط دمار الحرب، من الحوافز الرئيسية التى تجتذب الشباب والصبية للتحول الى مقاتلين»[٥٤].

كذلك فان الحرب قد تشمل، بطريق مباشر، أو كنتيجة فرعية، تجميع البعض للأراضى وغير ذلك من الأصول على حساب الآخرين، أى زيادة عدم المساواة حينما تكون الانعكاسات الاقتصادية طويلة الأجل غير واضحة[٥٥].

قضايا السياسات

يمكن وضع سياسات للقروض الصغيرة بحيث تحول دون زيادة حالات التوتر والصراعات التى تقود إلى الحروب.

ان الصراعات تميل الى الارتباط الوثيق بانخفاض مستويات التنمية، وعدم المساواة، والتنافس على الموارد الشحيحة، وهذه الحقيقة تشير الى نتيجة واضحة وهى ضرورة أن تسعى البلدان الى الترويج للنمو الذى يتسم بالسرعة والشمول. فاذا كانت قواعد النمو سوف تقام من خلال تدابير تهدف الى تحقيق الاستقرار والاصلاح على مستوى الاقتصاد الكلى، فان التحدى يتمثل فى ادارة هذه التدابير بطريقة لا تؤدى الى التوتر الاجتماعي، وتقلل، أو على الأقل لا تزيد، من وتيرة عدم المساواة. ويجرى الآن دعم وجهة النظر هذه على نطاق واسع، على الرغم من الصعوبات التى تعترض تحويلها الى واقع. فقد أشير فى تقرير للبنك الدولى صدر عام ١٩٩٧[٥٦] الى:

«ان البنك يحتاج الى أن يدرج القلق ازاء الصراع فى عمليات التنمية. وعليه أن يضمن ألاّ تؤدى تدخلاته الى تفاقم عدم المساواة السائد .... وان هذه التدخلات تخفف من أوضاع الصراع المحتملة، من خلال التحليل الاجتماعي الحكيم والاهتمام الكافي بسياسات التوزيع ...».

فالتركيز واسع النطاق على تحقيق الاستقرار بسرعة، الذى يتضمن تدابير تقشفية مالية صارمة، قد يتعارض مع الاستثمارات اللازمة لاحياء القطاع الزراعى، فضلا عما يسمى بمكاسب السلام (أنظر الاطار رقم ١٠ المنشور على الصفحة رقم ٩٢). ففى حين أن برامج الاستقرار والتكيف تتطلب عادة الحد من تدخل الدولة فى الأسواق، فان أوضاع ما بعد الصراع تحتاج عادة الى زيادة دور الدولة فى مساعدة المجتمعات المحلية خلال عمليات اعادة البناء، وذلك، على سبيل المثال، من خلال توفير السلع والخدمات بصورة مباشرة لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المدخلات الزراعية.

وتكتسى قضايا التوزيع أهمية خاصة، بما فى ذلك تلك القضايا الكامنة فى القطاع الزراعى، حيث تكون الصراعات على الموارد فى كثير من الأحيان مباشرة، وتحدث فى سياق تزايد عدم المساواة والندرة. ومن المهم للتنافس على الموارد الشحيحة أن يتم فى بيئة تتسم بالمساواة والعدالة، وفى اطار قانونى سارى، ومعايير مقبولة بصورة عامة للسلوك التجارى، واحترام حقوق الملكية سواء أكانت فردية أو مشاع. ويعتبر انفاذ التشريعات، التى تدعم هياكل ملكية الأراضى والتى تتسم بالانصاف، خطوة كبيرة فى هذا الاتجاه. «والاهتمام الكافي بسياسات التوزيع» قد يعنى بالنسبة لكثير من البلدان المتضررة من الصراع، فى المدى القصير، التخفيف من تأثيرات التنافس على صغار المزارعين خلال فترة التحول، التى يجرى فيها إعادة ارساء خدمات التسويق العادية ومرافق النقل والارشاد الزراعى.

يساعد التشجيع على دعم التنمية الريفية على الحد من مخاطر الصراعات فى البلدان المعتمدة على الزراعة.

ولقد لوحظ أن أكثر البلدان المعرضة للصراع تضم الكثير من تلك البلدان التى تشكل فيها الزراعة عنصرا رئيسيا فى الاقتصاد، وحيث تكون غالبية السكان من أهالى الريف. وفى تلك الأوضاع، لا يؤدى تعزيز التنمية الزراعية والريفية الى دعم التنمية والأمن الغذائي العام فقط ، بل يشكل أيضا طريقة قوية للحد من مخاطر الصراع.

وسوف تبدو المحافظة على المخزونات الغذائية الاستراتيجية على أنها استجابة واضحة لأوضاع انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع، غير أن هذه المحافظة عملية مكلفة بصورة مزعجة، كما أنها صعبة الادارة وخاصة خلال الصراعات، عندما تتوقف وسائل النقل وتصبح صوامع الغلال هدفا طبيعيا للهجوم.

كذلك فان بناء مرافق التخزين الزراعى والمحافظة عليها فى المناطق المعرضة للصراع لن يكونان خيارا سليما، الا اذا أمكن حمايتها والتحكم فيها، واذا أمكن توجيه الأغذية المخزنة بفعالية الى المناطق التى تحتاجها. كما ينبغي ملاحظة أن المحافظة على مخزونات الأغذية بصورة كافية فى المناطق الاستوائية والرطبة هى من الأمور الصعبة للغاية وباهظة التكلفة.

الإطار رقم ١٠

هل توجد مكاسب للسلام

يبدو أن نزع السلاح وتسوية الصراعات يؤديان الى تحويل الانفاق العام نحو النمو الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية، وهى المسائل التى تعرف عامة باسم «مكاسب السلام». غير أن هناك عددا من العوامل التى قد تحول دون تحقيق هذه المكاسب:

- هناك تكاليف ترتبط بتحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية. وهذه التكاليف تشمل الاحتفاظ بالموظفين، وتمويل عمليات اعادة التوطين (ربما بما فى ذلك تزويد السكان بالأدوات الزراعية)، وتحويل القواعد العسكرية.
- حيثما لا توجد اعادة توزيع مباشر لليد العاملة من العمل العسكرى الى العمل المدنى، تنتشر البطالة.
- ان تحقيق مكاسب السلام يعتمد على الانهاء الحاسم للصراع، الا أن طبيعة الحرب الأهلية لا تتضمن نهاية واضحة للعمليات الحربية. اذ يستمر عدم الأمان السياسى والاقتصادى والمادى، فى غالب الأحيان، بعد الانهاء الرسمي للحرب. ويؤدى ذلك الى ظهور حوافز سلبية ضد اعادة توزيع الموارد على الأغراض الانتاجية، خاصة بواسطة القطاع الخاص، وفى نفس الوقت، يخلق استمرار التوتر الحاجة الى استمرار الانفاق على الأمن القومى.
- هناك مشكلات مالية ذات صلة بتحقيق مكاسب السلام.
- ان جميع الايرادات الحكومية قد لا يزيد بعد نهاية الحرب. فعلى سبيل المثال، استخدمت الدولة فى اثيوبيا تدابير قسرية لجمع الايرادات خلال الحرب، وعندما نبذت هذه التدابير مع قدوم السلام، حدث انخفاض فى الايرادات الحكومية.
- ان أى مكاسب مفترضة للسلام يمكن أن تختفى بسهولة عندما تكون هناك حاجة وضغوط خارجية للحد من العجز.
- لا توجد آلية تلقائية لتحقيق مكاسب السلام، فهى فى النهاية مسألة سياسية فى سياق توترات اجتماعية شديدة الحساسية.

والقرائن على مكاسب السلام هى قرائن غامضة. فبعد ثمانى سنوات من السلام، كان الاقتصاد الأوغندى ما يزال دون الذروة[١] التى حققها قبل الحرب بمراحل. وفى جنوب أفريقيا ومنطقة الجنوب الأفريقى، لم تتحقق بعد المنافع الاقتصادية لمكاسب السلام على الرغم من اجراء خفض بنسبة ٤٥ فى المائة فى ميزانية الدفاع فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥[٢]. ومع ذلك، هناك أمثلة على التأثيرات المحتملة لمكاسب السلام. فعلى الرغم من أن الاقتصاد فى موزامبيق ما زال أيضا دون مستوياته قبل تحقيق الاستقلال، فقد أصبح البلد، منذ توقيع اتفاق السلام عام ١٩٩٢، من بين أسرع البلدان نموا فى العالم.

ومن ناحية أخرى، فان انعكاسات مكاسب السلام على الزراعة يحيط بها الغموض، ولم يجر أى تحليل مباشر للتأثيرات على هذا القطاع. ولعل أوضح آلية يمكن من خلالها تحقيق مكاسب السلام هى عودة اللاجئين، والنازحين داخليا، والجنود المسرحين، حيث يمثل جميعهم عودة اليد العاملة الى الزراعة. ومن الممكن اصلاح بعض المبانى والمعدات المرتبطة بالزراعة أو استبدالها بسرعة نسبية بعد الحرب، كما سيتزايد الأمن ويحدث

تحسن كبير فى كفاءة الأسواق. ومن المحتمل أيضا استبدال مخزونات البذور بسرعة بمساعدة من الجهات المتبرعة. غير أن من المحتمل أن يؤدى عدد من المشكلات الى عرقلة تحقيق مكاسب السلام بصورة سلسة فى الزراعة. فالألغام الأرضية فى كثير من مناطق الصراع سوف تحتاج الى سنوات لازالتها. وفى زمبابوى ما زالت بعض المناطق محاطة بالأسوار بعد عشرين عاما من الصراع فى البلاد[٣].

ومن المحتمل أن تتأثر عملية تنشيط الأسواق والحد من الفقر بالسرعة والدقة اللتين سيمكن بهما عادة بناء البنية الأساسية فى الريف. ولا يتعلق هذا الأمر بمجرد اعادة تشييد البنية الأساسية فقط، بل أيضا بتحديد أولويات الاستثمار فى هذه البنية. وأكدت عملية الرصد، التى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة، لتأثيرات الصراع على الأغذية والزراعة فى سيراليون وليبيريا، الدمار الهائل الذى لحق بالبنية الأساسية. وأخيرا، ففى كثير من أوضاع ما بعد الحرب، تؤثر التغييرات المؤسسية على الانتاج الزراعى، والحصول على الأراضى، والأمن الغذائي. وقد استمرت فى معظم هذه الأوضاع المنازعات الخاصة بملكية الأراضى بعد السلام.

وباختصار، فان مكاسب السلام ليست كلمة سحرية. فتحقيق مكاسب السلام ليس عملية تلقائية، بل عملية تعتمد على خيارات تتخذها العناصر الفاعلة المعنية، ليس أقلها الجهات المتبرعة الخارجية. ويتعين على الجهات المتبرعة أن تدرس بعناية الطريقة التى يمكن أن تؤدى بها تدخلاتهم الى الحد من تكاليف التحول، وتعظيم منافع السلام المحتملة. ونظرا لأن منافع مكاسب السلام قد تظهر فى الأجلين المتوسط والطويل، يتعين على الجهات المتبرعة أن تقدم التزامات طويلة الأجل لدعم عملية تحقيق هذه المكاسب.

---

(١) J.-P. Azam et al. 1994. Some economic consequences of the transition from civil war to peace. Policy Research Working Paper No. 1392. Washington, DC, World Bank.

(٢) P. Batchelor and S. Willett. 1998. Disarmament and defence industrial adjustment in South Africa, p. 170. Oxford, UK, Stockholm International Peace Research Institute and Oxford University Press.

(٣) S. Willett. 1996. Military spending trends and developments in southern Africa: South Africa, Angola, Zimbabwe, and Mozambique, p. 36. Report for the Development Co-operation Directorate, OECD. 3 January 1996, London, Kings College, University of London. (mimeograph)

المصادر: C. André and J.-P. Platteau. 1995. Land relations under unbearable stress: Rwanda caught in the Malthusian trap. Namur, Belgium, Centre de Recherche en Économie du Developpement, Faculty of Economics, University of Namur; P. O'Brien.1988. The economic effects of the American civil war. Studies in Economic and Social History. Basingstoke. UK, and London, Macmillan; S. J. Stern. 1998. Shining and other paths: war and society in Peru, 1980-95. Durham, UK, and London, Duke University Press.

ويتيح الاتفاق بشأن الزراعة، فى اطار منظمة التجارة العالمية (جولة أوروغواى)، للبلدان تخزين السلع لأغراض الأمن الغذائي، وامكانية البيع من هذه المخزونات لفقراء الريف والحضر بأسعار أقل من تلك السائدة فى الأسواق. ويتسم الاتفاق بشأن الزراعة، بصفة عامة، بالمرونة الشديدة تجاه السياسات الزراعية الموجهة بصورة مباشرة الى التخفيف من حدة الفقر، وهى سياسات ذات أهمية كبيرة فى أوضاع الصراع. ويكتسي القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرامج الاصلاح على البلدان النامية الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية (ما يسمى بقرار التأثيرات السلبية) أهمية خاصة فى اطار هذا الاتفاق. ويبين هذا القرار عزم الأطراف على اقامة آليات لضمان عدم تأثير القواعد المنصوص عليها فى الاتفاق بشأن الزراعة تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي للبلدان الأقل نموا وذات العجز الغذائي (أى جميع البلدان المتضررة من الصراع تقريبا) وذلك من خلال (١) استعراض مدى كفاية المعونة الغذائية؛ (٢) ضمان توفير المواد الغذائية لهذه البلدان على أسس تيسيرية بصورة متزايدة؛ (٣) الالتزام بدراسة طلبات الحصول على المساعدات المالية والفنية لتعزيز النمو الزراعي والأمن الغذائي. غير أنه لم تتخذ، حتى نهاية التسعينات، أية خطوات ملموسة لتنفيذ هذه الالتزامات.

سياسات المساعدة على الانتعاش

تشير التجارب المختلفة للبلدان الى وجود تباين رهيب فى سرعة الانتعاش الزراعي بعد انتهاء الصراع. ففى موزامبيق، كان الانتعاش سريعا بصورة غير عادية، فى حين كان بطيئا بصورة تدعو الى الاحباط فى نيكاراغوا. والدروس المستفادة من هذه التجارب ليست شاملة دائما. فما زال يتعين اجراء المزيد من البحوث لتحديد المدى الذى يمكن أن تذهب اليه السياسات (فضلا عن نوع السياسات وتوليفتها) فى تيسير انتعاش الزراعة بعد انتهاء الصراع. غير أنه يمكن ابداء عدد من الملاحظات العامة.

فللقطاع العام عدد من المهام فى عملية الانعاش. فأولا، هناك الاحتياجات المباشرة لاعادة توطين اللاجئين والمتحاربين السابقين، واحياء الأراضى، واصلاح البنية الأساسية، واعادة دمج المجتمعات المحلية فى شبكات التسويق. وعلاوة على ذلك، هناك برامج تقطع شوطا أبعد من ذلك نحو تسوية التوترات الهيكلية التى تولد الصراع – من خلال بعض الاجراءات مثل تطبيق اللامركزية على السلطات والموارد، والترويج لصنع القرار القائم على المشاركة بدلا من القرارات التى تصدر من أعلى إلى أسفل، وتوضيح حقوق الملكية الريفية. غير أن من المحتمل أن يرى القطاع العام، فى أوضاع ما بعد انتهاء الصراع، أن وسائله للتدخل قد ضعفت الى حد كبير، فى حين قد تستغرق عملية بناء القدرات بعض الوقت. وفى هذه الظروف، سوف تعتمد سرعة الاحياء على دينامية القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى عمل المنظمات غير الحكومية التى تضطلع فى كثير

من الأحيان بدور حاسم فى هذه النشاطات مثل تسليم مواد الاغاثة، وتقديم المشورة للمجتمعات المحلية، ودعم نشاطات التخطيط والبرمجة المحلية.

وتتطلب السياسات الزراعية، فى أوضاع ما بعد الصراع، اقامة توازن بين نشاطات الاغاثة وجهود التنمية. وقد لوحظ، فى الواقع، أن «فجوة قد ظهرت بين الاغاثة والتنمية، مما يكون له انعكاسات على الأجهزة التى تشترك عادة فى أى من هذين النشاطين. ولذا، فان الحاجة ملحة الى تدخلات لسد الفجوة بين الانتقال من الاستجابة للطوارئ الى تحقيق التنمية المستدامة وتيسير الاسراع بوتيرة هذا الانتقال»[٥٧]. وينبغي الى أقصى حد ممكن أن يكون التركيز على أهداف التنمية طويلة الأجل، ذلك أنه حتى برامج انعاش الزراعة، التى تبدأ عقب انتهاء المعارك مباشرة والتى تهدف الى الاغاثة واصلاح البنية الأساسية، يمكن ربطها باستراتيجية انمائية طويلة الأجل. غير أن هناك الكثير من العقبات التى تحول دون الترويج الفعال للتنمية المستدامة فى ظروف ما بعد الحرب مباشرة، ليس أقلها نقص الارادة السياسية والقدرات المؤسسية. وقد تحدث توترات بين السعى الى بناء القدرات على المدى الطويل، والعمل المباشر على تعظيم منافع خطط الأشغال العامة كثيفة العمالة، وهى توترات ينبغي تسويتها مع مراعاة الظروف الواقعية.

يتعين ربط جهود الاغاثة من الطوارئ بأهداف التنمية طويلة الأجل.

ويمكن بذل جهود التنمية خلال مرحلة الطوارئ عن طريق بناء القدرات الخاصة بالخدمات الحكومية المحلية والقطرية، التى توفر المدخلات الزراعية وخدمات الارشاد ومشورة التسويق. ويتطلب ذلك عادة تدريب الموظفين على النشاطات التى توفر الخدمات للمجتمعات الريفية. ويمكن الجمع بين توفير التدريب وتعزيز الصلات بين نشاطات القطاعين العام والخاص، التى ثبتت أهميتها فى تحقيق النمو السريع فى مختلف أنحاء العالم. وتعزيز هذه الصلات هو، فى جزء منه، مسألة تتعلق بتطوير المؤسسات الريفية الفعالة، مثل مكاتب الترويج لفرص العمل فى القطاع العام وشبكات أجهزة التنمية المحلية. كما أنه يشمل تشجيع العلاقات بين كل من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام. فاحياء القطاع الزراعي بعد انتهاء الصراع، بحكم طبيعته، عملية خاصة بالقطاع العام، وان كانت هناك حاجة الى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

وتتطلب عملية انعاش القطاع الزراعي تدابير من جانب الجهات المتبرعة الخارجية، فضلا عن جهود قطرية قوية. وقد وضع عدد من منظمات الأمم المتحدة سياسات للقيام بعمليات فى البلدان المتضررة من الصراع. وتغطي مشاركة المنظمات الدولية طائفة واسعة من النشاطات، ابتداء من اعادة التشييد المادى وبناء المؤسسات وتسريح القوات، الى اقامة أو اعادة اقامة مجتمع شامل خال من التمييز. فيمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يوفر الاغاثة، وبوسع منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم المشورة فيما يتعلق بقضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وفى امكان البنك الدولي أن يمول البنية الأساسية. غير أن من المهم، لسرعة تحقيق الانتعاش، أن تقدم هذه المساعدات من هذه المنظمات، وغيرها من الوكالات، بصورة تتسم بالاتساق والتعاون فيما بينها ومع الحكومة.

فلهذه الأخيرة ، بدورها، دور حاسم فى توفير المناخ السياسى والاقتصادى الملائم، والبيئة المؤسسية القادرة على تعظيم المنافع من المساعدات الخارجية.

ويشمل دور منظمة الأغذية والزراعة فى البلدان المتضررة من الصراع طائفة واسعة من النشاطات. فمجرد أن تسمح أوضاع الأمن، توفد المنظمة البعثات لاجراء عمليات التقييم التى تهدف الى وضع تقديرات كمية للاحتياجات من المساعدات الغذائية والطارئة للزراعة. وقد تشمل عمليات التقييم تأثير الصراع على العرض والطلب على الأغذية القطرية، وأوضاع الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بالمجموعات المتضررة، واحتياجات السكان من المساعدات الغذائية الدولية، وامكانيات الانتاج الزراعي فى المناطق المتضررة، والحاجة الى الاغاثة الزراعية للتمكين من استئناف الانتاج بسرعة، والحاجة الى تدابير طويلة الأجل للاحياء واعادة التعمير. وتستخدم عمليات التقييم هذه كأساس لجهود الاغاثة التى تضطلع بها المنظمة، كما توزع بسرعة على المجتمع الدولي حتى يمكن الحصول على استجابة فعالة وحسنة التوقيت من جانب الجهات المتبرعة.

وتقدم المنظمة «مساعدات الاغاثة الزراعية» التى تعرّف بأنها مساعدات احياء الزراعة التى تقدم على أساس طارئ. وتهدف هذه الاغاثة الى سرعة الحد من الاعتماد على المساعدات الغذائية الطارئة، وتوفير أساس للاحياء على المدى الطويل. وتشمل المساعدات توفير المدخلات الزراعية الأساسية مثل البذور والأسمدة والحيوانات والامدادات البيطرية، لتمكين السكان المتضررين من استئناف نشاطات الانتاج الأساسية فى وقت يسمح ببدء موسم الزراعة التالي، حيثما يكون ذلك ممكنا.

غير أن مساعدات الاغاثة الزراعية لا تقتصر على توفير المدخلات الزراعية، اذ تشمل عمليات الاغاثة الزراعية الخاصة أيضا توفير الخدمات والمشورة الفنية، التى لا تتوافر لدى وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية.

وتسند منظمة الأغذية والزراعة الاهتمام أيضا، فى تدخلاتها للاغاثة، للتغلب على المعوقات التى تواجه تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعرضة للخطر فى المناطق المتضررة، فضلا عن توفير المعلومات الملائمة التى تتيح للأسر المتضررة اتخاذ الخيارات المستنيرة، فيما يتعلق بالحصول على الأغذية واعدادها وتوزيعها فى الأوضاع غير المألوفة.

وبعد الانتهاء من الاغاثة الزراعية المباشرة، تقدم المنظمة المساعدات لاستعادة نشاط الخدمات والمؤسسات الخاصة بالارشاد والخدمات البيطرية ووقاية النباتات والامداد بالمدخلات، حيثما تكون قد تعرضت للتوقف، ولاعادة البناء المادى للبنية الأساسية الزراعية، مثل السدود وشبكات الرى والأسواق ومرافق تخزين المحاصيل.

كما توفر المنظمة السياسات والاستراتيجيات لدعم برامج الانتعاش والتنمية فى قطاعي الأغذية والزراعة. وتوجه هذه المساعدات نحو انهاء الحاجة الى الاغاثة ونحو اتاحة الفرصة لتحقيق التنمية. وتشمل

النشاطات التى تساعد على استدامة التنمية تلافى المزيد من الكوارث وحالات الطوارئ والاستعداد لمواجهة احتمالاتها. ويسند اهتمام كبير لتعزيز التنسيق بين المؤسسات المحلية النشطة فى مجال مواجهة الطوارئ وتحقيق التنمية، وللتشجيع على مشاركة السكان المتضررين فى تصميم وتنفيذ التدخلات الرامية الى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسر. وتمنح الأولوية لاحتياجات الأسر التى تعانى من انعدام الأمن الغذائي، وللترويج لسبل المعيشة المستدامة والسليمة.

الحواشى

(١) وضع هذا التقرير على أساس المعلومات المتوافرة في مارس/ آذار ٢٠٠٠ . ويمكن الحصول على المعلومات الجارية عن أسواق القمح من تقرير توقعات الأغذية الذي تصدره المنظمة كل شهرين.

(٢) يمكن الحصول على إحصاءات أكثر تفصيلا عن شحنات المعونة الغذائية من الحبوب وغير الحبوب من موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.fao.org/ ضمن القواعد البيانية الإحصائية ثم جميع القواعد البيانية.

(٣) محسوبة بالعملات المحلية.

(٤) مالم يذكر غير ذلك، تأتى التقديرات والتوقعات الاقتصادية الواردة فى هذا الجزء من «التوقعات الاقتصادية العالمية» الصادرة عن صندوق النقد الدولى، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩ .

(٥) UN. 1999. The World Economy in 1999. Washington, DC

(٦) أعد معهد تحليل السياسات، جامعة تورنتو، كندا، بالاشتراك مع مشروع لينك، هذه التوقعات لمنظمة الأغذية والزراعة.

(٧) *بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التى تمتلك أقل قدرة على تمويل الواردات* الغذائية، هى مجموعة فرعية من فئات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لدى المنظمة. وتتألف هذه المجموعة الفرعية من ٣١ بلدا (١٧ فى أفريقيا و ٣ فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى و ٨ فى آسيا والمحيط الهادى و ٣ فى الشرق الأدنى)، وتشكل فيها الواردات الغذائية نسبة ٢٥ فى المائة أو أكثر من مجموع عائدات التصدير. أما اقتصاديات البلدان النامية المعتمدة اعتمادا كبيرا على الصادرات الزراعية فتتألف من ٤٧ بلدا (٢٤ فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٨ فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى و ٥ فى آسيا) وهى البلدان التى تعادل صادراتها من الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ما لا يقل عن ٢٠ فى المائة من مجموع صادراتها أو ٢٠ فى المائة من مجموع وارداتها.

(٨) جرى توثيق حالات الفشل في تقديم القروض في الريف على نطاق واسع أنظر: FAO/GTZ. 1998. Agricultural finance revisited: Why? Agricultural Finance Revisited No. 1. Rome (see also other publications in this series); World Bank.1975. Agricultural credit. Washington, DC; and World Bank. 1993. A review of Bank lending for agricultural credit and rural finance, 1948-1992, Washington, DC.

(٩) مسجلون رسميا كأعضاء في حملة مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة.

(١٠) أعضاء الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهم الجهات المتبرعة الرئيسية للقروض الصغيرة. وقد أنشئت هذه الجماعة الاستشارية عام ١٩٩٥ ويوجد مقرها الرئيسي في البنك الدولي.

(١١) تتباين مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة من حيث الحجم، والخبرات، وقاعدة التمويل، والغرض، والتغطية الجغرافية، وغير ذلك من الخصائص. وقد تكون هذه المؤسسات تحت إدارة الدولة أو الحكومة المحلية أو أصحاب البنوك الخاصة أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية أو منظمات المجتمع المحلي. وقد تكون القروض الصغيرة هي النشاط الرئيسي لإحدى مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، أو جزء من الاستراتيجية الإنمائية العامة للحكومة، أو المنظمة غير الحكومية.

(١٢) التقديرات الأخرى لعدد المقترضين تقل عن ذلك، بما في ذلك ٩ر٦ مليون على أساس تقديرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٩٩٩)، و ١٦ مليونا حسب تقديرات البنك الدولي (١٩٩٩).

(١٣) S. Khandker. 1998. Fighting poverty with microcredit, p.11 Washington, DC, World Bank.

(١٤) UNCDF. 1999. Working paper on microfinance. New York

(١٥) نفس المرجع.

(١٦) تضم مؤسسة الخدمات المالية الصغيرة عامة عنصر التوفير. غير أن هذه الدراسة تركز على جوانب القروض في هذه الحركة.

(١٧) يقول Khandker (الصفحة ١٥٠ نفس المصدر، الحاشية ١٣) إن المزارعين الهامشيين

يحصلون على ٧٢ في المائة من القروض الصغيرة المقدمة للزراعة، مقابل ٣ في المائة من القروض الزراعية المقدمة من مصارف التنمية الزراعية.

(١٨) المنظمة «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٨».

(١٩) IFPRI. 1998. Rural finance and poverty alleviation. Washington, DC

(٢٠) نوقشت هذه القضايا باستفاضة من جانب البنك الدولي وغيره من الجهات، ١٩٩٣ - أنظر الحاشية رقم ٨، و K. Hoff and J. Stiglitz. 1990. Introduction: imperfect information and rural credit markets: puzzles and policy perspectives. The World Bank Economic Review, 4 (3).

(٢١) J. Morduch 1998. Does microfinance really help the poor? New evidence from flagship programs in Bangladesh. HIID, Harvard University (unpublished document).

(٢٢) J. D. von Pishke (1999. Poverty, human development and financial services UNDP Occasional Paper No. 25)، على الرغم من ان بشكي وجد أن هذه البرامج لا تؤثر في معدلات السداد، فانها على مايبدو تؤثر في القدرة على تحقيق الكسب.

(٢٣) انظر الحاشية رقم ١٣ .

(٢٤) ٩٥ في المائة من المقترضين من بنك جرامين هم من النساء.

(٢٥) أنظر الحاشية رقم ١٣ .

(٢٦) J. Morduch. 1999. The Grameen Bank: a financial reckoning (unpublished mimeo). Available at: www.wws.princeton.edu/-rpds/macarthur/workingp l.html.

(٢٧) تتراوح أسعار الفائدة الحقيقية المقررة على القروض الصغيرة بين ٥ر٢ و ٦ في المائة شهريا مقابل ٧ إلى ٤٠ في المائة شهريا لدى المرابين وذلك وفقا لمصادر العديد من البلدان.

(٢٨) Khan et al., cited in H. Zaman. 1999. Assessing the poverty and vulnerability impact of microcredit in Bangladesh: a case study of BRAC. Background paper for the WDR 2000/2001. Washington, DC, World Bank. يذكر البنك الدولي (٢٠٠٠، الجزء ٥-٣٥) أيضا أن القروض الصغيرة عندما تستخدم كوسيلة خارجية للتعامل من جانب المقترضين، تخصص العائدات عادة لتكوين الأصول وليس للاستهلاك المباشر.

(٢٩) تشير بعض البحوث إلى أن التحكم في القروض والنشاطات الإنتاجية قد يظل مع الذكور في الأسرة (e.g. L. Mayoux. 1999. Women's empowerment and microfinance programmes: approaches, evidence and ways forward. Milton Keynes, UK, Development Policy and Practice Working Paper No. 41) الا ان هذا الموضوع جرت مناقشته في نشرات أخرى.

(٣٠) S. Schuler, S. Hashemi and A. Riley. 1997. The influence of women's changing roles and status in Bangladesh's fertility transition. World Development, 25 (4)

(٣١) E. Ostrom, R. Gardner and J. Walker. 1994. Rules, games and common-pool resources. Ann Arbor, USA, University of Michigan Press.

(٣٢) يشير Khandker (أنظر الحاشية رقم ١٣) إلى ارتفاع عائدات مردودية تكاليف قروض بنك جرامين بالمقارنة ببرامج القروض الصغيرة الأخرى، وبرامج الأغذية الموجهة ومصارف التنمية.

(٣٣) قدر البنك الدولي في احدى الوثائق أن أكثر من ٥٠ بلدا قد تعرض لصراعات أهلية خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٥- أنظر World Bank. 1997. A framework for World Bank involvement in post-conflict reconstruction, p. 3. Washington, DC في هذه الوثيقة كان العدد المستخدم ٣٣ (أنظر الاطار رقم ٥).

(٣٤) J.Carter. 1999. First step toward peace is eradicating hunger. International Herald Tribune, 17 June 1999.

(٣٥) أنظر: R.H. Green. 1987. Killing the dream: the political and human economy of war in sub-Saharan Africa. IDS Discussion Paper. Brighton, UK, Institute of Development Studies; R.H. Green. 1994. The course of the four horsemen: the costs of war and its aftermath in sub-Saharan Africa. In J. Macrae and A.

Zwi, eds. War and hunger: rethinking international responses in complex emergencies. London, Zed Books; F. Stewart. 1993. War and underdevelopment: can economic analysis help reduce the costs? Journal of International Development, 5(4): 357-380; and F. Stewart. 1998. The root casuses of conflict evidence and policy implications. Paper prepared for conference on War, Hunger and Displacement: the Economics and Politics of the Prevention of Humanitarian Emergencies, Stockholm, 15- 16 June 1998. UN University/ World Institute for Development Economics Research.

(٣٦) للاطلاع على المناقشات الأساسية الخاصة بتكاليف الحرب أنظر C. Cramer. 1999. The economics and political economy of conflict in sub-Saharan Africa. Paper presented to the Standing Committee on University Studies of Africa (SCUSA) conference, Norwich, UK, September 1999. For a historical parallel for the First World War, see: A.S. Milward. 1984. The economic effects of the two world wars on Britain, second edition. Studies in Economic and Social History. Basingstoke, UK, and London, Macmillan.

(٣٧) تحدد الطريقة التى اتبعت نموذجا بسيطا للتوازن حيث يجري تحديد مستوى الانتاج الزراعي فى حالة عدم وجود الصراع، على أساس عاملين الأسعار النسبية والمتغيرات الاتجاهية. ويعمل الأول على تحديد قرارات المزارعين المثلى فيما يتعلق بالانتاج فى المدى القصير، بينما يقرب الأخير من معدلات نمو اليد العاملة والتغيير الفنى. وتقدر خسائر الصراع ضمن هذا الاطار من خلال متغير اسمي يراعى قيمة الوحدة فى سنوات الصراع. وفى هذه الدراسة، جرى تحديد سنوات الصراع فى كل بلد من خلال استكمال المعلومات من عدد من المصادر المتخصصة فى رصد الصراعات. ويبين الشكل رقم ١٣ عدد البلدان النامية التى تعرضت لخسائر كبيرة من الناحية الاحصائية نتيجة للصراعات. وفى حين أن هناك بلدانا أخرى تضررت من الصراع، فان تأثيره على الزراعة غير مهم من الناحية الاحصائية، أو أن بيانات تقدير هذا التأثير غير متوافرة . ويبين عدد البلدان أنه بعد زيادة استمرت لمدة تقترب من ١٥ عاما، وصل عدد الصراعات التى تقلل من الانتاج الى ذروته فى ١٩٩٠، ثم أخذ بعد ذلك فى الانخفاض.

(٣٨) P. Svedberg. 1990. Undernutrition in sub-Saharan Africa: a critical assessment of the evidence. In J. Dreze and A. Sen. The political economy of hunger. Oxford, UK, Clarendon Press.

(٣٩) منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦ . المساعدات الغذائية والأمن الغذائي «الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية»، المجلد الثالث، رقم ١٣ . يستند هذا التقدير الى افتراض، وان كان غير واقعي، يرى أن فى الامكان توجيه المساعدات الغذائية بصورة تتسم بالكمال.

(٤٠) تم تقدير خسائر الصراع فى أمريكا الوسطى بطرق مماثلة: J. Weeks. 1997. Trade liberalization, market deregulation and agricultural performance in Central America. Journal of Development Studies, 35(5).

(٤١) L. Luckham, I. Ahmed and R. Muggah. 1999. The impact of conflict on poverty in sub-Saharan Africa. Background Paper for World Bank Poverty Status Assessment for sub-Saharan Africa. Brighton, UK, Institute of Development Studies, University of Sussex, p. 21-22.

(٤٢) خير مثال على ذلك هو الصراع فى أنغولا حيث اشتركت حركتان من الحركات المعادية للاستعمار فى حرب ضد بعضها البعض وضد الجيش البرتغالي.

(٤٣) يمكن فى بعض المناسبات حصول المتمردين على درجة من الاعتراف الدولي بمنحهم صفة «المتحاربين» كما حدث بالنسبة للمتمردين فى السلفادور فى الثمانينات.

(٤٤) فى أنغولا، فاق الموت والدمار، اللذان حدثا خلال العامين اللاحقين لاتفاق السلام لعام ١٩٩٢، ما حدث خلال الفترة من ١٩٦١، تاريخ بدء الصراع ضد الاستعمار، الى ١٩٩٢ . أنظر التقديم الذى وضع للدراسة التى أعدها E. Medi. 1997 Angola: study of vocational rehabilitation, training and employment programmes for persons disabled by the conflict: experiences and issues. Geneva, ILO

(٤٥) للحصول على استعراض لتاريخ الاضطرابات التى تتعرض لها الزراعة بسبب الصراعات منذ القرن الثاني عشر وما بعده، أنظر: PRIO. 1999. To cultivate peace: agriculture in a world of conflict. PRIO Report No. 1/99. Oslo. International Peace Research Institute.

(٤٦) E. Messer, M.J. Cohen and J. D'Costa. 1998. Food from peace: breaking the links between conflict and hunger. Food, Agriculture and the Environment Discussion Paper No. 24. Washington, DC, IFPRI.

(٤٧) فعلى سبيل المثال، كانت أنغولا قبل الاستقلال تحتل المركز الرابع بين الدول المصدرة للبن فى العالم، غير أن الجفاف المتقطع، واهمال السياسات، والتأثيرات المباشرة للحرب، وانعدام الأمن السياسي، عوامل أدت كلها الى خفض الانتاج المخصص للتصدير سنويا من ٢٢٠ ٠٠٠ طن فى ١٩٧٣ الى ٣ ٠٠٠ طن فى ١٩٩٣، أنظر: S.H. McCormick. 1994. The Angolan economy: prospects for growth in a postwar environment. Washington, DC, Center for Strategic and International Studies. On a similar war and its effects on cashew production in Mozambique, see C. Cramer. 1999. Raising agricultural output capacity and productivity in low-income countries: with special reference to Mozambican cashew production. Background paper for UNCTAD. Least Developed Countries Report, 1999. London, School of Oriental and African Studies, University of London.

(٤٨) I. Ahmed and R.H. Green. 1999. The heritage of war and state collapse in Somalia and Somaliland: local-level effects, external interventions and reconstruction. Third World Quarterly, 20(1): 113-128.

(٤٩) T. Bruck. 1997. Macroeconomic effects of the war in Mozambique. QEH Working Paper No. QEHWPSII. Oxford, UK, Queen Elizabeth House.

(٥٠) للاطلاع على الانعكاسات الاقتصادية على توفير البنية الأساسية، أنظر: Y. Hayami and J.-P. Platteau. 1997. Resource endowments and agricultural development: Africa versus Asia. Cahiers de la Faculté des Sciences Économiques, Sociales et de Gestion - Namur, Série Recherche No.192, 1991/12. Namur, Belgium, Centre de Recherche en Économie du Developpement; R. Ahmed and N. Rustagi. 1984. Marketing and price incentives in African and Asian countries: a comparison. In E. Dieter, ed. Agricultural marketing strategy and pricing policy. Washington, DC, World Bank.

(٥١) من المعترف به منذ فترة طويلة أن تحويل الشاحنات ومعدات النقل فى أوقات الحرب عن نشاطات التجارة فى الريف، يعد من الجوانب التى تحدد العلاقات القوية بين الحرب والمجاعة. أنظر: J. Illiffe. 1987. The African poor: a history. African Studies Series No. 58. Cambridge, UK, Cambridge University Press. (حتى وان لم تكن أهلية)

(٥٢) M. Chingono. 1995. The state, violence and development: the political economy of war in Mozambique. Aldershot, UK, Avebury.

(٥٣) P. Collier. 1999. Doing well out of war. Paper prepared for the Conference on Economic Agendas in Civil Wars, London, 26-27 April 1999.

(٥٤) W. Reno. 1998. Humanitarian emergencies and warlord economies in Liberia and Sierra Leone. Paper presented at the conference on War, Hunger and Displacement: the Economics and Politics of the Prevention of Humanitarian Emergencies, Stockholm, 15-16 June 1998. United Nations University/World Institute for Development Economics Research (UNU/WIDER). p. 17-18.

(٥٥) D. Keen. 1994. The benefits of famine: a political economy of famine and relief in Southwestern Sudan, 1983-89. Princeton, New Jersey, USA, Princeton University Press. See also Luckham, Ahmed and Muggah, op. cit., note 41. For an analysis of the role of agriculture in the origins of conflict, see: PRIO,

op. cit., note 45; Stewart, 1998, op. cit., note 35; Collier, op. cit., note 53; and Cramer, op. cit., note 36.

(٥٦) البنك الدولى، أنظر الحاشية رقم ٣٣ .

(٥٧) E. Muehlhoff. and M. Herens.1997. Household food security and nutrition in agricultural relief and rehabilitation programmes. Food, Nutrition and Agriculture No. 19, p. 5.

الجزء الثانى

الأغذية والزراعة فى العالم : الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية

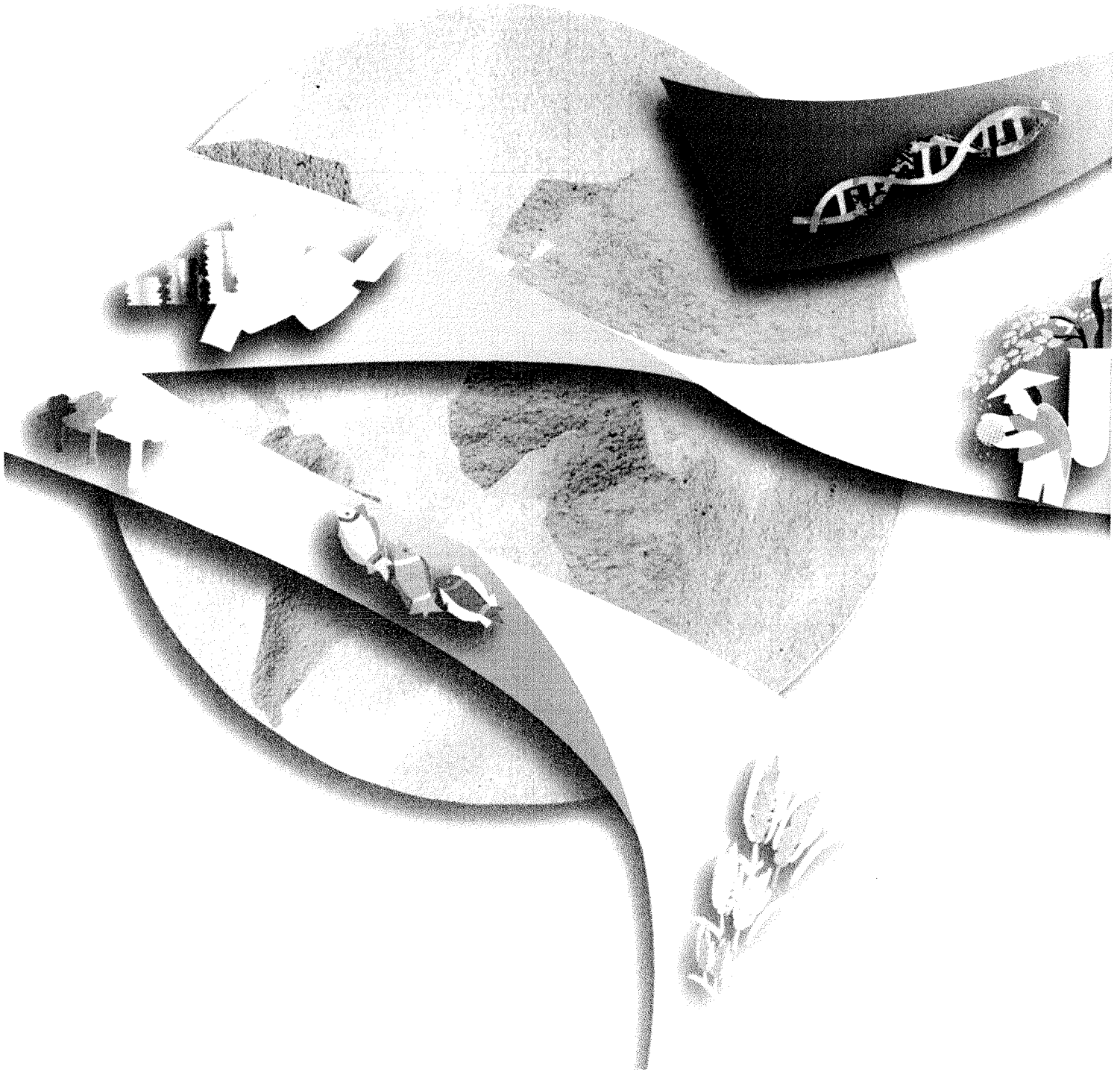

الأغذية والزراعة في العالم : الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية

إذا أردت للحاضر أن يختلف عن الماضي، فعليك بدراسة الماضي.
باروش سبينوزا

المقدمة

حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية ثورة في الأساليب الزراعية والانتاج الزراعي أدت الى حدوث تحولات في المجتمعات الريفية.

يغطي هذا الاستعراض التغيرات التي حدثت في أوضاع الأغذية والزراعة والأمن الغذائي خلال نصف القرن الماضي وذلك بغرض استخلاص مهام تتعلق بالسياسات للسنوات القادمة.

إن الخمسين عاما من أوضاع الأغذية والزراعة في العالم تصنع صورة لا يمكن رسمها إلا بفرشاة عريضة. فالفترة ليست طويلة فحسب، بل إنها كذلك حافلة بالأحداث بصورة غير مسبوقة. فالواقع أنه لا توجد في التاريخ خمسون عاما أخرى شهدت ما شهدته هذه الفترة من تغييرات واسعة النطاق وسريعة في البشرية. ولم تترك هذه التغييرات الزراعة في حالها. فقد تعرضت تقنيات الأغذية والزراعة لتحولات ضخمة، شأنها شأن المجتمعات الزراعية والريفية. ونشأت أوضاع مختلفة للأمن الغذائي أيضا في مختلف الأقاليم والبلدان وبين فئات السكان. ولقد كان التقدم مشهودا في بعض المجالات، ومخيبا للآمال في البعض الآخر. ويبدو العالم اليوم، بصورة عامة، مكانا يتسم بالثراء وينعم بالسلام، بالمقارنة بما كان عليه قبل خمسين عاما. ومع ذلك مازال الملايين من الناس، حتى في المجتمعات الثرية، يئنون تحت وطأة المعاناة التي فرضها عليهم الجوع وما يتصل به من أمراض. ومن المؤكد أن هذه التناقضات لا تقتصر على العالم المعاصر، إلا أن ما تحقق من تقدم في التكنولوجيا والموارد يجعل من الجوع أمرا يمكن تجنبه، ولذا فقد ازدادت مشاعر عدم قبوله اليوم.

وقد اختيرت، من مجال البحوث الواسع، خمسة موضوعات للمناقشة في هذا الفصل. فيقدم القسم الأول عرضا عاما بأثر رجعي، مستمدا إلى حد كبير من مستودع الذاكرة التاريخية والمؤسسية المحفوظ في الأعداد السابقة من «حالة الأغذية والزراعة»، ويتناول القسم الثاني عملية تحديث

الزراعة وتأثيراتها المختلفة على المزارعين والمجتمعات الريفية. ويركز القسم الثالث على القضايا المترابطة المتعلقة بإنتاج الأغذية الأساسية والأمن الغذائي والتغذوي. أما القسم الرابع فيحلل الإنتاجية الزراعية ومصادرها ونطاقها ومنافعها، ويناقش القسم الخامس الدور الذي تضطلع به الآليات السياسية والمؤسسية في الحد من / أو، كما يحدث في كثير من الأحيان، استمرار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويوجز القسم الأخير بعضا من الدروس الرئيسية المستمدة من نصف القرن الماضي، بالشكل الذي ظهرت به فى الأقسام المختلفة التي يتكون منها هذا الاستعراض. ومن المأمول أن تسهم هذه الدروس في زيادة الفهم والالتزام، بحيث «يصبح الحاضر مختلفا....» على حد قول سبينوزا، أي جعل الجوع ذكرى من ذكريات الماضي.

الأغذية والزراعة خلال فترة الخمسين عاما الماضية

هذا القسم عبارة عن استعراض عام تاريخي للأحداث والاتجاهات الرئيسية التي أثرت على الأغذية والزراعة خلال الخمسين عاما الماضية. وهو يعتمد بصورة أساسية على السلاسل السنوية من «حالة الأغذية والزراعة» التي صدر العدد الأول منها عام ١٩٤٧ . وتسجل هذه المطبوعات السابقة أكثر من نصف قرن من الإنجازات والنكسات في التنمية الزراعية والغذائية والأمن الغذائي، كما تبين موضوعات واهتمامات متكررة، إلا أنها تبرز أيضا التحولات الرئيسية التي جعلت من أوضاع الزراعة في العالم اليوم أمرا مختلفا عما كانت عليه منذ خمسين عاما. فلقد شهدت البيئات الاقتصادية والسياسية تغييرات عميقة، وحققت التكنولوجيا تقدما ضخما، كما تطورت تصورات السياسات وأولوياتها.

ويسعى هذا القسم إلى اقتفاء أثر التغيرات كما تحدثت عنها منظمة الأغذية والزراعة في «حالة الأغذية والزراعة» وخاصة، منذ عام ١٩٥٧، الفصول الخاصة التي تتناول قضايا مختارة. وقد أدرجت بعض الأحداث التي تبدو، عند النظر إليها الآن، أنها مهمة، إلا أنه تم تجاهلها أو استعراضها بصورة غير كاملة أو بطريقة غير دقيقة في الأعداد المعاصرة من التقرير، وتم استكمالها بمعلومات إضافية في الاستعراض الحالي. وهذا القسم انتقائي بحكم الضرورة، في تغطيته، حيث لم يدرج الكثير من نشاطات المنظمة ومبادراتها التي حظيت بانتشار واسع في الوثائق الأخرى، باستثناء بعض الأحداث المختارة المهمة التي اضطلعت فيها المنظمة بدور بارز.

ومن المأمول أن يفيد هذا العرض العام التاريخي، ليس فقط باعتباره تذكيرا بأحداث الماضي، بل أيضا مادة لإمعان الفكر بشأن الشوط الذي قطعناه لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتعزيز التنمية الزراعية والريفية، وبشأن ما تبقى من أعمال ينبغي تحقيقها، وما هي الأعمال، من واقع التجارب السابقة، التي ستساهم في تحقيق المزيد من التحسينات.

الوضع منذ نصف قرن

التدمير وإعادة البناء، ونقص الأغذية
التركيز الجغرافي للثروة والإمدادات الغذائية
آسيا - مركز الاهتمام

كان للحرب العالمية الثانية تأثير عميق على الزراعة في العالم. فوفقا للأعداد الأولى من «حالة الأغذية والزراعة»، كان الإنتاج الزراعي العالمي في نهاية الحرب يقل بنحو ٥ في المائة، ونصيب الفرد بنحو ١٥ في المائة، عما كان عليه الحال قبل الحرب. غير أن آثار هذا الصراع العالمي تباينت تباينا شاسعا من إقليم لآخر.

فقد تعرضت الزراعة لعمليات تدمير واسعة النطاق نتيجة للحرب في أوروبا والاتحاد السوفييتي ومناطق شاسعة من آسيا والمحيط الهادي وفي شمال أفريقيا. وقد اقترن الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي في تلك الأقاليم[1] بالعجز عن تمويل الواردات الغذائية، مما أدى إلى حدوث نقص حاد في الأغذية، حتى عندما توقفت العمليات الحربية. وقد تفاقمت هذه المشكلات نتيجة لسلسلة من حالات الجفاف خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ في الاتحاد السوفييتي، وشمال أفريقيا، ومناطق شاسعة من الشرق الأقصى. كما كان النقص حادا في قطاع مصايد الأسماك الذي تأثر من جراء مصادرة سفن الصيد ومعداتها وفقدها. وكانت أربعة أخماس الإمدادات السمكية في العالم تنتج في السابق في المناطق المتضررة من الحرب. كما كان تأثير الحرب شديدا على قطاع الغابات أيضا. وكانت أشد الأضرار المباشرة التي لحقت بالغابات والصناعات الحرجية في أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك الجزء الغربي من الاتحاد السوفييتي، وفي بعض بلدان الشرق الأقصى. وأدى جهد الحرب، مقترنا بتوقف تجارة الفحم، إلى الإفراط في قطع الأشجار لأغراض الوقود، وتدمير الغابات في الكثير من أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، كان الاهتمام قليلا، عموما، بإدارة الغابات.

وعلى النقيض من ذلك، كانت الإمدادات الغذائية وافرة في عدد من البلدان المنتجة الرئيسية التي نجت نسبيا من ويلات الصراع، وهي كندا والولايات المتحدة واستراليا والأرجنتين. وكما حدث في الحرب العالمية الأولى، تولت هذه البلدان دور مورد الأغذية لحلفائها، وبذلت جهودا خاصة لتشجيع الإنتاج. والواقع أن سنوات الحرب، وخاصة بالنسبة للزراعة في أمريكا الشمالية، كانت فترة توسع وازدهار. فقد زاد الإنتاج الزراعي في هذا الإقليم بنحو الثلث بالمقارنة بمستوياته قبل الحرب، وارتفعت الصادرات من الحبوب من نحو ٥ ملايين طن في ١٩٣٨ إلى متوسط سنوي يبلغ ١٧٫٥ مليون طن في ١٩٤٦ - ١٩٤٨ . وزادت واردات أوروبا السنوية الصافية من الحبوب من ٩٫٥ مليون طن إلى ١٤ مليون طن خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تحولت آسيا وأفريقيا من امتلاك فوائض من الحبوب إلى عجز فيها، وكان هذا العجز

واضحا بصورة خاصة في آسيا (التي سجلت انخفاضا من +٢ر٢ إلى - ٧ر٣ مليون طن فيما بين ١٩٣٤- ١٩٣٨ وعام ١٩٤٦). ولم تتأثر أقاليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا والشرق الأدنى وأوسيانيا إلا بصورة غير مباشرة من الحرب (من حيث نقص الإنتاج، أو فقدان الإمدادات المستوردة، أو أسواق التصدير) ولم يكن للحرب سوى تأثيرات ضئيلة نسبيا على أدائها الزراعي على مستوى الإقليم.

ولدى استعراض الأداء المتباين للأقاليم، حذرت «حالة الأغذية والزراعة» في ١٩٤٨ (ربما مشيرة إلى الفوائض الزراعية الناجمة عن الكساد في الثلاثينات) من مفارقة وجود فوائض ثقيلة الأعباء من الإمدادات الغذائية في بعض أنحاء العالم، مع وجود حالات نقص حاد في أماكن أخرى. وأعربت عن الخوف من أن يتجاوز الإنتاج الغذائي في بلدان الفوائض قدرة الاستيراد لدى بلدان العجز الغذائي - التي كان الكثير منها يعاني من نقص حاد في النقد الأجنبي - ومن أن الطاقة الزائدة لدى البلدان المنتجة والمصدرة الكبيرة قد تصبح ذات طابع هيكلي. كما أشارت إلى أن الطلب، وخاصة الطلب على المنتجات الحرجية، سوف يتقلص بعد تلبية احتياجات إعادة التعمير، وأن المواد الاصطناعية سوف تحل مكان العديد من المواد الخام الزراعية. وعلى عكس رأى بعض خبراء الاقتصاد، الذين دعوا إلى اتخاذ تدابير للحد من الإمدادات، دعت منظمة الأغذية والزراعة إلى اتخاذ التدابير لزيادة الطلب بالنظر إلى الانخفاض الشديد في مستويات التغذية التي وصل إليها السكان حتى في بعض البلدان الصناعية.

تتعايش وفرة الامدادات الغذائية في بعض بقاع العالم مع ندرتها الحادة فى مناطق أخرى. وكانت الزيادة فى الطلب على الأغذية ضرورية لتحسين مستويات التغذية.

أقاليم البلدان النامية

كشفت الأعداد الأولى من «حالة الأغذية والزراعة» عن مجموعة من الاهتمامات الإقليمية تختلف اختلافا عميقا عن الوضع في الوقت الحاضر. فقد كرست الاستعراضات الإقليمية الكثير من الاهتمام لمشكلات آسيا مع انخفاض نسبي في تغطية الأقاليم الأخرى. وقد أشير إلى أن أفريقيا، على وجه الخصوص، تعتبر أقل الأقاليم تقدما من الناحية الاقتصادية، وإن كانت تعتبر من الأقاليم التي يعتبر فيها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الرفاهية مسألة وقت (أنظر الاطار رقم ١١). ولم يتغير تصور «الأمل في أفريقيا والمأساة في آسيا» إلا بعد فترة طويلة من التجارب الإنمائية المتعارضة في الإقليمين.

ففي آسيا، صور التقرير مشكلات ذات طابع لا يمكن التغلب عليه تقريبا. فقد كان هذا الإقليم يضم نحو نصف سكان العالم، ويمتلك ما لا يزيد على خمس أراضي الكوكب. ومع ذلك كان اقتصاد الإقليم يعتمد على الزراعة إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، كانت الإنتاجية الزراعية منخفضة بشدة في الكثير من أنحاء الإقليم. فعلى سبيل المثال، كان إنتاج الحبوب من الهكتار في الأراضي المحصولية في الهند يقدر بأنه يقل، في المتوسط، بنحو ٢٠ في المائة عن متوسط البلدان النامية مجتمعة. وكان نصيب العامل من إنتاج الحبوب في الهند وإندونيسيا والصين يقل

الإطار رقم ١١

آفاق التنمية الأفريقية كما جاء في تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٤٨

«تبدو أفريقيا، من وجهة نظر الأقاليم عالية التقدم، قارة فارغة من السكان، تنطوي على إمكانيات إنتاج كبيرة، وهي منطقة للعملات غير قابلة للتحويل وتمتلك إمكانيات لتبادل السلع على نطاق واسع مع أوروبا. والواقع أن أفريقيا قد تكون، في بعض الحالات بالنسبة لأوروبا، في هذا النصف الأخير من القرن العشرين، كما كان «الغرب» بالنسبة للولايات المتحدة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر». وتعكس هذه الرؤية عن دور ومستقبل المستعمرات الأفريقية رغم قصر نظرها، وجهة النظر التقليدية السائدة في ذلك الوقت. ولم تكن أفريقيا، رغم القصور التغذوي الملحوظ، مصدر قلق فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وبدلا من ذلك، فإن الإمدادات الغذائية المحلية الكافية كانت أمرا مسلما به في هذه القارة «الفارغة» من الناحية السكانية، حيث كان السكان يتزايدون بنسبة معتدلة (١ر٣ في المائة سنويا فيما بين ١٩٢٠ و ١٩٥٠)، وحيث كانت الموارد الزراعية الغنية التى تمتلكها تشكل مجال اختصاص الإقليم.

ان الأعداد الأولى من تقرير «حالة الأغذية والزراعة» قد أساءت تقدير خطورة المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية والطبيعية التي تواجه أفريقيا، وهذه الحقيقة تتبدى أيضا في المعاملة السطحية نسبيا *لهذا الإقليم في استعراضات* البلدان النامية. والواقع أن الجهل بالحقائق، وليس تجاهلها، هو الذي يفسر هذا القصور. وقد أكد التقرير مرارا نقص المعلومات المتاحة التي تسمح بإجراء تقييم كاف للأوضاع الزراعية في أفريقيا، وللشكوك الكبيرة المحيطة بآفاق تنميتها. ويذكر تقرير عام ١٩٤٨ أن أفريقيا «... هي القارة التي تنطوي على أقل قدر من التوثيق الجيد، وإلى أن تنجز الحكومات المزيد من الأعمال التي تؤكد الحقائق السائدة في كل منطقة، لن يتسنى وضع سوى فكرة مفتتة للغاية وغير دقيقة عن أوضاع الأغذية والزراعة». وقد أصبح هذا النداء لتحسين نظم جمع المعلومات عن الأوضاع الأفريقية وتحليلها، من أجل تطبيق السياسات التي تتسم بالكفاءة، موضوعا متكررا في المطبوع على مر السنين.

بصورة كبيرة عن المتوسط في البلدان النامية. وكانت الهياكل الزراعية في جنوب آسيا تمتلك توليفة كئيبة من الاستخدام واسع النطاق للأراضي، وارتفاع نسبة الأفراد إلى الأراضي. ولم تكن الإنتاجية الزراعية وحدها هي المنخفضة، بل إن ما يقرب من ثلاثة أرباع قوى العمل كان مكرسا لإنتاج نظام غذائي هزيل. فقد كان المتحصل من السعرات الحرارية للفرد يبلغ بالكاد ٢ ٠٠٠ سعر حرارى يوميا، وكان معظم السكان يعيشون في مزارع صغيرة تنتج معظم ما يأكلونه، ويتناولون معظم ما ينتجون.

وأدت الحرب إلى تفاقم هذه المشكلات المزمنة في آسيا. وعانى قطاع الأغذية كثيرا من الحرب وعدم الاستقرار السياسي وتشريد السكان. وانخفض نصيب الفرد اليومي من السعرات خلال الحرب في جميع البلدان باستثناء تلك المنتجة للأرز: بورما (ميانمار) وسيام (تايلند) والهند الصينية (فيتنام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا). فقد انخفض هذا النصيب في الهند وباكستان واليابان والفلبين إلى نحو ١ ٧٠٠ سعر حراري يوميا. وتعرضت صناعات الصيد العظيمة في جنوب شرق آسيا لخسائر فادحة في سفن الصيد والموارد البشرية. وأصبح الإقليم في فترة ما بعد الحرب مستوردا صافيا للأغذية وهو عكس الوضع الذي كان يتمتع به تقليديا كمنتج للفوائض الغذائية. وقد لوحظ أن هذا التحول كان له أهمية كبيرة لتجارة الأغذية العالمية، وأثار تساؤلات، مازالت تناقش حتى اليوم في حالة الصين، عن مدى تجاوز الطلب على الأغذية قدرات الإنتاج المحلي في البلدان كثيفة السكان في آسيا، وما قد يسببه ذلك من نقص في الأسواق العالمية للأغذية.

وبرزت صورة مختلفة كثيرا لأمريكا اللاتينية بعد الحرب. فقد واصل الإقليم، خلال الحرب وبعدها، التوسع الاقتصادي السريع الذي سجل خلال معظم العشرينات والثلاثينات. وكان هذا التوسع أكثر ملاحظة عنه في أقاليم البلدان النامية الأخرى من خلال استراتيجيات التنمية التي تستند إلى النمو الصناعي وإحلال الواردات الذي حقق نموا ملموسا في النشاط الصناعي. وفيما بين ١٩٣٤- ١٩٣٨ و١٩٤٧، تضاعف الإنتاج الصناعي تقريبا في حين لم يزد الإنتاج الزراعي إلا بنسبة ٢٠ في المائة. كما أسهم التصنيع في زيادة توسع المراكز الحضرية، حيث تركز معظم النشاط الصناعي، وهذه ظاهرة سوف تتزايد خلال العقود التالية.

ومع ذلك، مازالت الزراعة تهيمن على اقتصاد الإقليم، وساهمت في ١٩٥٠ بنحو خمس مجموع الناتج المحلي الإجمالي، واستوعبت ما يقرب من نصف قوى العمل. وأدى ارتفاع مستوى فرص العمل والزيادة السريعة في الدخل الحقيقي إلى حدوث طلب قوي على الأغذية وخاصة في المدن. والواقع أن المعدلات السنوية للنمو السكاني في أواخر الأربعينات كانت في حدود ٢ر٧ في المائة وهي أعلى نسبة في جميع الأقاليم، وكان النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة. وعلى الرغم من تحيز السياسات ضد الزراعة نتيجة للتوجه نحو التصنيع (تم تعويضه جزئيا بدعم عام مباشر في أشكال

مختلفة)، كان أداء القطاع جيدا بصورة ملحوظة، حيث كان الإنتاج الغذائي بصورة عامة يلبي الطلب المتزايد. وظل الإقليم كذلك مصدرا صافيا للمنتجات الغذائية والزراعية، على الرغم من أن العديد من البلدان قد أصبح يعتمد بصورة متزايدة على الواردات الغذائية. وتحول الأداء الزراعي المرضي وزيادة الدخل إلى تحسن النظم الغذائية. وكانت المتحصلات الغذائية في الإقليم، التي تقدر بنحو ٤٠٠ ٢ سعر للفرد يوميا في ١٩٤٧ (بعد أن كان ٢٠٠ ٢ قبل الحرب) ، مرتفعة نسبيا بالمقارنة بأقاليم البلدان النامية الأخرى. غير أن المستويات كانت غير متساوية فيما بين البلدان (الأرجنتين ١٠٠ ٣ سعر، وبيرو ٩٠٠ ١ سعر) وبين فئات الدخل.

وكانت سنوات الحرب سنوات التقدم الاقتصادي بصفة عامة في الكثير من أنحاء أفريقيا. فكان الطلب قويا على الكثير من السلع الزراعية والمعادن التي تنتجها. واستطاع الكثير من المناطق التوسع في النشاط الاقتصادي والإنتاج الزراعي. وقد جاء فى أحد التقارير أن متوسط مستويات الدخل كان يزيد بدرجة كبيرة عما كان عليه قبل الحرب. وزاد إنتاج الأغذية الأساسية كرد فعل لزيادة الطلب، إلا أن إنتاج المحاصيل الصناعية، وخاصة القطن والسيزال والتبغ، زاد عن إنتاج المحاصيل الغذائية، على العكس من الأقاليم الأخرى. وأدى ارتفاع مستويات الدخل، وخاصة في المدن، إلى تكثيف الطلب على المواد الغذائية، التي كان يتعين استيراد الكثير منها، وأسفر ذلك عن صعوبات مالية متزايدة في العديد من البلدان. غير أنه على الرغم من أداء الإنتاج الغذائي المرضي وزيادة الطلب الفعال، ظلت مستويات التغذية منخفضة. فقد أشارت تقديرات عام ١٩٤٧ إلى أن نصيب الفرد من المتحصلات من السعرات الحرارية كان يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ سعر في شمال أفريقيا (وهو ما يقل كثيرا عن مستويات ما قبل الحرب وخاصة في الجزائر والمغرب) وبين ٠٠٠ ٢ و ٣٠٠ ٢ في معظم البلدان الأخرى.

وقد وصف الشرق الأدنى على أنه إقليم متخلف، وإن كان يمر بأسرع تحول اقتصادي. وتلاحظ «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٤٨ «أن هذا الإقليم لم يخرج سوى [حديثا] من فترة زمنية طويلة كانت فيها المسافات والزمن تحسب على أساس سرعة قوافل الإبل. وفجأة وجد الشرق الأدنى نفسه في ملتقى طرق التجارة والمواصلات العالمية... وأصبحت الزيوت المعدنية متوافرة الآن بكميات متزايدة. وأخذت أنابيب النفط تعبر الصحراء التي كانت في السابق حافلة بالغموض. وأصبحت الموانئ الجديدة والنشاطات الجديدة تتزايد باطراد. وأضحت تركيا الحديثة تختلف اختلافا شاسعا عن تركيا العثمانية التي كانت قائمة منذ ٣٠ عاما. وهذا أيضا حقيقى (الى حد ما) بالنسبة لبلدان الاقليم الأخرى»، واختتم التقرير قائلا «من العسير التكهن بنوع الزراعة التي يمكن أن تخرج من تلابيب هذا التحول الاقتصادي خلال الجيل القادم». والواقع أن نظم الزراعة في الإقليم كان يحكمها مناخ التقاليد. وكانت المياه، كما هو الحال الآن، مصدر قلق بالغ. ولم يكن هناك سوى ٤ في المائة من مساحة

الأراضي قيد الزراعة. وكانت نظم الزراعة تتسم بالممارسات والهياكل العتيقة، وتربية الحيوان منفصلة عن زراعة المحاصيل، ويحتكرها البدو الرحل. وكانت الأغنام والمعز والإبل والخيول هي أهم عناصر الثروة الحيوانية حيث كانت تربية أبقار اللحم عملية غير معروفة تقريبا.

وفي مقابل هذه الخلفية، كانت فترة الحرب فترة توسع عموما في الزراعة في الشرق الأدنى. وينطبق هذا بصورة خاصة على الحبوب واللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية، التي كانت عموما تحل مكان المحاصيل النقدية مثل القطن لتلبية الطلب على الأغذية من جانب قوات الحلفاء المرابطة في الإقليم. ولا يبدو أن المستهلكين المحليين قد استفادوا من هذا التركيز على انتاج الأغذية. غير أنه، كما تشير البيانات المتوافرة (وفي تركيا ومصر بالدرجة الأولى) حدث انخفاض في نصيب الفرد من المتحصلات من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في ١٩٤٨/١٩٤٧ بالمقارنة بالمستويات التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٣٤- ١٩٣٨، وخاصة في تركيا. فقد كان متوسط المتحصلات اليومية في ١٩٤٨/١٩٤٧ يبلغ نحو ٢ ٠٥٠ سعرا للفرد في تركيا و ٢ ٣٩٠ في مصر، بعد أن كانت ٢ ٥٠٠ قبيل الحرب في البلدين.

مصايد الأسماك والغابات

كانت مصايد الأسماك والغابات موضوع إشارات عابرة فقط في الأعداد الأولى من «حالة الأغذية والزراعة». وكانت الحقيقة المقبولة في ذلك الوقت هي أن أعالي البحار تخص كل فرد، وأنها تحتوي على مخزونات سمكية لا تنضب. وذكر مؤتمر المنظمة عام ١٩٤٦ أن «مناطق الصيد في العالم تزخر بالأسماك من جميع الأنواع. ومصايد الأسماك تمثل موارد دولية. وأن الصيد في انتظار من يجمعه وخاصة فى المناطق المتخلفة». وينطبق اعتبار مماثل على الغابات. وقد أشارت الأعداد الأولى من هذا المطبوع إلى أهمية صيانة الغابات وتنميتها على أساس طويل الأجل، إلا أن مركز اهتمامها كان منصبا على إنتاج المنتجات الحرجية. ولم تطفو قضايا الصيانة على السطح إلا في العقود اللاحقة، في السبعينات، عندما بدأ الجمهور في بعض البلدان يشعر بالقلق إزاء التدمير الذي تشهده الغابات الاستوائية وحرائق الغابات وذبولها.

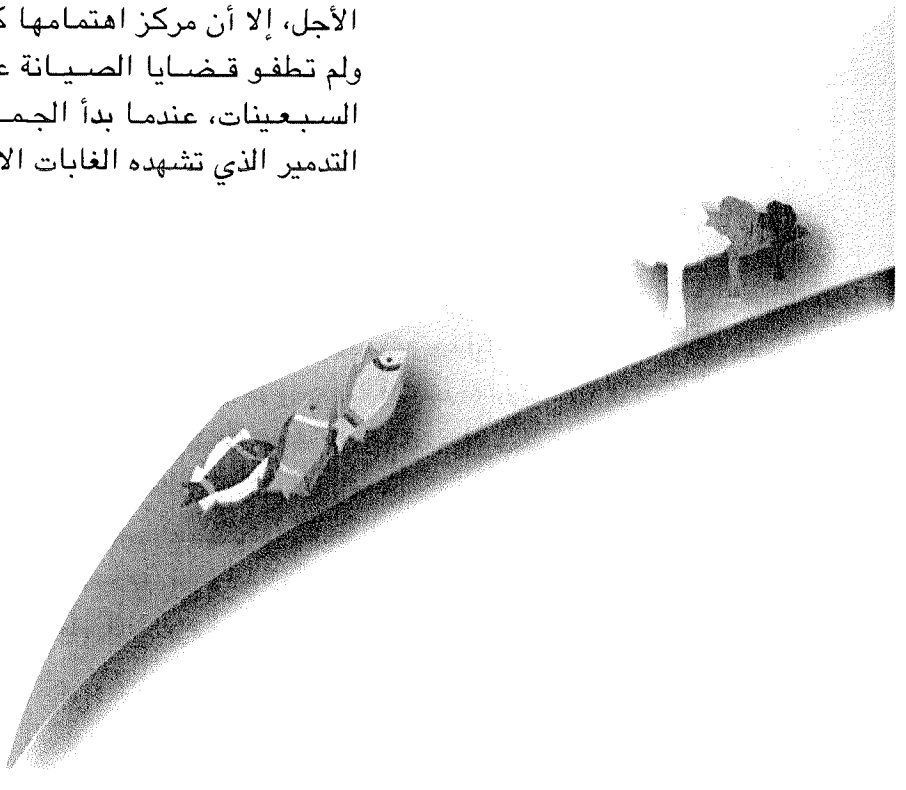

فترة الخمسينات

الانتعاش، والتصنيع، والتخطيط الإنمائي
الاكتفاء الذاتي من الأغذية، والفوائض
إعادة تقييم الأوضاع في أفريقيا

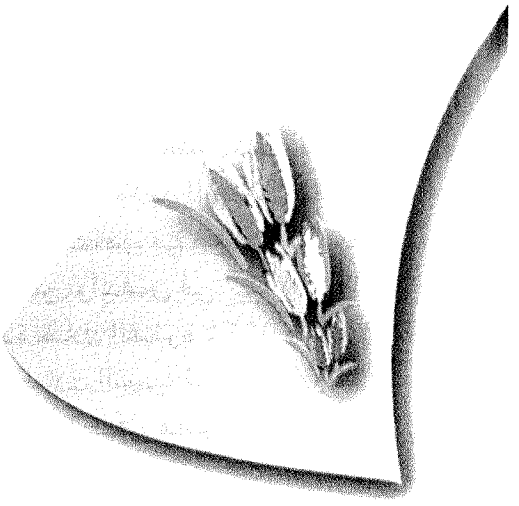

تفتقر البلدان النامية الى الموارد والتكنولوجيا لكي تنهض بمستويات معيشة شعوبها.

الانتعاش غير المتساوي والاستقطاب

كان تزايد الاستقطاب السياسي والاقتصادي سمة من سمات الخمسينات. وأدت «الحرب الباردة» والمواجهة الإيدولوجية إلى زيادة المشكلات التي تواجه التعاون الدولي. وفي نفس الوقت اتسعت الفجوة بين البلدان والمجتمعات الغنية والفقيرة، وأسهم مشروع مارشال ونشاطات إعادة التعمير في تحقيق انتعاش اقتصادي سريع في البلدان المتضررة من الحرب في أوروبا الغربية. وعلى النقيض من ذلك، تعرض الكثير من اقتصاديات العالم النامي لعدم استقرار الأسواق الزراعية، والنقص الحاد في النقد الأجنبي، ولمشكلات شديدة ترتبط بعملية إنشاء النظم السياسية حديثة الاستقلال وخاصة في آسيا. وقد أشير مرارا إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في «حالة الأغذية والزراعة» خلال هذه الفترة، الأمر الذي يؤكد أيضا أهمية التنمية الزراعية في تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان والمجتمعات. وكانت التقديرات في ذلك الوقت تشير إلى أن رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية بدرجة كبيرة، يحتاج إلى زيادة إنتاجها الغذائي بنسبة تتراوح بين ١ و٢ في المائة فوق معدل النمو السكاني. غير أنه رؤى أن هذه الزيادة في الإنتاج تتجاوز الموارد والطاقة التكنولوجية لكثير من البلدان النامية.

التصنيع

أصبح النمو المستحث من الصناعة، الذي كان يشكل بالفعل حجر الأساس لكثير من الاستراتيجيات الإنمائية في بلدان أمريكا اللاتينية، النموذج الإنمائي الصارم خلال الخمسينات. وعلى ذلك زادت ظاهرة «التحيز للمدن ضد الزراعة». وكان هناك تحيز مباشر ضد الزراعة من خلال السياسات التي كانت تنفذ على نطاق واسع من جانب مجالس التسويق شبه الحكومية، التي وضعت حاجزا بين الأسعار التي يحصل عليها المزارعون وأسعار الحدود الخاصة بالسلع المتداولة في التجارة، وتحيز غير مباشر بسبب المبالغة في أسعار العملة، التي كانت تتجه إلى خفض أسعار السلع الصالحة للتصدير وبدائل الواردات، جنبا إلى جنب مع السياسات الرامية إلى حماية الصناعة ومحاباة بدائل الواردات الصناعية. ومن ثم زيادة أسعار السلع غير الزراعية مع خفض أسعار تسليم باب المزرعة.

وكان التحيز للصناعة يستند إلى فكرة أن تقدم الاقتصاد يتطلب حدوث نمو سريع، ولكي يتم ذلك لابد من التصنيع. وقد ظهرت هذه الفكرة في التغطية الكبيرة لتطورات الإنتاج الصناعي التي عثر عليها في

السنوات الأولى لهذا المطبوع الذي خصص قسما منتظما عن هذه المسألة في الخمسينات. وعلاوة على أن التصنيع يعتبر عنصرا أساسيا في التنمية، بالنظر إلى تأثيراته الإيجابية على زيادة الدخل، فانه يعتبر أيضا «العامل الأساسي الكامن وراء القوة الشرائية الفعالة للإنتاج الزراعي» (حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٥٢). كما لوحظ أنه، نظرا لأن التصنيع يؤدى الى الهجرة إلى المناطق الحضرية، يتعين الإبقاء على أسعار الأغذية منخفضة للتخفيف من المصاعب الاجتماعية في المدن. وكان الهدف من الإعانات المقدمة للمدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والآلات والقروض منخفضة التكلفة، هو تعويض الزراعة عن خسائرها. غير أن هذه التدابير اتجهت إلى إفادة المزارع التجارية الكبيرة وليس الزراعة الفلاحية صغيرة النطاق. وقد أدت سياسات «الغذاء برخص الثمن» التى تستهدف مصلحة المستهلكين في المدن الى الاضرار بالقطاع الزراعي. وقد استمرت هذه السياسات في الكثير من البلدان حتى الثمانينات عندما جرى كسحها بعيدا خلال عملية التكيف الهيكلي.

التخطيط الإنمائي

اشتملت الاستراتيجيات الإنمائية على دور قوى للدولة في تسويق المدخلات والمنتجات، وفي تخطيط الإنتاج وتخصيص الموارد، ويعزى ذلك جزئيا إلى الكساد الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينات، وما تبع ذلك من انهيار الطلب الفعال، الذي أدى بدوره إلى تصاعد النداءات بزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد وإدارة الأسواق. وتناولت «حالة الأغذية والزراعة» باستفاضة التطورات في عمليات برمجة وتخطيط الزراعة. وأبرزت على وجه الخصوص، التجارب الرائدة لبعض البلدان الآسيوية. وقد رؤى أنه لا يمكن كسر الدائرة المفرغة لانخفاض الدخل وانخفاض الاستهلاك وركود الإنتاج إلا بالتخطيط للقطاع العام وتمويل التنمية الزراعية والاقتصادية. وكان التخطيط يتضمن عادة وضع أرقام مستهدفة للإنتاج، وبرمجة الاستثمار، بل ووضع خطط مفصلة لاستصلاح الأراضي والري وتوفير المدخلات.

وقد أختيرت الهند كحالة خاصة نظرا لمستوى التخطيط المتكامل الذي وضعته لاقتصادها المختلط على أساس الجهود الذاتية، دون فرض تنظيم لا داعي له. وقد فرضت الهند سيطرة الدولة في النقاط الاستراتيجية من أجل ضمان أن يتفق نمط التنمية مع أهداف الخطة الخمسية الأولى للهند (١٩٥٠/١٩٥١-١٩٥٥/١٩٥٦). وتوخت الخطة توفير تمويل عام ملموس لإنتاج الأغذية والألياف، بهدف استعادة مستويات الاستهلاك التي كانت سائدة قبل الحرب، وتحويل أية وفورات إلى الاستثمار في المزيد من التنمية الاقتصادية.

وثمة مثال آخر أكثر تطرفا للتخطيط وتدخل الدولة يتمثل في ذلك الذي كان سائدا في الصين. وكانت الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧) قد اعتبرت ناجحة. فقد أشير إلى أن الاستثمار الحكومي في التخطيط

الزراعي والصناعي قد أدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة بالأرقام الحقيقية. وفي عام ١٩٥٨، طبقت استراتيجية جديدة تعرف باسم «القفزة الهائلة إلى الأمام»، من أجل تدعيم قطاعى الزراعة والصناعة في الريف واعادة تنظيمهما. وشددت الاستراتيجية الجديدة على تطبيق *التكنولوجيات الجديدة في الريف*، مع ما يترافق معها من تنمية الصناعات الخفيفة المعتمدة على الريف بدرجة كبيرة. كما شملت إلغاء الملكية الريفية الخاصة، وفرض نظام تجميع المزارع وإقامة التعاونيات. وذكر تقرير عام ١٩٥٩ من هذا المطبوع أنه في نهاية ١٩٥٨ كان قد تم تحويل أكثر من ٧٤٠ ٠٠٠ تعاونية زراعية بالفعل إلى ٢٦ ٠٠٠ كميون. وكان كل كميون يضم ٢ ٠٠٠ أسرة، جرى توزيع أعباء عملها بين الإنتاج الزراعي والصناعات الخفيفة.

وعلى الرغم من أن إنتاج الصين قد زاد بدرجة كبيرة فيما بين ١٩٥٧ و ١٩٥٨، فقد ظهرت مشكلات كبيرة بعد ذلك بقليل. إذ كانت تقارير الإنتاج في الكميونات الشعبية مبالغا فيها في كثير من الأحيان، إلا أنها استخدمت كأساس لطلبات الحكومة بزيادة حصص الإنتاج. وهكذا أدت الضغوط الحكومية على المزارعين، للحصول على مستويات متزايدة من الإنتاج، إلى أن أصبحت المجتمعات الريفية تعيش على كميات ضئيلة من بقايا الإنتاج. وقد تفاقمت المشكلة نتيجة لفشل الصناعات الريفية في توفير الآلات والأدوات والأسمدة وغير ذلك من المواد اللازمة للزراعة، فضلا عن حدوث نقص واسع النطاق في اليد العاملة، وتطبيق طرق زراعة غير مجربة. وقد أدت هذه العوامل، التي تزامنت مع سوء الأحوال الجوية، إلى حدوث انخفاض شديد في الإنتاج الزراعي وإلى حالات عجز في الأغذية.

وقد تضمن تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٦٠ بعض الإشارات إلى المشكلات التي تحدث في الكميونات والتدابير المتخذة لمواجهتها: «فقد تبين في أغسطس/آب ١٩٥٩ أن إعادة تنظيم الكميونات أمر ضروري بالنظر إلى انخفاض الإمدادات الغذائية لمطابخ الكميونات الى ما دون مستوى السنة السابقة، وأن الإفراط في تطبيق الطابع المركزي وتجميع كل الدخل، كان يعني أن تدعم «الأفرقة» الأكثر كفاءة بقية الأفرقة. وقد أعيدت رقع صغيرة إلى الأسر لزراعتها بالخضر وتربية الدواجن لتحسين الإمدادات الريفية». وأشار التقرير أيضا إلى التخفيف من القواعد الأخرى التي كانت تطبق عادة داخل نظام الكميونات، وإلى تنظيم الكميونات الحضرية.

الاكتفاء الذاتي

يتمثل أحد الجوانب الشائعة في الكثير من الخطط الإنمائية في التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي أو الكلي من الأغذية، وهو الذي كان يتم عادة بدوافع من اعتبارات استراتيجية. فقد أقنعت حالات العجز، وقت الحرب وبعدها، الكثير من البلدان بأهمية الإمدادات الغذائية المضمونة، وجعلتها تتشكك في الاعتماد بدرجة كبيرة على الواردات. ومما

زاد من حدة القلق صعوبات السداد، ورفض إنفاق النقد الأجنبي الشحيح على الواردات من المنتجات الزراعية بدلا من إنفاقها على المعدات الرأسمالية اللازمة للتنمية. وأصبح الاكتفاء الذاتي (أو المستويات المعقولة منه) جانبا نمطيا في معظم خطط التنمية القطرية، حتى في الحالات التي كان فيها من الواضح أنه هدف بعيد المنال ولا يمكن تحقيقه إلا بتكاليف عالية للغاية واذا توافرت الإمدادات الغذائية في الأسواق العالمية. وأدى الاهتمام بزيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهما الأمران اللذان يتعارضان مع الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة نحو الصناعة والمتحيزة ضد الزراعة، إلى ظهور سياسات غامضة في كثير من البلدان.

وثمة عامل هام، يكمن خلف التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في أوائل الخمسينات، يتمثل في أزمة المدفوعات التي ظهرت في تلك السنوات. ففى هذه الفترة تزايد الطلب على جميع أنواع الأغذية وخاصة من المناطق التي توقفت فيها الواردات خلال الحرب، وحيث كانت تجرى عملية انتعاش نشطة. ونظرا لأن أمريكا الشمالية كانت الجهة الموردة الرئيسية للسلع الصناعية والزراعية، كان على المستوردين السداد بالدولار الذي سرعان ما أصبح شحيحا. واضطر الكثير من بلدان العجز، حتى تلك التي كانت تحصل على شروط دفع امتيازية وغير ذلك من أشكال المعونة من الولايات المتحدة، إلى الحد من وارداتها العامة والغذائية. وكان يتعين على بلدان أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص فرض قيود صارمة على الواردات.

مشكلة الفوائض الزراعية

تابع تقرير «حالة الأغذية والزراعة» عن كثب، مشكلة تزايد الفوائض الزراعية في بعض البلدان، وغطى هذه المشكلة بصورة مستفيضة فى عام ١٩٥٤، حيث أشار على وجه الخصوص إلى مؤتمر المنظمة لعام ١٩٥٣ الذي ناقش باستفاضة القضايا المعقدة ذات الصلة. وتمثلت هذه القضايا الرئيسية في: كيفية تصريف الفوائض دون الإخلال بالأسواق الزراعية العالمية، وماذا يمكن عمله لضمان زيادة الإنتاج بما يتماشى مع الاحتياجات العالمية، دون إضافة المزيد من الفوائض. وقد أسفر المؤتمر عن إنشاء لجنة فرعية دائمة تابعة للجنة مشكلات السلع من أجل توفير منتدى للمشاورات الحكومية الدولية بشأن هذه المسائل. وقد اكتسبت فكرة استخدام فوائض السلع الغذائية في التخفيف من حالات الطوارئ الغذائية وتعزيز التنمية - «تصريف الفوائض» - التشجيع والتأييد، وأدت إلى إدخال المعونة الغذائية باعتبارها شكلا من أشكال مساعدات التنمية.

كما ناقش هذا التقرير خطط معادلة الأسعار التي تطبقها بعض البلدان المصدرة للتخفيف من التقلبات السعرية، وأبرز قيمة التحرك نحو عقد اتفاقات سلعية دولية لتحقيق الاستقرار للإنتاج وللأسعار عند مستوى يرضى المصدرين والمستوردين.

إعادة تقييم الأوضاع في أفريقيا

بدأت أفريقيا تحظى بتغطية وافرة من جانب تقرير «حالة الأغذية والزراعة» في أواخر الخمسينات. وأدرجت في تقرير عام ١٩٥٨ دراسة خاصة أجرتها المنظمة عن التنمية الغذائية والزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، صورت سجلا مختلطا للأداء الزراعي منذ انتهاء الحرب. وقد ظل الإنتاج الغذائي، بصفة عامة، مواكبا للنمو السكاني، وزاد الإنتاج السمكي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب، واعتبرت مستويات التغذية متوافقة تقريبا مع الاحتياجات، على الرغم من وجود حالات نقص خطير في الأغذية وخاصة في الفترات السابقة على الحصاد. وعلى الرغم من استمرار النظرة إلى أفريقيا على أنها قارة «فارغة» (يقطنها ما لا يزيد على ٥ في المائة من سكان العالم، وحيث يعيش ٧ أشخاص على الكيلومتر المربع الواحد)، كانت في أفريقيا مناطق كثيفة بالسكان بصورة يتعذر معها المحافظة على خصوبة التربة في ظل الزراعة المتنقلة، وكان غطاؤها الحرجي قد تعرض للتدمير الشديد مع ما تلا ذلك من عواقب على مواردها من التربة والمياه.

الغابات

كان الفصل الرابع من تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٥٨ يحمل عنوان «نمو الصناعات الحرجية وتأثيراتها على الغابات في العالم». وقد استعرض هذا الفصل تطور الصناعات الحرجية من مراحلها الأولى حتى نموها الضخم في فترة ما بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، تضاعف إنتاج لب الخشب خلال عشر سنوات بعد الحرب، حيث بلغ ٥٦ مليون طن في ١٩٥٦ . وفرض هذا التوسع ضغوطا هائلة على الموارد الحرجية، وإن كان قد تم التقليل من تأثيراتها بدرجة كبيرة («أبلغ المعلمون الشعبيون معظم الناس بحقيقة أنه يجرى استهلاك ٥٠ هكتارا من الغابات لإنتاج عدد يوم الأحد من أحد صحف نيويورك»). وأكدت الدراسة أن غابات العالم تكفي لتلبية هذه الطلبات، وأن الصناعات الحرجية كانت في كثير من الأحيان أفضل صديق للغابات. وذكرت أن «القائمين على الاستغلال الصناعي للغابات في كثير من أنحاء العالم يضربون الآن أمثالا رائعة على رعاية الغابات وصيانتها». غير أن العقود التالية شهدت ظهور وجهات نظر معارضة لذلك.

فترة الستينات

التقدم التكنولوجي
الاهتمام بالفقراء والجياع - المجاعة في الصين
إعادة اكتشاف الزراعة
التجارة - جولة كنيدي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والأونكتاد
مساعدات التنمية - المحاولات غير الناجحة لتحديد أرقام مستهدفة

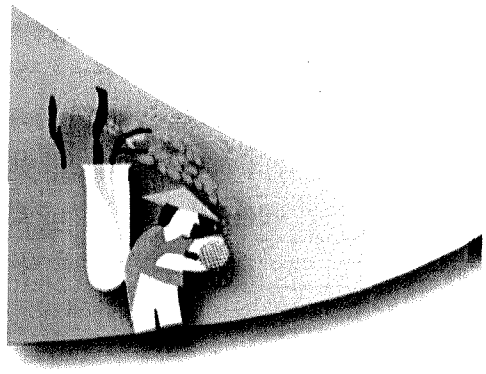

التقدم التكنولوجي

من بين العقود الخمسة السابقة، قد يمكن وصف عقد الستينات بأنه العقد الذي شهد التطور السريع للتكنولوجيا الزراعية، على الرغم من أن المبادرات الأولى، بما في ذلك إنشاء أول مركز دولى للبحوث الزراعية مثل المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح، قد اتخذت في أواخر الأربعينات والخمسينات. وكانت هناك آمال كبيرة معقودة على أن تؤدي الزيادة السريعة في الإنتاجية الزراعية إلى التخفيف من حدة الفقر في الريف، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحد من انتشار الجوع.

وناقشت الفصول الخاصة في «حالة الأغذية والزراعة» مرتين خلال العقد (في ١٩٦٣ و ١٩٦٨) قضية زيادة الإنتاجية الزراعية، والعوامل الكامنة وراءها. ونظرا لأن آسيا كانت محور جهود المساعدات الإنمائية، كان من المنطقي أن يوجه معظم الاهتمام، وقدر كبير من الموارد الإنمائية، إلى تنمية الري وإن كانت زيادة استخدام الأسمدة (زاد استهلاك البلدان النامية بمعدلات قياسية في هذا العقد) والبذور المحسنة من العوامل المساهمة الرئيسية أيضا فيما أصبح يعرف «بالثورة الخضراء». وقد بدأ نشاط برنامج الأسمدة الناجح لدى المنظمة، الذي أنشئ تحت إشراف حملة التحرر من الجوع، من هذه الفترة.

كما حظيت القضايا المترابطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتعليم والإرشاد باهتمام خاص. فقد لوحظ أن البحوث الزراعية الأساسية، وكذلك عمليات تكييفها لكى تناسب أساليب الزراعة المحلية، تجرى بصورة أساسية في البلدان المتقدمة ذات المناخ المعتدل. وكانت المهمة الأساسية المنتظرة هي تكييف الكم المتزايد من المعارف ليناسب المناخ القاحل أو الاستوائي السائد في معظم البلدان النامية، وإقناع المزارعين هناك بقبول هذه المعارف الجديدة.

وكانت الفرص التي أتاحتها الأصناف المحسنة الجديدة، والأداء الزراعي الجيد في عدد من البلدان الآسيوية في الجزء الأخير من الستينات، موضع مناقشة في عددي ١٩٦٨ و١٩٦٩ من هذا التقرير. إلى أي حد كان هذا الأداء المحسن انعكاسا للجهود الواعية للإسراع بوتيرة الإنتاج، وخاصة من خلال الاستخدام واسع الانتشار لأصناف الحبوب المحسنة وغير ذلك من المدخلات ذات الصلة بها؟ وعلى الرغم من أن التقارير لم تقدم ردا قاطعا، فقد أشارت إلى عدد من العناصر التي تشير إلى أن هناك شيئا مماثلا للثورة الخضراء في الطريق. وكان معدل

استخدام الأصناف الجديدة من الحبوب سريعا بدرجة كبيرة في البلدان الآسيوية، حيث حققت غلة محاصيل الحبوب أعظم زيادة. وكانت الزيادة ملموسة جدا - اذ تضاعف معدل النمو في الإنتاج في ١٩٦٨ في تلك البلدان بالمقارنة بالاتجاهات السابقة فيها - على الرغم من الأحوال الجوية غير المواتية التي سادت في كثير من الحالات. وقد أشير إلى أن الالتزام الحكومي، النابع من الطابع الملح لأخطار نقص الأغذية، قد يكون السبب الرئيسي لهذه العملية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن أسرع معدل للاستخدام قد حدث في الشرق الأقصى، حيث كانت الأوضاع الغذائية حافلة بالمخاطر بصورة خاصة، وأن التقدم في البلدان المستوردة للأغذية يفوق ذلك الذى شهدته البلدان المصدرة.

الإطار رقم ١٢

الثورة الخضراء في قطاع الزراعة

كثيرا ما وردت عبارة «الثورة الخضراء» في هذا الاستعراض، وهي تشير إلى حدوث تحسن هائل في غلات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الأرز والقمح والذرة) خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات أساسا، وكان أبرز هذا التحسن في آسيا. وقد ساعدت الغلات المحسنة في تحويل بلدان العجز الغذائي المكتظة بالسكان، في غضون بضع سنوات إلى بلدان منتجة مكتفية ذاتيا. ومن الواضح أنها حالت دون حدوث أزمة غذائية في آسيا، وأصبحت الأساس الذي اعتمد عليه النمو الاقتصادي المثير للدهشة في الصين وجنوب شرق وجنوب آسيا.

وقد اتسمت الثورة الخضراء بالانتشار السريع للأصناف وفيرة الغلة، أي البذور المحسنة، التى أسفرت عنها البحوث العلمية والتى تستخدم كجزء من حزمة تكنولوجية تشمل الري، والتحكم في إمدادات المياه وتحسين استخدام الرطوبة، والأسمدة والمبيدات وما يرتبط بذلك من مهارات الإدارة. وقد أمكن استحداثها وانتشارها بين ملايين المزارعين بفضل البيئات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المواتية، حيث اضطلعت فرص التسويق النشطة بدور هام أيضا.

وفي غضون عشرين عاما، كان ما يقرب من نصف الأراضي التى تنتج الأرز والقمح في البلدان النامية تزرع بالأصناف الجديدة. ففي آسيا، كان نحو ٩٠ في المائة من حقول القمح تزرع بالأصناف الحديثة، وزادت المساحات المزروعة بالأرز وفير الغلة من ١٢ إلى ٦٧ في المائة.

وقد ساعدت هذه التطورات على تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج والغلات الزراعية. وحدثت أسرع الزيادات في الإنتاج خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٨٣ من عمر الثورة الخضراء. وزاد مجموع إنتاج البلدان النامية من الأرز والقمح والذرة بنسبة ٣ر١ و ١ر٥ و ٨ر٣ في المائة سنويا على التوالي. أما خلال العقد التالي (١٩٨٣-١٩٩٣) فقد انخفضت الزيادات في الإنتاج إلى ٨ر١

ان القضايا المرتبطة بنظم حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي تعتبر من بين أصعب القضايا التى يتعين مواجهتها فى السعى نحو تحسين الانتاجية الزراعية.

وكان من الواضح جيدا في أوائل الستينات أن زيادة الإنتاجية الزراعية ليست مجرد مسألة استحداث التكنولوجيات الزراعية الجديدة وتطبيقها. فقد رؤى أن قضايا حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي، التي استعرضت على وجه الخصوص في تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٦٠، تعتبر من الجوانب الرئيسية للتنمية الزراعية، وإن كانت هي الأصعب في المعالجة. واكتسبت الحركة نحو تطبيق الإصلاح الزراعي دفعة قوية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكما ذكر التقرير «لم يحدث في أي فترة مقابلة في التاريخ أن كانت هناك مثل هذه الجهود واسعة النطاق، والمؤثرة في الكثير من الناس، لوضع نظم لحيازة الأراضي أفضل مواءمة مع الاحتياجات المتغيرة». غير أن الإنجازات كانت محدودة،

وه٢ر و ٣ر٤ في المائة على التوالي.

ولم تكن تكنولوجيات الثورة الخضراء خالية من المشكلات، حيث أدت الحاجة إلى زيادة استخدام وسائل مكافحة الآفات وإزالة الأعشاب بالاعتماد على الكيماويات الزراعية في بعض المحاصيل، إلى زيادة عوامل القلق على البيئة وعلى صحة الإنسان؛ وأدى اتساع المساحات المروية، الى ضرورة الاستعانة بالمهارات فى مجال ادارة المياه، الا ان هذه المهارات لم تكن متاحة دائما، كما حدث تحول في دور كل من الرجل والمرأة، وظهرت تحديات علمية جديدة في حاجة إلى معالجة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم توافر التكنولوجيات الملائمة ظل عائقا أمام الكثير من المزارعين في المناطق التي تسودها الظروف غير المواتية.

وقد يكون المستهلكون هم أكبر المستفيدين من الثورة الخضراء. فقد انخفضت الأسعار الحقيقية للأغذية في آسيا، بل وفي العالم أجمع، بإطراد خلال الثلاثين عاما الماضية، من خلال تطبيق التكنولوجيات التي تزيد من الغلات وتقلل التكاليف المتعلقة بالبذور المحسنة والأسمدة وإزالة الأعشاب. وقد أفاد انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية الفقراء بدرجة أكبر نسبيا من الأغنياء، حيث أن الفقراء ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الأغذية. كما أدت تكنولوجيات الثورة الخضراء إلى زيادة الدخل في الريف.

وظلت الهياكل الزراعية يسودها عدم المساواة الشديد في معظم البلدان النامية، وقد حظيت خطط الإصلاح الزراعي، عندما نفذت فعلا، بنجاح متفاوت. وشدد التقرير على ضرورة توفير القروض الكافية والخدمات التسويقية والفنية، إذا ما أريد لتدابير الإصلاح الزراعي أن تحقق النتائج المرجوة منها.

معالجة الجوع وسوء التغذية

على الرغم من تزايد الأمل فيما يتعلق بإمكانيات زيادة الإنتاجية الزراعية، فإن عددا من الأحداث المؤسسية الهامة، التي شهدها النصف الأول من الستينات، أشار إلى تزايد القلق إزاء مشكلات الجوع وسوء التغذية فضلا عن آفاق التنمية في البلدان الفقيرة. وأول هذه الأحداث إنشاء برنامج الأغذية العالمي عام ١٩٦١، الذي بدأ عمله على أساس تجريبي، كمسؤولية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. وكان الهدف من البرنامج هو «استكشاف الطرق التي يمكن بها استخدام فوائض الإنتاج الغذائي في البلدان الأكثر تقدما، لمساعدة التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا، ولمكافحة الجوع وسوء التغذية. وعلى الرغم من أنه صغير بالمقارنة ببعض البرامج الثنائية، فإنه ينطوي على أهمية كبيرة». (حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٦٢).

ركزت المؤتمرات العالمية للأغذية على امتداد عقود طويلة على أن الحل المناسب لمشكلة الجوع يكمن لا في البحث عن حل جديد، وإنما في تنفيذ الحلول التى نعرفها أصلا.

وكان مجلس الغذاء العالمي، الذي عقد في واشنطن العاصمة في يونيو/حزيران من عام ١٩٦٣، قد استرعى اهتمام العالم إلى مشكلات الجوع وسوء التغذية. ودعا جميع الحكومات والمنظمات الدولية، وغيرها من المنظمات، إلى التصدي لتحدي استئصال الجوع باعتبار ذلك مهمة رئيسية لذلك الجيل. غير أنه أكد أن أي هجمة قوية على مشكلة الجوع لابد أن تأتي من تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج الغذائي في البلدان النامية ذاتها. وأصدر ذلك المؤتمر العديد من التوصيات للتغلب على المعوقات الفنية والتعليمية والاقتصادية التي تواجه التنمية الزراعية. وقد أعيد ترديد هذه التوصيات مرارا في الاجتماعات الكبرى، مثل مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦، ومازالت سارية بالكامل حتى الآن. وتؤكد هذه التوصيات أن حل مشكلة الجوع يكمن بدرجة كبيرة فى تنفيذ ما هو معروف الآن بالفعل على نطاق واسع فى اطار الالتزام السياسى، وبدرجة أقل فى البحث عن سبل علاج جديدة.

وتأكيدا للقلق السائد إزاء انتشار الجوع، استهلت الستينات بأنباء تشير إلى أن نقص الأغذية، الذي كان قد بدأ منذ ١٩٥٨ في الصين، قد وصل إلى أبعاد مأسوية. وتضمن تقرير «حالة الأغذية والزراعة» بيانات عن المحاصيل التي تعرضت للخراب في مساحات شاسعة من ذلك البلد، وتضرر أكثر من نصف الأراضي الزراعية من الجفاف والأعاصير والفيضانات والإصابة بالحشرات أو غير ذلك من الأضرار. غير أن حجم الكارثة، من ناحية الخسائر البشرية، لم يعرف إلا بعد ذلك بعشرات السنين. وقد تفاوتت تقديرات الخسائر في الأرواح، إلا أن بعضها يشير

إلى أنها بعشرات الملايين. ويقدر سين[٢] في كتاباته في ١٩٩٣، أن الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ قد شهدت وفاة ما بين ٢٣ مليونا و ٣٠ مليونا نتيجة لهذه الكارثة التي كانت علامة على فشل البرنامج الزراعي «القفزة الكبيرة إلى الأمام».

الزراعة والتنمية

تزامن تزايد الاهتمام بمشكلات الجوع والفقر والتنمية مع المداولات المكثفة عن قضايا التوزيع والدور الاقتصادي للزراعة. واستذكر تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧٠ الفترة من أواخر الستينات، التي أخذت فيها قضايا توزيع الزيادة في الدخل تتزايد أهمية بعد فترة طويلة من النمو الاقتصادي القوي. ووصل الاهتمام بهذه القضايا إلى حد إدراج اعتبارات العدالة كجزء أساسي من سياسات التنمية الاقتصادية. وفي حين كانت نظرية التنمية السابقة تميل إلى تأكيد احتمال أن يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة التفاوت بين القطاعات المتقدمة والمتخلفة رغم استمرار الزيادة في دخل الفقراء، فإن المنظور المعاكس تماما اكتسب احتراما في أواخر الستينات. وحظي منهج «الاحتياجات الأساسية» بالتأييد، حيث ركز على التخفيف من وطأة الفقر باعتباره الشاغل الرئيسي للتنمية الاقتصادية. واتجه التركيز على التوزيع إلى إفادة الزراعة، حيث أن غالبية الفقراء كانت توجد في المناطق الريفية، وأن الزراعة كانت في غالب الأحيان هي القطاع المتخلف بالمقارنة بالصناعة.

وقد امتد النقاش إلى جوانب أخرى من الزراعة والتنمية. فمن ناحية كانت هناك عملية «إعادة اكتشاف» للزراعة من جانب خبراء الاقتصاد الكلاسيكيين الجدد، الذين ذكروا أن تحرير الأسواق ونظم التجارة الأكثر تحررا وتنامي الاقتصاد الزراعي كلها عوامل تؤدي إلى النمو الاقتصادي العام. كما ذكروا أن التشاؤم فيما يتعلق بالصادرات لا أساس له إلى حد كبير، وأن الإنتاج والصادرات الزراعية تستجيب بالفعل للحوافز (والمثبطات). وقد عارض دعاة الهيكلة، بما فيهم علماء الاجتماع من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، هذا الموقف. وكان دعاة الهيكلة وهم من المؤيدين الأقوياء للتصنيع الرامي إلى إحلال الواردات، يعارضون، منذ فترة طويلة، نظرية الميزة النسبية، مشيرين إلى أنه ليس من مصلحة البلدان النامية التخصص وتصدير المنتجات الأولية والزراعية، في الوقت الذي كانت فيه البلدان الصناعية تصدر السلع المصنعة بما تحمله من قيمة مضافة أكبر. ثم ظهرت بعد ذلك فرضية الانخفاض العالمي في نسب التجارة الخاصة بالصادرات الزراعية، وكانت موضع دراسات ضخمة منذ ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لم يدخل في هذا النقاش بصورة مباشرة، فإن موقفه خلال هذه الفترة، وبعدها، ظل إلى جانب الزراعة باعتبارها مصدرا نشطا للتنمية، والى جانب العدالة باعتبارها شرطا أساسيا للتنمية، والى جانب المزارعين باعتبارهم عناصر

الإطار رقم ١٣

أنماط الإنتاج الزراعي في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٩٥

شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي في مختلف الأقاليم الجغرافية والمنتجات. ويبين الشكل «أ» الزيادة في قيمة الإنتاج الزراعي، فيما بين ١٩٥٥ و١٩٩٥ تقريبا، من جميع المنتجات الرئيسية، والتغيرات في المساحات المزروعة من الأراضي. ويبين الشكل «ب» الإنتاج الزراعي في البلدان المنتجة الرئيسية في ١٩٥٥ و١٩٩٥ من حيث القيمة، وكنسبة من المجموع العالمي، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الإنتاج وغلات المحاصيل.

التغييرات الرئيسية في مجموع الإنتاج

- زادت قيمة انتاج جميع المنتجات على الرغم من التوسع المحدود في مساحة معظم المحاصيل؛
- كانت هناك زيادة كبيرة بصورة خاصة في إنتاج الحبوب، الذي زاد إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه؛
- زادت قيمة إنتاج اللحوم إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وتضاعفت قيمة إنتاج الألبان نتيجة للزيادة الكبيرة في الحبوب المزروعة للاستخدام كأعلاف.

التغييرات الكبرى بين البلدان العشر المنتجة الرئيسية

- قفز الإنتاج الكلي للصين حيث تضاعف كنسبة من مجموع الإنتاج العالمي، وزاد إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه من حيث القيمة، وتجاوزت الصين الولايات المتحدة باعتبارها أكبر منتج في العالم؛
- تضاعف أيضا نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في الصين، وهو ما يفوق ماحققه أي بلد منتج كبير آخر؛
- احتفظت الهند بمركزها في المرتبة الثالثة من حيث أكبر الدول المنتجة في العالم، حيث زاد إنتاجها الزراعي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه، على الرغم من أن هذه الزيادة كانت أقل مما حققته الصين في نفس الفترة؛
- من حيث نصيب الفرد، زادت الهند من إنتاجها الزراعي بنسبة ٣٥ في المائة فقط، وكانت هذه الزيادة، مرة أخرى، أقل مما حققته الصين؛
- وحققت البرازيل عدة زيادات جعلتها تحتل المركز الرابع بين أكبر الدول من حيث الانتاج الزراعي في العالم؛
- احتفظت الأرجنتين بمركزها كأكبر منتج في العالم من حيث نصيب الفرد، على الرغم من أن إنتاج الفرد انخفض في الواقع، كما حققت فرنسا زيادة كبيرة في قيمة إنتاج الفرد – متجاوزة بذلك الولايات المتحدة.

الشكل «أ»

مجموع الانتاج الزراعى فى العالم (المجموع الاجمالى)، ١٩٥٥ و ١٩٩٥

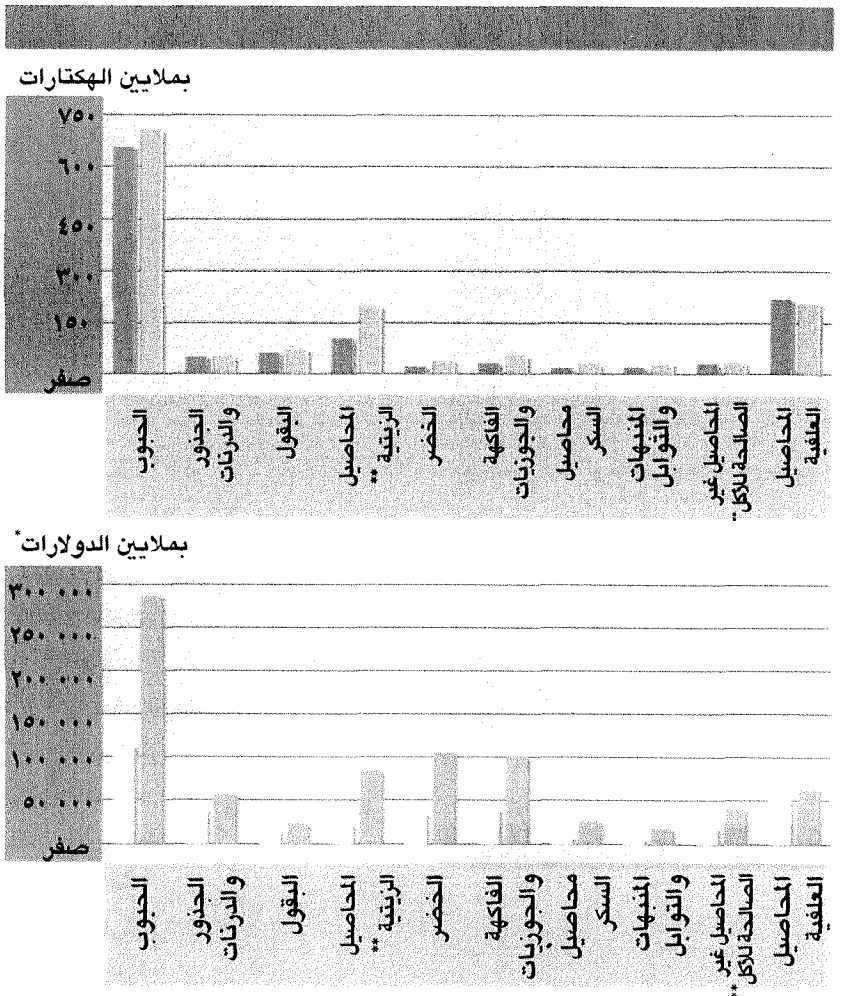

* استنادا الى أسعار المنتجين خلال الفترة القريبة من عام ١٩٩٠ .
** لتجنب حساب مساحات بذور القطن مرتين وزعت هذه المساحة بين بذور القطن والقطن.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل «ب»

مجموع الانتاج الزراعى فى أهم عشرة بلدان منتجة خلال الفترة القريبة من عام ١٩٥٥

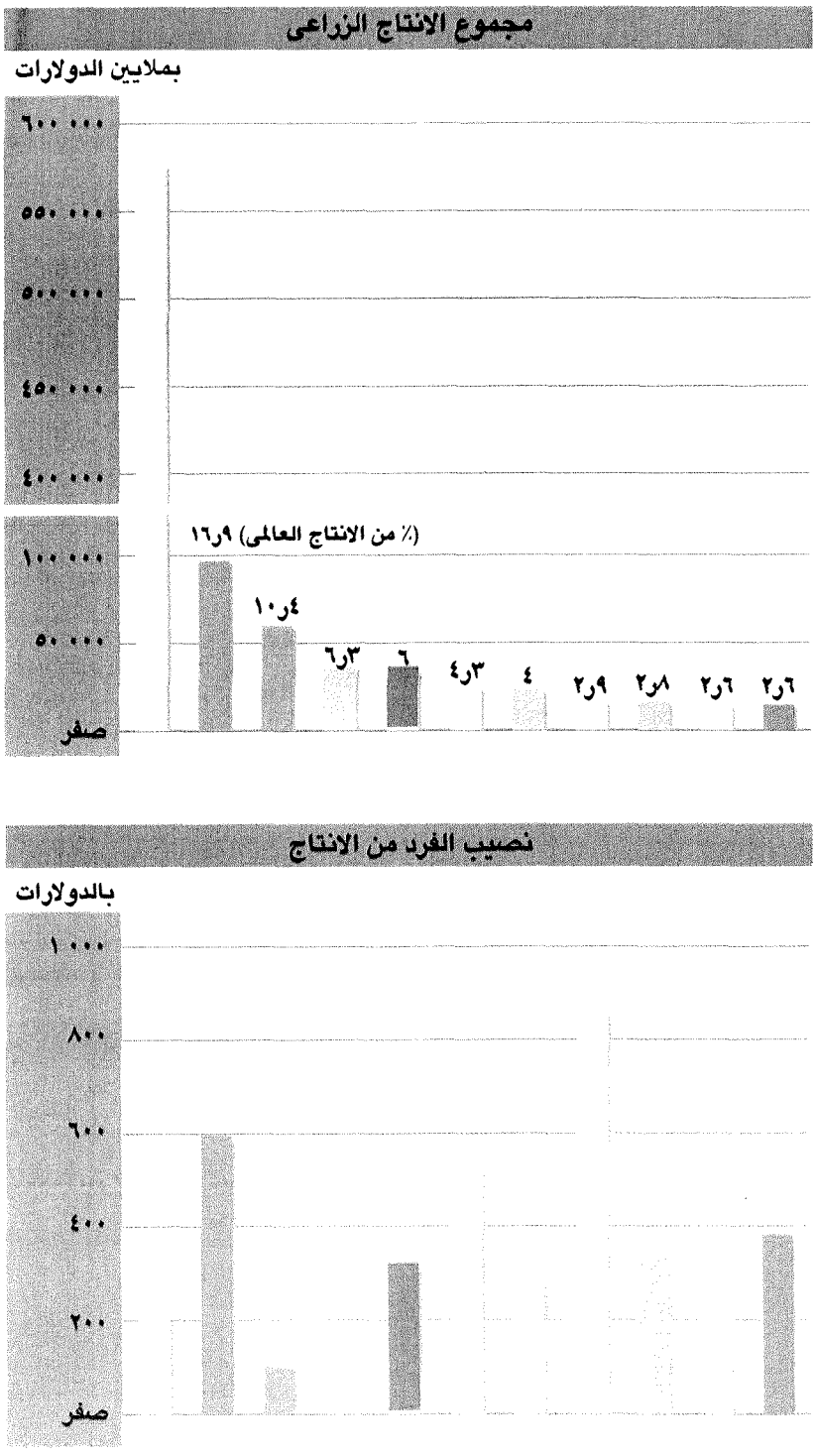

العالم
الولايات المتحدة الأمريكية
الصين
الهند
الاتحاد الروسى
فرنسا
المانيا
الأرجنتين
ايطاليا
البرازيل
أوكرانيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل «ب» (تكملة)

مجموع الانتاج الزراعى فى أهم عشرة بلدان منتجة خلال الفترة القريبة من عام ١٩٥٥

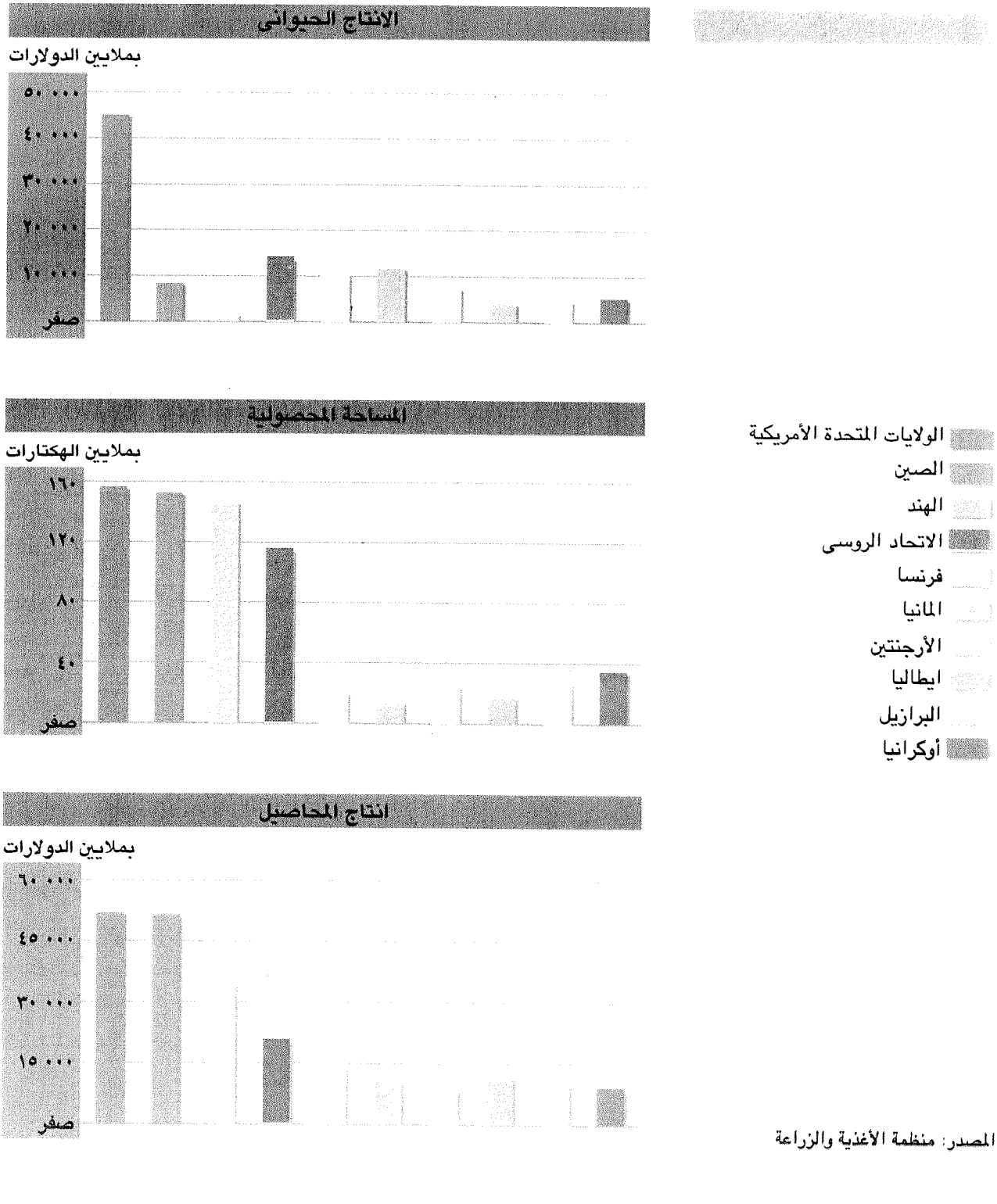

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل «ب» (تكملة)

مجموع الانتاج الزراعى فى أهم عشرة بلدان منتجة خلال الفترة القريبة من عام ١٩٩٥

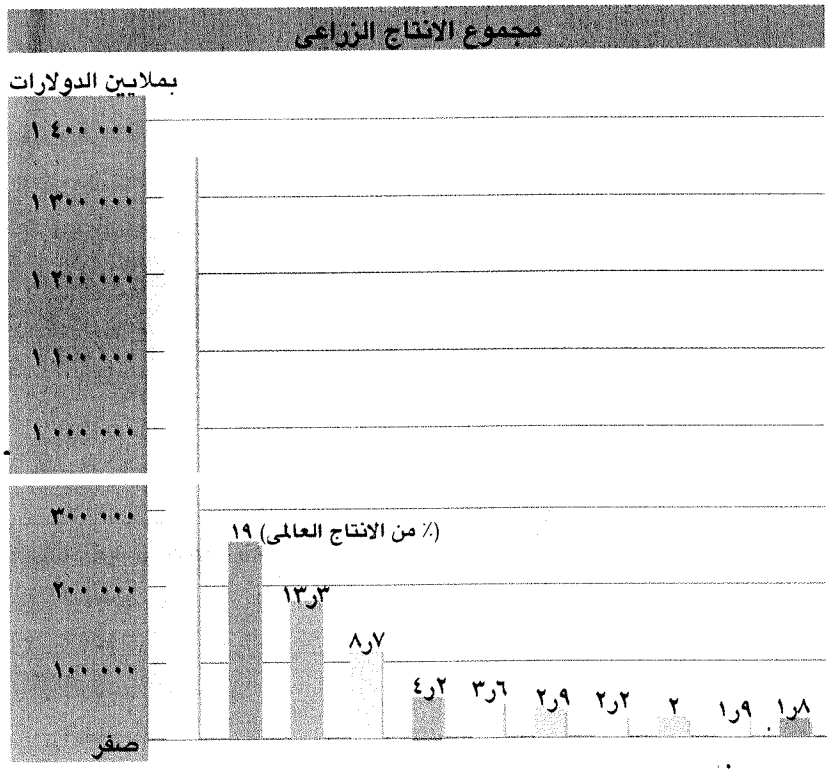

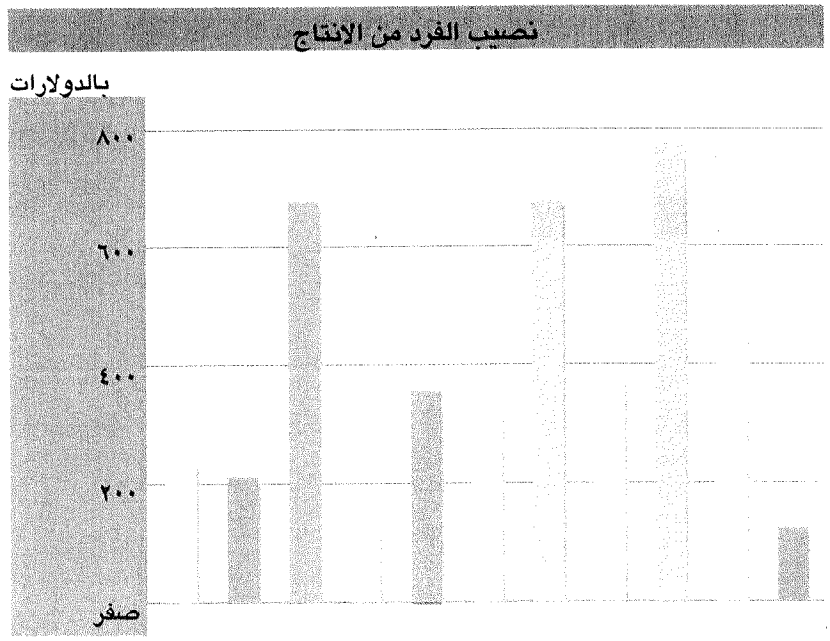

العالم
الصين
الولايات المتحدة الأمريكية
الهند
البرازيل
الاتحاد الروسى
فرنسا
المانيا
الأرجنتين
ايطاليا
اندونيسيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل «ب» (تتمة)

مجموع الانتاج الزراعى فى أهم عشرة بلدان منتجة خلال الفترة القريبة من عام ١٩٩٥

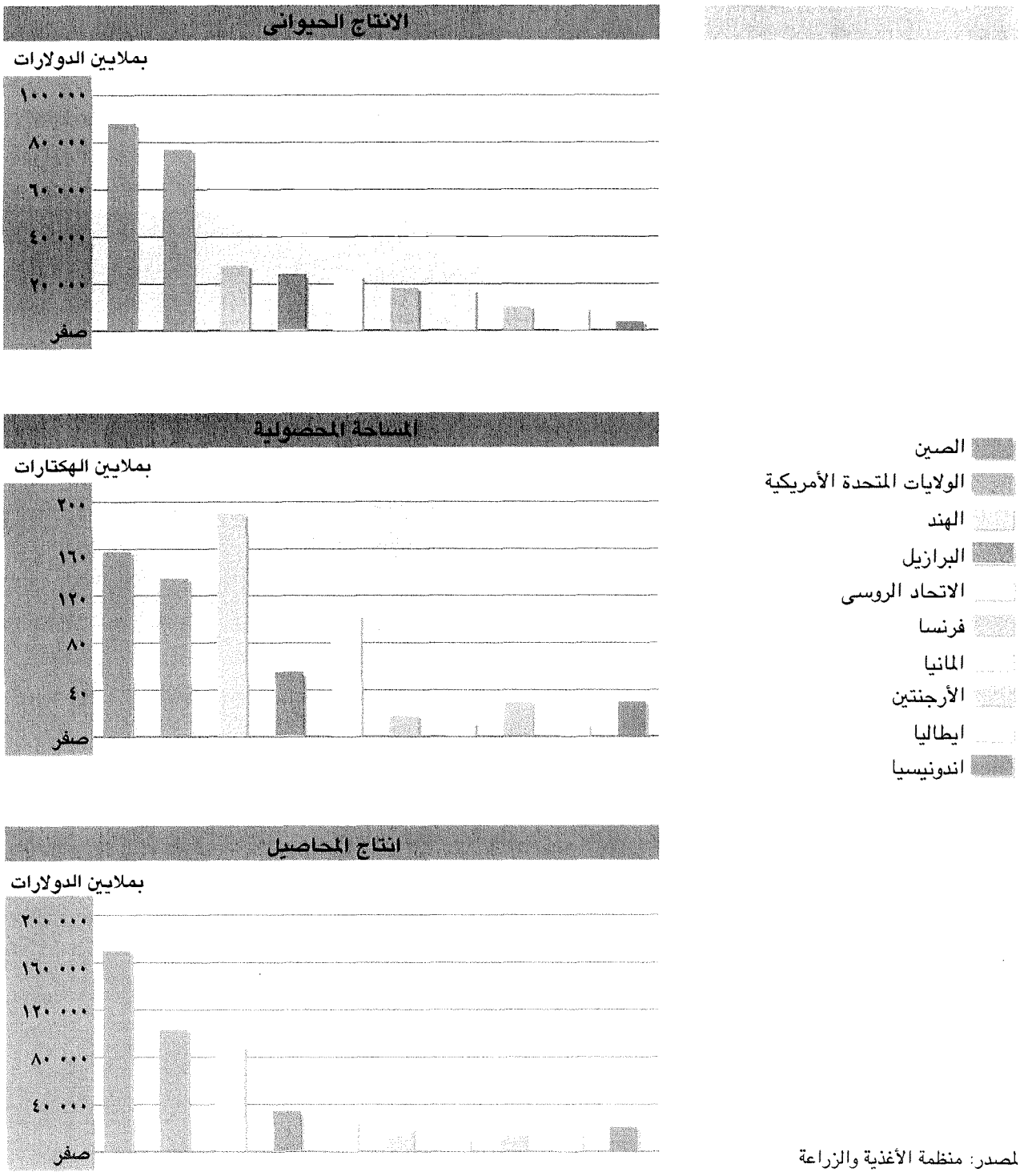

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

اقتصادية مستجيبة وإن كانت تحتاج إلى مساعدات حكومية لتحسين إنتاجيتها. وقد أشارت الأهمية التي أسندها هذا المطبوع للإنتاج الزراعي والإنتاجية وقدرة البلدان النامية التنافسية على الصعيد الدولي، بصورة ضمنية، إلى ثقة هذا التقرير فى ان الزراعة، إن لم يكن التخصص الزراعي، هى أحد الطرق للوصول الى التنمية فى الكثير من هذه البلدان. وقد أكد تقرير عام ١٩٦٢ على وجه الخصوص، أن الكثير من الخطط الجارية للتنمية الزراعية يتكامل، كما يجب أن يكون الأمر، بصورة دقيقة مع تلك الخاصة بالتنمية الاقتصادية. وقد نظر إلى هذه الجهود التخطيطية، رغم مغالاتها في الطموح في كثير من الأحيان، على أنها علامات على الوعي بأهمية الزراعة ومساهمتها الممكنة في تحقيق التنمية الشاملة.

الإطار رقم ١٤

التجارة بالسلع الزراعية – الاتجاهات والأنماط المتغيرة

ظهر خلال العقود الماضية عدد من الجوانب المتعارضة، وسط التغيرات العميقة التي شهدها هيكل التجارة بالسلع الزراعية في العالم وتوجهاتها وتركيبتها. فعلى الرغم من أن الصادرات الزراعية قد فقدت أهميتها النسبية في مجموع التجارة، فقد ظلت عنصرا رئيسيا في اقتصاديات الكثير من البلدان. وفى حين حققت الاقتصاديات التي يقل اعتمادها على التجارة بالسلع الزراعية مكاسب كبيرة فيما يتعلق بحصتها في السوق الزراعية، فان تلك التي تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة لم تفقد فحسب حصتها في السوق بل تدهورت، في كثير من الحالات، موازين التجارة الزراعية لديها، في مواجهة الاعتماد الاقتصادي الكبير بل والمتزايد على الصادرات الزراعية، واعتماد الأمن الغذائي على الواردات.

وتمثلت الاتجاهات العامة الأخرى في انخفاض الأسعار الدولية الحقيقية للمنتجات الزراعية، وتزايد أهمية منتجات القيمة المضافة مقابل المنتجات الأولية في مجموع التجارة بالسلع الزراعية.

تضاؤل أهمية الزراعة في التجارة العالمية

لقد اتسع نطاق التجارة بالسلع الزراعية بصورة أسرع بكثير من الإنتاج الزراعي خلال العقود الماضية، مما أبرز تزايد الاعتماد المتبادل والتكامل في الاقتصاديات العالمية. غير أن التجارة بالسلع الزراعية اتجهت، رغم ديناميتها النسبية، إلى التخلف عن التجارة في القطاعات الأخرى وخاصة المصنوعات. ويتمثل أحد العوامل الهامة الكامنة وراء هذه العملية في انخفاض أسعار السلع الزراعية بالمقارنة بالمصنوعات. فالصادرات الزراعية تشكل، على الصعيد العالمي، الآن أقل من ١٠ في المائة من صادرات البضائع، مقابل نحو ٢٥ في المائة في أوائل الستينات (الشكل «أ»). وقد اشتركت جميع الأقاليم في اتجاه التجارة بالسلع الزراعية إلى فقد أهميتها في التجارة الخارجية، إلا أن هذه

قضايا التجارة

احتلت قضايا التجارة مكانا بارزا في تقارير «حالة الأغذية والزراعة» خلال الستينات وخاصة في الجزء الأخير من العقد. وكان الجانبان الرئيسيان اللذان تميزت بهما هذه الفترة هما اختتام جولة كيندي للمفاوضات التجارية عام ١٩٦٧، وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٦٤ «لكي يكون بمثابة عامل فعال للإسراع بوتيرة التنمية لجميع البلدان من خلال صياغة وتنفيذ سياسات تجارية جديدة منطلقة من التنمية»[٣] بهدف زيادة عائدات التصدير في البلدان النامية.

الشكل «أ»

الصادرات الزراعية فى العالم، ١٩٦١ - ١٩٩٨

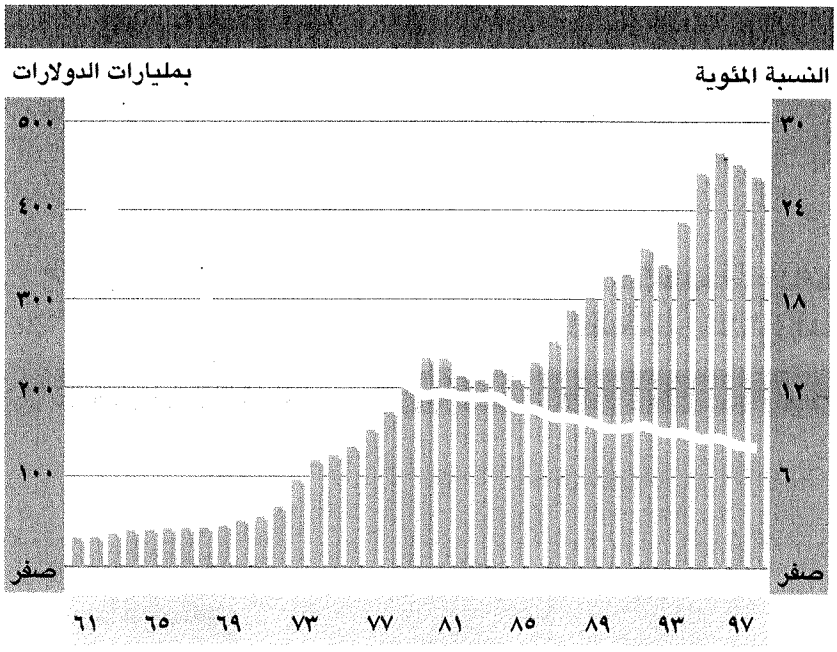

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

العملية كانت واضحة بصورة خاصة في أقاليم البلدان النامية خلال الستينات وأوائل السبعينات.

غير أن الصادرات الزراعية مازالت تمول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نحو خمس مجموع أعباء الواردات. وظل الاعتماد الاقتصادي على الصادرات الزراعية قويا للغاية في الكثير من آحاد البلدان. ففي ١٩٩٨، كان ١٢ بلدا من بين ٤٨ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد على الزراعة في الحصول على نصف مجموع عائداتها من التصدير، بل وربما أكثر. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كانت ١٠ بلدان من بين

٣٧ بلدا في نفس الوضع (أربعة بلدان من منطقة الكاريبي). وتشمل الحالات المتطرفة، التي كانت فيها ٧٠ في المائة أو أكثر من عائدات التصدير تأتي من الزراعة، بيليز وباراغواي في أمريكا اللاتينية، وبوروندي وكوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا وغينيا بيساو وملاوي وأوغندا والسودان في أفريقيا.

تقلص حصة البلدان النامية في الأسواق الزراعية

تعرض التوزيع الإقليمي لمجموع التجارة العالمية والتجارة بالسلع الزراعية لتغييرات كبيرة. ففي حين حصلت البلدان النامية على حصة من السوق فيما يتعلق بصادرات البضائع فيما بين أوائل الستينات والسنوات الأخيرة (من نحو ٢٠ في المائة إلى أكثر من ٢٥ في المائة من المجموع العالمي)، تقلصت حصتها من مجموع الصادرات الزراعية من أكثر من ٤٠ في المائة إلى نحو ٢٧ في المائة (الشكل «ب»).

وفقدت جميع الأقاليم النامية، باستثناء آسيا والمحيط الهادي، حصتها من الصادرات في السوق العالمية بإطراد. وتجدر الاشارة الى ان إقليم آسيا والمحيط الهادي هو الإقليم الوحيد الذي حصل بالفعل على حصة من الصادرات الزراعية في العالم منذ منتصف السبعينات، وانه أيضا الإقليم الوحيد الذي نجح في تنويع صادراته بعيدا عن الزراعة. وعلى العكس من ذلك، فإن تواجد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الأسواق الزراعية العالمية قد اتجه إلى فقد أهميته منذ أوائل السبعينات على الرغم من قوة عنصر الزراعة في تجارتها الخارجية. وتعرض إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لخسائر واضحة في الأسواق بعد النصف الثاني من الثمانينات، وهي الفترة التي تباطأ فيها نمو حجم الصادرات الزراعية وانخفضت

الشكل «ب»

نصيب البلدان النامية من إجمالي صادرات السلع في العالم ومن الصادرات الزراعية ، ١٩٦١ - ١٩٩٨

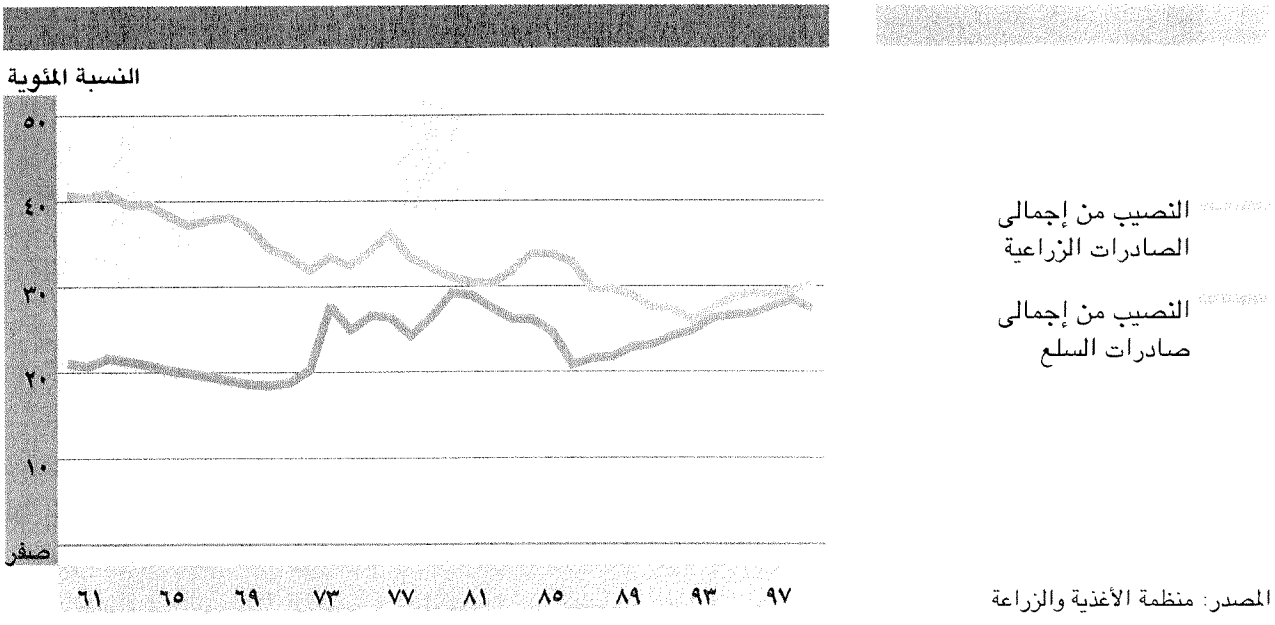

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

فيها أسعار التصدير بدرجة كبيرة (الشكل «جـ»).

انخفاض الأسعار الزراعية الحقيقية

ظلت الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية وغير الغذائية، خلال الفترة من الخمسينات إلى الستينات، مستقرة نسبيا، وتخلفت بصورة طفيفة فقط عن أسعار السلع المصنعة. وشهدت السبعينات فترة جديدة من تزايد التقلبات في الأسعار، والتباين فيما بين أسعار البضائع الزراعية وتلك المصنعة، حيث اتجهت تلك الأخيرة إلى الارتفاع بصورة أسرع بكثير من الأولى (الشكل «د»). وكان من نتيجة ذلك حدوث تدهور في نسب المقايضة في التجارة (أو الأسعار «الحقيقية») الخاصة بالصادرات الزراعية بصورة ملحوظة (الشكل «هـ»). وكان الانخفاض في الأسعار الزراعية الحقيقية أكثر وضوحا في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة، نتيجة للتركيبة السلعية لصادراتها، وللسلوك القوى للمنتجات الخاصة بالمناطق المعتدلة التي تصدرها عادة البلدان المتقدمة مقارنة بسلوك المنتجات الاستوائية بصورة عامة.

وعلى العكس من ذلك، أظهر حجم الصادرات اتجاها تصاعديا خلال معظم هذه الفترة. ومع ذلك، ونظرا للفروق في زيادة الأسعار، ارتفعت القيمة الحالية للصادرات الزراعية بصفة عامة بصورة أسرع بكثير في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية.

التحول من الصادرات الأولية إلى الصادرات المصنعة

ثمة مسألة تحظى بأهمية كبيرة هي مدى قدرة البلدان النامية على التحول من تصدير السلع الأولية غير المصنعة إلى منتجات القيمة المضافة. فقد حققت أقاليم البلدان النامية المختلفة درجات متباينة من النجاح في هذا المجال. ففي كل

الشكل «ج»

نصيب الأقاليم النامية من الصادرات الزراعية في العالم، ١٩٦١ - ١٩٩٨

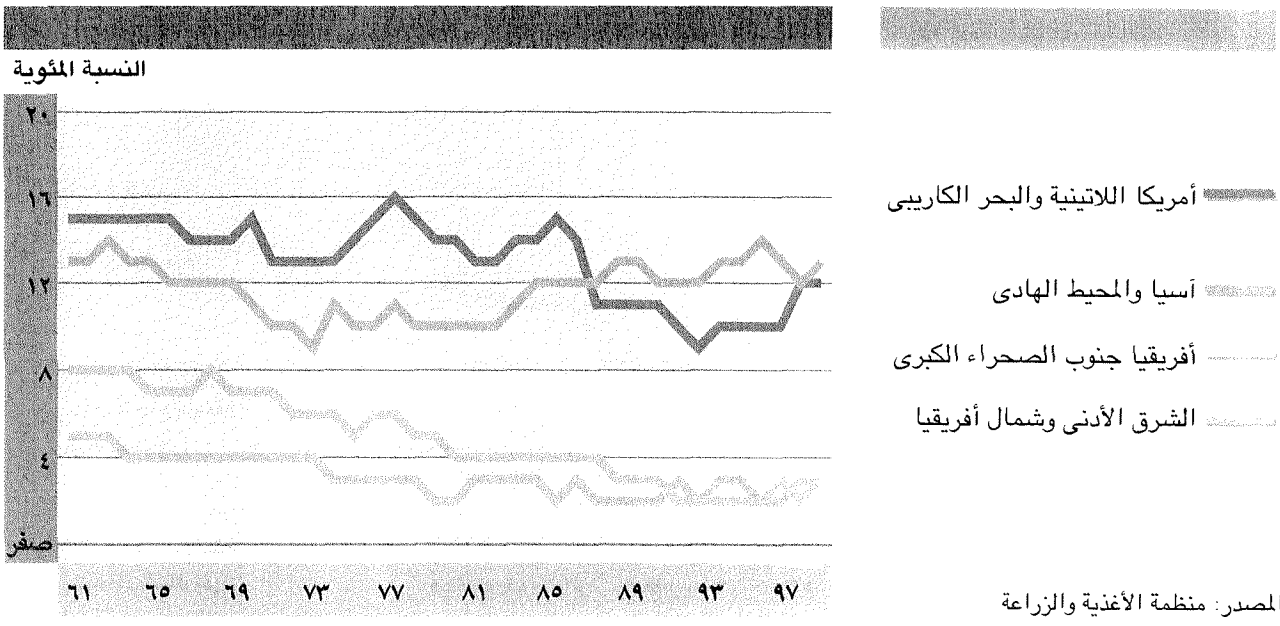

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل «د»

الأسعار الحقيقية * للأغذية وللسلع غير الغذائية ، ١٩٤٨ - ١٩٩٧

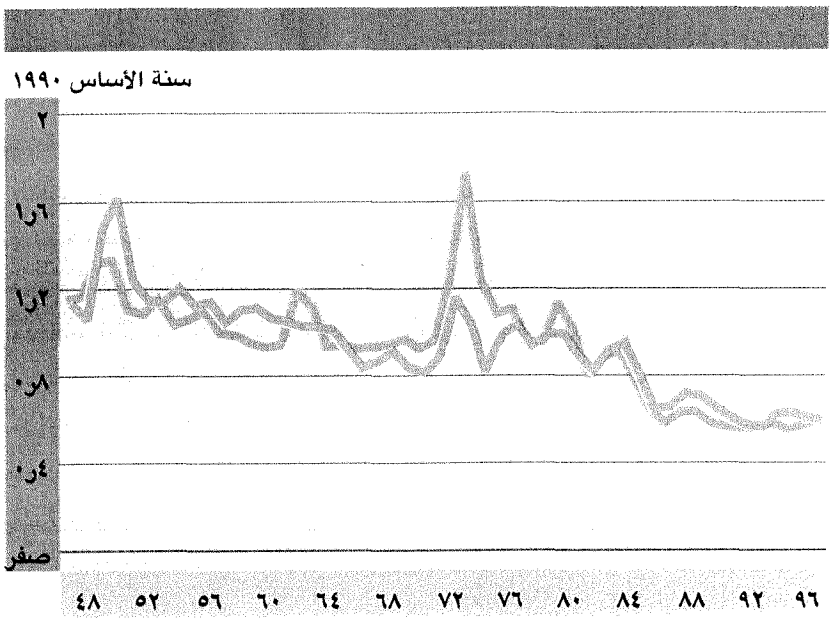

*خفضت الصادرات الزراعية بحسب صادرات السلع المصنعة (الأرقام الدليلية للأسعار)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، استنادا إلى بيانات البنك الدولى

الشكل «هـ»

الأسعار الحقيقية * للصادرات الزراعية من البلدان الصناعية والنامية، ١٩٥٥ - ١٩٩٦

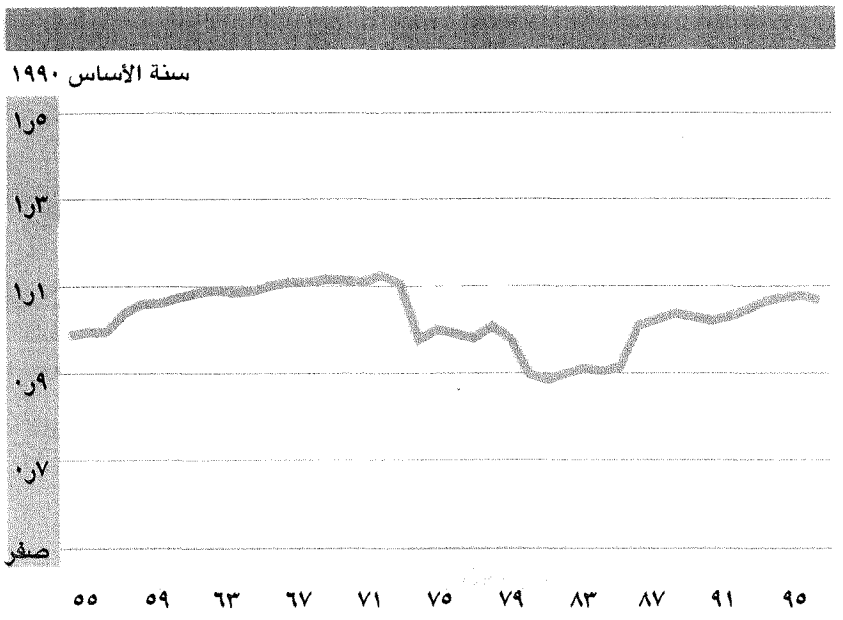

*خفضت الصادرات الزراعية بحسب صادرات السلع المصنعة (الأرقام الدليلية للأسعار)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، استنادا إلى بيانات البنك الدولى

من إقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفعت نسبة المنتجات المصنعة في الصادرات الزراعية الكلية من نحو ١٠ في المائة في أوائل الستينات إلى نحو ثلث المجموع في السنوات الأخيرة. وقد زادت هذه النسبة إلى مستويات عالية جدا في البلدان الأكثر تصنيعا في هذين الإقليمين. فقد وصلت هذه النسبة الى نحو ٥٠ فى المائة في الأرجنتين والبرازيل، فى حين وصلت في ماليزيا إلى أكثر من ٧٠ في المائة.

أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ظلت حصة المنتجات المصنعة في الصادرات الزراعية في حدود ١٥ في المائة خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد أظهرت بعض البلدان تباينات واضحة مؤقتة. غير أن الصورة العامة كانت، بالنسبة لمعظم بلدان الإقليم، هى الاعتماد الكبير وغير المتناقص على الطائفة المحدودة من صادرات المنتجات الأولية. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يرجع ارتفاع نسبة منتجات القيمة المضافة في مجموع الصادرات الزراعية، بصفة عامة، الى الأهمية الكبيرة لعدد قليل من المنتجات المصنعة في قاعدة التصدير الزراعي الصغيرة. وتشكل القواقع المجهزة وغيرها من المنتجات البحرية، فضلا عن الفاكهة والخضر المعلبة والمحفوظة، جزءا كبيرا من مجموع هذه الصادرات.

وأسفرت جولة كيندي عن خفض الرسوم الجمركية الخاصة بالمشاركين الصناعيين بمتوسط تقديري يبلغ ٣٥ في المائة. وعلى الرغم من أن الصادرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة قد استجابت بصورة إيجابية لهذه التنازلات التي تمت في إطار الجولة، فإن المنتجات الأكثر تأثرا بذلك كانت تلك التي يتم تداولها فيما بين البلدان الصناعية. ولم يكن للتجارة بالسلع الزراعية وجود في المفاوضات، إلا أنه كان هناك اتفاق فيما بين الأطراف المتفاوضة على المساهمة بالمعونة الغذائية حتى ٤ر٥ مليون طن من الحبوب سنويا.

ولاحظت تقارير «حالة الأغذية والزراعة» أن انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال فترة قريبة من بعضها البعض يبينان الصلة الوثيقة بين المشكلات التي يعالجانها. فالتحرر من الجوع لا يتأتى إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة. وكان المفتاح إلى تنمية هذه البلدان هو منحها القدرة على اكتساب النقد الأجنبي من صادراتها أكثر مما يكمن في حصولها على المعونة الغذائية.

وكانت الدورة الثانية للأونكتاد، التي عقدت عام ١٩٦٨ في نيودلهي، من الدورات البارزة نتيجة لنطاق جدول أعمالها الذي كان يغطي القضايا التي ظلت في صلب مصالح البلدان النامية حتى اليوم. وشمل ذلك وصول السلع الأولية إلى أسواق البلدان الصناعية، وحجم المعونة الإنمائية وشروطها وظروفها، والتوسع التجاري، والتعاون الاقتصادي، والتكامل فيما بين البلدان النامية، ومشكلة الغذاء العالمية التي كانت نتائجها بمثابة صدى للمبادئ التي وضعها مؤتمر الغذاء العالمي لعام ١٩٦٣ .

وأسند اهتمام كبير لمسألة الاتفاقات السلعية الدولية التي كانت في ذروة شعبيتها. وتمثلت إحدى النتائج الملموسة في تجديد اتفاقية السكر الدولية، التي كانت قد توقفت عن العمل منذ ١٩٦١ . وبعد مفاوضات، تحت إشراف الأونكتاد، ووفق على سريانها لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٩٦٩/١/١ . كما جرى التفاوض بشأن اتفاقيات تغطي سلعا غذائية وغير غذائية أخرى بدرجات متفاوتة من النجاح. ودارت مناقشات أيضا بشأن إمكانية تطبيق خطط للتمويل التعويضي، وأشكال أكثر شمولا من الاتفاقات السلعية العالمية، على الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة ذاتها دعت إلى اتباع منهج لكل سلعة على حدة، باعتبار ذلك طريقة أكثر عملية.

المعونة الإنمائية

شهدت السنوات الأخيرة من الخمسينات والسنوات الأولى من الستينات أيضا حصول العديد من المستعمرات السابقة على استقلالها السياسي، وبالأخص في أفريقيا. وإذا كان هذا التطور، الذي قوبل بالترحيب، قد أدى في بعض الحالات إلى حدوث اضطرابات سياسية وصراعات أهلية، فقد فتح الباب أيضا لتدفق المساعدات الإنمائية، وعلى الأخص من المصادر الثنائية. وأشار تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام

١٩٦٩ إلى «تقرير بيرسون» الذي نشرته لجنة مستقلة بإشراف البنك الدولي ورياسة السيد ليستر بيرسون. وقد استعرض هذا التقرير النتائج التي حققتها جهود التنمية طوال عشرين عاما سواء من جانب الجهات المانحة أو المتلقية، وخلص إلى أن جهود المعونة كانت «تتراجع»، في نفس الوقت الذي كانت فيه التنمية الاقتصادية قد بدأت تعطي نتائجها. ودعا هذا التقرير إلى زيادة المساعدات الحكومية لتصل إلى ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية بحلول عام ١٩٧٥، وحث على تقديم ٢٠ في المائة من هذه المعونة عن طريق المؤسسات متعددة الأطراف، مقابل ٤ر٠ في المائة و ١٠ في المائة فقط على التوالي، طبقا لما التزم به في عام ١٩٦٨ . ولم تحقق أي دولة هذا الهدف، فيما عدا القليل من البلدان المانحة.

فشلت النداءات الموجهة لزيادة المساعدات الانمائية الرسمية في تحقيق النتائج المرجوة.

وفي ملاحظة أكثر إيجابية، أشار نفس العدد من «حالة الأغذية والزراعة» إلى زيادة تركيز البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تمويل الزراعة. وقد ظهر هذا التحول في السياسات في الزيادة، التي ينتظر أن تصل إلى أربعة أضعاف، في مستوى القروض المقدمة للزراعة. وكان أحد نتائج هذا التطور، وضع برنامج تعاوني جديد في أوائل عام ١٩٦٤، بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لتحديد العديد من مشروعات التنمية الزراعية والريفية، والمساعدة في صياغتها لكي يقوم البنك بتمويلها.

فترة السبعينات

أزمات الأغذية والطاقة ومناخ مضطرب للتنمية
مؤتمر الأغذية العالمي،
المجاعات في أفريقيا
المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
الاهتمامات البيئية، وقضايا التجارة
مصايد الأسماك وقانون البحار

كانت السنوات الأولى من السبعينات تحمل علامة فارقة في النمط الذي اتسمت به بيئة التنمية في فترة ما بعد الحرب. فسلسلة الصدمات جلبت معها عناصر الاضطراب إلى النظام الدولي، الذي كان فى ظله النمو الاقتصادي، وإمكانية التنبؤ نسبيا بظروف الأسواق والأسعار والمخزونات الدولية من الأغذية، أمرا مفروغا منه بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وجاءت هذه البيئة الجديدة المضطربة نتيجة للتخفيض الفعلي للدولار الأمريكي، والارتفاع الحاد في أسعار النفط، والنقص الكبير – في مجال الزراعة – في إنتاج الحبوب، والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والمستلزمات الزراعية والطاقة المستمدة من النفط. وقد جلب هذا التحول الحاد في النظام الاقتصادي مكاسب اقتصادية كبيرة لبعض البلدان (البلدان المصدرة للنفط في المقام الأول)، وخلق الفرص أمام أسواق تصدير البعض الآخر، ولكنه قضى على آفاق التنمية للكثير من أقل البلدان نموا.

أثر الارتفاع الشديد لأسعار النفط على نحو معاكس على معظم البلدان النامية وعلى قطاعاتها الزراعية، رغم المكاسب الضخمة التى حققها للبلدان النامية المصدرة للنفط .

أزمة الأغذية العالمية

اتسمت السبعينات، مقارنة بالسنوات العشر السابقة، بسلسلة من الإنتكاسات في الزراعة العالمية. فقد انخفض إنتاج العالم من الأغذية في عام ١٩٧٢، ثم مرة أخرى في عام ١٩٧٤، بسبب الظروف الجوية غير المواتية في الحالتين في أهم مناطق إنتاج الأغذية. ففي عام ١٩٧٢، انخفض إنتاج العالم من الحبوب بمقدار ٤١ مليون طن، اقتسمت بالتساوي بين العالم النامي والعالم المتقدم، ثم بمقدار ٣٠ مليون طن في عام ١٩٧٤ . وقد أسفر هذا الانخفاض عن استنفاد المخزونات بشكل حاد، وبالأخص في البلدان المصدرة للحبوب تقليديا: فقد انخفضت مخزونات العالم من القمح من ٥٠ مليون طن في عام ١٩٧١ إلى ٢٧ مليون طن في عام ١٩٧٣، وهو أدنى مستوى لهذه المخزونات منذ عشرين عاما. كما نقصت الكميات المعروضة من الأرز بسبب نقص الإنتاج في أهم البلدان المستهلكة له في آسيا. وشهدت أسعار استهلاك المواد الغذائية ارتفاعا في جميع أقاليم العالم، حيث واجه الفقراء مشاكل جديدة وانخفض مستوى التغذية، وعلى الأخص بالنسبة للمجموعات الحساسة من السكان. وكانت المشكلات أكثر حدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ظل نصيب الفرد من إنتاج الأغذية منخفضا طوال النصف الأول من السبعينات.

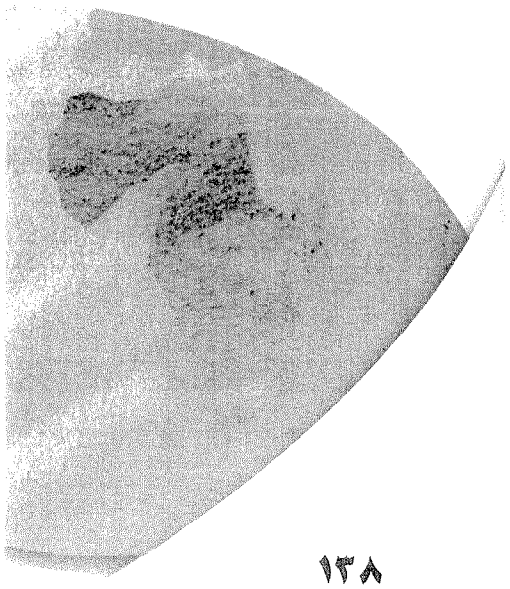

ورغم أن إنتاج العالم من الأغذية قد انتعش في عام ١٩٧٣ (زاد إنتاج الحبوب بمقدار ١٠٠ مليون طن)، فإن هذا الانتعاش لم يكن كافيا ليمنع استنفاد مخزونات الحبوب في البلدان الرئيسية المصدرة، وبالأخص في أمريكا الشمالية، كما أنه لم يستطع وقف الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية. وتلقت الزراعة في العالم ضربات جديدة من أزمة الطاقة، والتضخم، وعدم الاستقرار النقدي، وتباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، بالإضافة إلى جو عام من الشك. وتزامنت هذه الانتكاسة العالمية في الإنتاج الزراعي مع أزمات خطيرة في الأغذية على المستويين الإقليمي والمحلي في النصف الأول من السبعينات. فقد حدثت أزمة مأساوية في الأغذية في أفريقيا في أعقاب حالتين من كوارث الجفاف. وكانت الحالة الأولى هي الجفاف الذي استمر طويلا في بلدان السهل (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال)، والذى وصل إلى ذروته عام ١٩٧٣ . ففي تلك السنة، كان نصيب الفرد الصافي من إنتاج الأغذية في بلدان السهل يقل بمقدار الثلث عن متوسطه في الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، ولقي ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة حتفهم نتيجة المجاعة، التى ساعدت على انتشار الأوبئة، وعلى الأخص في مخيمات الإغاثة. وإنقاذا لحياة هؤلاء البشر، بدأت عملية إغاثة دولية هائلة في أوائل عام ١٩٧٣ . وكانت إحدى النتائج المباشرة لهذا الجفاف، الذي استمر طويلا، تشكيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل.

أما حالة الجفاف الأخرى فقد أحدثت مجاعة في إثيوبيا استمرت من ١٩٧٢ الى ١٩٧٤ . وقد وصلت المساعدات الدولية متأخرة كثيرا، حتى أن ما يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم من بين السكان الذين يصل عددهم إلى ٢٧ مليون نسمة. وكانت المناطق الأكثر تضررا هي مقاطعات وولو، وتيغراي، وهرارغي. أما أشد السكان تضررا فكانوا قبائل عفار والرعاة الرحل.

وقد نوقشت المجاعة التي حدثت في إثيوبيا وأسبابها ونتائجها، بدرجة مستفيضة داخل المنظمة وخارجها، وإن كان المثير للدهشة أن الأعداد الصادرة من تقرير «حالة الأغذية والزراعة» في تلك الفترة، قد تجاهلتها. أما بالنسبة لأسبابها، فقد كتب أ. سين بعد ذلك بعدة سنوات يقول: «لقد حدثت المجاعة في إثيوبيا دون انخفاض غير عادي في إنتاج الأغذية، كما أن استهلاك الفرد من الأغذية في أوج المجاعة عام ١٩٧٣ كان عاديا إلى حد ما بالنسبة لإثيوبيا ككل. وإذا كان إنتاج الأغذية في مقاطعة وولو قد تعرض لانخفاض شديد في عام ١٩٧٣، فإن عجز هذه المقاطعة عن طلب الأغذية من الخارج كان نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية في هذه المقاطعة. ومن السمات الملحوظة في المجاعة، التي حدثت في وولو، أن أسعار الأغذية بشكل عام لم ترتفع إلا قليلا، بل إن الناس كانوا يموتون جوعا حتى عندما كانت الأغذية تباع بأسعار لا تختلف كثيرا عن مستوياتها قبل الجفاف. ويمكن فهم الظاهرة من زاوية الفشل الذريع لأقسام كبيرة من سكان وولو في الحصول على الطعام»[٤].

تخفيض الدولار وأزمة الطاقة

اتسمت السنوات الأولى من السبعينات بحادثتين أخريين كان لهما تأثيرهما، الذي استمر طويلا، على الاقتصاد العالمي، بما فيه الإنتاج الزراعي والتجارة. والحادثة الأولى هي قرار الحكومة الأمريكية في شهر أغسطس / آب ١٩٧١ بوقف العمل بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وهو يعني تخفيض الدولار في مقابل العملات الأخرى المتداولة عالميا. وبالنسبة للبلدان النامية، كان لتغيير قيمة العملات تأثيراته السلبية الكبيرة، نظرا لحساسية اقتصاديات هذه البلدان بالنسبة لتقلب الأسعار العالمية.

أما الحادثة الثانية، التي أحدثت ذعرا في جميع أنحاء العالم، فقد كانت الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام، الذى قررته منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٧٣، ردا على تخفيض قيمة الدولار (حيث أن أسعار النفط تحدد على أساس الدولار). فارتفع الرقم الدليلي لأسعار *الصادرات العالمية من النفط الخام* من ١٩٦ في عام ١٩٧٣ (١٩٧٠=١٠٠) إلى ٦٤١ في عام ١٩٧٤ . وكان ذلك يعني، بالنسبة للزراعة، ارتفاعا مفاجئا في تكاليف المستلزمات التي تستخدم الطاقة مثل الأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى الطاقة والوقود، وهما عنصران لهما أهميتهما البالغة في الري وفي نقل المنتجات الزراعية وتسويقها وتصنيعها. فارتفعت أسعار الأسمدة إلى ثلاثة أمثالها، بل وإلى أربعة أمثالها في خلال سنة واحدة، مما أدى الى انخفاض استهلاك العالم منها بما يقرب من ٤ ملايين طن، وبالتالى انخفضت مخصبات النبات بنحو مليون طن عن *الطلب المتوقع*. وحددت الأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة (٩ ابريل/ نيسان – ٢ مايو/ أيار ١٩٧٤) ٤٢ بلدا ناميا باعتبارها من أشد البلدان تضررا من الارتفاع الحاد في أسعار الواردات الأساسية (الأغذية والنفط والأسمدة). وأنشأت الأمم المتحدة صندوقا خاصا لمساعدة هذه البلدان على الحد من مشكلاتها الاقتصادية. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة المشروع الدولي لتوريد الأسمدة، الذي قدم ٧٣ ٠٠٠ طن من الأسمدة إلى أشد البلدان تضررا في السنة المحصولية ١٩٧٤/١٩٧٥ .

وتناول تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧٦ موضوع «الطاقة والزراعة»، وهو الموضوع الذي خلص إلى أن ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة هو سبب الانخفاض الحاد في ربحية المستلزمات التي تستخدم الطاقة الكثيفة، وبالأخص في زراعة البساتين والإنتاج الحيواني وتربية الأسماك وصيدها. كما ذكر التقرير أن هناك مجالا كبيرا لاستخدام الموارد المحلية من الطاقة بصورة اقتصادية في مجال الزراعة، وزيادة الكفاءة في استخدام المستلزمات المستوردة، والاستفادة من المخلفات النباتية والحيوانية، وانتقاء الآلات الزراعية.

مؤتمر الأغذية العالمي

كانت أزمة الأغذية العالمية في مطلع السبعينات، والمشكلات التي خلقها الارتفاع الحاد في أسعار النفط، هما سبب عقد مؤتمر الأغذية

العالمي في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٤، تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة. وكانت أهداف المؤتمر هي تحقيق اتفاق دولي في الآراء بشأن السياسات والبرامج اللازمة لزيادة إنتاج الأغذية وإنتاجيتها، وعلى الأخص في البلدان النامية؛ وتحسين استهلاك الأغذية وتوزيعها؛ ووضع نظام أكثر فعالية للأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك إقامة نظام للإنذار المبكر، واتباع سياسات فعالة للتخزين ولأغذية الإغاثة في حالات الطوارئ ؛ وإدخال نظام أكثر دقة للتجارة الزراعية والمواءمة الزراعية.

أدى عقد مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ الى انشاء مؤسسات للتنمية الزراعية وللرقابة على إمدادات الأغذية والزراعة.

ومن الموضوعات المحورية التي ناقشها المؤتمر، تكوين مستويات كافية من مخزونات الأغذية على المستويات القطرية و / أو الإقليمية، والدولية، والمحافظة على هذه المخزونات. وكان المنتظر أن تكون هذه المخزونات بمثابة ضمانات للأمن الغذائي في مواجهة حالات الطوارئ المحلية أو القطرية أو الإقليمية، وأن تغطي أيضا الاحتياجات الدولية للإغاثة. وقد عكس تقرير «حالة الأغذية والزراعة» هذا الاهتمام بما قدمه باستمرار من مقتطفات عن تطور سياسات المخزونات القطرية. وهكذا نجد أن مفهوم الأمن الغذائي في النصف الأول من السبعينات كان لايزال ثابتا على توجهه ناحية العرض. ولكن المؤتمر أكد أيضا على ضرورة تخفيض معدلات نمو السكان، وعلى تقليل البطالة والبطالة المقنعة في الريف من خلال تنويع النشاط الزراعي، والتوسع في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل. ومن بين المبادرات المؤسسية التي اتخذها المؤتمر (أنظر الإطار رقم ١٥)، مازالت ثلاث منها قائمة حتى اليوم، وهي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، ولجنة الأمن الغذائي العالمي.

المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

لاشك أن الاهتمام المبالغ فيه بالتصنيع، الناجم عن سياسة إحلال الواردات، وما ترتب على ذلك من هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية، جعلا الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية تطفو على السطح.

وقد أكدت بعض الدراسات، التي أجرتها منظمة العمل الدولية، أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لضمان تنمية متوازنة ومستدامة. إذ أنه لابد من أخذ توزيع الثروة والسلطة السياسية أيضا في الاعتبار. وفي هذا الصدد، حظى الحصول على الأرض وتحسين قوانين الإيجارات باهتمام خاص. فقد أبرز عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية (١٩٧٠-١٩٨٠) ضرورة معاملة التنمية الريفية كجزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية في مكافحة الفقر وتقليل الفجوة الموجودة في الدخل بين الأسر الريفية والحضرية. كما أكد عقد التنمية الثاني على أهمية تحديد أهداف قطرية للعمالة، وضرورة استيعاب الأجزاء المتزايدة من القوة العاملة في أنشطة حديثة غير زراعية. وقد أجرى تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧٣ مسحا للعمالة الزراعية شمل الفترة من

الإطار رقم ١٥

ست مبادرات دولية لمؤتمر الأغذية العالمي

دعا مؤتمر الأغذية العالمى لعام ١٩٧٤ الى:

١- إنشاء مجلس أغذية عالمي «ليستخدم كجهاز للتنسيق، يولي اهتماما عاما وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحتين للسياسات المتعلقة بالإنتاج الغذائي، والأمن الغذائي، والاتجار بالأغذية، والمعونة الغذائية، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتصلة بذلك ...»؛

٢- القيام فورا بإنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية «لتمويل مشاريع الإنماء الزراعي مخصصة بصورة رئيسية لإنتاج الأغذية في البلدان النامية»، مع التركيز بشكل خاص على الفلاحين الفقراء؛

٣- إنشاء فريق استشاري معني بإنتاج الأغذية والاستثمار في البلدان النامية، «يكون مؤلفا من الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف وممثلي البلدان النامية ...»؛

كما أن المؤتمر:

٤- أيد أهداف التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي[1] وسياساته وخطوطه التوجيهية، ورحب بإنشاء المنظمة للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر؛

٥- حث المنظمة على إنشاء لجنة معنية بالأمن الغذائي العالمي، تكون بمثابة لجنة دائمة تابعة لمجلس المنظمة، وتقوم، من بين جملة أمور أخرى، «بمواصلة استعراض الحالة الراهنة والمتوقعة للعرض والطلب على المواد الغذائية الأساسية والمخزون منها، ... وإجراء تقييمات دورية لمقدار كفاية مستويات المخزون الحالية والمتوقعة في البلدان المصدرة والمستوردة، بصورة إجمالية ...»؛

٦- أوصى بمفهوم التخطيط المسبق للمعونة الغذائية، ودعا جميع البلدان المتبرعة «إلى توفير المساعدات السلعية و/ أو المالية، بما يضمن تقديم ١٠ ملايين طن من الحبوب على الأقل كمعونة غذائية كل عام ابتداء من عام ١٩٧٥، مع توفير كميات كافية من السلع الغذائية الأخرى أيضا».

(١) التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمى، الذي أعلن عام ١٩٧٤، يدعو البلدان إلى المشاركة الطوعية في برامج تكفل تكوين مخزونات كافية من الأغذية لاستخدامها في أوقات الطوارئ ونقص الأغذية، وللحد من التقلبات في الأسعار والإنتاج.

١٩٥٠ إلى ١٩٧٠، مع إعطاء توقعات لأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠ و ٢٠٠٠ . وقد أفصح المسح عن أنه بالنسبة للبلدان المتقدمة كمجموعة انخفض نصيب الزراعة من مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي من ٣٨ في المائة عام ١٩٥٠ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٧٠، ومن المنتظر أن ينخفض إلى ٥ أو ٦ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ (وهو تقدير دقيق إلى حد ما). أما النسب المقابلة في البلدان النامية كمجموعة فهي ٧٩ في المائة و ٦٦ في المائة و٤٣ في المائة على التوالي (وهي الآن في حدود ٥٥ في المائة، أي أن خروج العمالة من الزراعة كان أبطأ مما كان متوقعا).

وهناك إسهام سابق لتقرير «حالة الأغذية والزراعة» في مناقشة التنمية في فصل خاص من تقرير عام ١٩٧٢، بعنوان «التعليم والتدريب من أجل التنمية». وتضمن هذا الفصل عرضا سريعا للتعليم الريفي في الأقاليم النامية، معطيا استراتيجية لتخطيط الموارد البشرية، وعملية تحديد الأولويات في التعليم الريفي والتدريب، وتحديد مجالات الاهتمام الخاصة مثل تدريب المدربين، والمرشدين الزراعيين، وبناء قدرات الشباب، ووسائل التعليم الإيضاحية، ووسائل الاتصالات.

وأسفر هذا الفهم العميق لهذه المسائل الاجتماعية، وغيرها من المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية، عن انعقاد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام ١٩٧٩، وهو المؤتمر الذي كان علامة فارقة في البحث عن طرق لتخفيف وطأة الفقر في الريف. وقد صدر عن هذا المؤتمر، الذي عقد تحت رعاية المنظمة، بيان مبادئ عرف باسم «ميثاق الفلاح»، يتضمن ١٧ مبدأ وخطا توجيهيا، وبرنامجا للعمل يشمل برامج عمل قطرية في البلدان النامية، والسياسات الدولية ذات الصلة بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وتشمل هذه الأخيرة برامج تغطي رصد الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وتحليل المعرفة ونشرها، وتقديم المساعدات التقنية، ومساندة حشد الموارد.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية

زاد القلق على البيئة في أعقاب قيام نادي روما في عام ١٩٧١ بنشر تقرير «معوقات النمو». فقد أطلق هذا التقرير إنذارا بتدهور حالة الموارد العالمية بالنسبة لنمو السكان وتزايد الفقد الاقتصادي. وذكَّرنا انهيار مصايد الأنشوجة في بيرو في أوائل السبعينات بهشاشة ما كنا نعتقد أنه مصدر لا ينضب لهذه الأسماك.

وكانت مسألة التدهور البيئي وكيفية التغلب عليه، هي موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في استوكهولم في الفترة من ٥ الى ١٩٧٢/٦/١٦ . وقد أقر المؤتمر إعلان استوكهولم وخطة عمل تضم ١٠٩ قرارات تتعلق بالجوانب البيئية في جميع قطاعات الاقتصاد، منها ٥١ قرارا تتصل بإدارة الموارد الطبيعية. وكانت أغلب القرارات موجهة تحديدا إلى منظمة الأغذية والزراعة، وتغطي مجالات مختلفة مثل التنمية الريفية، والتخطيط البيئي، وإدارة التربة وخصوبتها، ومكافحة

الآفات، والاستفادة من المخلفات الزراعية، والموارد الوراثية، ورصد الموارد الحرجية والمائية، وإدارة مصايد الأسماك. وكان مؤتمر استوكهولم سببا في الإسراع بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي عام ١٩٧٣ . ومع ذلك، فإن توصياته، التي لها تطلعاتها بعيدة المدى، ربما جاءت سابقة على التفكير العام المعاصر. فقد احتاج الأمر إلى عشر سنوات أخرى، أو أكثر، لتجميع أدلة على تدهور البيئة الهائل على نطاق عالمي – تدمير الغابات، ونضوب طبقة الأوزون، وزيادة غازات الاحتباس الحراري في الجو، وتلوث البحار، وغير ذلك – من أجل زيادة الدعم العام للخطوات التي ينبغي اتخاذها للبدء في إصلاح هذه الأمور.

وكان الاهتمام بالبيئة يتصدر جدول أعمال المنظمة منذ إنشائها. ففي فصل خاص من تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧١ استعرض التقرير تأثيرات تلوث المياه على مصايد الأسماك والموارد الحية من الأحياء المائية. وحدد أهم صفات تلوث المياه متعقبا تأثيرها البيولوجي والإيكولوجي على مصايد الأسماك. واسترعى هذا الفصل الانتباه إلى الاختلافات الإقليمية في تلوث المياه، واقترح وضع معايير ونظم لرصد هذه الظاهرة، مع اقتراح التدابير القانونية والتنظيمية اللازمة للحد من تلوث المياه، ضمن جهد أكبر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومتابعة لقرارات مؤتمر استوكهولم لعام ١٩٧٢، نشر تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧٧ فصلا خاصا عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية. وشمل التقييم التربة، والمياه، والمراعي، ومصادر الأعلاف، والغابات، والحياة البرية، ومصايد الأسماك، والموارد الوراثية. كما أعطى الفصل تحليلا لتأثير تكثيف الزراعة على البيئة والجوانب القانونية لتلافي تدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة. وأرجعت الدراسة الأسباب الرئيسية للتلوث في البلدان المتقدمة إلى المستوى المرتفع للتصنيع والاعتماد على النظم الزراعية التي تحتاج إلى طاقة كثيفة. ومن ناحية أخرى، كانت المشكلة البيئية الرئيسية في البلدان النامية لا تتعلق بالتلوث، وإنما بتدهور الموارد الطبيعية ونضوبها. واقترح هذا الفصل وسيلة أفضل وأنسب لجمع البيانات، وإجراء بحوث متعددة التخصصات لتقدير التأثيرات التى تتعرض لها إنتاجية الموارد الطبيعية من تطبيق النظم المختلفة لتخطيط استخدام الأراضي، وتطويع المعارف المحلية من أجل زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ووضع نظم قانونية ومؤسسية مناسبة لإدارة هذه الموارد.

السكان وإمدادات الأغذية

كان القلق السائد من الاختلال المحتمل بين قاعدة الموارد الطبيعية، والطلب عليها من الأعداد المتزايدة من السكان، وراء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان في بوخارست في أغسطس/ آب ١٩٧٤ .

وقد صدر عن هذا المؤتمر خطة عمل لسكان العالم، أولت اهتماما خاصا لضرورة زيادة إنتاج وإنتاجية الأغذية، بحيث تتوافر الأغذية بأسعار معقولة للبلدان النامية. وجاءت مساهمة منظمة الأغذية والزراعة

في مؤتمر بوخارست في شكل فصل خاص بعنوان «السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية» نشر في تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٧٤ . وقد أحصى الفصل الاتجاهات الخاصة بنمو السكان وإمدادات الأغذية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢، مراعيا إمكانيات زيادة إنتاج الأغذية. وأكد هذا الفصل على أبعاد وأسباب الجوع وسوء التغذية، والعوامل المؤثرة على الطلب على الأغذية في المدى البعيد.

مصايد الأسماك

عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في جنيف في الفترة من ١٧ مارس/ آذار إلى ٩ مايو/ أيار ١٩٧٥، ولكنه انتهى دون التوصل الى اتفاق محدد بشأن أهم القضايا المتعلقة بحقوق استغلال البحار وقيعانها. ومع ذلك، فإن عددا متزايدا من الدول الساحلية قد مدت ولايتها على مصايد الأسماك إلى ما وراء ١٢ ميلا بحريا، وهو ما كان سائدا بشكل عام طوال القرون الثلاثة الماضية. وفي عام ١٩٧٩، أدى إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة التي حددها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة إلى إضافة بعد جديد لعمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك. ونتيجة للنظام القانوني الجديد للمحيطات، أصبحت الموارد السمكية للبلدان الساحلية تحت الولاية القطرية المباشرة، في شكل مناطق اقتصادية خالصة.

وقد تناول تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٠، في فصل خاص بعنوان «مصايد الأسماك البحرية في الحقبة الجديدة من الولاية القطرية». واستعرض هذا الفصل الفرص والتحديات أمام مصايد الأسماك البحرية، الناجمة عن قبول المجتمع الدولي للولاية القائمة على المناطق الاقتصادية الخالصة. وشرح الفصل نتائج التغييرات في قانون البحار على الحصيلة السمكية للدول الساحلية، وتأثيرات مياه الصيد المفتوحة، ومشكلات المواءمة بالنسبة للدول الساحلية، ونتائج ذلك على البلدان التي تملك أساطيل للصيد في المياه البعيدة، وتأثير المناطق الاقتصادية الخالصة على التجارة الدولية في الأسماك، وإدارة مصايد الأسماك الساحلية في ظل هذا النظام الجديد.

التوسع في التجارة :
جولة طوكيو للمفاوضات التجارية
متعددة الأطراف

شهدت السبعينات توسعا هائلا في التجارة الدولية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما أسفر عنه من إعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل حاد. كما زادت التجارة الزراعية، ولو أن فوائد ذلك لم تتوزع على جميع الدول. فمصدرو السلع الزراعية الاستوائية في أقل البلدان نموا عانوا من الانخفاض الحاد في دخلهم من التبادل التجاري نظرا لتضخم أسعار وارداتهم الصناعية وارتفاع قيمة فواتير الطاقة، بأكثر مما زادت به قيمة صادراتهم الزراعية أساسا.

وقد بدأت جولة مفاوضات طوكيو التجارية متعددة الأطراف، في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٧٣، وفشلت محاولات التوسع في التدخل في الأسواق الزراعية المحلية ليشمل أيضا التجارة الدولية من خلال سلسلة من الاتفاقيات السلعية الدولية تغطي الحبوب، والبذور الزيتية، ومنتجات الألبان، واللحوم، ولكن الجولة التي انتهت باتفاقيات متواضعة في مجال الزراعة، كانت علامة تحول في مدى تدخل الحكومة في الأسواق الزراعية الدولية، وهو اتجاه استمر في العقد التالي المضطرب.

فترة الثمانينات

«عقد مفقود» بالنسبة لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا
الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي
المجاعة في أفريقيا، والبيئة والتنمية المستدامة
توترات التجارة وبدء جولة مفاوضات أوروغواي

الأزمة الاقتصادية والتكيف

أدت سلسلة من التدهور، تعرض لها الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، الى اعاقة التقدم في مجالات التجارة بالسلع الزراعية والأمن الغذائي، والمساعدات الإنمائية.

كانت السمة الغالبة لعقد الثمانينات هي الركود الاقتصادي الطويل الذي تعرضت له عدة بلدان، متقدمة ونامية على السواء - في أوقات مختلفة، مما كان له تأثيراته السلبية على التنمية العامة والزراعية. وأشار تقرير «حالة الأغذية والزراعة» سنة بعد أخرى، إلى عملية تكاد لا تنتهي من تدهور الأحوال في كثير من البلدان النامية، رغم الجهود المضنية لتحقيق الاستقرار والانتعاش لاقتصادياتها، واتباع مجموعة من السياسات الصارمة. ولفت التقرير الصادر في عام ١٩٩٠ الأنظار إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بفترة الأزمة هذه في فصل خاص بعنوان «التكيف الهيكلي والزراعة».

ولقد ظهرت الأزمة في أوائل الثمانينات، في أعقاب تغيير مفاجئ وغير متوقع في المناخ الاقتصادي الدولي، الذي اتسم من قبل بوفرة السيولة في الأسواق المالية وسياسات التوسع المالي والنقدي في كثير من البلدان النامية. فصدمة النفط الثانية في ١٩٧٩، بخلاف سابقتها منذ خمس سنوات، أدت بكثير من البلدان المتقدمة إلى اتباع سياسات نقدية ومالية متشددة، الأمر الذي أحدث تباطؤا حادا في نشاطها الاقتصادي. وقد أحدث هذا التباطؤ انخفاضا في طلبها الاستيرادي، الذي تزامن مع، وزاد من، الانخفاض الحاد في أسعار السلع العالمية. وفجأة جفت منابع الائتمان الدولي، وكاد تدفق رؤوس الأموال على البلدان النامية أن يتوقف تماما. ولم يعد الكثير من البلدان التي اقترضت كثيرا في السبعينات- ولكنها استثمرت هذه الأموال في مشروعات منخفضة الإنتاجية - قادرا على تسديد ديونه الخارجية. وكان اعتراف المكسيك في عام ١٩٨٢ بأنها لا تملك الأموال اللازمة لتسديد ديونها سببا في إحداث أزمة مالية عالمية، تطورت إلى كساد شديد في كثير من البلدان النامية. وتضررت بلدان أمريكا اللاتينية، التي تعتمد اعتمادا شديدا على التجارة الخارجية، والتي أثقلتها الديون، تضررا بالغا. وكانت آسيا هي الإقليم الوحيد الذي لم يتعرض إلى انخفاض دخل الفرد في عقد الثمانينات. وقد أدت هذه الأزمة أيضا إلى تقلص التجارة فى عام ١٩٨٢، وهو أول تقلص من نوعه منذ ٢٥ سنة، كما انخفض نمو التجارة في بقية العقد. وكان هناك قلق متزايد بالنسبة لزيادة أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية.

ولاحظ هذا التقرير في عدة مناسبات أن استجابة السياسات لهذه الأزمة في البلدان النامية كانت تنطوي على عناصر للكساد، تسببت - ولو في البداية على الأقل - في زيادة الكارثة سوءا. فقد كان على البلدان

أن تحقق الاستقرار لاقتصاداتها في أقصر وقت ممكن، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا بالحد من إنفاق الميزانية وتقليل الواردات. وأصبحت برامج التكيف الهيكلي، التي فرضتها مؤسسات الإقراض الدولية على كثير من البلدان، هي الوسيلة التي أرغمت الحكومات على الأخذ بها ليستعيد اقتصادها قوته. وكانت برامج التكيف الهيكلي، بما في ذلك حصولها على الاعتمادات الائتمانية، تنطوي على «شروط» : تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض العملات، وتحرير الأسواق، وخصخصة المشروعات العامة. وجاءت هذه الشروط بمثابة صدمة اقتصادية واجتماعية حادة للكثير من البلدان النامية. فقد انخفضت الأجور الحقيقية وكذلك الخدمات الاجتماعية العامة، وزادت البطالة، بحيث تأثر القطاع الحضري أيضا. وتراجع تدخل الحكومات – بما في ذلك برامجها الاجتماعية – لمصلحة تحرير الأسواق.

وقد أوضح تقرير «حالة الأغذية والزراعة» أنه إذا كان الاستقرار لا مفر منه (لاستعادة التوازنات الاقتصادية)، والتكيف أمرا محمودا (لخلق قاعدة سليمة للنمو)، فإن التكلفة الاجتماعية المباشرة لهذه الإجراءات ليست مقبولة، بل ولابد من النظر المتعمق فيها («تكييف التكيف») من جانب الحكومات والمؤسسات المالية.

وكان لهذه الأزمة والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها تأثير مباشر على الزراعة. فقد وجد الكثير من المزارعين، وعلى الأخص في البلدان التي تتعرض فيها الزراعة لقوى السوق بشكل كبير، أنفسهم محاصرين بين المطرقة والسندان، فقد انخفضت أسعار السلع الأولية، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية. وتراجعت مشروعات الدعم الحكومي الذي كان يقدم للزراعة، أو اختفت تماما. فالبرامج، التي كانت تساعد الفقراء ممن ليست لهم أي قوة سياسية، كانت في أغلب الأحيان في مقدمة البرامج التي تتعرض للإلغاء. وتسببت الأولويات الاقتصادية في تأجيل أي مشروعات لتطوير الزراعة أو التسويق أو نظم توريد المستلزمات الزراعية. وأرغم تراجع الدخول والقيود المفروضة على الائتمان الكثير من المزارعين على تخفيض عدد العاملين، والحد من شراء الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج. وقد أدت هذه العوامل كلها إلى تدهور أداء الزراعة وتعرض المناطق الريفية في كثير من البلدان للصعوبات. ففي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انخفض نمو الإنتاج الزراعي من متوسطه السنوي البالغ ٣ر٥ فى المائة طوال السبعينات إلى ٢ر٢ فى المائة في الثمانينات. أما بالنسبة للأقاليم الأخرى، كان تأثير الأزمة على نمو الإنتاج الزراعي أقل بشكل عام، وإن كانت الزيادة في إنتاج الأغذية في إقليم أفريقيا ظلت دون معدل نمو السكان.

وتعرضت التجارة الزراعية هي الأخرى إلى ضربة شديدة. فبالنسبة للبلدان النامية ككل، تراجع نمو الصادرات الزراعية من ١٥ في المائة سنويا في السبعينات إلى أقل من ٣ في المائة في الثمانينات. وكان السبب الأول في ذلك هو الانخفاض الهائل في أسعار السلع الأولية.

فبالأسعار الحقيقية، كان المستوى العام لأسعار الصادرات الزراعية في البلدان النامية يقل في عام ١٩٨٩ بنسبة الثلث عن عام ١٩٨٠، رغم ارتفاع الأسعار الذي لم يدم طويلا في ١٩٨٧/١٩٨٨ . وجاء انهيار أسعار السلع الأولية من عدة أسباب : المديونية الهائلة لكثير من البلدان، الأمر الذي أرغمها على التوسع في الإنتاج من أجل التصدير وخفض الواردات في نفس الوقت، مصحوبا بتراجع الطلب على الصادرات الزراعية وصعوبة الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وفي نفس الوقت، فإن قدرة البلدان النامية على التنافس من أجل أسواق العديد من السلع ضعفت كثيرا بسبب السياسات الحمائية الزراعية التي طبقتها البلدان الصناعية، بما في ذلك دعم صادراتها بشدة. وقد أدت الظروف الاقتصادية المعاكسة إلى تفاقم الضغوط الحمائية، وزادت من التوتر في مجال التجارة، كما انها عرقلت، فى نفس الوقت، الجهود الدولية لتعزيز الترتيبات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الزراعية، والأمن الغذائي، والمساعدات الإنمائية. كما انهارت تماما في تلك الفترة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الأولية، التي كانت تترنح بالفعل.

إصلاحات بعيدة المدى في الصين

لم يكن لجميع برامج التغييرات الجذرية في السياسات الاقتصادية والزراعية مثل هذه الإيحاءات السلبية. ففي أواخر السبعينات، طبق صناع السياسات في الصين سلسلة من إصلاحات القطاع الريفي بهدف التغلب على ما كانوا يرونه من أداء سيئ للزراعة. وقد ركزت هذه التدابير، التي طبقت ابتداء من عام ١٩٧٨، في بدايتها على زيادة الإنتاج بإعطاء المزارعين أسعارا مرتفعة وحوافز نقدية، ولكنها تحولت بسرعة إلى إعادة هيكلة كاملة لقطاع الزراعة. ففي أقل من ٥ سنوات، تحول الإشراف على الموارد والإنتاج من نظام الزراعة الجماعية إلى نظام للزراعة يقوم على الأسرة. وفي أوائل الثمانينات، كانت الحكومة قد فككت نظام الكميونات، وتبنت نظام مسؤولية الأسرة، وسمحت للأسعار والأسواق بأن تحدد استخدام المستلزمات وتتحكم في قرارات الإنتاج.

ولم تشر تقارير «حالة الأغذية والزراعة» المعاصرة لتلك الفترة إلى هذه الإصلاحات، فقد تناولتها للمرة الأولى في عام ١٩٨٥، في إطار الاستعراض العالمي لمنتصف العقد. وقد أثنى تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٥ ثناء عاطرا على إصلاح السياسات في الصين، لما حققه من تحسينات استثنائية في إنتاجيتها الزراعية ودخل سكان الريف. وأشار إلى سرعة نمو الإنتاج السنوي من الأغذية (من ٣ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٨ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤) وإلى زيادة نصيب المزارع من الدخل (من ٥ر٠ في المائة إلى ٥ في المائة سنويا في نفس الفترة). ومع ذلك، فاننا نستطيع أن ندرك الآن، اذا عدنا بذاكرتنا إلى الوراء، أن هذه المكاسب الملموسة في الإنتاجية قامت أيضا على فترة من الاستثمارات في البنية الأساسية

الزراعية، كانت قد بدأت من الخمسينات، وفشلت السياسات المركزية السائدة لتسويق المنتجات الزراعية وشرائها بصورة مركزية في استغلالها. وقد بينت تجربة التكيف هذه أهمية أن تكون سياسات التنمية الزراعية ملائمة بالنسبة لعدة جوانب من السياسات، وليس بالنسبة لجانب واحد فقط.

الأمن الغذائي

لاشك أن القلق الذي حدث في منتصف الثمانينات بالنسبة لخطورة الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها العديدة على الفقراء، قاد المنظمة إلى إعادة النظر في مفهومها عن الأمن الغذائي ومناهجها إزاءه. وركز المفهوم الجديد على ثلاثة عناصر محورية: توافر الأغذية، واستقرار إمداداتها، وإمكانيات الحصول عليها. وكانت المناهج السابقة بالنسبة للأمن الغذائي تركز على جانب العرض، أي توافر الأغذية واستقرار إمداداتها، وعلى الأخص من خلال إقامة مستويات كافية من المخزونات الغذائية والمحافظة عليها على المستويات القطرية و/ أو الإقليمية والدولية. ولكن المفهوم الجديد أضاف اعتبارات من جانب الطلب، تتعلق بفرص الحصول على الأغذية بإنتاجها ذاتيا أو تبادلها مع المكاسب التي يتم الحصول عليها من الأعمال الزراعية أو غير الزراعية.

كما شهد النصف الأول من الثمانينات صدمة أخرى عنيفة، هي المجاعة في أفريقيا. ففي يناير / كانون الثاني ١٩٨٣، أعلن النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة للمرة الأولى عن النتائج المأسوية للجفاف في أفريقيا الجنوبية. وتلت ذلك أنباء مزعجة من هذه المنطقة وغيرها من مناطق القارة الأفريقية. وخلال عام ١٩٨٤، وصل أسوأ جفاف تشهده المنطقة إلى ذروته، لتكتوي بناره أغلب بلدان السهل وبلدان أفريقيا الجنوبية والشرقية. وفي بعض الحالات، ازدادت مشكلات فشل المحاصيل سوءا بسبب الحروب الأهلية. وتعرض للمجاعة ما يقرب من خمس سكان إثيوبيا، وأصبحت جميع الثقافات التقليدية في منطقة السهل على حافة الانهيار. وقد لقي مئات الآلاف من السكان حتفهم في البلدان المتضررة.

وكانت الاستجابة لأزمة أفريقيا سخية، وحالت دون حدوث كارثة أسوأ. وعملت أجهزة الإنذار القائمة، بما فيها النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، بكفاءة أكبر مما كانت تعمل به في أزمة الأغذية الخطيرة السابقة التي حدثت في أفريقيا قبل ذلك باثنتي عشرة سنة. وتدفقت المعونة الغذائية بصورة لم تحدث من قبل (نحو ٧ ملايين طن من الحبوب في ١٩٨٥ و ١٩٨٦) على المناطق المنكوبة. ودفعت الدروس المستفادة من هذه الكارثة بالمنظمة إلى اقتراح تطبيق ميثاق للأمن الغذائي العالمي، يدعو البلدان الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها لاستئصال أسباب الجوع. ورغم أن الميثاق يشير بشكل خاص إلى أزمة الأغذية في أفريقيا، وإلى أحوال الكثير من البلدان في الأقاليم الأخرى حيث أهملت الزراعة طويلا وحيث الاقتصاد معرض للصدمات الخارجية، فإنه لم يلق تأييدا

واسعا. وقد يرجع ذلك الى أن فكرة «ميثاق» كانت ملزمة قانونا إلى حد كبير، في وقت كانت فيه الحكومات تتفادى أي التزامات.

تمويل التنمية الزراعية والريفية

زادت تدفقات الموارد المالية، التي كانت تقدم في أغلب الأحيان بشروط تيسيرية، على البلدان النامية، وكانت هذه الزيادة سريعة ابتداء من أوائل السبعينات، واستمرت حتى الثمانينات. وزادت التدفقات الخارجية بما يتراوح بين ٥ في المائة و ٦ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة) خلال تلك الفترة. كما زادت التدفقات من المصادر الداخلية، التي تنجم في أغلب الأحيان عن سياسات مالية فضفاضة تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية. وربما ساعد تقرير بيرسون عام ١٩٦٩ على هذا الاتجاه، بالاضافة الى الاعتقاد الواسع بأن الاستثمارات الحكومية الممولة من تدفقات الموارد المالية المتزايدة سوف تسرع بالنمو الاقتصادي والتنمية الزراعية والريفية. ولكن ما حدث هو أنه في أعقاب الأزمات المالية التي حدثت في أوائل الثمانينات، وعملية الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي اللتين سبق الحديث عنهما، ثبتت هذه التدفقات عند حد معين، بل وبدأت في الانخفاض منذ أواسط الثمانينات. وكادت الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة أن تتوقف تماما في آسيا أساسا، باستثناء عدد محدود من البلدان المحظوظة، بسبب تراجع المعونات من جانب الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وظهور الحقائق الاقتصادية الصعبة. وقد خصص تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٦ فصلا خاصا لهذا الموضوع، بعنوان «تمويل التنمية الزراعية»، استرعى فيه الأنظار إلى الخلل المالي غير المحتمل الذي يواجه اقتصاديات العديد من البلدان النامية. كما لاحظ التقرير التحول الذي طرأ على الفكر التقليدي، بعد فترة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ عاما من جهود التنمية القائمة على الإيمان بالدور الأساسي للقطاع العام، وعلى الأخص سياساته المالية، في تشجيع النمو الاقتصادي.

ومن بين خطوط الفكر الأخرى التي ساندت الدور الرئيسي للمساعدات الخارجية في هذا المضمار، ذلك الخط الذي يقوم على أطروحة «الفجوة الثنائية» : النقص المزمن في رأس المال والنقد الأجنبي يمثل عقبات خطيرة في طريق التنمية. وقد أثارت تجربة النصف الأول من الثمانينات أسئلة جادة أمام هذا الفكر. فقد أصبح توازن الميزانيات الحكومية وجودة مشروعات الاستثمار موضع اهتمام كبير. واسترعى هذا الفصل الأنظار إلى طرق تعبئة المدخرات الريفية المحلية من أجل الاستثمار، بدلا من الاعتماد المبالغ فيه على المساعدات الخارجية أو السياسات المالية الفضفاضة، وإلى ضرورة البحث عن سياسات لجذب أموال القطاع الخاص التي لا تخلق دينا خارجيا، أي السندات. وربما أمكن أن نلاحظ اليوم أن هذه الفترة اتسمت بتغيير في التحليل الجاري لعملية التنمية باتجاه فهم أعمق لأهمية مؤسسات التنمية، بما في ذلك قوى السوق، وتكاليف المعاملات، وحقوق الملكية، وغير ذلك. ومن

أدى التركيز الجديد على المؤسسات الفعالة للتنمية الى وضع توصيات جديدة للسياسات.

هنا أعطت إشارة لظهور «الاقتصادات المؤسسية الجديدة» في التسعينات.

حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة

زاد الاهتمام العام بهذه المجالات زيادة كبيرة في الثمانينات. وتكتل هذا الاهتمام بفعل الإنذارات المتزايدة من خطورة تدمير الغابات، واستنفاد الموارد السمكية، وتأثير غازات الدفيئة الناجمة عن زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وغيره من الغازات، على درجة حرارة العالم، والأضرار بعيدة المدى التي تحدث بسبب بعض الغازات الصناعية في طبقة الأوزون الواقية.

وشهد عام ١٩٨٧ خطوة هامة بنشر تقريرين، أولهما تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (تقرير بروندتلاند Brundtland)، الذي عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك السنة، وثانيهما تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون «المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده». وقد جذب هذان التقريران اهتماما واسعا إلى مفهوم التنمية المستدامة، وهو المفهوم الذي تطور أكثر فأكثر في السنوات العشر التالية.

وأعاد تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٩ الى الأذهان مرة أخرى مسألة التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، التي كان قد تناولها جزئيا في عام ١٩٧٧ . وسعى التقرير إلى أن يجعل مفهوم التنمية المستدامة قابلا للتنفيذ، وحدد عددا من مجالات العمل الفعلية على هدى الخطوط التالية:

- ضرورة أن تكون للبلدان المتقدمة أهداف اقتصادية لا تنطوي على المستويات الحالية من الأضرار البيئية التى تضر بها وبغيرها من البلدان؛
- ضرورة اجراء دراسة جادة للاستراتيجيات المتعلقة بحياة الفقراء بحيث لا تسفر عن الاستغلال الجائر للموارد التي يعتمدون عليها؛
- ضرورة استنباط استراتيجيات عامة للأنماط المختلفة من موارد الأراضي والمياه ومجموعات هذه الموارد وجودتها والأغراض التي ستخدمها، مثل الأراضي ذات الإمكانيات الضئيلة وتلك ذات الإمكانيات الكبيرة، والغابات ومصايد الأسماك؛ ووضع استراتيجيات من خلال ذلك لمناطق مخزونات الجينات؛
- كما أنه لابد من التكامل بصورة أكبر بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، والحساب المناسب لتكاليف التدهور البيئي الناتج عن أي استراتيجيات أو برامج أو مشروعات للتنمية.

وقد حدثت عدة حوادث هامة لمعالجة المسائل المتعلقة بقطاعي مصايد الأسماك والغابات. فقد أنهى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار عمله في نهاية شهر أبريل / نيسان ١٩٨٢، باعتماده للاتفاقية الدولية لقانون البحار، التي طرحت للتوقيع عليها في شهر ديسمبر / كانون

الأول ١٩٨٢ . وقد أسفرت هذه الاتفاقية، بجانب الإجراءات الحكومية، عن تمديد ولاية الدول الساحلية على مواردها السمكية لمسافة ٢٠٠ ميل بحري من الشواطئ. وهكذا توافرت فرص جديدة للعديد من الدول الساحلية، وإن كانت قد تحملت مشكلات ومسؤوليات وتحديات خطيرة.

وفي منتصف عام ١٩٨٤، عقدت المنظمة المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها، الذي كان بمثابة أول مبادرة دولية لمواجهة الحقائق العملية للنظام القانوني الجديد للبحار، الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٨٢ . وكان هذا المؤتمر فرصة مهمة لتطوير التحكم في إدارة مصايد الأسماك في العالم. فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها جميع الدول تقريبا للوصول إلى اتفاقات حول العمل الشامل لمواجهة الآثار العملية لنظام المحيطات الجديد، ولتحسين إدارة مصايد الأسماك باعتبارها مصدرا حيويا للغذاء والعمل والدخل. واعتمد مؤتمر عام ١٩٨٤، سعيا منه إلى مساعدة البلدان النامية على زيادة إنتاجية صيادي الأسماك وتحسين ظروف معيشتهم، استراتيجية، ومجموعة متكاملة من خمسة برامج عمل، بشأن التخطيط لمصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها، وتنمية مصايد الأسماك الصغيرة، وتنمية تربية الأحياء المائية، والتجارة الدولية في الأسماك ومنتجاتها، وتشجيع دور مصايد الأسماك في الحد من نقص التغذية.

وركز المؤتمر العالمي التاسع للغابات، الذي عقد بالمكسيك في يوليو / تموز ١٩٨٥، وهي السنة الدولية للغابات، تحت عنوان «دور الموارد الحرجية في التنمية المتكاملة للمجتمع»، على تدهور الغابات وتدميرها، الناجمين عن الفقر في المناطق الاستوائية والقاحلة. وأكد المؤتمر على أهمية خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، التي كانت لجنة تنمية الغابات الاستوائية في المنظمة قد اعتمدتها في وقت سابق من ذلك العام.

كما شهد عام ١٩٨٥ إقرار مؤتمر المنظمة لمدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها. وهي المدونة التي شكلت الخطوة الأولى نحو وضع قواعد دولية لتناول المبيدات، وتجارتها، واستعمالها بصورة سليمة.

المفاوضات التجارية وقضاياها

من أهم الأحداث المتعلقة بالتجارة الدولية، التي وقعت وسط توتر متزايد بين دول التجارة الزراعية، بدء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٦ . فللمرة الأولى في تاريخ جولة الجات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كان هناك اهتمام خاص بالزراعة. ففي البيان الذي صدر رسميا بإعلان بدء هذه الجولة، وافق الوزراء المجتمعون على «أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من النظام وإمكانية التنبؤ بالتجارة الزراعية العالمية من خلال إصلاح القيود والاختلالات وتلافيها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالفوائض الهيكلية، بهدف الحد من الشكوك، وانعدام التوازن، وعدم الاستقرار في الأسواق الزراعية العالمية».

وحدث تحول ملموس في أوضاع الأسواق الزراعية في العالم في ١٩٨٨/١٩٨٧ . فقد انتقلت أسواق بعض السلع الزراعية الرئيسية من حالة الفائض إلى حالة الندرة النسبية، بعد أن انخفض المعروض من هذه السلع إلى أدنى مستوياته منذ سنوات عديدة، فكان أن ارتفعت الأسعار الدولية بصورة كبيرة. وانخفضت المخزونات العالمية لكثير من السلع الأولية انخفاضا حادا عن مستوياتها المرتفعة من قبل. ولم تشهد الثمانينات تحسنا ملموسا في أسعار السلع الزراعية قبل عام ١٩٨٨، وكاد هذا التحسن أن يقتصر على السكر والحبوب والبذور الزيتية ومنتجاتها. أما أسعار المشروبات الاستوائية فقد ظلت على انخفاضها. وبالنسبة للحبوب، فإن الارتفاع الهائل في أسعارها جاء نتيجة سنتين من الإنتاج المنخفض، عندما حدث الجفاف في أمريكا الشمالية عام ١٩٨٨ بصورة كانت لها آثارها الملموسة. ومع ذلك، فإن الأسعار، رغم ارتفاعها بالنسبة لكثير من السلع الأولية في تلك الفترة، لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها في أوائل الثمانينات، حتى ولو بالأسعار الاسمية. أما بالنسبة لأسعار صادرات السلع الزراعية، بالقيمة الحقيقية، فإنها لم تزد في عام ١٩٨٨ على ثلاثة أرباع متوسطها في عام ١٩٨٠ .

القضايا الاجتماعية

نشر تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٣ فصلا خاصا استهدف إثارة المزيد من الوعي بقضايا الجنسين في مجال الأغذية والزراعة، وذلك قبل انعقاد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير إنجازات عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة في عام ١٩٨٥، وهو العقد الذي كان قد بدأ عام ١٩٧٥ . وناقش هذا الفصل، الذي كان بعنوان «دور المرأة في تنمية الزراعة»، المشكلات الخاصة بالمرأة في المزارع والمناطق الريفية، ومساهماتها الهامة في إنتاج الأغذية وتسويقها، وفي أعمال الريادة في الريف. كما ناقش أيضا القضايا المتصلة بالصعوبات التي تواجه المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل، وتأثير عمليات التحديث الزراعية على ظروفها، وضرورة وصول المشروعات الإنمائية إليها. أما الهدف الآخر فكان عدم تخصيص أنشطة إنمائية أو مؤسسات للتنمية من أجل المرأة، وإنما «إدماج» قضايا المرأة في جهود التنمية الكلية.

وتمشيا مع الاهتمام المتزايد بالقضايا الاجتماعية في الثمانينات، خصص تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٨٤ فصلا خاصا عن التوسع العمراني ونظم الزراعة والأغذية. وتناول هذا الفصل المشكلات والفرص التي يخلقها التوسع العمراني في البلدان النامية من حيث اتصالها بإنتاج الأغذية وتوزيعها على سكان الحضر. وأوضح هذا الفصل أن التوسع العمراني والهجرة لا تتكيفان ذاتيا، وأنهما قد يسفرا عن تدهور الظروف المعيشية لسكان الريف والحضر على السواء، ما لم يتم التحكم فيهما أو توجيههما بدرجة ما. وخلص الفصل إلى أن الهجرة من الريف إلى الحضر، والتوسع العمراني السريع، والتضخم المفرط للمدن الكبيرة، يمكن تغييرها بإجراءات حكومية بحيث تقل الآثار السلبية

للتحديث السريع على المجتمعات الزراعية. وقد تشمل هذه التدابير مجرد إلغاء التحيز للحضر في السياسات الزراعية، أو تنسيق مثل هذه السياسات. وفي حالات أخرى، قد يحتاج الأمر إلى تدابير أخرى محددة، مثل حركة السكان من منطقة إلى أخرى، أو نقل الأعمال إلى سكان الريف. وربما تراوحت هذه الإجراءات بين مساعدة السكان على الهجرة العشوائية من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى، وتنفيذ مشروعات التوطين وبرامج التصنيع الريفي المعقدة والمكلفة التي ترعاها الحكومات. كما أن السياسات التي تهدف الى التحكم في المعدل العام لنمو السكان على امتداد فترة طويلة من شأنها أن تيسر التحكم في هذه المسألة.

الإطار رقم ١٦

تطوير قواعد التجارة الدولية

دخل الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حيز التنفيذ عام ١٩٤٧، باعتباره إطارا للتفاوض بشأن التنازلات المتعلقة بالتعريفات الجمركية وتنظيم التجارة الدولية. وكان من المتوخى للجات في الأصل أن يكون جزءا من منظمة التجارة الدولية، يهدف إلى التعامل مع طائفة واسعة من القضايا ذات الصلة بالتجارة (مثل فرص العمل، والتنمية، والممارسات المقيدة للأعمال التجارية، والسياسات السلعية)، بالإضافة إلى الموضوع المحدد المتعلق بالتعريفات والتجارة (السياسات التجارية). غير أن الحكومات الأعضاء لم تصدق أبدا على ميثاق منظمة التجارة الدولية. ولذا خرج الجات إلى الوجود في شكل ترتيب «مؤقت» أو «مرحلي»، وظل دون أي إطار تنظيمي رسمي إلى أن أبرم اتفاق جولة أوروغواي عام ١٩٩٤، حيث دخل في إطار منظمة التجارة العالمية – التي ظهرت إلى الوجود في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥ – ليطلق عليه اسم «جات ١٩٩٤».

وعندما بدأ الجات عام ١٩٤٧ كان عدد الأطراف (البلدان) المتعاقدة لا يزيد على ٢٣ بلدا، وكانت قيمة التجارة العالمية لا تتجاوز ١٠ مليارات دولار. وفي نهاية جولة أوروغواي، وهي ثامن جولة مفاوضات تجارية في إطار الجات، بلغ عدد الأطراف المتعاقدة ١٢٨، وقيمة التجارة العالمية ٥٠٠٠ مليار دولار، وبلغ نصيب التجارة بالسلع الزراعية منها ١٢ في المائة.

وكانت القواعد التجارية، التي حددت في إطار الجات، تستند إلى أربعة مبادئ عامة هي : التبادلية، أي أن أحد البلدان يقدم تنازلات فيما يتعلق بالتعريفات مقابل تنازلات مشابهة من الشركاء الآخرين؛ وعدم التمييز، الذي يتجسد في قاعدة «الدولة الأكثر رعاية» التي تنص على أن أي تنازل يمنح لأحد الأطراف المتعاقدة يمتد تلقائيا ليشمل الجميع؛ والمعاملة القطرية التي تحظر التمييز في البلدان المستوردة بين المنتجات المستوردة وتلك المنتجة محليا؛ ونظام «التعريفات فقط» الذي يعني أن التعريفات العادية فقط، المحددة في جداول التنازلات، هي التي ستستخدم في تنظيم الواردات.

وكان اتفاق الجات لعام ١٩٤٧ يضم ٣٨ مادة أو قاعدة لتفعيل هذه المبادئ، فضلا عن معالجة العديد من القضايا الأخرى، وخاصة تسوية المنازعات ووضع الحلول (التدابير التجارية) لمعالجة، مثلا، ممارسات التجارة غير النزيهة (الإغراق، وإعانات التصدير)، والارتفاع المفاجئ في الواردات (سبل الحماية). وبالنسبة للتجارة بالسلع الزراعية، كان بعض هذه المواد يضع أيضا

إستثناءات من القواعد العامة للجات.

معالجة الزراعة في إطار الجات

على الرغم من أن اتفاق الجات الأصلي لم يكن يتضمن مجموعة صريحة من القواعد الخاصة بالزراعة (مثلما الحال الآن في إطار منظمة التجارة العالمية)، فإن هناك إعفائين بارزين للمنتجات الزراعية من القواعد العامة. أحدهما الأعفاء من الحظر العام المفروض على استخدام القيود الكمية على الواردات، والآخر الاعفاء من الحظر المفروض على استخدام إعانات التصدير.

وترجع هذه الاستثناءات التي منحت للزراعة، في جزء منها، إلى وجود برامج واسعة لنظام دعم الأسعار والدخل في البلدان الرئيسية في فترة ما بعد الحرب. وقد طبق الكثير من هذه السياسات لمواجهة الكساد الكبير الذي شهدته الثلاثينات، وما ارتبط بذلك من انهيار للدخل الزراعي، وأيضا كجزء من القواعد التى كانت سارية خلال فترة الحرب بشأن قطاع الأغذية الزراعية في كثير من البلدان. وكان من المتوقع أن يستمر الكثير من هذه التدابير لبعض الوقت لتعزيز الانتعاش الزراعي، والقضاء على الانخفاض المتوقع في أسعار المنتجات الزراعية في فترة ما بعد الحرب.

وبحلول عام ١٩٤٧، لم يكن هناك سوى عدد قليل من البلدان التي كانت تنفذ فيها السياسات الزراعية بطريقة منظمة. ومن بين هذه البلدان، كانت الولايات المتحدة الدولة المصدرة الرئيسية الوحيدة للمنتجات الزراعية، تليها استراليا وبعض البلدان الأخرى، لاسيما كندا والأرجنتين ونيوزيلندا. وقد أتاح قانون المواءمة الزراعية لعام ١٩٣٣، بجميع تمديداته وتعديلاته، لسلطات الولايات المتحدة استخدام التعريفات الجمركية والضوابط الكمية للواردات، فضلا عن إعانات التصدير، في تثبيت أسعار المنتجين المحليين، واستمر مفهوم «التعادل» بين الدخل الزراعي وغير الزراعي في توجيه الدعم القوي. وكانت أوروبا، من جانبها، قد بدأت تنتعش من ويلات الحرب، وكان الأمن الغذائي يمثل قضية رئيسية على الرغم من أن تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وسياستها الزراعية المشتركة قد جاء بعد ذلك بكثير نتيجة لمعاهدة روما لعام ١٩٥٦ . وكانت الغالبية العظمى من البلدان النامية ما تزال تحت الحكم الاستعماري أو حصلت لتوها على الاستقلال.

وقد سجلت الاستثناءات الممنوحة للزراعة في اتفاق الجات لمواجهة هذه الخلفية الا وهى : انتشار مشكلات انعدام الأمن الغذائي في معظم أنحاء العالم بما في ذلك أوروبا، وانخفاض نسبة الدخل الزراعي بالمقارنة بالدخل غير الزراعي في بعض البلدان.

ولم تفرض قواعد الجات الأصلية أي حظر على إعانات التصدير في البداية كما أنها لم تحظر الإعانات المحلية. غير أن البروتوكول الملحق بالاتفاق العام أضاف في عام ١٩٥٥ الحظر على إعانات التصدير بالنسبة لجميع المنتجات الأولية، على أن يخضع ذلك لشرط أن البلد المقدم للإعانات لا يحصل على «أكثر من حصة عادلة» من تجارة الصادرات العالمية بالمنتجات الزراعية المقدمة لها الإعانات.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على القيود الكمية المفروضة على الواردات، أعفت قواعد الجات في البداية المنتجات الزراعية والسمكية من هذه القاعدة اللهم إلا في حالة أن يستخدم هذا الحظر لتنفيذ سياسات محلية تعمل لتقييد إنتاج أو تسويق منتجات مماثلة أو إزالة فوائض مؤقتة. غير أن الولايات المتحدة حصلت عام ١٩٥٥ على إعفاء من الجات من تطبيق القيود على الواردات، حتى عندما لا يكون هناك تقييد للإنتاج أو سياسات للتسويق.

وقد أثر ذلك بوجه خاص على الواردات من السكر والفول السوداني ومنتجات الألبان. واستمر هذا الإعفاء إلى أن بدأ تنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة في إطار جولة أوروغواي.

وقد استفاد الكثير من البلدان التى دخلت حديثا مجال التجارة بالسلع الزراعية من هذه السابقة، فضلا عن الاستثناءات الأخرى التي حصلت عليها الزراعة من قواعد الجات العامة. وأدت هذه العوامل، بالإضافة إلى التوسع في استخدام تدابير «المنطقة الرمادية» (أي التقييد الطوعي للصادرات، والحد الأدنى لأسعار التصدير، والرسوم المتغيرة وغير ذلك) في الستينات والسبعينات، إلى الإبقاء على الزراعة خارج الجات من الناحية العملية. ولذا حدث قدر كبير من التركيز على هذه المجالات الثلاثة المتعلقة بالقيود الكمية، والدعم المحلي والحماية، وإعانات التصدير خلال مفاوضات جولة أوروغواي بشأن الزراعة، وما نشأ عنها من اتفاق بشأن الزراعة.

جولة أوروغواي - ماذا حققت، وماذا تبقى عمله

أصبح في أوائل الثمانينات من المسلم به على نطاق واسع، ونتيجة لتزايد الخلافات في العلاقات التجارية في قطاع الزراعة، أن التجارة العالمية بالسلع الزراعية قد أصبحت في حالة «فوضى» وهو تعبير استخدم لابراز التشوهات الناجمة عن انعدام ضوابط الجات الفعالة. وكانت هذه التشوهات واسعة النطاق في المنتجات الغذائية، «للمنطقة المعتدلة» بالدرجة الأولى. ولهذا جاءت جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ لمواجهة هذه الخلفية التى تشمل : ارتفاع مستويات الدعم المحلي المقدم للمنتجين (نحو ٦٠ في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ١٩٨٦-١٩٨٨) مما أدى الى دعم الصادرات من أجل التخلص من الفوائض في الأسواق العالمية؛ وتزايد التوترات التجارية بما في ذلك معارك إعانات التصدير؛ وارتفاع تكاليف السياسات الزراعية في ميزانيات الدول الصناعية. وثمة عامل هام ظهر خلال المفاوضات يتمثل في الاعتراف الصريح بأن سياسات الدعم الزراعي المحلي تهم التجارة وتحتاج أيضا إلى ضوابط.

ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي أدرجت في الاتفاق بشأن الزراعة فيما يلي:

- بالنسبة لتدابير الدعم المحلي: وضعت قواعد تحدد التدابير التي يمكن أن تشوه التجارة ومن ثم تحتاج إلى تنظيم، وتلك التي ينبغي السماح بها. وقد حددت بنود الانفاق على التدابير الأولى لتكون بمثابة العناصر الأساسية فى فترة الأساس، على ان يجرى خفضها بالتدريج خلال فترة التنفيذ، ولا ينبغى للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ان تتجاوز بالانفاق على الدعم الحدود المقررة.
- بالنسبة للوصول إلى الأسواق : اتفق على حظر جميع القيود غير الجمركية على الواردات، وعلى ان تستخدم التعريفات العادية فقط فى تنظيم التجارة. وقد جرى ربط معظم الرسوم الجمركية على الزراعة لأول مرة فى التاريخ، على ان يجرى التدرج فى عمليات الخفض المتفق عليها كنسبة مئوية على امتداد فترة التنفيذ. ونظرا لارتفاع مستوى الرسوم الجمركية الناشئة عن التحول الى نظام التعريفات الجمركية فقط (فرض الرسوم الجمركية)، طبقت حصص تعريفية «دنيا» و «جارية».
- بالنسبة للتنافس على التصدير : تم التوصل إلى اتفاق بشأن ماهية إعانات التصدير، ومثلما الحال بالنسبة للإنفاق على الدعم المحلي، وضعت معدلات لفترة الأساس على أن يجرى خفضها خلال فترة التنفيذ. ويتعين للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عدم تجاوز حدود الإعانات المقررة.
- وضعت ترتيبات للمعاملات الخاصة والتمييزية للبلدان

النامية التي سمح لها بفترة تنفيذ أطول ومعدلات خفض أقل، وإعفاءات من بعض الضوابط التي طبقت على البلدان المتقدمة، ووعود بتقديم مساعدات فنية ومالية.

- جرى أيضا استكمال الاتفاق بشأن الزراعة بعدد من اتفاقات وقرارات جولة أوروغواي، مثل القرار الخاص بالتدابير ذات الصلة بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على البلدان الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية، الذي ينص على بعض التدابير العلاجية في حالة ظهور صعوبات أمام استيراد الأغذية التى لها صلة بعملية الإصلاح في القطاع الزراعي.
- صيغ الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة لضمان عدم تطبيق القواعد ذات التأثير المقيد للتجارة، إلا في حالة الضرورة لحماية حياة الإنسان والحيوان والنبات.

وفي الختام، فإن أهم مساهمة قدمتها جولة أوروغواي هي جعل القواعد التي تحكم التجارة بالسلع الزراعية «قريبة للغاية» من قواعد الجات، وإن لم تكن متفقة تماما معها، حيث أن القواعد الحالية مازالت تسمح ببعض التدابير غير المسموح بها بالنسبة للمنتجات غير الزراعية، وخاصة إعانات التصدير. ولذا قد لا تكون اتفاقات جولة أوروغواي قد خفضت كثيرا من التشوهات في التجارة العالمية بالسلع الزراعية. ومع ذلك، فإن الاتفاق بشأن الزراعة يوفر إطارا لإجراء المزيد من الإصلاحات، اذ تنص المادة ٢٠ من هذا الاتفاق على إجراء المزيد من المفاوضات لمواصلة عملية الإصلاح من خلال إحداث تخفيضات كبيرة وتدريجية في سبل الدعم والحماية. وقد بدأت هذه المفاوضات بالفعل في مارس/ آذار ٢٠٠٠ .

فترة التسعينات

بزوغ نظام سياسي واقتصادي وتجاري جديد
تحرير التجارة، والعولمة، والاضطرابات المالية
الأمن الغذائي - مؤتمر القمة العالمي للأغذية
مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية -
التنمية الزراعية والريفية المستدامة
التجارة - انتهاء جولة أوروغواي

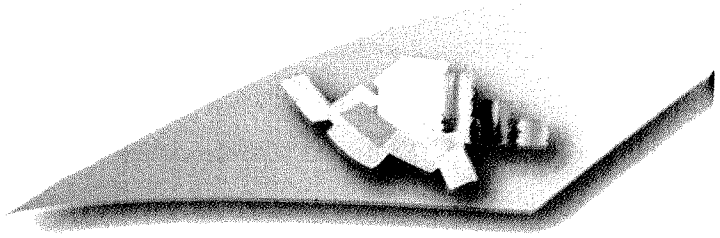

اتسمت السنوات التي تربط بين الثمانينات والتسعينات بما يمكن القول بأنه أهم تغييرات سياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وجاءت سلسلة الأحداث المثيرة المتتالية لتنذر بالانتهاء الفعلي للشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، ولتثير الأمل بمرحلة جديدة من التعاون الوثيق في العلاقات الدولية لتحل محل المواجهة السياسية والأيدلوجية التي سادت من قبل.

وجرى ما استتبع ذلك من تحول نظم التخطيط المركزي السابقة إلى نظم اقتصادية تعتمد على السوق في إطار مشكلات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية خطيرة، بل وفي ظل أحداث سياسية خطيرة في بعض البلدان.

أنعش انتهاء الحرب الباردة الآمال فى تحقيق التعاون الدولي، وزيادة الاهتمام بالبلدان التى تمر بمرحلة التحول.

كما ظهرت توترات عرقية وسياسية، تصاعدت إلى مواجهات عرقية مدمرة في يوغوسلافيا السابقة، وفي بعض بلدان أفريقيا الوسطى. ولم يكن قطاع زراعة الأغذية في أوروبا الشرقية بعيدا عن عمليات تفكيك الهياكل الاقتصادية والتجارية السابقة، وما استتبع ذلك من اختلالات في نظم الإنتاج والتوزيع. فقد حدثت في بعض هذه البلدان حالات نقص حاد في المنتجات الضرورية نفسها، لتشكل بذلك بؤرة جديدة تحتاج إلى اهتمام من جانب المعونات الدولية، بما في ذلك المعونة الغذائية نفسها. ورغم ذلك، فقد بين عدد كبير من بلدان أوروبا الشرقية قدرة متزايدة على التكيف مع الظروف الجديدة، ودخل في عملية تكامل اقتصادي وسياسي كبيرة مع باقي أوروبا. وأظهر العديد من هذه البلدان مؤشرات طيبة على الانتعاش.

وأظهرت التسعينات أنماطا متفاوتة من النشاط الاقتصادي بين البلدان الصناعية الرئيسية. فقد اكتسب التكامل قوة دفع في الاتحاد الأوروبي، رغم المسائل السياسية المعقدة والصعوبات المرتبطة ببطء النمو الاقتصادي، والضغوط من أجل الالتزام بنظام مالي ونقدي واحد، بالإضافة إلى مشكلة البطالة التي تبدو بغير حل في كثير من دول الاتحاد الأوروبي.

أما اليابان، التي كانت نجما ساطعا من حيث الأداء بين الدول الصناعية، فقد تعرضت لكساد خطير مازالت تكافح للخروج منه حتى الآن. وعلى العكس من ذلك، فقد دخلت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢

في مرحلة من النمو الاقتصادي لم يسبق لها مثيل، صاحبها انخفاض في معدلات البطالة والتضخم، مع نشاط تجاري ملموس.

وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، كانت التسعينات فترة للخروج من الأداء السيئ للغاية في الثمانينات. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام على ٥ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩، وتخطى ٦ في المائة لخمس سنوات متتالية (١٩٩٢-١٩٩٦)، رغم ظروف الكساد العالمي التي سادت في الجزء الأول من التسعينات، والتفاوت الملحوظ في معدلات النمو. ويرجع ذلك إلى الصراعات الأهلية، والكوارث المناخية الحادة غير المعتادة، (بما في ذلك ظاهرة النينيو المدمرة للغاية)، وسلسلة الصدمات المالية. وقد تحسن المناخ العام بالنسبة للنمو والأمن الغذائي، بالاتجاه نحو نظم حكم ديمقراطية، وعلى الأخص في أفريقيا، وتعزيز عمليات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت تعطي ثمارها التي طال انتظارها.

وقد استفادت من هذه العملية عدة بلدان نامية، بما في ذلك بعض البلدان الكبيرة المكتظة بالسكان، بل وقطعت شوطا بعيدا في حل مشكلات الجوع وسوء التغذية المزمنة. وينطبق ذلك بشكل خاص على اقتصاديات آسيا، التي كانت تعتبر لفترة طويلة نموذجا للدينامية والاستقرار.

ومع ذلك، فإن النمو الاستثنائي الذي حققه إقليم آسيا توقف في عام ١٩٩٧، في أعقاب أزمة مالية حادة نشبت فجأة في جنوب شرق آسيا. ورغم أن هذه الأزمة لم تؤثر في البداية إلا على عدة اقتصاديات سريعة النمو في هذا الإقليم الفرعي، فقد نقلت موجات من عدم الاستقرار والكساد إلى بلدان أخرى داخل الإقليم وخارجه. ولكن مع نهاية عقد التسعينات كان الانتعاش الاقتصادي يكتسب بسرعة أرضا جديدة في آسيا.

كما أثرت الأزمة المالية الآسيوية على بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي كانت قد تعرضت من قبل لأزمة ذات طبيعة مماثلة (الأزمة المكسيكية) في عام ١٩٩٤، والتي خرجت منها بانتعاش لم يكن متوقعا.

وتوحي التطورات الأخيرة بأن أغلب بلدان الإقليم استوعبت الأزمة الجديدة بصورة طيبة نسبيا، وهو إنجاز يمكن إرجاعه إلى التحسن في الأسس الاقتصادية، والدروس المستفادة طوال العقد الماضي. ورغم هذا فقد تسببت الأزمة في حدوث خسائر فادحة، وعلى الأخص في البرازيل، من حيث تراجع النمو الاقتصادي وحدوث اضطرابات اجتماعية، في الوقت الذي حدت فيه من الاندفاع نحو الإصلاح والتكامل الإقليمي. وفي أفريقيا حقق عدد كبير من البلدان تحسنا في الأداء الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥ معتمدا في ذلك بشكل خاص على قطاع الصادرات الزراعية النشط. وإذا كان جزء كبير من التحول يرتبط بعوامل مؤقتة، وعلى الأخص ارتفاع أسعار السلع الأولية في ١٩٩٦/١٩٩٧، ونجاح بلدان منطقة الفرنك الفرنسي في تخفيض عملاتها، فإن تقرير «حالة الأغذية

والزراعة» أكد على أن طول فترة التحسن بصورة غير معتادة، واتساع نطاقه ليشمل عدة بلدان، يشيران الى أن هناك قوى أخرى أساسية، وفي مقدمتها إصلاح السياسات وما تحقق من تقدم باتجاه الغاء الديون، لعبت هي الأخرى دورها. وتميل معدلات النمو المرتفعة نسبيا المتوقعة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ (أكثر من ٣ في المائة و٥ في المائة على التوالي، بتقديرات صندوق النقد الدولي) إلى تأييد هذا الرأي. ولكن التقرير لاحظ أن التحسن الذي حدث في أفريقيا ينبغي النظر إليه في إطار فترة طويلة من الكساد، أوصلت الكثير من بلدان الإقليم إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة.

وبالنسبة لإقليم الشرق الأدنى، فقد لاحظ تقرير «حالة الأغذية والزراعة» تحسنا عاما في الظروف الاقتصادية أثناء التسعينات، ونجاح جميع بلدانه تقريبا في رفع مستويات التغذية لدى سكانها إلى مستويات مرضية. وقد حدث ذلك رغم مشكلات عويصة، مثل: النمو المتواضع للقطاع الزراعي، والتفاوت الملموس في الأداء المرتبط بعوامل مناخية، وتقلب أسعار النفط وغيره من السلع الأولية، بالإضافة إلى الصراعات الموجودة في الإقليم. ومع ذلك، لاحظ التقرير أيضا زيادة الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتعاون في الإقليم، وقيام العديد من بلدانه بجهود شاملة لإدخال إصلاحات اقتصادية وزراعية.

وإزاء هذه الخلفية العامة، استعرض تقرير «حالة الأغذية والزراعة» عددا من المشكلات المعلقة والأخطار التي تواجه العالم النامي، وتأثيرها المباشر على الأمن الغذائي، مثل تكرار حالات طوارئ الأغذية والحروب الأهلية، التي تبدو بنفس كثرتها وحدتها كما كانت في العقود السابقة، والفقر والاضطرابات الاجتماعية المستمرة في كثير من البلدان، وعلى الأخص في المناطق الريفية، بل وحتى في البلدان التي سجلت تحسنا ملموسا في اقتصادها العام، وعملية تحرير الاقتصاد التي تعد بقاعدة سليمة للنمو وإن كانت تنطوي على مخاطر واضحة بزيادة التفاوت في الدخول والفرص المتاحة فيما بين البلدان وداخل البلد الواحد، ومشكلة أعباء الديون الخارجية التي يعاني منها الكثير من البلدان والتي لم يحل جزء كبير منها، وتزايد مخاطر الاضطرابات المالية الناجمة عن تحرير الأسواق المالية.

التغذية والأمن الغذائي

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، عقد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، تحت الرعاية المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة ما لوحظ من أن هناك ما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية في العالم، وأن أعداد من يعانون من سوء التغذية تتجه إلى الزيادة لا إلى النقصان في كثير من البلدان، وضرورة تحديد أسباب هذه المشكلة وطبيعتها وحجمها حتى يمكن تحديد استراتيجيات منسقة وأهداف واقعية، وضرورة النهوض بالتضامن الدولي وحشد الموارد اللازمة. وقد أصدر المؤتمر الإعلان العالمي للتغذية، مؤكدا

التزام الدول المشاركة بالعمل معا من أجل ضمان التغذية المستدامة للجميع، وخطة عمل للتغذية تحتوي على توصيات في مجال السياسات والبرامج والأنشطة التي تستهدف تحقيق هذه الأغراض.

وكان الإدراك بأن المؤتمر الدولي المعني بالتغذية وغيره من الأحداث والمبادرات الأخرى التى لم تعبئ التزاما سياسيا كافيا على أعلى المستويات من أجل القضاء على وصمة انتشار الجوع في العالم، من أسباب الإسراع بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ . وكان ذلك حدثا مهما على أعلى مستوى، فقد جمع وفودا من ١٨٥ بلدا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وكان أغلبها ممثلا على أعلى مستوى سياسي، بجانب العديد من المؤسسات الدولية، والزعماء الدينيين، وأكثر من ١ ٠٠٠ منظمة غير حكومية من ٨٠ بلدا، ليصل عدد المشتركين فيه إلى نحو ١٠ ٠٠٠ شخص.

وقد نقل مؤتمر القمة رسالة جوهرية مضمونها أنه رغم وجود أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم يعانون من نقص الأغذية، فإن الأمن الغذائي العالمي هدف لا يستعصى على التحقيق.

وأكدت خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، اللذين يعاني منهما نحو خمس سكان العالم النامي، وخفض عدد من يعانون من نقص الأغذية في العالم إلى النصف خلال ٢٠ عاما. كما أكد المؤتمر اتفاق الآراء حول العديد من النقاط المهمة: فمشكلات الجوع وسوء التغذية ترتبط أساسا بالفقر، وتزداد سوءا بفعل الصراعات أو عدم الاستقرار السياسي، وأن الأمن الغذائي ليس مجرد ضمان إمدادات الأغذية، وإنما ضمان توافرها واستقرارها وإمكانية الحصول عليها. أما إنجاز المهمة المعقدة بتقليل عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فلابد له من تضافر الجهود على جميع مستويات المجتمع، أي الجهود الدولية والقطرية والمحلية.

وقد أكد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي من جديد «حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع». وتضمنت خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية سبعة التزامات (أنظر الإطار رقم ١٧).

البيئة، والموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية

شهدت التسعينات انعقاد عدد من الاجتماعات التي لها أهميتها البالغة بالنسبة لهذه المسائل، فهناك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، واتفاقية التنوع البيولوجي التي أعلنت في جزر بهاما عام ١٩٩٤، وانشاء لجنة التنمية المستدامة فى الأمم المتحدة، والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الذى عقد دورته الأولى فى نيويورك عام ١٩٩٥، وانعقاد الجولة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في روما عام ١٩٩٧، ثم

الإطار رقم ١٧

التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

١- كفالة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية.
٢- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة للحصول على الأغذية.
٣- اتباع السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة في إنتاج الأغذية وتحقيق التنمية الريفية في المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.
٤- ضمان سياسات تجارية تؤدى الى تعزيز الأمن الغذائى للجميع.
٥- تلافي الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان والتأهب لمواجهتها وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة.
٦- تخصيص استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية ونظم الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية في المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.
٧- تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها.

مؤتمر الأطراف الثالث للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في كيوتو باليابان عام ١٩٩٧ .

ورغم ما أثاره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من انتباه شديد، فقد جاءت النتائج قاصرة عن الآمال الكبيرة التي كانت معقودة عليه. وكانت هناك خلافات شديدة حول مسائل رئيسية مثل الجدول الزمني للحد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والاستخدام المستدام والعادل للتنوع البيولوجي، وإنشاء صندوق خاص لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن المؤتمر. ورغم ذلك، فقد نجح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في توعية الرأي العالمي وصناع السياسات بالمخاطر الشديدة الكامنة، كما أعطى خطوطا توجيهية عملية للعمل في المستقبل. وساهم المؤتمر بدرجة كبيرة في القوى التي تناصر إحداث تغيير في طريقة استخدام الموارد الطبيعية.

وإلى جانب جدول أعمال القرن ٢١، كانت أهم إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي

أرسى مبادئ توجيهية بشأن حقوق الدول وواجباتها نحو تحقيق المشاركة العالمية في التنمية المستدامة؛ واتفاقيتين إطاريتين بشأن التغييرات المناخية وصيانة التنوع البيولوجي؛ وبيانا بمبادئ غير ملزمة قانونا لإدارة جميع أنواع الغابات وصيانتها وتنميتها بصورة مستدامة؛ وقرارا بالبدء في عملية مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية دولية لمكافحة التصحر؛ وجدول أعمال بشأن مصادر المياه العذبة، جاء نتيجة لمؤتمر المياه والبيئة الذي عقد في دبلن عام ١٩٩٢ .

وتعترف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ بضرورة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوافق على ضرورة أن تسعى البلدان المتقدمة في المقام الأول إلى الحد من هذه الانبعاثات لتصل في عام ٢٠٠٠ وما بعده إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٠، وإن كانت بعض البلدان قد استثنيت من ذلك. وتابع مؤتمر كيوتو، الذي عقد عام ١٩٩٧، هذه المسائل واتفق على أن تقلل البلدان الصناعية مجتمعة هذه الانبعاثات بنسبة ٢ر٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ . وهذه الاتفاقية تسمح للبلدان بتبادل حصص الانبعاثات فيما بينها لتشجيع تخفيضها عندما تحقق أقصى قدر من «فعالية التكاليف».

كما تناول تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٧ مسألة ارتفاع حرارة العالم، وركز على التأثيرات السلبية والإيجابية لسياسات الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري على البلدان النامية والزراعة فيها.

وفي مجال إدارة الموارد والبيئة، اجتذبت المشكلات المتعلقة بتوافر المياه العذبة واستعمالها اهتمام العالم، فانعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر دبلن للمياه والبيئة في عام ١٩٩٢، ثم مؤتمر مونتريال في عام ١٩٩٠ تحت عنوان «المنظمات غير الحكومية تعمل معا».

وفي تقرير عام ١٩٩٣ من «حالة الأغذية والزراعة» كان هناك فصل خاص بعنوان سياسات المياه والزراعة ، تناول المشكلات وخيارات السياسات وراء التنمية الزراعية واستعمال المياه. ولاحظ هذا الفصل أن إمدادات المياه شحيحة بالفعل في كثير من مناطق العالم، وأن الزراعة مازالت حتى الآن هي أكبر مستعمل للمياه العذبة وأن قيمتها منخفضة نسبيا، وأن الزراعة تعتبر مستخدما تنقصه الكفاءة ويحصل على دعم كبير.

وفي فصل آخر خاص من تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٢، بعنوان «مصايد الأسماك البحرية وقانون البحار: عقد من التغيرات»، ركز التقرير على استدامة مصايد الأسماك والمسائل الاقتصادية المتعلقة بها. وتناول الفصل التطورات التي حدثت في السنوات العشر السابقة وتأثيرها على إدارة مصايد الأسماك في المستقبل. وناقش الفصل الفقد الكبير في مصايد الأسماك في ظل ظروف البحار المفتوحة. وقدم للمرة الأولى تقديرات عالمية مؤقتة عن تكاليف الصيد ومكاسبه، ليخلص

من ذلك إلى استنتاج هام هو أن تكاليف التشغيل السنوية لأسطول الصيد البحري في العالم في عام ١٩٨٩ كانت تزيد على مجموع الإيرادات المتحصلة بنحو ٢٢ مليار دولار. وقد أثار هذا الفصل مناقشات حامية.

وقد افتتح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أول دورة لمؤتمر الأطراف المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤ . وكانت أهداف المؤتمر هي «صيانة التنوع البيولوجي، واستخدام عناصره بصورة مستدامة، والمشاركة العادلة والمتساوية في الفوائد الناجمة عن الموارد الوراثية». وللمرة الأولى، وصف صك قانوني دولي حقوق وواجبات الأطراف المعنية فيما يتعلق بالتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي.

وفي الدورة الثالثة التي عقدتها لجنة التنمية المستدامة في أبريل/ نيسان ١٩٩٥، تم تشكيل الفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات ليواصل الحوار الدائر بشأن السياسات الحرجية الحكومية الدولية، الذي كان قد بدأ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، في دورته الموضوعية التي عقدها في جنيف في شهر يوليو/ تموز ١٩٩٧، بإنشاء المنتدى الحكومي الدولي للغابات، وهو منتدى مخصص مفتوح العضوية، لمواصلة الحوار بشأن المسائل المعلقة التي لم ينته منها الفريق الحكومى

الحرائق لإزالة الغابات لاستخدامها فى أغراض الانتاج الزراعى
ظلت إزالة الغابات وسيلة رئيسية لزيادة الرقعة الصالحة للزراعة، مع ما ترتب على ذلك من عواقب بيئية وخيمة.

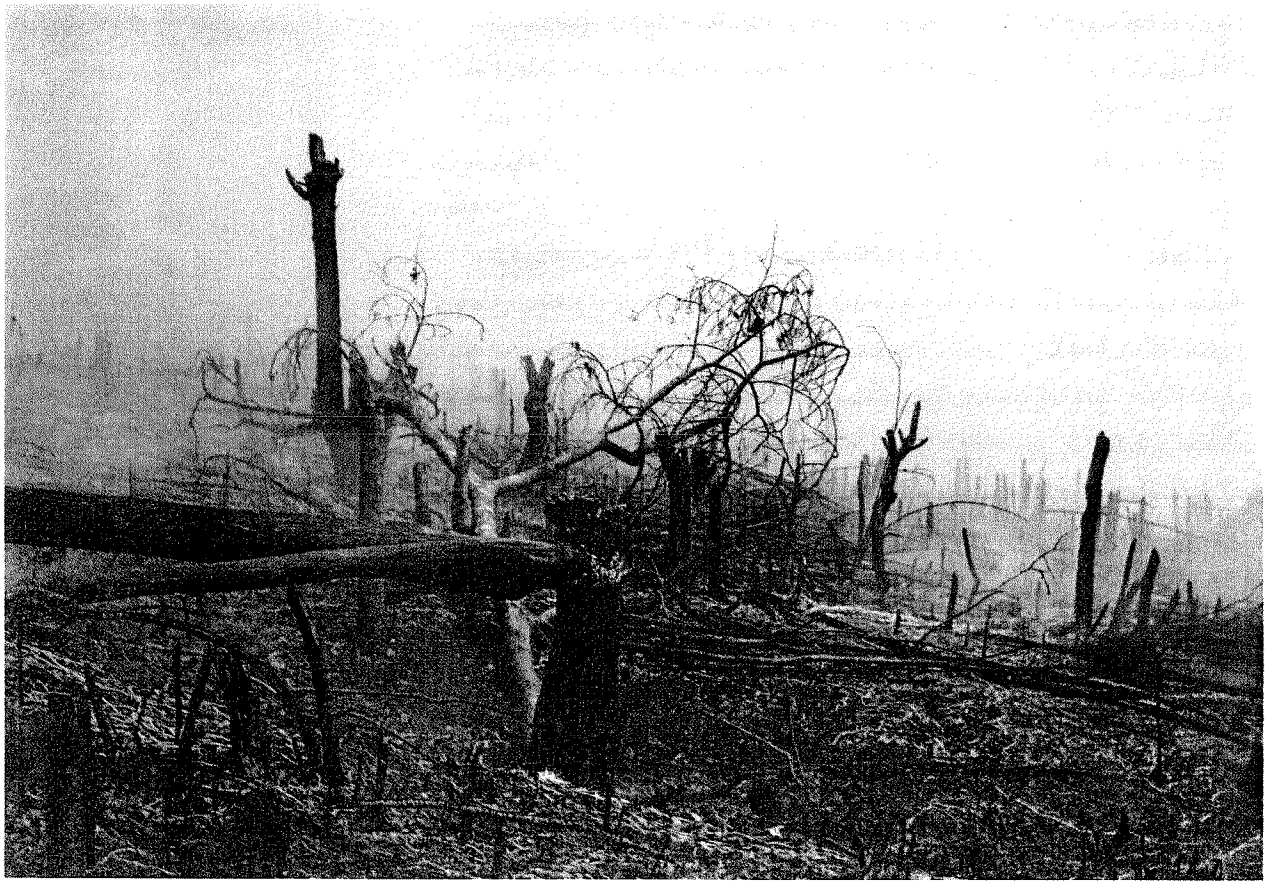

FAO/13925

الدولي المعني بالغابات قبل انتهاء مهمته. ومنذ ذلك الحين، عقد المنتدى الحكومي الدولي للغابات أربعة دورات، آخرها في نيويورك في الفترة من ٣١ يناير/ كانون الثاني إلى ١١ فبراير/ شباط ٢٠٠٠ .

وعقدت الدورة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في روما في عام ١٩٩٧، بهدف الترويج لاتباع «نهج جديد» بالنسبة لإدارة النظم الايكولوجية في الأراضي الجافة، وإدارة تدفقات المعونات الإنمائية، التي كانت موضع خلاف في الماضي بين وكالات المعونة والجهات المتلقية. كما هدفت الاتفاقية إلى معالجة المشكلات الرئيسية لتدهور الأراضي الجافة، الذي يحدث الآن بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية مثل الزراعة الجائرة، والرعي الجائر، وقطع الأشجار، وسوء نظم الري، بالإضافة إلى النزاعات القطرية والدولية العنيفة. فهناك أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة يعانون بصورة مباشرة من جراء التصحر، بالإضافة إلى ما يقرب من مليار نسمة يهددهم هذا التصحر. وكانت البرامج، التي تساعد على تلافي عملية التصحر أو تغيير اتجاهها، لب هذه الاتفاقية، التي وقع عليها ١١٠ بلدان. ووضعت برامج عمل على المستوى القطري «لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التصحر والجفاف»، ولتحديد تدابير المكافحة المناسبة. وسوف تستكمل برامج العمل القطرية هذه ببرامج عمل إقليمية وشبه إقليمية، حتى يمكن تقدير الحالات بدقة، وتنفيذ مثل هذه البرامج.

التغيير في نظام التجارة العالمية

في شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٤، تم التوقيع على البيان الختامي لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مدينة مراكش، وانتهت هذه الجولة، التي كانت قد بدأت في عام ١٩٨٦، باتفاقية انشئت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية، لتحل محل الجات. وأشار تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٥ إلى أن نتائج جولة أوروغواي، من حيث الدخول إلى الأسواق وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، جاءت قاصرة عما كان متوقعا، إذا أخذنا في الاعتبار أهمية هذه المسائل والسنوات السبع من المفاوضات الصعبة. فقد ظلت السياسات الحمائية الزراعية على قوتها والأرجح أن تواصل إضرارها بالأسواق الزراعية بأشكالها القديمة والجديدة في المستقبل.

وقام الفصل الخاص الذي نشر في تقرير عام ١٩٩٥ بعنوان «التجارة بالسلع الزراعية : هل تدخل عصرا جديدا؟» بتحليل إنجازات وعيوب جولة أوروغواي، مع إشارة خاصة إلى الاتفاق بشأن الزراعة، وأثار عددا من الأسئلة التي مازالت قائمة في الاستعدادات التي تجرى الآن لعقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وكان في رأي هذه الدراسة أنه ربما كانت هناك «مرحلة جديدة» بدأت تظهر، مع اختلاف قواعد الاقتصاد العالمي، وزيادة حضور البلدان النامية في أسواق العالم، وأنماط التجارة الجديدة الناشئة من التحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، والتغييرات التي

يكفل النظام التجارى المفتوح زيادة إدماج أسواق التجارة الزراعية، لكنه يهدد بحرمان بعض البلدان من المكاسب.

طرأت على أسواق العالم وقواعد التجارة في أعقاب جولة أوروغواي، وقيام منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فقد كانت هناك مخاطر من أن نظم التجارة المفتوحة هذه مازالت غير عادلة، حيث أنها توزع الفرص والمكاسب والمخاطر والخسائر بصورة غير متساوية فيما بين البلدان.

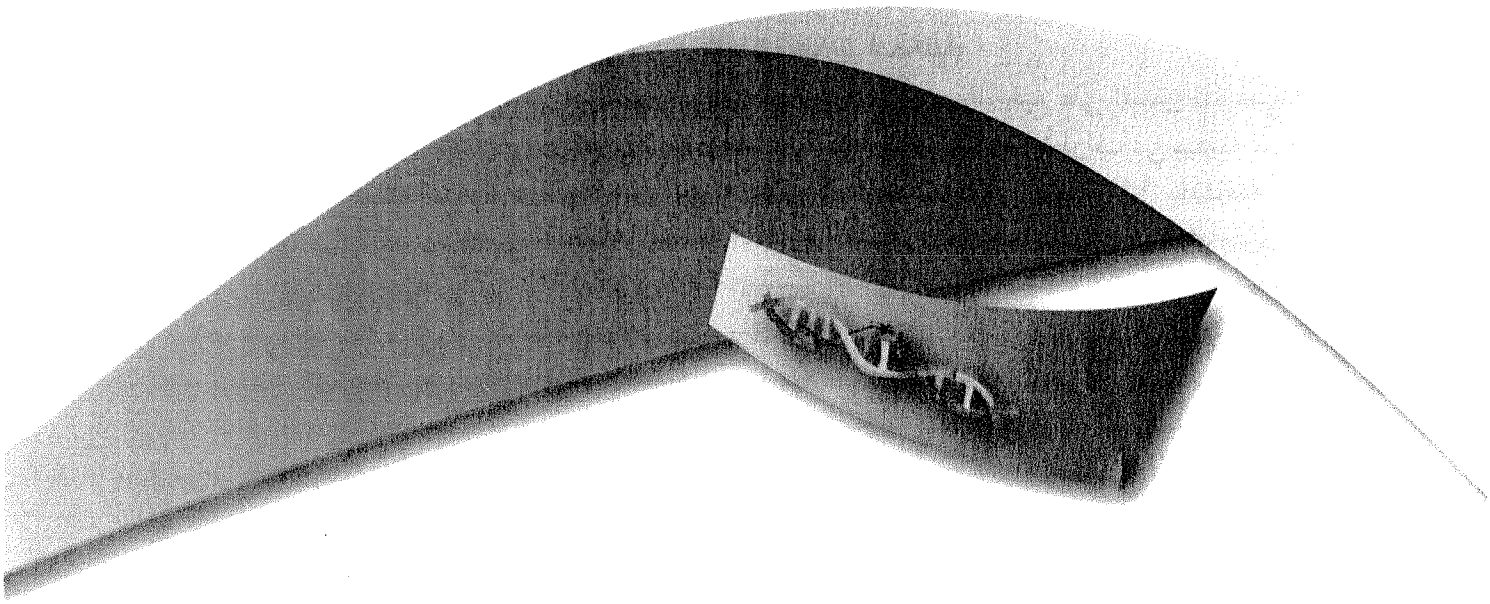

ملاحظات ختامية

شهدت الخمسون عاما الماضية تغيرا في المفاهيم لما كان يشكل أهم التحديات الإنمائية، حيث تغيرت أولويات السياسات، كما حدث تحول هائل في الدور المعروف للدولة في مسؤوليتها عن رعاية مواطنيها وتقدمهم الاجتماعي. وفي إطار السياسات الجديد هذا، لم يكن للزراعة والأمن الغذائي مركز متقدم دائما، الأمر الذي يوحي بنقص الوعي بالدور الذي لا غنى عنه للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قابل هذا التجاهل النسبي من جانب السلطات، تجاهل مماثل من وسائل الإعلام، وبالتالي من الرأي العام بأكمله. ورغم أن عقود السنين الأخيرة قد أصبحت تعرف باسم «عصر المعلومات»، فإن الجوع وانعدام الأمن الغذائي لم يستلفتا انتباه وسائل الإعلام، ولم يحصلا على الأولوية، إلا عندما وقعت أحداث استثنائية ألقت الضوء على تأثيرهما المأسوي. وينطبق نفس الشئ على التطورات الإيجابية، التي مازالت «تصنع الأخبار» على استحياء. والواقع أنه مما يثير الدهشة أن ما يمكن أن يوصف بأنه أروع إنجاز للجنس البشري في الخمسين عاما الماضية لم يحظ بأي انتباه، ألا وهو انحسار الجوع بشكل كبير من العالم، وعلى الأخص في البلدان الآسيوية المكتظة بالسكان، الأمر الذي يبين أنه من الممكن التغلب حتى على حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة وواسعة النطاق.

انخفضت مستويات الجوع في العالم على نحو ملموس خلال الخمسين سنة الماضية بفضل توافر فهم أفضل لهذه المشكلة، والنهوض بفعالية المؤسسات، وزيادة الانتاجية الزراعية.

والآن وقد دخلنا في ألفية جديدة، أصبح هناك اتفاق متزايد في الآراء على المستوى العالمي حول ضرورة مواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، باعتبارهما عاملين حاسمين في إقامة عالم أكثر عدلا وأمنا للجميع. ويكتسب هذا الاتجاه أرضا جديدة في إطار تكامل الاقتصاد العالمي والاعتماد المتبادل فيما بين الدول، مع تضارب الآراء بشأن الفوائد المحتملة من تحرير الأسواق وفتحها على مصراعيها. ومن الصعب التكهن بالنظام العالمي الذي سيخرج من هذه العوامل والمؤثرات المتشابكة. ومن أهم التحديات التي سنناقشها في الأجزاء التالية من هذا الفصل، إدماج البلدان المهمشة والمحرومة وسكانها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي، وضمان حصول الجميع على نصيبهم من مكاسب التحرير والعولمة.

الحواشى

(١) بالنسبة لأوروبا وآسيا على السواء، لم يتمكن إنتاج الحبوب من الوصول الى المستوى الذي كان عليه في سنوات ١٩٣٤-١٩٣٨ إلا في أوائل الخمسينات.

(٢) A.K. Sen. 1993 .Scientific American, May 1993

(٣) وثيقة منظمة الأونكتاد TD / L 37، أبريل/ نيسان ١٩٦٨ .

(٤) A.K. Sen. 1981. Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation, p. 111- 112 Oxford, UK, Clarendon Press.

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الزراعة

المقدمة

يبلغ متوسط الاستهلاك اليومى لسكان العالم الذين يتجاوز عددهم الآن ٦ مليارات من البشر نحو ٢ ٧٠٠ سعر حراري للفرد الواحد، وذلك بالمقارنة بعدد سكان العالم في عام ١٩٥٠، الذي كان يبلغ ٥ر٢ مليار نسمة، وكان متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد ٢ ٤٥٠ سعرا حراريا[١]. وهذا يعني أن الإنتاج الزراعي العالمي زاد خلال الخمسين عاما الأخيرة بنحو ٦ر١ ضعف عما كان عليه في ١٩٥٠، بعد عشرة آلاف سنة من التاريخ الزراعي[٢].

وتعزى هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج الغذائي إلى العوامل التالية:

- انتشار الثورة الزراعية الحديثة في البلدان المتقدمة (بما ينطوي عليه ذلك من استخدام الآلات والميكنة واسعة النطاق، والانتخاب البيولوجي، واستخدام الكيماويات، والتخصص)، واتساع نطاق هذه الثورة بحيث وصلت إلى بعض القطاعات في البلدان النامية؛
- قيام الثورة الخضراء في البلدان النامية، وهو حدث أكثر استرعاء للانتباه - فهذه الثورة الزراعية الحديثة لا تعتمد على الميكنة الثقيلة، بل تنطوي على استخدام الكيماويات واختيار محاصيل وفيرة الغلة وغير ذلك من أنواع النباتات المحلية الملائمة للمناطق الحارة؛
- زيادة المساحات المروية من ٨٠ مليون هكتار في ١٩٥٠ إلى نحو ٢٧٠ مليون هكتار فى الوقت الحالى؛
- توسع الأراضي الصالحة للزراعة من نحو ٣٣٠ ١ مليون هكتار الى ٥٠٠ ١ مليون هكتار منذ عام ١٩٥٠[٣]؛
- استحداث نظم زراعية مختلطة تستعين بمستويات عالية من الكتلة الحيوية المتاحة (تجمع بين المحاصيل وزراعة الأشجار وتربية الحيوانات بل والاستزراع السمكى) في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتي تفتقر إلى أراض جديدة لازالة الأشجار منها أو الى الري.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم الملحوظ في مجال الزراعة، لا يحجب حقيقة مؤداها أن معظم المزارعين في العالم يستخدمون وسائل يدوية تفتقر إلى الكفاءة، وأن نباتاتهم وحيواناتهم الأليفة لم تستفد من الانتخاب إلاّ قليلا. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء المزارعين الذين تعوزهم المعدات ويستخدمون أساليب إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة، يتعرضون على نحو متزايد لمنافسة شرسة من جانب المزارعين الأفضل تجهيزا والأكثر إنتاجا، فضلا عن

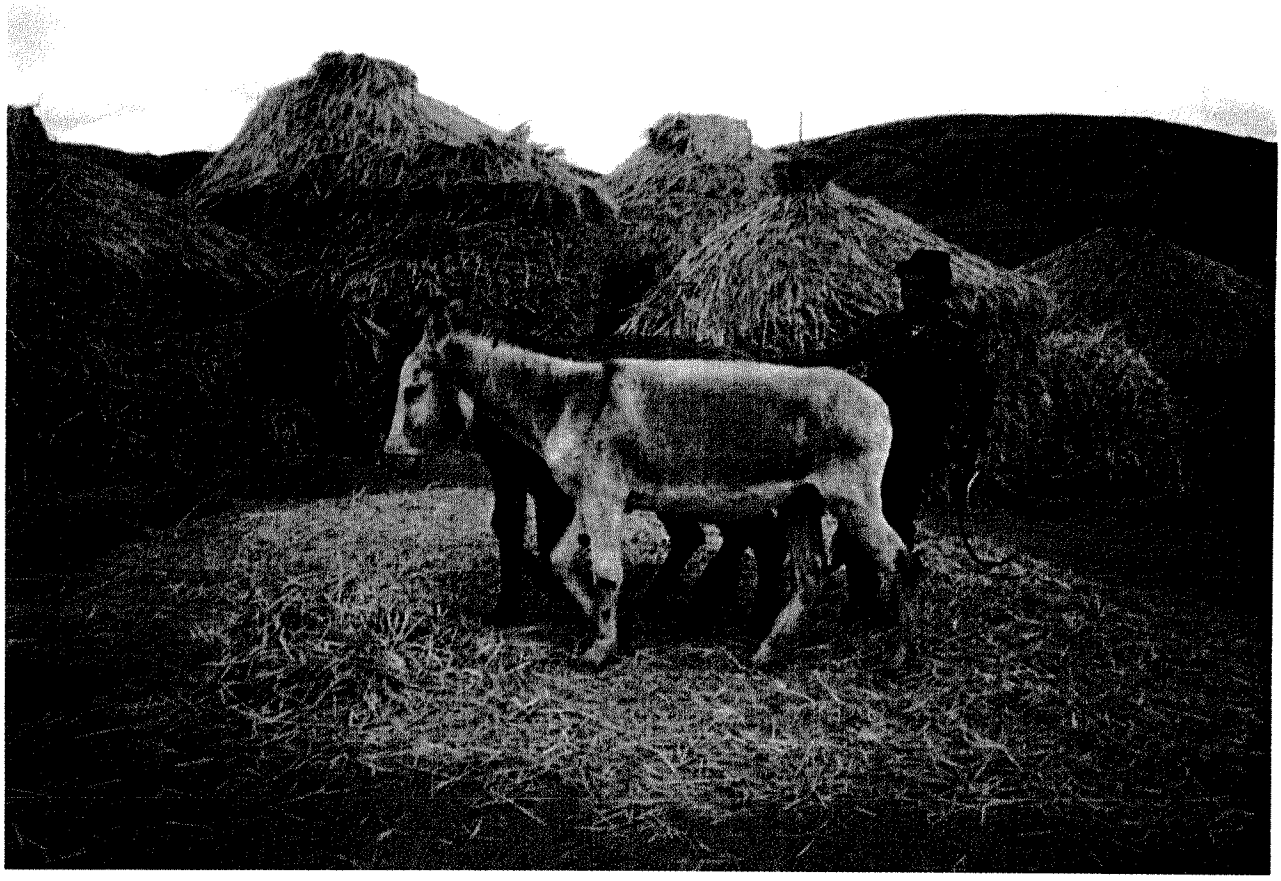

FAO/15636/J. BRAVO

ممارسة الزراعة التقليدية
استخدام الحمير فى درس الشعير.

الهبوط الشديد في الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية. وهكذا نجد أن هؤلاء المزارعين بمواردهم الشحيحة وإنتاجيتهم المنخفضة يعانون الفقر المدقع لا محالة، مما يعرضهم للجوع ويدفعهم إلى الهجرة إلى المدن الكبيرة والصغيرة التي تفتقر هي ذاتها إلى التجهيزات والتصنيع.

وحصيلة كل ذلك هو وضع ينطوي على تفاوت ملحوظ بين الثورة الزراعية الحديثة والثورة الخضراء والتوسع في الري وتطهير الأراضي، واستحداث نظم الزراعة المختلطة التى تستخدم مستويات عالية من الكتلة الحيوية المتاحة من جهة، وبين الركود وزيادة الفقر من جهة أخرى. وتلك هي النتيجة أو المحصلة المتناقضة للتحديث الزراعي في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي إشكالية تطرح عددا من الأسئلة:

- كيف كانت حالة المزارعين فى العالم في عام ١٩٥٠ من حيث الإنتاج والمعدات، وإلى أي مدى أدت الخمسون عاما الأخيرة من التحديث الزراعي إلى تفجر التفاوت في الإنتاجية؟
- ما هي الوسائل والآليات الإنمائية الاقتصادية للثورة الزراعية الحديثة التي استخدمتها البلدان المتقدمة، وماذا كانت نتائجها البيئية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي حدود الثورة الزراعية الحديثة والثورة الخضراء في البلدان النامية؟ وما هي الآليات التي تؤدي إلى إفقار وتهميش قطاع المزارعين الفلاحين الذين تنقصهم التجهيزات والمعدات في تلك

FAO/10980/B. Polimeni

ممارسة زراعة الميكنة المكثفة
حصادة دراسة تعمل فى مساحة شاسعة لمحصول من الحبوب

البلدان؟ وما هي الأشكال الأخرى للتحديث الزراعي التي تشاهد في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؟

- ما هي التقديرات الخاصة بالإنتاج الزراعي واستهلاك الأغذية على الصعيد العالمي في نهاية خمسين عاما من التحديث، وما هي آفاق المستقبل في العقود القادمة؟

التحديث وتفجر التفاوت في الإنتاجية الزراعية فى العالم

في عام ١٩٥٠ استخدم القطاع الزراعي ٧٠٠ مليون شخص على مستوى العالم، وأقل من ٧ ملايين جرار (٤ ملايين في الولايات المتحدة و ٠٠٠ ١٨٠ في ألمانيا و ٠٠٠ ١٥٠ في فرنسا) وأقل من ١ر٥ مليون حصادة دراسة. أما الآن، فهناك ١ر٣ مليار شخص يشتغلون بالزراعة، ويوجد ٢٨ مليون جرار و ٤ر٥ مليون حصادة دراسة، تستخدم في البلدان المتقدمة أساسا[٤]. وفي عام ١٩٥٠ استخدم ١٧ مليون طن من الأسمدة المعدنية، وهو رقم يزيد بأربعة أمثال ما كان مستخدما في ١٩٠٠، ويقل بثمانية أمثال ما هو مستخدم في أيامنا هذه. كما استخدم فى عام ١٩٥٠ ما يعادل ٣٠ مليون طن من معادلات الكُسب كعلف حيواني، وهو ما يقل بنحو ستة أمثال ما هو مستخدم الآن.

الشكل رقم ١٨

الانتاجية المقارنة لأهم النظم الزراعية فى العالم فى منتصف القرن العشرين

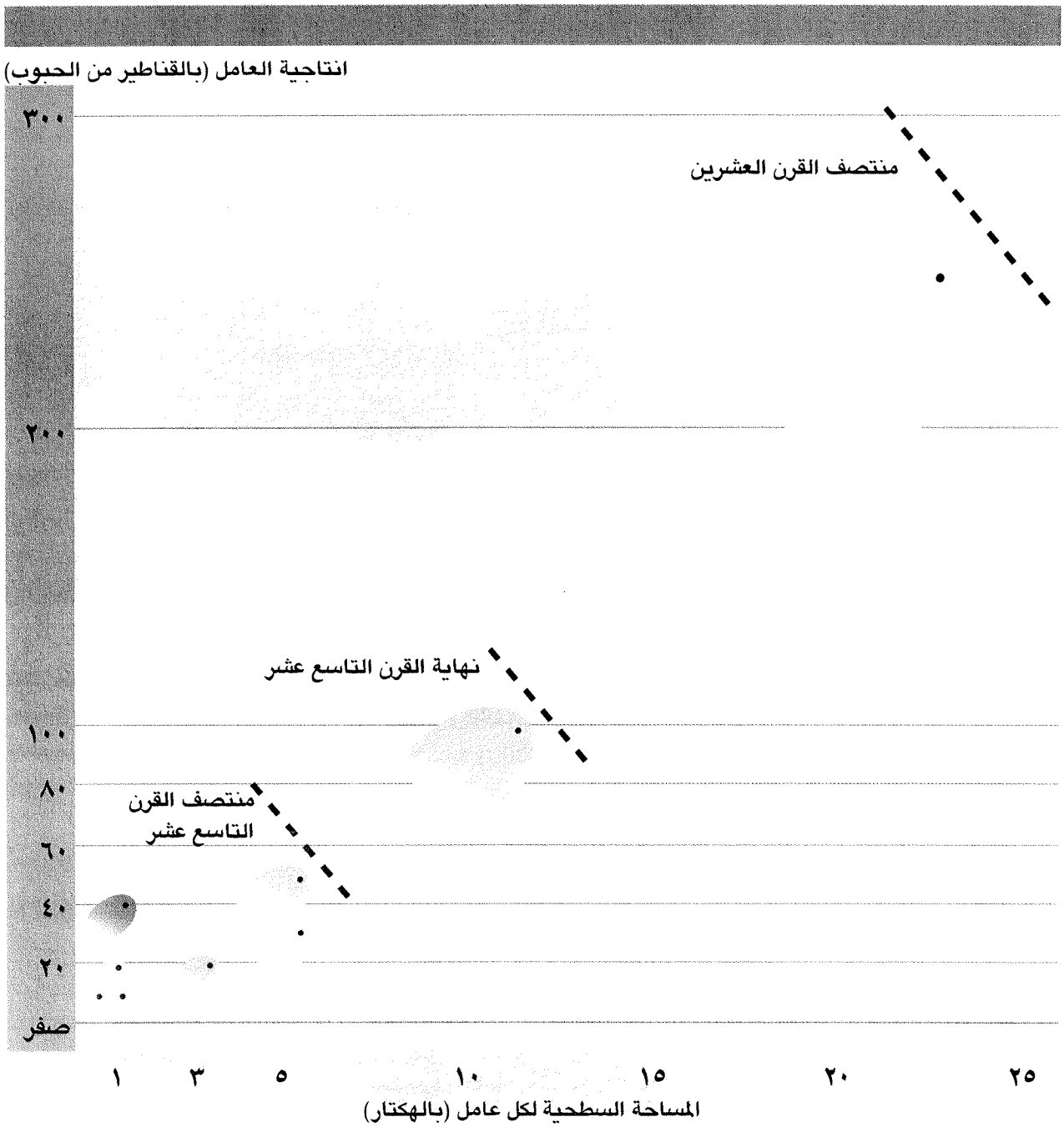

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، على أساس دراسات المؤلف.

وعلى الرغم من أن الاختيار المنهجي لأنواع النبات وسلالات الحيوانات المنزلية وفيرة الإنتاج قد بدأ منذ عقود مضت، فانه لم يحقق تقدما كبيرا واقتصر على عدد محدود من أنواع النبات والحيوان، ولا يزال معظم مزارعي العالم يستخدمون الأنواع والسلالات المحلية. وبينما كانت هناك في ١٩٥٠ طائفة كبيرة من مواد الصحة النباتية، فانها كانت ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالوضع الحالي حيث يوجد نحو ٨٠ مادة فعالة تستخدم في مبيدات الآفات و ١٠٠ مادة لإبادة الفطريات و١٥٠ مادة لمبيدات الأعشاب الضارة[٥]. وقد أجريت على هذه المواد جميعا دراسات هامة تندرج في إطار علم السموم. وفي ١٩٥٠، كان متوسط غلة المحاصيل ١ ٠٠٠ كغم من القمح لكل هكتار و ١ ٥٠٠ كغم من الذرة لكل هكتار و ١ ٦٠٠ كغم من الأرز لكل هكتار و ١ ١٠٠ كغم من الشعير لكل هكتار، وهي معدلات تشبه المتوسط في بداية القرن. ومنذ ذلك الحين ازدادت الغلة مثلين أو ثلاثة أمثال ما كانت عليه. كما كان متوسط إنتاج البقرة الحلوب أقل من ٢ ٠٠٠ لتر سنويا في فرنسا، بالمقارنة بنحو ٥ ٦٠٠ لتر الآن[٦]. إن كل هذه الأرقام تعطينا مؤشرات عما تم إحرازه من تقدم على امتداد خمسين عاما، إلاّ أنها لا تكشف عن التفاوت المتزايد في الإنتاجية بين النظم الزراعية المختلفة، الذي يرجع الى نوعية الآلات واستخدام المدخلات، مما يقتضي إجراء تحليل اقتصادي مقارن لنظم الإنتاج الرئيسية في كل فترة زمنية.

يخفي التقدم في الانتاج الزراعي تفاوتا متزايدا بين النظم الزراعية والسكان.

وفي منتصف القرن العشرين، وبعد تاريخ زراعي امتد عبر آلاف السنين بما ينطوي عليه من تنوع هائل بين مختلف الأقاليم، وجد شعوب العالم أنفسهم إزاء أوضاع زراعية شديدة الاختلاف، ويطبقون نظما إنتاجية تتسم بالتفاوت الواضح من حيث مستويات الإنتاجية[٧]. ويوضح الشكل رقم ١٨ أوجه التفاوت هذه من خلال مقارنة صافي الإنتاجية المحتملة لكل نظام[٨]. وكما يتضح من هذا الشكل فإنه يمكن ترتيب هذه النظم ترتيبا تصاعديا، من حيث صافي الإنتاجية، على النحو التالي:

- الزراعة اليدوية، التى يبلغ فيها الحد الأقصى لصافى الانتاجية ما يعادل ١ ٠٠٠ كيلوغرام من الحبوب لكل عامل؛
- زراعة الأرز المروى التى تستخدم فيها حيوانات الجر، مع زراعة محصول واحد؛
- الزراعة الخفيفة التى تستخدم فيها حيوانات الجر، (المحراث الدوار، وما إلى ذلك)، مع إراحة الأرض، والتى يبلغ فيها الحد الأقصى لصافي الإنتاجية ٢ ٠٠٠ كيلوغرام لكل عامل؛
- الزراعة الثقيلة التى تستخدم فيها حيوانات الجر (المحراث، والعربة، وما إلى ذلك)، مع إراحة الأرض، والتى يبلغ فيها الحد الأقصى لصافي الإنتاجية ٣ ٥٠٠ كيلوغرام لكل عامل؛
- زراعة الأرز المروي التى تستخدم فيها حيوانات الجر مع زراعة محصولين سنويا، وتحقق صافي إنتاجية مماثل؛
- الزراعة الثقيلة التى تستخدم فيها حيوانات الجر بدون إراحة الأرض، ويصل صافي الانتاجية فيها الى ٥ ٠٠٠ كيلوغرام لكل عامل ؛

الشكل رقم ١٩

الفرق فى الانتاجية بين نظم زراعة الحبوب باستخدام الميكنة الآلية والكيماويات، والنظم اليدوية أو النظم التى تستخدم حيوانات الجر في البلدان النامية

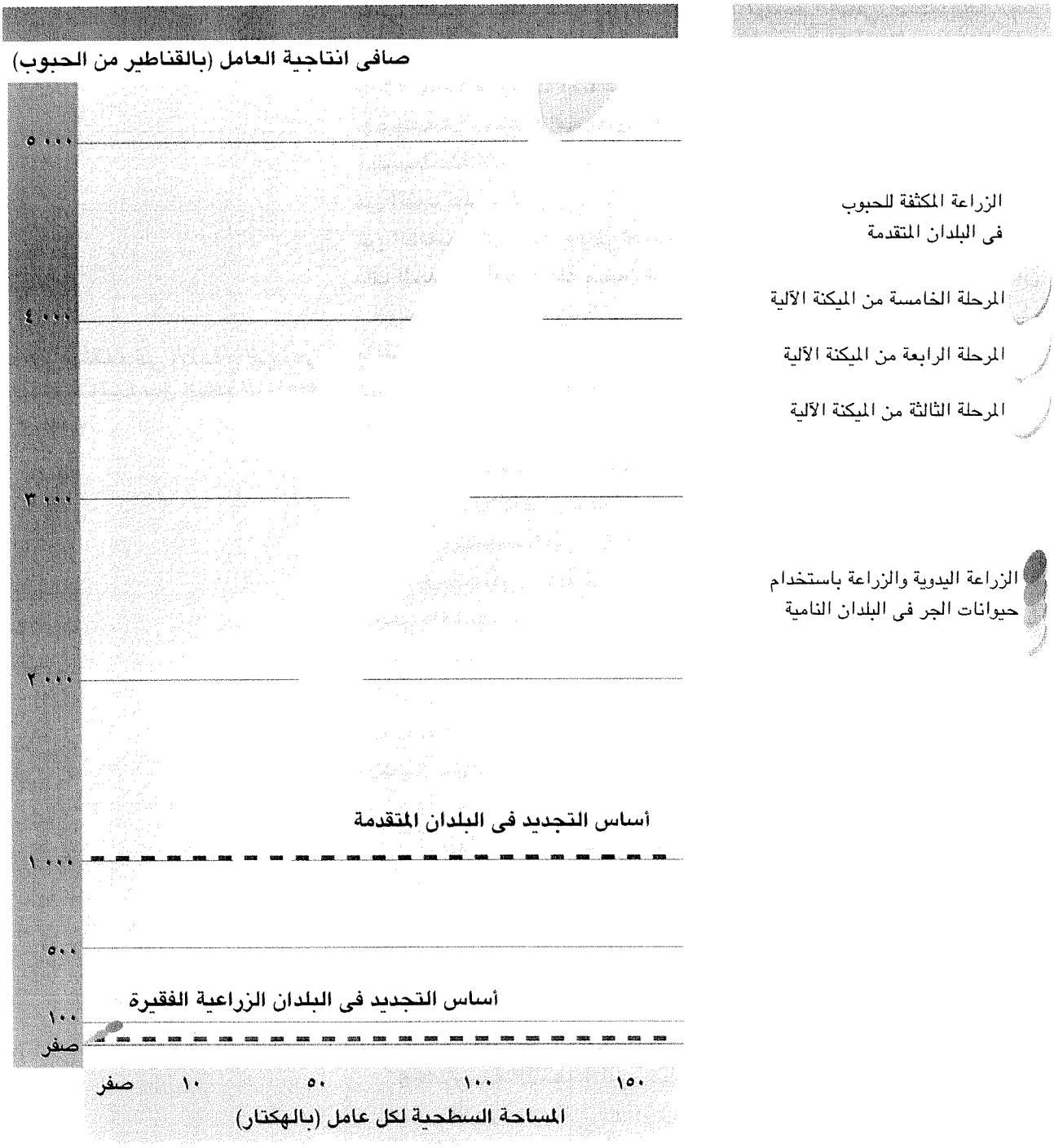

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، على أساس دراسات المؤلف

- الزراعة المميكنة التي تستخدم فيها حيوانات الجر، وبدون إراحة الأرض، والتي يصل فيها صافي الانتاجية الى ١٠ ٠٠٠ كيلوغرام لكل عامل؛
- نظم الزراعة الأولى التي تستخدم الميكنة والآلات، ويتجاوز فيها الحد الأقصى لصافي الإنتاجية ٣٠ ٠٠٠ كيلوغرام لكل عامل.

وهكذا فإن النسبة في عام ١٩٥٠ بين أقل النظم كفاءة (الزراعة اليدوية) وأكثر النظم إنتاجا (الزراعية الآلية التي تستعين بالآلات) كانت ١ : ٣٠[٩].

توسعت الثغرة القائمة بين أكثر وأقل النظم الزراعية انتاجية بمعدل عشرين ضعفا خلال السنوات الخمسين الماضية.

وفي نهاية القرن العشرين، وبعد خمسين عاما أخرى من التاريخ الزراعي، فإن إنتاجية الزراعة اليدوية، التي تعتبر الأقل كفاءة وإن كانت أكثر أنواع الزراعة شيوعا على مستوى العالم، لا تزال تعادل نحو ١ ٠٠٠ كيلوغرام من الحبوب لكل عامل، بينما يتجاوز صافي الإنتاجية في النظم الزراعية الأكثر تقدما من حيث استخدام الآلات والمدخلات، ٥٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام لكل عامل. ومن ثم فإن النسبة بين هذين النظامين للزراعة تبلغ نحو ١ إلى ٥٠٠ (انظر الشكل رقم ١٩)، وهي زيادة تكاد تصل الى عشرين مثلا خلال خمسين عاما.

الثورة الزراعية الحديثة في البلدان المتقدمة

إن الثورة الزراعية الحديثة، التي انتصرت في البلدان المتقدمة اعتبارا من أواخر الخمسينات، كانت ترتكز على استحداث أساليب جديدة للإنتاج والتجارة نشأت بدورها من ثورات أخرى في مجالات الصناعة والتكنولوجيا الحيوية والنقل والاتصالات.

وقد أتاحت الثورة الصناعية الثانية الوسائل اللازمة لاستخدام الآلات (آلة الاحتراق الداخلي، والمحرك الكهربائي، والجرارات، والآلات متزايدة القوة، والوقود والكهرباء)؛ والميكنة واسعة النطاق (الآلات متزايدة التعقيد والكفاءة لأغراض الحراثة والمعالجة والحصاد)؛ والتسميد المعدني الثقيل (النشادر ونترات النشادر والفوسفات والبوتاسيوم والأسمدة المركبة)؛ ومكافحة الآفات والأمراض (مبيدات الأعشاب الضارة ومبيدات الآفات ومبيدات الفطريات، والأدوية البيطرية، وما إلى ذلك)؛ وحفظ الخضر والمنتجات الحيوانية ومعالجتها (استخدام تقنيات الحفظ على المستوى الصناعي من خلال البرودة والحرارة والتجفيف والتدخين، والتجفيف بالتجميد، والتأيين، والتخمير أو إضافة الملح والسكر، وغير ذلك من المواد الحافظة للأغذية).

أما ثورة التكنولوجيا الحيوية فقد وفرت، من خلال عملية الانتخاب، أنواعا عالية من النباتات وفيرة الغلة وسلالات حيوانية عالية الإنتاج، مؤهلة للوسائل الجديدة للإنتاج الصناعي وقادرة على إنجاح هذه الوسائل.

أما ثورة وسائل النقل، التي بدأت في القرن التاسع عشر باستحداث السكك الحديدية والسفن البخارية، فقد تلقت دفعة جديدة إلى الأمام باستحداث المحركات في عمليات النقل من خلال الشاحنات والقطارات

الشكل رقم ٢٠

مراحل تطور الآلات الزراعية والميكنة الآلية فى زراعة الحبوب

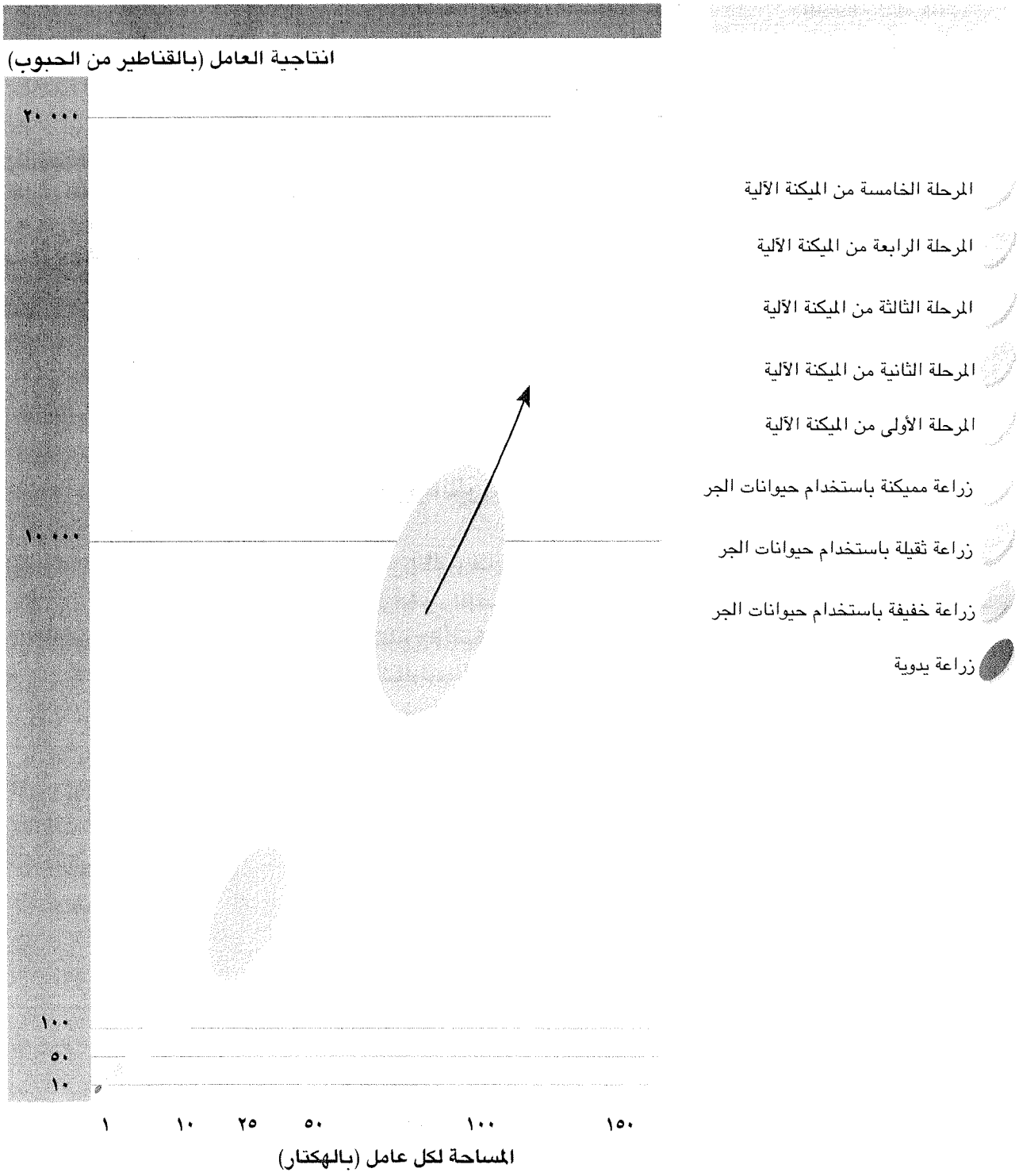

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، على أساس دراسات المؤلف

والسفن والطائرات. وأدى هذا كله إلى ازدهار المزارع والمناطق الزراعية، وساعدها في الحصول على الأسمدة والعلف والمدخلات الأخرى من أماكن بعيدة وبكميات كبيرة. كما ساعد أيضا على تمكينها من بيع منتجاتها، حتى أكثرها ثقلا، والسلع القابلة للتلف، بكميات كبيرة وعلى نطاق واسع.

ويلاحظ كذلك أن ثورة الاتصالات التي ترتكز على كل من ثورة النقل وثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية، أتاحت الوسائل اللازمة لتوفير المعلومات وإجراء الصفقات التجارية عبر المسافات البعيدة. وأدى ذلك إلى تشجيع التجارة بين الأماكن البعيدة، كما ساعد على تنظيم هياكل إدارية وإنتاجية ومالية وتجارية واسعة النطاق، تعتبر جزءا لا يتجزأ من الثورة الصناعية والزراعية الحديثة.

يتحقق التحديث الزراعي تدريجيا بفضل التقدم في مجالات التصنيع والتكنولوجيا والنقل والاتصالات، وبما يتماشى مع توسع المزارع.

وكان من الشائع جدا في البلدان المتقدمة في عقد الخمسينات مشاهدة المزارع الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها هكتارات قليلة لكل عامل، يعمل المزارعون فيها بزراعة محاصيل مختلفة وتربية الحيوانات، ويستخدمون الحيوانات في الزراعة، وينتجون الكثير من العلف والسماد والبذور والأبقار والأغذية. ولكن كيف تمكنت هذه المزارع من أن تتحول في خلال نصف قرن إلى عدد صغير من وحدات الإنتاج المتخصصة التي تضم عشرات أو مئات الهكتارات لكل عامل، والقادرة على القيام بعمليات شراء كبيرة للمعدات والمدخلات، وعلى بيع الجزء الأعظم من إنتاجها كله؟

وكان هذا التحول سريعا، إلاّ أنه لم يحدث بين عشية وضحاها. لقد مر بعملية تطور مطرد وفقا للتقدم في التصنيع وتكنولوجيا تربية الحيوانات ووسائل النقل والاتصال، وتمشيا مع ما طرأ من توسع وكثافة رأسمالية على العدد المتناقص للوحدات الزراعية.

الميكنة الآلية : اختلف تطوير الميكنة الآلية باختلاف طبيعة النشاط. وكانت الحبوب وغيرها من محاصيل الحبوب واسعة النطاق (مثل اللفت وعبّاد الشمس وفول الصويا وغيرها من النباتات البقلية، والقطن) أول من استفاد من هذه التطورات. ونظرا لأن هذه المحاصيل احتلت نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، فقد أتاحت فرصا كبيرة لصناعة الآلات الزراعية. وبعد ذلك اتسع نطاق الميكنة ليشمل جمع حصاد الدرنات والجذور، مثل البنجر والبطاطس، التي يصعب استخراجها بالنظر إلى ضخامتها وثقلها واحتوائها على نسبة عالية من المياه. وفي النهاية امتدت الميكنة الآلية إلى أبقار اللبن، وجمع الأعلاف، والتخلص من بقايا العلف وروث الحيوانات، وزراعة الكروم، والخضر ومحاصيل الفاكهة.

وقد شهدت المحاصيل الحقلية خمس مراحل في عملية الميكنة الآلية، جاء كل منها نتيجة لزيادة قوة الجر (انظر الشكل رقم ٢٠). وقبل الخمسينات، اعتمدت المرحلة الأولى على استخدام جرارات منخفضة القدرة (١٠ إلى ٣٠ حصانا) في مزارع تزيد مساحتها على ١٥ هكتارا. فالجرارات التي تفوق سرعتها سرعة حيوانات الجر، والتي لا يعتريها التعب، ساعدت على زيادة المساحات المخصصة لكل عامل من حوالي عشرة هكتارات إلى أكثر من عشرين هكتارا.

ومنذ نهاية الخمسينات وحتى عقد الثمانينات، اشتملت المراحل الثانية والثالثة والرابعة على استخدام الجرارات متزايدة القوة والآلات ذاتية الدفع (من ٣٠ إلى ٥٠ ومن ٥٠ إلى ٧٥ ومن ٧٥ إلى ١٢٠ حصانا على التوالي)، وارتفاع قدرات الحراثة وبذر البذور وصيانة الحقول والحصاد، مما أدى إلى زيادة في مساحات الأراضي المخصصة لكل عامل إلى ٥٠ هكتارا ثم ٨٠ هكتارا ثم ١٠٠ هكتار في المراحل الثلاث على التوالي.

أما المرحلة الخامسة التي بدأت منذ أكثر من عشرة أعوام، فقد اشتملت على استخدام الجرارات رباعية الدفع التي تتجاوز طاقتها ١٢٠ حصانا، مما أدى إلى زيادة مساحة المحاصيل الحقلية التي يشتغل فيها كل عامل إلى أكثر من ٢٠٠ هكتار.

وفيما يتعلق بإنتاج الألبان في ١٩٥٠، كان باستطاعة شخص واحد أن يحلب ١٢ بقرة مرتين يوميا. ثم تضاعف هذا الرقم باستحداث آلات الحلب المحمولة، وارتفع إلى ٥٠ بقرة باستخدام قاعات مجهزة بمستودعات لحفظ اللبن، ثم ارتفع إلى ١٠٠ بقرة باستخدام الناقلات في عملية الحلب. أما الآن وبعد استحداث قاعات الحلب المجهزة آليا تجهيزا تاما فقد تجاوز العدد ٢٠٠ بقرة. وهكذا يلاحظ أن كل مرحلة من مراحل عملية الميكنة الآلية قد أدت إلى زيادة في مساحة الأراضي أو عدد الحيوانات المخصصة لكل عامل، في حين أدى ما اقترن بذلك من تقدم في الكيمياء الزراعية والتربية الزراعية إلى زيادة في غلة الهكتار وإنتاج الحيوان.

الكيمياء الزراعية وتربية النباتات : إن الزيادة الهائلة في غلات المحاصيل الرئيسية في البلدان المتقدمة خلال الخمسين عاما الماضية إنما تعزى، في المقام الأول، إلى استخدام الأسمدة وتربية أنواع جديدة من النباتات القادرة على استيعاب كميات ضخمة من المواد المعدنية بطريقة مفيدة. كما كان لمكافحة الآفات وتحسين الميكنة دور هام أيضا في هذا المجال.

وفي الفترة الممتدة من أواخر الأربعينات حتى نهاية التسعينات، إزداد متوسط غلة القمح من ١١٠٠ إلى أكثر من ٢٦٠٠ كيلوغرام لكل هكتار في الولايات المتحدة، بينما ارتفع استخدام الأسمدة المعدنية من ٢٠ إلى ١٢٠ كيلوغراما لكل هكتار في الأراضي الصالحة للزراعة. وفي فرنسا ارتفعت الغلة من ١٨٠٠ إلى ٧١٠٠ كيلوغرام لكل هكتار، مقابل زيادة في استخدام الأسمدة من ٤٥ إلى ٢٥٠ كيلوغراما، على التوالي[١٠]. ويلاحظ الآن أن غلة القمح والذرة تتجاوز أحيانا ١٠٠٠٠ كيلوغرام لكل هكتار في التربة الغنية الرملية الطينية في شمال غرب أوروبا، مع استخدام أسمدة لكل هكتار تبلغ نحو ٢٠٠ كيلوغرام من النيتروجين و ٥٠ كيلوغراما من الفوسفات و٥٠ كيلوغراما من البوتاسيوم.

ومن الواضح أن القفزة من استخدام أنواع محاصيل الحبوب الأصلية التى تنتج ٢٠٠٠ كيلوغرام/ هكتار إلى نباتات مماثلة قادرة على إنتاج ١٠٠٠٠ كيلوغرام/هكتار لم تحدث بين عشية وضحاها. فقد تم

تربية أنواع متعاقبة وفيرة الغلة، وتزامن ذلك مع مراحل عديدة من الاستخدام المفيد لأسمدة متزايدة الجودة. ففي حالة القمح على سبيل المثال، أمكن الحصول على أنواع نقية من القمح، وقد تم مؤخرا الحصول على تهجين للجيل الأول، يتسم بقصر أعواده وارتفاع غلته، وقدرته على مقاومة البرد، وهطول الأمطار، والانكماش، والاستنبات قبل الحصاد، وعفن الساق والسنبلة، والصدأ، والعفن الفطري. وعلاوة على ذلك كانت هذه الأنواع أكثر جودة فيما يتعلق بالطحن والخبز وملائمة لأجهزة المعالجة الجديدة (نظرا لتجانسها وسهولة درسها).

وبلغت الزيادة في إنتاج كافة أنواع الحبوب (الحبوب والبذور الزيتية) والمنتجات الثانوية للمحاصيل حدا كبيرا، بحيث أمكن استخدام نسب كبيرة منها كعلف مركز ساعد، بالإضافة إلى الزيادة في المراعي وغيرها من المحاصيل العلفية الأخرى، على زيادة أعداد الأبقار وتحسين تغذيتها وانتاجيتها بشكل ملحوظ. ومن ثم كان ينبغي أيضا اختيار السلالات الحيوانية على أساس إنتاجها من اللحوم أو البيض أو اللبن وعلى أساس أن تكون قادرة على استهلاك كميات متزايدة من العلف المغذي بطريقة مفيدة من الوجهة الاقتصادية. وفي بداية القرن كانت البقرة تستهلك ١٥ كيلوغراما من الدريس يوميا لكي تنتج أقل من ٢٠٠٠ لتر من اللبن سنويا، بينما يلاحظ الآن أن البقرة الحلوب ذات النوعية الجيدة تنتج أكثر من ١٠٠٠٠ لتر من اللبن سنويا، وتستهلك أكثر من ٥ كيلوغرامات من الدريس (أو ما يعادل ذلك) وأكثر من ١٥ كيلوغراما من مركزات العلف يوميا.

حماية الثروة الحيوانية والمحاصيل : إن الحيوانات التي ينفق عليها الكثير من أجل تربيتها وإطعامها تشكل استثمارا رأسماليا هاما ذا عائد، وبالتالي من الصعب قبول أي خسائر تتعرض لها الحيوانات أو الإنتاج الحيواني بسبب الأمراض أو الحوادث. وكلما ازداد عدد القطيع ودرجة تركيزه، ازدادت المخاطر. ومن ثم تتخذ إجراءات صحية وقائية صارمة، وتستخدم أساليب كثيرة ومكلفة للوقاية والعلاج، بما في ذلك الجراحة البيطرية عند الاقتضاء.

ومما لا شك فيه أن المحاصيل السنوية باعتبارها رأسمالا ثابتا تقل في قيمتها عن الثروة الحيوانية والمزارع الدائمة. ومع ذلك فإنه مع تطور المحاصيل يتراكم الاستثمار الرأسمالي (البذور المنتقاة والأسمدة والوقود). وكثيرا ما يمثل في نهاية الأمر نصف الإيرادات المتوقعة. وعلاوة على ذلك، فإن الهامش بين العائد والمصروفات لابد أن يغطي استهلاك الآلات والمعدات المكلِّفة، والأجور وما إلى ذلك. ومن ثم يجب الا يكون هناك مجال لخسائر المحاصيل وقت الحصاد، مما يتعين معه استخدام مواد الصحة النباتية.

اكتسبت وقاية النباتات والصحة الحيوانية أهمية كبيرة في حماية الاستثمارات في مجال الانتاج الزراعي، وأدت الى قدر كبير من التخصص على مستوى المزرعة والأقاليم.

وهكذا نرى من منظور تقني واقتصادي أن أوجه التقدم في الميكنة الآلية وتربية النباتات واستخدام الأسمدة المعدنية وتغذية الحيوانات وحماية الصحة النباتية والحيوانية ترتبط كلها ببعضها البعض ارتباطا

تتعاقب أحيانا الواحد يلى الآخر على امتداد مئات الكيلومترات، وحتى أنواع المحاصيل والسلالات لا تختلف إلاّ قليلا. وأكثر من ذلك، أصبحت أنواع المحاصيل والحيوانات، نظرا لما تحظى به من تغذية وحماية أفضل، أكثر حيوية وتتمتع بوجه عام برعاية واهتمام أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي.

ومن ناحية أخرى، تناقصت النباتات والحيوانات البرية إلى حد كبير (مزيد من النباتات الشوكية، والأزهار المتسلقة، والخشخاش، وأزهار الحقول، وعدد أقل من الحشرات والطيور والقوارض). ويمكن أن يسبب استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية عالية التركيز، والاستخدام واسع النطاق لروث أعداد كبيرة من الحيوانات التي تعيش تحت سقف واحد، تلوثا معدنيا وعضويا، وخاصة للمياه السطحية والمياه الجوفية، بل وإفساد الأطعمة ذاتها (زيادة النترات في الخضر، ومبيدات الآفات في الفاكهة، والهرمونات والمضادات الحيوية في اللحوم).

قد يؤدى تدهور الوضع الاقتصادى لأى مزرعة الى صعوبة حفاظها على انتاجية الموارد الطبيعية.

وكثيرا ما تؤدي كثافة الإنتاج واستخدام المدخلات بفاعلية من حيث التكلفة، طبقا للنظام الحالي للأسعار المقارنة، إلى تجاوز المستويات الإيكولوجية المسموح بها ومستوى المخاطر المقبولة اجتماعيا. ومع ذلك، فإن عمليات التنظيف والتطهير عادة ما تكون مكلفة للمجتمع المحلي، في حين أن عمليات تنظيم وضبط الممارسات، التي تعد ذات أهمية قصوى من المنظور الاقتصادي الجزئي، وإن كانت تنطوي في الوقت نفسه على آثار سلبية، لا بد وأن تؤدي حتما الى تقليل الإنتاجية الزراعية. كما إن لانتاج المواد الغذائية والحفاظ على البيئة، بما يلبى توقعات الجودة الجديدة للمجتمع، ثمنا يتعين دفعه بطريقة أو بأخرى.

التغيرات السكانية : إن الاستعاضة عن معظم اليد العاملة الزراعية بالآلات، بالإضافة إلى زيادة نصيب العامل من الأراضي، وما اقترن بذلك من خفض في عدد المزارع، كانت كلها عوامل أدت إلى الهجرة من المناطق الزراعية، وهي عملية ساعد عليها أيضا خفض بعض الأنشطة المرتبطة بالنشاط الزراعي (مثل توريد البضائع وتسويقها والحرف اليدوية والخدمات العامة). واذا نظر إلى ان نصيب كل عامل من الحقول التى تزرع بالمحاصيل يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ هكتار، وان المساحة المخصصة للإنتاج الحيواني المكثف تتراوح بين ٢٠٠ و١٠٠٠ هكتار، ودون مراعاة المناطق التي تخلت عن الزراعة تماما، تهبط الكثافة السكانية إلى أقل من خمسة أفراد وأحيانا إلى فرد واحد فى كل كيلومتر مربع. وهذا يجعل من الصعب مواصلة تقديم الخدمات مثل مكاتب البريد والمدارس والمتاجر والرعاية الصحية، والحفاظ على نسيج الحياة الاجتماعية المحلية.

ومن ناحية أخرى، أدى التخصص في بعض المناطق إلى كثافة زراعية وسكانية ريفية تعادل، أو حتى تفوق، ما كان عليه الوضع في الماضي. فاذا نظرنا الى ان نصيب العامل من أراضى الكروم الجيدة يبلغ أقل من ٥ هكتارات، ومن أراضى الدفيئة المخصصة لزراعة محاصيل

السوق أو لزراعة الأزهار، يقل عن هكتار واحد، فان الكثافة السكانية تصل إلى عشرات أو مئات من السكان في كل كيلومتر مربع.

التغيرات الاقتصادية : حققت الثورة الزراعية مكاسب هائلة في مجال الإنتاجية الزراعية، بحيث أمكن الاستغناء عن معظم الأيدي العاملة التي كانت تشتغل بالزراعة من قبل، مما ساعد على توافر أعداد كبيرة من العمال كانت تحتاجهم قطاعات الصناعة والخدمات، التي شهدت تطورا كاملا خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب. ومع ذلك، حدث تباطؤ في النمو الاقتصادي ابتداء من منتصف السبعينات، ولم يؤد استمرار الهجرة الزراعية إلا إلى تزايد أعداد المتعطلين. ومن الناحية الإيجابية، يلاحظ أن مكاسب الإنتاجية في الزراعة وغيرها من القطاعات أدت إلى تقصير أسبوع العمل، وتخفيض سن التقاعد، وإطالة أجل التعليم المدرسي. وختاما، فإن السكان المشتغلين بالزراعة في البلدان المتقدمة، والذين يقل عددهم عن ٥٪ من إجمالي السكان العاملين، تمكنوا من إطعام السكان كافة وعلى نحو أفضل من ذي قبل.

التغيرات الثقافية : نظرا لأن وسائل الإنتاج الجديدة تصمم وتصنع أساسا في مراكز البحوث والتطوير وفي مجموعات المؤسسات الصناعية والخدمية الواقعة بعيدا عن المزارع والأماكن المجاورة لها مباشرة، فإن تدريب المزارعين والعمال الزراعيين لم يعد يتم في المزارع ذاتها، بل أصبح يجري على نطاق متزايد في المعاهد العامة والخاصة وعن طريق الاستعانة بمرافق المعلومات التقنية والاقتصادية. وهكذا يتبين أن التراث الثقافي الريفي السابق، الذي كان ينتج محليا وتتناقله الأجيال، بدأ يفسح المجال لثقافة عامة موحدة نسبيا، تنتشر عن طريق التعليم ووسائل الإعلام[١٢].

إن هذه التغيرات الإيكولوجية والسكانية والاقتصادية والثقافية الهائلة تبين مدى ما حققته الثورة الزراعية من انتصارات في البلدان المتقدمة. غير ان البصر اذا رنا الى أبعد من ذلك، يتبين أن هذا لا يصدق على البلدان النامية. فعلى الرغم من أن وسائل الميكنة، والأنواع والسلالات وفيرة الإنتاج، والأسمدة، والأعلاف المركزة، ومواد الصحة النباتية، والتخصص، قد وصلت أيضا إلى هذه البلدان، فانها كثيرا ما تنتشر في أشكال غير كاملة وعلى نطاق محدود.

حدود الثورة الزراعية

في البلدان النامية

إن الثورة الزراعية الحالية بمختلف سماتها، وخاصة ما يتعلق منها بالوسائل الآلية الثقيلة والمعقدة وباهظة التكلفة، لم تتجاوز البلدان المتقدمة كثيرا، باستثناء أماكن محدودة في أمريكا اللاتينية وشمال افريقيا وجنوب افريقيا وآسيا[١٣] حيث لا تأخذ بها سوى المزارع الوطنية أو

وتربية الأحياء المائية أو زراعة أحواض الأرز بمحصولين أو ثلاثة محاصيل كل عام، وتربية أعداد كثيفة من الحيوانات الكبيرة والصغيرة، مما يوفر فرص العمل والرزق والدخل النقدي لسكان يتراوح عددهم بين ١ ٠٠٠ و٢ ٠٠٠ نسمة في كل كيلومتر مربع. وفي وادي النيل، في مصر، يلاحظ أن النظم التي تعتمد على الري، وتقدم محصولين أو ثلاثة سنويا من العلف والحبوب والخضر، إلى جانب مزارع الموز والموالح والنخيل وغيرها من أشجار الفاكهة، تشكل مورد رزق لأعداد كبيرة من الحيوانات والبشر[١٨]. وهذه النظم التي لا تستعين بالميكنة إلا قليلا، أو لا تستعين بها على الإطلاق، وتستخدم قدرا محدودا من المدخلات، تعتبر إنتاجيتها متواضعة نسبيا، إلا إن إنتاجها للكتلة الحيوية الصالحة للاستخدام (بما في ذلك مختلف أشكال الإنتاج) على أساس كل وحدة من المساحة، يفوق إلى حد بعيد متوسط إنتاج أراضي المحاصيل المتخصصة واسعة النطاق في البلدان المتقدمة. ومما لا شك فيه ان أهمية هذه النظم ستتزايد في مناطق كثيرة نتيجة للزيادة في سكان العالم وتزايد احتياجاتهم.

في البلدان المتقدمة

يلاحظ حتى في البلدان المتقدمة أن للثورة الزراعية حدودا وأوجه قصور. ففي المناطق المعتدلة التي يوجد بها موسم محصولي واحد، يصعب أن تتجاوز الغلات السنوية ١٢ ٠٠٠ كيلوغرام من الحبوب لكل هكتار، أو ١٢ ٠٠٠ لتر من اللبن لكل بقرة. ويعزى هذا إلى تفاقم تدهور البيئة ونوعية الأغذية من جراء الإفراط في استخدام الأسمدة والكيماويات الزراعية، والافراط فى تركيز الإنتاج الحيواني، وإعادة استخدام المخلفات العضوية التى قد لا تكون صحية في إنتاج الأعلاف المركبة. وفي الوقت نفسه تطرح القدرات الآلية الضخمة، والهجرة من الريف، وترك الأراضي الزراعية، مشكلات متزايدة الحدة تتعلق بالعمالة وصيانة الأراضي.

وقد بدأت تظهر أشكال جديدة من الزراعة في أماكن من البلدان الصناعية نتيجة لهذه التجاوزات التي ينبغي مواجهتها بشكل أو بآخر. وهذه الأشكال البديلة، التي تشمل الزراعة العضوية السليمة إيكولوجيا، تتميز بأنها أقل تخصصا، وتتوخى الاقتصاد في استخدام الموارد غير المتجددة، وأنها أكثر ملاءمة لمتطلبات البيئة والمجتمع، وأكثر توجها نحو نوعية المنتجات وجودتها. وهي تتمشى مع طموحات الناس وكثير من المزارعين[١٩]، ومن المتوقع أن تشهد نموا كبيرا.

تقييم الوضع الراهن، وآفاق المستقبل

إن السؤال الأول المطروح، هو ما إذا كان غزو المزيد من أراضي المحاصيل، وتوسيع نطاق الثورة الزراعية والثورة الخضراء ليشمل المزارعين الفقراء، واستحداث أشكال مستدامة من الزراعة، في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، سيزيد من انتاج الأغذية فى العالم بحيث يلبى الاحتياجات الكمية والنوعية لأعداد متزايدة من السكان في العقود القادمة.

أما السؤال الثاني، فهو ما إذا كانت هذه التطورات الزراعية سوف تحدث في ظل أحوال اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تتيح، في نهاية الأمر، غذاء كافيا للفئات السكانية الأشد حرمانا.

ومن الملاحظ، بعد خمسين عاما من التحديث، أن الإنتاج الزراعي العالمي أكثر من كاف لإطعام ٦ مليارات من البشر على نحو ملائم. فانتاج الحبوب وحده، الذي يبلغ مليارين من الأطنان أى ما يعادل ٣٣٠ كيلوغراما من الحبوب لكل فرد سنويا ويوفر ٣ ٦٠٠ سعر حراري للفرد يوميا، يمكن أن يغطي إلى حد كبير احتياجات السكان جميعا من الطاقة، إذا ما أحسن توزيعه[٢٠]. ومع ذلك فإن توافر الحبوب يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، إذ يبلغ أكثر من ٦٠٠ كيلوغرام للفرد سنويا في البلدان المتقدمة، حيث يستخدم معظمه في واقع الأمر كعلف للحيوانات، في حين يقل عن ٢٠٠ كيلوغرام للفرد سنويا في البلدان الأكثر فقرا. وعلاوة على ذلك، هناك تفاوت شديد، داخل كل بلد، بين الأسر فيما يتعلق بإمكانات الحصول على الأغذية أو وسائل إنتاجها. ولذلك هناك فئات كبيرة من السكان، في بلدان كثيرة، لا تحصل على قدر كاف من الغذاء.

وكما أشير سلفا، فإن الأغلبية العظمى من هؤلاء الذين يعانون نقصا مزمنا في الأغذية، البالغ عددهم ٨٣٠ مليون نسمة، هى من بين فئات المزارعين الفقراء.

يتوقف الأمن الغذائى العالمى على أساليب الانتاج التى يطبقها المزارعون الفقراء، وعلى القوة الشرائية للمستهلكين الفقراء.

ومن ثم فإن الأمن الغذائي العالمي لا يعتبر على المدى القصير قضية تقنية أو بيئية أو سكانية في المقام الأول، بل هو مسألة تتعلق أولا وأخيرا بما يعانيه أشد المزارعين فقرا في العالم من نقص صارخ في وسائل الإنتاج، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية. ويتعلق الأمر أيضا بانخفاض القوة الشرائية لسائر المستهلكين الفقراء في الريف والحضر، على أساس أن ما يعانيه غير المزارعين من فقر هو نتاج أيضا للفقر الريفي وهجرة الأراضي.

وقد أدى التحول السكانى (أي هبوط معدلات الخصوبة الانجابية ومن ثم نمو السكان)، الذي بدأ في البلدان المتقدمة منذ سنوات طويلة والذي ينتشر على نحو متزايد في البلدان النامية، الى ان يتنبأ بعض خبراء السكان بوصول عدد سكان العالم الى نحو ١٠ مليارات في عام ٢٠٥٠، وسيستقر عددهم عند نحو ١٢ مليارا خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهذا الرقم يعادل ضعف عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٠ . ويقدر الخبراء أنه لا بد من زيادة الإنتاج الغذائي العالمي الحالي إلى ثلاثة أضعاف[٢١]، إذا أريد القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتلبية احتياجات السكان من الغذاء الملائم، وخاصة بعد أن تضاعف عددهم، وارتفع متوسط مستوياتهم الصحية والعمرية.

ومن ثم فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الاحتياجات المقدرة للبشرية تتجاوز موارد الكوكب من الأراضي والمياه. وواقع الأمر أن كثيرا من المناطق قد استغل استغلالا تاما، بل ويتعرض للاستغلال المفرط أحيانا ويعاني التدهور نتيجة لتعرية التربة ونقص الخصوبة العضوية والتلوث.

ومن ناحية أخرى، توجد مناطق تتوافر لديها إمكانات لم تستغل بعد، أو لم تستغل على نحو كامل. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة الى أن أراضي المحاصيل، التي تعتمد على الأمطار والري، يمكن أن تتوسع توسعا كبيرا في مناطق عديدة دون صعوبة كبيرة ودون إلحاق ضرر بالبيئة، وخاصة من خلال الإدارة الملائمة لاستخدام الأراضي [٢٢].

وعلاوة على ذلك، لا يزال بإمكان الثورة الزراعية الحالية أن تنتج غلات أعلى في كثير من المناطق، على الرغم من ضرورة إصلاح ما أحدثته من تجاوزات. ويمكن أن تمتد هذه الثورة إلى أراض جديدة في البلدان النامية، بل وأن تساعد على استصلاح الأراضي المهجورة في البلدان المتقدمة (الأراضي المرتفعة والصخرية)، شريطة أن تتنوع مواردها البيولوجية والآلية وأن تطوع لهذا الغرض. كذلك تستطيع الثورة الخضراء في شكلها المعهود أن تحرز تقدما كبيرا في زيادة الغلة وتوسيع المساحات المزروعة في الأماكن التي ترسخت فيها.

ينبغي لأية ثورة خضراء جديدة أن تمتد إلى المناطق قليلة الموارد، والى المزارعين المحرومين من الموارد، وان تشمل الأنواع والمحاصيل التى أهملت فى السابق.

وفوق ذلك كله، ورغم كل ما قيل، يمكن أن تمتد ثورة خضراء ثانية إلى المناطق المهملة حتى الآن، بما في ذلك المناطق الأشد حرمانا، شريطة إجراء دراسة متعمقة للنظم الزراعية والخبرات المكتسبة والأصول والقيود واحتياجات المزارعين في هذه المناطق التى تفتقر إلى الموارد، لتكون أساسا للمشروعات والسياسات ذات الصلة، ولكي يطبق الانتخاب الآن بحزم وعزم على السلالات والأنواع «اليتيمة» في هذه المناطق. ويشير البعض إلى هذا التجديد والاحياء واسعى النطاق للثورة الخضراء، بحيث تشمل المزيد من المناطق والسكان والنباتات والحيوانات، على انهما الثورة «مزدوجة الخضرة» أو «دائمة الخضرة».

وبالنظر إلى هذه الأشكال المختلفة للتقدم الزراعي والخبرة المكتسبة في العقود الماضية، يرى بعض الاقتصاديين، ممن كان لهم دور مؤثر في العشرين عاما الأخيرة ودفعوا الليبرالية المتفائلة إلى أقصى حدودها، أن مكاسب الإنتاجية وهبوط الأسعار الزراعية الحقيقية، بسبب تحرير التجارة وتزايد التنافس الدولي، سيوفران إمدادات كافية من الغذاء منخفض التكلفة لأغلبية سكان العالم. ويعتقدون أيضا أن إعادة توزيع الدخل، وتقديم المساعدة إلى أشد الفئات فقرا، سيؤديان، في الأجل القصير والمتوسط، إلى تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع.

وفي إطار هذا المنظور طويل الأجل، وبالنظر إلى حركة رأس المال دون قيود، يتوقع أن يؤدي تطوير قطاع الصناعة والخدمات إلى القضاء على البطالة والفقر العام على مستوى العالم، وأن يساعد على تحقيق قدر كاف من التقارب في التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن تحرير التجارة من هذه الزاوية، إنما يعني حركة السلع والخدمات ورأس المال فقط، ولا يعني مطلقا حرية حركة جموع العمال ذوي المهارات المحدودة، الذين استبعدهم القطاع الزراعي في البلدان النامية، كما أنه لا يعني انتفاع الأعداد الغفيرة من المزارعين الذين

استبعدوا من الزراعة في بلدان الجنوب، بالأراضي والهياكل الأساسية والقروض وفرص العمل في بلدان الشمال.

وبينما يلاحظ أن الليبرالية المتفائلة هي السائدة في أيامنا هذه، فان كثيرا من الاقتصاديين يرون أن هذا المنظور ليس سوى سراب خادع. وبغض النظر عن أوجه القصور في الأسواق الحقيقية - على سبيل المثال زيادة اقتصادات الحجم، والاحتكارات، واحتكار الشراء، وعدم اتساق المعلومات، وتكلفة الصفقات التجارية - لا يمكن اغفال حقيقة مؤداها أن أسواق الأغذية الدولية تمكنت في عقود قليلة من استيعاب كيانات اقتصادية إقليمية تاريخية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تنطوي على تفاوت كبير من حيث معدلات التنمية والإنتاجية.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الأسعار الزراعية، التي حددت عند أدنى مستوى دولي، كانت في متناول المستهلكين، إلا أنها أدت في الوقت نفسه إلى فترات توقفت فيها التنمية وإلى إفقار قطاعات كبيرة من أشد فئات المزارعين حرمانا في العالم، ومن ثم إلى استبعادهم اقتصاديا في نهاية الأمر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، وليس الأشخاص، والهجرة الجماعية من الزراعة خلال العشرين عاما الأخيرة، تجاوزت إلى حد كبير التراكم الرأسمالي وقدرة الاقتصاد العالمي على توليد فرص العمل، وخاصة في الجنوب، وازدادت أوجه التفاوت داخل البلدان، كما تفاقمت معدلات الفقر الجماعي [٢٣].

وأظهرت خبرة العقود الأخيرة أيضا أن المساعدة الدولية، والمشروعات الإنمائية، وسياسات إعادة توزيع الدخل، أخفقت في القضاء على الفقر والجوع، على الرغم مما تنطوي عليه من مزايا وما حققته من نجاحات لا يمكن إنكارها. وجدير بالذكر أن المساعدة الموجهة إلى «الفئات الاجتماعية المعرضة»، وهي المساعدة التي تقترن عادة بسياسات التكيف الهيكلي وسياسات الاستقرار، قد فشلت فشلا ذريعا في بلوغ مراميها.

وإذا واصلنا، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، السير في طريق تحرير التجارة في الأغذية وغيرها من السلع والخدمات ورأس المال، دون ضمان حرية حركة الأشخاص ودون توفير الوسائل المادية والتنظيمية لتمكين الجميع من التمتع بالحقوق الاقتصادية الأساسية، فإن من المتوقع أن يستمر الفقر الشديد ونقص التغذية المزمن في المناطق الريفية. ومن المتوقع أيضا، والأمر كذلك، أن تستمر هجرة العمال الزراعيين والبطالة وانخفاض الأجور في البلدان الأشد فقرا، التي لا توجد لديها موارد غير زراعية أو يوجد القليل منها. وسيسهم ذلك في الإبقاء على انخفاض مستويات أسعار سلع التصدير وأسعار الخدمات والدخول الخاصة والعامة في هذه البلدان، مما سيحرمها من الموارد المطلوبة لتوفير الحد الأدنى من الخدمات العامة اللازمة للتنمية والادارة الجيدة.

وختاما، وبالنظر إلى أن سكان هذه البلدان يشكلون أكثر من نصف سكان العالم، فإن الضعف البادي في قدرتهم على الطلب الفعّال [٢٤]، وضعف مشاركتهم في التجارة الدولية، سيعرقلان نمو التجارة، وسيكون لهما تأثير سلبي خطير على تطور الاقتصاد العالمي.

والمطلوب إذن هو اتخاذ تدابير محددة، إذا أريد إنتاج أغذية كافية واتاحتها لسكان العالم كافة، الذين من المتوقع أن يتراوح عددهم بين عشرة مليارات واثني عشر مليار نسمة، وإذا أريد تحقيق تطلعاتهم إلى ظروف بيئية جيدة ومنتجات ذات نوعية عالية. وينبغي أولا أن تسند مناهج التنمية والأمن الغذائي الأولوية لمشكلات فقراء المزارعين. فانقاذ أشد المزارعين حرمانا في العالم من قبضة الإبعاد والفقر يعد في حد ذاته هدفا اجتماعيا وإنسانيا جوهريا، بيد أنه من الأهمية أيضا تمكين هؤلاء المزارعين من الاضطلاع بدور ملموس في زيادة الإنتاج الغذائي العالمي الى ثلاثة أمثال ما هو عليه – وهو الهدف الضروري الذي لابد من تحقيقه في العقود القليلة القادمة.

ويتعين أن يستهدف العمل الموجه لصالح أشد المزارعين حرمانا تنمية قدراتهم على إنتاج الأغذية لمساعدتهم على تحسين حالتهم التغذوية، ولإيجاد فرص العمل والدخل للفئات الأشد فقرا. وسيتناول القسم التالي من هذا الاستعراض أهمية هذه الأهداف والإجراءات السياسية المطلوبة لتحقيقها.

الحواشي

(١) FAO. 1999. FAOSTAT'89. FAO statistical databases CD-ROM; FAO. 1954. FAO Production Yearbook, Rome.

(٢) M. Mazoyer and L. Roudart. 1998. Histoire des agricultures du monde. Paris, Éditions du Seuil.

(٣) صافي الزيادة التي تبلغ ١٨٠ مليون هكتار تعزى الى الزيادة في البلدان النامية وانخفاض ضئيل في البلدان المتقدمة. (أنظر الحاشية رقم ١) .

(٤) أنظر الحاشية رقم ١ .

(٥) ACTA Phytosanitary Index, 1999

(٦) أنظر الحاشية رقم ١ .

(٧) أنظر الحاشية رقم ٢ .

(٨) تقدر بالكيلو غرامات من المواد الغذائية المعادلة من الحبوب (كمية الحبوب التي تحتوي على نفس قيمة السعرات الحرارية للمواد الغذائية محل النظر). وتحسب الانتاجية على النحو التالي: المساحة القصوى التي يزرعها مزارع واحد مضروبة في الغلة المحتملة لكل هكتار من التربة الجيدة، مع طرح البذور والفاقد وكمية الحبوب المطلوبة لتغطية تكلفة المدخلات واهلاك المواد. وفيما يتعلق بكل نظام رئيسي، يلاحظ أن المساحة القصوى لكل عامل والحد الأعلى من الغلة لكل هكتار يختلفان من منطقة الى أخرى، وهذا يفسر السبب في أن الحد الأقصى للانتاجية يتفاوت أيضا الى حد ما.

(٩) أنظر الحاشية رقم ٢ .

(١٠) يلاحظ وجود تباين شديد في هذين البلدين فيما يتعلق باستخدام الأسمدة والغلات، فهي منخفضة في الولايات المتحدة، حيث تتوافر للمزارعين مساحات واسعة من الأراضي، ومرتفعة في فرنسا، حيث يلاحظ أن الوحدات الانتاجية أصغر حجما بكثير. ومنذ السبعينات، بلغ استخدام الأسمدة المعدنية الذروة ثم تراجع في فرنسا، على الرغم من استمرار الزيادة في الغلات، وتميل الزراعة الآن الى استخدام الأسمدة استخداما محدودا نسبيا (تحسب الاحتياجات بمزيد من الدقة، ويجرى الفصل بين الاستخدامات).

(١١) أنظر الحاشية رقم ٢ .

(١٢) M. Mazoyer. 1999. Compte-rendu de l'atelier Agriculture, Ressources naturelles, Environnement. Colloque L'enseignement agricole, quels apports à la société? Paris, French Academy of Agriculture.

(١٣) يبلغ عدد الجرارات التي تستخدم الآن في العالم ٢٨ مليون جرار فقط، في حين يبلغ عدد الذين يعملون فعلا في الزراعة ١ر٣ مليار شخص.

(١٤) FAO. 1995. Dimensions of need. An atlas of food and agriculture. Rome

(١٥) FAO. 1996. Technical background documents. World Food Summit, IPU. 1998. Inter-Parliamentary Union Conference - Attaining the World Food Summit's Objectives through a Sustainable Development Strategy, 26 November -2 December 1998, FAO, Rome.

(١٦) M. Mazoyer and L. Roudart. 1997. Development of agricultural inequalities in the world and the crisis of the comparatively disadvantaged peasant farming sector. Land Reform, 1: 7-17. Rome, FAO; M. Mazoyer and L. Roudart. 1997 L'asphyxie des économies paysannes du sud. Le Monde diplomatique (October).

(١٧) C. Serre-Duhem. 1995. Les transformations d'un système agraire au Congo: le plateau Kukuya. National Institute of Agronomy Paris-Grignon. (thesis).

(١٨) L. Roudart. 1998. Origines et transformations récentes des systèmes hydroagricoles de la vallée du Nil en Egypte - le rôle de l'Etat. National Institute of Agronomy Paris-Grignon. (thesis)

(١٩) أنظر الحاشية رقم ١٢ .

(٢٠) «حالة الأغذية والزراعة»، روما، (مختلف السنوات).

(٢١) P. Collomb. 1995. Population mondiale: conférences internationales et paradoxes du discours démographique. Problèmes économiques, 2.421:20-23.

(٢٢) تقرير «حالة الزراعة فى العالم عام ٢٠١٠» الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة فى عام ١٩٩٥.

(٢٣) UNDP. Human Development Report (various years). New York

(٢٤) وصل عدد سكان بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الى أكثر من ٣ر٦ مليار نسمة.

الأمن الغذائى والتغذوى : لماذا يهم الانتاج الغذائى

الأمن الغذائي والتغذية خلال الخمسين عاما الأخيرة

شهدت الفترة ١٩٤٥-١٩٥٢ كفاح أوروبا من أجل استعادة مستويات انتاج الأغذية واستهلاكها والأمن الغذائي التى كانت سائدة قبل الحرب. وحتى فى منتصف الستينات لم يتحقق ذلك بالنسبة لآسيا التى كانت تعتبر، عن حق، أشد المناطق عرضة للمخاطر حيث أدى نقص الأغذية المزمن الى تعرض الناس للمجاعة بصورة مخيفة. فقد تسببت المجاعة التى تعرضت لها الصين فى ١٩٦٠-١٩٦٢ الى فقدان ما يتراوح بين ٢٣ و٣٠ مليون نسمة. وقد أمكن بالكاد تجنب المجاعة فى جنوب آسيا خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٦ . وكان أكثر من ٧٥ فى المائة من سكان آسيا (وربما ٩٠ فى المائة من ضحايا نقص الأغذية) يعتمدون على انتاج الأغذية فى الحصول على الدخل.

ثم شهد الكثير من أنحاء العالم نموا سريعا، و «ثورات خضراء»، واصلاحا زراعيا، وخفضا فى مستويات الفقر. فانخفضت نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص الأغذية فى البلدان النامية من ٣٦ فى المائة فى ١٩٧٠ الى ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٠ . وهبطت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن فى العالم من ٤٢ فى المائة فى ١٩٧٥ الى نحو ٣٢ فى المائة فى أواخر التسعينات. وكان تقلص نقص التغذية سريعا جدا فى شرق آسيا، وكبيرا فى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية الا أنه كان طفيفا فى أفريقيا ثم انعكس مساره أخيرا فى الاتحاد السوفييتى السابق. وأخذت معدلات الوفيات فى الارتفاع فى هذين الاقليمين الأخيرين. وعلاوة على ذلك، كان التقدم، على مستوى العالم، فى محاربة الفقر ونقص التغذية، أبطأ فى ١٩٨٧-٢٠٠٠ منه فى ١٩٧٠-١٩٨٥، ويرجع ذلك الى التباطؤ فى نمو غلات الأغذية الأساسية، وفى اعادة توزيع الأراضى، ومن ثم فرص العمل فى الريف. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم فى السابق، كان هناك فرد من بين كل خمسة أفراد فى البلدان النامية، خلال التسعينات، يتناول أقل من الحد الأدنى من السعرات اللازمة للتمثيل الغذائي والعمل وغير ذلك من الوظائف. ويوجد الآن فى العالم أكثر من ١٥٠ مليون طفل دون الخامسة يعانون من نقص الوزن، وأكثر من ٢٠٠ مليون ، أى أكثر من واحد من كل أربعة، يعانون من توقف النمو. ويبدو ان هذه الظروف هى السبب فى نحو نصف الوفيات بين الأطفال دون الخامسة والبالغة ١٢ مليون حالة وفاة، والتخلف البدنى بل والعقلى بالنسبة لبعض الناجين الأكثر تضررا.

وحيث أن الحكومات لم تهتم بتباطؤ التقدم الذى تحقق فى مجال مكافحة الفقر ونقص التغذية، فانها تعتبر مسؤولة بصورة مطردة عن

اتفقت البلدان المشاركة فى مؤتمر هوت سبرنجز، الذى عقد فى عام ١٩٤٣، على تحمل مسؤولية ضمان الأمن الغذائى والتغذوى، كما قرر هذا المؤتمر إنشاء منظمة الأغذية والزراعة.

انتشار انعدام الأمن الغذائى. فعلى الصعيد القطرى، انحسر الاستعمار الصريح بدرجة كبيرة مرتين، فى الفترة ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٥ وفى أوائل التسعينات، تاركا الدول التى كانت تعتمد عليه فى السابق مسؤولة أمام المواطنين الذين يعيشون فيها. وفى هاتين الفترتين، تحرك الكثير من البلدان (وليس المستعمرات السابقة فقط) نحو الديمقراطية. وتم تنظيم سكان هذه الدول بصورة متزايدة فى «مجتمعات مدنية» فعالة ملمة بالقراءة والكتابة ومزودة بمزيد من المعلومات والاتصالات، والقوة اللازمة للضغط على حكوماتها لتوفير فرص كافية للحصول على الغذاء. اما على المستوى الدولى، فقد حقق الأمن الغذائي تقدما بفعل التغييرات المتوازية فى المؤسسات والوعى العام. فمن الناحية المؤسسية بدأت العملية عندما وضع مؤتمر هوت سبرنجز عام ١٩٤٣ (كاستجابة جزئية لاعلان الرئيس روزفلت عام ١٩٤١ «التحرر من الحاجة» كحق من حقوق الانسان) مشروع انشاء منظمة الأغذية والزراعة. وظلت الوكالات الدولية تحصل، خلال بقية القرن، على المال والدعم من دافعى الضرائب فى جميع الدول تقريبا لدعم العناصر الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوى.

وكان الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، الذى أوكلت اليه مهمة التركيز على التغذية وانتاج الأغذية لأشد الفئات فقرا، رائدا لعملية تركيز متزايدة على استئصال الفقر باعتباره السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. وابتداء من عام ١٩٧٣، بدأ البنك الدولى يعرب عن اهتمامه المتزايد بتأثيرات الفقر، الا أن التركيز تحول، اعتبارا من الثمانينات، الى استراتيجيات اقراض البلدان. وأكدت تلك الاستراتيجيات فى البداية على الاستقرار، الا أنها ركزت أيضا فى التسعينات، وبصورة متزايدة، على تأثيرات الفقر. ويطلب جيمس وولفيسون، الرئيس الحالى للبنك، الحكم على البنك من خلال تأثيراته على الفقر. وعلى الرغم من القروض الصغيرة (وان كانت ملموسة) من أجل التغذية فى حد ذاتها، يشير منهج البنك الى أن الحد من الفقر، من خلال زيادة الانتاج الزراعى، هو الطريق الرئيسي نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوى. ومع ذلك، فإن نسبة قروض البنك (ومن مجموع المعونة) المقدمة للزراعة انخفضت منذ أوائل الثمانينات، مثلما الحال بالنسبة لزيادة غلات الأغذية الأساسية، وسرعة الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي الأسرى.

وقد أوضحت سلسلة من المؤتمرات الدولية، أبرزها مؤتمر الأغذية العالمى لعام ١٩٧٤، جوانب هذه القضايا، لكنها تعرضت للتهكم على «القرارات بدون قرار». ومع ذلك فإنه فى عام ١٩٩٦ انتهى مؤتمر قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية ومؤتمر القمة العالمى للأغذية فى روما الى تحديد أهداف تتمثل فى خفض أعداد الفقراء وناقصى الأغذية فى العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وقدمت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الدعم للخطوات التى اتخذت لتحويل هذه الأهداف الى أهداف تتعلق بكل بلد من البلدان، ورصدها ودعمها بالمعونة.

وبالوسع تحقيق أهداف خفض مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ففى شرق آسيا، انخفضت هذه المستويات بصورة سريعة فى

الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥، كنتيجة جزئية للتغيرات فى الخصوبة الجزئية، مما أحدث انخفاضا حادا فى نسبة الأطفال الى البالغين، وارتفاع نسبة العمال الى المعالين (أنظر القسم المعنون «السكان والاحتياجات : الاحتياجات الديموغرافية والأمن الغذائى» المنشور على الصفحة رقم ٢٠٥). وتحدث الآن تحولات كبيرة فى أفريقيا وجنوب آسيا. فهل تستطيع مواطن الفقر وانعدام الأمن الغذائي هذه أن تطردهما من أراضيها من خلال «نافذة الفرصة» الديموغرافية هذه؟

الاتجاهات والقضايا الماضية والحاضرة : الانعكاسات بالنسبة لأوائل الألفية الثالثة

تشير تجربة ما بعد الحرب الى أن استمرار الانخفاض السريع فى نقص الأغذية فى بلدان أفريقيا وآسيا منخفضة الدخل، حيث مازالت هذه الظاهرة هى الأسوأ بين البلدان الأخرى، يتطلب زيادة نسبة نمو غلات الأغذية الأساسية الرئيسية، التى كانت فى التسعينات، مثلما كانت فى ١٩٥٠-١٩٦٥، لاتتجاوز ١ فى المائة سنويا فى البلدان النامية، الى نسبة ٣ فى المائة التى كانت قد تحققت فى السبعينات، وامتداد هذا الانتعاش الى بعض الأغذية الأساسية المهملة والأراضي رديئة الرى وخاصة فى أفريقيا التى كانت قد تجاوزتها الثورة الخضراء. غير أن تمويل البحوث الزراعية العامة كان ثابتا بالأرقام الحقيقية فى المراكز الدولية منذ الثمانينات، بل وانخفض هذا التمويل فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. والواقع أن خطر ندرة المياه، والافراط فى زراعة الأراضى الحدية، وان كان ينظر اليها فى بعض الأحيان على أنها من أسباب الابتعاد عن استهداف زيادة غلات الأغذية الأساسية، يرجعان جزئيا الى عدم كفاية الأموال المخصصة للبحوث.

نمو انتاج الأغذية ضرورى لكنه لايكفى لتحسين الأمن الغذائى، ولذلك لابد أيضا من زيادة الاستحقاقات الغذائية.

ولقد رأى مؤسسو منظمة الأغذية والزراعة فى الأربعينات والخمسينات هذه الاحتياجات بوضوح. كما رأى ذلك مؤلفو الثورة الخضراء فى الستينات. فهذه المناهج الموجهة نحو الانتاج لا تكفي للنهوض بالأمن الغذائي والبيئات الصحية الا أنها ضرورية.

وقد برزت، منذ عام ١٩٤٥، الاتجاهات العالمية الرئيسية التالية المؤثرة فى الأمن الغذائي والتغذية :

- زيادة مسؤولية الدول و «المجتمع الدولى» لا عن الوفيات الناجمة عن المجاعات فحسب، بل وعن الأمن الغذائي والتغذوى أيضا؛
- التحول منذ ١٩٨٠ عن التدابير الحكومية الى الاعتماد على السوق؛
- التحول عن الاهتمام بالأمن الغذائي القطرى، الذى يقاس على أساس الاكتفاء الذاتى من الأغذية الأساسية، الى الأمن الغذائي الأسرى المحتمل الذى يقاس على أساس الامدادات من الطاقة الغذائية، ثم الى الأمن الغذائي الأسرى الفعلى الذى يقاس على أساس عدم وجود سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين؛
- التحول نحو الاهتمام بالاستحقاقات الغذائية وليس المتوافر من الأغذية باعتبارها الضمان الرئيسي للأمن الغذائي؛

- التحسينات الكبيرة، وان كانت متفرقة، فى الأمن الغذائي الأسرى، والاجراءات التى اتخذت للحد من نقص الأغذية.

وتبعا لذلك يتزايد الاهتمام بميزان الغذاء – الصحة – المغذيات – النشاط والسلامة، ويتضمن ذلك المغذيات الدقيقة والسعرات الحرارية، والصحة (بما فى ذلك الامتصاص البيولوجى والتحول البيولوجى)، والعمل، ورعاية الطفولة، فضلا عن المتحصلات الغذائية، والافراط فى التغذية، ونقص التغذية.

ويرتبط بما سبق، تدهور انتاج الأغذية الأساسية الذى يستهدف توفير فرص العمل وتغطية الاستهلاك على المستوى المحلى، منذ أوائل الثمانينات. ويرجع ذلك أيضا الى زيادة انتاج الأغذية الأساسية وغلاتها فى أوروبا وآسيا؛ وانخفاض الأسعار الحقيقية لهذه الأغذية؛ والاهتمامات البيئية؛ والاخفاق فى فهم أن السكان من ذوى الدخل المنخفض يحتاجون الى زيادة انتاج الأغذية الأساسية مما يوفر لهم المزيد من فرص العمل وبالتالى يمكنهم الحصول على احتياجاتهم من هذه الأغذية؛ والاعتماد على الميزات النسبية وخيارات التجارة لاتاحة الفرصة لاحداث تحول نحو الحد من نقص الأغذية يتم أساسا من خلال توفير فرص العمل غير الغذائية. ونادرا ما تحقق نمو ملموس فى فرص العمل هذه على المستوى القطرى، حتى مرحلة متأخرة من التنمية، بما فى ذلك فى شرق وجنوب شرق آسيا.

وتراجع نمو غلات الأغذية الأساسية، الذى كانت نسبته ٣ فى المائة سنويا فى العالم النامى خلال السبعينات، الى ما يتجاوز قليلا ١ فى المائة فى التسعينات. وسوف تتزايد الحاجة الى مضاعفة الغلات، ومن ثم فرص العمل، والكميات الضرورية من الأغذية الأساسية، فى المناطق الفقيرة بسبب تزايد قوى العمل بنحو ٢ الى ٥ر٢ فى المائة سنويا فى الكثير من أنحاء آسيا وأفريقيا حتى عام ٢٠٢٥ .

وزادت امكانيات غلات الأغذية الاستوائية وشبه الاستوائية بالنسبة للذرة فى الخمسينات وبالنسبة للأرز والقمح فى الستينات، الا أنها تباطأت بعد ذلك. ويعنى التقدم السريع فى انتاج الأغذية الأساسية فى معظم البلدان، التى ينتشر فيها نقص التغذية على نطاق واسع، تجدد النمو فى امكانيات الغلات وذلك على عكس الاعتقاد الشائع. أما التحول من التدابير العامة الحكومية والدولية الى الأسواق، فيتعين تعديله، على الأقل فى مجال رئيسى واحد هو التكنولوجيا الحيوية، اذا أريد اعادة توجيه البحوث نحو الحاجة الملحة الى خفض نقص التغذية.

وتشير هذه الاتجاهات الى ثلاثة موضوعات هى :

(١) انتهاء عملية التفريق بين مناهج «اعادة الانتاج» و «اعادة التوزيع» فى معالجة الأمن الغذائي للفرد – وبين اخفاق «المتوافر من الأغذية» و «استحقاقات الأغذية» باعتبارها أسبابا للمجاعات (والجوع المزمن). فبالنسبة لمعظم من يعانون من نقص الأغذية، يعتبر الدخل الاضافى من العمل فى انتاج الأغذية الأساسية المحلية المفتاح الرئيسي

الى زيادة استحقاقات الأغذية فى ١٩٥٠-٢٠٠٠ على النحو الوارد فيما بعد. وسيظل الأمر كذلك حتى عام ٢٠٢٥، بالنظر الى استمرار النمو السريع فى الأيدى العاملة والحاجة الى كبح أسعار الأغذية الأساسية المحلية وتحقيق الاستقرار لها. وتتحقق فرص العمل هذه من خلال زيادة غلات الأغذية الأساسية، والنهوض بفرص الحصول على الأراضي والقروض والوصول الى المؤسسات. وقد تسبب تباطؤ النمو فى غلات الأغذية الأساسية، وتأثيرات ذلك على فرص العمل، منذ السبعينات، فى ظهور تحديات جديدة. وتبين تجربة «الثورة الخضراء» كيفية معالجة هذه التحديات بطرق تزيد من استحقاقات الأغذية والأمن الغذائي الأسرى. غير أنه لم يتم حتى الآن استخدام الأدوات الواعدة الجديدة الناشئة عن التكنولوجيا الحيوية فى زيادة غلات الأغذية الأساسية لمصلحة صغار الحائزين.

(٢) ***زيادة تركيز السياسات على الأمن التغذوى*** (أنظر القسم المعنون «من كفاية الطاقة الى الأمن التغذوى» المنشور على الصفحة رقم ٢٣٤) ، استجابة للمعارف والمشكلات الجديدة، والاعتراف بان التغذية تشمل أيضا جوانب مثل جودة التغذية وتوازنها، وسلامة الأغذية، والنشاطات البدنية التى تحد من الاصابة بالتخمة.

(٣) ***يتعين على السكان والمنظمات التى تود تحسين الأمن الغذائي والتغذوى أن تستجيب بصورة صحيحة للتغيرات فى دور الدولة مقابل الأسواق***. ويشمل ذلك تدابير العمل المشتركة التى تتخذها هذه المجموعات نحو، والتحيزات الممكنة ضد، الفئات الأضعف أو الأقل نشاطا من الناحية السياسية التى تتعرض لمخاطر تغذوية خاصة (الفئات الريفية، وسكان المناطق النائية، والأطفال، والاناث، والأقليات، واللاجئين). ويعد دور الدول والأسواق حاسما فى تحديد ما اذا كانت هذه الفئات تحصل على الدخل وعلى الأغذية والمعلومات لكى تحقق الأمن التغذوى. ويخشى الكثير من معارضى الأسواق «الحرة» أو العولمة من أن هذه العوامل قد لا تساعد، نتيجة للتفاعلات الخاطئة بين الدول والمؤسسات المماثلة للاحتكار، بعض هذه الفئات المعرضة للخطر فى سعيها نحو تحقيق الأمن التغذوى، بل قد تسبب لها الضرر. وعلى الرغم من أن المنافسة قد تزيد من فقر بعض الفئات الفقيرة، فتتوافر قرائن كثيرة تدل على أن البلدان التى تحرر أسواقها هى، على الأرجح، التى تحقق الزيادة فى الدخل مما يؤدى الى سرعة الحد من الفقر.

الأمن الغذائي باعتباره اكتفاء فى الطاقة

يعنى «الأمن الغذائي» بالنسبة لمعظم فقراء العالم أن الوجبات فى المستقبل سوف توفر طاقة تغذوية تكفى لتلبية الاحتياجات. ويستعرض الاطار رقم ١٨ مفاهيم الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي المستخدمة فى هذا النص.

الإطار رقم ١٨

الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين

الاكتفاء الغذائى للفرد يظهر فى المدى القصير فى شكل متحصلات من السعرات الحرارية تكفى لسد الاحتياجات، وهى تتباين بحسب السن والصحة والعمل وطول الفرد البالغ؛ وفى المدى المتوسط فى شكل عدم الاصابة بسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين[١] (انخفاض وزن الطفل بالمقارنة بالسن، أو وزن البالغ بالمقارنة بالطول)؛ وفى المدى الطويل فى عدم الاصابة بسوء التغذية المزمن الناجم عن نقص الطاقة والبروتين (فى الأطفال دون الخامسة، انخفاض الطول بالمقارنة بالسن). ويعنى انخفاض الطول مقارنة بالسن (توقف النمو) ، ونقص الوزن مقارنة بالطول، والوزن مقارنة بالسن، عادة، نقص الانحرافات المعيارية بما يزيد على معيارين (SD) عن المتوسط فى الولايات المتحدة.

الأمن الغذائي للفرد : هو «فرصة الحصول على ما يكفى من أغذية آمنة ومغذية للمحافظة على حياة ملؤها الصحة ... دون مخاطر لا داعي لها بفقدان هذه الفرصة»[٢]، أى تحقيق الاكتفاء الغذائي للفرد بالاضافة الى الثقة فى امكانية المحافظة عليه. فبدون هذه الثقة، يتخذ الناس قرارات نابعة من الحرص المبالغ فيه لدعم فرص الافلات من الجوع المزمن.

ويحصل الفرد الفقير عادة على ما يتراوح بين ٧٠ و٨٠ فى المائة من الطاقة (ومعظم الاحتياجات الأخرى) من غذاء أو غذائين من أهم سبع أغذية أساسية فى العالم. وهذه الأغذية هى أرخص مصادر الطاقة ومعظم المغذيات الأخرى. ويعتبر الحصول على هذه الأغذية الأساسية، بالنسبة للشخص الفقير، المفتاح الى الأمن الغذائي للفرد.

الاكتفاء/الأمن الغذائي على مستوى الأسرة : وهو ضرورى لتحقيق الاكتفاء الغذائي للفرد/ الأمن الغذائي للفرد، الا أنه ليس كافيا لأنه قد يجرى توزيع الغذاء فيما بين أفراد الأسرة بطريقة لا تتناسب مع الاحتياجات.

الأمن الغذائي القطرى : هو قدرة البلد على ضمان الأمن الغذائي الفردى والأسرى دون التخلي، بغير مبرر، عن أهداف السياسات الأخرى. وكثيرا ما يقاس الأمن الغذائي القطرى فى احدى السنين على أساس امدادات الطاقة الغذائية للفرد التى تتيح توزيع الأغذية والاحتياجات فيما بين الأفراد والأوقات، أو نسبة الواردات الغذائية الى الصادرات الكلية مع أخذ المعونة الغذائية فى الاعتبار، أو المخزونات من الأغذية الأساسية (التى تخضع للسيطرة العامة أو قد يجرى عرضها فى الأسواق فى حالة ارتفاع الأسعار) كنسبة من الاستهلاك المعتاد.

---

(١) The proximate cause of PEM appears to be energy deficiency relative to requirements and infection burdens. Although protein deficiency causes widespread and serious damage, most nutritionists now reject the earlier view that protein deficiency, let alone specific amino acid deficiency, is an independent problem requiring special protein-rich foods, supplements or cereal varieties. Only exceptionally is a protein problem not curable simply by providing "more calories".

(٢) «المسح الغذائى العالمى السادس» الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٦، روما.

الظروف المحيطة : السكان والغذاء والاستحقاقات

السكان والاحتياجات : التحولات الديموغرافية والأمن الغذائي

شهدت الخمسون عاما الماضية تحولا ديموغرافيا مثيرا للدهشة. فقد تسارعت وتيرة النمو السكانى خلال الفترة ما بين ١٩٤٠و١٩٦٠ فى آسيا وأمريكا اللاتينية، ثم فى أفريقيا بعد ذلك بعشر سنوات. وحدث التحسن الحقيقي الكبير بين الأطفال دون الخامسة مما زاد من نسبة الأطفال الى البالغين. وبعد فترة تتراوح بين ١٠ و٢٠ سنة، دخلت المجموعات العمرية، التى نجت من خطر وفيات الأطفال، قوى العمل باطراد، وبدأ الآباء، الذين زادت ثقتهم فى بقاء أولادهم على قيد الحياة، فى خفض معدلات الانجاب. ومع تباطؤ النمو السكاني، أخذت نسبة البالغين، المدخرين والعمال، الى الأطفال فى الزيادة بدرجة كبيرة.

وفى حين أضرت المرحلة الأولى للتحول الديموغرافى، مع ما رافقها من نمو سريع فى عدد الأطفال، بالنمو الاقتصادى وتوزيع الدخل ومن ثم الحد من الفقر وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، أفادت المرحلة اللاحقة، التى وصل فيها الأطفال الى سن العمل وانخفضت فيها الخصوبة (معدلات الانجاب)، كل هذه العوامل. وتعتبر تأثيرات ذلك على الأمن الغذائي تأثيرات كبيرة. فمن الناحية المباشرة، باتت الأسر الصغيرة أقل احتمالا لأن تصبح فقيرة وأن يؤدى مستوى فقرها الى التعرض لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. أما من الناحية غير المباشرة فإن ثلث النمو فى الدخل الحقيقي للفرد فى شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٩٢ يعزى الى زيادة نسبة البالغين الى الأطفال، وفى أكثر من ٥٠ بلدا من البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة تحول، التى تتوافر عنها بيانات كافية عن الفقر، كانت تأثيرات الحد من الفقر الناجمة عن انخفاض الخصوبة الانجابية كبيرة، ويرجع ذلك الى توزيع الدخل بطريقة أفضل وسرعة النمو الاقتصادى [١].

قد تساعد «المنحة السكانية»، التى أدت الى زيادة نسبة العاملين الى المعالين، سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، على خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي، على نسق ما حدث قبل ذلك في شرق آسيا.

أما مواطن الفقر فى العالم، وهى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد دخلت هذه المناطق فترة التحول بالنسبة للخصوبة، وسوف تواجه زيادة سريعة جدا فى نسبة العمال والمدخرين الى المعالين خلال العشرين عاما القادمة. فطبقا لتوقعات «المتغير الوسيط» فى الأمم المتحدة، على سبيل المثال، سوف تزيد نسبة البالغين الشبان، وهم العمال المدخرون أساسا، فى كينيا الى الأولاد دون الخامسة عشرة، من ١ر٢٤ فى عام ٢٠٠٠ الى ١ر٨٧ فى ٢٠٢٠ . فهل ستؤدى هذه «المنحة السكانية»، كما حدث فى شرق آسيا، الى خفض الفقر بصورة شديدة ومن ثم سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين فى أفريقيا وجنوب آسيا؟ لا شك فى أن ذلك يعتمد، كما حدث فى شرق آسيا، على ما اذا كانت أماكن العمل الاضافية بدخلها المتزايد سوف تصبح جذابة لقوى العمل المتنامية وأصحاب عملهم، وعلى ما اذا كانت الاستثمارات الاضافية، مع تأثيراتها الكبيرة على النمو والفقر، كفيلة بان تجذب

المدخرين الجدد. وقد تحقق ذلك فى شرق آسيا من خلال المرحلة الأولى التى تتمثل فى زيادة غلات الأغذية الأساسية وفرص العمل بفعل الثورة الخضراء من منتصف الستينات وحتى أواخر الثمانينات. ثم تحركت بعد ذلك هذه البلدان، التى واصلت بنجاح كفاحها للحد من الفقر وسوء التغذية، الى المرحلة الثانية التى تتمثل فى زيادة فرص العمل غير الزراعى فى المدن والريف.

وكان الارتفاع الكبير فى نسبة البالغين الى الأطفال، ومن ثم فى نسبة العمال الى المعالين، وفى المدخرات، الذى شهدته بلدان جنوب آسيا وأفريقيا بمثابة «نافذة الفرصة» لهذين الاقليمين للقضاء على ما تبقى من فقر وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين مثلما حدث فى شرق آسيا. وقد تبين ان التكثيف الزراعي باستخدام الطرق الصالحة محليا يستطيع ان يحقق هذه النتائج بصورة مستدامة فى أجزاء كبيرة أيضا من جنوب آسيا وأفريقيا. غير أن هذه النافذة أسدل عليها الستار الآن نتيجة للتهديدات التى يتعرض لها نمو الغلات من أهم الأغذية الأساسية والاستحقاقات المعتمدة على العمل، وللاختلال الشديد فى ملكية الأراضى فى بعض الحالات.

الفقر واستحقاقات الأغذية

يصيب الجوع، وليس فقط المجاعة، بالدرجة الأولى أولئك الذين يعانون من عدم كفاية «استحقاقات الأغذية» [٢]. وكما أكد «سن» فإن الانتاج

الفقر في ريف هندوراس
ليس الفقر وحده السبب فى نقص الأغذية.

FAO/20729/A. PROTO

الغذائي مازال مهما: فالفقراء يعتمدون عليه فى الحصول على معظم استحقاقاتهم من الأغذية سواء استنادا الى الزراعة صغيرة النطاق أو الى فرص العمل. غير أن المرء كان يتوقع أن يقترن التحسن فى الأمن الغذائي، الذى حدث بعد الحرب، بانحسار كبير للفقر (يستخدم هنا بالمعنى الضيق المتمثل فى «انخفاض الاستهلاك الحقيقى للمعادل من الفرد البالغ»). والواقع أن الحقائق العامة سليمة، فقد تراجع الفقر (وتحسنت التغذية وامدادات الطاقة الغذائية) بعض الشئ فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفى أمريكا اللاتينية وذلك أساسا خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٨، وفى آسيا أساسا فى ١٩٧٥-١٩٩٠[٣]. ولا شك فى أن تزايد الفقر فى الفترة الأخيرة ونقص الأغذية فى البلدان التى تمر بمرحلة تحول يرتبطان ببعضهما البعض بوضوح[٤].

ومع ذلك، فإن الكثير من الأسر الفقيرة لا يعانى من نقص الأغذية نتيجة «للانحراف الايجابى» فى رعاية الطفولة، وانخفاض الاحتياجات من الطاقة أو غير ذلك من عمليات تكييف السلوك. وفى المقابل، يعانى كثير من الأسر غير الفقيرة بالفعل، لأسباب عكسية، من نقص الأغذية. كذلك فانه على الرغم من أن استجابة المتحصلات من الطاقة للدخل الاضافى تكون أكبر بين الفئات الأشد فقرا منها بين الفئات الأخرى، فان الاستجابة قصيرة الأجل من الأسر المتوسطة، حتى فى المجتمعات الفقيرة، تبدو فى كثير من الأحيان طفيفة، وعلى ذلك فان الفقر ليس هو التفسير الكامل لعدم كفاية الطاقة الحالية و/أو سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين.

ومع ذلك، فان الفقر، وسببه المباشر الرئيسي وهو عدم كفاية الدخل من العمل بأجر أو العمل الذاتى، ومن ثم استحقاقات الأغذية، «يفسر» بدرجة كبيرة، مخاطر نقص الأغذية الجماعى طويل الأجل. وتساعد الاختلافات فى مستوى انخفاض الفقر فيما بين البلدان، وداخل كل بلد، على التنبؤ بتحسن نقص الأغذية المقترن بنقص الطاقة ونقص التغذية الظاهر فى مقاييس الجسم. غير أن العلاقة بين الحد من الفقر وزيادة المتحصلات من الطاقة الغذائية علاقة غير كاملة :

- قد تشير مقاييس الجسم الناجمة عن نقص الأغذية (توقف نمو الأطفال من ذوى الوزن العادى بالمقارنة بالطول، وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين فى الأطفال فى سن من ١٢ الى ٢٤ شهرا، ونقص المغذيات الدقيقة) الى انه يتعين على بعض ضحاياها شديدى الفقر استخدام الدخل الاضافى فى أولويات أخرى، وربما أهم، بدلا من الحصول على مزيد من الطاقة «الفارغة».
- ان الشخص الفقير الذى يقوم بأعمال شاقة، والذى يرتفع دخله بسبب كسب مفاجئ أو ترقية الى عمل أقل مشقة، قد يستخدم ويستهلك كمية أقل من الطاقة. والأرجح أنه سيستخدم زيادة الدخل فى شراء المزيد من الطاقة الغذائية عندما يحتاج الى عمل اضافى أو فى مواسم الذروة.

- تقدير المرونة الدخلية للسعرات الحرارية يجرى عادة على أساس العضو المتوسط فى عينة المجتمع، الا ان أشد الفئات فقرا تكون أكثر استجابة بمراحل.
- ترجع الاختلافات فى مستويات الأمن الغذائي الأسرى والمتحصلات من الطاقة الغذائية، وسرعة استجابتهما للحد من الفقر، الى الاختلافات أيضا فى المخاطر والرعاية الصحية، واحتياجات العمل، ورعاية الطفولة، والتمييز ضد الاناث داخل الأسرة، والأسعار النسبية للأغذية وغير ذلك من الاحتياجات، والطابع الموسمى، والعوامل الوراثية المؤثرة فى درجة التمثيل الغذائي والوزن والطول ومن ثم الاحتياجات الغذائية.

غير أن هذه الاعتبارات وغيرها من الاعتبارات لا تنفى الأسباب القوية النابعة من الفقر، من خلال نقص المتحصلات من الطاقة الغذائية، لحدوث انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين.

الإطار رقم ١٩

هل يفيد الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية الأمن الغذائي؟

قد يؤدى الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية، أو لا يؤدى، الى تعزيز الأمن الغذائي. فقد حققت الهند هذا الاكتفاء، ومع ذلك ظل سوء التغذية سائدا على نطاق واسع. والواقع أن الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية فى الهند لا يرجع فقط الى نجاح الثورة الخضراء فى زيادة غلات وانتاج الأرز والقمح، بل كذلك الى استمرار الفقر (حتى وان كان قد أخذ فى الانحسار) : فانتاج الأغذية الأساسية «كاف» لتحقيق الاكتفاء الذاتى القطرى من هذه الأغذية، جزئيا، لأن الفقراء لا يستطيعون تحمل أعباء شراء الأغذية الأساسية الكافية، أى انهم يفتقرون الى الأمن الغذائي الأسرى.

ويلجأ كثير من البلدان، فى مرحلة النمو، الى تحويل الانتاج عن الأغذية الأساسية، ويتجه نحو استغلال الميزة النسبية فى زراعة المحاصيل النقدية و/أو الانتاج الصناعى الذى يجرى تصديره لشراء المزيد من الأغذية. فإذا أدت هذه الصادرات، كما حدث فى ماليزيا، الى زيادة دخل الفقراء من العمل، فان خسارة الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية يمكن أن تعزز من الأمن الغذائي الأسرى. وفى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، ارتفعت الواردات من الأغذية الأساسية من ٩ر٠ فى المائة من التجارة العالمية فى هذه الأغذية خلال ١٩٦٢-١٩٧٠ الى ٧ر٥ فى المائة خلال ١٩٨٩-١٩٩٧، جنبا الى جنب مع تحقيق تقدم كبير فى مستوى التغذية. غير أن الزيادة فى نفس الفترة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

لا يعتبر الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية مؤشرا على الأمن الغذائي القطرى.

الاكتفاء وعدم الاكتفاء من الطاقة : المستويات والاتجاهات

الاكتفاء الذاتى من الأغذية الأساسية والأمن الغذائي القطرى

الأمن الغذائي القطرى (أنظر الاطار رقم ١٩) يمكن السعى الى تحقيقه من خلال زيادة الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية، والقدرة على سداد تكاليف الواردات من الأغذية الأساسية أو المخزونات. ولا تكشف اتجاهات الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية عن الاتجاهات فى مجال الأمن الغذائي، حتى وان ساعدت على تفهم أسبابها:

- بالنسبة لخمسة من الأغذية الثمانية الأساسية ذات الأهمية الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، تشكل التجارة نسبة صغيرة ومتقلبة من مجموع الانتاج، وبالنسبة للبلدان المعرضة، حيث تعتبر هذه الأغذية أغذية رئيسية، لا ينبئنا الاعتماد على التجارة (وهو المؤشر الرئيسى على اتجاهات الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية) بالكثير عن الأمن الغذائي.

من ٢ر٧ فى المائة الى ٤ر٧ فى المائة، لم تكن على نفس القدر من الفائدة، حيث أن عددا قليلا من البلدان هو الذى توسع بصورة كبيرة فى فرص العمل غير المتعلقة بالأغذية الأساسية، أو فى الصادرات، أو فى القدرة الخاصة أو القطرية على شراء الواردات من الأغذية الأساسية.

والتنمية الناجحة تتضمن عادة مرحلتين فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية. المرحلة الأولى توضح انخفاض صافى الواردات من الأغذية الأساسية نتيجة زيادة الانتاج المحلى من هذه الأغذية واستيعابها من جانب السكان الذين تتحسن مستويات تغذيتهم نتيجة لذلك. وتبين المرحلة الثانية زيادة الواردات من الأغذية الأساسية حيث أن التنمية اللاحقة تجعل العمال يهجرون الزراعة، وتحول الاستهلاك الغذائي (حيث يصبح المستهلكون أفضل تغذية وأقل فقرا) الى المنتجات الحيوانية التى تحتاج الى كميات من الحبوب تزيد من مرتين الى ست مرات، لتوفير ١٠٠٠ سعر من السعرات البشرية مقارنة بالاستهلاك المباشر من الحبوب أو الخبز. فقد انخفض العجز فى الأغذية الأساسية فى الشرق الأقصى، كنسبة من التجارة بالأغذية الأساسية فى العالم، خلال المرحلة الأولى من ٨ر٤ فى المائة فى ١٩٦٢-١٩٧٠ الى ٤ر٧ فى المائة فى الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ . ثم ارتفع بعد ذلك فى المرحلة الثانية الى ٣ر١٠ فى المائة فى ١٩٩٥-١٩٩٧ . وقد شهدت المرحلتان انخفاضا كبيرا فى سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين.

هل يمكن أن تساعد الزيادة فى الاكتفاء الذاتى القطرى من هذه الأغذية الأمن الغذائي الأسرى، بطريقة تحقق مردودية التكاليف بالنظر الى الميزة النسبية :

- فى المناطق الايكولوجية الزراعية الملائمة؛
- فى مراحل التنمية المبكرة، حيث يعتمد الحد من الفقر أساسا على توافر أماكن العمل فى الريف؛
- فى البلدان أو المناطق النائية التى تواجه مخاطر عالية أو تكاليف باهظة لنقل الأغذية؟

الجدول رقم ١٠

الاختلالات فى الأغذية الأساسية

	١٩٦١-١٩٦٣	١٩٦٥-١٩٦٧	١٩٧٥-١٩٧٧	١٩٨٥-١٩٨٧	١٩٩٥-١٩٩٧
			(بالمليون دولار)		
البرازيل					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	١٦٨ر٥	١٣٨ر٧	٣١٠ر٠	٧٧٠ر٢	١ ٩٣٣ر١
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	١ ٣٢٣ر٨	١ ٦١٣ر٨	١٠ ١٠١ر٥	٢١ ٧٥٢ر٤	٣٣ ٠٧٩ر٧
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	١٢ر٧	٨ر٦	٣ر١	٣ر٥	٥ر٨
الصين					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	٣٣٠ر٣	٣٤٥ر٩	٢٦٠ر٤	٣٦٠ر٩	١ ٦٠١ر٤
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	١ ٤٦٧ر٥	٢ ٠٣٦ر١	٦ ٧٢١ر٧	٣٢ ٥٥٦ر٤	١٦٠ ٠٧٣ر٢
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	٢٢ر٩	١٢ر١	٣ر٨	١ر١	١ر٠
الهند					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	٣٦٧ر٠	٧٩٧ر٧	١ ٠١٩ر٣	-١٧٥ر٣	-١ ١٦٢ر٩
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	١ ٤٦٦ر٥	١ ٦٥٩ر١	٥ ٣٠١ر١	٩ ٨٦٢ر٠	٣٢ ٠٤١ر٠
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	٢٥ر٠	٤٨ر١	١٩ر٢	-١ر٨	-٣ر٦
اندونيسيا					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	١٢٣ر٣	٦٨ر٣	٥٥٥ر٠	٢٥٨ر٦	١ ٦٠٩ر٧
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	٧٢٠ر٥	٦٨١ر٦	٨ ٨٢٨ر٩	١٨ ٣٨٠ر٩	٤٩ ٥٢٥ر٠
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	١٧ر١	١٠ر٠	٦ر٣	١ر٤	٣ر٢
كينيا					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	-١ر٠	-١ر٣	-٤ر٩	+١٧ر١	١١٢ر٤
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	١٦٩ر٦	٢٣٤ر٧	٨١٠ر٥	١ ٠٤١ر٩	٢ ٠٧٤ر٣
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	-٦ر٠	-٦ر٠	-٦ر٠	١ر٦	٥ر٤
المكسيك					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	١٩ر٦	٧٤ر٦	٣٢٩ر٤	٤٣٤ر٠	١ ٣٩٧ر٢
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	٨٤٠ر٩	١ ٠٣٦ر٧	٣ ٣٨٢ر٢	٢٠ ٣٣٢ر٧	٥٧ ٣٤٠ر٦
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	٢ر٣	٧ر٢	٩ر٧	٢ر١	٢ر٤
نيجيريا					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	١٨ر٦	٢١ر٠	٢٩٦ر٥	٣٧٨ر٥	٤٢٢ر٠
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	٤٩٦ر٣	٧٤١ر١	١٠ ١٠٢ر١	٩ ٠٤٥ر٤	١٦ ٢٤٦ر٥
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	٣ر٧	٢ر٨	٢ر٩	٤ر٢	٢ر٦
السودان					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	١٠ر٤	٩ر٦	١٠ر٧	١ ٣٠٨ر٣	١ ٠٩٢ر٠
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	١٩٩ر٦	٢٠٠ر٤	٥٣٨ر٦	٣٨٣ر٥	٥٥٤ر١
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	٥ر٢	٤ر٨	٢ر١	٣٤ر١	١٩ر٧
الاتحاد السوفييتى السابق					
١- الواردات الصافية من الأغذية الأساسية	-٣٧٨ر٣	٦٩ر٣	٢ ١٣٨ر٠	٣ ٦١٢ر٠	*١ ٩٠٦ر٧
٢- الصادرات من غير الأغذية الأساسية	٦ ٢٦٣ر٧	٨ ٤٤٤ر٨	٣٧ ٩٤٣ر٥	٩٦ ٥٨٠ر٤	*٦٤ ٧٦٦ر٥
٣- نسبة الواردات الى الصادرات	-٦ر٠	٠ر٨	٥ر٦	٣ر٨	*٣ر٠

* عام ١٩٩٥ فقط.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

- درجة اعتماد أحد البلدان على الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية تتوقف على الأسواق العالمية للقمح والأرز والذرة (التى تسيطر بصورة كبيرة على اتجاهات الأغذية) وليس فقط على الأمن الغذائي القطرى والسياسات الرامية الى تحقيقه. ففيما بين ١٩٤٨-١٩٥٠ و١٩٩٥-١٩٩٧، ساعدت الاعانات الزراعية فى غرب أوروبا على خفض حصتها من حجم الواردات العالمية من القمح والأرز والذرة من ٦ر٦٢ فى المائة الى ١ر١٦ فى المائة، وارتفعت حصتها من الصادرات من ٥ فى المائة الى ٩ر١٧ فى المائة. وكان من المحتم تقريبا على البلدان خارج أوروبا الغربية، أمام هذه الزيادة الضخمة فى الامدادات الصافية، أن تتخلى عن مسألة الاكتفاء الذاتى من الأغذية الأساسية.
- على الرغم من أن السياسات الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية، مثل التوسع فى الرى ودعم البحوث الزراعية فى جنوب آسيا، كانت حسنة التصميم، تحول السعى الى تحقيق هذا الاكتفاء، فى حالات أخرى، الى سياسة تهدف الى الحصول على الانتاج الريفى بثمن بخس لتوفير الطعام للمدن، مما أدى الى خلق حوافز معاكسة ثبطت المزارعين عن زراعة المزيد من الأغذية وخاصة فى أفريقيا[٥].
- وعلاوة على كل ذلك، فإن زيادة الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية قد تعنى تحسن أو تدهور الأمن الغذائي الأسرى وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين (أنظر الاطار رقم ١٩).

وثمة مؤشر ثان للأمن الغذائي القطرى يتمثل فى نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات. وتستطيع البلدان من ذات النسب المنخفضة، اذا ما توافرت الارادة السياسية والأسواق الناجحة وشبكات النقل، أن تستجيب بصورة كافية لانخفاض المحاصيل أو الارتفاع الشديد فى أسعار الواردات الغذائية. فقد كان فى أفريقيا خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ أحد عشر بلدا (من بينها اثيوبيا ومصر وموزامبيق) تزيد فيها نسبة الواردات الى مجموع الصادرات على ٥٥ فى المائة - وهى النسبة التى لم تشاهد فى أى مكان آخر فى العالم النامى سوى فى هايتى وساموا واليمن. وتميل هذه البلدان الى الاعتماد بشدة على المعونة الغذائية. ويتتبع الجدول رقم ١٠ نسب واردات أكثر ملاءمة، الا وهى نسب الواردات من الأغذية الأساسية، بعد خصم الصادرات من غير الأغذية الأساسية، بالنسبة لبعض البلدان الكبيرة.

ويعطى هذا المؤشر دليلا أفضل للأمن الغذائي القطرى منه للاكتفاء الذاتى. فهو يشير الى أوضاع الأمن الغذائي التى كانت محفوفة بالمخاطر فى الصين فى أوائل الستينات، وفى الهند عندما تبدد دخل العمل الخاص بالعمال المعدمين نتيجة للأمطار الموسمية المدمرة المتتابعة فى ١٩٦٥ و١٩٦٦، وفى السودان خلال الحرب الأهلية. غير أنه يتعين استخدام هذه النسب بحرص. فالواردات من الأغذية الأساسية يمكن أن تنخفض دون

أن يكون ذلك بسبب الزيادة فى الامدادات المحلية فقط، بل لأن الناس قد أصبحوا أكثر فقرا وأقل قدرة على شراء ما يكفى من أغذية أساسية. ومن المثير للدهشة أن الزيادة فى الصادرات من غير الأغذية الأساسية، مثل النفط فى نيجيريا والاتحاد السوفييتى السابق واندونيسيا، قد لا تفعل الكثير من أجل زيادة توافر هذه الأغذية عن طريق الاستيراد. فإذا تجمع هذا الدخل من الصادرات الى حد كبير لدى أصحاب رأس المال و/أو الحكومات، التى تتلقى العائدات وتوجهها لأولويات أخرى غير الأمن الغذائي، ولا تحقق الكثير من الدخل الناتج عن العمل للفقراء، فإن هذا الدخل لن يستخدم فى شراء الأغذية الأساسية.

ومن ناحية أخرى، فان نسبة المخزونات، التى يحتفظ بها القطاع العام، مقارنة بالاستهلاك العادى تعطى أيضا اشارات عن الأمن الغذائي القطرى. ففى سنوات الأزمة يستطيع القطاع العام الافراج عن كميات كبيرة من الأغذية الأساسية. ويساعد ذلك الفقراء على تجاوز الارتفاع فى الأسعار. كما أنه يشجع على الافراج فى الوقت المناسب عن الكميات التى يكتنزها التجار عندما تبدأ الأسعار فى الارتفاع. والواقع أن قدرة القطاع العام على القيام بمثل هذا الاجراء فى بنغلاديش عام ١٩٨٤، دون عام ١٩٧٤، قد أحدثت بالتأكيد الفرق بين حدوث المجاعة وعدم حدوثها[٦].

نقص الأغذية : الامدادات اليومية من الطاقة الغذائية المحتملة والحالية

قامت منظمة الأغذية والزراعة خلال المسحين العالميين الأول والثانى للأغذية [٧] بقياس نقص الأغذية المحتمل بأن وضعت أدنى مستوى قطري واقليمي من «امدادات الطاقة الغذائية» اليومية للفرد مقابل متوسط الاحتياجات. ومنذ المسح العالمى الثالث للأغذية، وعلى وجه الخصوص خلال المسح الرابع، روعيت أيضا تقديرات توزيع الامدادات. فتقديرات الامدادات تعتمد، فى كثير من الأحيان، على بيانات انتاج مشكوك فيها، كما ان الاحتياجات هى الأخرى موضع جدل. غير أن الاتجاهات الحادة ونقاط التحول الرئيسية فى امدادات الطاقة الغذائية تعتبر أيضا مهمة عادة، وترتبط بشدة، كما سنرى فيما بعد، بنتائج سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، ومن ثم بالأمن الغذائي على مستوى الأسرة. ويتضمن الجدول رقم ١١ المنشور على الصفحة رقم ٢١٣، بيانات موجزة عن امدادات الطاقة الغذائية لفترة طويلة.

وكانت الامدادات الغذائية على مستوى البيع بالتجزئة توفر قبيل عام ١٩٣٩، فى المناطق التى تضم أكثر من نصف سكان العالم، أقل من ٢٥٠ ٢ سعرا حراريا للفرد يوميا. وكان متوسط مجموع امدادات الطاقة نحو ٠٠٠ ٢ أو أقل فى كثير من المدن الكبيرة[٨]. وانتعشت أوروبا سريعا من العجز الذى كانت تعانى منه زمن الحرب، غير أن نسبة سكان العالم فى البلدان التى تقل فيها امدادات الطاقة اليومية عن ٢٠٠ ٢ زادت من نحو ٤٠ فى المائة قبيل الحرب مباشرة الى نحو ٦٠ فى المائة فى أواخر

الجدول رقم ١١

المتحصلات للفرد من الطاقة الغذائية فى بعض المناطق والبلدان، ١٩٣٤-١٩٩٧

	١٩٣٤- ١٩٣٨ [١]	١٩٤٦- ١٩٤٩ [٢]	١٩٦١-١٩٦٣	١٩٧٦-١٩٧٨	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩٥-١٩٩٧
	(سعرات حرارية/يوم)					
أفريقيا			٢١٠٠	٢٢٢٠	٢٣٢٠	٢٤١٥
جنوب الصحراء الكبرى			٢٠٤٠	٢٠٦٠	٢٠٨٠	٢١٩٠
الوسطى [٣]	٢٠٦٠	٢٠٨٠	٢١٥٠	٢١٥٠	٢٠٥٠	٢٠٨٠
شرق			١٩٨٠	٢٠٤٠	١٩٦٠	٢٠١٠
غرب			٢٠٩٠	٢٠٣٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠
غانا			٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٩٠	٢٦٢٠
أوغندا		٢١٠٠	٢٢٤٠	٢٢٥٠	٢١٧٠	
كينيا	٢٢٣٠ [٤]	...	٢١٣٠	٢٢٦٠	١٩٥٠	١٩٨٠
موزامبيق			١٩٥٠	١٩٥٠	١٨٣٠	١٧٨٠
نيجيريا			٢١٦٠	١٩٧٠	٢١٩٠	٢٧٥٠
آسيا			١٩٢٠	٢١٧٠	٢٥٢٠	٢٦٦٠
جنوب	١٩٧٠	١٧٧٠	٢٠٢٠	٢٠٤٠	٢٢٧٠	٢٣٥٠
بنغلاديش			٢٠٩٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠	٢٠٨٠
كمبوديا	١٨٥٠ [٥]	١٥٦٠	٢٠٢٠	١٦٢٠	١٩٢٠	٢٠٥٠
الصين	٢٢٣٠	٢٠٣٠	١٧١٠	٢١٢٠	٢٦٤٠	٢٨٤٠
الهند	١٩٧٠ [٦]	١٧٠٠	٢٠٤٠	٢٠٤٠	٢٢٩٠	٢٤٧٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى			٢٣٤٠	٢٦٠٠	٢٧١٠	٢٧٧٠
أمريكا الوسطى			٢٣٩٠	٢٧٢٠	٢٩١٠	٢٩٢٤
أمريكا الجنوبية			٢٣٥٠	٢٥٧٠	٢٦٥٠	٢٧٩٠
البرازيل	٢١٥٠	٢٣٤٠	٢٢٥٠	٢٥٥٠	٢٧٦٠	٢٩٣٠
المكسيك	١٨٠٠	٢٠٥٠	٢٥٣٠	٢٨٨٠	٣٠٨٠	٣١١٠
بيرو	١٨٦٠	١٩٢٠	٢١٧٠	٢١٢٠	٢١٢٠	٢٣٦٠
البلدان فى مرحلة التحول			٣١٥٠	٣٤١٠	٣٣٨٠	٢٧٨٠
أوروبا الشرقية	٣١٦٠	٣٤٧٠	٣٤٢٠	٢٩٥٠		
البلدان النامية			١٩٦٠	٢٢٠٠	٢٤٩٠	٢٦٢٧
البلدان المتقدمة			٢٩٧٠	٣١٩٠	٣٣٠٠	٣٢٢٠

(١) ١٩٣١-١٩٣٧ بالنسبة للصين و ١٩٣٥-١٩٣٩ بالنسبة للبرازيل.

(٢) ١٩٤٩-١٩٥٠ بالنسبة للهند والصين.

(٣) الوسطى والاستوائية فى ١٩٣٤-١٩٣٨ و ١٩٤٦-١٩٤٧ .

(٤) بما فى ذلك أوغندا.

(٥) الهند الصينية الفرنسية.

(٦) بما فى ذلك باكستان.

ملحوظة : بالنسبة لهذا الجدول وضعت تقديرات متوسط ثلاث سنوات من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٩٥-١٩٩٧ . وقد اختيرت الفترات بعد ١٩٦١-١٩٦٣ لتقابل «فترات التغيير» الواضحة فى اتجاهات امدادات الطاقة الغذائية فى العديد من الأقاليم. وتستخدم بيانات المنظمة طريقة موازين الأغذية أى الاعتماد على دقة بيانات الانتاج الغذائي. غير أن من المعروف أن البيانات الخاصة بمحاصيل صغار الملاك من الجذور والحبوب فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هى بيانات ضعيفة. وينبغى تجاهل التغيرات الصغيرة فى الفترات القصيرة. وتم تقريب جميع البيانات.

المصادر: FAOSTAT; FAO. 1946. The First World Food Survey. Washington. DC :FAO. 1953. The Second World Food Survey. Rome.

الأربعينات. وكان الانخفاض [فى امدادات الطاقة الغذائية] فى معظم مناطق الشرق الأقصى، حيث يتركز نحو نصف سكان العالم، يبلغ نحو ١٠ فى المائة. وكان متوسط الامدادات من الطاقة الغذائية، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، يقل بنحو ٢٤ فى المائة عن الاحتياجات فى الهند، و٢١ فى المائة فى شمال أفريقيا الفرنسى فى ذلك الوقت، و١٨ فى المائة فى المكسيك[٩]. وقد «تكيّف» جهد العمل، والى حد ما معدل التمثيل الغذائي القاعدى، وحجم الجسم، مع هذه المتحصلات المنخفضة، أى أن الاحتياجات، بمعنى آخر، قد انخفضت، غير أن هذا التأقلم كان ضارا فى كثير من الأحيان حيث أدى الى انتشار الوفيات والأمراض وانخفاض الأداء العقلى والبدنى.

ويشير الجدول رقم ١١ الى أن امدادات الطاقة الغذائية فى الصين والهند وكينيا، حتى فى الفترة ١٩٧٦- ١٩٧٨، لم تحقق أكثر من استعادة المستويات غير الكافية التى كانت سائدة فى ١٩٣٤-١٩٣٨، وان كانت هذه الامدادات قد تحسنت بدرجة كبيرة فى أمريكا اللاتينية. وتؤكد مجموعة متوسط السنوات الثلاث أن الفترة ١٩٧٦- ١٩٧٨ كانت تمثل نقطة تحول. فقد تحولت الهند والصين وبعض بلدان آسيا الأخرى من مستوى اللاتغيير تقريبا الى تحسينات سريعة فى امدادات الطاقة الغذائية. أما هذه الامدادات فى وسط وشرق أفريقيا قد تحولت من الركود الى الانخفاض المطرد. ومما يثير الاهتمام أن هذه الامدادات لم تظهر أى اتجاه فى غرب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ (٢٠٩٠ سعرا حراريا) الى ١٩٨٢-١٩٨٤ (١٩٩٠ سعرا حراريا) ثم ارتفعت بعد ذلك باطراد الى ٢٤٠٠ سعر حراري فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ .

وتزيد الامدادات من الطاقة الغذائية للفرد الآن فى آسيا وغرب أفريقيا بنحو ٢٠ فى المائة عما كانت عليه فى منتصف السبعينات، وبنحو ٧ فى المائة فى أمريكا اللاتينية (من رقم أساسي أعلى بكثير). ويبدو، فى نفس هذه الفترة، أن امدادات الطاقة الغذائية قد انخفضت بصورة طفيفة فى شرق ووسط أفريقيا بنحو ٢ الى ٣ فى المائة من مستويات كانت منخفضة بالفعل. غير أن هذه التقديرات الخاصة بامدادات الطاقة الغذائية تبين أن الامكانيات القطرية على الحد من نقص الأغذية قد زادت بسرعة وبدرجة كبيرة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان فى البلدان المعرضة للخطر - وبدرجة هائلة فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وهناك طريقتان لاظهار أن امكانيات ادخال تحسينات على نقص الأغذية (زيادة المتوسط اليومى لامدادات الطاقة الغذائية استنادا الى موازين الأغذية) قد تحولت الى تحسينات فعلية فى نسب السكان الذين يعانون من نقص الأغذية:

(١) *استخدمت سلاسل طويلة قليلة من بيانات المسوحات المفصلة* التى يمكن الاعتماد عليها بصورة تقريبية فى قياس المتحصلات اليومية من الطاقة لكل «وحدة استهلاك» مباشرة. وقد تبين أن متوسط المتحصلات فى الهند ارتفع من ٢٠٦١ سعرا فى ١٩٦٧ الى ٢٢٨٣ سعرا فى ١٩٨٩، الا أنها ارتفعت بصورة

أسرع بين العمال الزراعيين (أشد الفئات فقرا) والأطفال دون الخامسة (الأشد عرضة للمخاطر بسبب انخفاض امدادات الطاقة الغذائية)[١٠]. ولم يتغير نمط توزيع الدخل فى الهند تقريبا خلال هذه الفترة، ومن ثم فإن من الواضح أن الفقراء كانوا ينفقون نسبة أعلى من دخلهم على السعرات الاضافية، ومن ثم حولوا ارتفاع متوسط امدادات الطاقة الغذائية الى تحسن فى الأمن الغذائي الأسرى.

(٢) يبين الاطار رقم ٢٠ النتائج الاقليمية التى توصلت اليها المنظمة، والتى تتضمن تقديرات للطريقة التى تحولت بها اتجاهات نقص التغذية المحتمل (المتوسط اليومى لامدادات الطاقة الغذائية) فيما بين ١٩٦٩-١٩٧١ و١٩٩٠-١٩٩٢ الى تغيير فى نقص التغذية الفعلى : فقد انخفضت أعداد (نسب) الأشخاص الذين يقل لديهم معدل التمثيل الغذائي القاعدى عن ١٫٥٤ من ٩٢٠ مليون نسمة (٣٥ فى المائة) فى ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٨٤٠ مليون نسمة (٢٠ فى المائة) فى ١٩٩٠-١٩٩٢ . وكانت أعلى معدلات التحسن فى شرق وجنوب شرق آسيا (من ٤١ فى المائة الى ١٦ فى المائة). وكان التحسن كبيرا فى الأقاليم النامية الأخرى، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التى زادت فيها النسبة من ٣٨ فى المائة الى ٤٣ فى المائة، على الرغم من أن التحسن فى متوسط امدادات الطاقة الغذائية فى غرب أفريقيا يشير الى أن ذلك قد يكون قد أحدث تحسنا جزئيا منذ ١٩٩٢ (أنظر الجدول رقم ١١ المنشور على الصفحة رقم ٢١٣). كما انخفض العجز التناسبى فى الطاقة بالنسبة لناقصى الأغذية باستثناء أفريقيا. وعلى ذلك فان النمط الاقليمى للزيادة فى متوسط امدادات الطاقة الغذائية، أو ناقصى الأغذية المحتملين، يقترب من ذلك النمط الخاص بالانخفاض فى أعداد ناقصي الأغذية الفعليين، أى نسبة السكان الذين تقل لديهم المتحصلات من الطاقة اليومية عن ١٫٥٤ من معدل التمثيل الغذائى القاعدى، على النحو الوارد فى المسح العالمى السادس للأغذية. كما تقترب هذه الأنماط من أنماط الاتجاهات فى سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. وقد كانت وتيرة كليهما شديدة السرعة فى شرق وجنوب شرق آسيا بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، ومعتدلة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وفى أمريكا اللاتينية (فى السبعينات) وفى جنوب آسيا (فى الثمانينات)، ومعدومة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حدثت تحسينات كبيرة بالنسبة لبعض السكان : ففى الصين ارتفعت امدادات الطاقة الغذائية بأكثر من ٦٠ فى المائة خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٩٤-١٩٩٦، وارتفعت بصورة سريعة فى جمهورية كوريا حيث أصبحت السمنة أكثر خطرا من سوء التغذية الناجم عن

زيادة الكميات المتوافرة من الأغذية تعنى انخفاض معدلات نقص الأغذية.

الاطار رقم ٢٠

نقص التغذية ذات الصلة بالطاقة ومقاييس الجسم بحسب الاقليم

الأقاليم	السنوات	السكان ناقصو الأغذية							
		الطاقة[١]		حالة مقاييس جسم الأطفال دون الخامسة					
		السكان دون ١ر٥٤ من معدل التمثيل الغذائى القاعدى		الهزال[٢]		توقف النمو[٢]		نقص الوزن[٣]	
		الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪
جميع البلدان النامية	**١٩٧١-١٩٦٩**	**٩١٨**	**٣٥**						
	١٩٨١-١٩٧٩	**٩٠٦**	**٢٨**					**١٦٤ر٠**	**٣٧ر٨**
	١٩٩٢-١٩٩٠	**٨٤١**	**٢٠**	**٤٧ر٩**	**٩ر١**	**٢١٥ر٢**	**٤٠ر٧**	**١٨٣ر٥**	**٣٤ر٣**
جنوب وجنوب شرق آسيا[٤]	١٩٧١-١٩٦٩	٤٧٦	٤١						
	١٩٨١-١٩٧٩	٣٧٩	٢٧					٢٢ر٨	٣٩ر١
	١٩٩٢-١٩٩٠	٢٦٩	١٦	٩ر٤	٢ر٥	٥٩ر٨	٣٣ر٣	١٩ر٩	٣١ر٣
- الصين	١٩٨٠							٢٠ر٥	٢٣ر٨
	١٩٩٠							٢٣ر٦	٢١ر٨
جنوب آسيا	١٩٧١-١٩٦٩	٢٣٨	٣٣						
	١٩٨١-١٩٧٩	٣٠٣	٣٤					٨٩ر٩	٦٣ر٧
	١٩٩٢-١٩٩٠	٢٥٥	٢٢	٢٦ر٦	١٧ر١	٩٢ر٧	٥٩ر٥	١٠١ر٢	٥٨ر٥
أفريقيا جنوب الصحراء	١٩٧١-١٩٦٩	١٠٣	٣٨						
	١٩٨١-١٩٧٩	١٤٨	٤١					١٩ر٩	٢٨ر٩
	١٩٩٢-١٩٩٠	٢١٥	٤٣	٦ر١	٧	٣٣ر٧	٣٨ر٨	٢٨ر٢	٢٩ر٩
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١٩٧١-١٩٦٩	٤٨	٢٧						
	١٩٨١-١٩٧٩	٢٧	١٢						١٧ر٢
	١٩٩٢-١٩٩٠	٣٧	١٢	٤ر٤	٨ر٨	١٦	٣٢ر٤	٦ر٨	١٣ر٤

الأقاليم	السنوات	السكان ناقصو الأغذية							
		الطاقة[١]		حالة مقاييس جسم الأطفال دون الخامسة					
		السكان دون ١٫٥٤ من معدل التمثيل الغذائى القاعدى		الهزال[٢]		توقف النمو[٢]		نقص الوزن[٣]	
		الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪	الأعداد بالملايين	٪
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١٩٦٩-١٩٧١	٥٣	١٩						
	١٩٧٩-١٩٨١	٤٨	١٤						
	١٩٩٠-١٩٩٢	٦٤	١٥	١٫٥	٦٫٢	١٢٫٧	٢٢٫٧	١١٫٧	٢٠٫٤
- أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى	١٩٨٠							٣٫١	١٧٫٧
	١٩٩٠							٣٫٠	١٥٫٤
- أمريكا الجنوبية	١٩٨٠							٣٫١	٩٫٣
	١٩٩٠							٢٫٨	٧٫٧

المصادر:

(١) «المسح الغذائى العالمى السادس» الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٦، روما. ويمكن الحصول على العدد التقديرى لناقصى الأغذية من التقرير الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٩ بعنوان «انعدام الأمن الغذائى»

(٢) «المسح الغذائى العالمى السادس» الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٦، روما

(٣) UN ACC/SCN. 1992. Second Report on the World Nutrition Situation, Vol. I. p. 67. Washington, DC; 2020 projections from M. Resegrant, M. Agcaioli-Sombilla and D. Perez. 1995. Global food projections to 2020: implications for investment. Food, Agriculture and Environment Discussion Paper No. 5. Washington, DC, IFPRI.

(٤) جنوب شرق آسيا فقط بالنسبة لنقص الوزن، حيث أن بيانات الصين ترد منفصلة.

التعاريف:

الهزال: هو انخفاض وزن الطفل بالنسبة للطول حسب القيمة الوسيطة لمرجع السكان فى الولايات المتحدة، نقطة القطع المستخدمة هى نقص معاريين من الانحرافات المعيارية (SD) عن المتوسط الامريكى. وتشير الأرقام فى الجدول الى مجموع الهزال (المعتدل أو الشديد).

توقف النمو: هو انخفاض طول الطفل بالنسبة للعمر حسب القيمة الوسيطة للمرجع القياسى للسكان. نفس نقطة القطع الواردة أعلاه.

نقص الوزن: هو انخفاض وزن الطفل بالنسبة للعمر حسب القيمة الوسيطة للمرجع القياسى للسكان. نفس نقطة القطع الواردة أعلاه. (UNICEF. 1993. Child Malnutrition: country profiles. New York.)

نقص الطاقة والبروتين. غير أنه على الرغم من أن التغيرات فى سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين وامدادات الطاقة الغذائية تتسم بالاتساق تقريبا، فإن المستويات بين القارات تظهر وجود تباينات فى الأمن الغذائي الأسرى. والنتائج، كما يبين الجدول رقم ١١، هى تردى أوضاع نقص الأغذية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عنها فى جنوب آسيا، ومع ذلك، فان نسبة الأطفال الذين يعانون من توقف النمو، وهى أرقام يمكن الوثوق بها، أقل من ذلك بكثير (أنظر الاطار رقم ٢٠).

وقد يشير الضعف الملحوظ فى تقديرات الانتاج الغذائي القطرى فى معظم أنحاء أفريقيا الى أن تقديرات متوسط امدادات الطاقة الغذائية فى أفريقيا منخفضة للغاية. ومن ثم فان تقديرات من يعانون من نقص الأغذية وما ينطوى عليه من نقص الأمن الغذائي الأسرى، مرتفعة للغاية. غير أنه لا يوجد أى دليل على استمرار هذا الاتجاه على امتداد القارة. وثمة تفسير آخر للتباين فى الأمن الغذائي الأسرى، الذى تظهره الوفيات وانتشار المجاعة وغير ذلك من القرائن، وهو أن صغر حجم الجسم، الا فى الحالات الشاذة، أقل ضررا فى جنوب آسيا منه فى أفريقيا. واذا كان الأمر كذلك، فإن صغر حجم الجسم المنتشر على نطاق واسع فى جنوب آسيا يوفر دليلا أقل موثوقية عن الأمن الغذائي للفرد، من النقص واسع الانتشار فى امدادات الطاقة الغذائية فى أفريقيا. وعلى أى حال، تنحو البلدان والأقاليم الى اظهار اتجاهات مماثلة فى أوضاع توقف النمو وامدادات الطاقة الغذائية (أنظر الاطار رقم ٢٠).

ولا يدعو التحسن الكبير على النطاق العالمي فى امدادات الطاقة الغذائية، وفى سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، كما سنرى، الى التفاؤل السهل ازاء الأمن الغذائي. فمازال أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من نقص خطير فى الأغذية من حيث امدادات الطاقة الغذائية. ولم تر أفريقيا أى تحسن حقيقي. وقد تكون هذه الامدادات آخذة فى التناقص فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول. وقبل كل شئ، وعلى الرغم من الدلائل المشجعة فى مواطن نقص امدادات الطاقة الغذائية وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، وانتقال التحول فى الخصوبة (معدلات الانجاب) الى أفريقيا، والاسراع بوتيرة النمو فى جنوب آسيا، فان ظروف الانتاج وفرص العمل، التى تتيح مواصلة الزيادة فى استحقاقات الأغذية، قد تكون آخذة فى الاضمحلال جنبا الى جنب مع زيادة فرص العمل والغلات فى الأغذية الأساسية.

الأمن الغذائي الأسرى لمكافحة سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين

يعتبر انتشار سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين بين الأطفال، والذى يقاس على أساس الوزن بالمقارنة بالطول (الهزال)، والطول بالمقارنة بالسن (توقف النمو)، والوزن مقارنة بالسن (نقص

الوزن)، مرتفعا بدرجة شديدة، وان كان آخذا فى الانخفاض. فقد كان ٣٦ فى المائة من الأطفال دون الخامسة فى العالم النامى (١٩٧ مليون طفل) يعانون من توقف النمو فى ١٩٩٥، و ٢٩ فى المائة من نقص الوزن، و ٩ فى المائة من الهزال، وهى ظروف صحية تقتضى النقل الى المستشفيات فى البلدان الغنية عادة.

ويرتبط سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين بوفاة نحو ٦ ملايين طفل سنويا، وباستمرار عدم اكتمال النمو العقلى فى مرحلة البلوغ، وعدم القدرة على العمل البدنى ونقص نسبة المناعة بالنسبة لملايين أخرى كثيرة.

ومن حيث المقاييس، فان تقييم اتجاهات سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، أقل اشكالية من تقييم مستوياته. ويبين الجدول رقم ١٢ التحسن البطئ، وان كان متسقا، فى مؤشرات سوء التغذية، ومن ثم فى مدى كفاية الأغذية للفرد خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تأكد هذا النمط من المسوحات القطرية للأطفال دون الخامسة فيما يتعلق بتوقف النمو خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥[١١]، وفيما يتعلق بنقص الوزن مقابل السن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٥[١٢].

الجدول رقم ١٢

بعض المؤشرات على اتجاهات سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين فى البلدان النامية: نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص معيارين من الانحرافات المعيارية (SD) عن المتوسط الأمريكى

اقاليم الأمم المتحدة	توقف النمو				نقص الوزن			الهزال
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥
أفريقيا	**٤٠ر٥**	**٣٧ر٨**	**٣٦ر٥**	**٣٥ر٢**	**٢٦ر٢**	**٢٧ر٣**	**٢٧ر٩**	**٢٨ر٥**	**٩ر٦**
الشرقية	٤٦ر٥	٤٧ر٣	٤٧ر٧	٤٨ر١	٢٤ر٩	٣٠ر٤	٣٣ر٢	٣٥ر٩	٧ر٠
الشمالية	٣٢ر٧	٢٦ر٥	٢٣ر٣	٢٠ر٢	١٧ر٥	١٥ر٦	١٤ر٨	١٤ر٠	٧ر٢
الغربية	٣٦ر٢	٣٥ر٥	٣٥ر٢	٣٤ر٩	٣٠ر١	٣٣ر٣	٣٤ر٩	٣٦ر٥	١٥ر٦
آسيا	**٥٢ر٢**	**٤٣ر٣**	**٣٨ر٨**	**٣٤ر٤**	**٤٣ر٩**	**٣٦ر٥**	**٣٢ر٨**	**٢٩ر٠**	**١٠ر٤**
جنوب ووسط	٦٠ر٨	٥٢ر٢	٤٨ر٠	٤٣ر٧	٥٨ر١	٥٠ر٩	٤٧ر٣	٤٣ر٦	١٥ر٤
جنوب شرق	٥٢ر٤	٤٢ر٦	٣٧ر٧	٣٢ر٨	٤٣ر٥	٣٩ر٩	٣٢ر٦	٢٨ر٩	١٠ر٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	**٢٥ر٦**	**١٩ر١**	**١٥ر٨**	**١٢ر٦**	**١٤ر٢**	**١٠ر٢**	**٨ر٣**	**٦ر٣**	**٢ر٩**
بلدان البحر الكاريبى	٢٧ر١	٢١ر٧	١٩ر٠	١٦ر٣	٢٢ر٩	١٧ر٢	١٤ر٤	١١ر٥	غير متوافرة
أمريكا الوسطى	٢٦ر١	٢٥ر٠	٢٤ر٥	٢٤ر٠	١٥ر١	١٥ر٢	١٥ر٣	١٥ر٤	٤ر٩
أمريكا الجنوبية	٢٥ر١	١٧ر٢	١٣ر٢	٩ر٣	١٣ر٢	٨ر٢	٥ر٧	٣ر٢	١ر٨
البلدان النامية	**٤٧ر١**	**٣٩ر٨**	**٣٦ر٠**	**٣٢ر٥**	**٣٧ر٤**	**٣٢ر١**	**٢٩ر٢**	**٢٦ر٧**	**٩ر٤**

المصدر: ACC/SCN, 2000. Fourth Report on the World Nutrition Situation. Geneva; and WHO Global Database on Child Growth, 1990

كما انخفض بالتأكيد انتشار حالات التدهور الموسمى الشديد فى التغذية، الا أن هناك الكثير من الدلائل على الأضرار التى تلحقها هذه الحالات. ويتكيف الناس، فى مناطق التقلبات، مع التخفيف من الضغوط سواء منها السلوكية (التخزين والاقتراض) أو البيولوجية (الميل الى اختزان واطلاق الدهون بدلا من اللحم)[٥]. غير أن هناك بعض المواسم التى تكون أسوأ من المعتاد، أو التى تأتى فى أعقاب محاصيل رديئة سابقة أو انكماش اقتصادى. ويواجه الفقراء وخاصة، اذا كانوا يعانون من انخفاض متوسط امدادات الطاقة الغذائية ومن ثم نقص حجم الجسم، مشكلات كبيرة من الاجهاد الموسمى وتزايد الصعوبات فى معالجتها. وتحدث التدابير البشرية اختلافا كبيرا: ففى نحو عام ١٩٩٤، كان هناك نحو ٣٧٠ مليون نسمة من الآسيويين الريفيين، «وما لا يتجاوز» ٣٣ مليون أفريقى، يعيشون فى مناطق تضعهم فى «خطر» تغذوى من تأثيرات الطابع الموسمى الشديد للزراعة. غير أن زيادة التوسع فى الرى واستحقاقات الأغذية فى آسيا تعنى على الأرجح أن عدد الأفريقيين الذين يتضررون من الاجهاد التغذوى الموسمى أكبر من عدد الآسيويين.

يتسبب النقص الموسمى فى الأغذية فى الحاق الضرر بصحة الانسان والسلامة الاقتصادية.

والطابع الموسمى يؤدى الى عدم توافر كميات كافية من الأغذية وخاصة بالنسبة لثلاث فئات. فالأطفال يعانون من زيادة معدلات الوفاة عند الولادة اذا جاء موسم الجوع فى النصف الثانى من الحمل، ومن ارتفاع الوفيات اذا جاء عند سن ٦ الى ١٢ شهرا (حيث تفقد المناعة السلبية قبيل أن تحل مكانها المناعة النشطة)[١٦]. لذلك فان الأطفال الذين يولدون فى موسم الجوع يواجهون الارتفاع الشديد فى مخاطر الوفاة عند سن معين فى مرحلة البلوغ. ففى غامبيا، جرى توثيق فرص البقاء على قيد الحياة، على امتداد خمسين عاما، لأكثر من ٣ ٠٠٠ طفل ولدوا فى مختلف المواسم، وقد كشف هذا التوثيق عن ارتفاع ملحوظ فى معدل الوفيات بين البالغين الذين يولدون خلال موسم الجوع. وكانت الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية (وآثارها الثانوية) كبيرة، مما يشير الى أن احداث أوائل العمر تضر على نحو دائم بجهاز المناعة[١٧].

توزيع الفئات والأمن الغذائي

يتعرض الأمن الغذائي والتغذوى، بالنسبة للريفيين وساكنى المناطق النائية والاناث واللاجئين والنازحين، وكذلك الأقليات العرقية والأطفال[١٨]، للأضرار نتيجة لزيادة جوانب القصور بثلاث طرق مختلفة :

- تتداخل جوانب القصور فى الأقاليم التى تعانى من انعدام الأمن الغذائي، فتلك التى تعانى منها الاناث والمجموعات العرقية وغير ذلك تتداخل مع تلك التى يعانى منها الأميون وقاطنو المناطق الريفية والنائية وغير ذلك[١٩]؛
- تتجمع جوانب القصور للحد من احتمالات تناول الكمية المناسبة من الأغذية المناسبة سواء أكان الخطر الرئيسي هو نقص التغذية أو الافراط فى التغذية؛

- تضر جوانب القصور بكثير من الأشياء فى وقت واحد، فمثلا تضر باستهلاك الأغذية، والحصول على استحقاقات الأغذية ذات الصلة بالانتاج (العمل والأراضى وغير ذلك من الأصول) والتنقل صوب الآفاق الأفضل للانتاج، والاستهلاك، ومن ثم التغذية.

ويزداد انتشار كل عامل من العوامل التالية بالاقتران مع العوامل الأخرى، أكثر منه بدونها : البعد المكانى، والطابع الريفى، والتمييز ضد الاناث، وعدم كفاية المدارس، وسوء المرافق الصحية، وافتقاد الرعاية الصحية أو بعدها، والفقر، وأعباء العمل الثقيلة والموسمية حتى خلال فترة الحمل، وانخفاض الاستهلاك من السعرات الحرارية للفرد[٢٠]. وفى معظم البلدان النامية، قد يحصل أولئك الذين يحتلون الخميِّس «الأسوأ» من جميع هذه الخصائص على ٥٠ الى ٦٥ فى المائة من متوسط العمر المرتقب عند الميلاد على مستوى البلد، ومن سنوات الدراسة، وضعف معدل الوفاة عند سن معينة وفترات المرض.

الطابع الريفى

يزيد متوسط استهلاك الطاقة عادة بعض الشئ فى المناطق الريفية، باستثناء أشد الفئات فقرا. ففى المناطق الريفية بالهند، لم يحصل العشيّر الأشد فقرا الا على ١ ٢١٢ سعرا حراريا للفرد يوميا فى ١٩٧٢-١٩٧٣ (على الرغم من استخدام ٨٢ فى المائة من استهلاك الأغذية) مقابل نسبة مروعة تبلغ ١ ٣١٦ (٧٩ فى المائة) فى المناطق الحضرية. ويميل العمل، وخاصة فى الأسر العاملة، الى أن يكون أكثر ارهاقا، والى تزايد وتيرة الاصابة بالأمراض، كما أن عدد مرات الحمل للمرأة الواحدة يزداد فى المناطق الريفية، ومن ثم فان هناك حاجة الى مزيد من الأغذية. وتأكيدا لذلك، فانه على نفس مستوى الدخل بحسب الفرد البالغ المتكافئ، تؤدى الزيادة الى ارتفاع أكبر فى استهلاك الطاقة فى المناطق الريفية أكثر منها فى المناطق الحضرية. وتعنى زيادة نقص الأغذية بالمقارنة بالاحتياجات ان توقف النمو والهزال يزيدان بمعدل ١ر٥ مرة على الأقل عن المناطق الحضرية[٢١].

ومنذ نحو عام ١٩٨٠، ونتيجة لاعادة تصنيف المناطق الريفية وبسبب الهجرة، زادت نسب الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، والذين كانوا من أهل المدن (وعادة تتأثر اعداد مطلقة من أهل المدن من سوء التغذية). غير أن الاصابة واسعة النطاق بنقص الأغذية فى الريف تختلف عن الاصابة فى المدن. فنسبة الاصابة بتوقف النمو والهزال - مثلما الحال بالنسبة للفقر والوفاة المبكرة - تميل الى الزيادة فى الريف عنها فى الحضر، باستثناء أفريقيا حيث كانت الاختلافات هى الأكبر فى البداية. وقد شهد ٦٠ فى المائة من سكان العالم الذين يعيشون فى آسيا انخفاضات كبيرة فى الاصابة بنقص الأغذية، والوفيات بين الأطفال، ومخاطر الفقر، الا أنها كانت تقترن فى معظمها ببعض الزيادة فى الاختلافات بين الريف والحضر، وبين المناطق داخل البلدان [٢٢].

ويتمثل أحد جوانب «زيادة جوانب القصور» فى أنه حتى اذا تراجع نساء الريف ورجاله خلف نظرائهم فى المناطق الحضرية بنفس النسبة الواردة فى المؤشرات التغذوية، فإن معاناة نساء الريف ستفوق معاناة الآخرين. فبالمقارنة بنساء الحضر، تتفاقم المخاطر التى يتعرضن لها من انخفاض استهلاك الأغذية نتيجة لعدم توافر فرصة الرعاية المدربة أثناء الولادة، والتخلف الكبير فى التعليم. والأمر الذى يزيد من تفاقم الأضرار فى آسيا وأفريقيا، حيث يكون نقص الأغذية سيئا للغاية، أن نسبة النساء تفوق نسبة الرجال فى المناطق الريفية.

الاقليم

تعتبر المناطق النائية والحدية وسيئة الرى أو الجبلية فى الصين، وفى الكثير من بقية أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية، الأكثر تعرضا لنقص التغذية الناجم عن نقص الطاقة ولجوانب القصور الأخرى التى تؤثر على معدل الوفيات وعلى تنمية أولئك الذين يبقون على قيد الحياة : أى الذين لا يحصلون على كفايتهم من الرعاية الصحية والمدارس والطرق، والمقيمين الذين يعانون من التمييز بسبب اللغة أو أية أشكال التمييز الأخرى، أى الأقليات العرقية. وفى البرازيل يعتبر الفقر أحد عوامل تردى حالة التغذية الشديد فى شمال وشمال شرق البلاد أكثر من أى منطقة أخرى، أما بقية العوامل فترجع على الأرجح الى عدم توافر الخدمات الصحية (٢٣).

الأصول

يعتبر الدخل فى بعض الأماكن (المناطق الريفية فى جنوب أفريقيا وشمال شرق البرازيل) غير متساو لدرجة أنه حتى النمو السريع لن يؤثر كثيرا على سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، والفقر. ويرجع ذلك عادة فى جزء كبير منه الى عدم المساواة الشديد فى الحصول على الأصول وخاصة الأراضى والتعليم. وتعتبر الوفيات بين الرضع والأطفال، التى ترتبط ارتباطا قويا بسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، فى كثير من الأحيان أعلى بين العمال المعدمين منها بين صغار المزارعين. وقد أدى الاصلاح الزراعى القائم على توزيع الأراضى الى حدوث انخفاض شديد فى معدلات نقص التغذية والفقر.

وثمة قرائن وافرة على أن الأسر التى يوجد بها عضو بالغ متعلم، وخاصة اذا كان امرأة، تتمتع بمستويات معيشة عالية، يقل فيها سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. فالنساء المتعلمات يتزوجن فى مراحل لاحقة، وتنخفض لديهن الخصوبة الانجابية. وتكون أسرهن أفضل تغذية نتيجة لزيادة معارفهن عن الأغذية والزراعة، وارتفاع نسبة العمال الى المعولين، وانخفاض التنافس على الرضاعة (٢٤). وثمة انعكاس لا يلاحظ على نطاق واسع، يتمثل فى أنه حينما يكون التعليم موزعا بدرجة غير متساوية شديدة (بحسب الاقليم أو الجنسية أو المجموعات الدخلية) يرتفع سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين عما هو عليه فى أى مكان آخر، وخاصة بين أكثر الفئات تعرضا [الأطفال الصغار]، نتيجة لارتفاع الخصوبة فى الأسر غير المتعلمة.

قضايا الجنسين

ما هو دور الجنسين فى الحد من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين و/أو الافراط فى التغذية؟ أبرزت بعض التجارب التى أجريت فى بعض البلدان أن توقف النمو أو نقص الوزن ينتشران بمعدلات تفوق بكثير ما يمكن الاستدلال عليه من متوسط امدادات الطاقة الغذائية. ويرجع ذلك جزئيا الى التكيف، والى أن توزيع هذه الامدادات والرعاية الصحية (ومن ثم معالجة الاصابة بالأمراض التى تغير من كفاءة استخدام امدادات الطاقة الغذائية) بحسب الجنسين غير متساويين بشكل كبير فى بعض البلدان. ويسهم ذلك فى حالات توقف النمو والهزال غير المواتية فى الهند- ففى شمال الهند كما فى بنغلاديش وباكستان، يسود تمييز غذائي قوي ضد البنات فى سن ٢ الى ٥ أعوام مما له نتائج ضارة معروفة [٢٥]. ومن المحتمل ان يحدث نفس الشئ أيضا فى موريتانيا. وقد تزيد التأثيرات التغذوية السيئة للتمييز على أساس الجنس حتى فى الأماكن التى تشهد فيها التغذية تحسنا بصورة عامة، ففى الهند كان انخفاض الرقم الدليلى لكتلة جسم الفرد البالغ عن ١٦ درجة (الدرجة الثالثة من نقص الطاقة المزمن) يصيب نحو ١١ر٤ فى المائة من الرجال فى ١٩٧٥-١٩٧٩، وهبط الى ٨ر٨ فى المائة فى ١٩٨٨-١٩٩٠، فى حين لم تنخفض اصابة النساء الا من ١٢ر٧ فى المائة الى ١١ر٣ فى المائة [٢٦].

وتعانى البنات فى سن ٢ الى ٤ سنوات من حرمان خطير بالمقارنة بالأولاد من حيث امدادات الطاقة الغذائية (بالمقارنة بالاحتياجات) و/أو الحصول على الرعاية الصحية - ومن ثم تدهور سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين - فى كثير من أنحاء آسيا، دون أن يكون ذلك فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أمريكا اللاتينية[٢٧]. وعلاوة على ذلك، تحصل البنات فى كل مكان تقريبا على فرص فى التعليم أقل مما يحصل عليه الأولاد، مما يفسر حصول النساء على فرص أقل فى الأعمال التى تتطلب مهارات. كما تعانى النساء من التمييز فى الأجر حتى لنفس العمل أو المهمة، ومن التمييز الشديد فى الحصول على الأراضى والميراث والقروض. وعلى الرغم من أن القرائن لا تشير (وخاصة فى آسيا) الى تعرض النساء لمخاطر الفقر بصورة كبيرة، فان من المؤكد أن سيطرتهن على الدخل محدودة.

وبصرف النظر عن الأضرار المباشرة التى تلحق بالأمن الغذائي للمرأة، فان هذه الفروق بين الجنسين تضر بالأمن الغذائي للأطفال من ناحيتين. أولا أن الدخل، بما فى ذلك الدخل الاضافى، سوف ينفق على تحسين الحالة التغذوية للأطفال دون الخامسة اذا حصلت عليه النساء. وثانيا، أن التمييز ضد البنات الصغيرات فى التغذية أو الرعاية الصحية لا يؤدى فقط الى خفض العمر المرتقب للاناث الى مستويات الرجال - تتراوح الزيادة بين ٣ و ٦ سنوات فى الأماكن الأخرى - بل أن ذلك ينتقل ايضا الى الأجيال اللاحقة. وتؤدى حالات الحمل الصعبة، نتيجة لصغر حجم الرحم، الى انخفاض وزن المواليد، وتعريض حياة الرضع ونموهم للخطر. ويساعد ذلك على تفسير السبب فى أن العديد من أقاليم جنوب

آسيا يعانى من توقف النمو والهزال بوتيرة تزيد على تلك الموجودة فى كثير من البلدان الأفريقية التى تنخفض فيها المتحصلات من الطاقة وتعانى من نفس مشاكل داخل الأسرة[٢٨].

اللاجئون دوليا والنازحون داخليا

تشير التقديرات الى أن عدد اللاجئين فى العالم بلغ ٨ر١ مليون نسمة عام ١٩٦٠، وظل فى حدود ٥ر١ الى ٥ر٢ مليون نسمة حتى ١٩٧٦ . وارتفع هذا العدد ليصل الى ذروة بلغت ١٨ الى ١٩ مليون نسمة فى ١٩٩١-١٩٩٢ ثم انخفض الى نحو ١٢ مليونا فى نهاية ١٩٩٨ . وانخفضت أعداد اللاجئين والنازحين داخليا فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ذروة عام ١٩٩٥ البالغة ١٦ مليون نسمة الى ١٢ مليونا فى ١٩٩٧ . وفى آسيا انخفض عدد اللاجئين من ٨ر٥ مليون نسمة فى نهاية ١٩٩٣ الى ٥ر٤ مليون نسمة فى نهاية ١٩٩٥، بالاضافة الى أكثر من ٧ر١ مليون نسمة من النازحين داخليا.

ويتعرض النازحون داخليا فى غالب الأحيان الى ويلات الجوع الشديد، أو الى ما هو أسوأ من ذلك، وخاصة عندما يكون نزوحهم مفاجئا وممتدا نتيجة لأعمال العنف أو للجفاف أو لكارثة طبيعية، وعندما يبعد الضحايا عن أراضيهم ووسائل الانتاج الأخرى، أو عندما يكون معظم النازحين من النساء والأطفال أو كبار السن. ويواجه هؤلاء الضحايا، الذين يكونون عادة دون رب أسرة من الذكور (الذين يكونون فى الحرب)، أخطارا متعددة تهدد استحقاقاتهم الغذائية والصحة، ومن ثم التغذية وخاصة بين الأطفال. ويمكن لمخيمات اللاجئين حسنة التمويل أن تقلل بدرجة كبيرة من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، مثلما حدث بالنسبة للاجئين الأفغان فى باكستان، ولاجئي كوسوفو الى المناطق القريبة. وقد تحقق هذه المخيمات انجازات أقل من ذلك (مثلما الحال فى أنغولا والسودان) بسبب نقص التمويل وتفاقم الأوضاع نتيجة للموجات المتكررة من أعمال العنف المدنى، وتدفق اللاجئين الذين يعانون من نقص الأغذية حتى فى الأوقات العادية، مما يؤدى الى عرقلة الحصول على الأغذية أو يعوق تدفقها.

انتاج الأغذية الأساسية والحصول عليها

تغير التصورات الخاصة بتوافر الأغذية والاستحقاقات والانتاج ، ١٩٤٥-٢٠٠٠

يبين هذا الجزء أن الحكمة التقليدية التى كانت سائدة فى سنوات ما بعد الحرب - والقائلة بأن من يعانون من الفقر المدقع، وهم أساسا من السكان الزراعيين، يفرون، أولا، من الفقر من خلال زيادة انتاجهم من الأغذية الأساسية - كانت حكمة صائبة على أى حال، على الرغم من التقلبات التى حدثت بعد ذلك فى «طرق التنمية». ففى الفترة ١٩٤٥-١٩٦٥ أكدت البلدان الناشئة، المسؤولة عن الأمن الغذائي، لكنها

تسعى فى نفس الوقت الى المحافظة على النقد الأجنبى لاستخدامه فى التصنيع، الاكتفاء الذاتى من الأغذية الأساسية. ولم يشكك سوى عدد قليل من المحللين فى الميزة النسبية للبلدان الاستوائية فى انتاج الأغذية الأساسية المحلية. ولذا، فقد نظر الى هذا الأمر خلال هذه الفترة على أنه المفتاح الى توافر الأغذية، الذى كان من المتوقع أن يضمن الاكتفاء والأمن الغذائيين على مستوى الأسرة. غير أنه مع بداية الاحساس بنقص الأراضي أدى تحيز الأسعار والمخصصات ضد الزراعة والتشوهات التى حدثت للأسواق الزراعية، الى زيادة صعوبة تحقيق أهداف الانتاج الغذائي.

ولقد تغيرت ثلاثة أشياء بعد الستينات:

- وصلت الثورة الخضراء الى الكثير من صغار الملاك فى آسيا وأمريكا اللاتينية؛
- أدى تحويل الأراضى الى الفقراء - أكثر بكثير مما كانت تشير اليه الحكمة التقليدية - الى زيادة فرص العمل، (وبدرجة أكثر تواضعا) زيادة الغلات للهكتار، وكانت النتيجة زيادة التركيز على انتاج الأغذية[٢٩]؛
- ضعفت الحوافز السلبية الناجمة عن التحيزات السعرية ضد الزراعة ابتداء من منتصف السبعينات.

وأدت القفزة التى نشأت عن ذلك فى انتاج صغار الملاك من الأغذية الأساسية وفرص العمل، الى توفير الأغذية المحلية واستحقاقات الدخل المعتمد على العمل المقترن بها، مما أدى بدوره الى خفض مستويات الفقر وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين بدرجة كبيرة فى الكثير من أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٨٨ .

وثمة ثلاثة عوامل أدت، منذ أوائل الثمانينات، الى اضعاف التركيز على التوسع فى انتاج الأغذية الأساسية فى المناطق التى ظلت تعانى من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين:

- على الصعيد العالمى، تجاوز انتاج الأغذية الأساسية معدلات الزيادة السكانية والطلب الفعال، وهو الانتاج الذى شجعته أوروبا بالاعانات والكثير من البلدان النامية بفعل «الثورة الخضراء». فقد انخفضت أسعار الأغذية الأساسية، على مدى أربعين عاما، بنحو ٤ر٠ فى المائة سنويا مقابل أسعار المصنوعات. وعلى الرغم من حالات الجفاف فى أفريقيا، لم يحدث أى «ذعر غذائي عالمى» موثوق به منذ ١٩٧٢-١٩٧٤ . وقد استخلص من ذلك أن الانتاج الزائد من الأغذية الأساسية قد لا يكون مستحسنا؛
- انخفضت الاصابة بسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، على الصعيد العالمى بشدة، (وان كان مازال مرتفعا). ونظر الى ما تبقى من سوء التغذية هذا على أنه يرجع أساسا الى عدم كفاية استحقاقات الأغذية - التى ترجع الى الفقر بالدرجة الأولى. وقد استخلص من ذلك أن زيادة الانتاج الغذائي، حتى فى المناطق التى يوجد بها سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة

والبروتين، لن تساعد كثيرا فى خفضه، وأنه يتعين التحول عن مشكلة سوء التغذية الى قضايا التغذية الأخرى : مثل المغذيات الدقيقة، والاصابة بالأمراض، وسلامة الأغذية، ومشكلات تزايد السكان كبار السن الذين يعانون من السمنة؛

- أدى «تناقص العائدات المستدامة» للمياه والأراضى والكيماويات الزراعية الى اجهاد البيئة. واستخلص من ذلك أنه لا بد للمرء من أن يلتزم جانب الحذر فى تكثيف انتاج الأغذية الأساسية، وخاصة على القاعدة الوراثية الضيقة، وفى مناطق الثورة الخضراء الرائدة – السهول المروية الخصبة – وفى التوسع فى الانتاج فى الأراضى الحدية (وهو الأمر الذى له ما يبرره بصورة أكبر).

غير أنه مازال يتعين النظر الى التوسع فى الانتاج الغذائي المحلى على أنه علاج لمشكلات التغذية. فما زال سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين السبب الرئيسى فى العالم للوفاة والبؤس. فالغالبية العظمى من ضحاياه، البالغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة، مازالت كذلك، فهؤلاء الضحايا (أو آباؤهم أو أطفالهم العاملون) يفتقرون الى استحقاقات الأغذية الناجمة عن العمل، أى انه لا يمكنهم انتاج ما يكفى من الأغذية، أو كسب ما يكفى لشرائها. وسوف تظل امكانية الحصول على استحقاقات الأغذية الاضافية – للحد من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين – واستيعاب الزيادة البالغة ٥٠ فى المائة من السكان فى سن العمل فى أفريقيا وجنوب آسيا خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٥، تعتمدان على زيادة فرص العمل أو العمل الذاتى فى الزراعة، وخاصة فى انتاج الأغذية.

انتاج الأغذية الأساسية والغلات والدخل الناجم عن العمل

يعتمد أولئك الذين يعانون من أشد حالات انعدام الأمن الغذائي على انتاج الأغذية الأساسية فى المناطق القريبة منهم الى أن يتمكنوا من تنويع مصادر دخلهم.

انخفضت مستويات الفقر ونقص الطاقة وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين فى العالم النامى، بصفة عامة بالاقتران مع الزيادة السريعة فى انتاج الأغذية الأساسية. ويبين الجدول رقم ١٤ السبب فى أن السكان فى هذه المناطق مازالوا يعتمدون بالدرجة الأولى على الزراعة والعمل الزراعى فى الحصول على دخل من العمل. فهذا الدخل، بالنسبة للفقراء، هو المصدر الرئيسى تماما لاستحقاقات الأغذية. فالاعتماد على الزراعة لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهم أشد الفئات فقرا وسكان الريف والمناطق النائية، مازال عاليا. فزيادة انتاج الأغذية الأساسية فى المناطق القريبة، وتوفير المزيد من فرص العمل والدخل الناجم عن العمل الذاتى لضمان الامدادات المضمونة، هما المفتاح الى الأمن الغذائي، الا أن النمو الزراعى المعزز وما يليه من تنويع ناجح أديا الى الحد من اعتماد العمالة على الزراعة لتصل الى المستويات السائدة فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وشهدت السنوات ١٩٤٥– ١٩٥٩ بعض الاسراع فى زيادة الأغذية الأساسية، ويرجع ذلك بصورة أساسية الى التوسع فى مساحات الأراضى، و(فى آسيا) الرى. وابتداء من أواخر الخمسينات، مع زيادة

النمو السكانى والتوسع العمرانى، تزايد نفاد الأراضى الاحتياطية الجيدة الصالحة للزراعة من مزيد من الأقاليم الزراعية الرئيسية، فى حين زادت أعداد الباحثين عن عمل بوتيرة أسرع من أى وقت مضى، وتبين أن التصنيع اما يسير بخطى أبطأ، أو أن فرص العمل فيه أقل بكثير مما كان يتوقعه خبراء التخطيط. ومن حسن الحظ أن السنوات ١٩٦٥-١٩٨٥ كانت سنوات ذهبية من حيث نمو الغلات من المحاصيل الغذائية الأساسية فى آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث أخذت الثورة الخضراء تقدم باطراد المزيد من الأنواع المواتية للمزارع الصغيرة كثيفة العمالة. ويوجز الجدول رقم ١٥ النتائج منذ ١٩٦١ .

وكما يتبين من الجدول رقم ١٥، فان زيادة الغلات فى آسيا وأفريقيا انعكست الى انخفاض فى حوالى منتصف الثمانينات، على الرغم من أن التوقيت يتباين فيما بين المحاصيل والأقاليم. وعلاوة على ذلك، فانه رغم أن نمو غلات المحاصيل الغذائية الأساسية مازال يدر فرص عمل لكل وحدة من الناتج المحلى الاجمالى تفوق بكثير (مثلا) الرعى والصناعة أو التشييد (أكثر من معظم النشاطات الحضرية)، فان تأثيرات العمل تضاءلت: فقد أدت زيادة قدرها ٢٠ فى المائة فى غلات القمح أو الأرز فى آسيا الى زيادة بنحو ٨ فى المائة فى فرص العمل فى منتصف السبعينات، والى ما لا يتجاوز ٣ الى ٥ فى المائة فى أواخر الثمانينات. فلا غرابة اذن فى أن التوزيع الاقليمى والزمنى لنمو غلات المحاصيل الغذائية الأساسية كان يعادل التوزيع الخاص بانخفاض الفقر ونقص الأغذية وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين.

وترتبط «الحقائق المنمطة» عن الفقر والأمن الغذائي ونقص الطاقة، بتلك الخاصة بانتاج الأغذية الأساسية والعمالة والغلات. ولا يرجع ذلك الى أن زيادة المتوافر من الأغذية على المستوى العالمى سوف تعالج الجوع، بل لأن الاستحقاقات من زيادة الأغذية الأساسية من المناطق القريبة التى يعتمد عليها، وهى الاستحقاقات التى تحققت أساسا من

الجدول رقم ١٤

نسبة العمال المعتمدين أساسا على الدخل الزراعى

الاقليم	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠[1]
شرق وجنوب شرق آسيا	٧٦	٧١	٦٤	٥٦	٥١	٤١
جنوب آسيا	٧٦	٧١	٦٩	٦٦	٦٠	٥٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٧	٨٤	٨١	٧٤	٦٩	٦٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٥٥	٥٠	٤٣	٣٥	٢٦	٢١
جميع الأقاليم النامية	**٧٩**	**٧٤**	**٦٩**	**٦٣**	**٥٨**	**٥٢**

(١) تقديرى.

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية FAOSTAT.

الجدول رقم ١٥

معدل النمو فى غلات الأغذية الأساسية فى ١٩٦١-١٩٩٨

	البلدان النامية	شرق وجنوب شرق آسيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أفريقيا
			(النسبة المئوية سنويا)			
الحبوب						
١٩٦١-١٩٧١	٢ر٧٦	١ر٩٦	١ر٤٣	١ر٨٨	(٠ر٢٩)	١ر٠٣*
١٩٧١-١٩٨١	٢ر٧٦	٢ر٠٣	٢ر٣٨	٢ر٣٣	٢ر٠٤	١ر٩٨
١٩٨١-١٩٩١	١ر٨٦	١ر٦٧	٠ر٧٤	٣ر٠٩	(-٠ر٠٧)	(٠ر٧٥)
١٩٩١-١٩٩٨	١ر٥٥	٠ر٨٦	٢ر٧٢	١ر٧	(٠ر٩٧)	(١ر١٣)
١٩٦٦-١٩٨٢	٢ر٧	٢ر٣٦	٢ر٢٣	٢ر٣	١ر٧٦	١ر٩٤
١٩٨٢-١٩٩٨	١ر٦٧	١ر٣٥	٢ر٠٥	٢ر٦٩	(٠ر٠٦)	٠ر٧٥
الجذور والدرنات						
١٩٦١-١٩٧١	٢ر٩٥	(٠ر٤)	١ر٥٧	٤ر١٣	٠ر٦٥	٠ر٦٥
١٩٧١-١٩٨١	١ر١٩	٢ر٩٢	-٠ر٧٧	١ر٧٣	١ر٤٤	١ر٥٢
١٩٨١-١٩٩١	٠ر٧٣	١ر٠٦	١ر٠٧	١ر٦٢	١ر٩١	١ر٩٥
١٩٩١-١٩٩٨	٠ر٩٩	(٠ر٠٩)	١ر٠٢	١ر٠٩	(٠ر٢٥)	(٠ر٣٤)
١٩٦٦-١٩٨٢	١ر١٢	٢ر٣٨	-٠ر٥٦	٢ر٠٤	٠ر٥٢	٠ر٦١
١٩٨٢-١٩٩٨	٠ر٧	(٠ر٢١)	٠ر٨٧	١ر٥	١ر٤٢	١ر٤٢

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية «FAOSTAT». بيانات انحدارية من اعداد المؤلف. أفضل معدلات النمو التخطيطية خلال كل فترة.
ملاحظة : الأرقام الواردة بين أقواس تعنى ان الاتجاه ليس كبيرا. * كبيرة عند ١٠ فى المائة، وأخرى كبيرة عند ٥ فى المائة.

العمل على انتاج هذه الأغذية، تظل، بالنسبة لمعظم سكان العالم المعرضين للخطر، طريق الفرار الأولى من الفقر وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، ولأن البلدان السائرة فى طريق التصنيع تفعل ذلك دائما تقريبا بعد نجاح نمو غلات الأغذية الأساسية.

ويحصل الفقراء الذين يعانون سوء التغذية على مطالبهم من الغذاء، الى حد كبير، من الدخل - دخلهم الخاص أو دخل آبائهم أو ذرياتهم. ويستمد كل هذا الدخل تقريبا من العمل. والغالبية العظمى من هذا الدخل والعمل - مثلما الحال بالنسبة للفقراء وسيئ التغذية أنفسهم، تأتى الآن، وسوف تأتى فى ٢٠٢٥[٣٠]، من المناطق الريفية. ومن هنا فإن استحقاقات الأغذية الخاصة بالفقراء وشبه الفقراء، الذين سيظلون فى الريف بالدرجة الأولى، ستستمر فى الاعتماد الى حد كبير على الدخل من العمل بأجر أو العمل الذاتى فى الريف.

ويمكن أن تأتى الزيادة فى استحقاقات الأغذية المستندة الى العمل الريفى من نمو الزراعة ونمو القطاع غير الزراعى فى الريف. ويعتمد نمو هذا القطاع الأخير، على الأقل فى البلدان منخفضة الدخل، عادة على الطلب المسبق من الزراعة المحلية المتنامية التى يقدم لها القطاع غير الزراعى فى الريف الأدوات والمدخلات الزراعية، وتصنيع ونقل المنتجات الزراعية، وفوق كل شى على «الصلات مع الاستهلاك» حيث أن زيادة الدخل الزراعى، وخاصة بين المزارعين وعمال الزراعة الأقل مستوى، تنفق

على عمليات التشييد المحلية والتجارة والنقل والخدمات الأخرى. وعلى ذلك فان زيادة الدخل من العمل الريفى، ومن ثم تحسن الأمن الغذائي لأولئك المعرضين للمخاطر، سوف يظلان يعتمدان، بالدرجة الأولى، على العمالة الزراعية فى المناطق القريبة وزيادة الدخل. ولا تنفى زيادة الهجرة الى المدن هذا المنطق لعدة أسباب.

ففى معظم بلدان آسيا وأفريقيا، حيث يعيش معظم من يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعملون، يصبح التوسع فى الزراعة فى الأراضى الجديدة، بل أصبح بالفعل، باهظ التكلفة بدرجة تحول دون حدوثه، ومن هنا فان التوسع المعتاد فى الدخل من فرص العمل والعمل الذاتى لم يعد ممكنا الا الى الحد الذى:

- تنمو فيه انتاجية جميع عوامل الزراعة بحيث تتجاوز أى انخفاض فى الأسعار الزراعية الصافية مما يجعلها جذابة أو ممكنة لقيام المزارعين بوضع المزيد من المدخلات بما فى ذلك العمل الأسرى أو بأجر؛ و/أو
- تحدث فيه تغييرات فى تنظيم الانتاج حتى تتم اعادة توزيع الموارد الزراعية، وخاصة الأراضى، على المزارع الصغيرة والأسرية التى تحقق المزيد من كثافة العمل؛ و/أو
- تتغير فيه التكنولوجيا بطريقة تخدم العمل أو تحول الحوافز، حتى يصبح من المفيد للمزارعين استخدام نسبة كبيرة من كثافة العمل فى الأراضى، مثلا لانتاج الخضر بدلا من الرعى واسع النطاق.

وهذه العوامل الثلاثة تحفز بعضها الآخر، الا أن نمو الانتاجية الزراعية هو المصدر الرئيسى للطلب الاضافى على العمل بأجر أو الذاتى فى المزارع، ومن ثم تحسين الأمن الغذائي[٣١]، الا ان نقص الأراضى والمياه يحول بصورة مطردة دون تحقيق ذلك. وهكذا، فان نمو العمل والدخل الزراعيين، وهما المصدران الرئيسيان للحد من انعدام الأمن الغذائي، سوف يعتمد أساسا على نمو الناتج الزراعى، ومن ثم نمو الغلات بحسب كل هكتار وكل لتر.

الحد من انعدام الأمن الغذائي عن طريق العمل الزراعى : نمو غلات الأغذية الأساسية

انتاج الأغذية الأساسية وسيلة كثيفة العمالة لادرار الدخل.

يشكل انتاج الأغذية الأساسية الاستخدام الرئيسى للأراضى، ومصدر العمالة، وعنصر الانتاج الزراعى فى معظم المناطق التى تعانى شكلا خطيرا من انعدام الأمن الغذائي (أى فى مراحل التنمية الأولى فى البلدان منخفضة الدخل). ويركز صغار المزارعين والعمال المعدمون، وهم أكثر الفئات عرضة لانعدام الأمن الغذائي، بصورة خاصة على انتاج الأغذية الأساسية. ويؤدى ذلك الى ادرار فرص العمل، لكل وحدة اضافية من الأراضى أو الانتاج، بصورة تفوق جميع البدائل الأخرى لاستخدام الأراضى. فبعد المراحل الأولى الناجحة للتنمية، التى تعتمد فيها فرص العمل الاضافية والأمن الغذائي أساسا على انتاج أغذية أساسية اضافية، يجد معظم البلدان، التى تعانى من ندرة الأراضى، أن الميزة

FAO/19710/G. BIZZARRI

العمالة في إنتاج الأغذية الأساسية
يستغل المزارعون في ميانمار مساحات واسعة من الأراضي في إنتاج القمح.

زيادة الغلات من المحاصيل الأساسية ستظل المصدرالأول لتعزيز الأمن الغذائى حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل.

النسبية تتحول بعيدا عن الزراعة، وفى نطاق الزراعة بعيدا عن انتاج الأغذية الأساسية. غير أنه، بالنسبة لسكان البلدان التى تعانى من انعدام الأمن الغذائي وانخفاض الدخل، ستظل زيادة الغلات، (بحسب كل هكتار وكل لتر) من الأغذية الأساسية، ومن ثم زيادة الدخل من العمل والعمل الذاتى، حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل، المصدر الرئيسى لتعزيز الأمن الغذائي.

وهناك ثلاثة عوامل تشكل خطرا على الأمن الغذائى الذى يعتمد على انتاج الأغذية الأساسية، وهى : الانتاج الحيوانى، ومدى توافر المياه، وامكانات الغلات. اذ سيحول الموسرون فى العالم النامى دخلهم، الذى يتزايد، من الحبوب الى المنتجات الحيوانية، وسيرفعون من متحصلاتهم من الطاقة. ويحتاج انتاج الطاقة من اللحوم والألبان الى كميات من الحبوب تعادل ٣ الى ٧ أمثال كمية القمح التى تنتج نفس الطاقة. وقد يؤدى ذلك الى ممارسة ضغوط تصاعدية على أسعار الأغذية الأساسية، وضغوط هبوطية على الكميات المتوافرة محليا، مما يضر بالفقراء. ومن ناحية أخرى، فان زيادة الطلب والأسعار على حبوب الأعلاف قد تفيد دخل المزارعين.

ويتزايد الطلب على المياه والحاجة اليها مع التوسع العمرانى والتصنيع. وهناك ضغوط اقتصادية وايكولوجية وسياسية شديدة لتحويل المياه بعيدا عن الزراعة. ويعد تحقيق زيادات فى كفاءة استخدام المياه أمرا ضروريا لمجرد المحافظة على انتاج الأغذية الأساسية فى المناطق المروية للثورة الخضراء فى آسيا وأمريكا الوسطى. وستتزايد الضغوط

من أجل تحويل الأراضى الى نشاطات تحقق انتاجا من كل لتر يفوق انتاج الأغذية الأساسية (وفى بعض الأحيان، وان لم يكن دائما، فرصا أقل من العمل). وسوف تؤدى المشكلة أساسا الى عرقلة زيادة الانتاج والغلات وفرص العمل فى الأرز، الذى هو أكثر المحاصيل الأساسية تعطشا للمياه.

وقد انخفضت زيادة غلات الحبوب فى البلدان النامية من معدل سنوى يبلغ ما يقرب من ٣ فى المائة فى ١٩٦٧-١٩٨٢، الى مايزيد قليلا على ١ فى المائة فى التسعينات. ولم تزد امكانيات الغلات - أى أفضل الغلات التى يمكن الحصول عليها فى ظل ظروف رقع التجارب، دون أى قيود على مدخلات المياه والعمل والكيماويات الزراعية - الا ببطء شديد فى معظم الأراضى شبه القاحلة، بما فى ذلك معظم أنحاء أفريقيا بالنسبة للدخن والذرة الرفيعة، الا أنها كانت سريعة بالنسبة للذرة والقمح والأرز، حيث كانت الأصناف عالية الغلة قد دخلت فى السنوات الأولى للثورة الخضراء فى معظم أنحاء آسيا وأمريكا الوسطى. ويجد المزارعون عادة أن من الأفضل من الناحية الاقتصادية تحقيق ما لا يتجاوز ١٠ الى ٤٠ فى المائة من امكانيات الغلات، اعتمادا على المناطق الايكولوجية الزراعية، والتكاليف، والبنية الأساسية الخاصة بشراء المستلزمات وبيع الانتاج. وبعد تحقيق تحسينات كبيرة فى امكانيات الغلات، يطبق المزارعون، وينتقلون عادة الى، «الحد» الاقتصادى الجديد البالغ ١٠ الى ٤٠ فى المائة خلال ١٠ الى ١٥ عاما. وبعد أن زادت امكانيات الغلات فى أوائل السبعينات بفعل الثورة الخضراء، تباطأت هذه الامكانيات، بصورة حتمية، وتحولت الى تحسين الوقاية من الأنواع البيولوجية الجديدة من الآفات. وتوالى هذا التباطؤ فى غلات الحقول فى مناطق الثورة الخضراء ابتداء من منتصف الثمانينات (ولم تحدث مثل هذه التطورات فى كثير من المناطق). ويعنى انخفاض الانفاق الفعلى على البحوث الزراعية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وركوده (وانخفاضه فى ١٩٩٩-٢٠٠٠) فى النظام الدولى، أن المستقبل كئيب بالنسبة لامكانيات الغلات، ومن ثم غلات الحقول من الأغذية الأساسية الرئيسية.

الحد من انعدام الأمن الغذائي عن طريق فرص التوزيع : الأراضى والحقوق الجنسانية والأغذية

يقال فى بعض الأحيان أنه لا توجد حاجة الى انتاج المزيد من الأغذية الأساسية لوضع حد لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، حيث ان هذا الانتاج يزداد جنبا الى جنب مع المخزونات الكبيرة من الحبوب غير المستخدمة، ليس فقط على الصعيد العالمى أو البلدان الغنية، بل وحتى فى الهند. ويرجع افتقار ناقصى الأغذية الى الاستحقاقات الغذائية الكافية الى التوزيع غير العادل. والواقع أن هذا الافتقار هو السبب الرئيسى لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين . غير أن الاعتماد فقط على التوزيع المباشر الرئيسي يعنى تجاهل بطء هذا التوزيع وندرته والصعوبات السياسية التى تكتنفه. ومع ذلك، فان النهوض

بعمليات التوزيع يمكن أن يفيد بدرجة كبيرة فى ايصال كميات كافية من الأغذية الى الفقراء فى المراحل الأولى عن طريق زيادة الكفاءة وتحقيق العدالة.

توخى العدالة فى اتاحة فرص الحصول على الموارد يؤدى الى تحسين كفاءة الانتاج من بعض المحاصيل وفي بعض الظروف .

ويرجع ذلك جزئيا الى أن المزارع الصغيرة تعطى غلات وفيرة وانتاجية زراعية كبيرة، وان كان ذلك لا ينطبق على جميع المحاصيل وجميع الظروف. وتشير النظريات والقرائن (المحدودة) الى أن المزارع الصغيرة لم تفقد عادة قدرتها التنافسية بعد حدوث تقدم تقنى مثل الثورة الخضراء، وتطبيق معظم أنماط التحرير والعولمة. وعلاوة على هذه الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة فى اعادة توزيع الأراضى كمصدر للعمالة ومن ثم الأمن الغذائي، هناك الاعتبارات الخاصة بالعدالة. فبعض البلدان والأقاليم يظهر، رغم المعدل المتوسط الأعلى للدخل الفعلى، عدم مساواة حقيقية فى حيازة الأراضى والدخل، مما يؤدى الى اتساع رقعة الفقر وانتشار سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين بصورة كبيرة. ومن المتعذر تصور حدوث انخفاض كبير فيها، مثلا، فى جنوب أفريقيا أو شمال شرق البرازيل دون اعادة توزيع الأراضى.

فحتى هناك قد لا يحصل الكثير من أشد الفئات فقرا على الأراضى من عملية اعادة التوزيع التى يجرى امتداحها سياسيا. بل ان الأمر يتفاقم عن ذلك فى بعض البلدان مثل بنغلاديش، حيث يشكل المعدمون نحو ٢٥ فى المائة من السكان الزراعيين، وحيث الحيازة التى تبلغ مساحتها ٢ هكتار تعد كبيرة، وتلك البالغة ١٠ هكتارات تعد استثنائية. غير أن من الخطأ التقليل من شأن مساهمة توزيع الأراضى فى الحد من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. فهذه المساهمة لا تعتمد أساسا على الدخل من الأراضى، بل على تأثيرات العمالة. فكلما صغرت مساحة المزرعة، زادت نسبة العمال فى الأسرة، وانخفضت تكاليف الفحص والبحث عن اليد العاملة والاشراف عليها، وتقلصت منافع «التهرب». ولذا فان المزارع الصغيرة تستخدم عادة نسبة كبيرة من العمالة بأجر لكل وحدة من الأراضى، وقدرا من اليد العاملة الأسرية أكبر من الوحدات الكبيرة.

من كفاية الطاقة الى الأمن التغذوى

الزراعة والصحة - الجمع بين الأمن الغذائي والأمن التغذوى

تمثلت أهم القضايا العالمية فى مجال الأغذية، خلال الخمسين عاما الماضية، فى المجاعات والجوع المزمن وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. وتتفاعل هذه المشكلات مع مشكلات أخرى، وتبرز لدى تراجعها مشكلات أخرى. ومن هنا كان تزايد الاهتمام بالأمن التغذوى. فعلى الرغم من أن نقص الأغذية مايزال يسهم فى وفاة ستة ملايين طفل سنويا، فإنه لا يمكن اهمال الأهداف الأخرى مثل الأنيميا التى تؤدى الى زيادة مخاطر الموت بين أكثر من ١ر٥ مليار نسمة فى مختلف أنحاء العالم، والسمنة (أى ان معدل التمثيل الغذائي القاعدى يزيد على ٢٧ر٥)

قد توجد حالات نقص الأغذية جنبا الى جنب مع الافرط فى تناولها فى بعض البلدان.

التى تؤثر فى نحو ثلث البالغين فى الولايات المتحدة وسوف تسهم فى قتل ما لا يقل عن ثلث هذا العدد. ومع ذلك، ومن المفارقات، أن المشكلات التغذوية الخاصة بمراحل التنمية الأخيرة، مثل السمنة، تترسخ من الناحية الوراثية والسلوكية فى المشكلات الخاصة بالتخلف مثل سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. وعلاوة على ذلك، فان عددا متزايدا من البلدان يعانى بصورة خطيرة من تأثيرات كلا المجموعتين من المشكلات.

كذلك فان التغذية الكافية فى البلدان الفقيرة تعتمد على الصحة والأغذية معا. فالانخفاض الضخم فى معدل الوفاة بين الرضع والأطفال يرتبط بالتفاعل الثابت بين زيادة استهلاك الأغذية وتحسن ظروف الصحة العامة والتحصين والرعاية الصحية. وقد أثبتت دراسة كلاسيكية[٣٢] وجود هذا التكافل فى القرى التى كانت فقيرة فى ذلك الوقت فى البنجاب الهندية. وقد أدى تقسيم مبلغ نقدى محدد بين خدمات الرعاية الصحية وعمليات التغذية التكميلية، بدلا من التركيز على عنصر أو آخر، الى حدوث انخفاض كبير فى معدل الوفاة ونقص التغذية.

المغذيات الدقيقة - وراء الأمن الغذائي من حيث الطاقة

يتطلب الأمن التغذوى التغلب على حالات النقص الرئيسي فى الأملاح والفيتامينات، وهى الحالات التى تتداخل وتتفاعل فى كثير من الأحيان.

فالانيميا الناجمة عن نقص الحديد تصيب نحو ١ من كل ٣ من السكان فى مختلف أنحاء العالم، ويعانى منها ٤٣ فى المائة من سكان البلدان النامية. وقد فشلت جميع التقديرات الأخيرة للاتجاهات ... فى اظهار أى تحسن ملموس[٣٣]. فمنذ ١٩٨٠، اتسع نطاق هذا المرض على الصعيد العالمى، وفاقت الزيادة بين الرجال البالغين الانخفاض الذى حدث فيها لدى النساء والأطفال دون سن الخامسة.

وتتسبب الأنيميا الحادة الناجمة عن نقص الحديد فى حدوث حالة وفاة واحدة من بين كل خمس حالات أثناء الولادة فى مختلف أنحاء العالم. وهى مرض ينتقل الى الأطفال ويتسبب فى توقف نموهم، وتعرضهم للاصابة بالأمراض. وحتى الحالات المعتدلة من هذه الأنيميا قبل سن المدرسة تقلل بصورة دائمة من القدرة على التعلم والبراعة اليدوية. والواقع أن زيادة الهيموجلوبين بنسبة ١٠ فى المائة فى شخص يعانى من أنيميا معتدلة، تزيد قدرته على العمل بنسبة ٢٠ فى المائة[٣٤].

ويمكن الحصول على الحديد من الحبوب وبعض الخضر والبقول ومنتجات الألبان واللحوم، وغير ذلك، فى ترتيب صعودى كبير سواء من حيث المحتوى من الحديد أو التوافر البيولوجى. ومع ارتفاع الدخل، يتحول الناس عن الحبوب الى البقول والخضر ثم اللحوم فى وقت لاحق. ولذا، لابد وأن تكون زيادة الدخل قد قللت من مرض نقص الحديد فى آسيا حيث يتسم بالخطورة الشديدة. غير أن تغيرات الانتاج قضت على هذا الاتجاه : فقد أظهرت الحبوب زيادة فى الغلات أكبر من تلك التى

FAO/20216/L. DEMATTEIS

الأمن التغذوي
تتطلب التغذية الملائمة توفير وجبات غذائية كافية ومتوازنة، بما في ذلك المغذيات الدقيقة .

حدثت فى البقول، بل وحلت مكانها، مما أدى الى ندرة مصادر الحديد من البقول قبيل أن يصبح لدى معظم الناس القدرة على شراء الكثير من اللحوم[٣٥].

مخاطر أمراض نقص اليود : أثرت هذه الأمراض فى التسعينات فى نحو ٢ر٢ مليار نسمة فى مختلف أنحاء العالم، منهم ٧٤٠ مليون نسمة يعانون من الاصابة بالغدة الدرقية. وتشير التقديرات فى حدود عام ١٩٩٤، الى أن هناك ١١ مليونا من المصابين بالبلاهة و١٣ مليونا آخرين من المصابين بالتخلف العقلي. وقد انخفضت الاصابة بأمراض نقص اليود بصورة كبيرة : وهو الأمر الذى يعد نجاحا كبيرا لسياسة الأمن التغذوى. فنتيجة لاضافة اليود الى الملح، انخفضت نسبة الاصابة بهذه الأمراض فى الفترة بين ١٩٩٤و١٩٩٧ من ٣٣ الى ٢٣ فى المائة فى أفريقيا، ومن ٢٣ الى ٧ فى المائة فى الأمريكتين، ومن ٤٣ الى ٣٠ فى المائة فى منطقة شرقى البحر المتوسط، ومن ٢٩ الى ١٤ فى المائة على المستوى العالمى.

نقص فيتامين أ : يقل عدد السكان الذين يعانون من نقص فيتامين أ عن المصابين بنقص الحديد أو اليود. غير أن نقص هذا الفيتامين يمكن أن يتسبب اكلينيكيا فى أضرار لا علاج لها للأطفال، فى حين أن هذا النقص فى الأعراض دون الاكلينيكية يزيد مخاطر الوفاة لدى الحوامل ويعوق نمو الأطفال والاستفادة من الحديد. ويمكن الحصول على فيتامين أ على نطاق

واسع من المصادر الحيوانية فى البلدان عالية الدخل وفى أمريكا اللاتينية، أما فى الأماكن الأخرى، فيمكن الحصول عليه من الخضر ذات الأوراق الخضراء والبطاطا وزيت النخيل. وقد انخفضت أعداد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من هذا النقص اكلينيكيا فى البلدان النامية من ٥ ملايين (١ر١ فى المائة) فى ١٩٨٥ الى ٣ر٣ مليون (٦ر٠ فى المائة) فى ١٩٩٥ . أما النقص دون الاكلينيكى فهو الأكثر انتشارا، حيث يصيب ما يقدر بنحو ٧٥ الى ٢٥٠ مليون طفل دون الخامسة[٣٦].

حالات نقص العناصر الأخرى، مثل الزنك والكالسيوم والألياف الغذائية : تنتشر حالات نقص هذه العناصر فضلا عن الصوديوم، على نطاق واسع وتحظى باهتمام متزايد.

وكلما زاد الناس ثراء، قاموا بتنويع نظمهم الغذائية وزادوا من استهلاك المنتجات الحيوانية والفاكهة والخضر. ويقلل ذلك كثيرا من مخاطر الاصابة بنقص الحديد والزنك وفيتامين أ. وتساعد هذه التغييرات الفقراء الذين يكون معظمهم فى المراحل المتوسطة أو الأخيرة من التنمية الاقتصادية. غير أن شديدى الفقر لا يستطيعون استخدام الزيادة فى الدخل، ان وجدت، فى شراء الفاكهة والخضر أو المنتجات الحيوانية الغنية بالمغذيات الدقيقة. وان كان هؤلاء الناس هم الأكثر تعرضا للاصابة بنقص المغذيات، ولا يحصلون على العلاج. وعلى ذلك، فان من المهم زيادة مستويات أهم المغذيات الدقيقة فى أغذيتهم الرئيسية الرخيصة. وفى عام ١٩٩٩، أمكن توفير مستويات أعلى بكثير من الحديد وفيتامين أ، من خلال تحويل الجينات من النباتات الأخرى الى الأرز. ويشير ذلك الى خط هام من البحوث.

الافراط فى التغذية، والأمراض المتصلة بالنظام الغذائي، والتنمية، وتركيبة النظام الغذائي

يعتبر الافراط فى التغذية بالمقارنة بانخفاض مستويات النشاط (والمرتبطة بالنظم الغذائية التى تحتوى على كميات زائدة من الدهون الحيوانية والملح والسكر ونقص الألياف) أحد الأسباب الرئيسية للسمنة، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب التاجية، وداء السكرى، وبعض أنواع السرطان، ومن ثم الوفاة المبكرة للبالغين، والاصابة بالعجز الجسدى والعقلى فى الكبر فى البلدان المتقدمة.

وتوضح بيانات انتشار الاصابة الى أن أمراض التغذية الناجمة عن «الوفرة» قد أصبحت واسعة الانتشار بالفعل بين الفقراء، لا فى البلدان الغنية فقط بل وحتى (بعد زيادة انخفاض الدخل) فى البلدان التى ينتشر فيها سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. ففى ١٩٩٥ كان ٣ر٣ فى المائة من الأطفال دون الخامسة (١٨ مليونا) يعانون من زيادة الوزن فى العالم النامى، وكانت النسبة فى شمال أفريقيا أكثر من ٨ فى المائة (٧ر٤ فى المائة فى الولايات المتحدة). وقد فاقت السمنة فى المدن تلك التى فى الريف فى طائفة واسعة من البلدان النامية. ويتعرض

الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من السمنة لأكثر من ضعف مخاطر التعرض للسمنة عند البالغين[٣٧].

والمجموعات منخفضة الدخل تعانى «انعدام الأمن الغذائي بصورة مختلفة» . ففى البلدان الفقيرة تشكل هذه المجموعات أكثر الفئات عرضة لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين ولظروف نقص المغذيات، حيث أنهم يتناولون قدرا ضئيلا جدا من الأغذية، ونسبة صغيرة جدا من المصادر الحيوانية التى توفر الفيتامينات المركزة وسهلة الامتصاص، والحديد، والزنك، فضلا عن الطاقة. أما فى البلدان الغنية، فتشكل هذه المجموعات الفئات الأكثر عرضة للسمنة وما ينتج عن ذلك من مرض ووفاة، فمستوى استخدامهم للطاقة منخفض جدا، فى حين يتناولون كميات هائلة من السعرات ومن الدهون والمنتجات الحيوانية.

والواقع أن تنوع الغذاء هو المصدر الرئيسى للأمن الغذائي (ولمواجهة أمراض الوفرة والفقر)، ولاتاحة الفرصة لاطلاق كامل «الامكانيات والوظائف». وهو السلاح ضد الافراط فى التغذية ونقص التغذية على حد سواء، وان كان ذلك لا يتعارض مع الأولوية التى تسند لزيادة الاستحقاقات المعتمدة على الدخل للحصول على مصادر الطاقة الرخيصة، للذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين. وقد تحسن التنوع الغذائي فى الفترة ما بين ١٩٦٩- ١٩٧١ و١٩٩٠-١٩٩٢ فى جميع الأقاليم وجميع أشكال الاقتصاديات، على النحو الذى يشير اليه انخفاض نسبة الطاقة المستمدة من مجموعة الأغذية الرئيسية فى أحد البلدان. وأدت زيادة التجارة والسفريات والتوسع العمرانى الى تنويع سلة الأغذية فى مجموعة كبيرة من البلدان. وأدى ذلك، بالاضافة الى المكاسب الصحية الثابتة، الى خفض المخاطر الدينامية الناجمة عن فشل المحاصيل أو ارتفاع أسعار مصدر غذائي واحد. وأدت الضغوط من أجل التنوع، باستثناء المناطق النائية وبعض البلدان التى مازالت فقيرة بصورة لا تتناول معها ما يكفى من أغذية الطاقة، الى تبديد «جهود التجانس». كذلك فان «عولمة» التحول فى استهلاك الأغذية الأساسية المحلية لم تؤد بصورة عامة الى الاضرار بانتاج الأغذية الأساسية المحلية، بل كانت تقاد بواسطة هذا الانتاج، أو تؤدى اليه[٣٨].

الانعكاسات على السياسات والاستنتاجات

يبرز هذا الاستعراض عددا من مجالات عمل السياسات صوب الحد بصورة كبيرة من الفقر ونقص التغذية. ويتعلق ذلك بانتاج الأغذية الأساسية من جانب صغار الملاك، والعدالة، واعادة التوزيع، والفئات المحرومة والمعرضة، والأمن التغذوى. وسوف تضطلع أيضا القرارات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالتجارة، وتحرير الأسواق، والبيئة، بدور مساعد فى تحقيق الأمن الغذائي على أساس مستدام.

الحد من الفقر وتحسين التغذية عن طريق انتاج الأغذية الأساسية

تبرز الأولوية الأولى فى مجال السياسات من حقيقة أن نمو غلات الأغذية الأساسية، الذى يشكل عاملا رئيسيا فى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي فى المراحل الأولى من التنمية، قد أخذ فى الانخفاض منذ منتصف السبعينات. ويتطلب ذلك تجديد التقدم صوب تحقيق امكانيات غلات الأغذية الأساسية.

ويتعين على الباحثين وصانعى السياسات معالجة الأسباب التى أدت الى أن الثورة الخضراء:

- قد فقدت قوة الدفع (استغلال أفضل المناطق بالكامل، والأنواع البيولوجية الجديدة من الآفات، وندرة المياه والمغذيات النباتية الدقيقة، ونقص المادة الوراثية النوعية الواعدة فى المحاصيل الفعالة منخفضة الغلة)؛
- فشلت فى افادة معظم الزراعات المعقدة والمختلفة والمعرضة للمخاطر فى المناطق شبه القاحلة والحدية؛
- أصبحت أقل قدرة على توفير فرص العمل بحسب الوحدة من زيادة الغلة؛
- بددت الأموال والمهارات فى بحوث القطاع العام التى يمكن الحصول عليها بصورة مفتوحة فى عصر التكنولوجيا الحيوية، وفى الوقت الذى كان فيه علماء الزراعة وأصحاب البراءات «مقفلا عليهم» فى مؤسسات قليلة للقطاع الخاص فى البلدان الغنية.

وتحتاج الثورة الخضراء الثانية كثيفة اليد العاملة، التى تهدف الى تحسين التغذية، الى مزيد من الأموال لاجراء البحوث الزراعية فى المؤسسات التابعة للقطاع العام، وتجديد التركيز على تربية النبات وشراء مهارات التكنولوجيا الحيوية من مؤسسات القطاع الخاص التى تسيطر عليها الآن، والتركيز على الأقاليم الأقل حظا، واستخدام المياه على أسس مستدامة، وزراعة المحاصيل الغذائية الأساسية كثيفة العمالة فى الحيازات الصغيرة.

والواقع أن الحاجة الى زيادة فرص العمل فى انتاج الأغذية المحلية لتحقيق الأمن الغذائي للفرد، وان كانت قضية قطرية بالأساس، تبرر الاهتمام الدولى بالبحوث فى مجال الزراعة والبيئة والأراضى والمياه، وبالشروط المؤسسية المسبقة لزيادة غلات الأغذية لدى صغار الحائزين فى البلدان النامية.

دور اعادة التوزيع فى تحقيق الأمن الغذائي الأسرى المعتمد على الأغذية الأساسية

يحصل الأمن الغذائي الأسرى على العون من ارتفاع غلات الأغذية الأساسية، التى تحصل بدورها على المساعدة من تحسين فرص الحصول على الأراضى والقروض والوصول الى المؤسسات. وتعتبر اعادة توزيع الأراضى مهمة بصورة خاصة حيث ان عدم المساواة الشديد فى

الحيازات والدخل الزراعى يؤدى الى انتشار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي فى بعض البلدان والأقاليم. فاعادة توزيع الأراضى (وليس اصلاح الحيازات الذى له تأثير عكسى - أى يشجع كبار ملاك الأراضى على استرداد الأراضى وتجميعها لتحويلها الى مزارع كبيرة وأقل استخداما لليد العاملة)، تعتبر مصدرا قويا لاستحقاقات الأغذية المعتمدة على العمالة، وتعنى زيادة مساحة الأراضى التى تزرع بالأغذية الأساسية، حيث يقلل صغار المزارعين من المخاطر الناشئة عن زيادة الأسعار فى أسواق بيع الأغذية بالتجزئة.

وقد حقق الاصلاح الزراعى فى الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ انجازات أكبر بكثير مما كانت الشكوك المعتادة تشير اليه. غير أنه مثلما الحال بالنسبة للثورة الخضراء، يتطلب احياء هذا الاصلاح الوعى بأسباب تباطؤ التقدم فيه (فالكثير من البلدان لم يعد لديها حيازات كبيرة من الأراضى، والظروف السياسية، العالمية والمحلية، لم تعد محبذة للنمط القديم من الاصلاح الزراعى) ومع ذلك، فإن ميزات الأسواق، فى اقتصاديات العمالة الزائدة (حيث نقص الأغذية على نطاق واسع) تحبذ المزارع الصغيرة كثيفة العمالة. ولذا فإن الأمر يستحق استكشاف الاصلاح الزراعى مقترنا «بحبوب السوق». وقد تؤدى موجة ثانية من الاصلاح الزراعى الرامى الى تحسين التغذية الى تصغير الوحدات الزراعية عما هى عليه وجعلها أكثر عدالة بصورة طوعية من خلال (١) الغاء الدعم الانتقائى المقدم لمدخلات المزارعين الأثرياء (وخاصة المياه)؛ (٢) تركيز مرافق المياه والوصول الى الأسواق والتدريب والقروض والبحوث على المزارع الصغيرة (والفقراء الذين يحاولون شراءها)؛ (٣) خطط معاونة، أو تستند الى كفيل، لحصول المزارعين الفقراء على أراض زراعية.

الاكتفاء الذاتى القطرى من الأغذية الأساسية والأمن الغذائى

ان زيادة الاكتفاء الذاتى من الأغذية قد تعنى ظروفا أفضل أو أسوأ للأمن الغذائي. اذ يمكن السعى الى تحقيقه عن طريق سياسات جيدة «مرنة» مثل برامج الرى أو البحوث الزراعية. غير أن هذا السعى قد يتحول الى عملية للحصول على انتاج الريف بثمن بخس لتوفير الغذاء للمدن، مما يؤدى الى خلق حوافز خاطئة تضر بالانتاج الغذائي وفرص العمل، وتؤدى الى تفاقم نقص التغذية. فالتنمية تشتمل، عادة، على مرحلتين فيما يتعلق بالواردات الغذائية (أنظر الاطار رقم ١٩ المنشور على الصفحة رقم ٢٠٨)، ويتعين على السياسات أن تعمل بالتسلسل الآتى: فى مرحلة تقلص اللجوء الى الواردات الغذائية، يمكن أن تؤدى سياسات الاكتفاء الذاتى (التى تراعى الميزة النسبية، والظروف اللوجستية والايكولوجية الزراعية)، والتى تنفذ من خلال النشاطات كثيفة العمالة (وخاصة فى الحيازات الصغيرة)، الى التقليل من نقص التغذية. وفى المرحلة اللاحقة من التنمية، عندما تزيد الواردات من الأغذية الأساسية (الممولة من تصدير المصنوعات والخدمات التى تستخدم هى ذاتها الفقراء وتمنحهم المزيد من استحقاقات الأغذية) تسهم أعمال

السياسات، بصورة كبيرة، فى الحد من نقص التغذية من خلال تعزيز انتقال العمالة الكثيفة بعيدا عن انتاج الأغذية الأساسية.

غير أنه لابد من التأكيد على أن المرحلة الثانية لا تشكل خيارا سليما الا بعد مرحلة زيادة فرص العمل والانتاج من الأغذية الأساسية. وتبين المجاعة التى حلت بالصين عام ١٩٦٠، وشبه المجاعة التى أصابت الهند فى ١٩٦٥-١٩٦٦، أن اهمال نمو الانتاج المحلى من غلات الأغذية الأساسية، قبل أن تنطلق فرص العمل غير الزراعى، يسفر عن نتائج مدمرة بالنسبة للأمن الغذائي.

التعامل مع التقلبات فى الامدادات الغذائية وفرص الحصول عليها

يواجه السكان الفقراء، من ذوى المتحصلات المنخفضة من الطاقة، ومن ثم يعانون ضآلة حجم الجسم، مشكلات كبيرة من الاجهاد الموسمى وصعوبات أكبر فى التعامل معه. ويمكن أن تساعد خيارات السياسات الاجهاد الموسمى الأسرى وادارته. اذ يمكن الحد من التقلبات فى الدخل من العمل من خلال تطبيق السياسات الملائمة لتطوير الزراعة وتوسيع نطاق ذروتها عن طريق توفير الرى، وادارة الآفات، وزراعة الأنواع الجيدة الملائمة. ورغم ان نسبة الآسيويين الذين يتأثرون من الطابع الموسمى الشديد للأحوال الجوية الزراعية تفوق نسبة الافريقيين المتأثرين، فان نسبة ضئيلة هى التى تتضرر، ويرجع ذلك الى وجود خيارات واسعة النطاق للرى والأشغال العمومية والنقل فى آسيا.

ينبغي أن يكون توزيع الأغذية المدعومة محدودا وموجها على نحو دقيق.

وعادة ما لا يكون التوزيع المدعم للأغذية من المخزونات العامة يستهدف مباشرة الفقراء، غير أنه يساعدهم فى السنوات العجاف، اذ يشجع على الافراج المبكر عن الأغذية التى يكتنزها التجار ومن ثم الحد من ارتفاع الأسعار. ومن الضرورى توجيه الافراج عن المخزونات العامة نحو الأقاليم المحتاجة والنائية والمتضررة من الجفاف. ولا يستطيع أى بلد كبير يعانى من مشكلات نقص التغذية أن يستغنى بوعى عن المخزونات العامة من الحبوب، الا أن حجم هذه المخزونات فى بعض البلدان مثل الهند - حيث يشكل فى كثير من الأحيان ١٠ فى المائة، بل وأحيانا ٢٠ فى المائة من الانتاج المحلى من الأغذية الأساسية - ينطوى على تكاليف ضخمة من الاستثمارات العامة الضائعة. ومن هنا، فانه يتعين على مديرى السياسات استكشاف الطرق البديلة (مثل شراء أماكن فى مخازن المزارعين أو العقود الآجلة أو المزادات فى الأسواق الدولية) التى قد تحقق قدرا أكبر من الأمن الغذائي الأسرى بتكاليف أقل. وسوف يتعين الحصول على ضمانات من الوكالات الدولية لمثل هذه السياسات القطرية الخاصة بالأمن الغذائي، الصديقة للأسواق والرامية الى خفض التكاليف. ويمكن تقديم هذه الضمانات على أساس تجريبى للبلدان الصغيرة.

وتشمل الآليات التى تستخدمها الأسر للتعامل مع هذه الأوضاع، والتى تقلل من التعرض للصدمات، القروض وغير ذلك من الترتيبات التى

تيسر الاستهلاك، ويمكن أن تدعم السياسات هذه الترتيبات من خلال تشجيع الخدمات المالية الصغيرة المتعلقة بالاستهلاك والموجهة نحو الفقراء، حيثما تكون هذه الخدمات مستدامة.

التركيز على الفئات المعرضة والمحرومة

يمكن تحسين الأمن الغذائي الأسرى لهذه الفئات من خلال التوزيع المباشر للأغذية ومشروعات الغذاء مقابل العمل، واعانات الأغذية، أو خطط الاغاثة من الطوارئ. ويتعين هنا أيضا التأكيد على الصلة بالعمالة : فالغذاء مقابل العمل يمكن أن يعزز قدرات العمل والانتاجية والحوافز، ويمكن للعمل أن ينتج المزيد من الأغذية و/أو استحقاقاتها. ويعتبر ضم المحتاجين واستبعاد الشرهين، واحتواء التكاليف وتوفير الحوافز المناسبة من القضايا الصعبة. غير أنه تتوافر أمثلة على تدخلات حسنة التوجيه، حققت مردودية تكاليفها واستطاعت أن تحقق التحسينات التغذوية وان تتجنب التأثيرات الخطيرة للحوافز السلبية.

ويشكل التعليم الأساسى، فى المنظور طويل المدى، أفضل استثمار لمصلحة أشد الفئات حرمانا. فالتعليم يحسن من الانتاجية الزراعية والدخل فيما بين العمال فضلا عن المزارعين. والنساء المتعلمات يتزوجن فى مراحل متقدمة، وتقل لديهن الخصوبة الانجابية. وتكون أسرهن أفضل تغذية نتيجة لزيادة المعارف عن الأغذية والزراعة، وارتفاع نسبة العمال الى المعولين، وانخفاض التنافس بين الأطفال. وحيث يتسم التعليم بعدم المساواة (بحسب الاقليم والجنس والفئة الدخلية)، يرتفع معدل نقص التغذية مقارنة بالأماكن الأخرى – وخاصة بين الفئات الأكثر تعرضا (الأطفال) – نتيجة لارتفاع الخصوبة الانجابية فى الأسر غير المتعلمة.

وفى بعض المناطق، يمكن تحسين الكفاية من الطاقة والأمن الغذائي الأسرى عن طريق اعادة توزيع الدخل والحصول على الأصول بما يراعى مصلحة المرأة، أى من خلال الحد من التمييز ضد الفتيات فى التعليم، واعطاء النساء الحقوق القانونية فى وراثة الأراضى وتعزيز هذه الحقوق.

البيئة والأمن الغذائي

يمكن أن يستفيد كل من البيئة والأمن الغذائي من السياسات الأفضل. فالمبادلات موجودة لكنها تعزى غالبا الى الحوافز أو المؤسسات الخاطئة، فعلى سبيل المثال، إن المحاصيل الغذائية «عالية الاستهلاك للماء» ولاسيما الأرز، يمكن أن تهدد الاستخدام المستدام للمياه حيثما تقدم الاعانات للأرز بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى، والمياه بالمقارنة بالمدخلات الأخرى، والاستثمارات الحضرية (التى تنطوى على الاقتصاد فى المياه) بالمقارنة بالاستثمارات الريفية.

وتستفيد البيئة والأمن الغذائي الأسرى من : تصحيح الحوافز المضادة لفرص العمل والبيئة، والارتكاز على الدور الرئيسى للدخل من العمالة فى تحديد استحقاقات الأغذية وخاصة فى مواسم الركود، وانعدام فرص العمل. وهكذا يمكن وضع الخطط التى تستخدم العمالة

مقابل البيئة أى استخدام أو تصميم الأشغال العامة المقتصدة فى التربة والمياه.

من الأمن الغذائي الأسرى الى الأمن التغذوى : سياسة الجمع بين الاثنين

يتعين على البلدان النامية أن تعالج مشكلات التغذية فى المراحل اللاحقة من التنمية، مثل السمنة المقترنة بمشكلات نقص التغذية، لأنها (أ) تعانى من الاثنين معا، (ب) ان توزيع الموارد فيما بينها يخضع لتحيز الهياكل السياسية، (ج) ان المعالجة، التى تتم بطرق غير سليمة فى الوقت الحالى، لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين ونقص المغذيات الدقيقة تؤدى الى زيادة معدلات الوفاة والمرض من الافراط فى التغذية بعد ٢٠ الى ٥٠ سنة. ولذا ثمة حاجة الى تدابير السياسات من خلال الحوافز ومخصصات القطاع العام. وثمة مشكلتان أخريان - هما نقص المغذيات الدقيقة وسلامة الأغذية - يتقاسمهما بأشكال مختلفة، الذين يعانون من الهزال والذين يعانون من السمنة، مما يبرز الحاجة الى «تجميع» سياسات الأمن التغذوى ذات العلاقة بالزراعة والتغذية والصحة والبيئة معا.

ومع تزايد مكاسب النمو الاقتصادى، وتقدم العمر وانتشاره من الأثرياء الى غيرهم، يتعين أيضا نشر التغيرات فى النظام الغذائي وأنماط النشاط. ويشمل ذلك التغيرات، حسنة التوقيت، فى الحوافز والمؤسسات فى قطاعات الزراعة وأسواق الأغذية والنظم الطبية والتعليم.

الحواشى

(١) R. Eastwood and M. Lipton. 1999. The impact of changes in human fertility on poverty. Journal of Development Studies, 36(1): 1-30.

(٢) A.K. Sen. 1981. Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation. Oxford, UK, Clarendon Press.

(٣) World Bank. 2000. World Development Report 2000/2001. New York, Oxford University Press.

(٤) S. Yaqub. 1999. Poverty in transition countries: what picture emerges from UNDP's National Human Development Reports? Working Paper No.4. Brighton, UK, Poverty Research Unit, Sussex University.

(٥) A. Krueger, A. Valdes and M. Schiff. 1996. The mulcting of agriculture in developing countries. Washington, DC, World Bank.

(٦) M. Ravallion. 1997. Famines and economics. Journal of Economic Literature, 3: 1205-1243.

(٧) FAO. 1946. The First World Food Survey. Washington, DC. (5 July)

(٨) نفس المرجع.

(٩) FAO. 1953. The Second World Food Survey. Rome

(١٠) K. Bagchi. 1992. Impact of four decades of development on nutrition and health status in India. Rome, FAO/WHO Joint Secretariat of the International Conference on Nutrition.

(١١) ACC/SCN. 1997. Third Report on the World Nutrition Situation. Geneva

(١٢) «المسح الغذائى العالمى السادس» الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٦، روما.

(١٣) أنظر الحاشية رقم ٢.

(١٤) أنظر الحاشية رقم ٦.

(١٥) P. Payne and M. Lipton. 1994. How third world rural households adapt to dietary energy stress: the evidence and the issues. Food Policy Review No. 2. Washington, DC, International Food Policy Research Institute; A.E. Dugdale and P.R. Payne. 1987. A model of seasonal changes in energy balance. Ecology of Food and Nutrition, 19: 231-245.

(١٦) S. Schofield. 1974. Seasonal factors affecting nutrition in different age-groups and especially pre-school children. Journal of Development Studies, 11(1): 22-40.

(١٧) A.M. Prentice. 1999. Early nutritional programming of human immunity. Annual Report 1998. Lausanne, Switzerland, Nestlé Foundation.

(١٨) يعانى الأطفال من الحرمان بصورة غير مباشرة لأنهم يتركزون فى الأماكن التى ينتشر فيها سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين: أسر الفقراء، والأسر الكبيرة، والمناطق الريفية والنائية ذات التحولات المتأخرة فى الخصوبة الانجابية.

(١٩) M. Lipton, S. Osmani and A. de Haan. 1997. Quality of life in emerging Asia. Background paper for Emerging Asia: changes and challenges. Manila, Asian Development Bank.

(٢٠) تميل الأسر الى أن ترتفع لديها نسبة الأطفال الى البالغين ومن ثم انخفاض الاحتياجات من الطاقة اذا كانت: (فى حالة أن كل شئ كان متساويا) فى العشير الأشد فقرا، وتعيش فى المناطق النائية، وذات مستوى تعليمى منخفض. غير أن الكثير من المؤشرات، مثل فوارق الوفيات، تبين ان الاحتياجات تنخفض عن الاستهلاك.

(٢١) J. von Braun, J. McComb, B. Fred-Mensah and R. Pandya-Lorch. 1993. Urban food insecurity and malnutriton in developing countries: trends, policies and research implications. Washington, DC, IFPRI.

(٢٢) غير أن استهلاك الطاقة الغذائية يتقارب فى الثمانينات بين الفقراء وسكان الريف وسكان الحضر فى الصين، وربما يرجع ذلك الى هجرة الكثير من الجياع من الريف الى المدن، حيث نادرا ما يحصلون على منافع الضمان الاجتماعى الحضري أو الريفى أنظر: R. Eastwood and M. Lipton. 2000. Changes in rural-urban inequality and urban bias. In G. Cornia, ed. The upturn in inequality within nations since 1980; and M. Lipton, A. de Haan and S. Yaqub. 2000. Poverty in emerging Asia. Asian Development Review (March).

(٢٣) WHO. 1991. Country studies in nutritional anthropometry: Brazil. Geneva

(٢٤) M. Livi-Bacci and G. de Santis, eds. 1998. Population and poverty in developing countries. Oxford, UK, Clarendon Press.

(٢٥) A. Bhargava and S. Osmani. 1997. Health and nutrition in emerging Asia. Background paper for Emerging Asia: changes and challenges. Manila, AsDB.

(٢٦) أنظر الحاشية رقم ١٠ .

(٢٧) B. Harriss. 1986. The intra-family distribution of hunger in South Asia. Helsinki, World Institute for Development Economics Research; M. Lipton. 1983. Poverty, undernutrition and hunger. Staff Working Paper No. 597. Washington, DC, World Bank; P. Svedberg. 1989. Undernutrition in Africa: is there a sex bias? Stockholm, Institute for International Economic Studies.

(٢٨) أنظر الحاشية رقم ٢٥ .

(٢٩) M. Lipton. 1993. Land reform as commenced business: the evidence against stopping. World Development, 21(4): 641-57.

(٣٠) تكتسي تحويلات الدخل الحضرى الصافى الى فقراء الريف أهمية فى عدد ضئيل، وان كان فى تزايد، من المناطق الاستثنائية، غير أن تكلفة مكان العمل فى الحضر- رأس المال والبنية الأساسية والازدحام - مرتفعة جدا، حتى فى القطاع غير الرسمى، مقارنة بالمناطق الريفية.

(٣١) ما لم يكن هذا النمو مستحثا من تكنولوجيا تحل مكان العمال.

(٣٢) C. Taylor et al. 1978. The Narangwal project on interactions of nutrition and infections: I. Project design and effects upon growth. Indian Journal of Medical Research, 68 (Suppl.) (December).

(٣٣) ACC/SCN. 2000. Fourth Report on the World Nutrition Situation. Geneva

(٣٤) أنظر الحاشية رقم ١١ .

(٣٥) ACC/SCN. 1992. Second Report on the World Nutrition Situation. Geneva

(٣٦) أنظر الحاشية رقم ٣٣ .

(٣٧) نفس المرجع.

(٣٨) M. Lipton, A. de Haan and E. Darbellay. 1999. Food security, food consumption patterns and human development. In Human Development Papers 1998: consumption and human development. New York, UN, Human Development Office.

الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في البلدان النامية

المقدمة

واجه المزارعون في النصف الثاني من القرن العشرين زيادة غير مسبوقة في الطلب على الأغذية. فقد ازداد عدد سكان العالم في النصف الأول من القرن بمقدار ٩٦٠ مليون نسمة. أما في النصف الثاني من القرن فقد بلغت هذه الزيادة ٣ ٦٩٠ مليون نسمة. وقد ارتفع عدد سكان البلدان النامية في مجموعها من ١ر٨ مليار إلى ٤ر٧ مليار نسمة خلال النصف الثاني من القرن، أي بنسبة ٢٦٠ في المائة. وإضافة لذلك ، حقق نصيب الفرد من الدخل ، الذي يمثل عاملاً يؤثر فى زيادة الطلب على الأغذية ، نمواً في العديد من البلدان النامية خلال هذه الفترة.

وقد واجه المزارعون هذا التحدي المتعلق بالطلب في وقت كانت فيه مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تستعمل لإنتاج المحاصيل. ففى ١٩٥٠ كان المزارعون في بلدان عديدة يزرعون الأراضى بصورة مكثفة وبمستويات عالية من الري، وبدورات محصولية متعددة. ولم يكن يمكن بالتالي، في معظم المناطق، مواجهة التحدي في مجال الطلب بمجرد التوسع في المساحات المزروعة (وان كانت بعض الأقاليم تمتلك امكانيات التوسع في أراضي زراعة المحاصيل، مثل جزء من افريقيا واقليم سيرادو في البرازيل).

ويبين الشكل رقم ٢١ نصيب الفرد من إنتاج الحبوب، والواردات، والمعونة الغذائية في فترات عدة منذ ١٩٦١ . ومع أن هذه البيانات لا تشمل كل فئات الأغذية أو الانتاج الزراعي فإنها تبرز الاتجاهات الرئيسية للعقود الأخيرة في خمسة بلدان نامية وأربعة بلدان متقدمة.

وقد عرضت هذه البيانات على أساس نصيب الفرد مما يتيح المقارنة بين الأقاليم وبين الفترات. ومن الممكن ملاحظة ان النصيب الظاهري للفرد من الحبوب هو الأعلى في البلدان المتقدمة. ويرجع هذا الى المعدلات العالية من الحبوب المستخدمة كعلف للحيوانات (وحقيقة أن معدلات تحويل العلف الى انتاج حيواني منخفضة)[1]. وفي الأقاليم النامية، حيث تستهلك الحبوب غذاءً آدمياً في المقام الأول، يبدو نصيب الفرد من الاستهلاك أكثر انخفاضاً. وتوجد أكثر المستويات انخفاضاً في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نظراً للأهمية التي تتسم بها محاصيل الجذور. وينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك كذلك في جنوب آسيا، نظرا لانخفاض مستويات الحبوب المستخدمة كأعلاف للحيوانات.

وخلال الفترات قيد البحث حقق نصيب الفرد من إنتاج الحبوب ارتفاعاً هاماً في أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، والشرق الأقصى. فى

الشكل رقم ٢١

انتاج الحبوب والتجارة بها والمعونة الغذائية منها، ١٩٦١-١٩٩٧

البلدان المتقدمة

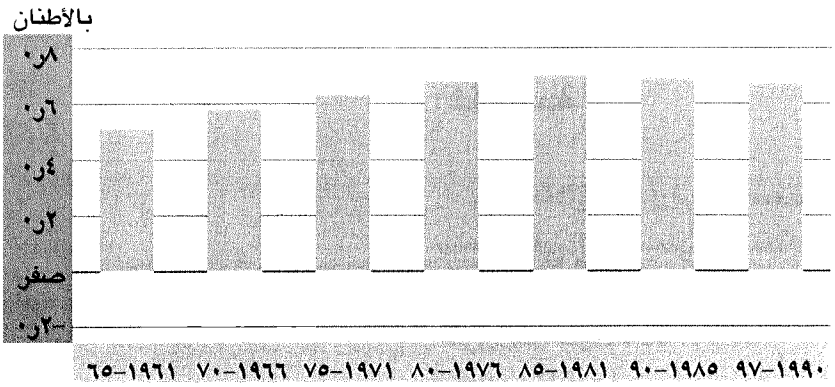

نصيب الفرد من انتاج الحبوب

نصيب الفرد من صافى واردات الحبوب

البلدان النامية

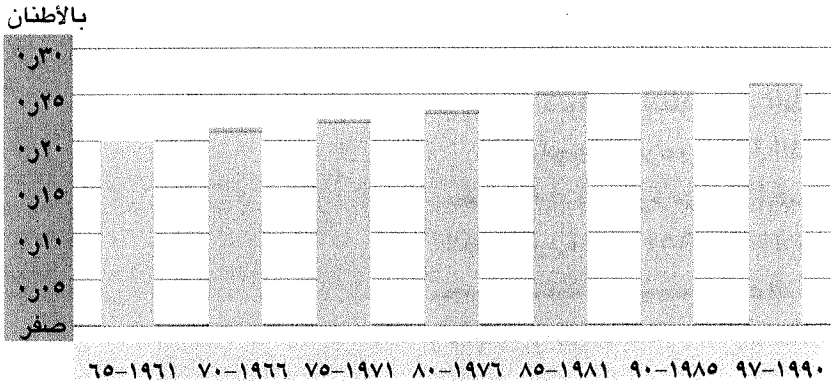

نصيب الفرد من انتاج الحبوب

نصيب الفرد من المعونة الغذائية من الحبوب

نصيب الفرد من صافى واردات الحبوب

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

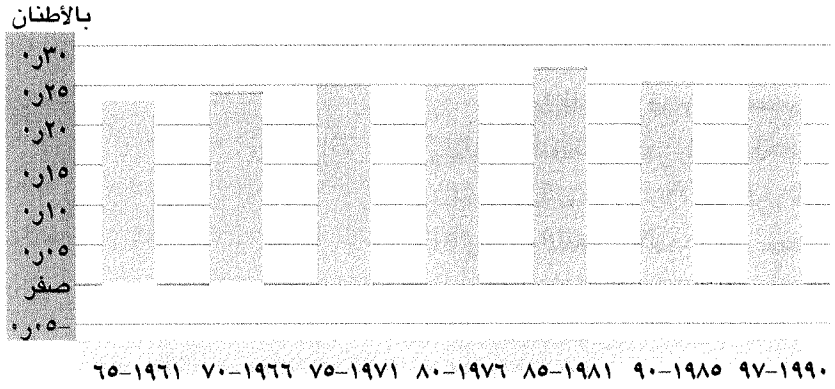

نصيب الفرد من انتاج الحبوب

نصيب الفرد من المعونة الغذائية من الحبوب

نصيب الفرد من صافى واردات الحبوب

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

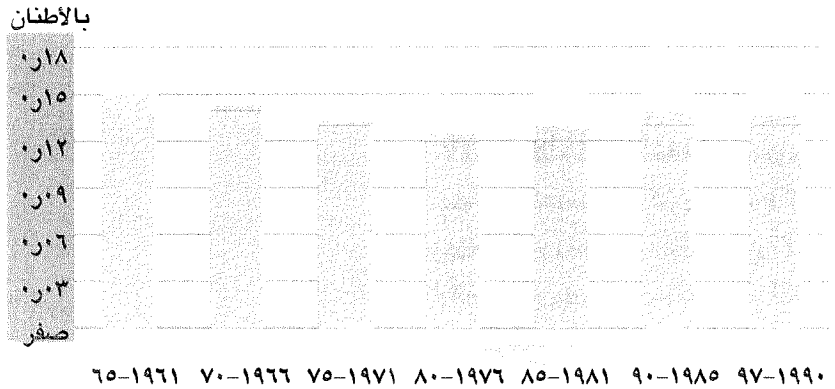

نصيب الفرد من انتاج الحبوب

نصيب الفرد من المعونة الغذائية من الحبوب

نصيب الفرد من صافى واردات الحبوب

الشكل رقم ٢١ (تتمة)

انتاج الحبوب والتجارة بها والمعونة الغذائية منها، ١٩٦١-١٩٩٧

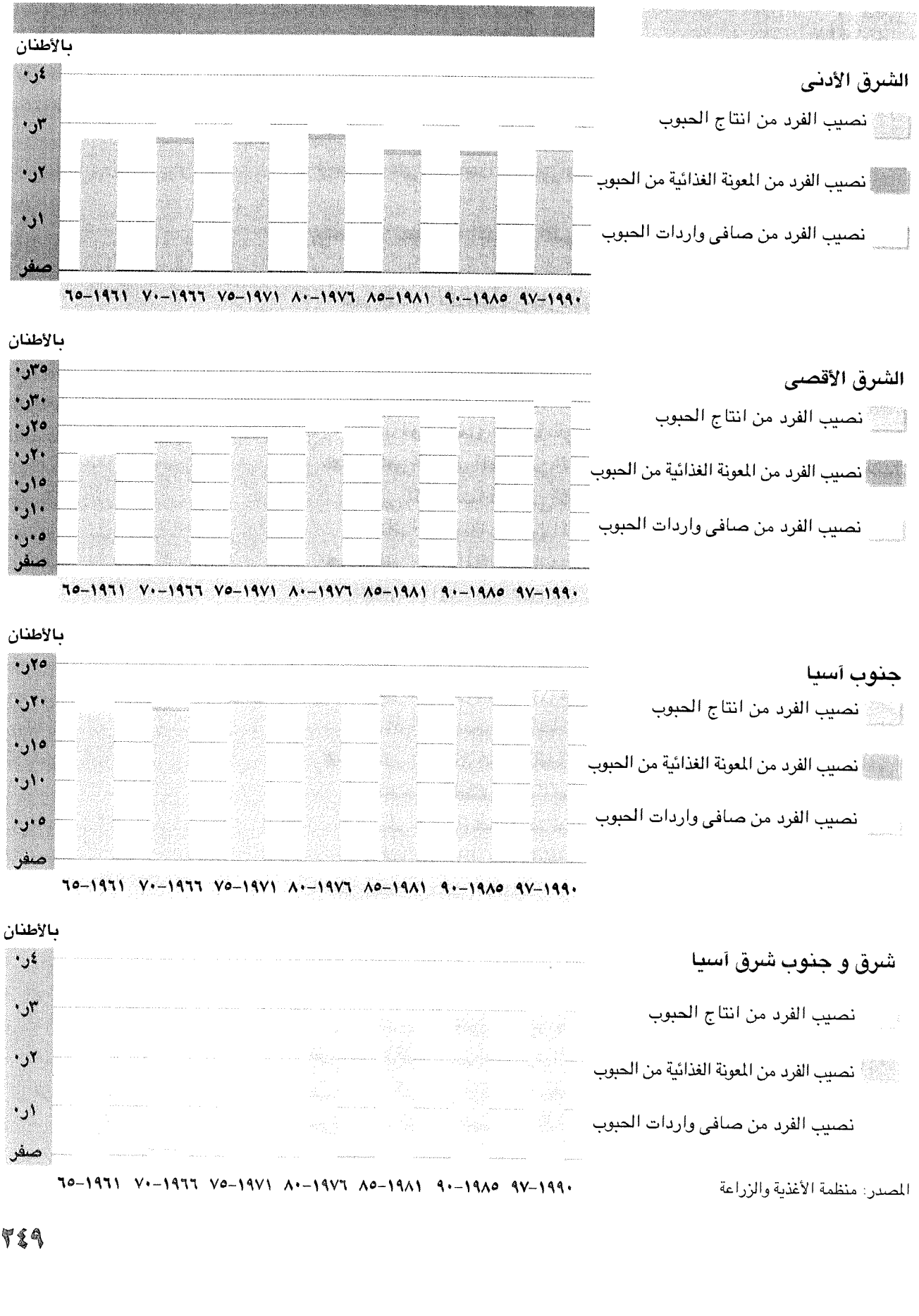

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة وان كان بصورة غير متساوية خلال الخمسين سنة الماضية.

حين هبط نصيب الفرد من هذا الإنتاج في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨١، ولكنه عاد الى الارتفاع في الفترات التالية (يلاحظ أن أكبر الزيادات في عدد سكان هذه المناطق حدثت بعد ١٩٨١).

ويمكن وصف هذا الأداء لنصيب الفرد من الإنتاج بأنه استثنائي وغير متساوى في آن واحد. فهو استثنائي من منظور الزيادة الضخمة في عدد السكان؛ وغير متساوى لأنه لم يكن متماثلاً فى جميع الأقاليم والبلدان. ويدرس هذا القسم سجل الإنتاج، وما يكمن خلفه من تطورات في الإنتاجية على الصعيد الإجمالي أو العالمي، وعلى الصعيد المحلي أو القطري.

وصف عملية النمو الزراعي

قدم علماء الاقتصاد والمؤرخون نظريات مختلفة عديدة بشأن عملية النمو الزراعي، منها:

- منظور الموارد عند مالتوس[٢] الذي يؤكد على الطابع المحدود لموارد الأرض والمياه، وعلى تناقص نسبة العائدات إلى العمل، بسبب تزايد قوة العمل بالنسبة للوحدة من الموارد؛
- منظور التغيير المؤسسي الذي يشدد على تخفيض تكاليف المعاملات وعلى التحسينات التي تقلل من عدم الكفاءة الاقتصادية المرتبط بالنظم القانونية، وحقوق الملكية، والمؤسسات الأخرى؛
- منظور رأس المال البشري الذى يشدد على التحسينات في مجال الإدارة والمهارات الإنتاجية للمزارعين وللجهات التي توفر الخدمات لهم؛
- منظور أفضل الممارسات (نشر التكنولوجيا) الذي يشدد على تنظيم القدرات (الإرشاد الزراعي) لتمكين المزارعين من الإسراع في إعتماد التكنولوجيا المتاحة لهم؛
- منظور الابتكارات المتأقلمة الذي يشدد على بناء القدرات للعمل فى استحداث التكنولوجيا عبر الابتكارات القابلة للمواءمة، أي عبر تعديل التكنولوجيا القائمة وإدخال التحسينات عليها من أجل تكييفها مع الظروف المحلية.

وباستثناء منظور مالتوس عن الموارد فإن هذه المنظورات لا تستبعد إحداها الأخرى. ويركز منظور مالتوس على عملية النمو الاقتصادي دون إحداث تغيير فى المؤسسات والموارد البشرية وبدون اللجوء الى الابتكارات التكنولوجية ونشرها.

ويسترعي منظور الموارد عند مالتوس الانتباه الى كل من النمو السكاني (وقوة العمل) وموارد الأراضى والمياه المتاحة. فعند وجود وفرة من موارد الأراضى والمياه لا يتعين خفض نسبة السكان (قوة العمل) إلى الموارد عند تزايد السكان، لأنه يمكن اللجوء إلى زراعة المزيد من الأراضي. إلا أنه عندما تغلق حدود الأراضى (والمياه) ترتفع نسبة السكان إلى الموارد، وتؤدي الى هبوط نصيب الفرد من الإنتاج. ويفضي

منظور مالتوس بشأن الموارد إلى ضرورة تأكيد السياسات على الحد من النمو السكاني، وهو لا يعترف رسمياً بالعبء/ المنحة ذات الصلة بالسكان.

«المنحة السكانية» تتيح للبلدان زيادة الاستثمارات والمدخرات جنبا إلى جنب مع تنامي قوة العمل بها.

ويستند أثر العبء/ المنحة ذات الصلة بالسكان إلى الفروق بين معدلات نمو السكان ونمو قوة العمل. فعندما ترتفع معدلات النمو كما كان الحال في كل البلدان النامية في الأربعينات والخمسينات يتجاوز النمو السكاني نمو قوة العمل بعدد من السنين، وذلك، بكل بساطة، لأن الأطفال لا يصبحون قوة عمل إلا عند بلوغهم سناً معينة؛ ومن شأن هذا أن يؤدي إلى عبء استهلاكي. وعلى العكس من ذلك، عندما تنخفض معدلات النمو السكاني، كما هو الحال في معظم البلدان النامية منذ الخمسينات والستينات ، تحدث منحة استهلاكية بسبب السكان نظراً لأن النمو في صفوف العاملين يتجاوز النمو السكاني. وقد عرفت معظم البلدان النامية (في أوقات مختلفة) دورة العبء/المنحة منذ ١٩٥٠ . وتتسم المنحة ذات الصلة بالسكان بالأهمية، حتى ولو صح منظور مالتوس بخصوص الموارد.

ومن شأن التوسع في نموذج الموارد لدى مالتوس أن يؤدي إلى الاعتراف بأنه يمكن للنمو السكاني، أو للكثافة السكانية، أن يشجع بالفعل على الاستثمار في مجال التغيير المؤسسي والتكنولوجي، وأن يوفر بذلك «ترياقه» الخاص لظاهرة انخفاض العائدات فيه.

وتختلف منظورات التغيير المؤسسي، ورأس المال البشري، وأفضل الممارسات، والابتكارات القابلة للمواءمة، عن منظور مالتوس بشأن الموارد، من حيث بثها دينامية تمكن المنتجين من زيادة انتاجهم بنفس الموارد المتاحة لهم (قوة العمل، والأراضي، وما إليهما)، بمعنى أن هذه المنظورات، تحدث تغييراً في الإنتاجية (انظر الإطار رقم ٢١ للوقوف على حسابات الإنتاجية الزراعية). ويرتبط كل من هذه النظريات بتطوير ما سوف يشار إليه هنا بتعبير رأس المال التكنولوجي، الذي يمثل قدرة بلد ما على تنفيذ وتكييف وتطوير تكنولوجيا قادرة على تعزيز الإنتاجية.

ويتصدى منظور التغيير المؤسسي لمظاهر القصور المرتبطة بتكاليف العمليات، والأسواق التي يعوزها الاكتمال. فمن شأن الاستثمار في البنية الأساسية أن يخفض من تكاليف النقل وغيرها، كما يمكنه أن يخفض من تكاليف المعاملات. وقد اتسمت الاستثمارات في المؤسسات (المؤسسات الائتمانية والأجهزة القانونية) بالأهمية للاقتصادات الزراعية، إذ أنه من شأن تحسين المؤسسات والبنية الأساسية أن يوفر مصدراً لنمو نصيب الفرد من إنتاج الأغذية حتى في الاقتصادات ذات الطابع المالتوسي، التي لا تحدث فيها تغييرات في التكنولوجيات المتاحة فعلاً للمزارعين، أو التي يحدث فيها القليل من هذه التغييرات.

ويشدد منظور رأس المال البشري على إمكانية تحسين مهارات إدارة المزارع ومهارات الإنتاج الزراعي (رأس المال البشري من المزارعين) بواسطة الاستثمار في برامج التدريب (التعليم) وتوفير الخبرات، وبواسطة برامج الإرشاد الزراعي. وهكذا، يمكن للاستثمار في مجال رأس المال البشري من المزارعين أن يحقق نمواً في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية.

الإطار رقم ٢١

حساب النمو في الزراعة

يمكن حساب الإنتاج المحصولي (P) على انه عدد مرات إنتاج المساحة (A) محسوباً على أساس وحدة المساحة أو الغلة (Y):

$$P = A \times Y$$

ومعدل النمو في الإنتاج P أي (G_P) هو مجرد مجموع معدل النمو في المساحة (G_A)، ومعدل النمو في الغلة (G_Y):

$$G_P = G_A + G_Y$$

ويمكن كذلك حساب إنتاج المحاصيل (أو الإنتاج الحيواني) (P) بصفته نتيجة للمدخلات مثل: المساحة (A)، وقوة العمل (W)، وخدمات الآلات (M)، والأسمدة (F):

$$P = F (A, W, M, F)$$

ويمكن حساب معدل النمو في الإنتاج (G_P) على أنه الحاصل المرجح لحصة تكاليف معدل النمو في مدخلات الإنتاج ، مضافاً إليه القدر المتبقي الذي يقيس النمو في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج (TFP) أي (G_{TFP}):

$$G_P = S_A G_A + S_W G_W + S_M G_M + S_F G_F + G_{TFP}$$ (يعني حرف S الحاصل المرجح).

وتحدد هذه العبارة بالفعل إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج TFP التي هي نسبة الإنتاج (P) إلى مؤشر (I) مجموع عوامل الإنتاج ويعادل النمو في المؤشر (1):

$$G_I = S_A G_A + S_W G_W + S_M G_M + S_F G_F$$
$$G_{TFP} = G_P - G_I$$

وعلى ذلك يمثل نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج الفرق بين النمو الفعلي للإنتاج (G_P)، ونمو الإنتاج الذي كان يمكن أن يحدث (G_I) لو لم يغير المزارعون تكنولوجيا الإنتاج أو كفاءة سلوكهم. ويمكن تحقيق النمو في الإنتاج عبر زيادة استعمال عوامل الإنتاج أو عبر استعمال أكثر كفاءة لهذه العوامل. ويعبر نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج عن استعمال هذه العوامل بصورة أكثر كفاءة.

ويركز منظور أفضل الممارسات على واقع أنه قد لا يتسنى للمزارعين، في أي وقت، اختيار أو اعتماد التكنولوجيا العاملة التي من شأنها أن تخفض التكاليف وتؤدي الى النمو وذلك بسبب الاخفاقات في نظم المعلومات والنظم المتاحة للمزارعين في مجال البيانات العملية. ومن شأن الاستثمارات في أجهزة الإرشاد الزراعي بالتالي أن تؤدي إلى نمو نصيب الفرد من إنتاج الأغذية، وتيسر حصول المزارعين على أفضل الممارسات عن استخدام التكنولوجيا.

وأخيراً، يشدد منظور الابتكارات المتأقلمة على أن التكنولوجيا الزراعية تتسم بطابع الموقع الذى توجد فيه. فالعمليات البيولوجية تتسم بحساسية تجاه الأرض، والمناخ، وحتى تجاه الأحوال الاقتصادية. فالتغيرات الناجمة عن التطور الطبيعي في مذهب داروين، أفضت إلى تنوع غني في الأنواع، ناجم عن فوارق طبيعية في الحياة النباتية والحيوانية في كل بيئة إيكولوجية ملائمة. ولم يستطع المزارعون التغلب إلا بصورة جزئية فقط على ظاهرة هذه البيئة الملائمة عند اختيارهم «السلالات الأصلية» (الأصناف التي يستنبطها المزارعون) التي تشكل الآن مخزون الموارد الوراثية التي يستعملها مربو النبات (والحيوان) فى العصر الحديث فى سعيهم لتحسين الأصناف (والسلالات). ويتعين على مربي النبات كذلك أن يحترموا التربة وعوامل المناخ، وأن يعمدوا إلى تحسين الأصناف بما يتوافق والظروف السائدة فى الأقاليم أو البيئات المحلية. ويعني هذا أن التكنولوجيا المفيدة في موقع ما قد لا تفيد في موقع آخر، كما يعني أن برامج الابتكارات المستهدفة (تربية النبات) يمكنها أن تؤدي إلى نمو نصيب الفرد من إنتاج الأغذية.

إلا أن منظور الموارد عند مالتوس والمنظورات الأخرى قد تترابط فيما بينها في عدد من الدراسات الاقتصادية التي تتناول العلاقات بين النمو السكاني (بالنسبة للموارد) والسياسات والاستثمارات الكامنة فى منظورات التغيير المؤسسي، ورأس المال البشري، وأفضل الممارسات، والابتكارات القابلة للمواءمة. ويتمثل أحد أشكال الترابط في التغييرات التي يحدثها السكان، وفي الاستثمارات التي يوظفونها[٣]. وتركز هذه الدراسات في العادة على العبء السكاني. ويتمثل الشكل الثاني للترابط في العلاقة التكميلية بين الوفرة الديموغرافية والتغييرات المؤسسية والاستثمار[٤].

دور الاستثمارات في تزايد الإنتاجية الزراعية

لا بد من التأكيد على أن منظور التغيير المؤسسي ذاته يرتبط بالاستثمارات ، وخاصة بالاستثمارات في إنتاج السلع العامة[٥]. ويتمثل دور الحكومة في اقتصاد السوق في تصميم وإدارة المؤسسات (الأجهزة القانونية، واللوائح، وسياسة المنافسة) من أجل توفير الحوافز للإنتاج (الزراعى) الخاص، الذى يتسم بالكفاءة، والتشجيع على الاستثمار في توفير السلع العامة حيثما يبدو الأمر ملائماً. وقد تدخلت حكومات العديد

من البلدان النامية عملياً في الأسواق بطرق غير ملائمة، واستثمرت في مشاريع إنتاجية تملكها الدولة افتقرت الى الكفاءة في أحوال كثيرة. وقد نفذت حركات اصلاحية في الفترة الأخيرة لخصخصة المشاريع التي تفتقر إلى الكفاءة والتي تملكها الدولة، ولإلغاء مجالس التسويق وأجهزة التنظيم التي تعوزها الكفاءة في بلدان عدة. غير أن بعض هذه الحركات الإصلاحية لم يفهم بالكامل الدور التاريخي للسلع العامة في الزراعة في جميع الاقتصادات. وقد اضطلعت استثمارات القطاع العام في المدارس الريفية، والإرشاد الزراعي، وبحوث المواءمة الزراعية، بدور حيوي في التنمية الزراعية في كل اقتصاد في العالم. وبدون الاستثمار في هذه السلع العامة لا يؤدي الإصلاح المؤسسي إلى نمو اقتصادي في القطاع الزراعي. ولا تفضي السياسات التي تنادي «بترك الأمر للأسواق»، والتي لا تتضمن برامج حاسمة للاستثمارات العامة، إلى أي نمو.

نمو القطاع الزراعي يستلزم استثمارات من جانب القطاع العام.

ويبين الشكل رقم ٢٢ العلاقات المتبادلة بين هذه الاستثمارات في السلع العامة. وهو يصور على نحو مبسط عملية تحسين الإنتاجية الزراعية عبر التقدم التكنولوجي المعروض فى صورة خمسة مستويات متتالية لرأس المال التكنولوجي. ولكل مستوى من هذه المستويات أربعة مستويات للغلة المحصولية لموقع معين هي: الغلة الزراعية الفعلية في هذا الموقع؛ وغلات أفضل الممارسات، أي الغلات التي توفر أعلى حدود الربح عندما يستعمل المزارعون أفضل الممارسات المعروفة والتكنولوجيا الملائمة لهذا الموقع؛ والغلات المحتملة الناجمة عن البحوث – أي الغلات التي يمكن أن تكون غلات أفضل الممارسات، في حال وجود برنامج لبحوث المواءمة يستهدف هذا الموقع؛ والغلة الإحتمالية الناجمة عن العلم – أي مستوى الغلة التي يمكن أن تكون غلة أفضل الممارسات فيما لو تلقى البرنامج المطبق لبحوث المواءمة الدعم من برامج دولية أو قطرية «للعلم المهد للابتكار». ويمكننا تحديد ثلاث «فجوات» ترتبط بهذه الغلات:

- «فجوة الإرشاد»: وهي الفرق بين أفضل الممارسات ومتوسط الغلات. وترمي برامج الإرشاد والاستثمارات في البنية الأساسية إلى سد هذه الفجوة؛
- «فجوة البحوث»: وهي الفرق بين الغلات الاحتمالية بفضل البحوث، وغلات أفضل الممارسات. ومن شأن نجاح برامج البحوث التطبيقية أن يسد هذه الفجوة؛
- «فجوة العلم»: التي توجد بين الامكانات العلمية والغلات الاحتمالية للبحوث. وينبغي، من أجل سد هذه الفجوة ، أن تتلقى برامج بحوث المواءمة الدعم من البرامج الدولية والقطرية «للعلم المهد للابتكار».

وترتبط عملية تحسين الانتاجية الزراعية بسد هذه الفجوات تدريجياً، بداءا بفجوة الإرشاد، ثم بفجوة البحوث بعدئذ، وتأتى فجوة العلم في آخر المطاف، عندما تتحسن قدرات البلد ويستطيع اعتماد وتطوير تكنولوجيات محسنة. ويتمثل كل هذا في الانتقال التدريجي من المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي إلى مستواه الخامس.

ويتبين من الشكل رقم ٢٢ أن المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي يتضمن القليل من الإرشاد أو البحوث أو العلم، وأن البحوث المفضية إلى التكنولوجيا فى الأقاليم الأخرى لا تفضي إلى تحقيق التكنولوجيا فى هذا المستوى الأول. ويتسم الاعداد المدرسي للمزارعين فيه بالضعف، وتعاني الأسواق من العجز، إضافة الى الافتقار إلى البنية الأساسية. وفجوة الإرشاد واسعة في هذه المرحلة، الأمر الذي يفسح المجال أمام المكاسب الكبيرة التى يحققها الاستثمار في الإرشاد والبنية الأساسية، حتى مع قلة البرامج الفعالة للبحوث التى تزيد غلات أفضل الممارسات. ويمكن تضييق فجوة الإرشاد إلى جزء من حجمها الأصلي بواسطة البرامج الإرشادية والانتقال إلى المستوى الثاني من رأس المال التكنولوجي. وبغية الانتقال من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث ينبغي أن يعتمد الاقتصاد على سد الفجوة التالية أي فجوة البحوث. ويتوقف هذا على إقامة صلة مباشرة بين البحوث والإرشاد، بحيث تصبح برامج الإرشاد معها مسؤولة عن إيصال نتائج البرامج التطبيقية لبحوث المواءمة إلى المزارعين.

ويرتبط استمرار الانتقال من المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي إلى المستوى الرابع الخاص بزيادة الغلة الاحتمالية للبحوث ، بضرورة تلقي البرنامج التطبيقي لبحوث المواءمة الدعم من البرامج الدولية والقطرية «للعلم الممهد للابتكار». وتتوقف مواصلة التقدم، أى الانتقال إلى المرحلة الخامسة لرأس المال التكنولوجي، حيث يمكن زيادة الغلة الاحتمالية للعلم،

الشكل رقم ٢٢

الغلة المحصولية التخطيطية (والثغرات) بحسب مستوى رأس المال التكنولوجى

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، استنادا الى دراسة المؤلف.

على صياغة برامج متزايدة الفعالية في مجالات العلم المهد للابتكار، والبحوث، والإرشاد.

وعلى الرغم من ان معظم بلدان أفريقيا يقف الآن فى المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي، فان بعضها مازال فى المستوى الأول، وان عددا قليلا منها انتقل إلى المستوى الثالث حيث تقدم نظم البحوث تدفقات هامة من التكنولوجيا الجديدة الملائمة للمزارعين في مختلف المناطق ، خلافاً لما عليه الحال في كل من جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث كانت اقتصادات عديدة في أواسط الستينات قد وصلت إلى المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي، وحيث مكنت تكنولوجيا «الثورة الخضراء» في مجال الأرز والقمح والذرة وغيرها من المحاصيل، هذه البلدان من الانتقال إلى المستوى الثالث منذ ذلك الوقت. وتوجد الآن امكانيات للانتقال الى المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي في كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتستطيع نظم البحوث في أقاليم أخرى تنمية غلات أفضل الممارسات في اقتصادات المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي قبل انتقال هذه الاقتصادات إلى المستوى الثاني. غير أن معظم المكتسبات التي حققتها البحوث حدثت في الواقع في اقتصادات كانت قد حققت المستوى الثاني ، أو المستوى الثالث في مجال السوق والبنية الأساسية والمهارات. وقد حدث ذلك في بعض الحالات بواسطة تنمية الموارد الوراثية (في مراكز دولية في أحوال كثيرة) وبفضل طرق تؤدي إلى رفع مستويات الغلة الاحتمالية للبحوث. وقد تكون مستويات الغلات الاحتمالية للبحوث منخفضة إلى حد بعيد في بعض بلدان افريقيا بسبب انخفاض الموارد الوراثية وصعوبة المشاكل المتصلة بالأمراض والحشرات، ولذا فان فجوة البحوث صغيرة في الواقع. وتستدعي الحاجة، في هذه الحالة، «وجود حوافز» في شكل تحسينات في مجال العلم (سداً لفجوة العلم) بغية تحقيق أداء أفضل للبحوث.

ويقدم الشكل رقم ٢٣ نظرة متعمقة عن خصوصية الموقع وموضوع العلم المهد للابتكار. وقد أُخذ هذا الشكل من الدراسة الاقتصادية الهامة الأولى المتعلقة باقتصاديات التكنولوجيا الزراعية التي أعدها Zvi Griliches[٦]. ويبين الشكل مدى استخدام المزارعين للذرة الهجين (في نسب مئوية من المساحة) في ولايات مختلفة في الولايات المتحدة. فقد لاحظ Griliches أن تقنية التهجين هي في الواقع ابتكار لطريقة فى الاختراع، أي اكتشاف للعلم المهد للابتكار. وقد شكلت أصناف الذرة الهجين المعدة لبيئات اقليمية ملائمة لب الابتكار. والطريقة نفسها هي نتاج العلم المهد للابتكار (واستحداث طرق التكنولوجيا الحيوية هو النظير الحديث لهذا النتاج). ورغم أن الطريقة نفسها تحتوي على قدر من خصوصية الموقع، فان هذه الخاصية تقل كثيرا عما كان متوافرا فى الابتكارات الفعلية. وهكذا فإن الابتكارات (أصناف الذرة الهجين) الملائمة لولاية يووا لم تكن ذات قيمة في ولاية الاباما (ولم تعتمد فيها). ولم تصبح هذه التكنولوجيا متاحة لولاية الاباما إلا بعد بناء القدرات

تحقق التكنولوجيا زيادة في انتاجية البلدان النامية التي تمتلك القدرة على تكييف الاختراعات، التي تستحدث خارج حدودها، مع ظروفها المحلية.

الخاصة ببرنامج التهجين فيها، الرامي إلى استحداث أصناف الذرة الهجين الصالحة للأحوال الخاصة بها. كذلك فان تكنولوجيا تهجين الذرة لم تتوافر للفلبين أو الهند إلا بعد إقامة محطات البحوث فيهما. وسوف نرى فيما بعد أن «مثال الاباما» كان سائدا في البلدان النامية جميعها. ولا تجني البلدان التي تفتقر إلى قدرات مواءمة الابتكارات سوى القليل من الفائدة المستمدة من التكنولوجيا المستحدثة خارجها.

قياس نمو الإنتاجية في الزراعة

يستتبع نمو الإنتاجية تحقيق زيادة في الإنتاج استناداً إلى ما توفره وحدة الموارد المستعملة لإنتاج السلع والخدمات. وقد استعمل نوعان من مؤشرات نمو الإنتاجية لقياس الزيادة في الإنتاجية هما: مؤشرات إنتاجية عوامل الإنتاج الجزئية ، والأرقام القياسية لانتاجية مجمل عوامل الإنتاج. وتمكن هذه الأرقام القياسية من إجراء المقارنات بين الأقاليم (البلدان) بين الفترات الزمنية.

قياس إنتاجية عوامل الإنتاج الجزئية

تتمثل قياسات إنتاجية عوامل الإنتاج الجزئية في نسب الإنتاج الخاصة بعامل واحد من عوامل الإنتاج. ومؤشر إنتاجية العمل ن/ع (حيث ن = الإنتاج، و ع = لكل عامل) هو أوسع المؤشرات استعمالاً لقياس إنتاجية العوامل الجزئية في الاقتصاد العام. ويمكن قياس الإنتاج على صعيد منتج واحد بوحدات الكمية ، كما يمكن قياسه كمجموعة

الشكل رقم ٢٣

النسب المئوية لمجموع المساحات المزروعة بالذرة الهجين في عدد من المناطق في الولايات المتحدة

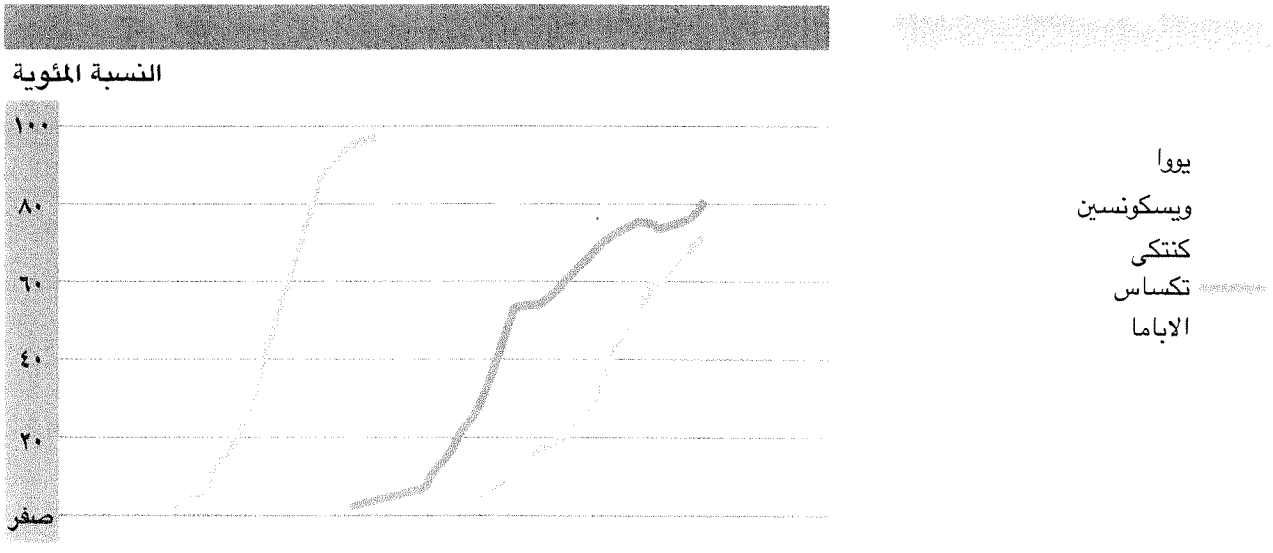

المصدر: Griliches 1957، انظر الحاشية رقم ٦ .

منتجات باستعمال أسعار مجمل المنتجات بالقيمة السعرية الثابتة. وينبغي أن تكون الأسعار حقيقية وثابتة خدمة لأغراض المقارنات على مر الزمن.

وأوسع مؤشرات إنتاجية العوامل الجزئية انتشاراً في الزراعة هو مؤشر إنتاج وحدة المساحة، أو الغلة المحصولية. وقد شاع استعمال هذا المؤشر لقرون عديدة، وهو يتيح اجراء مقارنات بين المواقع وبين الفترات الزمنية. وينبغي أن تراعي المقارنات بين المواقع الاختلاف في التربة والمناخ. وتستعمل على نطاق واسع تغيرات الغلة في موقع معين على مر الزمن كمؤشرات لتحسن الكفاءة الاقتصادية.

ويبين الشكل رقم ٢٤ الغلات المحصولية في البلدان المتقدمة والنامية لمجموعات المحاصيل الرئيسية خلال العقود الممتدة بين الخمسينات والتسعينات. ويبدو من هذا الشكل أن غلات المحاصيل عالية عادة في البلدان المتقدمة، في حين يبدو معدل التغير في الغلات أكثر ارتفاعاً في البلدان النامية.

زادت غلة المحاصيل في البلدان النامية بمعدلات أسرع من نموها في البلدان المتقدمة ، غير انها لم تصبح أكثر تقلبا.

وكثيراً ما يسود القلق ازاء الزيادات في الغلة، بالنظر الى ان التقلبات في الغلات، على ما يبدو، تزداد مع ازدياد الغلات. وبالتالي، فإن زيادة تقلبات الغلة تتوافق، بصورة عامة، مع تزايد التقلبات في دخل المزرعة. وبغية إلقاء الضوء على هذه المسألة يبين الشكل رقم ٢٤ كذلك معامل التغيير[٧]. غير ان معاملات التغيير لا تبين أية اتجاهات. ويبدو أنه لا يوجد ارتباط بين ارتفاع الغلات وارتفاع قابلية التقلبات في الغلات أو الإنتاج. ويتمثل العائق الرئيسي في عمليات قياس إنتاجية عوامل الإنتاج الجزئية، في أنه يمكن لهذه العمليات أن تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على عوامل أخرى غير العامل الذي يستهدفه المؤشر. فتزايد استعمال الأسمدة على أساس وحدة المساحة، مثلا، من شأنه أن يزيد الغلات. وبالتالي لا يمكن الاستدلال بأن الزيادة في الغلات المحصولية إنما تعزى إلى التحسينات الوراثية، أو إلى تخفيض تكاليف المعاملات، بدون مراقبة استعمال عامل آخر في التحليل (إحصائياً أو اختبارياً). ورغم هذا العائق، تظل مؤشرات الغلة مؤشرات مفيدة جداً للتغير في الانتاجية، نظراً لإمكانية الانتفاع بها بصورة عامة في مجال محاصيل محددة بالنظر الى انها تتيح المقارنة على أساس كل محصول.

قياس إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (لمجموع الزراعة)

تستعمل قياسات إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية أحياناً لمقارنة الانتاجية في المواقع المختلفة. وهي صالحة في المقام الأول للمقارنة بين الزيادات في الانتاجية على مر الزمن. وهي تختلف عن قياسات انتاجية العوامل الجزئية في أنها تعبر عن نسبة الإنتاج إلى رقم دليلي مرجح على أساس نسبة التكاليف فيما يتعلق بمختلف عوامل الإنتاج.

ويعني هذا أن إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية هي نسبة مؤشر الإنتاج إلى مؤشر المدخلات الإجمالية. ويتمثل معدل النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية في انه معدل النمو في الإنتاج بعد طرح معدل النمو في

مؤشر المدخلات الإجمالية. ويمثل هذا الفرق بين النمو الفعلي للإنتاج والإنتاج الذي كان يمكن حدوثه في ظروف لم تحدث فيها تغيرات في الإنتاجية (انظر الإطار رقم ٢١ المنشور على الصفحة رقم ٢٥٢ الذي يتضمن عرضاً حسابياً لهذا المفهوم). ومن شأن التغيرات في إنتاجية عوامل الانتاج الكلية أن تفسر كذلك التغيرات في تكاليف إنتاج وحدة من المنتج على أساس السعر الثابت للمدخلات. وقد قام عدد من الدراسات بقياس التغيرات في إنتاجية عوامل الانتاج الكلية في بلدان مختلفة. ويتعذر، بصورة عامة، عقد المقارنة بين البلدان بسبب اختلاف الممارسات المتصلة بعمليات المواءمة التي اتبعتها الدراسات والبلدان والتغيرات في نوعية عوامل الإنتاج، والتفاوت في البيانات المتاحة لكل دراسة وفي كل بلد. إلا أن البيانات التي تتيحها منظمة الأغذية والزراعة تمكن من حساب

الشكل رقم ٢٤

مجموع الحبوب: متوسط المساحة المزروعة والغلة خلال العقود الخمسة الأخيرة

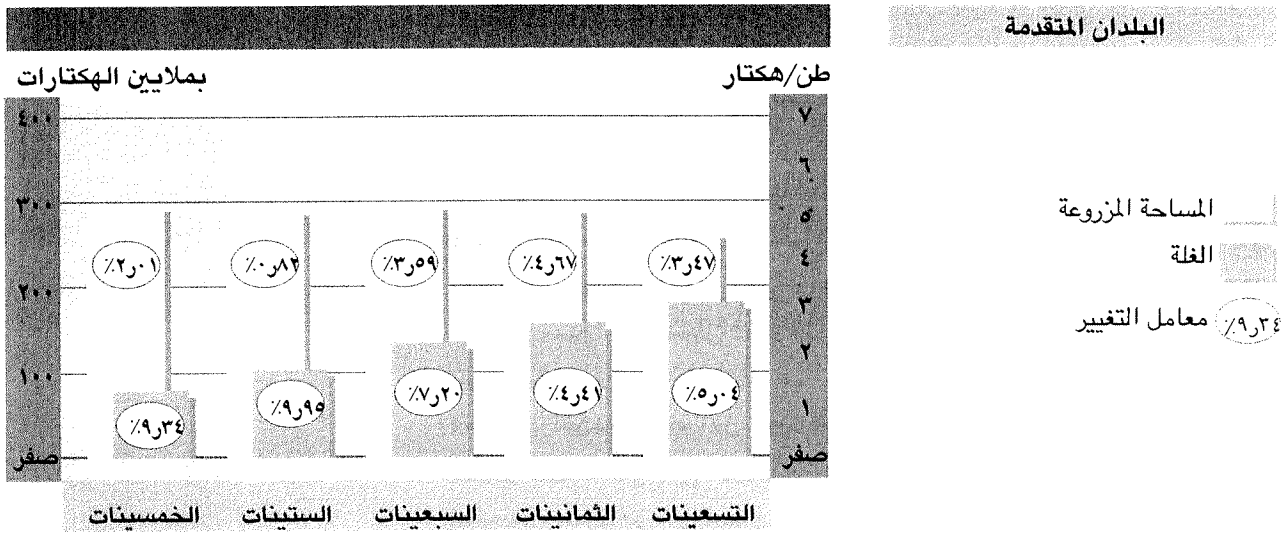

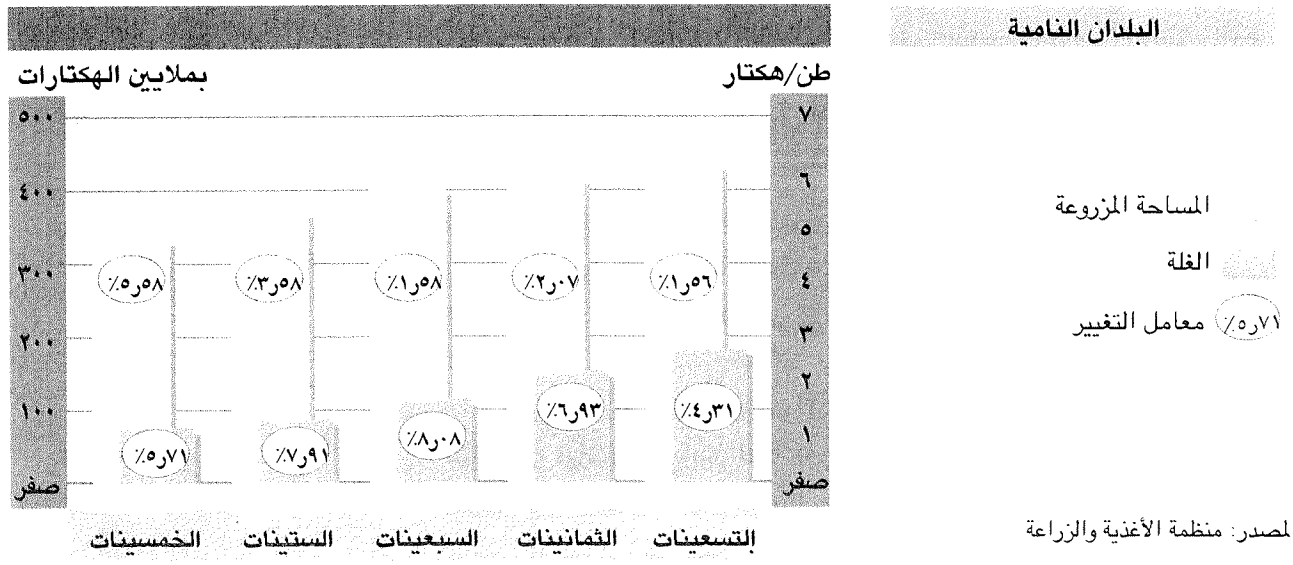

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

معدلات نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للفترة ١٩٦١ - ١٩٩٦ في ٨٩ بلداً نامياً، استناداً إلى سبعة عوامل. (انظر الإطار رقم ٢٢ للوقوف على تفاصيل الحسابات).

ويعرض الشكل رقم ٢٥ نتائج هذه الحسابات بحسب الاقليم. فمن أصل ٨٩ بلداً، كانت معدلات نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية سلبية في أربعة عشر بلداً، منها ١١ بلداً في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٣ بلدان في منطقة البحر الكاريبى. ونظراً لعدم دقة الحسابات، يمكن عزو هذه المعدلات السلبية فى نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية إلى وقوع خطأ (تجاوزت السلبية ٥ر٠ في المائة في ٦ بلدان فقط). ومع ذلك، يمكن أن تكون قد حدثت بعض ظواهر الانخفاض «الحقيقي» في المناطق التى تعرضت لتدهور الأراضى (ستجرى مناقشة هذه المسألة والعوامل السلبية الأخرى على الصفحة رقم ٢٨٧ واللافت للنظر، أن اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، كان الاقليم الذي تحقق فيه أعلى متوسط لنمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية. وقد تكون السمة الرئيسية لمعدلات نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، المقدرة بصورة تقريبية، على درجة كبيرة من التشتت والتغير من اقليم لآخر.

تحديد مصادر الزيادة فى الإنتاجية

المؤشرات التي سبقت مناقشتها معدة لقياس الزيادة فى الإنتاجية فقط. وتستدعي الحاجة طرقاً إضافية لتحديد مصادر التغيرات في الإنتاجية. ويمكن اللجوء الى أربع قرائن للتوصل إلى رؤية أكثر عمقا للموارد، منها الاستثمارات والتدابير في مجال السياسات، والمؤسسات التي تحقق الزيادة في الزراعة. ويشكل حساب غلة المساحة أبسط الأساليب لتحديد المصادر، حيث تمكن دراسات حساب غلة المساحة من تقسيم نمو الإنتاج إلى عنصري المساحة والغلة. وثمة شكل أكثر تعقيداً للحساب يتمثل في دراسات نوعية عوامل الإنتاج. وتوجد مجموعة ثالثة من الدراسات تتناول المشكلة من منظور «نسبة العائد إلى الاستثمار». وأخيراً، يمكن للعلاقات المتبادلة بين نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ومؤشرات مستويات رأس المال التكنولوجي في البلدان أن تلقي الضوء كذلك على مسألة مصادر الزيادة فى الإنتاجية.

حساب المساحة والغلات

يستند حساب غلة المساحة إلى واقع بسيط مؤداه أنه يمكن تقسيم الزيادة في الإنتاج إلى عنصرين هما: التوسع فى المساحة والزيادة في الغلات.

ويؤدي تحسين أداء النبات وراثياً إلى زيادة الغلة بشكل خاص. وقد استعملت قياسات زيادة الغلة كمؤشرات لإسهام «الثورة الخضراء» التي ينسب إليها تحسين أصناف (شبه قزمة وفيرة الغلة) من القمح والأرز في أواخر الستينات في جنوب وجنوب شرق آسيا. وقد كان لهذه الأصناف

الإطار رقم ٢٢

قياس معدلات زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية

تتيح بيانات النظام المعلوماتي للاحصاءات الزراعية لدى منظمة الأغذية والزراعة حساب معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للفترة ١٩٦١ - ١٩٩٦ استناداً إلى سبعة عوامل. أولاً ، اجراء تقدير إحصائي لمعدلات نمو الإنتاج ولكل عامل من عوامل الإنتاج. ثانياً، تقدير حصص العوامل لثلاث فترات (١٩٦١- ١٩٧٦ و ١٩٧١-١٩٨٦ و ١٩٨١- ١٩٩٦) باستعمال نسب العامل إلى الناتج وتقديرات حصص العوامل المنشورة في دراسات مستقلة عن الهند والبرازيل. وفيما يلي تفسير للحسابات:

يعرف نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (G_{TFP}) بأنه النمو في الإنتاج (G_P) بعد أن تطرح منه الزيادة في مدخلات الإنتاج (G_I). انظر أيضا الإطار رقم ٢١ المنشور على الصفحة رقم ٢٥٢):

$$G_{TFP} = G_P - G_I$$

ويمكن تقدير النمو في الإنتاج خلال ثلاث فترات (١٩٦١ - ١٩٧٦ و ١٩٧١ - ١٩٨٦ و ١٩٨١ - ١٩٩٦) استناداً إلى بيانات النظام المعلوماتي للاحصاءات الزراعية لدى المنظمة ، على أنه المعامل b في ارتداد مجموعة البيانات لكل بلد.

$$\log(P) = a + b \text{ سنة}$$

ويعرف النمو في المدخلات بكونه:

$$G_I = S_A G_A + S_I G_I + S_W G_W + S_{AN} G_{AN} + S_T G_T + S_H G_H + S_F G_F$$

حيث تعني:

G_A : الزيادة في المساحة المزروعة بالمحاصيل، S_A : الحصة في التكاليف؛

G_I : الزيادة في المساحة المروية، S_I : الحصة في التكاليف؛

G_W : الزيادة في عدد العمال المزارعين، S_W : الحصة في التكاليف؛

G_{AN} : الزيادة في حيوانات العمل، S_{AN} : الحصة في التكاليف؛

G_T : الزيادة في عدد الجرارات، S_T : الحصة في التكاليف؛

G_H : الزيادة في عدد الحاصدات، S_H : الحصة في التكاليف؛

G_F : الزيادة في الأسمدة، S_F : الحصة في التكاليف؛

وقد قدرت معدلات الزيادة لكل عامل من العوامل للفترات الثلاث ، باستخدام نفس الطريقة المستعملة في تقدير الإنتاج.

وقد جرى تقدير حصص العوامل بالمعايرة مع الدراسات التي تناولت إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية في الهند لعدة فترات وفي البرازيل لعدة فترات.

المصدر: Factor shares for India: R.E. Evenson and Y. Kislev .1975. Agricultural research and productivity. New Haven, Connecticut. USA. Yale University; R.E. Evenson and M.W. Rosegrant. 1995. Total factor productivity and sources of long-term growth in Indian agriculture. EPTD Discussion Paper No. 7. Washington, DC. IFPRI. Factor shares for Brazil: A.F.D. Avila and R.E. Evenson. 1998. Total return productivity growth in Brazilian agriculture and the role of Brazilian agriculture research. Economia Applicada.

الشكل رقم ٢٥

توزيع البلدان بحسب الزيادة فى عوامل الانتاجية الكلية (عدد البلدان)

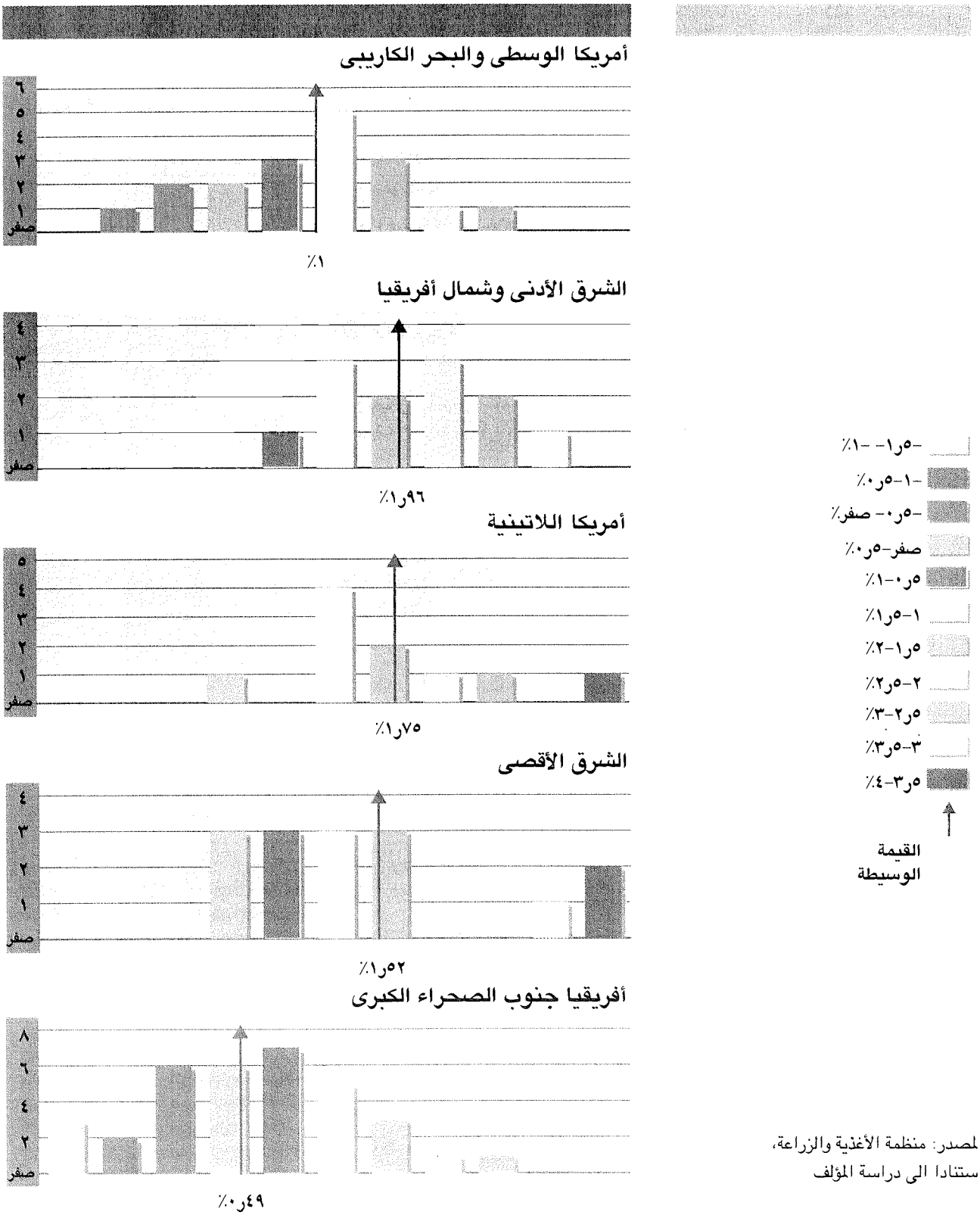

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، استنادا الى دراسة المؤلف

المحسنة الفضل في زيادة الغلة والإنتاج وفي إنقاذ ملايين الأسر الفقيرة من التوقعات القاتمة لمنظور مالتوس بشأن نمو الموارد.

ويبين الشكل رقم ٢٦ حساب إنتاج المساحة والغلة بحسب العقود لستة محاصيل رئيسية في البلدان المتقدمة والنامية. وتبين هذه المقارنات بصورة موجزة :

لم تقتصر الزيادة التى شهدها الإنتاج الزراعي في البلدان النامية على فترة الثورة الخضراء، بل استمرت بعد ذلك.

- أن إنتاج القمح قد تزايد بسرعة فائقة في البلدان المتقدمة في الستينات والسبعينات، ثم تباطأ بعد ذلك، وكانت الزيادة في الغلة هى السبب فيما تحقق من نمو بعد الخمسينات. وفي البلدان النامية تحقق النمو بأسرع ما يكون في السبعينات والثمانينات. وجاءت معدلات النمو مرتفعة للغاية. ويعزى معظم هذا النمو في الإنتاج إلى الزيادة في الغلة. وترى الدراسات التي تتناول الثورة الخضراء أن فترة هذه الثورة امتدت من أواخر الستينات وخلال السبعينات. إلا أنه بدا واضحاً أن معدلات زيادة الغلة واصلت ارتفاعها في الثمانينات والتسعينات. وقد أظهرت الدراسات المتصلة بإنتاج الأصناف كذلك أنه تم استنباط أصناف جديدة بمعدلات عالية في التسعينات.
- قد تطور إنتاج الأرز وفق النمط نفسه ، حيث حقق الإنتاج نمواً سريعاً في البلدان المتقدمة في الخمسينات والستينات ، ثم تباطأ بعدئذٍ . أما في البلدان النامية فقد استمر النمو مرتفعاً خلال العقود كلها. وقد حققت الثورة الخضراء مكاسب واضحة في مجال الأرز في الستينات والسبعينات، دون أن تقتصر على هذه الفترات. وتجدر مع ذلك ملاحظة أن أكبر المكاسب في مجال الغلة تحققت في إنتاج الأرز المروي. وقد تم إنتاج بعض الأصناف الجديدة من أرز المرتفعات ، ولكن معدل استنباط الأصناف الجديدة للأرز ظل محافظاً على ارتفاعه خلال جميع الفترات.
- كانت فترتا الستينات والسبعينات الفترتين اللتين تزايد فيهما إنتاج الذرة بأسرع ما يكون في البلدان المتقدمة. وقد جاءت الزيادات ضئيلة في الثمانينات والتسعينات. ويعزى نمو الإنتاج بمجمله إلى الزيادة في الغلة. وقد استمرت الزيادة السريعة في الغلة في البلدان النامية عبر العقود كلها. وتستأثر الزيادة في الغلات بنسبة تتراوح بين ثلثى وثلاثة أرباع الزيادة فى الإنتاج بعد الخمسينات (ويعتقد بوجه عام أن الثورات الخضراء في البلدان النامية لم تقم إلا في مجالي القمح والأرز، الا ان هذه البيانات تبين أن هذه الثورات تحققت كذلك في مجال الذرة). فمنذ أواسط الثمانينات حقق الإنتاج زيادة في مجال الذرة بصورة أسرع منها في الأرز والقمح.
- أما بشأن البقول في البلدان المتقدمة، فقد كان نمو الإنتاج مرتفعاً في الخمسينات والستينات، ثم تباطأ بعدئذ لأن التغيرات في مجال المساحة اتسمت بالسلبية. وقد أدى التوسع في المساحة في البلدان النامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في الخمسينات

الشكل رقم ٢٦

متوسط معدلات النمو السنوى فى انتاج عدد مختار من المحاصيل

القمح

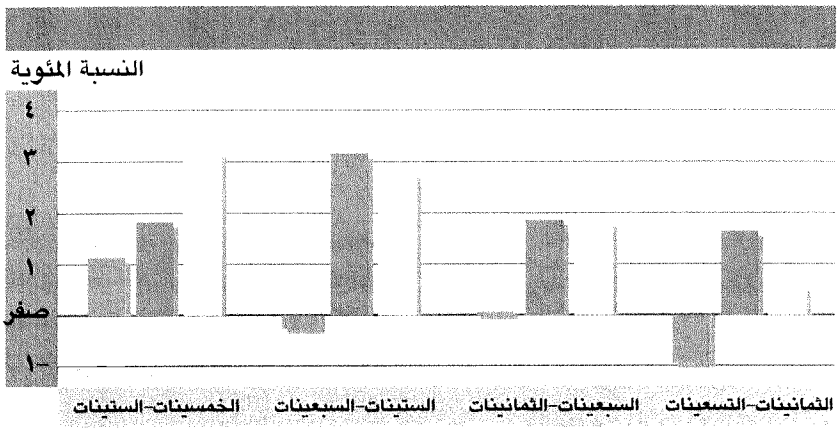

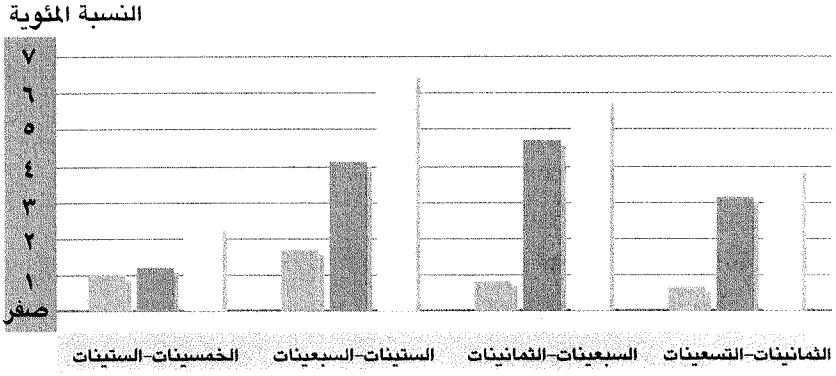

الذرة

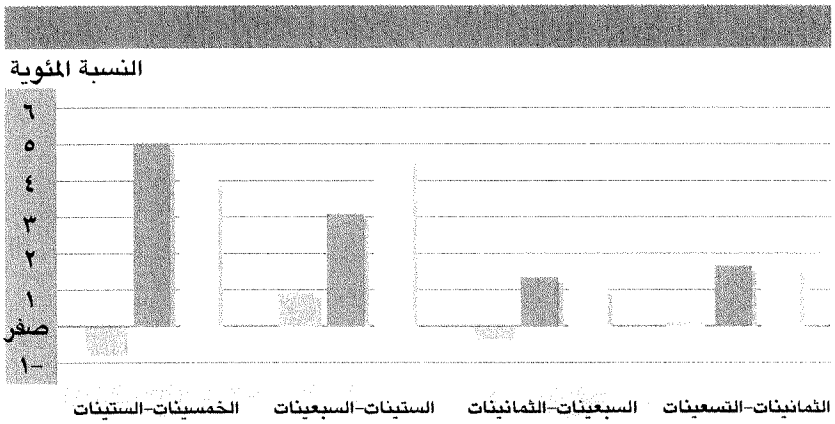

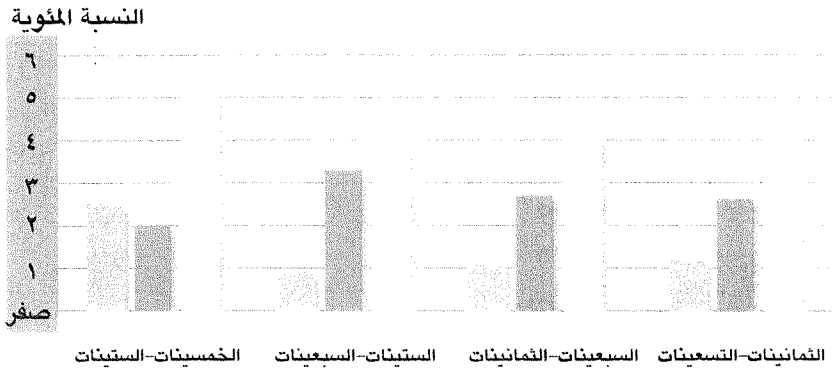

الشكل رقم ٢٦ (تكملة)

متوسط معدلات النمو السنوى في انتاج عدد مختار من المحاصيل

الأرز

البلدان المتقدمة

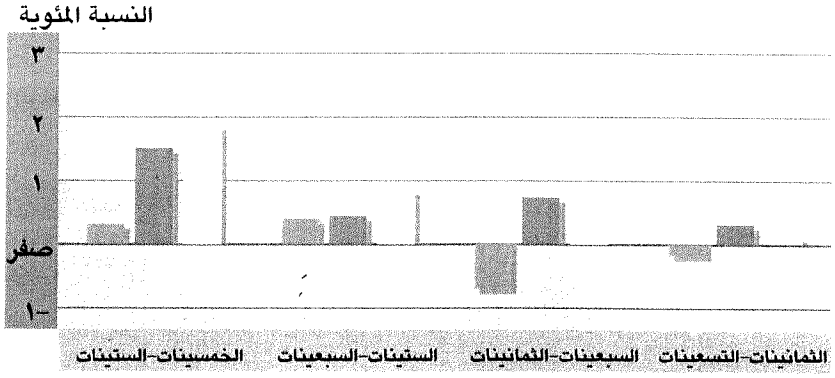

المساحة المزروعة
الغلة
الانتاج

البلدان النامية

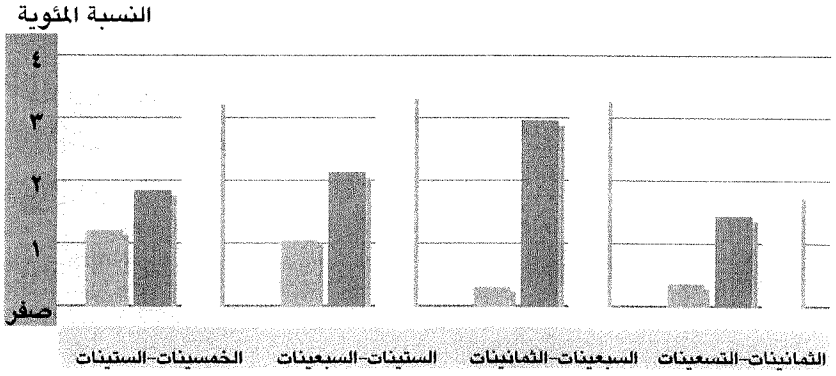

المساحة المزروعة
الغلة
الانتاج

مجموع البقول

البلدان المتقدمة

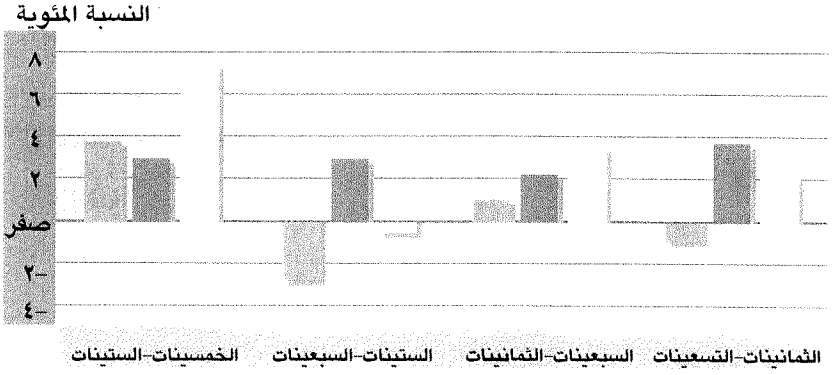

المساحة المزروعة
الغلة
الانتاج

البلدان النامية

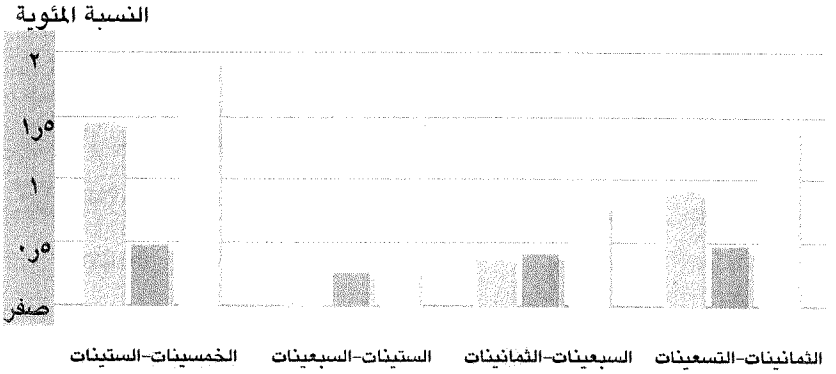

المساحة المزروعة
الغلة
الانتاج

الشكل رقم ٢٦ *(تتمة)*

متوسط معدلات النمو السنوى فى انتاج عدد مختار من المحاصيل

فول الصويا

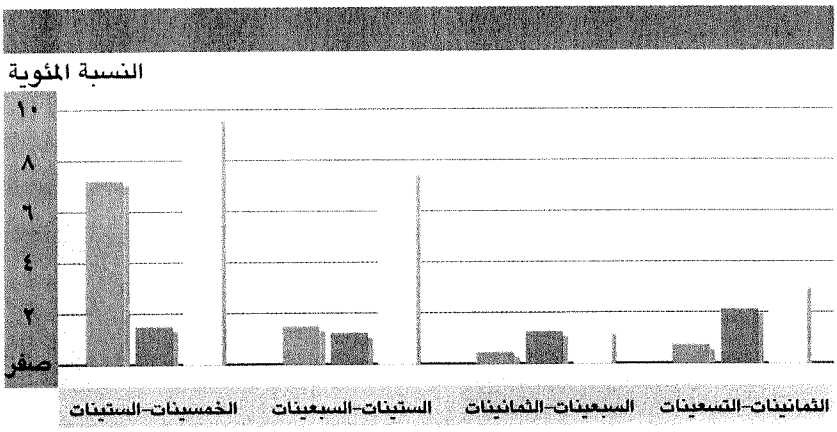

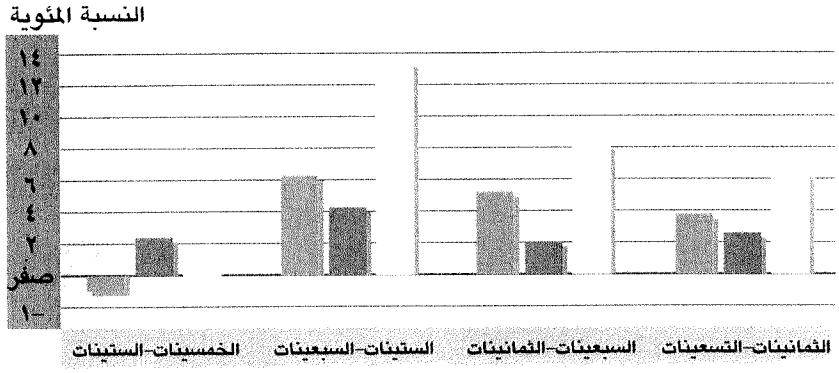

الجذور والدرنات

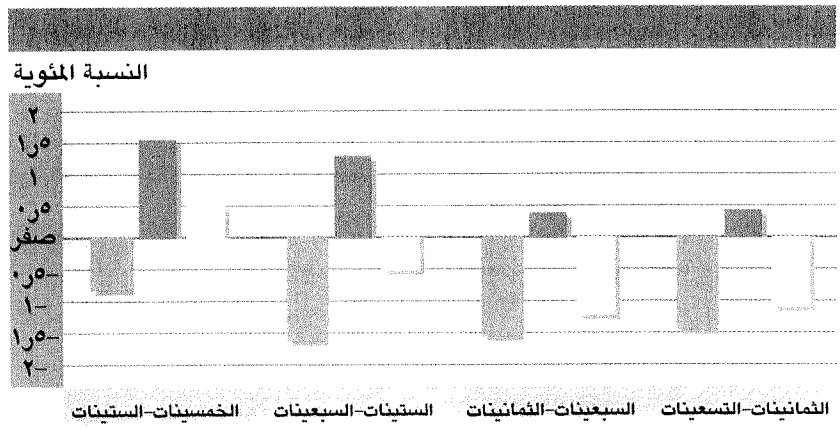

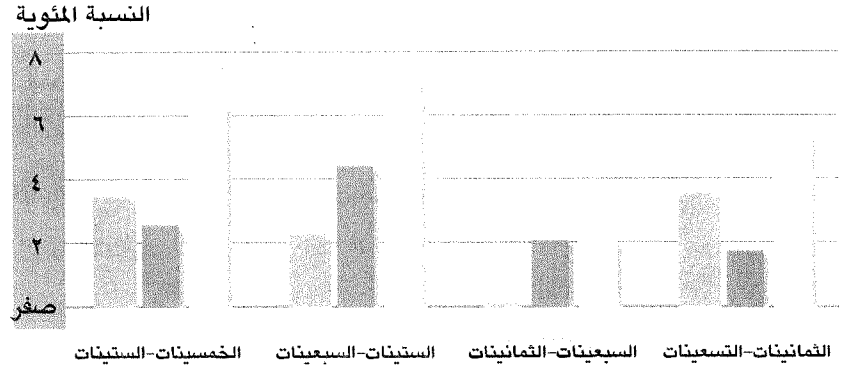

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

والستينات، أما في السبعينات فقد أدت زيادة إنتاج الحبوب الى استبعاد مجموعة البقول فعلياً. وقد بلغت الزيادة فى إنتاج البقول ذروتها في السنوات الأخيرة، ولكن التحسن في مجال الغلة جاء بطيئاً.

- زاد إنتاج فول الصويا بسرعة فائقة في البلدان المتقدمة خلال العقود الثلاثة من نصف القرن ، وذلك نتيجة التوسع في المساحة في المقام الأول. وكان النمو سريعاً كذلك في البلدان النامية منذ منتصف الستينات. واتسم النمو في الغلة بالسرعة في الستينات والسبعينات بوجه خاص.
- اتسم نمو إنتاج الجذور والدرنات بالسلبية في البلدان المتقدمة منذ الخمسينات. وكانت معدلات نمو الإنتاج والغلة مرتفعة في البلدان النامية في السبعينات، ثم انخفضت هذه المعدلات بعد ذلك.

الدراسات المتصلة بنسبة العائدات إلى الاستثمار في الإنتاجية الزراعية

يوجد ثمة منهج بديل لتحديد مصدر إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية. ويتمثل هذا المنهج في قياس إسهام الاستثمارات في زيادة الإنتاج. وقد طبق في ذلك نوعان من الطرق: طرق تقييم المشروعات والطرق الإحصائية.

طرق تقييم المشروعات : يحاول هذا الأسلوب قياس «الفوائد» بصفتها زيادة يمكن عزوها إلى الاستثمار في برامج البحوث الزراعية وبرامج الإرشاد الزراعي وبرامج تعليم المزارعين، وفي البنية الأساسية. وقد أعد عدد من الدراسات التي حاولت قياس المنافع التى ترجع إلى برامج البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، باستخدام طرق تقييم المشروعات التي تتيح تحديد معدل العائد الداخلي للمشروع ، ضمن جملة مؤشرات أخرى. ويتمثل معدل العائد الداخلي في كونه معدل الخصم الذي تتساوى من أجله القيمة الحالية[٨] للمنافع مع القيمة الحالية للتكاليف. ويمكن تفسيره بأنه معدل العائد أو معدل الفائدة التى تحققها الاستثمارات في برنامج يتم تقييمه على فترة زمنية طويلة.

الدراسات الإحصائية لعائد الاستثمار: يستند الشكل الثانى لعائد الاستثمار في الزراعة والإرشاد الزراعي إلى تقديرات إحصائية للمعاملات في دراسات افضاض كل عامل من انتاجية عوامل الإنتاج الجزئية وإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، (انظر الإطار رقم ٢٣ للوقوف على التفاصيل التقنية). وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه الدراسات في التحديد الإحصائي لاسهامات عوامل الإنتاج الجزئية وعوامل الإنتاج الكلية في زيادة الانتاجية، على أساس متغيرات تستند إلى الاستثمارات. وتؤثر برامج البحوث بصورة نموذجية على الإنتاجية بعد فترة تأخير زمني من

وقت الإنفاق إلى وقت الاكتشاف ومن وقت الاكتشاف إلى وقت النشر كذلك. وقدرت الدراسات فترة التأخير الزمني هذه بما يتراوح بين خمس وعشر سنوات منذ الانفاق وحتى التأثير الكامل على الانتاجية. ويمكن لدراسات افضاض كل عامل أن تحسب بالتالي التدفق التقديري للمنافع المرتبطة بوحدة استثمارية في فترة معينة (أو خلال عدة فترات). ومن شأن هذا أن يمكن المحلل من حساب معدل عائد داخلي طفيف للاستثمار، يمكن تفسيره على انه عائد استثمار القطاع العام في برنامج تقاس المنافع فيه بصفتها مجموع المنافع للمنتجين والمستهلكين.

نتائج دراسات عائد الاستثمار (طرق تقييم المشروعات والطرق الإحصائية): يوجز الجدول رقم ١٦[٩] ، معدلات العائد الداخلي المستقاة من دراسات عائد الاستثمار في الإرشاد والبحوث باستخدام طرق تقييم المشروعات والطرق الإحصائية. وبينما استعملت معظم الدراسات المعنية بالإرشاد الطرق الإحصائية، استعملت الدراسات المعنية بالبحوث التطبيقية كلتا الطريقتين. ويعرض الجدول توزيع معدلات العائد الداخلي فى عدد من فئات الدراسات. وتتسم كل فئة بسمتين مميزتين، أولاهما

الجدول رقم ١٦

موجز تقديرات معدلات العائد الداخلي

	عدد المعدلات المبلغ عنها	النسبة المئوية للتوزيع					المتوسط التقريبي لمعدل العائد الداخلي
		٠-٢٠	٢١-٤٠	٤١-٦٠	٦١-٨٠	٨١-١٠٠	١٠٠+
الإرشاد	٨١	٠ر٢٦	٠ر٢٣	٠ر١٦	٠ر٠٣	٠ر١٩	٠ر١٣	٤١
حسب الاقليم:								
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٩	٠ر١١	٠ر٣١	٠ر١٦	صفر	٠ر١١	٠ر١٦	٥٠
آسيا	٢١	٠ر٢٤	٠ر١٩	٠ر١٩	٠ر١٤	٠ر٠٩	٠ر١٤	٤٧
أمريكا اللاتينية	٢٣	٠ر١٣	٠ر٢٦	٠ر٣٤	٠ر٠٨	٠ر٠٨	٠ر٠٩	٤٦
أفريقيا	١٠	٠ر٤٠	٠ر٣٠	٠ر٢٠	٠ر١٠	صفر	صفر	٢٧
البحوث التطبيقية	٣٧٥	٠ر١٨	٠ر٢٣	٠ر٢٠	٠ر١٤	٠ر٠٨	٠ر١٦	٤٩
حسب الاقليم:								
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٤٦	٠ر١٥	٠ر٣٥	٠ر٢١	٠ر١٠	٠ر٠٧	٠ر١١	٤٠
آسيا	١٢٠	٠ر٠٨	٠ر١٨	٠ر٢١	٠ر١٥	٠ر١١	٠ر٢٦	٦٧
أمريكا اللاتينية	٨٠	٠ر١٥	٠ر٢٩	٠ر٢٩	٠ر١٥	٠ر٠٧	٠ر٠٦	٤٧
أفريقيا	٤٤	٠ر٢٧	٠ر٢٧	٠ر١٨	٠ر١١	٠ر١١	٠ر٠٥	٣٧
العلم المهد للابتكار	١٢	صفر	٠ر١٧	٠ر٣٣	٠ر١٧	٠ر١٧	٠ر١٧	٦٠
البحث والتطوير لدى القطاع الخاص	١١	٠ر١٨	٠ر٠٩	٠ر٤٥	٠ر٠٩	٠ر١٨	صفر	٥٠
البحوث السابقة	٨٧	٠ر٣٢	٠ر٣٤	٠ر٢١	٠ر٠٦	٠ر٠١	٠ر٠٦	٤٢

الإطار رقم ٢٣

طرق الافضاض الإحصائية لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية وعوامل الإنتاج الجزئية

تتطلب طرق الافضاض الإحصائية تحديد متغيرات للإقليم وللفترة الزمنية للنماذج العامة التالية:

$$G_{TFP} = a + b_1Res + b_2Ext + b_3Sch + b_4Inf$$

حيث :

G_{TFP}: زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (عندما تستخدم عوامل الانتاج الجزئية يتعين استخدام مدخلات الأسعار كمتغير مستقل).

Res: خدمات البحوث؛ Ext: الخدمات الإرشادية؛ Sch : الخدمات التعليمية؛ Inf : خدمات البنية الأساسية.

وتمكن الطريقة المحلل من التحديد الإحصائي لإسهامات عوامل الإنتاج الكلية في الإنتاجية على أساس متغيرات تستند إلى الاستثمارات. وقد أعد كل متغير من المتغيرات التفسيرية ليبرز الخدمات التى توفرها عوامل الإنتاج الكلية لوحدة الملاحظة. وتوجد ثمة أبعاد زمنية ومكانية لهذه الخدمات لا بد من تقديرها وإدراجها في التصميم الإحصائي.

وعلى سبيل المثال، سوف تستند برامج البحوث المعدة لخدمة اقليم ما خلال فترة زمنية (من ز إلى ز +١) على الاستثمارات الموظفة قبل الفترة ز، إذ أن برامج البحوث تؤثر بصورة نموذجية على الإنتاجية بفترة تأخير زمني من وقت الإنفاق إلى وقت الاكتشاف ومن وقت الاكتشاف إلى وقت النشر كذلك. وقدرت الدراسات فترة التأخير الزمني هذه بما يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات حتى التأثير الكامل في الإنتاجية. وقد حددت ، تبعاً لذلك ، متغيرات خدمة البحوث على شكل تراكمات مرجحة زمنياً للاستثمار السابق.

ولا بد كذلك من مراعاة الأبعاد المكانية، لأنه يمكن لإقليم ما أن يستفيد من نتائج بحوث المحطات الأخرى وشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى نتائج بحوث المحطة القائمة فيه. ويتطلب هذا تقدير الكميات المتسربة (ولو أن بعض الدراسات قد قدرتها بالفعل).

ويمكن لدراسات الافضاض أن تحسب، بواسطة الترجحات المكانية والزمانية، وتقديرات b_1b_2 وما إلى ذلك، المنافع التقديرية للوحدة الاستثمارية في فترة معينة أو في عدة فترات. ومن شأن هذا أن يمكن المحلل من حساب معدل عائد داخلي طفيف للاستثمار.

ويمكن كذلك استعمال تقديرات b_1b_2 وما إليها المترافقة بالتغيرات الحاصلة في متغيرات البحوث والإرشاد وما إليها، بارجاع قدر من زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية إلى كل نوع من الاستثمارات (انظر الجدول رقم ١٧ المنشور على الصفحة رقم ٢٧١).

ولا بد من ملاحظة أن مقادير نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية تحتاج لأن تقاس بصورة متساوقة فيما يتعلق بمعالجة نوعية العامل. ومن غير الملائم خلط التقديرات الخام لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية مع تقديرات مواءمة النوعية.

ارتفاع معدلات العائد الداخلي، حيث أن ٧٤ في المائة من معدلات العائد الداخلي للاستثمار في الإرشاد و ٨٢ في المائة من معدلات هذا العائد في البحوث، تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. أما السمة الثانية فهي اتساع نطاق التقديرات.

ونظراً لاتساع نطاق معدلات العائد الداخلي في كل فئة، يبدو من الصعب استخلاص استنتاجات مؤكدة بشأن الاختلافات في المعدلات بين الفئات. غير أنه يلاحظ أن الفئات التي تستأثر بأعلى النسب هي العلم الممهد للابتكار ، والبحث والتطوير لدى القطاع الخاص ، وبحوث الأرز ، وبحوث الفاكهة والخضر. وتستأثر الدراسات المتصلة بالبحوث بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة (٥٩ في المائة)، وهي تربو بشكل طفيف على النسبة في الدراسات المتصلة بالإرشاد (٥١ في المائة).

وتتفاوت التوزيعات الاقليمية، حيث تفوق النسب الدنيا فى دراسات البحوث والإرشاد في افريقيا ما هو سائد فى الأقاليم الأخرى بنسبة ٤٠ في المائة. أما معدلات العائد الداخلي للبحوث الآسيوية فهي مرتفعة بدرجة كبيرة.

عائدات استثمارات القطاع العام فى مجالات البحوث والارشاد الزراعى شديدة الارتفاع.

ولا يبدو أن معدلات العائد الداخلي المبلغ عنها تشتمل على اتجاه زمني. وتظهر الدراسات المتصلة بالفترات الأخيرة معدلات للعائد الداخلي مماثلة لتلك التي تضمنتها دراسات الفترات الأولى[١٠]، مما يشير الى أن برامج كل من البحوث والإرشاد ذات عائد استثمارى مرتفع بالنسبة لدافعي الضرائب.

وقد أجريت دراسات مقارنة كثيرة بين الأصناف المحسنة والحديثة والأصناف التقليدية (انظر الإطار رقم ٢٤). فقد ساهم مربو النبات والحيوان في زيادة الإنتاجية باستنباط أصناف زراعية، وسلالات حيوانية، (وحيوانات مختلفة) أكثر إنتاجية وأقل عرضة للأضرار الناجمة عن الآفات والكائنات المسببة للأمراض (انظر الإطار رقم ٢٥).

حساب الإسهامات في زيادة الإنتاجية : يمكن استخدام الدراسات الإحصائية، الوارد موجز لها في الجدول رقم ١٦، لتفسير الزيادة فى إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية أو الجزئية. ويتمتع كل متغير (بحوث، وإرشاد، وغير ذلك) في نموذج إحصائي، بمعامل تقديري (أو بمعاملات عدة). وتبين هذه المعاملات مقدار ارتباط النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية أو الجزئية بالتغيرات التى تطرأ على المتغير نفسه. وبالتالي، يمكن حساب المساهمة في الزيادة الناجمة عن كل مصدر خلال فترة معينة

ويعرض الجدول رقم ١٧ حسابات للزيادة تستند إلى دراسات للولايات المتحدة والهند والبرازيل. وبالنسبة للهند تم قياس إسهامات الأصناف وفيرة الغلات، حيث شكلت هذه الأصناف مصدراً للزيادة في السبعينات. وتجدر ملاحظة أن هذا الهيكل الحسابي يحدد مصادر عديدة لزيادة انتاجية عوامل الإنتاج الكلية، وهي تشمل برامج البحوث، والإرشاد، والتعليم وعمليات تنمية الأسواق. ولا بد من ملاحظة أن هذا الحساب لا يشير إلى وجود أي مصدر للزيادة مستقل عن المصادر الأخرى، إذ أن المصادر يكمل بعضها البعض في الواقع.

القرائن العملية لدور رأس المال التكنولوجي

لقد جرى تحديد الفجوات الإنتاجية في الشكل رقم ٢٢ المنشور على الصفحة رقم ٢٥٥، من منظور مفهوم رأس المال التكنولوجي بفئاته. ويوفر الإطار رقم ٢٦ المنشور على الصفحة رقم ٢٧٦، منهجيات عملية لتصنيف البلدان ضمن فئات مختلفة لرأس المال التكنولوجي استناداً إلى ثمانية مؤشرات لرأس المال. وقد أمكن استعمال طريقة التصنيف هذه لإدراج ٨٩ بلداً نامياً في فئة من فئات رأس المال التكنولوجي الأربعة، ضمن واحدة من الفترات المختلفة (١٩٦١-١٩٧٦ و ١٩٧١-١٩٨٦ و١٩٨١-١٩٩٦). وقد أنجزت معظم البلدان تحسناً من منظور فئة رأس المال التكنولوجي خلال الفترات الثلاث كما هو مبين في الإطار رقم ٢٧ المنشور على الصفحة رقم ٢٧٧، حيث جرى تحديد البلدان من منظور رأسمالها التكنولوجي في كل فترة.

ويعرض الشكل رقم ٢٧ توزيع معدلات زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية وفق تغير فئات رأس المال التكنولوجي. ويؤخذ في الاعتبار أولاً أن ٢١ بلداً لم تتجاوز الفئة الثانية لرأس المال التكنولوجي (أي ١١٢

الجدول رقم ١٧

حساب زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية

	الزراعة في الولايات المتحدة (١٩٥٠-١٩٨٢)		الزراعة فى البرازيل (١٩٧٠-١٩٨٥)			الزراعة فى الهند ١٩٥٦-٦٥ ١٩٦٦-٧٦ ١٩٧٧-٨٩		
	المحاصيل	الإنتاج الحيواني	المحاصيل	الإنتاج الحيواني	المجموع الإجمالي	المحاصيل	المحاصيل	المحاصيل
الزيادة السنوية لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية	**٠ر٦٣**	**٠ر٥١**	**١ر١١**	**٠ر٩**	**١ر٠٠**	**١ر٢٧**	**١ر٤٩**	**١ر١٤**
النسبة من:								
- بحوث القطاع العام	٠ر٣٦	٠ر٠٩	٠ر٢٣	٠ر٥٥	٠ر٣٠	٠ر٢٢	٠ر٣٨	٠ر٤٥
(الأصناف وفيرة الغلات)	...	...	...	...	...	صفر	٠ر٢٠	٠ر٠٤
- البحث والتطوير في المجال الصناعي	٠ر٢٤	٠ر٥٤	٠ر١٧	صفر	٠ر٣١	٠ر٠٧	٠ر١٨	٠ر٠٧
- الإرشاد الزراعي	٠ر٢٥	٠ر١٧	٠ر٠٧	٠ر٠٥	٠ر٠٢	٠ر٦٦	٠ر١٦	٠ر٤٣
- تعليم المزارعين	-	٠ر٠٨	...	...	...	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠١
- البرامج الحكومية	٠ر٠٢	٠ر٠٦	...	...	...			
- الأسواق	...	...	...	...	...	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٥
- عوامل أخرى	٠ر٣٠	٠ر١٣	٠ر٤٥	٠ر٤٠	٠ر٣٧	صفر	٠ر١٩	صفر

المصدر: United States data: W.E. Huffman and R.E. Evenson. 1993. Science for agriculture, p. 212, Table 7.10. Ames, Iowa, USA, Iowa University; Brazil data : A.F.D. Avila and R.E. Evenson. 1998. Total return productivity growth in Brazilian agriculture and the role of Brazilian agricultural research. Economia Applicada, Table 13; India: data: R.E. Evenson, C.E. Proy and M.W. Rosegrant. 1999. Agricultural productivity growth in India. IFPRI Report No. 109. Washington, DC, IFPRI.

الإطار رقم ٢٤

الإنتاجية وتحسين الأصناف

لقد ربطت «الثورة الخضراء»، التي روجت لها وسائل الإعلام في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، المكتسبات في الإنتاجية بارتفاع «الغلة» أو بالأصناف المحصولية «الحديثة» من القمح والأرز. ولا يوجد خلاف حول أهمية الأصناف المحسنة، وأنها تشكل قوة حفازة في مجال تحسين الإنتاجية. إلا أن الصور التي قدمتها الصحافة الشعبية لا تخلو من التضليل في جوانب كثيرة، إذ أنها خلفت الإنطباع بأن الثورة الخضراء قد قامت نتيجة بصيرة نفاذة استثنائية لمجموعة صغيرة من العلماء في المراكز الدولية للبحوث الزراعية، وبأن الأصناف الحديثة المنتجة تنحصر، في نهاية المطاف، في أصناف الأرز والقمح التي استحدثت في أواخر الستينات، وجرى نشرها في السبعينات.

والحقيقة هي أنه كان يوجد الكثير من برامج التربية المعنية بعدد من المحاصيل فى البلدان النامية، قبل إنشاء المراكز الدولية للبحوث الزراعية. وقد استحدثت هذه البرامج عدة أصناف من الأرز والقمح للمناطق ذات المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي في البلدان النامية. ففي مجال تربية الأرز، على سبيل المثال، أمكن فى الستينات إدخال الخصائص الوراثية لـ Japonica (أرز المناطق المعتدلة) في أرز Indica (أرز المناطق الاستوائية). كما تم احراز تقدم في إدخال المادة الوراثية لقمح المنطقة المعتدلة في أصناف زراعية من قمح المنطقة دون الاستوائية في المكسيك ، (بواسطة برامج مؤسسة روكفللر، سلف المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح).

وقد وجهت المراكز الدولية للبحوث الزراعية الاهتمام المباشر والمركز إلى تحديات تربية النبات في ظروف المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، ويسرت تبادل الموارد الوراثية والسلالات المتقدمة المستعملة للاستنباط في برامج التربية لدى الإدارات القطرية للبحوث الزراعية. وقد تحسنت إمكانات الحصول على الموارد الوراثية عبر إنشاء بنوك الجينات لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، وشبكات المشاتل الدولية. وقد كملت برامج المراكز الدولية للبحوث الزراعية برامج التربية لدى الإدارات القطرية لهذه البحوث، وحفزت على توسيعها.

وتظهر الدراسات الأخيرة، المعنية بإنتاج الأصناف وإطلاقها، أن معدلات استنباط الأصناف الجديدة ازدادت خلال الستينات والسبعينات في محاصيل كثيرة، وأن هذا المعدل قد حافظ غلى مستواه حتى الوقت الحاضر. ففي مجال الأرز، على سبيل المثال، تم حتى الآن اطلاق أكثر من ٢٠٠٠ صنف حديث من الأرز في أكثر من ١٠٠ برنامج لتربية الأرز. وقد مكنت الميزات الجديدة (مقاومة الأمراض، والقدرة على تحمل الجفاف، وما إليهما) من انتاج أصناف وفيرة الغلات فى بيئات إنتاجية جديدة، مع الزمن.

ويستند الكثير من الدراسات، التي تناولت موضوع عائدات البحوث، إلى نموذج المساهمة التي توفرها الأصناف المحصولية المحسنة. ويبدو أن استنباط أصناف محصولية محسنة يشكل أساس الانتقال من المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي إلى المستوى الثالث. وقد خلصت دراسة حديثة في مجال بحوث الأرز، إلى أن ما يتراوح بين نصف وثلثي الانجازات التى تحققت فى الإنتاجية بفضل برامج بحوث الأرز، إنما يعزى إلى التحسينات الوراثية.

وقد أجرت المجموعة الدولية للتقييم الزراعي (ذات الصلة بالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) دراسة حديثة عن التحسينات الوراثية المحصولية في البلدان النامية. وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- تكمل برامج تربية المحاصيل، في المراكز الدولية للبحوث الزراعية، البرامج المعنية بنفس الموضوع لدى النظم القطرية للبحوث الزراعية، عبر توفير سلالات وأصناف متقدمة استعملتها النظم القطرية للبحوث الزراعية كمواد للاستنباط.
- ارتفع معدل استنباط أصناف محصولية جديدة في مجالات القمح والأرز والبطاطس منذ الستينات وحتى الثمانينات، واستمر هذا المعدل في التسعينات. وقد واصل معدل استنباط الأصناف الجديدة من المحاصيل الأخرى لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، ارتفاعه خلال التسعينات.
- لقد حفز التكامل بين برامج التربية لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، والبرامج المشابهة لدى الإدارات القطرية للبحوث الزراعية، على ارتفاع مستويات الاستثمار في برامج التربية لدى الإدارات القطرية.
- ظلت التأثيرات مرتفعة على انتاجية الأصناف المحصولية الجديدة ، بعد أن حلت الأصناف المحسنة والمطلقة حديثا محل الأصناف المحسنة من قبل. وقد لوحظت معدلات مختلفة لاطلاق المحاصيل المحسنة في مناطق مختلفة وفي مجال محاصيل مختلفة. وتوجد مناطق تعوزها الأحوال المناخية الملائمة والتربة الجيدة، مما ينعدم معه أى أثر للأصناف المحصولية المحسنة، أو أن هذا الأثر يتسم بالضعف. ويلعب هذا العامل دوراً في عدم انتظام حدوث التغير في الانتاجية.
- حقق الاستثمار فى برامج تربية النبات عائدات مرتفعة للغاية .

الإطار رقم ٢٥

الإنتاجية والموارد الوراثية

كان مربو النباتات، قبل اكتشاف الطرق الحديثة للتكنولوجيا الحيوية، التي مكنت من نقل المادة الوراثية من نوع إلى نوع آخر، مضطرين الى السعي بحثاً عن تركيبات وراثية أفضل داخل نطاق الأنواع المزروعة والأنواع الحيوانية. ومعظم هذه الأنواع، الغنية من منظور التنوع، متاح للمربين. ويأخذ هذا التنوع شكل «الأصناف الأصلية» في المحاصيل «وسلالات» الحيوانات. وقد استحدث المزارعون هذا التنوع خلال القرون الماضية، باختيارهم أنواعا جديدة تلائم الأحوال الجديدة في مواقع جديدة ينتشر فيها السكان. ويتسم هذا الميراث من التنوع البيولوجي الذي خلفه المزارعون، بالإضافة إلى الأصناف الطفرية النباتية والحيوانية، والأصناف البرية أو العشبية سريعة الانتشار، بأهمية كبيرة للمربين الحاليين. ويمكن ان يعزى الكثير من الزيادات في الانتاجية الزراعية إلى التحسينات الوراثية.

وقد استنبطت من هذه الموارد الوراثية مجموعات جينية خارج مواقعها الطبيعية، وتوجد في بنوك الجينات كل الأنواع المحصولية الرئيسية. وتحتوي هذه المجموعات على نسبة عالية من المواد التي يمكن الاستفادة منها، وتبادلها.

وقد أعدت حتى الآن عدة دراسات عن قيمة الموارد الوراثية ، يتعلق معظمها بالأرز[1]. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن الموارد الوراثية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية ، وأنه توجد مبررات كثيرة للمثابرة على جمعها وتقييمها والتمهيد لتربيتها (لتحديد قيمة الاستنباط لديها). وقد خلصت هذه الدراسات كذلك إلى أن قيمة الموارد الوراثية التقليدية سوف تتعزز مع توجه التربية نحو عهد التكنولوجيا الحيوية.

(١) R.E. evenson and D. Gollin. 1997. Genetic resources. international organizations and improvement in rice varieties. Economic Development and Cultural Change, 45: 471-500.

و ٢٢٢). وقد ورثت هذه البلدان بالفعل رأس مال تكنولوجي قليل (المستوى الأول) أو ضعيف (المستوى الثانى)، وحققت تحسناً قليلاً خلال الفترة ١٩٦١-١٩٩٦ . وتضم هذه البلدان ١٧ بلدا فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولا تشمل عينة البلدان العديد من البلدان التى بقيت عند الفئة الأولى من الرأسمال التكنولوجى خلال الفترة، وخاصة الصومال والكونغو واثيوبيا. وكان التباين فى عوامل الانتاج الكلية لهذه الفئة مرتفعا، مع تحقيق سبعة من البلدان مستويات سلبية، وربما يرجع ذلك الى استنزاف التربة أو لمشاكل متصلة بعدم الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك النزاعات الأهلية. وقدرة العديد من هذه البلدان محدودة في مجال تقديم الخدمات الأساسية للسكان، كما انها تفتقر إلى التصنيع. وتتمتع خمسة بلدان

في المجموعة بمعدلات تتجاوز ١ في المائة لنمو انتاجية عوامل الإنتاج الكلية. ولكن المعدل المتوسط للمجموعة لم يبلغ سوى ٢ر٠ في المائة. ولذلك يمكن النظر الى هذه البلدان على انها لا تزال تخضع للشروط التى وضعها مالتوس.

وتعرض اللوحة الثانية من الشكل رقم ٢٧ معدلات نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية لدى ٢٤ بلداً انتقلت من الفئة الثانية لرأس المال التكنولوجي في الفترة الأولى إلى الفئة الثالثة في الفترة الثانية أو الثالثة (يقع ١٤ بلداً من هذه البلدان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ويبلغ معدل نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية لدى مجموعة البلدان هذه ٦ر٠ في المائة. وقد حققت ١٨ بلداً من البلدان الأربعة والعشرين زيادة إيجابية في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، منها ثلاثة بلدان تراوح معدل النمو فيها بين ١ و ٢ في المائة. وبالتالي يحقق البلد المتوسط في هذه المجموعة نمواً كافياً تقريباً في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، يحول دون هبوط نصيب الفرد من الإنتاج، ولا يحقق سوى عدد ضئيل من هذه البلدان معدلات جيدة للنمو الاقتصادي.

وكانت المجموعة الثالثة، التي تضم ٢٩ بلداً، في الفئة الثالثة خلال الفترتين الأولى والثانية. وقد انتقل ١٢ بلداً منها إلى الفئة الرابعة فى الفترة الثالثة. وبلغ متوسط نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية لهذه المجموعة ٣٥ر١ في المائة، وهو معدل جيد. ولا يظهر نمو سلبي في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية إلا في بلد واحد. وقد تجاوز معدل النمو السنوي لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ٢ في المائة في تسعة من هذه البلدان.

وتتضمن المجموعة الرابعة ١٤ بلداً، بينها بلدان ورثت المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي ، أو انتقلت للمستوى الرابع في الفترة الثانية. وتشمل هذه البلدان الصين والهند والبرازيل. وقد كان أداء هذه المجموعة جيداً للغاية حيث بلغ معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية لديها ٣ر٢ في المائة ، بل انه تجاوز ٣ في المائة في ٤ بلدان. وتملك مجموعة البلدان هذه قدرات للبحث والتطوير في مجال الصناعة.

ونظرا لأن هذه القياسات لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية قياسات تفتقر إلى الصقل، وأن فئات رأس المال التكنولوجي اعتباطية بعض الشيء ، فإن الترابط بين إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ورأس المال التكنولوجي يبرز قضية هامة [١١] مؤداها، بكل بساطة ، أن بلدان المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي تحقق نمواً صغيراً في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، أو لا تحقق أي نمو. وتحقق بلدان المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي نمواً متواضعاً ، مع وجود مؤسسات حكومية أساسية وبعض القدرات في مجال البحوث الزراعية. وتستطيع البلدان المتمتعة بقدرات المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي أن تحقق معدلات مرتفعة لنمو إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية. وتتمتع هذه البلدان بنظم مهمة للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي. وتستطيع البلدان المتمتعة بقدرات المستوى الرابع أن تحقق نمواً فائقاً في الزراعة. ونظراً لأن المستوى الرابع لرأس

الإطار رقم ٢٦

الرقم الدليلى لرأس المال التكنولوجي

صنفت البلدان النامية بإدراجها في فئات رأس المال التكنولوجي في فترات ثلاث مختلفة (١٩٦١- ١٩٦٧ و ١٩٧١ - ١٩٨٦ و ١٩٨١-١٩٩٦). وقد حددت أربع فئات استناداً إلى ٨ مؤشرات كما هو مبين أدناه. وقد أخذت بيانات المؤشرات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية لدى البنك الدولي. وتضمن معايير الإدراج تصنيفاً وحيداً استناداً إلى رأس المال التكنولوجي في كل فترة. وقد حققت معظم البلدان تحسينات في رأس المال التكنولوجي خلال العقود الأخيرة (انظر الإطار رقم ٢٧).

المؤشرات[١]	المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي	المستوى الثانى لرأس المال التكنولوجي	المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي	المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي
انتشار الأمية بين البالغين	= ٥٠٪	أقل من ٥٠٪	أقل من ٥٠٪	أقل من ٣٥٪
نسبة قوة العمل في الصناعة	أقل من ١٠٪	أقل من ١٥٪	أكثر من ١٥٪	أكثر من ١٥٪
الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي	قليل أو لايوجد	أقل من ٥ر٠٪	= ٥ر٠٪	= ٢٥ر٠٪ أو أكثر
البحث والتطوير في شركات التصنيع/ القيمة المضافة للتصنيع	لايوجد	لايوجد	أقل من ٢٥ر٠٪	= ٢٥ر٠٪
رسوم الامتياز ورسوم التراخيص المدفوعة	لاتوجد	لاتوجد	طفيفة	جوهرية
رسوم الامتياز ورسوم التراخيص المحصلة	لا توجد	لا توجد	لاتوجد	طفيفة
كثافة الاستثمار في البحوث الزراعية	منخفضة، أقل من ٢٥ر٠٪ من الانتاج الزراعى	معتدلة، ٢٥ر٠-٥ر٠٪ من الانتاج الزراعى	مرتفعة = ٢٥ر٠٪ من الانتاج الزراعى	مرتفعة = ٥ر٠٪ من الانتاج الزراعى
حقوق الملكية الفكرية	لاتوجد	لاتوجد	حماية ضعيفة	حماية معتدلة

(١) أخذت بيانات المؤشر من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية لدى البنك الدولى.

الإطار رقم ٢٧

القوى المحركة لتراكم رأس المال التكنولوجي

تمكنت معظم البلدان، خلال العقود الأخيرة، من تغيير مستوياتها من منظور رأس المال التكنولوجي، من خلال الاستثمارات والتنمية المؤسسية. وقد أدرجت البلدان المذكورة أدناه وفق تصنيفها من منظور رأس المال التكنولوجي في كل من الفترات الثلاث ١٩٦١ - ١٩٧٦ و ١٩٧٦ - ١٩٨٦ و ١٩٨٦-١٩٩٦ (على سبيل المثال، ١١٢ تعني المستوى الأول من رأس المال التكنولوجي في الفترتين الأوليين والمستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي في الفترة الثالثة).

ومعظم البلدان المدرجة ضمن الفئات ١١١ و ١١٢ و٢٢٢ حاليا كانت قد ورثت المستوى الأول من رأس المال التكنولوجي في الخمسينات. وفي ١٩٧٠ أو نحوها، تحسن تصنيف البلدان المدرجة في الفئة ٢٢٢ بحسب رأس المال التكنولوجي وانتقلت إلى المستوى الثاني ولكنها بقيت فيه منذ ذلك الوقت. ولم تستطع سوى قلة من البلدان إنجاز أكثر من درجة ارتقاء واحدة في سلم التصنيف بحسب رأس المال التكنولوجي على مدى فترة الأربعين عاما. وقد حقق أكثر من نصف هذه البلدان درجة ارتقاء واحدة.

تصنيفات البلدان في الفترات ١٩٦١-١٩٧٦ و ١٩٧٦-١٩٨٦ و ١٩٨٦-١٩٩٦

١١١	١١٢	٢٢٢	٢٢٣	٢٣٣	٣٣٣	٣٣٤	٣٤٤	٤٤٤
زائير	أنغولا	بوركينا فاسو	بنغلاديش	الجمهورية الدومينيكية	بربادوس	الجزائر	بهاما	الأرجنتين
الكونغو	بينان	كوت ديفوار	بوتسوانا	غابون	قبرص	بوليفيا	بيليز	البرازيل
أثيوبيا	بوروندى	غواتيمالا	الكاميرون	غانا	غوادالوب	اكوادور	شيلي	كوستاريكا
الصومال	كمبوديا	لاو	غيانا	كينيا	اندونيسيا	مصر	الصين	كوريا
	تشاد	ملاوى	مدغشقر	نيجيريا	ايران	السلفادور	كولومبيا	سنغافورة
	غامبيا	السودان	مالي	باراغواى	العراق	هندوراس	الهند	
	غينيا	توغو	منغوليا	بيرو	الأردن	جامايكا	ماليزيا	
	غينيا بيساو	اوغندا	ناميبيا	السنغال	ليبيا	العربية السعودية	المكسيك	
	هايتى		نيكاراغوا	سيراليون	مارتينيك	تونس	المغرب	
	موريتانيا		سوازيلندا	سرى لانكا	موريتانيا	تركيا	تايلند	
	موزامبيق		تنزانيا	سورينام	باكستان	أوروغواى		
	نيبال			فيتنام	بنما	زمبابوى		
	النيجر			زامبيا	الفلبين			
	رواندا				ريونيون			
	اليمن				سورية			
					ترينيداد وتوباغو			
					فنزويلا			

الشكل رقم ٢٧

توزيع عوامل الانتاجية الكلية بحسب مستويات راس المال التكنولوجى (عدد البلدان)

المستوى الأول - المستوى الثانى (١١٢ + ٢٢٢)

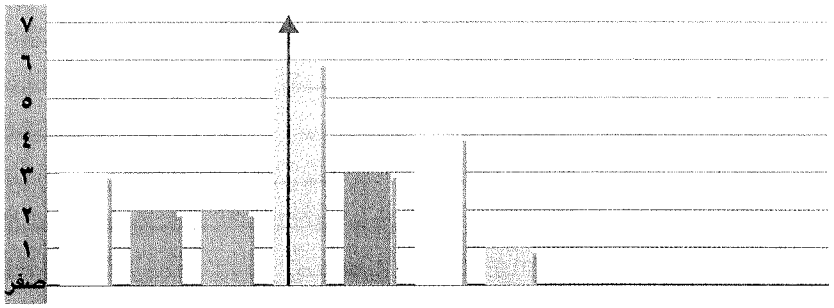

٢٢ر٠٪

المستوى الثانى - المستوى الثالث (٢٢٣ + ٢٣٣)

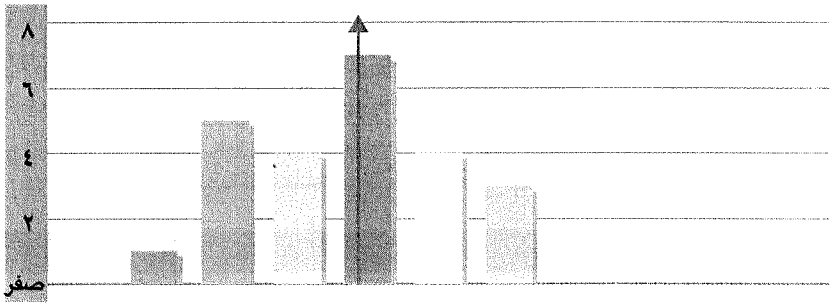

٦ر٠٪

المستوى الثالث - المستوى الرابع (٣٣٣ + ٣٣٤)

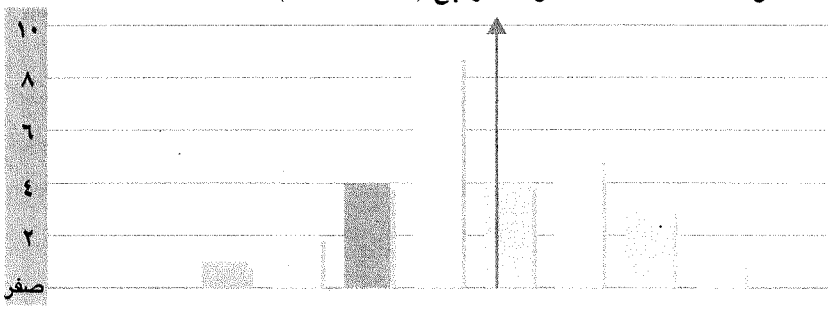

٥٣ر١٪

المستوى الرابع - المستوى الخامس (٣٤٤ + ٤٤٤)

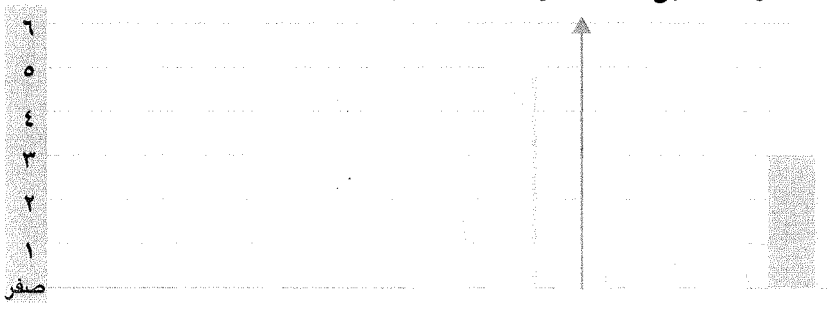

٢٩ر٢٪

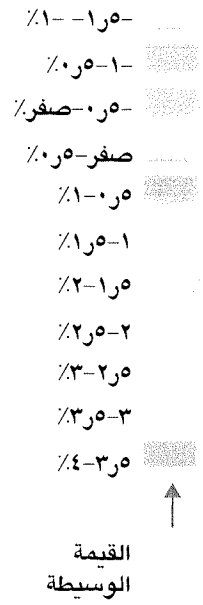

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، استنادا الى دراسة المؤلف

المال التكنولوجي يشمل قدرات في مجال البحث والتطوير في قطاع الامدادات الزراعية، فإن جزءاً من هذا النمو الفائق في إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية يأتى من نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الصناعي.

مسائل أخرى ذات صلة بتغير الإنتاجية الزراعية

التغيرات في الإنتاجية وتدهور الموارد

تسترعي حركة التنمية المستدامة في العقدين الماضيين الانتباه إلى إمكانية ان تكون الزيادات فى الإنتاجية في بلدان كثيرة قد تحققت على حساب تدهور الموارد. غير أنه يوجد ثمة اعتراف، أحياناً، بأن الارتقاء بالموارد إنما يتحقق كذلك عبر الاستثمار في عمليات الصرف والري أو من خلال الممارسات الزراعية (الدورة المحصولية، والتسميد، والدمل بالكلس).

وتجدر ملاحظة أن قياسات إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية الواردة في الجزء السابق تأخذ في الاعتبار مبدئياً التدهور الصافي أو التحسين الصافي لقاعدة الموارد. ومن الجدير بالتنويه ان البلدان التى تنخفض فيها معدلات نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية تتعرض للتدهور الصافى، وان البلدان التى ترتفع فيها معدلات نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية هى التى تشهد تحسنا صافيا. واذا كان الأمر كذلك فإن تدهور الموارد هو على صلة، بصورة عكسية، بالقدرة التكنولوجية وبنصيب الفرد من الدخل.

وتحدد النشرات، التي تتناول بالدراسة معدلات تدهور الموارد، مشاكل عديدة تشمل التملح ، وتعرية التربة، وعملية التكثيف.

وقد اتسمت مشكلات الاصابة بالملوحة بالحدة في بعض المواقع (مثل باكستان). وكان يمكن في بعض الحالات، وبواسطة تحسين الإدارة، تلافي هذه المشاكل. وفي حالات أخرى قد لا تكون الإدارة قد تمكنت من تلافي المشكلة ، وكان يقع عليها آنذاك العمل على التحكم بالري.

وتحدث تعرية التربة بصفة مستمرة، وتستفيد بعض المساحات من التعرية في حين تتضرر مساحات أخرى. وتؤدي بعض أنواع تعرية التربة إلى تخفيض الإنتاجية الطبيعية ، الأمر الذي لا يحدث في حالات أخرى. ومن الممكن مراقبة ظاهرة تعرية التربة وإدارتها كما حدث في بلدان كثيرة، وخاصة في البلدان التي تتمتع فيها الأسر بحقوق ملكية آمنة. (يقدم Crosson [١٢] دراسة مفيدة عن تعرية التربة وآثارها على الإنتاجية).

ويرى البعض أن التكثيف، أي استعمال الأسمدة ، والكيماويات الأخرى، والأصناف المحسنة لتحقيق غلة وفيرة، إنما يلحق الضرر بإنتاجية الأرض. ويوجد ثمة قلق من إمكانية أن تفضي الزراعة وفيرة الغلة في المناطق المدارية إلى آثار بيئية سلبية، لا تفضي إليها في المناطق المعتدلة. إلا أن التجربة في مجال الزراعة وفيرة الغلة في المناطق المعتدلة، تبين أن الإدارة الملائمة يمكنها أن تحسن التربة الطبيعية، حتى ولو كانت متردية. ويتطلب هذا توفير الاستثمارات، الا ان التربة في معظم المناطق

الاستوائية، وخاصة في افريقيا، لم تستفد من هذه الاستثمارات. وتتمتع غالبية التربة في افريقيا بإمكانات غير مستغلة، ويمكن تحسينها بواسطة الاستثمار.

التغيرات في الإنتاجية وتوزيع الدخل

يمكن توزيع الفائدة من زيادة الإنتاجية بطرق مختلفة فيما بين المنتجين والمستهلكين ، وعبر المواقع ، وفقا للظروف السائدة. وتؤدي الزيادات في الإنتاجية إلى انخفاض التكاليف، مما يفضي إلى زيادة الامدادات. وأسعار السوق الدولية هي التي تحدد الأسعار الداخلية في الاقتصاد الصغير المنفتح على التجارة الدولية، ولذا فان انخفاض تكاليف الإنتاج لا يؤدى الى هبوط الأسعار. وفى هذه الحالة لا يستفيد المستهلك من التغير في الإنتاجية، فى حين يجنى المنتجون الفوائد كلها. أما بالنسبة للاقتصاد المنغلق على التجارة الدولية (أو بالنسبة للسلع غير الصالحة للاتجار) فإن الأسعار تهبط عندما تؤدي الزيادات في الانتاجية إلى انخفاض التكاليف، الأمر الذي يحقق مكاسب للمستهلكين، فى حين ان المنتجين المختلفين يمكن ان يربحوا أو يخسروا تبعاً لهبوط متوسط التكاليف بأكثر أو بأقل من انخفاض الأسعار.

وقد يتفاوت انخفاض التكاليف بين المنتجين، ويختلف المزارعون عن بعضهم البعض فى أنماط اعتماد المستحدثات. وينعم أول المسارعين الى الاعتماد بانخفاض التكاليف ، قبل أن يتحقق ذلك للمتأخرين منهم. ويتباطأ انخفاض التكاليف لدى المزارعين الذين يجدون صعوبة في الحصول على القروض، أكثر منه لدى المزارعين الذين يتيسر لهم الحصول على هذه القروض. وتبدو هذه العوامل مهمة في البلدان النامية، غير ان لبرامج الإرشاد والبنية الأساسية دورا مخففا عليها.

وتمثل طبيعة التكنولوجيا الحيوية وتفاعلها مع التربة والأحوال المناخية أهم العوامل المؤثرة في انخفاض التكاليف في أى اقتصاد. فقد زرعت أولى أصناف الأرز الحديثة في عهد الثورة الخضراء على ٣٠ في المائة أو نحو ذلك من أراضي الأرز المروية والبعلية في الهند. وبالرغم من أن إنتاجها كان وفيراً في ظل بعض الظروف (التحكم الجيد بالمياه)، فقد انخفضت ميزتها أو انعدمت في ظل ظروف أخرى للتربة والمناخ والآفات والكائنات المسببة للمرض. وقد نتجت عن تربية عدة أجيال مقاومة للآفات الحشرية والأمراض، وأخرى تتحمل الاجهاد اللاإحيائي (مثل إجهاد الجفاف)، أصناف من الأرز تزرع على نحو ٩٠ في المائة من المساحة المروية والبعلية المعدة لزراعة الأرز في الهند. ولكن تكنولوجيا استنباط الأصناف وفيرة الغلات هذه، لا تزال غير متاحة لمزارعي المرتفعات والمياه العميقة، وللمزارعين الذين يعملون فى ظل ظروف غير مواتية لإنتاج الأرز.

وقد شكل موضوع ملاءمة البيئة، أو عدم ملاءمتها، للإنتاج عنصراً مهماً في معظم الاقتصادات النامية. وهو يخلق ظواهر من عدم المساواة الخطيرة وظروفاً تفيد فيها التكنولوجيا المحسنة كل المستهلكين وبعض المنتجين فقط، حيث انها تضر فعلاً بالمنتجين الذين لا يستطيعون

قد يفيد هبوط تكاليف الانتاج بفضل التكنولوجيا بعض المزارعين، غير أنه يضر بالذين لايستطيعون الحصول على هذه التكنولوجيا.

الحصول على التكنولوجيا منخفضة التكاليف لأسباب تتعلق بالموقع. وتتوافر أنواع من العلاج لهذا الوضع رغم أنها لا تحقق بالضرورة المساواة في الحصول على زيادات في الإنتاجية. ويتمثل أهم هذه الأنواع في انشاء شبكات للبحث والاختبار لخدمة كل الأقاليم. ويمكن لهذه الشبكات أن تحصل على الدعم من خدمات الإرشاد، والتعليم، والاستثمارات فى البنية الأساسية. وعلى برامج تربية النبات، كما هو الحال في مثال الهند ، أن تحقق تحسينات وراثية تناسب الظروف المحلية. ويتمثل علاج آخر في انتقال السكان، فقد خلصت دراسة حديثة، قام بها المعهد الدولي لبحوث الأرز [١٣] إلى أن قدرة اليد العاملة على الانتقال أتاحت الفرصة للعمال لتلافي الآثار البيئية غير المواتية على الأجور.

مصادر زيادة الإنتاجية

تظهر الدراسات الاقتصادية عن الزيادة فى الإنتاجية الزراعية تباينا كبيراً في أداء الإنتاجية عبر البلدان والفترات، الا انه توجد بالفعل أنماط لهذه الزيادة. وتتفق الدراسات التي تناولت التباين في الإنتاجية (والترابط بين إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ورأس المال التكنولوجى الذي سبق الحديث عنه) في أن رأس المال التكنولوجي يلعب دوراً حاسماً في تحديد أداء الإنتاجية. ويتجمع رأس المال التكنولوجي على فترات طويلة من الزمن. وتتفاوت البلدان النامية تفاوتاً كبيراً فيما بينها، تبعا لما ورثته من قدرات من عهود الاستعمار في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، فضلا عن استثماراتها فى القدرة المحسنة خلال النصف الثانى من القرن.

ويبدو من واقع نماذج التنمية الزراعية التي سبقت مناقشتها في هذا الفصل، أن تجربة بعض العقود السابقة تدعم التعميمات التالية:

يمكن اعتبار المنظور الذى وضعه مالتوس عن الموارد ساري المفعول فعلاً على مجموعة فرعية من البلدان النامية. فالاقتصادات التي لم تستثمر لتحقيق مستوى أدنى من رأس المال التكنولوجي لم تحقق سوى القليل من الزيادة في الإنتاجية، أو لم تحقق شيئاً منها على الاطلاق، وتعرضت لانخفاض الدخل الفردى، ما لم تكن لديها موارد وفيرة من الأراضى. ويبدو أن أيا من البلدان الواحد والعشرين التي فشلت في تجاوز المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي خلال نصف القرن الماضي، لم يحاول حل مشكلاته بالعلاج التقليدي الذى وضعه مالتوس، أي التحكم بعدد السكان. ولو كانت هذه البلدان قد لجأت إلى هذا العلاج دون أن تستثمر في مجال القدرة التكنولوجية لما تحقق الا القليل من الزيادة في الدخل. وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الكثافة السكانية يحفز على الاستثمار في رأس المال التكنولوجى.

وقد حاول بعض بلدان المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي تحقيق الزيادة في الإنتاجية بالتركيز على منظور أحسن الممارسات الذي ينادي بالاستثمار في الإرشاد الزراعي، باعتباره الاستراتيجية الرئيسية لرأس

المال التكنولوجي، غير انه لم يحقق سوى قدر محدود من النجاح. فعندما تكون مستويات البلدان متوسطة في مجال المعرفة والتعليم، فان استغلال الإرشاد (انظر الشكل رقم ٢٢ المنشور على الصفحة رقم ٢٥٥) في تحسين إنتاجية المزارعين باستعمال التكنولوجيا القائمة بفعالية أكبر لا يؤدى الا الى زيادة محدودة ولفترة زمنية محدودة.

إن منظور الابتكارات المتأقلمة هو الذي يمكن البلدان من تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية. ويعني هذا تكوين القدرة على البحث، كما يعني بناء القدرة البحثية. وقد تحققت معدلات عالية لزيادة الإنتاجية بفضل انشاء المراكز الدولية للبحوث الزراعية التي توفر الدعم لبرامج البحوث الزراعية القطرية في المستوى الثالث من رأس المال التكنولوجي. وتزداد كفاءة هذه البرامج عندما تكملها استثمارات مؤسسية في الأسواق والبنية الأساسية.

ومن ناحية أخرى ، لا تتحقق زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية إلا عندما تتحقق الزيادة فى انتاجية القطاع الصناعي. ويتحقق هذا في بلدان المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي. ويمكن عند تحققه أن تبدأ عملية الحد من الفقر على نطاق واسع. ولا يوجد سوى القليل من القرائن، أو لا توجد على الاطلاق، التى تشير الى امكانية القفز من المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي إلى المستوى الرابع. فالبلدان لاتستطيع ان تصل إلى المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي إلا بعد أن تكون قد أنجزت أولاً المستوى الثالث. ويشير ذلك الى أن القطاع الزراعي يشكل حافزاً مهماً للوصول إلى المستوى الرابع.

دروس مفيدة لصنع السياسات

لقد كان أداء إنتاج القطاع الزراعي وإنتاجيته في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أداء استثنائياً وغير متساو في آن واحد. فقد كان استثنائياً من حيث القدر الكبير من الزيادات التي تحققت في الإنتاج والإنتاجية. وقد اتسم بعدم التساوى لأن الزيادات في الإنتاج والإنتاجية قد تحققت بمعدلات متباينة في الأقاليم والبلدان المختلفة. وقد شكلت النوعية الاستثنائية لأداء الإنتاج في الاقتصاد المعاصر المنفتح نسبياً، والذى يكتسى طابع العولمة، عاملاً في انخفاض أسعار الأغذية. فالأسعار الحقيقية لمعظم الحبوب الغذائية، تمثل في الواقع في ١٩٩٩ نصف ما كانت عليه تقريباً في الخمسينات.

هبطت أسعار معظم الحبوب بالأرقام الحقيقية بنسبة تناهز ٥٠ في المائة خلال السنوات الخمسين الماضية.

أما بشأن الاستثمارات، فقد تفاوتت تجربة نصف القرن الماضي تفاوتاً كبيراً بخصوص الاستثمارات في إنتاج السلع العامة الأساسية من أجل الزراعة (البحوث والتعليم والإرشاد) والاستثمارات في معظم المشاريع المملوكة للدولة. فقد حققت الاستثمارات في إنتاج السلع العامة عائدات مرتفعة لدافعي الضرائب، في الوقت الذي لم تحقق فيه الاستثمارات في معظم المشاريع المملوكة للدولة مثل هذه العائدات. ولم تكن الحكومات في البلدان النامية ووكالات التنمية قادرة دوماً على التمييز

بين الاستثمارات الانتاجية العامة والأساسية، والاستثمارات العامة غير الانتاجية وغير الأساسية، التى يضطلع فيها القطاع الخاص بشكل من التنظيم الاقتصادي يتسم بالكفاءة.

والدروس المستفادة من تجربة نصف القرن الماضي كثيرة. وتختلف التجربة تبعاً للبلد والفترة والسلعة. غير أنه توجد بعض الأنماط البارزة والجديرة بالتنويه في سياق التخطيط للمستقبل. وفيما يلى بعض الدروس الهامة التى يمكن اكتسابها:

ان الزيادة في الإنتاجية تحتاج الى الاستثمارات. فالمسألة ليست ان البلدان تستطيع، بكل بساطة، تحقيق زيادة في الإنتاجية عن طريق ما تحققه التكنولوجيا من آثار دون ان يقترن ذلك بالاستثمار في رأس المال التكنولوجي.

ويمكن تحقيق هذا الاستثمار بوسيلتين، أولاهما تتمثل في توفير المناخ المؤسسي والمتعلق بالسياسات الذي يوفر الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص، بما فى ذلك الاستثمارات الخارجية المباشرة. أما الوسيلة الثانية فتتمثل في استثمارات القطاع العام في الأنشطة التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص (ولا يمكن تشجيعه على ذلك). وليس من السهل قيام توازن بين استثمارات القطاعين العام والخاص، فذلك يتطلب عمليات تقييم وتخطيط دقيقة.

ولن تؤدى برامج التحكم فى عدد السكان المستندة إلى منظور الموارد عند مالتوس، فى حد ذاتها وبنفسها، إلى تحسين حقيقي في مستوى المعيشة. ولا بد من استكمالها باستثمارات في رأس المال التكنولوجي[١٤].

كذلك فان معظم الابتكارات في البلدان النامية هي ابتكارات متأقلمة، أي أشكال من تكييف ابتكارات البلدان المتقدمة. وتسهل المراكز الدولية للبحوث الزراعية والشركات الخاصة متعددة الجنسيات الابتكارات المتأقلمة في برامج البحوث الزراعية التي يعدها القطاع العام. وتستطيع البلدان النامية استغلال مصادر الإنتاجية الدولية عندما تكون هذه المصادر «منفتحة» على تلك البلدان، وعندما تكون قد وظفت استثمارات في مجال تنمية القدرة المحلية.

وهناك نوع من التسلسل التكنولوجي في عملية تحسين الإنتاجية. ويبدو أن التحسين الوراثي يضطلع بدور رئيسي، حيث أنه يوفر علاقة تكامل مع الإرشاد ومع العلوم الزراعية، وعلوم الأمراض، وعلوم الحشرات، وعلم الاقتصاد وغيرها من مجالات البحث. وعندما يبلغ اقتصاد ما مستوى متقدماً من القدرة التكنولوجية، تتوقف فعالية الإرشاد والمشورة المتعلقة بالإدارة على الاستثمار في البحوث.

وتتحقق الآثار الكاملة لتحسين الإنتاجية عبر تغيرات اقتصادية أوسع نطاقاً. فقد لا تتحقق زيادة الإنتاجية الزراعية للمنتجين الزراعيين وحدهم، أو حتى فى المقام الأول لهم. فالأسواق توزع الزيادات على المنتجين والمستهلكين على السواء كي يستفيد منها السكان عموما.

ويتعين على البلدان النامية الساعية للانتقال إلى المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي أن تتقدم أولاً عبر المستويات الأول والثاني

والثالث. وفيما يخص بلدان المستويين الأول والثاني يكون القطاع الزراعي هو القطاع المهيمن في الاقتصاد ويضطلع بدور حاسم على نحو واضح في التنمية. وتشكل الاستثمارات في البحوث والإرشاد التي يقوم بها القطاع العام استثمارات لرأس المال التكنولوجي في الزراعة، وهى ضرورية للانتقال إلى المستوى الثالث.

توقعات الأداء الزراعي

توجد، مع بداية القرن الحادي والعشرين ، عوامل ايجابية وأخرى سلبية تلعب دوراً في الأداء الزراعي. وقد تضمنت دراسات عدة أعدها البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقديرات مستقبلية للإنتاج العالمي، والتجارة، وأسعار المحاصيل الزراعية. وتجمع كل هذه الدراسات على أن العوامل الايجابية ستفوق العوامل السلبية خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة أو نحو ذلك، وعلى أن نصيب الفرد من إنتاج الأغذية سوف يزداد بما يكفي لتفادي ارتفاع أسعار الأغذية. وتتوقع النماذج الثلاثة في الواقع أن تنخفض الأسعار الحقيقية للأغذية. ومن ثم، فان الطابع الاستثنائي لأداء قطاع الأغذية والزراعة قد يستمر لبعض الوقت (تراعى هذه النماذج واقع أن التكنولوجيا الجديدة التي لم يجر اطلاقها بعد سوف يبدأ تطبيقها في المستقبل القريب). أما طابع «عدم التساوى» فى أداء قطاع الأغذية والزراعة فمن المتوقع له أن يستمر هو كذلك للأسف.

تشير الاسقاطات الاحصائية الى زيادة الانتاجية في القطاع الزراعى خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة.

العوامل الايجابية

كانت البلدان النامية تعاني في الواقع من ارتفاع معدلات النمو السكاني في الخمسينات والستينات. وقد أخذت معدلات الوفيات وخاصة الوفيات بين الرضع بالانخفاض في الأربعينات والخمسينات مما أفضى إلى تزايد سريع في عدد السكان. وقد أدى هذا كذلك إلى أعباء سكانية نظراً لأن الزيادة السكانية حدثت بوتيرة أسرع من نمو قوى العمل (لا بد من الانتظار مدة ١٥ عاماً ليصبح الوليد عاملاً)، مما يعني ارتفاع نسبة الإعالة.

وقد أخذت الأسر فى خفض معدلات الخصوبة الانجابية لديها، لأسباب تتعلق بالسياسات في جزء منها (برامج تنظيم الأسرة، وتقدم الصحة في الريف وغير ذلك)، وبالأحوال الاقتصادية في الجزء الآخر، ومن ثم دخلت المرحلة الثانية من التحولات السكانية. وقد بدأ معدل الخصوبة انخفاضه في بلدان مختلفة وفي أوقات متفاوتة. وقد تصدرت المسيرة مقاطعة تايوان فى الصين وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة وجمهورية كوريا، «النمور الآسيوية». وفي السبعينات كان معظم بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أخرى في آسيا يعيش تجربة انخفاض معدلات الخصوبة الانجابية. وقد ساد هذا الاتجاه بالفعل كل البلدان النامية في التسعينات. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فقد بلغ انخفاض

FAO/19480/G. BIZZARRI

الثورة الخضراء
تزرع أصناف الأرز وفيرة الغلة، حاليا، في ٩٠ في المائة من مساحات الأرز المروية والبعلية في الهند.

الخصوبة فيها حداً مذهلاً في الحقيقة. وفي ١٩٩٥ كانت البلدان النامية كلها تقريباً دون مستويات خصوبة الاحلال.

ولا تزال هناك قوة دفع سكانية ملموسة ترتبط بحقيقة أن تزايد الأطفال في الجيل السابق يعني المزيد من الأمهات في الجيل الحاضر. إلا أن أكبر الزيادات السكانية العالمية حدثت منذ بضع سنوات، وستكون الزيادات اللاحقة أقل حجما عموما فى كل عام من الأعوام القادمة. ونتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة وتباطؤ النمو السكاني، ظهرت نعمة ديموغرافية أخذت شكل هبوط في معدل الإعالة، حيث زادت القوة العاملة بسرعة تفوق سرعة النمو السكاني. وهذه النعمة مواتية للزراعة، نظراً لما يتسم به العمال من أهمية حيوية في الإنتاج الزراعي.

وفي بداية نصف القرن الماضي كان رأس المال التكنولوجي للبلدان النامية محدوداً للغاية. ولم يكن يمتلك القدرة البحثية الإنتاجية (المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي) سوى عدد ضئيل من هذه البلدان في ١٩٥٠ . وبحلول عام ١٩٩٠ أصبح معظم البلدان النامية مدرجا ضمن الفئة الثالثة أو الرابعة من فئات مستوى رأس المال التكنولوجي.

وفي ١٩٥٠ لم تكن نظم الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التابعة للمراكز الدولية للبحوث الزراعية قد أنشئت بعد. وفي التسعينات صدرت عن العديد من المراكز الدولية للبحوث الزراعية أبحاث واستنتاجات تكنولوجية تتسم بالأهمية. وقد وضعت المراكز الدولية للبحوث الزراعية العديد من البرامج الرامية لإنتاج أصناف محسنة حديثة

وفيرة الغلة. وقد عمل بنك الجينات التابع للمراكز الدولية للبحوث الزراعية، وشبكات المشاتل الدولية، على تسهيل تبادل الموارد الوراثية بما فى ذلك أصناف التربية المتقدمة، الأمر الذي جعل الادارات القطرية للبحوث الزراعية أوفر إنتاجية.

غير ان وضع برامج المراكز الدولية والادارات القطرية للبحوث الزراعية لم يكتمل بعد. ولم يكن التقدم، الذى تحقق في مجال زيادة القدرات التكنولوجية للبلدان ذات القدرة المحدودة، جيداً بصورة خاصة خلال العقد الماضي أو نحوه، وذلك بسبب هبوط مستوى الدعم الدولي لهذه البرامج. وبرغم ذلك، وفرت القدرات المتاحة واستحداث الأصناف المحسنة، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية (المكافحة المتكاملة للآفات وغير ذلك)، قوة دفع تكنولوجية تضمن تحقيق المزيد من الزيادة فى الانتاجية، قد توازى سجل النمو فى التسعينات.

وقد حققت العلوم البيولوجية التي توفر الأساس العلمي للعلوم الزراعية نجاحاً استثنائياً كذلك خلال العقود الأخيرة. وتحدث الاكتشافات العلمية الهامة في المجالات الأساسية للعلم بمعدلات غير مسبوقة. ولا توجد أية مبالغة في القول ان السنوات الأخيرة قد شهدت بداية ثورة علمية. وقد شجعت هذه الثورة على بدء ثورة تكنولوجية، فى شكل «التكنولوجيا الحيوية»، التى مازالت فى مرحلة التكوين الأول، والتى أثارت مجموعة واسعة من الانتقادات. وكانت شركات القطاع الخاص على رأس المستثمرين والعاملين في مجال استحداث منتجات التكنولوجيا الحيوية للزراعة، وأكثرهم مغامرة. وتستعمل المنتجات المحورة وراثياً على نطاق واسع الآن في عدد من البلدان المتقدمة. ويعتبر تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية عملية حاسمة للمستثمرين في هذه البلدان.

ويستجيب نظام بحوث القطاع العام في البلدان المتقدمة للضغوط التى تمارسها المستحدثات العلمية، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، والنمو السريع في أنشطة القطاع الخاص في مجال البحوث والتطوير. وتظهر الاستجابة في البرامج الدراسية للخريجين، وفي انتقاء واختيار المشاريع البحثية وتصميمها، وفى المبادئ التى تنتهجها أجهزة البحوث، حيث يحتمل أن يجري الحد من التبادل الحر للمعلومات العلمية. وترى أجهزة بحوث القطاع العام أن ثورة علم البيولوجيا تنطوي على مخاطر وامكانيات فى وقت واحد.

وقد كانت استجابة نظم البحوث الزراعية في البلدان النامية بطيئة حتى الآن. وسيكون حصول البلدان النامية على منتجات التكنولوجيا الحيوية من القطاع الخاص أمراً أكثر صعوبة منه في البلدان المتقدمة. وتجني البلدان النامية، من المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي، بعض الفوائد من التكنولوجيا الحيوية. أما بلدان المستوى الثالث (والأول والثاني بالتأكيد) فيتعين عليها بناء قدراتها كي تستفيد من الانجازات العلمية المتقدمة.

ويتبين من تجربة الإنتاجية، خلال العقود الأخيرة، بوضوح أن القطاع الزراعي يستفيد من النمو الكبير الذى حققه القطاع الصناعي وتطوره في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتجتاز القطاعات الزراعية في

البلدان المتقدمة مرحلة تغيير هيكلي (حجم المزرعة والتخصص والتعاقد، وما إلى ذلك) نتيجة التصنيع ، ولكن التغيير الهيكلي كان أقل أهمية في البلدان النامية. ويوفر النمو الصناعي عوامل لتحسين الانتاج الزراعي، كما أنه يحسن عمل الأسواق ويحقق زيادة في الدخل مما يشجع على تطوير كفاءة السوق. وقد حقق التصنيع تقدما سريعا في البلدان النامية، وخاصة في شرق وجنوب شرق آسيا. ويبدو أن أزمة أواخر التسعينات في جنوب شرق آسيا آخذة في الخمود، ويحتمل أن يكون العقدان القادمان عقدي التصنيع السريع

العوامل السلبية

لا شك فى أن بعض البلدان قد تعرض لتدهور التربة بمعدلات كبيرة خلال العقود الأخيرة. وكان معدل تحسين الأراضي كبيراً كذلك. وتفضي الإدارة الجيدة للأراضي إلى تحسينات صافية في كل البلدان تقريباً. غير أن الأمر يتمثل في أن الإدارة الجيدة لن تتوافر في كل البلدان في العقود القادمة. ويبدو الأمر مهماً بوجه خاص للبلدان التي لا تزال في بداية عملية تطوير الممارسات الرامية إلى رفع إنتاجية التربة. وتشهد كل البلدان تدهور الأرض كما تشهد أيضا تحسينها. وتكون إدارة الأراضى أكثر كفاءة في البلدان ذات المستويات العالية لرأس المال التكنولوجي، التي لديها مؤسسات للدعم.

لقد توقف فعلياً التوسع في أراضي المحاصيل في البلدان المتقدمة (وتتراجع الأراضي بالفعل في معظم البلدان). وقد أصبحت الأرض أكثر إنتاجية مما كانت عليه قبل نصف قرن بفضل الاستثمارات في عمليات الصرف وصيانة التربة. وتسود في البلدان النامية ذات المستويات المنخفضة لرأس المال التكنولوجي أحوال مؤسسية متردية، ومعدلات مرتفعة للنمو السكاني، وتوسع في أراضي المحاصيل، وتقليص لفترة إراحة الأراضي. وتوجد استثمارات لتحسين الأراضي وخاصة في مجال الري. ويحتمل أن يرجع بعض الأداء السلبي لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية إلى التدهور الكبير للأراضي.

والمياه نادرة في بعض الأقاليم ووفيرة في بعضها الآخر. وقد توسعت شبكات الري خلال نصف القرن الماضي في معظم البلدان النامية. غير أنه يمكن القول بان فرص الاستثمار في الري قد استنفدت في أقاليم عديدة. ولم تكن إدارة شبكات الري نموذجية في أقاليم عديدة. غير ان المياه نادرة ندرة الأرض. وتمكن الزيادة في الإنتاجية، وخاصة الانجازات في مجال التحسين الوراثي، من زيادة انتاج وحدة المساحة ووحدة المياه.

يعيق الافتقار الى رأس المال والى المؤسسات الملائمة فى البلدان الفقيرة إيجاد حلول لمشكلات تدهور حالة الموارد.

ومن المهم، لدى الاشارة الى قيود الموارد، التأكيد بأن بوسع رأس المال التكنولوجي ومؤسسات الدعم أن يخففا من وطأة هذه القيود. وهكذا فإن ندرة الموارد وتدهورها يشكلان أخطر المشاكل في أكثر البلدان فقراً.

وكانت البلدان النامية المصنفة في المستوى الأول والثاني لرأس المال التكنولوجي متخلفة عن البلدان المتقدمة خلال نصف القرن الماضي. وهي

تواجه ظروفا سياسية وأخرى متعلقة بالسياسات تتسم بالصعوبة، سواء على المستوى الداخلى أو الدولى. وسوف تعنى ثورة التكنولوجيا الحيوية بصورة شبه مؤكدة أن تفقد هذه البلدان المزيد من الأرض بسبب التخلف السياسى والمتعلق بالسياسات الذى يخيم عليها اليوم، وإخفاق هذه البلدان في توظيف الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة في الإنتاجية.

أما البلدان النامية التي وصلت إلى المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي فقد أحرزت تقدماً أمام البلدان المتقدمة خلال معظم نصف القرن الماضي، وخفضت من تخلفها التكنولوجي عبر برامج الابتكارات المتأقلمة، وتلقت مساعدة المراكز الدولية للبحوث الزراعية، إلا أنها بدأت في التخلف خلال العقد الماضي بعد أن تحققت ابتكارات التكنولوجيا الحيوية خارج حدودها، ووضعت موضع التنفيذ. وقد أسهم العداء السياسي للتكنولوجيا الحيوية في ذلك، عبر كبح الإصلاحات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من السياسات المهمة للحصول على هذه التكنولوجيا، كما أسهم هذا العداء في كبح الاستثمار في التدريب اللازم لتحديث العلوم الزراعية في كل من الادارات القطرية والمراكز الدولية للبحوث الزراعية.

ويتمتع العديد من البلدان النامية، التي وصلت إلى المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي، بإطار مؤسسي يمكنها من الاستفادة من التقدم المحرز في العلوم البيولوجية، وما يرتبط به من ابتكارات التكنولوجيا الحيوية، وهي أقل احتمالاً للاستسلام للبلدان المتقدمة الناجم عن التأخير في تحقيق هذا التقدم.

الحواشي

(١) شكل مجموع العلف المستعمل في البلدان المتقدمة كلها في ١٩٩٧ نسبة ٦٠ في المائة من امدادات الحبوب المحلية، مقابل ٢١ في المائة في البلدان النامية.

(٢) ناقش Thomas Robert Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤) في مقاله عن :Essay on the principle of population as it affects the future improvement of society التفاعل بين تزايد السكان أسياً والنمو لقاعدة الموارد الطبيعية على شكل سلسلة خطية، الذى يؤدى الى استمرار الضغوط على مستويات المعيشة، ما لم يكبح النمو السكانى.

(٣) J. Simon. 1977. The economics of population growth. Princeton, New Jersey, USA, Princeton University; E. Boserup. 1981. Population and technological change: a study of long-term trends. Chicago, Illinois, USA, University of Chicago Press.

(٤) D.E. Bloom and J.G. Williamson. 1998. World Bank Economic Review, 12: 419-456.

(٥) السلع العامة هى السلع التي لا يمكن حجزها عن أفراد معينين دون حجزها عن جميع الأشخاص (الأمثلة التقليدية على ذلك هى الدفاع الوطنى، والحماية التى توفرها الشرطة، وانارة الطرق). لهذا لا يمكن ان يوفرها أصحاب المشاريع الخاصة (الذين لا يستطيعون فى الحقيقة أن يفرضوا على المستفيدين منها ان يدفعوا مقابلا لها، وبالتالى لا يوجد ما يحفزهم على توفيرها). ولذلك يتعين، بصورة عامة، أن يوفرها القطاع العام.

(٦) Z. Griliches. 1975. Hybrid corn: an exploration in the economics of technological change. Econometrica, 25: 501-522.

(٧) التحول المعيارى مقسوم على المتوسط فى كل عقد، ومعامل الاختلاف هو مؤشر احصائى لدرجة تناثر مختلف المشاهدات فى عينة حول متوسطها. وكلما صغر معامل الاختلاف اقتربت المشاهدات اجمالا من المتوسط ؛ وكلما كبر معامل الاختلاف ازداد تناثر المشاهدات حول متوسط قيمة العينة.

(٨) القيمة الحالية هى القيمة الحاضرة لمبلغ آجل من المال، وتحسب بواسطة خصم المبلغ الآجل أو التدفقات بسعر فائدة يماثل الفائدة التي كان يمكن للمبلغ أن يستثمر بموجبها بطريقة أخرى.

(٩) R.E. Evenson. 1999. Economic impact studies of agricultural research and extension. New Haven, Connecticut, USA, Yale University (mimeo).

(١٠) نفس المرجع.

(١١) غير أنه يتعين ملاحظة أن مستويات رأس المال التكنولوجى هى مستويات ثابتة تماما بصرف النظر عن المؤشرات التى تستند اليها. وليس من شأن مؤشرات أو معايير دليلية بديلة أن تغير كثيرا من الانتماء الى المجموعات المدرجة فى الشكل رقم ٢٧.

(١٢) P. Crosson. 1995. Soil erosion and its on-farm productivity consequences: What do we know? Resources for the Future Discussion Paper No. 95/29; and P. Crosson. 1997. Will erosion threaten agricultural productivity? Environment, 39: 4-9, 29-31.

(١٣) C.C. David and K. Otsuka, eds. 1994. Modern rice technology and income distribution in Asia. Los Baños, the Philippines, IRRI.

(١٤) أنظر الحاشية رقم ٣ .

دور الاقتصاد السياسى فى التخفيف من وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائى

المقدمة

استعرضت الأقسام السابقة جوانب تكنولوجية واجتماعية اقتصادية مختلفة للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائى من منظور تاريخى. والصورة التى يمكن استخلاصها من ذلك كله تتمثل فى الانجازات الرئيسية المتمثلة فى زيادة الإنتاج الزراعى والإنتاجية الزراعية، وتحقيق مزيد من الأمن الغذائى لقطاعات كبيرة من البشرية. ومع ذلك، لا تزال نسبة كبيرة من سكان العالم تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى. ويستكمل هذا القسم التحليل التاريخى اذ يركز على عوامل الاقتصاد السياسى ومقومات الحكم التى بدلا من أن تعمل على الحد من أوضاع الفقر وانعدام الأمن الغذائى، أسهمت فى تهيئة مناخ مؤات لاستمرارها.

والسؤال السياسى الاقتصادى الرئيسى المطروح يدور حول الأسباب الكامنة وراء انسداد قنوات التخلص من الفقر. فمن المهم التعرف على الآليات السياسية والمؤسسية التى تدعم الفقر، واستخلاص النتائج من الحالات القليلة التى تمكنت فيها البلدان الأقل نموا من إزالة العقبات التى تعترض سبل النجاة من الفقر، بحيث يتسنى النظر فى احتمالات تكرار مثل هذه الحالات فى سياقات بعينها. وسيركز هذا القسم على القضايا المفاهيمية أكثر من تركيزه على التفاصيل الوصفية أو العلاجية.

وتتوافر الآن دراسات كثيرة عن العمليات التى تؤدى إلى آفة الفقر، وعلى الرغم من ان الاهتمام قد انتقل الآن من المناقشات التقليدية حول المآزق السكانية التى طرحها مالتوس، والعقبات الفسيولوجية التى تتسبب فى استمرار نقص التغذية نتيجة لتدنى القدرة على العمل، إلى أوجه القصور فى أسواق القروض والتأمين. ويلاحظ هنا أن ضغوط الثروة (وعمليات التكيف التى يجريها القطاع الخاص مع أوجه القصور تلك، والتى عادة ما تكون مكلفة) تحد بصورة قاسية من قدرة الفقراء على توسيع نطاق إنتاجهم، وشراء أو استئجار الأراضى، والإقدام على مشروعات أو اختيارات مهنية ذات عائد مرتفع ومحفوفة بالمخاطر، وتحاشى الاستراتيجيات ذات الرؤية المحدودة، والاستثمار فى تكوين رأس المال البشرى والمادى القادر على زيادة الإنتاجية.

أوجه الفشل فى التنسيق

إن انخفاض مستوى التوازن، وما يقترن به من عثرات، يوحى بنوع من الفشل فى عمليات التنسيق. وهذا يعنى أن هناك فشلا فى مختلف

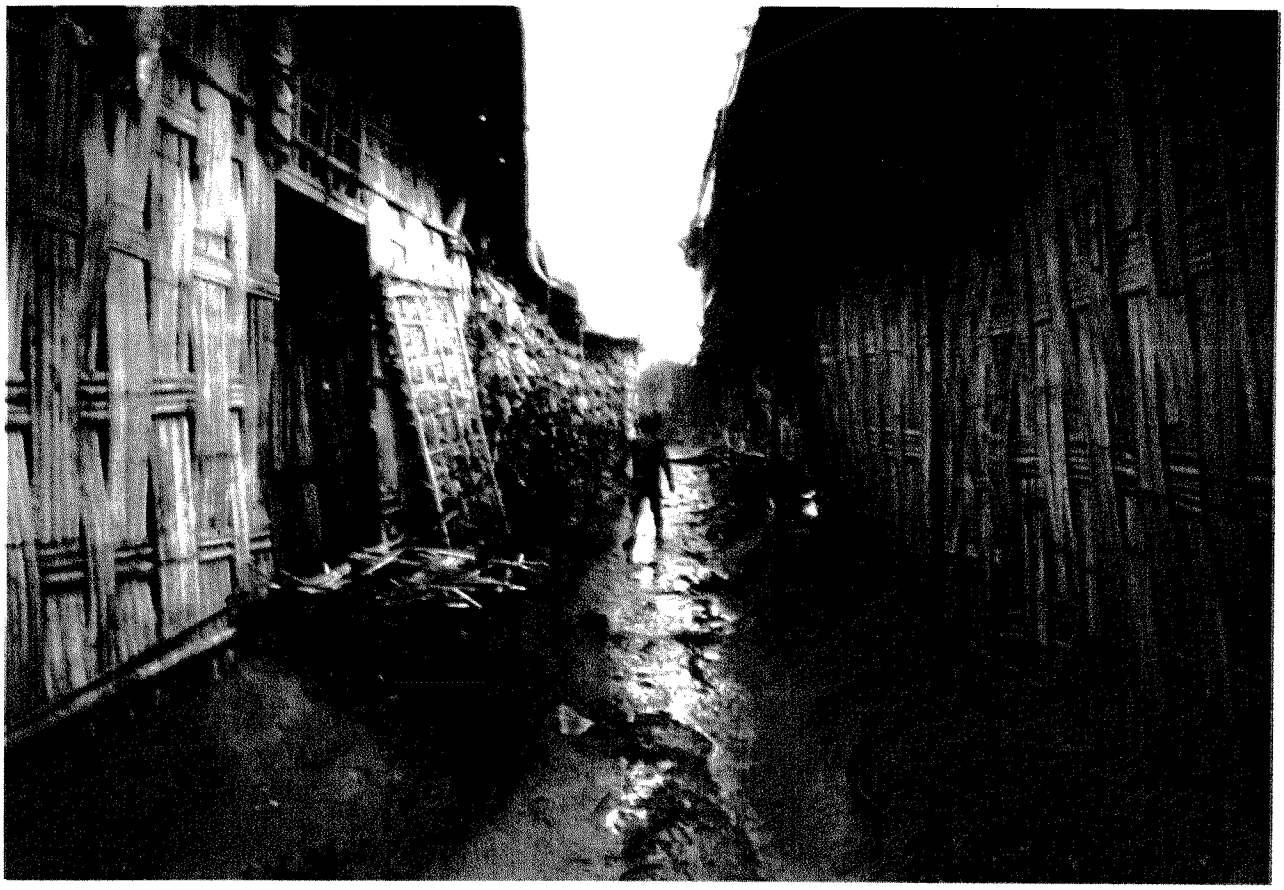

FAO/16991/KNIGHT

شراك الفقر
انعدام التنسيق بين الأسواق والحكومات والمؤسسات المحلية يسد طريق التحرر من الفقر.

آليات المجتمع التنسيقية على مستوى السوق أو الحكومة أو مؤسسات المجتمع المحلى.

وكثيراً ما تكون أوجه الإخفاق على هذه المستويات الثلاثة مترابطة ومتشابكة. فعلى سبيل المثال، تنطوى أوجه الفشل فى سوق القروض على أهمية قصوى بالنسبة لفهمنا لمنشأ الفقر وعوامل استمراره، ولكن المحاولات التى بذلت لإصلاح هذه العيوب، من خلال برامج مختلفة لدعم امكانيات الاقراض فى البلدان الفقيرة كانت تعترضها أوجه الفشل على الصعيد السياسى وصعيد الحكم. ويتضح هذا من النتائج المتفاوتة التى أسفر عنها برنامج التنمية الريفية المتكاملة فى الهند، الذى يعتبر من أضخم برامج الاقراض فى العالم، الرامية إلى تمكين فقراء الريف من بناء ممتلكاتهم وأصولهم.

ولبرامج القروض الريفية المدعومة فى أمريكا اللاتينية [1] سجل مماثل مخيب للآمال. إذ يلاحظ أن المقرضين الأكثر ثراء (والمقاولين) كثيراً ما يستولون على الإعانات الائتمانية الموجهة إلى الفقراء أصلاً كما أن القروض التى تتولى إدارتها وكالات حكومية أو شبه حكومية تضعف من الحافز على الاستثمار الحصيف أو التسديد دون إبطاء. ويحدث أحياناً أن يصبح إنشاء شبكة من الصلات السياسية من أجل التخفيف من أعباء الديون والحصول على عائد، أكثر أهمية من المسلك المسؤول فى مجال الاستثمار. وهى حالة أيضاً من حالات الفشل المؤسسى المحلى، إذ أن منظمات المجتمع المحلى، التى تتوافر لديها المعرفة المحلية للتغلب على

غالبا ما يستحوذ أصحاب الثروة والسلطة في البلدان النامية على الإعانات الموجهة للفقراء.

مشكلات الانفاذ والمعلومات التى تعانى منها وكالات الاقراض الرسمية، لا يستعان بها فى كثير من الأحوال. أما الحالات الناجحة نسبياً، مثل بنك جرامين فى بنغلاديش، ورابطة النساء العاملات المستقلات فى جوجارات بالهند، فلا تزال قليلة ومتناثرة. والرابطة الأخيرة هى منظمة تقوم على الجهود الذاتية من أجل مساعدة النساء الفقيرات، وتضم الآن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ عضو. أما بنك جرامين فإنه يستهدف الوصول إلى أشد النساء فقرا وحرمانا. وقد لوحظ فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦، أن نسبة التسديد المعدلة بلغت ٩٢٪، وأن سعر الفائدة الحقيقى كان ١٠٪، وأن معدل الإعانة لكل قرض وصل إلى ١١٪[٢]. وقد اتضح بشكل مقنع من البيانات المستمدة من قريتين جرى مسحهما فى شمال غرب بنغلاديش، وهما أمين راى وتوبا[٣]، ان الاقراض المدعوم حقق نجاحاً مرموقاً فى الوصول إلى الفقراء والمستضعفين فى ظل برنامج جرامين وغيره من برامج القروض الصغيرة. ومن المحتمل ان تكون الأساليب الانتقائية، مثل تقديم قروض صغيرة فقط، التى تتطلب متابعة أسبوعية وتنطوى على إعانات متواضعة، قد أدت الى تثبيط عزم الأغنياء على المشاركة فى الاقراض فى إطار هذه البرامج. ومع ذلك، كما قال موردراتش[٤]، لم تحقق حركة القروض الصغيرة على الصعيد العالمى بعد تقدما ملموسا فى المناطق التى تعتبر فيها الزراعة النشاط الرئيسى للمقترضين.

تقوم آلية تقديم القروض الصغيرة على المشاركة، مما يضمن المزايا للجماعات المستهدفة وحدها.

وتتسبب أوجه الفشل فى سوق التأمين وفى سوق القروض (التى تنشأ من مشكلات مماثلة تتعلق بالمعلومات) فى جعل حياة الفقراء أشد تأثرا بالهزات والصدمات العارضة (تقلبات الطقس وأسعار السوق، والمرض، والآفات، وما إلى ذلك). والدخول فى دائرة الفقر أو الإفلات منها، يعتبران فى بعض الأحيان من الأمور الشائعة مثل الفقر المزمن. وقد أظهرت البيانات المستمدة من المعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبة القاحلة، والتى تشمل ست قرى هندية فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣، أن نصف السكان عانى من الفقر فى سنة نمطية، بينما عانى ١٩٪ فقط من الفقر سنويا. وقد استنتج جالان ورافاليون[٥]، من البيانات المستمدة من المناطق الريفية الصينية التى تغطى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، أن الفقر العارض، الذى يعرّف بأنه الفقر الذى يمكن أن يعزى إلى التغيير فى النمط الاستهلاكى من فترة إلى أخرى، كان يشكل ٣٧٪ من إجمالى الفقر بالنسبة إلى الأسر التى كانت تعيش عادة تحت مستوى الفقر.

وإزاء هذه المخاطر المتفشية، يعمد الفقراء إلى اتباع إستراتيجيات قبل وقوع المخاطر للحد منها (مثل تنويع المحاصيل، واستخدام أنواع منخفضة الغلة ولكنها قادرة على مقاومة الجفاف، والرى الوقائى، والزراعة باسلوب المشاركة فى المحصول، وهجرة أعضاء الأسرة، وما إلى ذلك) أو انتهاج إستراتيجيات للتعامل مع الأخطار بعد وقوعها تخفيفاً للاستهلاك من فترة إلى أخرى (الإحجام عن الادخار، بيع الأصول، الاقتراض من الأقارب ومن مصادر غير رسمية أخرى، التحويلات النقدية، سحب الأطفال من المدارس، وما إلى ذلك)، إلا أن هذه المحاولات كثيراً ما

يستخدم الفقراء استراتيجيات الدخل ذات العائد المنخفض للتقليل من درجة تعرضهم للأضرار.

تكون مكلفة وغير كافية. فعلى سبيل المثال أظهر موروداتش (١٩٩٥)[٦]، استناداً إلى بيانات المعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبة القاحلة عن الهند، أن الأسر المعرضة أكثر من غيرها لصدمات الدخل، تخصص حصة أقل من أراضيها للأنواع ذات الغلة المرتفعة المحفوفة بالمخاطر، إذا ما قورنت بالأسر الأقل تعرضا. وهكذا فان النهج القائم على العائد المنخفض والأخطار المحدودة، إنما ينزع إلى إطالة أمد الفقر[٧]. وقد ثبت عدم جدوى المحاولات التى تبذل للتصدى للمخاطر بطريقة غير رسمية على الصعيد المحلى، وخاصة عندما تكون هناك أخطار عامة وشاملة على صعيد القرية والإقليم . ويمكن القول بوجه عام إن صعوبات الانفاذ ونشر المعلومات، المقترنة بمعاملات التأمين والاقراض، تعرقل الجهود التى تبذلها الأسر الفقيرة من أجل حماية استهلاكها من صدمات الدخل وتقلباته.

وبعض برامج القروض الصغيرة، مثل الصندوق الفردى للادخار والائتمان فى بوركينا فاسو، ورابطة النساء العاملات المستقلات فى الهند، وبنك جرامين، ولجنة تقدم الريف فى بنغلاديش، تتيح فرص الحصول على القروض والتأمين فى آن واحد. ولوحظ أن عدم سداد القروض من جانب النساء الفقيرات فى الرابطة الهندية قد تناقص بشكل ملحوظ اثر توافر التأمين ضد مخاطر الصحة وغيرها من المخاطر. ولكى يتسنى لهذه الرابطة أن تنوع من المخاطر التى يتعين مواجهتها، وضع مصرفها الترتيبات من أجل إبرام عقود تأمين جماعى مع شركة تأمين كبرى تديرها الدولة. والواقع أن الترتيبات المشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المحلى تسهم فى الحد من بعض مشكلات ومخاطر نقص المعلومات التى تواجه كلاً من منظمات الدولة ومنظمات المجتمع المحلى، ذلك أن بوسع منظمات المجتمع المحلى، على سبيل المثال، أن تكفل خدمات التقصى والمراقبة على مستوى الجماعات، بينما تتولى منظمات الدولة مواجهة الأخطار العامة. ومثل هذه الترتيبات مهمة جدا لإقامة برامج للاقراض والتأمين لمساعدة الفقراء، تتوافر لها مقومات البقاء، إلا أن عددها لا يزال ضئيلاً فى البلدان النامية.

التدخل الحكومى لتخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائى

إن من بين السبل الرئيسية التى تنتهجها الحكومات فى بعض البلدان للحد من انعدام الأمن الغذائى توفير الأغذية المدعومة فى بعض الأماكن المرخص لها بالتوزيع العام. ففى الهند، على سبيل المثال، يوجد برنامج رئيسى لتوزيع الأغذية على الجمهور عن طريق ما يسمى متاجر «الأسعار المعتدلة» التى تشكل جزءاً هاماً من الإعانات فى ميزانية الحكومة. وهو برنامج مكلف جداً، حيث إن ٧٢٪ من الدعم الغذائى يكرس للمصروفات الإدارية وتكاليف التخزين والشحن والفوائد وما إلى ذلك، فى حين أن فوائده لا تعود إلا على شريحة صغيرة فحسب من مجموع الفقراء فى المناطق الريفية الهندية[٨] .

وثمة طريقة أخرى أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية للوصول إلى الفقراء (البالغين الأصحاء على وجه التحديد)، تتمثل فى برامج الأشغال العامة التى توفر فرص العمل بأجور منخفضة للراغبين. ومثل هذه الفرص يقدمها «مشروع ضمان العمالة» فى ولاية ماهاراشترا فى الهند، على سبيل المثال. وحيث إن بوسع الفقراء أنفسهم، وخاصة فى المواسم الزراعية العجاف، الانتفاع ببرامج الأشغال هذه، فإن تسرب مزاياها إلى غير الفقراء يعتبر محدوداً نسبياً (هناك بالطبع بعض الخدع التى يتم من خلالها تحويل بعض الأموال إلى المتعهدين من غير الفقراء). وقد أجرى جوهان[٩] دراسة تفصيلية مقارنة لجدوى تكاليف «مشروع ضمان العمالة» والبرنامج العام لتوزيع الغذاء فى الهند، أتضح منها أن فوائد الأول تبلغ ضعف الثانى (حتى لو أخذنا بعين الاعتبار الإيرادات المهدرة للمشاركين فى مشروع ضمان العمالة). وعلاوة على ذلك، هناك مزايا ثانوية لهذا المشروع، بما فى ذلك إنشاء البنى الأساسية (الطرق، والرى، وما إلى ذلك)، وزيادة قدرة المزارعين على المساومة فى سوق العمالة الزراعية. وأظهرت دراسات أخرى لتحديد فعالية تكاليف المشروعات البديلة التى تهدف الى مكافحة الفقر فى الهند، أجراها راضا كريشنا وآخرون (١٩٩٧)[١٠] وديف (١٩٩٨)[١١]، أن تكلفة كل روبية تحوَّل للفقراء فى إطار المشروع العام لتوزيع الأغذية تبلغ ٣٧ر٥ روبية، وبلغت هذه التكلفة ٢٨ر٢ روبية فى إطار برنامج الأشغال العمومية فى الهند، و ٨٧ر١ روبية فى إطار خطة ضمان فرص العمل فى ولاية ماهاراشترا .

تختلف التدخلات الحكومية لمعالجة قضايا الفقر العارض، عن استراتيجياتها التى تستهدف استدامة الحصول على الدخل في المدى البعيد.

وبطبيعة الحال فإن برامج، مثل مشروع ضمان العمالة، تعتبر أكثر فعالية وجدوى فى تخفيف وطأة الفقر العارض وفى وضع حد أدنى للأجور الزراعية، منها فى تحسين المهارات أو ضمان استدامة الدخل أو الاستقلال الذاتى. ومن الواضح أن العمل الذاتى فى الزراعة وممارسة الحرف يعدان وسيلة أفضل لتحقيق الأهداف الثانية. وفيما يتعلق بالعمالة الذاتية، يشير هؤلاء، الذين يؤكدون على أوجه قصور السوق، إلى العقبات التى يواجهونها فى الحصول على القروض والتسويق، ونقص البنى الأساسية المادية (مثل الطرق وإمدادات الكهرباء) فى حين يشير من يشددون على أوجه قصور الحكومة إلى النظم واللوائح المعقدة والمرهقة وتدخل الدولة فى التسعير. كما اتضح أيضا من هذه الأخيرة أن خفض أسعار المدخلات النادرة، مثل رأس المال والطاقة والموارد المائية والبيئية، كثيراً ما يؤدى إلى تنفيذ مشروعات مدمرة للبيئة وتتطلب كثافة رأسمالية، مما يلحق الضرر بالفقراء فى نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك فإن الإعانات الحكومية المطلوبة تستنزف أموال الخزينة العامة، وهى أموال كان يجدر استغلالها على نحو أفضل فى البنى الأساسية والاستثمار العام فى الزراعة. أما الذين يصرون على أوجه القصور المؤسسى، فإنهم يرون ان التكنولوجيا غير الملائمة، وحرمان الفقراء من حقهم التقليدى فى الانتفاع بالموارد البيئية، هما فى كثير من الأحيان نتيجة للتدابير التى يتخذها صناع القرارات المركزية من ابراجهم العاجية دون ادراك وتقدير

للمعلومات المحلية عن أساليب الإنتاج، والترتيبات التقليدية، والاحتياجات النوعية للمناطق المختلفة.

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة

أدى التأخير فى تقديم الدعم اللازم للسلع والبنية الأساسية العامة الى تباطؤ التقدم التكنولوجي في قطاع الزراعة.

إن من المسلم به عامة الآن أن الحكومة كثيراً ما تقحم نفسها فى مجالات لا تتمكن فيها من تقديم أداء جيد (مثل بعض مراحل الصناعة التحويلية أو التجارة، بما فى ذلك النظم المطبقة فى تسويق وتسعير الحبوب الغذائية)[١٢]، إلا إنها كثيراً ما تحجم عن الاضطلاع بدور هام فى المجالات التى ينبغى أن تأخذ فيها بزمام المبادرة (مثل توفير التعليم الأساسى، والبحوث، والخدمات الإرشادية الزراعية، والصحة العامة والإصحاح، والطرق). وقد لوحظ بوجه خاص أن انخفاض الاستثمار العام فى البحوث والتنمية الزراعية فى كثير من البلدان أدى إلى تباطؤ معدل التقدم التكنولوجى فى الزراعة، فى حين أدى انخفاض الاستثمارات فى صيانة وإصلاح شبكات الرى والصرف، والطرق الريفية، وفى الوقاية من تعرية التربة، الى الحد من فاعلية الاستثمارات التى خصصت للزراعة من قبل. ففى إفريقيا حدث قصور شديد فى البحوث الزراعية العامة الرامية إلى إدخال تحسينات تكنولوجية تناسب الظروف المحلية. وفى الصين تشير التقديرات الأخيرة، التى أعدها المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، الى أن كل يوان (وحدة النقد فى الصين) يستثمر فى البحوث والرى فى العقود القادمة، يمكن أن يأتى بعائد يتراوح بين ٣ر٦ و ٨ر٤ يوانات.

أما الذين يبرزون دور المؤسسات المحلية فانهم يشددون (سواء من وجهة نظر تحديد الأهداف أو جدوى التكلفة) على أهمية الحكومات المحلية المسؤولة أمام السكان المحليين عن توفير السلع والخدمات العامة. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك تغيب المعلمين العاملين بالمدارس العامة فى القرى، وتغيب الأطباء العاملين بالمراكز الصحية الريفية، وهو وضع يمكن التخفيف من أثاره عن طريق تكليف المجالس القروية المحلية بمحاسبة المعلمين والأطباء، وتطبيق قاعدة مؤداها اعتماد هؤلاء على هذه المجالس فى جزء من رواتبهم على الأقل. كما يمكن اضطلاع المزارعين المحليين بمساءلة الموظفين الحكوميين مثل خبراء الإرشاد الزراعى ومهندسى الرى وحراس المياه، والأطباء البيطريين.

إن المساءلة عادة ما تؤدى إلى تعزيز الإحساس بالمسؤولية فى اتخاذ القرار والتنفيذ، مما يساعد على تحسين النوعية وفعالية التكاليف. وثمة شواهد متناثرة على تحسين النوعية والتوفير فى التكلفة. وقد وردت عدة حالات منها فى تقرير التنمية العالمى (١٩٩٤)[١٣] عن البنى الأساسية. ففى المكسيك على سبيل المثال تقوم لجان المجتمع المحلى (لجان التضامن)، طبقاً لمشروع الصندوق المحلى الذى استحدث عام ١٩٩٠، بإدارة الاستثمار الريفى فى البنى الأساسية البسيطة، مثل الشبكات الصغيرة لتوفير المياه، والطرق والجسور الريفية، والمدارس. وأظهرت

FAO/17418/H. WAGNER

أعضاء لجنة قروية يناقشون تدابير مكافحة التعرية في حقل للذرة

يتكون رأس المال الاجتماعي المحلي نتيجة تحول التركيز على التدخلات الحكومية المكثفة، إلى الإدارة الأفضل للموارد المحلية.

الدراسات أن هذه المشروعات كثيراً ما تكلف نصف أو ثلثي تكاليف المشروعات المماثلة التي تتولاها الدولة أو الوكالات الاتحادية. وقد اتضح من البيانات التي أوردها البنك الدولي عن ٤٢ بلدا ناميا، أن تطبيق اللامركزية على صيانة الطرق قد أدى إلى تخفيض تراكم الأعمال غير المنجزة، وتحسين أحوال الطرق. واتضح من بيانات مجموعة من البلدان النامية أن تكلفة المياه للفرد الواحد في مشروعات المياه التي يمولها البنك الدولي تبلغ في النظم المركزية أربعة أضعاف مثيلاتها في النظم التي تطبق اللامركزية الكاملة. وأظهرت دراسة اقتصادية قياسية أجراها كل من Isham و Narayan و Pritchett [١٤] على ١٢١ مشروعاً ريفياً كاملاً لتوفير المياه في ٤٩ بلدا، أن سبعة من كل عشرة مشروعات حققت النجاح عندما شارك المنتفعون مشاركة فعالة في اختيار المشروع وتصميمه، في حين أن مشروعاً واحداً فقط من بين عشرة قد نجح عندما لم يتسن للمنتفعين الاضطلاع بمثل هذا الدور.

ولكي يتسنى تحسين فعالية الاستثمارات، تحول استثمار القطاع العام في مجال الزراعة من الاستثمار الحكومي الهائل في السدود الكبرى (التي كثيراً ما تسبب نزوح السكان على نطاق واسع، فضلاً عن الاضرار البيئية والتغدق والملوحة، وعمليات التحكم التعسفي في المياه على يد بيروقراطية فاسدة)، إلى العمل على الارتقاء بالإدارة المحلية لشبكات الري القائمة، ومشروعات الري الصغيرة، في ظل شكل من أشكال الرقابة المحلية. وقد أجرى ويد[١٥] مقارنة لطريقة عمل بيروقراطية

المشاركة المحلية فى المشروعات تساعد الى حد كبير فى تعزيز فرص نجاحها.

الرى بالقنوات فى جمهورية كوريا والهند، وخلص إلى أن الأسلوب المستخدم فى كوريا كان أكثر فعالية وجدوى ويلبى احتياجات المزارعين المحليين. ومن المعروف أن نظام القنوات الهندية ضخم وتتولى السلطات الهندية المركزية جميع المهام (عمليات التشغيل والصيانة والتصميم والبناء). ويلاحظ أن أساليب عمل النظام (بما فى ذلك قواعد ترقية الموظفين ونقلهم، والقواعد الرامية إلى التقليل قدر المستطاع من التطابق بين حراس مياه الرى والمزارعين المحليين، والاستخدام المتواتر لأساليب الادارة والاشراف التى تقوم على انخفاض مستوى الثقة)، وكذلك مصادر تمويله (معظم ميزانية إدارة الرى يأتى فى شكل منحة من خزانة الدولة)، لا تراعى مطلقاً الحاجة إلى تنمية الأصول الاجتماعية المحلية وضرورة اتخاذها ركيزة للعمل. وعلى النقيض من ذلك تتولى عدة منظمات مستقلة من الناحية الوظيفية إدارة شبكة القنوات فى جمهورية كوريا. أما مهام التنفيذ والصيانة الروتينية (باعتبارها تختلف عن مهام وضع السياسات والتصميم التقنى) فتقوم بها رابطات تحسين الأراضى الزراعية (رابطة لكل حوض من أحواض تجمع المياه) التى يتولاها مزارعون محليون يعملون لبعض الوقت (يختارهم رؤساء القرى). ويلم هؤلاء المزارعون إلماماً تاما بالظروف المحلية المتغيرة، ويعتمدون إلى حد كبير فى رواتبهم وميزانيات تشغيل رابطاتهم على الرسوم التى يدفعها المنتفعون، كما أنهم يستندون دائماً إلى العلاقات المحلية القائمة على الثقة المتبادلة.

ويلاحظ أيضاً فيما يتعلق ببرنامج التحويل الحكومى لصالح الفقراء أو توفير شبكات الأمان لهم، أن قضايا المساءلة المحلية ذات أهمية من أجل الحد من معدلات التسرب (فى شكل استيلاء على الأموال من جانب جماعات غير مستهدفة وعدم التمكن من الوصول إلى كافة أعضاء جماعة مستهدفة). وبينما نلاحظ أن الدراسات الخاصة بالاستهداف تشدد على الجوانب الإدارية ونواحى الحفز فى عمليات التدخل لصالح فئة بعينها، فإن بعض المناقشات السياسية الاقتصادية تشير إلى أن التحول من برنامج عام إلى برنامج أكثر تحديدا لمكافحة الفقر، بغية التقليل من تسرب الأموال قدر المستطاع، قد ينال بدرجة خطيرة من قاعدة التأييد السياسى التى يرتكز عليها البرنامج، وقد يؤدى إلى تفاقم أحوال الفقراء. وتحتوى برامج دعم الأغذية فى سرى لانكا وكولومبيا على أمثلة على ذلك، فقد لوحظ أن الفترات التى شهدت تحديدا وحصرا للفئات المستهدفة أعقبها انخفاض فى الفوائد الشاملة.

يتعين قيام تحالف بين مختلف الجماعات على مستوى القطر، حتى يمكن تعبئة الدعم السياسى لبرامج الحد من الفقر.

أما فيما يتعلق بالتأييد السياسى لبرامج مكافحة الفقر، فإن من المسلم به عامة أن الفقراء لا يكونون عادة على درجة كافية من التنظيم تمكنهم من تعبئة الضغط السياسى، ويحتاجون إلى تحالفات صريحة أو ضمنية مع جماعات أخرى فى المجتمع للعمل من أجل هذه البرامج ودعمها. وكثيرا ما يتطلب الأمر قيادة سياسية حصيفة لتنظيم تضحيات قصيرة الأجل من جانب دافعى الضرائب الأكثر ثراء لتمويل برامج مكافحة الفقر، وهى تضحيات من شأنها أن تفضى إلى آثار إيجابية لفئات الصفوة ذاتها على المدى الطويل (مثل انحسار الجريمة والفساد

العام، وارتفاع المستوى التعليمى والصحى للسكان، وتوفير فرص العمل، واتساع قاعدة الطلب على السلع الصناعية، وما إلى ذلك). ومن شأن السياسات التى تجمع بين النمو وإعادة التوزيع (أى تقاسم المكاسب الإضافية بدلا من تشاطر الكعكة الحالية) أن تخفف من حدة المعارضة التى تواجهها البرامج العامة لمكافحة الفقر. وتوفر النظم الديمقراطية بوجه عام بيئة أكثر استجابة لمساندة مثل هذه البرامج (ويبدو أن هناك بعض الأدلة[١٦] فى مختلف البلدان على وجود ارتباط إيجابى بين النظم الديمقراطية ومؤشرات التنمية البشرية، باعتبارها تعبر عن عوامل أخرى). ويمكن القول بوجه أعم إن النظم التى تتسم مؤسساتها بالشفافية والمساءلة قد يكون لها حظ أوفر فى الوصول إلى المنتفعين المستهدفين .

وإذا ما تجاوزنا تأثير المساءلة المحلية على نوعية الخدمات التى توفرها المرافق العامة، فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه إذا توافرت لإحدى منظمات المجتمع المحلى عضوية مستقرة وهياكل متطورة لنشر المعلومات والمعايير ذات الطابع الخاص بين أعضائها، فقد تتوافر لديها القدرة على إدارة موارد الملكية المشاع على نحو أفضل (مثل الغابات والمراعى ومصايد الأسماك وشبكات الرى محدودة النطاق). وهذه كلها موارد يعتمد عليها فقراء الريف اعتمادا كبيرا فى الحصول على رزقهم اليومى، ويعتبرونها مصدرا احتياطيا للأغذية والعلف يمكنهم اللجوء إليه فى السنوات التى تنخفض فيها المحاصيل. وهناك أمثلة عديدة موثقة فى أنحاء مختلفة من العالم للإدارة الناجحة والمستقلة على الصعيد المحلى للموارد المشاع - انظر أوسترم[١٧] و تانج[١٨]، وبالاند وبلاتو[١٩] ولام[٢٠].

ومع ذلك فإن هناك حالات كثيرة أيضا فشل فيها التعاون فى إدارة الموارد المشاع بالبلدان الفقيرة، مما أدى إلى حدوث الاضطرابات والفوضى من جراء التدافع والتسابق للحصول على هذه الموارد. وبالنظر إلى تضاؤل الموارد المحلية المشاع، كما يتضح من تدمير الغابات والمراعى، وتزايد الطمى وارتفاع معدلات السمية فى الأنهار والبرك، ونضوب المياه الجوفية، وتعرية التربة والتصحر، أصبحت حياة فقراء الريف فى أنحاء كثيرة من العالم أقل استقرارا وأشد سوءا على نحو لا تعبر عنه التقديرات المعتادة للفقر، القائمة على بيانات تتعلق بنفقات الاستهلاك الخاص. وتحظى بلدان كثيرة بتاريخ حافل فى الإدارة المتوازنة للموارد فى ظل ترتيبات غير رسمية أبدعتها المجتمعات المحلية.

إن استنزاف الموارد المشاع الناجم عن التغيرات السكانية والمؤسسية التى طرأت فى العقود الأخيرة، قد تسارعت معدلاته من جراء التملك التجارى والبيروقراطى لهذه الموارد، الأمر الذى أضاع الحقوق التاريخية التقليدية للمجتمعات المحلية فى هذه الموارد. كما أن إعادة هذه السلطة إلى المجتمعات المحلية من شأنها أن تساعد على تحقيق النجاح فى تنظيم هذه الموارد وصيانتها واستدامتها. ففى بعض الحالات، على سبيل المثال، حققت الادارة المشتركة بين الدولة والمجتمع المحلى نجاحا ملموسا فى حماية الغابات واحيائها واصلاح الأراضى البور فى الهند، وقد اضطلع المجتمع المحلى فى هذه الحالات بمسؤوليات رئيسية.

تحديد دور الدولة

للدولة دور هام في تحفيز العامة على المشاركة وصنع القرار.

نخلص مما سبق إلى أن هناك حاجة إلى وضع نظرية لدور الدولة تكون أكثر تحديدا واكتمالا من النظرية التى توصل اليها الجدل القديم المعهود عن الدولة فى مقابل السوق. فمن ناحية ينبغى الاعتراف بالعوامل التى تحد من قدرة الدولة باعتبارها هيكلا للادارة الاقتصادية، ومن ذلك مثلا قصورها فى الحصول على المعلومات المحلية وافتقارها إلى المساءلة المحلية، فضلا عن تعرضها للضرر فى سعيها المكلف من أجل دعم هيبتها وسطوتها. ومن جهة أخرى لا ينبغى للدولة أن تكتفى فى دورها بالحد الأدنى طبقا للنظام الليبرالى الكلاسيكى، بل ينبغى لها أن تضطلع بدور فعّال (ولو باعتبارها عاملا حافزا) فى تعبئة السكان لأغراض التنمية المحلية القائمة على المشاركة، وتوفير المساندة للمحليات عن طريق دعم الموارد المالية المحلية والتصدى للمخاطر (على أن تتحاشى فى الوقت نفسه ما يرتبط بذلك من خطر معنوى يتمثل فى تشجيع التبعية)، وأن تقدم الخدمات التقنية والمهنية لبناء القدرات المحلية (بما فى ذلك المحاسبة ومسك الدفاتر)، وتضطلع بدور الرقابة لضمان مقاييس الخدمة الجيدة والتقييم والمراجعة، وان تستثمر فى البنى الأساسية الكبرى، وأن تكفل قدرا من التنسيق والاتساق فى مواجهة العوامل الخارجية [٢١] التى تؤثر على المحليات. وتلك مهام معقدة بالنسبة إلى أى دولة، ولكنها ضرورية، وإن كانت لا تلقى قبولا من دعاة اللامركزية.

وفى بعض الأحيان، يتجاهل أنصار اللامركزية أيضا أن المشكلات المتعلقة بمنازعات التوزيع تشكل عقبة كأداء أمام معظم مشروعات الحكم المحلى. ففى المناطق التى تتسم بقدر كبير من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية ، يمكن أن يكون «استيلاء» الصفوة المحلية على وكالات الحكم المحلى شديد الوطأة، مما قد يضع القطاعات الفقيرة والضعيفة من السكان تحت رحمة تلك الفئة، ويعرضهم لكثير من التجاوزات الخطيرة والتصرفات المحظورة. كما ان من الممكن السيطرة على الحكم المركزى، ولكن هناك من الأسباب الكثيرة ما يجعل المشكلة أكثر خطورة على المستوى المحلى. فعلى سبيل المثال، ثمة تكاليف ثابتة معينة لتنظيم جماعات المقاومة أو جماعات الضغط، ونتيجة لذلك قد يكون الفقراء أقل تنظيما فى بعض الأحيان على المستوى المحلى منهم على المستوى القطرى، حيث يكون بمقدورهم تجميع قدراتهم التنظيمية وتعبئتها. وبالمثل، ولأسباب عدة، قد يكون التواطؤ بين جماعات الصفوة أيسر على المستوى المحلى منه على مستوى البلد. فقد يبدون قدرا أكبر من الحلول الوسط فيما بين منتديات السياسات لدى مختلف الأطراف. وقد يخضع مثل هذا الموقف لاهتمام متزايد من جانب أجهزة الاعلام على المستوى القطرى. وعندما يستولى الأقوياء والأثرياء على حكومة محلية، يحدث كثيرا أن تتطلع الجماعات المستضعفة إلى السلطات المركزية طالبة الحماية والإغاثة. وفى مثل هذه الحالات، يكون تدخل الدولة، بما لها من سطوة فى الأماكن النائية من البلدان الفقيرة، بمثابة استجابة لمطلب

شعبى وليس شيئا تعسفيا مفروضا فى جميع الأحوال. وفى نهاية الأمر، فانه يمكن التصدى لنزوع أعضاء الصفوة إلى الاستيلاء على الهيئات المحلية واستغلالها لأغراضهم الخاصة، إذا ما أتيح لآليات المساءلة ومؤسسات الشفافية والديمقراطية المحلية أن ترسخ جذورها (وكلما اكتسب الفقراء خبرة فى مجال الادارة الذاتية فى إطار التعاونيات والاتحادات وغيرها من المنظمات الاجتماعية والسياسية المحلية على سبيل المثال، فإن آثار هذه الخبرة ستنتقل من نشاط إلى آخر).

ومن الواضح أن منظمات المجتمع المحلى (غير الحكومية) تعانى المشكلة ذاتها فى إدارة الموارد المشاع. والملاحظ أن التفتت الاجتماعى الشديد فى بلد ما، على سبيل المثال، يجعل التعاون فى بناء مؤسسات المجتمع المحلى أكثر صعوبة منه فى البلدان الأكثر تجانسا من الوجهة الاجتماعية. وإن من بين النتائج الجانبية المفيدة التى يسفر عنها الاصلاح الزراعى، والتى لا تحظى فى كثير من الأحيان بالأهمية الجديرة بها فى التحليلات الاقتصادية لهذه المشكلة، أن الإصلاح، فى تغييره للهياكل السياسية المحلية فى القرية، يتيح للفقراء «صوتا» أعلى، ويحضهم على المشاركة فى مؤسسات الحكم الذاتى المحلى وفى إدارة الموارد المحلية المشتركة.

قضايا الادارة

إن العلاقة بين الدولة والحكم المحلى هامة أيضا عندما نفكر فى الأسباب التى تجعل التقدم فى تخفيف وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائى فى العقود الأخيرة يبدو أبطأ فى بعض الأقاليم منه فى أقاليم أخرى. والواقع أن هذا التساؤل معقد ومن الصعب أن نجد له جوابا شافيا، ولذلك سوف نقتصر هنا على جانب عام فقط من هذه المشكلة . فقد لوحظ أن الأدبيات التى صدرت فى الآونة الأخيرة قد شددت على أهمية الجغرافيا والمناخ والجفاف والمرض، وتدهور شروط التبادل التجارى وتقلبها بالنسبة إلى الاقتصاديات التى تعتمد على تصدير السلع الأولية ، إلا أن قضية الادارة قد تنطوى على أهمية أيضا. ومن الممكن القول بان المناطق التى حققت نموا بطيئا بوجه عام لم تشهد تدخلا من الحكومة أوسع نطاقا منه فى أقاليم أخرى. ومع ذلك فإن نوعية التدخل تعتبر أكثر أهمية من حجمه أو مداه. وقد تأثرت نوعية الادارة فى بعض البلدان تأثرا مباشرا من جراء تصاعد الصراعات الطائفية والحروب الأهلية. وفى ظل حكومات ضعيفة ومفككة (حتى وإن كان الحكام أقوياء متسلطين)، قد لا يكون بوسع الدولة فى كثير من الأحيان إنفاذ القوانين وحقوق الملكية، التى توفر الحد الأدنى للأسس التى يقوم عليها اقتصاد السوق. وقد ترتبط مشكلة تباطؤ النمو فى بعض الأقاليم، بدرجة وثيقة، بامكانيات الدولة، والتكامل الاجتماعى داخل حدود الدولة ذاتها، والفصل الواضح بين الدولة والمجتمع المحلى أو المدنى.

وفى ظل هذه الظروف، نجد فى النظم المركزية، التى تمسك الجماعات أو الأقاليم المسيطرة بزمام السلطة فيها، أن اللامركزية، بمعنى نقل

السلطة إلى الوحدات والمجتمعات المحلية والمساءلة المحلية للموظفين الذين يؤدون خدمات عامة، تنطوى على أهمية حاسمة فى إشاعة التوترات الطائفية التى كثيرا ما تنطلق من جماعات وأقاليم الأقليات التى تخشى التمييز والاستبعاد الدائم. وإن إنشاء نظام للضبط والتوازن للحد من التعسف فى استخدام السلطة على حساب الأقليات والاستقلال الذاتى الإقليمى فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى، يمكن أن يسهم بقسط كبير فى إقامة صرح مؤسسات ترتكز على الثقة والالتزام. وكثيرا ما تعمد الحكومة المركزية، تحت ضغط الرغبة فى تخفيض العجز المالى فى برامج المساعدة الاجتماعية، إلى تحويل المسؤولية المالية عن بعض برامج إعادة التوزيع إلى الوحدات المحلية التى تفتقر إلى الأموال، بما ينطوى عليه ذلك من خطورة على الجماعات العرقية الفقيرة والأقاليم المتخلفة. وقد أظهر Azam و Berthelemy و Calipel [٢٢]، فيما أجروه من اختبارات اقتصادية قياسية على عينة كبيرة من البلدان الافريقية، أن الاضطراب السياسى كثيرا ما ينشأ نتيجة لقرارات حكومية خاطئة، فيما يتعلق بنفقات إعادة التوزيع مقابل نفقات القمع.

كما أن السياق الذى يتسم بوجود جماعات أو مناطق عرقية تفصل بينها فروق حادة، يطرح أيضا الحاجة الى توجيه التدخلات العامة نحو جماعات محددة. وفى الأوضاع التى توجد فيها جماعات أقل حظا لأسباب تاريخية (التى يفرق بينها الانتماء العرقى أو الجنسى على سبيل المثال)، وفى المناطق الجغرافية النائية المتخلفة التى تعانى الفقر والحرمان، قد يتعين على برامج مكافحة الفقر فى البلدان الفقيرة أن تتجاوز السياسات المعتادة الموجهة إلى الأفراد والأسر فقط، فقد يكون من الأجدى، توخيا للعدالة والكفاءة والوئام الجماعى، وضع سياسات تستهدف المناطق أو الجماعات الفقيرة بوجه عام. ومن الصعب، بطبيعة الحال، تغيير السياسات التفضيلية التى تستهدف جماعات أو مناطق معينة، والرامية إلى التصدى لمعوقات تاريخية، إذا ما تم اعتمادها، وقد يكون لهذه السياسات أثار سلبية. وثمة جانب هام جدا لمشكلات الجماعات أو المناطق الأقل حظا، يتعلق بفرص التنقل الاجتماعى فيما بين الأجيال. وعادة ما تفتقر البيانات الخاصة بالفقر وعدم المساواة فى البلدان الفقيرة إلى مؤشرات عن هذا التنقل فى الجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ومع ذلك فان الصراعات الديمقراطية الحادة والحركات العرقية فى البلدان الفقيرة تدور حول الفرص المتاحة لهذا التنقل الاجتماعى فيما بين الأجيال، أكثر مما تدور حول توزيع الدخل وخطوط الفقر.

العقبات التى تعترض العمل الجماعى من أجل التغيير

وختاما، فإننا عندما نحاول فهم الأسباب الكامنة وراء استمرار مؤسسات عقيمة تديم الفقر، لا يمكن أن نغفل قضية عامة تتعلق بجماعات السلطة فى مجتمع ما وصعوبة تغييرها ، حتى لو ثبت أن هذا

FAO/20896/J/K. PRATT

الخدمات الإرشادية

ينقل المدربون تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات بغرض تحسين مهارات الإدارة المحلية.

التغيير سيكون فى صالح أغلبية الشعب. ويكمن جوهر المشكلة فى تنظيم عمل جماعى لضبط التحرك من توازن «ردىء» إلى توازن «جيد». ففى بعض الأحيان تكون المكاسب من مثل هذا التحرك غير محددة المعالم أو غير مؤكدة فى تصور الرابحين. ولكن إذا قدر لكل فرد أن يعلم أن المكسب الاجتماعى من التغيير المؤسسى يفوق الخسارة، وأن بوسع الرابحين تعويض الخاسرين، فليس من المعقول أن يلتزم الرابحون المحتملون بتعويض الخاسرين بأثر رجعى. ويمكن من الناحية المثالية أن تقوم الدولة بإصدار سندات طويلة الأجل لتعويض الخاسرين واستمالتهم وإجبار الرابحين على السداد. إلا أن هناك قيودا شديدة فى معظم البلدان الفقيرة فيما يتعلق بقدرة الحكومة على فرض الضرائب والتحكم فى التضخم، ومن ثم فإن سوق السندات يبدو واهيا ضئيل الجدوى.

إن المثل الكلاسيكى للمؤسسات التى تنقصها الكفاءة والتى مازالت قائمة كنتاج سقيم للصراعات بشأن التوزيع ، إنما يتعلق بالتطور التاريخى لحقوق حيازة الأراضى فى البلدان النامية . وتشير الأدلة العملية فى معظم هذه البلدان إلى أن اقتصادات النطاق الكبير ليست لها أهمية تذكر فى مجال الإنتاج الزراعى (فيما عدا محاصيل المزارع الكبيرة) وأن المزارع الأسرية الصغيرة هى أكثر وحدات الإنتاج فعالية. إلا أن تاريخ الإصلاح الزراعى فى بلاد كثيرة، بما يتسم به من عنف وتقلب، يشير إلى أن أصحاب المصالح وضعوا منذ أجيال عديدة الكثير من العقبات أمام تحقيق مزيد من الكفاءة فى إعادة توزيع حقوق حيازة

الأراضى. ولكن لماذا لا يرحب ملاك الأراضى طواعية بتأجير أراضيهم أو بيعها لصغار المزارعين، والاستفادة من معظم الفائض الناجم عن عملية إعادة التخصيص الناجعة هذه ؟ من الواضح أنه كانت هناك عمليات تأجير للأراضى، إلا أن مشكلات المراقبة، وعدم استقرار الحيازة، وخوف الملاك من اكتساب المستأجر لحقوق شغل الأرض وحيازتها، ساعدت كلها على الحد من فعالية مكاسب الإجارة ونطاقها. ولم يحقق سوق بيع الأراضى نجاحاً يذكر (يتم البيع فى بعض البلدان فى الاتجاه المعاكس، من صغار المزارعين المنكوبين إلى ملاك الأراضى والمقرضين). وبالنظر إلى انخفاض مستوى الادخار الأسرى وأوجه القصور الشديدة فى أسواق القروض، لا يستطيع المزارع الصغير فى كثير من الأحيان، ولا حتى المزارع الصغير الأكثر كفاءة ومهارة، أن يقدم على شراء الأراضى بأسعار السوق.

كما يقاوم ملاك الأراضى الإصلاح الزراعى، إذ أن تحقيق قدر من المساواة سيقلل من نفوذهم الاجتماعى والسياسى، ويحد من قدرتهم على السيطرة والتحكم حتى فى المعاملات التى ليس لها علاقة بالأرض. وامتلاك مساحات كبيرة قد يعطى المالك إجمالا مكانة اجتماعية متميزة أو سلطة سياسية كبيرة (حيث نجد أن أثر المكانة الاجتماعية أو السياسية الناجم عن امتلاك شخص واحد لمائة هكتار يفوق الأثر الاجتماعى أو السياسى المترتب على شراء خمسين شخصا جديدا لهذه الأرض، بواقع هكتارين لكل منهم). وهكذا فإن الأسعار التى يعرضها العديد من صغار المشترين لن تكون كافية لتعويض العائد الاجتماعى أو السياسى الذى يجنيه كبار الملاك. وفى ظل هذه الظروف لن يغامر كبار الملاك ببيع أراضيهم، وسيستمر تركيز الأراضى فى يد القلة، وقد لا يكون ذلك مجديا من منظور الإنتاجية المحض.

تحول القوانين الجامدة للملكية الأراضي دون انشاء مزارع منتجة صغيرة.

وحتى فى سياق تزايد العائد السياسى للملكية الأرض، فإن تركيز الأراضى وحده لا يحقق التوازن السياسى المستقر فى جميع الحالات، إذ يتوقف الكثير على طبيعة التنافس السياسى وسياق التحالفات السياسية وتوجهاتها ومساراتها. وقد قدم نوجنت وروبنسون[٢٣] مثالاً هاما من حيث التحليل التاريخى المؤسسى المقارن. فقد عقدا مقارنة، استنادا إلى الخلفية الاستعمارية وتكنولوجيا المحاصيل، لمسارين مختلفين من الناحية المؤسسية (لا سيما ما يتعلق بحقوق الملكية الصغيرة) ومن حيث النمو، لزوجين من المستعمرات الأسبانية السابقة فى نفس الاقليم (كوستا ريكا وكولومبيا من ناحية، والسلفادور وغواتيمالا من ناحية أخرى) ينتجان محصولاً رئيسيا واحدا هو (البن).

وثمة جانب هام للعائد السياسى يتمثل عموماً فى أن كلا الجانبين يهتمان حقيقة بالمكسب أو الخسارة النسبية وليس المطلقة. وفى لعبة السلطة ، كما فى المسابقات التى يحصد فيها الفائز كل شىء، لا يكفى أن يحقق التغيير المؤسسى فائضا لكل الأطراف المعنية. فقد يكسب طرف على نحو مطلق، فى حين يمثل ذلك خسارة لطرف آخر، ومن ثم فإنه يقاوم التغيير.

وبالنظر إلى ما يبديه أصحاب المصالح من معارضة للتغيير، فإن كثيرين يرون أن الآفاق السياسية للإصلاح الزراعى فى معظم البلدان الفقيرة لا تبشر بالخير ، ولذا فإنهم يسقطونه من جدول أعمال مكافحة الفقر. وهذا ليس من الحكمة دائما، ذلك أن بعض جوانب الإصلاح الزراعى (مثل توسيع نطاق الحيازة المستقرة) قد تكون أقل صعوبة فى تنفيذها من جوانب أخرى (مثل وضع حد أقصى للملكية). وعلاوة على ذلك، فمن المعروف فى دينامية العمليات السياسية والتآلفات المتغيرة، أن نطاق الاحتمالات كثيرا ما يتغير، وأن الخيارات المفتوحة تسهم فى الجدل السياسى وقد تؤثر فى العملية السياسية ذاتها. ويلاحظ أن بعض مستشارى السياسات (فى وكالات الإقراض الدولية) الذين يستبعدون الإصلاح الزراعى باعتباره عسير التحقيق من الناحية السياسية، يساندون فى الوقت نفسه وبحماس شديد سياسات أخرى قد لا تقل صعوبة من الوجهة السياسية، ومثال ذلك قصر الغذاء المدعوم على فئات محددة (الذى أشرنا إليه من قبل)، مما يؤدى إلى حجب الإعانات الأساسية عن الطبقات الحضرية المتوسطة التى لا تتردد فى الاعراب صراحة عن رأيها. وفى سياق التآلفات السياسية، نجد فى بعض الأحيان أن السياسة المتطرفة تصبح ممكنة التحقيق إذا ساعدت على دعم تحالفات استراتيجية، على سبيل المثال، بين قطاعات من الطبقات الحضرية العليا (بما فى ذلك العمال أصحاب الياقات البيضاء) وفقراء الريف.

ويمكن أن تحقق بعض أساليب الإصلاح الزراعى نتائج عكسية، ولا سيما فى أوضاع تتسم بندرة الأراضى وضعف تنظيمات المزارعين الفقراء. وكثيراً ما تؤدى بعض الإجراءات حسنة النية، مثل إلغاء الإجارة، فى نهاية المطاف إلى جعلها سرية الطابع، أو إلى إخراج المستأجرين من الأرض على نطاق واسع ومعهم جزء من السلّم الزراعى الذى كان يتسلقه الأشخاص المعدمون للإفلات من قبضة الفقر. وقد تتسبب إعادة توزيع الأراضى، بدون توفير قدر كاف من التسهيلات الائتمانية والتسويقية وخدمات الإرشاد الزراعى، فى زيادة سوء أحوال أصحاب الأراضى الجديدة، إذ إنهم يضطرون إلى قطع العلاقة مع ملاك الأراضى الذين كانوا يقدمون القروض والرعاية سابقا. وفى السنوات الأخيرة تزايد التأييد «للإصلاح الزراعى المدعوم بالسوق» (كشىء مختلف عن الإصلاح الزراعى القائم على المصادرة)، وهو نظام توفر بموجبه الحكومة المساندة للصفقات الطوعية فى سوق الأراضى من خلال توفير القروض والإعانات المالية التى تقدمها لصغار المشترين.

الخلاصة

إن تخفيف وطأة الفقر والتصدى لانعدام الأمن الغذائى ليسا مجرد عملية تستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعى أو توليد الدخل. فالمؤسسات هى الهياكل التى تتحكم فى حصول الناس على الأصول والممتلكات، وهى التى تمكنهم من إبداء الرأى وتزودهم بمصادر

القوة لتنظيم حياتهم، وهى التى تنظم التنافس والتسابق صوب الموارد المحدودة . ومن ثم فإن من الأمور الجوهرية أن نهتم بالادارة المؤسسية والعوامل السياسية والاقتصادية التى تنزع إلى استبعاد الأفراد وفئات السكان من دائرة التقدم. وقد تضمن هذا القسم تقييما للخبرة المكتسبة فى هذا المجال، واقترح من المنطلق نفسه بعض الوسائل لإعادة تنظيم الادارة والمؤسسات (لا سيما فى ميدان الزراعة والاقتصاد الريفى بوجه عام).

الحواشي

(١) انظر على سبيل المثال : J.Yaron, B. McDonald, and S. Charitonenko. 1998. Promoting efficient rural financial intermediation. In World Bank Research Observer, and R.Vogel 1984. The effect of subsidised agricultural credit on income distribution in Costa Rica. In D.W. Adams, D. Graham and J. D. Von Pischke. Undermining rural development with cheap credit. Boulder, Colorado, USA, Westview Press.

(٢) أنظر J. Morduch.1998. The microfinance promise. Princeton University (unpublished paper).

(٣) S. Amin, A. S. Rai and G. Topa. 1999. Does microcredit reach the poor and vulnerable? Evidence from northern Bangladesh. CID Working Paper, Harvard University (October1999).

(٤) أنظر الحاشية رقم ٢ .

(٥) J. Jalan, and M. Ravallion. 1998. Transient poverty in post-reform rural China. Journal of Comparative Economics, 26(2):338-357

(٦) J. Morduch. 1995. Income smoothing and consumption smoothing. Journal of Economic Perspectives.

(٧) للإطلاع على تأثير مماثل بشأن اعتماد أو انتشار التكنولوجيات الجديدة لإنتاج الحبوب في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا، أنظر J. Sanders, B. Shapiro and S. Ramaswamy 1996. The economics of agricultural technology in semi-arid sub-Saharan Africa. Baltimore, Maryland, USA, Johns Hopkins University Press.

(٨) في بعض الولايات (بما في ذلك أشد الولايات فقراً) تبين أن أكثر من ٩٥٪ من السكان لا يحصلون على امدادات الحبوب الغذائية من شبكة التوزيع العامة .

(٩) S. Guhan. 1994. Social security options for developing countries. In International Labour Review.

(١٠) R. Radhakrishna, and K. Subbarao, with C. Indrakant, and C. Ravi. 1997. India's Public Distribution System: a national and international perspective. World Bank Discussion Paper No. 380. Washington, DC, World Bank.

(١١) S.M. Dev. 1998. Rising food prices and rural poverty: going beyond correlation. Economic and Political Weekly, 39.

(١٢) للإطلاع على أمثلة من جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، توضح كيف أن النظم الحكومية الصارمة في مجال تسويق الحبوب جعلت أسعار المواد الغذائية أكثر تقلبا، وكيف أدت سياسات التسعير الحكومية إلى تباطؤ صغار المزارعين، الذين يعتبرون مصدراً رئيسياً للنمو الزراعي، في الإقبال على زراعة المحاصيل النقدية أنظر D. L. Bevan, P. Collier and J. W. Gunning. 1993. Agriculture and the policy environment. Paris, OECD

(١٣) World Bank. 1994. World Development Report 1994. Washington, DC

(١٤) J. Isham, D. Narayan and L. Pritchett 1995. Does participation improve performance? Establishing causality with subjective data. In World Bank Economic Review, May 1995.

(١٥) R. Wade. 1997. How infrastructure agencies motivate staff: canal irrigation in India and the Republic of Korea. In A. Mody. ed. Infrastructure strategies in East Asia. Washington. DC. Economic Development institute, World Bank.

(١٦) انظر على سبيل المثال A. Przeworski. and F. Limongi. 1997. Development and democracy. In A. Hadenius. ed. Democracy's victory and crisis. New York. Cambridge University Press.

(١٧) E. Ostrom. 1990. Governing the commons: the evolution of institutions for collective action. New York. Cambridge University Press.

(١٨) S.Y. Tang. 1991. Institutional arrangements and the management of common pool resources. Public Administration Review. January/February 1991.

(١٩) J.M. Baland and J.-P. Platteau 1996. Halting degradation of natural resources: is there a role for rural communities? Rome, FAO.

(٢٠) W.F. Lam. 1998. Governing irrigation systems in Nepal: institutions, infrastructure, and collective action. Oakland, USA, ICS Press.

(٢١) المؤثر الخارجي يشير إلى وضع يؤثر فيه إنتاج أو استهلاك سلعة أو خدمة بواسطة مستهلك أو منتج واحد، بدرجة مباشرة، على رفاه بعض المستهلكين الآخرين أو على تكاليف إنتاج منتجين آخرين. وهذه المؤثرات قد تكون إيجابية (عندما تؤدى الى خفض التكاليف أو الى زيادة رفاه عملاء اقتصاديين آخرين) أو سلبية (عندما تؤدى الى زيادة التكاليف أو تقلل من رفاه الآخرين).

(٢٢) J.-P. Azam, J.-C. Berthelemy and S. Calipel. 1996. Risque politique et croissance en Afrique. Revue Économique, 47(3):819-829

(٢٣) J.B. Nugent and J. Robinson. 1998. Are endowments fate? On the political economy of comparative institutional development. Department of Economics Working Paper. Los Angeles, USA, University of Southern California.

ماذا تعلمنا؟

ان النسيان هو أحد خصائص البشر. فاليوم لا يدرك الكثيرون أن مخاطر المجاعات واسعة النطاق كانت، حتى وقت قريب، حقيقة شديدة الوضوح. لقد كان هذا هو الحال منذ خمسين عاما عندما رفع مؤسسو منظمة الأغذية والزراعة رايتها عاليا - ملتزمين بضمان تحرر البشرية من الجوع.

«إن الأمم المقرة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل : رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها؛ وتحسين كفاءة إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها؛ والنهوض بحالة أهل الريف؛ وبذلك تسهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع».

ديباجة دستور منظمة الأغذية والزراعة - بالصيغة التي عدل بها عام ١٩٦٥، في النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ففي أواخر الأربعينات، كانت أجزاء من العالم تستعيد قواها من أضرار الحرب المدمرة، وكانت أجزاء أخرى تناضل ضد الاستعمار. وكانت أغلبية سكان العالم تعاني من الفقر وقلة الحيلة، وكانت إنتاجية الزراعة منخفضة، والمجاعات تلوح في الأفق وخاصة في قارة آسيا المكتظة بالسكان، بل وتحولت في بعض الحالات المأساوية إلى حقيقة واقعة.

غير أننا عندما ننظر إلى الوراء بعد خمسين عاما، نستطيع أن نرى أن البشرية بأكملها قد حققت تقدما كبيرا في المعركة ضد الجوع. فقد تحسن متوسط المتحصلات الغذائية ومستويات المعيشة بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من زيادة عدد الأفواه التي يتعين اطعامها بمعدل مثلين ونصف عن ذي قبل، انخفض عدد السكان الذين يعانون من نقص الأغذية سواء من حيث الأعداد المطلقة أو كنسبة مئوية.

ومع ذلك، فإن هذا الأداء العام ليس كافيا على الاطلاق، حيث مازال أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية المزمن. كما أن هذا الأداء يخفي وراءه تباينات شاسعة فيما بين الأقاليم. فمنذ عام ١٩٧٠ تضاعف عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية في أفريقيا، في حين انخفض إلى النصف في شرق وجنوب شرق آسيا. كما يتباين أداء البلدان تباينا كبيرا داخل الإقليم الواحد، كما ان الجوع مازال متفشيا بين الفئات الفقيرة والمعرضة في البلدان الغنية.

وكما أشير في بداية هذا الاستعراض، كانت الخمسون عاما الماضية مليئة بالأحداث بصورة غير عادية، وأحدثت تغييرات واسعة النطاق وسريعة في البشرية. وكان التقدم باهرا في بعض المجالات، مثل التكنولوجيا الزراعية وإنتاجيتها، إلا أنه كان مخيبا للآمال فيما يتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر وخاصة في المناطق الريفية. واحتلت بعض القضايا الجديدة مثل الاستدامة والتأثيرات البيئية، مكانا بارزا مع اتساع نطاق الإنتاج الزراعي والتوسع في استخدام المدخلات والموارد.

وقد تدارس هذا الفصل الخاص بعضا من العوامل الرئيسية التي تفسر التغيرات الإيجابية والسلبية التي حدثت. وفي الختام، نوجز فيما يلى النتائج الرئيسية بغرض استخلاص بعض الاستنتاجات العامة.

النتائج الرئيسية

الأغذية والزراعة خلال الخمسين عاما الماضية : شهد نصف القرن الماضي ظهور تصورات جديدة عن التنمية، بما في ذلك وعودها المبشرة ومعوقاتها، وطرق تحقيقها، والدور الذي ينبغي أن يضطلع به القطاعان العام والخاص في الإسراع بوتيرتها. وظلت المساهمة الرئيسية التي تقدمها الزراعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية غير معترف بها دوما لفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، أخفق الجوع في العالم في اجتذاب الاهتمام المستدام الذي يستحقه. وفي مواجهة عملية الاسراع الكبير للاندماج والتكافل على الصعيد الدولي، كانت المبادرات القطرية والدولية التي شهدها العقد الماضي خير شاهد على تزايد الاهتمام العام بالمشكلات والقضايا ذات الصلة بالحد من الفقر، والتنمية المستدامة،

الشكل رقم ٢٨

نقص الأغذية فى الأقاليم النامية

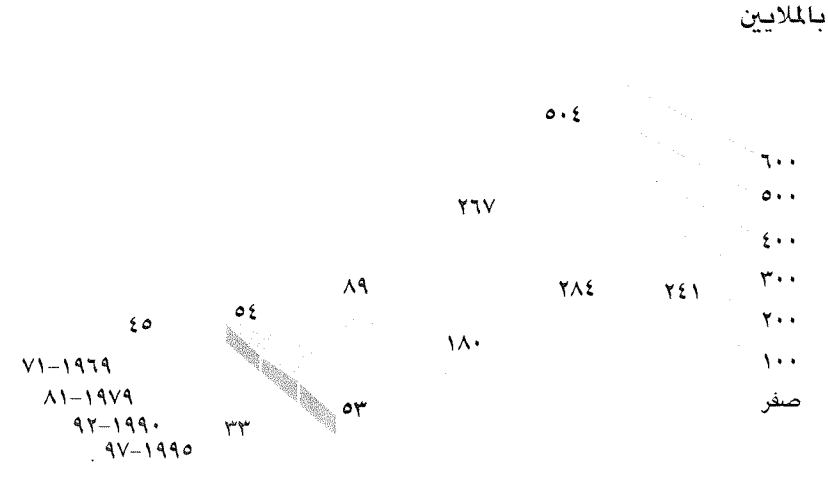

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

والأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاعتراف بضرورة اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة هذه القضايا نظرا لاعتماد بعضها على البعض الآخر.

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الزراعة : لقد مكنت عملية التحديث الزراعي من تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاج الزراعي العام، إلا أنه كانت لها آثار معاكسة على المجتمعات الريفية، وعلى مستويات الدخل والإنتاجية لدى المزارعين التقليديين الصغار، بالمقارنة بأولئك الذين أقدموا على الزراعة الصناعية. وقد تكون لاستمرار هذه العملية آثار اقتصادية واجتماعية معوقة بالنسبة للمزارعين الفقراء والمجتمعات الريفية، كما قد يعجل بالهجرة من الريف، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية للتوسع العمراني السريع.

الأمن الغذائي والتغذوي : لماذا يهم الإنتاج الغذائي : لقد أثبتت الاستراتيجيات الإنمائية، التي تركز على إنتاج الأغذية الأساسية، أنها تحقق مردودية تكاليفها في تزويد الفقراء باستحقاقاتهم من الأغذية. فالواقع أن توفير فرص العمل الإضافية والدخل، المستمدين من إنتاج الأغذية، كانا، وسوف يستمران، المفتاح الرئيسي إلى تعزيز استحقاقات الأغذية بالنسبة لمعظم السكان الذين يعانون من نقص الأغذية في المناطق الريفية. وفي حين يتعين ضمان توافر الأغذية، فإن من المهم بنفس القدر أن يحصل المستهلكون على الأغذية الآمنة والمتنوعة والمتوازنة من الناحية التغذوية التي تضمن لهم ممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

الإنتاج والإنتاجية الزراعية : لقد تحققت مكاسب غير عادية وإن كانت غير متساوية في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وذلك إلى حد كبير نتيجة لممارسة مناهج مختلفة إزاء زيادة «رأس المال التكنولوجي» للبلدان. وقد اضطلعت المستحدثات التكنولوجية، التي تحققت بفضل الجهود البحثية والاستثمارية والدعم من مراكز البحوث الزراعية القطرية والدولية، أيضا بدور لا يمكن الاستغناء عنه. كما كانت التغييرات في العلاقة بين السكان والموارد من العوامل الهامة، وأصبحت النسبة بين اليد العاملة والسكان في تزايد الآن في معظم البلدان، بعد أن كانت في تضاؤل في كثير من البلدان، مما أدى إلى استفادة هذه البلدان من «المنحة السكانية» التي ساعدت بالفعل بعضا من أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان على معالجة تحديات التنمية وزيادة الإمدادات الغذائية. غير أن آفاق استمرار الزيادة في الإنتاجية، التي شهدها العالم في السابق، أصبحت تواجه بعض العقبات في كثير من البلدان نتيجة لتدهور الأراضي، ونقص موارد المياه، وانخفاض فرص الاستثمار في الري. ومع ذلك هناك قرائن الآن تشير الى أن بوسع التكنولوجيا الحيوية أن تسهم بدرجة كبيرة في التغلب على هذه المشكلات، بشرط اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد النتائج السلبية التي تقدر بصورة سليمة.

دور الاقتصاد السياسي في التخفيف من وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائي : مازالت «فخاخ الفقر» تمسك بتلابيب قطاعات كبيرة من السكان في جميع المجتمعات، وقد دامت هذه الفخاخ، بل وتفاقمت، نتيجة للفشل الذي حدث في مختلف الآليات السياسية والمؤسسية والتنسيقية سواء على مستوى السوق والحكومة أو مستوى المجتمع المحلي. فالقصور، الذي تعاني منه أسواق القروض والتأمين، يحد بشدة من قدرة الفقراء على الاستثمار في الإنتاج وتوسيع نطاقه. وحيثما أمكن تحقيق النجاح في التخفيف من وطأة الفقر، كانت الحكومات قد اضطلعت بدور جوهري في مساعدة الفقراء على الفرار من فخاخ الفقر من خلال تمكينهم من الحصول على التعليم الأساسي، والخدمات الصحية والبحثية والإرشادية، والاستفادة من الطرق والبنية الأساسية للتسويق. ومن ناحية أخرى، فإن إلغاء اللوائح الحكومية المكلفة والمشوهة للأوضاع، ووقف تدخلات الحكومة في السوق، قد أديا الى تعزيز التنمية الاقتصادية والزراعية.

الاستنتاجات

علاوة على النتائج المبينة هنا تبرز حقيقة مؤداها أن التقدم الذي تحقق في الحد من الجوع خلال الخمسين عاما الماضية لم يكن كافيا، وانه مازال يتعين بذل الكثير قبل أن يتم الاستئصال النهائي للجوع، الذي هو آفة قديمة قدم البشرية ذاتها.

فالبشر هم المسؤولون عن فرض الجوع
على أنفسهم لهذه الفترة الطويلة،
إلا أنهم قادرون أيضا على استئصال هذا العبء
ولا يوجد أبدا تحد أكبر من ذلك.

تحسين امكانيات الحصول على الأغذية

لقد أصبح من الواضح بإطراد أن الجوع لا ينشأ بالضرورة عن عدم كفاية الإمدادات الغذائية قدر نشأته من انعدام فرص الناس في الحصول على هذه الإمدادات. فالواقع أن العالم قد واجه بالفعل مشكلة «الفوائض» نتيجة لعدم كفاية القدرة الشرائية منذ خمسين عاما.

وقد قامت امارتيا سن[1] الحائزة على جائزة نوبل بتحليل أسباب المجاعات، ولاحظت وجود حالات كان الناس يموتون فيها جوعا، على الرغم من توافر الأغذية، لأنهم لا يملكون أي «استحقاق» لها.

«ان ما نتناوله من طعام يعتمد على ما نستطيع أن نشتريه من أغذية. فتوافر الأغذية في الاقتصاديات أو في الأسواق لا يعطي للفرد الحق في استهلاكها. وفي كل هيكل اجتماعي يستطيع الفرد أن يسيطر

على بعض السلع البديلة، تبعا للترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية السائدة...، مثلا استحقاقات هذا الفرد . وتعتمد استحقاقات الفرد على ما يملكه أولا، وعلى ما يستطيع أن يحصل عليه من خلال التبادل. فعلى سبيل المثال، تمتلك العاملة قوة عملها وتبادل قوة العمل هذه بالأجر، فتحصل على بعض النقود التي يمكن أن تبادلها بمجموعة أو أخرى من السلع ... .

من كتاب الجوع والعمل العام

تعزيز النمو المقترن بالعدالة

لدى تحسين فرص حصول الفقراء على الأغذية، يبرز عاملان يكتسبان أهمية بالغة، هما النمو الاقتصادي والعدالة. فبالنسبة للأسرة الفقيرة التي تتمثل ثروتها الرئيسية في قوة عملها، يمكن للنمو الاقتصادي المقترن بالعدالة أن يوفر سوقا مواتية لمنتجاتها، ومزيدا من فرص العمل، وزيادة قدرة المجتمع على دعم المحتاجين ومن ثم زيادة استحقاقاتهم.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي يعتبر مهما بصورة واضحة في الحد من الجوع، فإن التفاؤل إزاء مدى انتشار منافعه وسرعته يخضع في كثير من الأحيان للجدل.

ففي الواقع لا يتراجع الفقر والجوع دوما مع نمو الاقتصاد القطري. فالنمو يتجاوز في كثير من الأحيان بعض الفئات بل وقد يضر بها، وكثيرا ما اقترن النمو الاقتصادي على الصعيدين الدولي والقطري بتزايد الاختلالات وعدم المساواة.

وثمة حجة قوية لصالح المزارعين الذين يعانون نقص الموارد، والذين يعجزون عن مواكبة منافسة الزراعة الحديثة لهم وخاصة في مواجهة انخفاض أسعار المنتجات. فجميع الدارسين لظاهرة الفقر في الريف، وخاصة الفقر الذي تعاني منه النساء، يشيرون إلى عامل شائع آخر هو عدم المساواة في الحصول على الأراضي، المقترن بعدم المساواة في الحصول على المياه والقروض والمعارف والوصول إلى الأسواق. وهذا الأمر يؤكد أهمية الإصلاح الزراعي. فعلى الرغم من الصعوبة السياسية التي تكتنف تطبيق الإصلاح الزراعي، فإن الحالات الناجحة منه لم تؤد فقط إلى تصحيح عملية توزيع الدخل بل أيضا إلى تحقيق زيادة حادة في الإنتاجية.

والواقع أن تحسين عملية توزيع الثروة والموارد والفرص يعد عاملا رئيسيا في الكفاح ضد الجوع. فعدم المساواة الشديد والفقر المدقع يؤديان إلى يأس الناس وإلى حدوث تواترات مثيرة للقلاقل في المجتمعات الريفية والحضرية، مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير موجهة ليس فقط لتلبية الاحتياجات المباشرة من الغذاء والرعاية الصحية للفئات المحرومة، بل أيضا تزويدهم بالوسائل الإنمائية، أي الحصول على المدخلات والبنية الأساسية والخدمات، والأهم من ذلك التعليم.

أهمية الإنتاج الغذائي والزراعي

حاولت بلدان عديدة، في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي خلال الجزء الأول من الخمسين عاما الماضية، الإسراع بوتيرة التصنيع، على أمل تحقيق عائدات من الصادرات الصناعية تمكنها من استيراد الأغذية لاستكمال إنتاجها المحلي. وكان هذا الأمل يتأجج نتيجة لتوافر إمدادات غذائية في الأسواق العالمية كافية لتلبية احتياجات الاستيراد، ونتيجة للاتجاه الإنخفاضي في الأسعار الحقيقية للمنتجات الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية. غير أن هذه الاستراتيجية المعتمدة على النمو الصناعي، التي كانت تنفذ في كثير من الأحيان من خلال تحيز السياسات المالية والاجتماعية لسكان المدن، فشلت إلى حد كبير، تاركة خلفها فقرا واسع النطاق وانعداما للأمن الغذائي في الريف، مع تفاقم المشكلات ذات الصلة بالتوسع العمراني السريع.

وفشلت السياسات المعتمدة على هذه الاستراتيجية أساسا، لأنها تجاهلت أهمية الإنتاج الزراعي وخاصة الأغذية الأساسية، باعتبارها مصدرا رئيسيا لاستحقاقات الكثير من منتجي الأغذية الذين كانوا أيضا من المستهلكين لها. فلا توجد، في الاقتصاديات التي تغلب عليها الزراعة، آليات لتوزيع الاستحقاقات على السكان المزارعين، غير تلك التي تمكنهم من تنمية إنتاجهم الخاص من الأغذية والزراعة.

تكوين رأس المال التكنولوجي

كانت الزيادة غير المسبوقة في غلات المحاصيل خلال الخمسين عاما الماضية المصدر الرئيسي لنمو الإمدادات الغذائية العالمية، حيث كان التوسع العالمي في الأراضي الصالحة للزراعة محدودا. ومع ذلك، كانت هناك تحولات جذرية في استخدام الأراضي، فقد وفرت عملية إزالة الغابات جزءا كبيرا من الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة، مع ما صاحب ذلك من انعكاسات سلبية مؤكدة على البيئة. وفي نفس الوقت، فإن الأراضي الزراعية التي كانت منتجة في السابق استولت عليها عمليات تنمية البنية الأساسية والتوسع العمراني، فضلا عن التصحر وغير ذلك من أشكال تدهور الأراضي وتحويلها.

وتكمن خلف الزيادة في الغلات قوى تكنولوجية رئيسية تشمل زيادة المدخلات من الأسمدة والمبيدات، واستخدام السلالات المحسنة وراثيا، وتوفير الري والصرف. كما ساهم تحسين البنية الأساسية، مثل الطرق الريفية، في زيادة الإنتاجية الزراعية. وقد تحققت هذه المستحدثات بفضل الاستثمارات العامة والخاصة. غير أن القصور في زيادة المدخلات، مثل الاستثمارات المادية، قد جاء نتيجة لانخفاض العائدات. وفي هذا السياق، كانت البحوث المؤدية إلى التطوير التكنولوجي ونشره من العناصر الهامة، فقد تبين أن قدرات البحوث القطرية على تكييف ونشر التطورات التكنولوجية عامل حاسم في زيادة الغلات.

وكانت الثورة الخضراء أبرز الإنجازات الزراعية التي تحققت خلال الخمسين عاما الماضية، حيث أنها جمعت بين البحوث الزراعية المنسقة

وجهود السياسات. وقد نجحت بصورة خاصة في أجزاء كبيرة من آسيا، وإن كان الحماس لها قد وهن مع تزايد الوعي ببعض تأثيراتها السلبية اجتماعيا وبيئيا. ونظرا لعدم وجود تطور تكنولوجي مماثل يناسب الظروف والتركيبة المحصولية السائدة في معظم أنحاء أفريقيا، أهملت الثورة الخضراء معظم مزارعي الإقليم وتجاوزتهم.

وقد تبين أن الاستثمار في خدمات البحوث، والبنية الأساسية الريفية، والإرشاد، وتنمية الرأسمال البشري، من العوامل التى لا غنى عنها للتقدم التكنولوجي وتطوير البنية الأساسية الاجتماعية والمادية.

تنمية رأس المال البشري

كان رأس المال البشري المتمثل في المعارف والمهارات عنصرا هاما في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي. وقد بين الكثير من الدراسات تأثيرات التعليم، وخاصة تعليم النساء، على المخرجات الزراعية وغير الزراعية وإنتاجيتها، فضلا عن تأثيراته على الصحة والتغذية. فتوفير التعليم الأساسي يشكل أفضل استثمار طويل الأجل، وهو استثمار يخدم أشد الفئات حرمانا على وجه الخصوص. كما يعد التدريب وتنمية المهارات من العناصر الجوهرية، فالمزارعون من ذوي المعارف والمهارات الجيدة يكونون أكثر قدرة على الاستجابة للتكنولوجيا الجديدة وفرص التسويق والمخاطر. غير أن نشاطات التدريب قد تكون باهظة التكاليف، ولذا ينبغي أن يكون الاعتبار الأول في تصميم التدريب هو مدى ملاءمة المهارات الجديدة وسرعة تطبيقها.

أهمية المؤسسات السليمة والمستقرة

يعتبر الإطار المؤسسي، الذي يحكم التصرفات الجماعية للسكان وعلاقاتهم الاجتماعية، عنصرا حاسما في تمكين الأفراد من التعبير عن قدراتهم على تحسين أوضاعهم وتحقيق الرفاهية الجماعية، بما يشمل الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ويمكن أن تساعد المؤسسات إما في تشكيل علاقات التضامن والإدارة المستدامة للموارد المشتركة وتجميع المخاطر والسلوك الرشيد، أو الحيلولة دون ذلك. كذلك فإن المؤسسات عنصر هام في إعطاء صوت للضعفاء، ومراجعة الآثار المدمرة للإفراط في الاختلافات بين السلطات داخل المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن الأطر والقدرات المؤسسية السليمة تؤدي بصورة طبيعية إلى حسن الإدارة.

وثمة حاجة أيضا إلى المؤسسات السليمة لضمان الحد الأدنى من ظروف الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي. فالصراعات والنزاعات الأهلية لها تأثيرات سلبية على التنمية والأمن الغذائي، علاوة على التأثيرات المباشرة والجذرية على السكان المعنيين. ويتضح ذلك تماما من ارتفاع نسبة البلدان المتضررة من الصراعات بين تلك التي تعانى أعلى معدلات الإصابة بنقص الأغذية. فالصراعات، حتى عندما تنتهي، تترك وراءها تركة مروعة قد تستمر لعدة سنين، بما في ذلك الألغام الأرضية، وخسارة رأس المال البشري، وتدمير البنية الأساسية.

تفعيل الحوافز

تطورت التصورات الخاصة باستجابة الزراعة للحوافز الاقتصادية بصورة جذرية خلال السنوات الخمسين الماضية. فعلى العكس من الرأي القديم القائل بان المزارعين تقليديون، ومن ثم لا يملكون عقلية اقتصادية أو يستجيبون للحوافز، أصبح هناك إدراك عام الآن بأن الزراعة تستجيب للحوافز الاقتصادية، وأنها تدار على أفضل وجه في ظل القطاع الخاص. فتجربة الصين في التحول عن نظام المزارع الجماعية إلى نظام المسؤولية الأسرية، من بين جملة تجارب، نموذج ساطع على ما أسفرت عنه الحوافز من قفزة تاريخية في الإنتاج الزراعي.

غير أن الحوافز تخفق في تحقيق تأثيراتها عندما لا يمكن تحمل المخاطر. وهذا هو أحد عناصر فخاخ الفقر المشار إليه في النتائج الرئيسية الواردة على الصفحة رقم ٣١٠ . فالكثير من المزارعين الفقراء لا يستطيع أن يستخدم المحاصيل عالية العائد أو التكنولوجيا الجديدة لأن التغيير ينطوي على مخاطر، وعندئذ يكون الفشل قاتلا. ولذا يواصلون النشاطات الزراعية منخفضة المخاطر قليلة العائد. وما لم تتوافر للمزارعين الحوافز الفعالة وحد أدنى من الحماية من المخاطر، لن يتسنى استغلال القدرات الزراعية بالكامل، وتعتبر القروض الكافية وأسواق التأمين من العناصر الهامة في هذا المجال.

مواكبة العولمة

تحدث بمرور الوقت تغييرات هيكلية هائلة تؤثر في جميع الناس. فمن الناحية الإيجابية يتباطأ النمو السكاني، وهذا يتيح «فرصة» ايجابية، حيث يبدأ معدل السكان النشطين إلى المعالين في التزايد بعد انخفاض طويل. أما من الناحية السلبية، قد يصبح استنزاف الموارد، وإزالة الغابات، وانبعاث النفايات، وتغير المناخ، وغير ذلك، من الأخطار الجسيمة على حياة البشر.

وتتمثل الظاهرة الماثلة الآن في تسارع وتيرة العولمة. فقد أصبحت السلع، والخدمات، والنقود، والمعلومات، تعبر الحدود بكميات متزايدة وقدر أكبر من السرعة بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. غير أن هذه العملية غير العادية لا تتم دون تكاليف. فالعولمة، أو إزالة الحدود، لا تفيد الفقير تلقائيا. فالعمل، وهو المورد الرئيسي في المراحل الأولى من التنمية، من أقل عوامل الإنتاج قدرة على التنقل (من حيث عبور الحدود)، وهو ما يعني أن العولمة قد تؤدي إلى قدر أكبر من عدم المساواة، كما انها تؤدي فى نفس الوقت إلى زيادة التقدم. وعلى ذلك، فإن قدرة البشر على مصاحبة العولمة، مع الفهم اللازم لتأثيراتها، فضلا عن القدرة الجماعية على تسخير جوانب القوة فيها للصالح العام، سوف تكون من العوامل الحاسمة في السنوات القادمة.

الحواشي

(١) A. Sen. 1989. *In* J. Dreze and A. Sen, eds. Hunger and public action. Oxford, UK, Clarendon Press.

الجدول

الملحق

البلدان والأقاليم المستخدمة فى الأغراض الاحصائية

البلدان المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية			
		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادى/ الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
ألبانيا	ألبانيا	أنغولا	ساموا الأمريكية	أنغويللا	أفغانستان
اندورا		بينان	بنغلاديش	أنتيغوا وباربودا	الجزائر
أرمينيا	أرمينيا	بوتسوانا	بهوتان	الأرجنتين	البحرين
استراليا		بوركينا فاسو	جزر فيرجين الانجليزية	أروبا	قبرص
النمسا		بوروندى	بروناي دار السلام	باهاما	مصر
أذربيجان	أذربيجان	الكاميرون	كمبوديا	بربادوس	قطاع غزة
بيلاروس	بيلاروس	الرأس الأخضر	الصين	بيليز	جمهورية ايران الاسلامية
بلجيكا/ لكسمبرغ		جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر كوكس	برمودا	العراق
البوسنة والهرسك	البوسنة والهرسك	تشاد	جزر كوك	بوليفيا	الأردن
بلغاريا	بلغاريا	جزر القمر	تيمور الشرقية	البرازيل	الكويت
كندا		الكونغو	فيجي	جزر كايمان	لبنان
كرواتيا	كرواتيا	كوت ديفوار	جزر بولنيزيا الفرنسية	شيلي	الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية	الجمهورية التشيكية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غوام	كولومبيا	المغرب
الدانمرك		جيبوتي	الهند	كوستاريكا	عُمان
استونيا	استونيا	غينيا الاستوائية	اندونيسيا	كوبا	قطر
جزر فيروى		أريتريا	كيريباتي	دومينيكا	المملكة العربية السعودية
فنلدا		اثيوبيا	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	الجمهورية الدومينيكية	الجمهورية العربية السورية
فرنسا		غابون	جمهورية كوريا	اكوادور	تونس
جورجيا	جورجيا	غامبيا	لاو	السلفادور	تركيا
المانيا		غانا	ماكاو	جزر فوكلاند (مالفيناس)	الامارات العربية المتحدة
جبل طارق		غينيا	ماليزيا	غيانا الفرنسية	الضفة الغربية
اليونان		غينيا بيساو	ملديف	غرينادا	اليمن
غرين لاند		كينيا	جزر مارشال	غوادالوب	
المجر	المجر	ليسوتو	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	غواتيمالا	
ايسلندا		ليبيريا	منغوليا	غيانا	
ايرلندا		مدغشقر	ميانمار	هايتي	
اسرائيل		ملاوي	ناورو	هندوراس	
ايطاليا		مالي	نيبال	جامايكا	
اليابان		موريتانيا	نيو كاليدونيا	مارتينيك	
كازاخستان	كازاخستان	موريشيوس	جزر نيوي	المكسيك	
قيرغيزستان	قيرغيزستان	موزامبيق	جزر نورفولك	مونسراط	

البلدان والأقاليم المستخدمة فى الأغراض الاحصائية

البلدان المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية			
		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادى/ الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
لاتفيا	لاتفيا	ناميبيا	جزر ماريانا الشمالية	جزر الأنتيل الهولندية	
ليختنشتاين		النيجر	باكستان	نيكاراغوا	
ليتوانيا	ليتوانيا	نيجيريا	بالاو	باناما	
مالطة		رينيون	بابوا غينيا الجديدة	باراغواى	
موناكو		رواندا	الفلبين	بيرو	
هولندا		سانت هلينا	ساموا	بورتوريكو	
نيوزيلندا		ساوتومي وبرنشيبى	سنغافورة	سانت كيتس ونيفيس	
النرويج		السنغال	جزر سليمان	سانت لوسيا	
بولندا	بولندا	سيشيل	سرى لانكا	سانت فنسنت وغرينادين	
البرتغال		سيراليون	مقاطعة تايوان فى الصين	سورينام	
جمهورية مولدوفا	جمهورية مولدوفا	الصومال	تايلند	ترينيداد وتوباغو	
رومانيا	رومانيا	السودان	توكيلاو	جزر تركس وكايكوس	
الاتحاد الروسي	الاتحاد الروسي	سوازيلندا	تونغا	جزر فيرجين الأمريكية	
سان مارينو		توغو	فانواتو	فنزويلا	
سلوفاكيا	سلوفاكيا	أوغندا	فيتنام		
سلوفينيا	سلوفينيا	جمهورية تنزانيا الاتحادية	جزر واليس وفوتونا		
جزر سان بيير وميكولون		زامبيا	توفالو	أوروغواى	
جنوب أفريقيا		زمبابوي			
أسبانيا					
السويد					
سويسرا					
طاجيكستان	طاجيكستان				
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة				
تركمنستان	تركمنستان				
أوكرانيا	أوكرانيا				
المملكة المتحدة					
الولايات المتحدة					
أوزبكستان	أوزبكستان				
يوغوسلافيا	يوغوسلافيا				

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، الى جانب معالجة التطور العالمي فى الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التى تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠	الزراعة فى مستهل عقد التنمية
١٩٧١	تلوث المياه وأثره فى الأحياء المائية وصيد الأسماك
١٩٧٢	التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية فى البلاد النامية
١٩٧٣	الاستخدام الزراعي فى البلاد النامية
١٩٧٤	السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية
١٩٧٥	عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد
١٩٧٦	الطاقة والزراعة
١٩٧٧	حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة
١٩٧٨	مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها
١٩٧٩	الغابات والتنمية الريفية
١٩٨٠	مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار
١٩٨١	استعراض الحالة فى أقل البلدان نموا وفى العالم: تخفيف حدة الفقر فى الريف
١٩٨٢	الانتاج الحيوانى: من منظور عالمى
١٩٨٣	دور المرأة فى تنمية الزراعة

١٩٨٤ تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة فى البلدان النامية

١٩٨٥ استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد

١٩٨٦ تمويل التنمية الزراعية

١٩٨٧

١٩٨٨ الأولويات المتغيرة فى حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية فى البلدان النامية

١٩٨٩ التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية

١٩٩٠ التكيف الهيكلى والزراعة

١٩٩١ السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات

١٩٩٢ المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير

١٩٩٣ سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤ التنمية الحرجية ومشكلة السياسات

١٩٩٥ التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟

١٩٩٦ الأمن الغذائي : بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلى

١٩٩٧ الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

١٩٩٨ الدخل غير الزراعى فى ريف البلدان النامية

سلسلة دراسات السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية

قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية وقسم المساعدة فى مجال السياسات

1 Searching for common ground – European Union enlargement and agricultural policy (K. Hathaway and D. Hathaway, eds, 1997)
2 Agricultural and rural development policy in Latin America – New directions and new challenges (A. de Janvry, N. Key and E. Sadoulet, 1997)
3 Food security strategies – The Asian experience (P. Timmer, 1997)
4 Guidelines for the integration of sustainable agriculture and rural development into agricultural policies (J.B. Hardaker, 1997)

دراسات قيد الاعداد

- Farm-nonfarm linkages and income diversification in the developing countries: case studies in Africa and Latin America (T. Reardon and K. Stamoulis, eds)
- Perspectives on agriculture in transition: analytical issues, modelling approaches and case study results (W.-R. Poganietz, A. Zezza, K. Frohberg and K.G. Stamoulis, eds)

دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية

65 Agricultural stabilization and structural adjustment policies in developing countries (A.H. Sarris, 1987)
66 Agricultural issues in structural adjustment programs (R.D. Norton, 1987)
84 Measures of protection: methodology, economic interpretation and policy relevance (P.L. Scandizzo, 1989)
90 The impact of stabilization and structural adjustment policies on the rural sector – case-studies of Côte d'Ivoire, Senegal, Liberia, Zambia and Morocco (P. Salin and E.-M. Claassen, 1991)
95 Guidelines for monitoring the impact of structural adjustment programmes on the agricultural sector (A.H. Sarris, 1990)
96 The effects of trade and exchange rate policies on production incentives in agriculture (C. Kirkpatrick and D. Diakosavvas, 1990)
98 Institutional changes in agricultural products and input markets and their impact on agricultural performance (A. Thomson, 1991)
99 Agricultural labour markets and structural adjustment in sub-Saharan Africa (L.D. Smith, 1991)
100 Structural adjustment and household welfare in rural areas – a micro-economic perspective (R. Gaiha, 1991)
103 The impact of structural adjustment on smallholders (J.-M. Boussard, 1992)
104 Structural adjustment policy sequencing in sub-Saharan Africa (L.D. Smith and N. Spooner, 1991)

105 The role of public and private agents in the food and agricultural sectors of developing countries (L.D. Smith and A. Thomson, 1991)

107 Land reform and structural adjustment in sub-Saharan Africa: controversies and guidelines (J.-Ph. Platteau, 1992). French version: Réforme agraire et ajustement structurel en Afrique subsaharienne: controverses et orientations

110 Agricultural sustainability: definition and implications for agricultural and trade policy (T. Young, 1992)

115 Design of poverty alleviation strategy in rural areas (R. Gaiha, 1993)

124 Structural adjustment and agriculture: African and Asian experiences (A. de Janvry and E. Sadoulet, 1994)

121 Policies for sustainable development: four essays (A. Markandya, 1994)

125 Transition and price stabilization policies in East European agriculture (E.-M. Claassen, 1994)

128 Agricultural taxation under structural adjustment (A.H. Sarris, 1994)

131 Trade patterns, cooperation and growth (P.L. Scandizzo, 1995)

132 The economics of international agreements for the protection of environmental and agricultural services (S. Barrett, 1996)

133 Implications of regional trade arrangements for agricultural trade (T. Josling, 1997)

134 Rural informal credit markets and the effectiveness of policy reform (A.H. Sarris, 1996)

135 International dynamics of national sugar policies (T.C. Earley and D.W. Westfall, 1996)

136 Growth theories, old and new, and the role of agriculture in economic development (N.S. Stern, 1996)

138 Economic development and environmental policy (S. Barrett, 1997)

139 Population pressure and management of natural resources. An economic analysis of traditional management of small-scale fishing (J.M. Baland and J.P. Platteau, 1996)

141 Economies in transition – Humgary and Poland (D.G. Johnson, 1997)

142 The political economy of the Common Market in milk and dairy products in the European Union (R.E. Williams, 1997)

143 Growth, trade and agriculture: an investigative survey (P.L. Scandizzo and M. Spinedi, 1998)

144 Rural poverty, risk and development (M. Fafchamps, 2000)

* ملحوظة: تولى قسم تحليل السياسات السابق اصدار هذه السلسلة حتى عام ١٩٩٦ .

يمكن الحصول على نسخ من القائمة أعلاه بالكتابة الى :

Sales and Marketing Group, Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Tel.: (39 06) 57051; Fax: (39 06) 5705 3360

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠
شروط وتعليمات استخدام القريص

تحتوى دراسة «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» على قريص حاسبى مزود ببيانات سلسلة زمنية تتعلق بقرابة ١٥٠ بلداً ، بالاضافة الى برنامج FAOSTAT TS يتيح الاضطلاع على هذه السلسلة الزمنية.

البرنامج FAOSTAT TS

يتيح هذا البرنامج الوصول بسرعة وسهولة الى قواعد البيانات الخاصة بسلاسل زمنية لبيانات مرتبة على أساس سنوى. والبرنامج ييسر الاستعمال حتى لمن لايملك خبرة فى استخدام الحاسب الآلى ، ولايتطلب تشغيله الاستعانة ببرامج اضافية خاصة باللوحات الجدولية (Spread sheets) ، أو الرسومات البيانية ، أو قواعد البيانات. فبرنامج FAOSTAT TS يعمل كلية بنظام قائمة الاختيارات (Menu). ولذا فانه لايحتاج الى تعلم أى أساليب لاصدار الأوامر للحاسب. وبوسع مستخدم البرنامج أن يستعرض محتوياته ، وأن يطبع مايعن له من رسومات وجداول ، وأن يعد رسومات بيانية متعددة العلاقات ، وأن يطوع الخطوط الاتجاهية وينقل البيانات لاستخدامها فى برامج أخرى. وبرنامج FAOSTAT TS ثلاثى اللغات (الانجليزية والفرنسية والاسبانية) ويستخدم فيه الشكل الشائع لقائمة الاختيارات.

والبرنامج يندرج فى نطاق الملكية العامة ويمكن توزيعه مجانا. غير أن ملفات البيانات المصاحبة للبرنامج تدخل ضمن حقوق المنظمة ، وعلى مستخدم البرنامج أن يشير الى أن المنظمة هى مصدر البيانات. وقد توفر المنظمة قدرا محدودا للغاية من الدعم لمستخدمى هذا البرنامج والبيانات المصاحبة له ، ولكن ليس بوسعها أن تساعد المستخدمين الذين يعدلون البرنامج أو ملفات البيانات. وتعلن المنظمة عدم مسؤوليتها عن جميع عمليات تطويع البرنامج أو البيانات بهدف استخدامها فى أغراض أخرى.

المتطلبات الفنية لتشغيل البرنامج

يتطلب برنامج FAOSTAT TS حاسبا من طراز IBM أو حاسبا شخصيا متوافقا معه ذا قرص صلب من طراز DOS 3.0 أو من طراز أقوى ، و٣٠٠ كيلوبايت من ذاكرة التوصل العشوائى (RAM) ، وقدرة على التعامل مع الرسومات. ويوفر البرنامج امكانية استعمال الرسومات ، وتناسب هذه الامكانية جميع موفقات الرسومات الشائعة (من طراز VGA، أو EGA ، أو MCGA ، أو Hercules CGA ، أحادى اللون).

ويمكن أن يطبع FAOSTAT TS الرسومات على المصفوفات النقطية من طراز Hewleltt- Packard أو Epson ، وعلى طابعات الليزر المتوافقة. واذا اراد المستخدم أن يستعمل البرنامج مع طابعات أخرى عليه أن يقوم بتمكين خدمته الحاسبية الخاصة بطباعة الرسومات ، قبل بدء تشغيل البرنامج. ومن هذه الخدمات GRAPHICS. COM من طراز DOS 2.0 أو الاصدارات اللاحقة.

ولما كان برنامج FAOSTAT TS يستخدم نماذج الرسومات DOS فينبغى- عند تشغيله بنظام «نوافذ ميكروسوفت» MS-Windows أو نظام OS / 2 - تهيئته للعمل بدورة كاملة فى شاشة DOS.

تركيب البرنامج

قبل تشغيل برنامج FAOSTAT TS، عليك أن تركب البرنامج الحاسبى وملفات البيانات على قرصك الصلب. وينفذ التركيب آليا من خلال خدمة INSTALL. BAT التى يحتوى عليها القريص.

- للتركيب ، من مسير: A الى المسير: C ، على سبيل المثال ، اتبع الخطوات التالية :
  - ضع القريص فى المسير A ،
  - اطبع : A ثم اضغط على ENTER ،
  - اطبع : INSTALL C، واضغط على ENTER ،
  - اضغط على أى مفتاح.

وبذلك يتكون الدليل C:\SOFA00 ، وبعد التركيب ، ستكون بالفعل فى هذا الدليل.

الدخول الى برنامج FAOSTAT TS

- لبدء برنامج FAOSTAT TS ، اذا لم تكن بالفعل فى C:\SOFA00 (كالحالة بعد التركيب) ، غيّر هذا الدليل :
  - اطبع CD\SOFA00 ثم اضغط على ENTER،
  - ثم من أمر البداية فى دليل SOFA00 اطبع SOFA00 ثم اضغط على ENTER.

ستظهر على الشاشة رسومات بعنوان البرنامج ثم القائمة الرئيسية.

- اذا لم يبدأ برنامج FAOSTAT TS أو لم تظهر الرسومات بصورة صحيحة ، أو كان من الصعب قراءة القوائم ، فقد لايكون حاسبك متوافقا مع الوظائف المفترضة المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS. وقد يكون من المفيد فى هذه الحالة استخدام خيار آخر لخط الأوامر. ويمكن أن تحاول بدء تشغيل FAOSTAT TS بواسطة البارامتر E- كى تحجب استخدامه لذاكرة موسعة (اطبع SOFA00-E) كما يمكن أن تفرض استخدام رسم أو نص معين بطباعة اسمه كبارامتر (مثلا، EGA-، سيفرض استخدام نمط الرسومات EGA).

اختيار اللغة

- الانجليزية هى اللغة المفترضة الأصلية لبرامج FAOSTAT TS . وحتى تغير اللغة الى الفرنسية أو الأسبانية:
  - اذهب الى قائمة الملفات (FILE)،
  - اختر بند اللغة (LANGUAGE) باستخدام مفتاح السهم (⇩) ثم اضغط على ENTER،
  - اختر اللغة التى تريدها من اللغات المعروضة على الشاشة ثم اضغط على ENTER.

ستظل اللغة التى اخترتها هى اللغة المفترضة لعمل البرنامج حتى تختار لغة أخرى.

استعراض قوائم الاختيارات

تتألف الخانة الأفقية للقائمة الرئيسية من الاختيارات التالية: الملفات (FILE) والبيانات (DATA) ، والرسومات (GRAPH) ، والجداول (TABLE) والمساعدة (HELP).

ولاحظ أن معظمُ خيارات القائمة ستظل محجوبة لايتسنى استخدامها الى أن تفتح ملف بيانات.

- استعرض القوائم باستخدام مفاتيح الأسهم (⇧ ⇩ ⇦ ⇨) التى تتيح لك التنقل فى اتجاهات مختلفة مع التظليل الضوئى لكل بند تنتقل اليه. عندما تختار بندا معينا اضغط على ENTER. وللرجوع عن الاختيار اضغط على مفتاح الافلات (ESC).
- اذا كان لديك جوّال (ماوس Mouse) ، يمكنك اختيار بنود القائمة بواسطة مؤشر الجوّال الذى يظهر على الشاشة. والمفتاح الأيسر للجوال هو الذى يختار البند أما مفتاحه الأيمن فهو للافلات ESC.

وبعد اختيار القائمة التى تريدها ، تظهر بنودها مرتبة رأسيا مع التظليل الضوئى للبند الأول الذى سيشكل عندئذ اختيارا ممكنا.

- وتتوافر فى جميع أجزاء البرنامج عدة مفاتيح تنفذ أوامر سريعة :

المفتاح	*العمل*
F1	– مفتاح المساعدة (HELP) ويظهر نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق ،
ESC	– مفتاح الافلات (Escape) : للخروج من البند المختار من القائمة أو الخروج من الشكل أو الجدول المعروض على الشاشة،
Alt+N	– مفتاح الملاحظات (Notes) : يظهر ملاحظات على النص مرتبطة بملف البيانات الحالى ، اذا كان ملف النص متوافرا. ويمكن تنقيح النص. غير أن الملاحظات لن تظهر فى نفس وقت عرض أحد الرسومات ،
ALT+X, ALT+Q	– مفتاح (Exit) ، للخروج من FAOSTAT TS مباشرة دون الحاجة الى المرور بخطوات الخروج المعتادة.

المساعدة

- سترى فى أسفل الشاشة نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق. اذا ضغطت على مفتاح FI ستحصل على مساعدة توضيحية بشأن البند المظلل ضوئيا فى ذلك الوقت.
- اختر بند المساعدة Help من القائمة الرئيسية للحصول على المعلومات المساعدة. وتوفر قائمة المساعدة معلومات عن البرنامج ، والموضوعات المتعلقة بالمساعدة ، وبيانات عن مصدر البرنامج ، فى البند "About".
- تتيح البنود داخل قائمة المساعدة نفس نوافذ المساعدة التى يمكن الحصول عليها بالضغط على مفتاح FI فى أى شاشة من شاشات القائمة :
  - البند FAOSTAT TS يبين خواص البرنامج العامة واجراءات الحصول على المساعدة ،
  - وبند الموضوعات TOPICS يظهر الموضوعات التى يمكن تقديم المساعدة بشأنها ،
  - والبند "About" يتضمن معلومات عن مصدر البرنامج.

فتح ملف بيانات

- لكى تظهر قائمة بملفات البيانات المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS :
  - أذهب الى قائمة الملفات FILE ،
  - اختر البند OPEN.

وستظهر جميع ملفات البرنامج FAOSTAT TS الموجودة فى الدليل الحالى. فى البداية ستوجد الملفات الخاصة بالتقرير SOFA00 فقط. ويمكن استخدام ملفات البيانات الأخرى لبرنامج FAOSTAT PC، الصيغة 3.0 ، مع برنامج FAOSTAT TS.

- استخدام مفاتيح الأسهم سيتيح لك التنقل بين الملفات مع التظليل الضوئى لكل ملف تنتقل اليه. اذهب الى الملف الذى تريد رؤيته واضغط على ENTER ليعُرض أمامك. وستظهر الملفات مشفوعة بتاريخ آخر صيغة لها. ويمكنك أيضا أن تصل الى اختيارك بطباعة الأحرف الأولى من اسم الملف. وعندئذ ستظهر فى الركن الأيسر الأسفل من القائمة مجموعة الأحرف المتتالية التى يبحث البرنامج بواسطتها عن الملف المختار.
- ويمكنك تغيير مسيَّر القرص والدليل المفترضين ، وذلك من قائمة الملف باختيار الدليل أو المسيَّر الذى تريده.

اذا فتح ملف بيانات جار، سيؤدى تحميل ملف جديد الى اعادة السلاسل الزمنية FAOSTAT TS الى بدائلها المفترضة (الاتجاه الزمنى ، بغير خطوط اتجاهية ، وبغير وحدات أو مقياس نوعى للمستخدم). ولايمكن تحميل سوى ملف واحد فى وقت واحد. وبمجرد أن تختار ملفا ، يتم تنشيط جميع بنود القائمة.

اختيار سلسلة بيانات

- استخدم قائمة البيانات DATA لاختيار أو تعديل سلسلة بيانية أو لادراج اتجاه احصائى.
- اختر سلسلة بيانات باختيار اسم بلد وعنصر بيانات من القوائم التى يمكنك تحريكها لأعلى أو أسفل على الشاشة. ويظهر المدخل الأول قائمة بأسماء البلدان ، ويظهر المدخل الثانى قائمة بأسماء بنود البيانات ، والثالث قائمة بأسماء عناصر البيانات.

اذا طبعت الأحرف الأولى من اسم بلد فى احدى القوائم ، ستقفز خانة البنود حتى تصل الى الاسم المنشود : فمثلا :

- اطبع NEW للوصول الى اسم New Zealand (اذا كانت موجودة) ،
- اضغط على ENTER لاختيار الاسم المظلل ضوئيا.

عرض الرسومات وخيارات الرسومات

تتيح لك قائمة الرسومات GRAPH رؤية البيانات على هيئة رسم بيانى. ويمكنك اظهار الاتجاهات الزمنية ، وأشكال الجداول أو الأعمدة. وتتيح لك بنود الخيارات المدرجة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH تغيير سلسلة البيانات الظاهرة على الشاشة أو أسلوب عرضها. فمثلا، لاظهار رسم بيانى للبيانات المختارة:

- اذهب الى قائمة الرسومات GRAPH،
- اختر بند العرض Display.

كثير من خيارات تعديل الرسم أو حفظه أو طباعته لاتكون متاحة الا وقت عرض الرسم على الشاشة. ضع فى اعتبارك أن تستخدم مفتاح المساعدة F1 كتذكير لخياراتك.

مفاتيح عمل الرسومات :

لديك عدة خيارات عند عرض رسم من الرسومات :

- اضغط على مفتاح ESC للخروج من الرسم والعودة الى القائمة الرئيسية.

- اضغط على F1 للحصول على مساعدة بشأن مفاتيح العمل الخاصة بالرسومات. ويتضمن اطار المساعدة قائمة بالاختيارات المتاحة وقت عرض الرسم على الشاشة. ويجب عليك الخروج من هذا الاطار قبل القيام باختيار ما.
- لتغيير السلسلة المعروضة ، اضغط على مفاتيح الأسهم (⇩ ⇧) أو على مفتاحى PAGE UP أو PAGE DOWN.
- يتيح لك المفتاح (+) أن تضيف عددا أقصاه ثلاث سلاسل أخرى الى السلسلة المعروضة. ولحذف أى منها ، اضغط على المفتاح (-). وفيما يلى الطريقة التى تكون بها رسوما بيانية عن علاقات متعددة :
  - إعرض سلسلة أولى ،
  - اضغط على مفتاح + لاضافة سلسلة لاحقة الى الرسم البيانى.
- اضغط على A لاظهار جدول لبيانات المحور الى جانب الاحصاءات. اضغط على T لاظهار جدول البيانات الاتجاهية المدرجة ، والقيم المتبقية ، والاحصائيات المدرجة (اذا اخترت خطا اتجاهيا ، أنظر أدناه).
- يتيح لك المفتاح INS أن تدرج نصا فى الشكل مباشرة. ولدى ادراج النص ، اضغط على F1 للحصول على المساعدة بشأن خيارات النص المتاحة لك. ويمكنك أن تطبع نصا صغيرا أو كبيرا، أفقيا أو رأسيا.
- كى تطبع رسما، اضغط على P واختر من القائمة التى ستظهر على الشاشة الطابعة التى تريدها. والمادة المطبوعة ليست سوى تفريغ للمعروض على الشاشة ، ولذا تكون نوعيتها محدودة.
- حتى تحفظ رسما لطباعته أو لرؤيته فى وقت لاحق اضغط على S. وستحفظ صورة الرسم فى الصيغة الشائعة للشكل PCX. ويمكنك أن تستخدم برنامج PRINTPCX ، أو أى برنامج حاسبى آخر ، لرؤية أو طباعة صور متعددة فى وقت لاحق. كما يتيح لك برنامج PRINTPCX أن تحول صور PCX الملونة الى صور أبيض وأسود ، مما يجعل من الملائم ادراجها فى وثيقة معدة بواسطة جهاز لمعالجة الكلمات.

ادراج الخطوط الاتجاهية

- كى تدرج وظيفة احصائية لسلسلة بيانات، اختر FIT من قائمة البيانات DATA. وستتيح لك الخيارات المدرجة فى اطار البند FIT أن تختار نوع الوظيفة ، وحدود سنوات البيانات التى سيجرى ادراجها ، وسنة الاسقاط النهائى لوضع تنبؤ احصائى.
- يمكن اعداد رسم بيانى لتنبؤ احصائى بادراج خط اتجاهى (باختيار البند LINE فى اطار FIT) مع الاسقاط (باختيار البند PROJECTION فى اطار FIT). استخدم مفتاح + لاضافة سلسلة بيانات جديدة الى الرسم الذى يمكن تكوينه ببضع ضغطات على المفاتيح.

أشكال الرسومات البيانية

- تتيح لك الخيارات المتوافرة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH أن تغير المدى السنوى أو أسلوب عرض الرسم (الخياران LIMITS و STYLE، على التوالى) ، أو التحول من اتجاه زمنى الى جدول أو صورة عمود بيانات (VIEWPOINT). وخيار VIEWPOINT وسيلة سهلة لمقارنة البيانات الخاصة بسنة معينة.

نقطة الرؤية VIEWPOINT

- اذا أردت أن تتحول من عرض سلسلة زمنية لعرض شكل عام سواء لأسماء الجداول أو لأسماء الأعمدة فى سنة معينة ، اختر البند VIEWPOINT من قائمة الرسومات GRAPH. وهذا سيتيح لك أن تقارن البيانات عبر الجداول أو الأعمدة فى سنة معينة. ولرسم الشكل اختر البند DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH. ويتعلق أول الأشكال بالسنة الأخيرة للبيانات التاريخية. ولتغيير السنة ، استخدم مفاتيح الأسهم (⇧ ⇩). اضغط على FI للحصول على المساعدة.
- وللحصول على صورة للجداول (صورة للبيانات عبر البلدان) ، يمكنك أن تختار الجداول التى تريد عرضها أو أن تترك لبرنامج FAOSTAT TS أن يختار الأعضاء الواردين فى أول القائمة ويعرضهم بالترتيب. ويمكن أن يظهر فى كل صورة عدد يصل الى ٥٠ بندا.

واذا اخترت بند الأعضاء الواردين فى أول القائمة TOP MEMBERS بدلا من بند الأعضاء المختارين SELECTED MEMBERS ، سيقوم برنامج FAOSTAT TS باظهار القيم الواردة فى الملف وبعرض رتب من القيم على هيئة جداول أو أعمدة.

رؤية الجداول

- تتيح لك قائمة الجداول TABLE أن ترى البيانات على هيئة جداول ، وأن تحدد الجداول الفرعية التى يمكن حفظها ونقلها الى برامج حاسبية أخرى.
  - اذهب الى قائمة الجداول TABLE،
  - اختر بند تصفح البيانات BROWSE DATA لرؤية جداول البيانات المختلفة التى يحتوى عليها الملف الجارى.
- عند رؤية الجداول، سيظهر شريط للمساعدة فى أسفل الشاشة. اضغط على مفتاح PAGEUP أو مفتاح PAGEDOWN لتغيير الجدول المعروض أو اضغط على ALT+1 أو ALT+2 لاختيار البند الذى تريده من قائمة الجداول. استخدم مفاتيح الأسهم (⇧ ⇩ ⇦ ⇨) لتحريك الأعمدة والصفوف.

بيانات السلسلة

- واذا اخترت بند بيانات السلسلة SERIES DATA فى اطار قائمة الجداول TABLE ستظهر لك أحدث سلسلة بيانات مختارة ، بما فى ذلك الملخصات الاحصائية. وهذه هى سلسلة البيانات المستخدمة فى اعداد الرسم البيانى. وحتى تغير السلسلة، عليك أن تقوم باختيار بند جديد من قائمة البيانات DATA.
- ويمكن أيضا عرض بيانات السلسلة بينما تعرض الشاشة أحد الرسومات ، وذلك بالضغط على الحرف A. اذا تم رسم أكثر من سلسلة واحدة ، فستظهر السلسلة الأخيرة فقط. ويمكن تعديل مدى السنوات المستخدمة فى السلسلة والاحصائيات من خلال البند LIMITS المتاح فى اطار قائمة الرسومات GRAPH.
- كى ترى قوائم احصائيات صور الجداول أو الأعمدة ، اختر البند VIEWPOINT فى اطار قائمة الرسومات GRAPH. ويمكنك أن ترى بسرعة قائمة من الجداول الأعلى من حيث القيم (مثلا، البلدان الأعلى استهلاكا للسلع) باختيار جدول من البند VIEWPOINT واختيار البند TOP MEMBERS (الأعضاء الواردون فى أول القائمة). ثم اختر البند SERIES DATA

من قائمة الجداول TABLE لرؤية القائمة ، أو اختر بند العرض DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH لاظهار الرسم.

البيانات الاتجاهية

- اذا اختير البند FIT (من قائمة البيانات DATA) للحصول على اتجاه زمنى ، فان القيم التى تؤلف الاتجاه يمكن عرضها عن طريق اختيار بند البيانات الاتجاهية TREND DATA. وقد أدرجت ملخصات احصائية للسلاسل الأصلية وللاتجاه وكذلك للقيم المتبقية (الاتجاه ناقصا القيم الأصلية). وتتحرك هذه القائمة الى أعلى وأسفل بمفاتيح الأسهم ، ويمكن التنقل بين البيانات المعروضة فى رسم ذى محورين والبيانات الاتجاهية، بواسطة المفتاحين A و T.

تصدير (نقل) البيانات

- يتيح لك بند التصدير EXPORT الوارد فى اطار قائمة الملفات FILE أن تنقل بيانات FAOSTAT TS الى ملفات أخرى أو أن تكوِّن جداول مجمعة تجميعا خاصا لرؤيتها أو طباعتها. وباختيار البند EXPORT ستقفز الى مجموعة أخرى من القوائم.
- لاختيار الجداول والأعمدة التى تريد رؤيتها أو حفظها اذهب الى قائمة البيانات DATA. اختر البنود التى تريدها بواسطة المفتاح (+). وكى تقوم بالغاء جميع خياراتك بسرعة يمكنك أن تختار RESET MARKS.
- لترتيب البيانات أو رؤيتها أو حفظها أو طبعها اذهب الى بنود الخيارات الواردة فى اطار EXPORT (فى قائمة الملفات FILE) :

– بند الرؤية VIEW: يُظهر ملفا نصيا مؤقتا للبيانات المختارة. وهذه طريقة سهلة لرؤية مجموعة فرعية من الجداول والأعمدة فى ملف FAOSTAT TS ويمكن استخدامها أيضا لرؤية تأثيرات بند الاتجاه Orientation والاخراج الفنى Layout قبل استخدام بندى الحفظ والطبع ،

– البند احفظ SAVE : يظهر قائمة من صيغ الملفات بما يتيح لك أن تحفظ خياراتك من البيانات فى جدول. وسيطلب منك تحديد اسم الملف. واذا أردت نقل بيانات FAOSTAT TS لاستخدامها مع برنامج آخر، استخدم هذا البند من بنود القائمة ،

– البند اطبع PRINT: يطبع اختياراتك الحالية من الجداول والأعمدة ، وكثير من الطابعات تطبع أكثر من خمسة أعمدة من بيانات FAOSTAT TS. اختر البند VIEW للتحقق من عرض الجدول قبل طباعته ،

– بند الاخراج الفنى LAYOUT : يتيح لك عرض السنوات أفقيا عبر الصفوف أو رأسيا عبر الأعمدة. والبديل المفترض المتاح هو العرض الرأسى عبر الأعمدة.

- للرجوع الى القائمة الرئيسية لبرنامج FAOSTAT TS أو لمحو اختياراتك وتكوين مزيد من الجداول ، عُد الى الخيار «ارجع» RETURN.

عمل الملاحظات

- لقراءة أو تنقيح المعلومات النصية المتعلقة بملفات البيانات الحالية، اختر البند NOTES من قائمة الملفات FILE. كما يمكنك استدعاء بند الملاحظات بالضغط على مفتاحى ALT+N ، وهو اختيار متاح فى أى قائمة من القوائم. ويتيح لك البند ملاحظات NOTES قراءة أو تنقيح نص مرتبط بملف البيانات.

الخروج ، وهيكل DOS

يتيح لك البند DOS SHELL المتاح فى اطار قائمة الملفات FILE أن تعود الى DOS مؤقتا لكن مع الاحتفاظ ببرنامج FAOSTAT TS فى الذاكرة. وهذه ليست طريقة الخروج العادية من البرنامج. ولكنها قد تفيدك اذا احتجت الى تنفيذ أمر DOS وكنت تريد العودة الى نفس ملف البيانات. ويجرى اسقاط ملف البيانات نفسه من الذاكرة واعادة تحميله عند العودة ، وبذلك تكون القيم المفترضة سارية (أنظر الملف FILE أعلاه).

الخروج من برنامج FAOSTAT TS

- للخروج من FAOSTAT TS:

  - اذهب الى قائمة الملفات FILE،
  - اختر البند اخرج EXIT.

وهناك طريقتان مختصرتان للخروج من البرنامج من أى شاشة تقريبا، وذلك باستخدام المفتاحين ALT+X أو المفتاحين ALT+Q.

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة في البلاد العربية

الصومال

Samater
P.O. Box 936
Mogadishu

جمهورية مصر العربية

MERIC
The Middle East Readers' Information Centre
٢ شارع بهجت على – الشقة رقم ٢٤
برج المصرى «دال»
الزمالك – القاهرة
هاتف: ٣٤٠٣٨٨١٨ – ٣٤١٣٨٢٤ (٢٠٢+)
فاكس: ٣٤١٩٣٥٥ (٢٠٢+)
بريد الكترونى: mafouda@meric-co.com

المغرب

La Librairie Internationale
70, rue T'ssoule
B. P. 302 (RP)
Rabat
Tél./Télécopie:+2127750183

الامارات العربية المتحدة

مكتبة الروضة
صندوق بريد رقم ٥٠٢٧
الشارقة
هاتف: ٧٣٤٦٨٧ (٩٧١٦+)
فاكس: ٣٨٤٤٧٣ (٩٧١٦+)
بريد الكترونى: E-mail:alrawdha@hotmail.com

البلاد الأخرى

في البلاد التى ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة
يمكن طلب هذه المطبوعات من:
Sales and Marketing Group
Information Division, FAO
Viale delle Terme di Caracalla,
00100 Rome, ITALY
Tel. (39-6) 57051
Fax (39-6) 57053360
Telex 625852/625853/610181 FAO I
E-mail: publications-sales@fao.org

توجد شروط وتعليمات استخدام

القريص المرفق على الصفحة رقم ٣٢٧

يتناول تقرير «حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠» التطورات والقضايا الجارية ذات الأهمية للزراعة في العالم، ويحلل الاتجاهات الزراعية العالمية فضلا عن المناخ الاقتصادي العام الذي يحيط بالقطاع الزراعي في اطار استعراض شامل للحالة فى العالم.

وقد عانى المزارعون وسكان الريف الفقراء من العقبات التى تحول دون حصولهم على القروض. وقد اختير دور القروض الصغيرة في إزالة هذه العقبات، وتعزيز التنمية الزراعية والريفية بصفة عامة كموضوع رئيسي ضمن استعراض الحالة فى العالم. وثمة مسألة أخرى سلطت عليها الأضواء هي تأثيرات الصراعات المسلحة والنزاعات الأهلية على الزراعة والأمن الغذائي، اذ يتضمن الاستعراض تقييما للتأثيرات الاقتصادية للحروب، ويقدم استراتيجيات للإحياء والتعمير.

وثمة جانب هام في طبعة هذا العام هو الفصل الخاص المعنون «الأغذية والزراعة في العالم : الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية»، الذي يقدم صورة عامة للتطورات التي حدثت فى قطاعي الأغذية والأمن الغذائي في العالم خلال نصف القرن الماضي. وتوجد نبذة عن هذا الفصل على الغلاف الداخلى.

قريص حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠

قدمت بيانات سلاسل زمنية عن ١٥٠ بلدا ومجموعة من البلدان والأقاليم باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية على قريص كمبيوترى مرفق، يتضمن برمجيات قاعدة البيانات الإحصائية فى المنظمة لضمان توافرها واستخدامها بسهولة.

ISBN 92-5-604400-5 ISSN 0256-1190

9 789256 044006

TC/P/X4400Ar/7.00/400